



# الجزء الاول

ويشتمل على قسم العبادات



## مقدمة الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ؛ وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وعلى جميع الانبياء والمرسلين

أما بعد فقد وقعت لنا نسخة خطية جيدة من شرح الدراري المضية  
للعلامة الشوكاني على منته الدرر البهية ؛ وهي نسخة فذة قديمة كتبت  
في حياة المؤلف بخط أحد تلامذته العلامة محمد بن أحمد الشاطبي سنة  
١٢٣٨ هجرية ، ووفاة المؤلف كانت سنة ١٢٥٠ وعليها تقارير كثيرة  
واستدراكات على المؤلف في مواضع عديدة لأفاضل من أقران المؤلف  
نقلها الناسخ من خطوطهم .

ولما كان الامام الشوكاني من أجل علماء القرن الثالث عشر تحقيقاً  
 واجتهاداً ، ولم يعرف بالاقطار الاسلامية في عهده من يدانيه ، وكان  
 كتابه هذا من خير ما ألف متنا وشرحا ؛ لأنه لم يسبق اليه حيث أفرد  
 فيه الفقه النبوي عن الفقه الاجتهادي الذي للرأى فيه مجال ، فكان  
 هذا الكتاب بالنسبة لسائر الكتب الفقهية كما قال « كالسبيكة المعدنية في  
 التريية الارضية » اذ أنه لم يسبق أن أفرد هذا النوع بالتأليف ، وهو  
 تقصير من العلماء جبره المؤلف بهذا العمل الجليل ، وجدير بأصحاب  
 المذاهب أن يتفقوا على هذا النوع من الفقه الذي ليس لاجتهاد الفقهاء



فيه مدخل ، وان يميزوه في مؤلفاتهم أو يفردوه بالوضع كما فعل المؤلف حتى يكون ذلك أدنى لقلة الخلاف أو انعدامه في قسم كبير من الفقه تجتمع عليه طوائف المقلدة

ولما كانت هذه النسخة التي وقعت لنا من شرح المؤلف بالوصف الذي ذكرنا ضبطا وجودة ، وقد أخبرنا بعض علماء اليمن الباحثين عن الكتب القيمة أنه لا يوجد من هذا الشرح نسخ حتى ولا بالبلاد اليمنية الا نسخة أو نسختين . شك منه . بخطوط سقيمة حديثة العهد كان كل ذلك موجبا لضعف يدنا بها وحرصنا عليها ، ولكن كثر علينا الحاح الملحين من أهل العلم عند الاطلاع عليها في وجوب طبعتها ونشرها ، وكنا نسوف في ذلك ، أولا : لصعوبة هذا العمل اذا أريد اخراجه متقنا لا كما يصنع تجار طباعة الكتب ؛ وثانياً : كنا نظن أن شرح الروضة الندية لصديق حسن القنوجي يغني عنه ، ولكن باطلاعنا عليه ومقابلته بشرح المؤلف الذي بأيدينا اكتشفنا أمراً عظيماً ما كان يصح أن يكون بين المؤلفين ، ذلك انا وجدنا الروضة الندية هي شرح المؤلف بلفظه تماماً مضافا اليه زيادات من كتاب ( حجة الله البالغة ) ومن كلام ابن القيم ، ومنقوصاً منه ذكر مذاهب أهل البيت ، ووجدنا مواضع محررة في نسختنا خيراً منها في الروضة ، ويظهر أن النسخة التي وقعت لصاحب الروضة وأخذها في كتابه كانت محرفة وناقصة ووجدناه قد وضع المتن مفرقا في الشرح ، فأثارت عندنا هذه المقابلة دهشة عظيمة من تصرف المؤلفين وإغارة بعضهم على ثمرات قرائح



بعض ، وتذكرنا ما كنا نسمعه من بعض أسياننا ، أنه كان للقنوجي  
لمكانه من الملك والثروة جماعة من العلماء يؤلفون له ويختارون له  
نفائس الكتب يدخلون عليها نوعا من التصرف ثم ينسبون إليها ، وكانوا  
يضعون له ذلك في كتب الشوكاني لأنه كان قريب عهد وكانت مؤلفاته  
نادرة المثال ولم تكده تنشر . ومع كون الطباعة العربية كانت  
حديثا العهد بمصر والهند ، وكانت غالية الكلف ، فإن القنوجي لطول  
يده بالثروة كان كلما أتم كتابا طبعه بمصر أو بالهند فيقضى بذلك على علم  
المؤلف الأول ، ولا يتبين ذلك إلا لمن ظفر بأصل من تلك الأصول  
المنتحلة وقابلها بما هو للقنوجي ، كما فعل ذلك في هذا الشرح ؛ ويقال  
أنه صنع كذلك في رسالة الاشتقاق وغيرها . والله أعلم بحقيقة ما قيل  
ولا يشفع في ذلك ما قاله في خطبة الروضة ، أنه استوعب فيه  
لفظ شرح المؤلف ومعناه ، وأضاف إليه ذكر مذاهب الفقهاء ثم زاد  
عليه أشياء من حاشية شفاء الأوام للمؤلف ومن غيرها ، فإن كل ذلك  
لا يبرر له أن ينسب لنفسه هذا الشرح لمجرد إضافة هذه الزيادات  
الضئيلة لا غير ، والتي كانت أولى أن تكون تعليقا عليه بالهامش ، وكان  
أولى به ثم أولى أن يطبع شرح المؤلف لصاحبه ويطبع بهامشه هذه  
القول التي زادها ، وإذا كانت مثل هذه الزيادة مما يبيح اتحال المؤلفات  
لما انتسب كتاب إلى صاحبه ؛ ومن العجيب أنك تقرأ كتاب الروضة  
النديّة من أوله إلى آخره فلا تكاد تعثر بنسبة تدليل أو تحقيق من هذه  
التحقيقات العالية إلى الشوكاني مع أنها بلفظها ونصها للشوكاني ، ومن



ثمرات قريحته ، أسهر فيها ليله وأكد فكره ، ولقد كان أهل الحديث  
أخص الناس بالحرص على عزو كل قول لصاحبه ، والبعد عن  
الابهام والتدليس . فدفعنا هذا الذي رأيناه مع رغبة أهل العلم كما  
ذكرنا الى وجوب السير في رد الحق لصاحبه ، والحق الولد بأبيه ، ونشر  
العلم لمؤلفه ، مهما حملنا ذلك من الكلف المالية ، والمشقات الجسمية ،  
وكان الله سبحانه وتعالى ساق الينا هذه النسخة القيمة من تأليف  
الشوكانى لحياء ذكره وانتفاع الناس بعلمه ، لأن هذا الشرح أهم كتبه  
التي يفخر بها . وقد استقل فيه استقلالاً تاماً ، وتحدى الفقهاء في مواضع  
عديدة منه في اثبات أو نفي ما خالفهم فيه تبعاً للدليل ، ومن أسلوبه في  
هذا الكتاب يعرف كيف الاجتهاد وكيف السير بقوة وراء الدليل بعد  
الاحاطة والاطلاع ، بخلاف أهل البطالة والكسل الذين لا علم عندهم بسنة  
ولا كتاب ويدعون الاجتهاد وأولى بهم التقليد من اتباع الهوى والقول  
في دين الله بغير علم ، ولا كل شيء أهل . وسيفصل هذا الشرح ان شاء  
الله بظهوره بين الحق والباطل ، ويعلم أصحاب الهمم العالية كيف  
الاجتهاد ، ويقعهم ظهور المدعين له باطلا بدون استعداد

وقد تولينا بأنفسنا مع ما نحن فيه من شغل التدريس بالأزهر  
الشريف طبع هذا الشرح من هذه النسخة القيمة التي وقعت لنا  
ضنا به عن أيدي تجار طباعة الكتب ، الذين يشغلهم العمل التجاري  
عن الاثقان العلمي ، ويعجلهم حب السرعة في اخراج الكتاب عن  
التروي في تصحيحه ومعرفة الخطأ من الصواب



وقد جعلنا الشرح المذكور بأعلى الصحيفة بحروف واسعة وجعلنا بأسفلها التقارير التي بالهامش ، ثم ألهمنا في بدء العمل أن نضيف الى تلك التقارير زيادات الروضة الندية بتمامها لينتفع بها القارئ أيضاً ، وقد ميزناها بحرف الراء داخل القوسين المربعين ، وليرى القارئ مقدار مازاده صاحب الروضة من النقول على شرح المؤلف . ولما كانت رغبتنا متجهة الى اظهار هذا السفر القيم النفيس في المظهر اللائق به من حسن الطباعة وجمال الوضع غير مدخرين وسعاً ولا ضايقين بنفقة ، فقد كلفنا حضرة الأخ الفاضل محمد افندي مصطفى الفقيه ، أستاذ اللغة العربية والشريعة بالمدارس الثانوية سابقاً والفتي الحبير بأصول الطباعة ، والمصحح العربي القدير بأشهر المطابع المصرية ، وعهدنا اليه القيام على طبع هذا الكتاب بدار المطبعة وتنزيل الاصلاحات ، والوقوف على العمل فيه والعناية به ؛ وقد بذل جهده جزاه الله خير الجزاء

فجاء هذا الكتاب خيراً من كتاب الروضة الندية ، فضلاً عن اشتماله عليه وامتيازه عنه بثلاثة أشياء .

أولاً — امتاز في هذا الكتاب شرح الشوكاني بنفسه وعرف كلامه من كلام غيره ، وذلك مما لا يعرف في كتاب الروضة الندية ، وحيث يمكن النقل عن الشوكاني والعزو اليه ، وهو امام يحتج بكلامه عند اهل العلم

ثانياً — في هذه النسخة من شرح المؤلف زيادات لم توجد فيما ادبجه



صاحب الروضة الندية، منها ذكر مذاهب أهل البيت وغيرهم فضلاً  
عن مواضع عديدة وجدناها محررة في شرح المؤلف بنسختنا المذكورة  
ولم نجى بالروضة

ثالثاً — يزيد هذا الكتاب فائدة بهذه التقارير الجيدة والاستدراكات  
العديدة على المؤلف من أقرانه ورجال عصره مما لم يطلع عليها صاحب  
الروضة مما هو موجود بهامش نسختنا الخطية المذكورة

ولم نلزمنا لذكر خطبة صاحب الروضة وقد أخذ فيها أيضاً  
خطبة شرح المؤلف بلفظها مع أن الخطب مقامات انشائية لا يجوز  
الا ان تكون من قول صاحبها

فبين يديك أيها القارئ الآن شرح المؤلف منفصلاً بأعلى  
الصحيفة، وبين يديك شرح الروضة الندية بتمامه محرراً اذا قرأت  
أعلى الصحيفة مع الزيادات التي بالذيل المرقومة بالاقواس ذات الراء  
وبين يديك زيادة على ذلك تلك الحواشي والاستدراكات التي  
لا قران المؤلف ومن عاصروه والتي لا يستغني عنها الكتاب وهي المرموز لها  
بأقواس مستديرة مع زيادات لنا يحتاجها المقام والله سبحانه الملمهم للصواب  
وتقريباً لاستيعابه وتسهيلاً لاقتنائه على طلابه وضعناه على  
ثلاثة أجزاء، أفردنا الجزء الأول منها للعبادات، ونسأل الله تعالى  
أن يوفقنا الى تمام المقصود، وأن ينفع به عباده الموحدين آمين .

محمد عبد السلام القباني

عالم ومدرس بالازهر الشريف



## ترجمة المؤلف

(ملخصة بتصرف مما جاء بترجتيه في مقدمة « نيل الاوطار » للمؤلف - الطبعة الاميرية )

هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني ، ينتمي نسبه الى يعرب بن قحطان . ولد في ذي القعدة سنة ١١٧٢ بهجرة شوكان باليمن من بيت علم وفضل ورياسة . حفظ القرآن وتلقي العلوم النقلية والعقلية باجادة وتكرار عن جلة من علماء العصر ، ثم اشتغل بالتدريس والتأليف ولم يدع شيئاً مما عند شيوخ العصر الا تلقاه عنهم ثم قرأه . وقد برع أيضاً في فنون عديدة ، منها علوم الحكمة والهيئة والرياض والطبيع والمناظرة وغير ذلك ، وكان مع ذلك مشغلاً بالادب ، وله أشعار ومطارحات قيمة وصنف مطولات ومختصرات عدة في أجل الموضوعات الدينية والاجاث العلمية بلغت عدد سور القرآن الكريم ؛ وقد سامي بذلك جهابذة فحول المتقدمين ، واشتهرت مؤلفاته بالتحقيق والتحرير في الاقطار الاسلامية . وترك التقليد وناضل فيه بعد استعداده للاجتهد المطلق والتبحر في سائر الفنون وهو دون الثلاثين . وتصدر للاقتناء وعمره نحو العشرين ، وتولى قضاء صنعاء وهو دون الاربعين . وبالجملة لم يجتمع لغيره من أهل عصره ما اجتمع له من سعة التبحر في سائر الفنون وكثرة التلاميذ المحققين ووفرة التأليف المحررة ، وجدير به أن يلحق بطبقات المتقدمين . وقد أفردته بالترجمة تلميذه الاديب محمد بن حسن النماري في مجلد ضخيم . وكانت وفاته في جمادي الاخرى سنة ١٢٥٠ هـ . رحمه الله تعالى



# الدرر المضية

شرح الدرر البهية  
كلدهما

للإمام العلامة الفقيه المجتهد

محمد بن علي الشوكاني

قدس الله سره  
آمين

فرغ من تأليفه سنة ١٢٢٠

ان شئت في شرع النبي      تقدح بزند فيه واري  
فاعكف على الدرر التي      سلكت بسمط من دراري

(تليه) — قد وضعنا بذيل الصحيفة زيادات (الروضة الندية)

بتمامها على شرح المصنف مشاراً لها بـ [ر] مع تقييدات وجدت بهامش الاصل المخطوط

الطبعة الأولى

نقلا عن نسخة قديمة كتبت في عهد المؤلف بقلم العلامة محمد بن احمد الشاطبي  
أحد تلامذته . فرغ من نسخها عام ١٢٣٨ هـ قبل وفاة المؤلف بسبعة عشر عاما وقد  
قيد بهامشها تقارير من خط بعض الفضلاء الذين عاصروا المؤلف واستدركوا عليه  
( حقوق الطبع محفوظة للناسر صاحب الأصل )

( مطبعة مصر الحرة بدرب العوالم بشارع محمد علي بمصر )



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يارب أعن على نيل رضاك ﴾

أحمد من أمر بالتفقه في الدين ، وأشكر من أرشدنا الى اتباع سنن المرسلين ، وأصلى وأسلم على الرسول الأمين ، وآله الطاهرين ، وصحبه الأكرمين ﴿ وبعد ﴾ فاني لما جمعت المختصر الذي سميته الدرر البهية في المسائل الفقهية (١) قاصداً بذلك جمع المسائل التي صح دليلها واتضح سبيلها ، تاركاً لما كان منها من محض الرأي فإنه قالها وقيلها ، فنسبة هذا المختصر الى المطولات من الكتب الفقهية نسبة السبيكة

---

(١) الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية ، فيشمل الاحكام التي يفهمها المجتهد بطريق الاجتهاد والاحكام التي لا تحتاج الى اجتهاد كلاحكام المنصوصة في الكتاب والسنة وكسائل الاجماع . وهذا الكتاب خاص بجمع الاحكام التي من هذا النوع الثاني وقد وضع المؤلف بذلك أساس عمل جليل فات المؤلفين الفقهاء عمله ، وهو فصل الاحكام النبوية التي لم يدخلها اجتهاد مجتهد بالتأليف عن الاحكام الاجتهادية . وفي ذلك فوائد ( أولاً ) توحيد المذاهب في هذا النوع من الفقه فيقل الخلاف بين مقلديها . ( ثانياً ) تمييز الفقه النبوي عن الفقه الاجتهادي . ( ثالثاً ) رد المجترئين من الملاحدة عن مهاجمة هذا النوع من الفقه اذ ليس للرأى فيه مجال . ( رابعاً ) قلة الشك والارتياب عند المقلد فيما يعرض له من الاحكام . ( خامساً ) سهولة القياس على الفقيه فيما اذا حفظ هذا النوع من الفقه أولاً فيسهل عليه ادراك ما قاسه امامه على المنصوص

الذهبية الى التربة المعدنية ؛ كما يعرف ذلك من رسخ في العلوم قدمه ؛  
وسبح في بحار المعارف ذهنه ولسانه وقلمه - سألني جماعة من أهل  
الانتقاد والفهم النافذ ، الذين عضوا على علوم الاجتهاد بأقوى لحي  
وأحد ناجذ ، أن أجلي عليهم عروس ذلك المختصر ؛ وأزفه اليهم ليعنوا  
في محاسنه النظر . فاستمهلهم ريثما أصبح منه ما يحتاج الى التصحيح ؛  
وأنقح فيه ما لا يستغنى عن التنقيح ، وأرجح من مباحثه ما هو مفتقر  
الى الترجيح ، وأوضح من غوامضه ما لا بد فيه من التوضيح ، بشرح  
مختصر ، من معين عيون الأدلة معتصر ، فدونك هذا المشروح والشرح  
فملق اليك زمام التفويض في المدح والقدح ، يامن له في أوج التحقيق  
صعود . وعليه من ملابس التوفيق والتدقيق برود ، وسميت هذا  
الشرح ( الدراري المضية ) شرح الدرر البهية . وأرجو الله سبحانه  
أن يعين على التمام . وينفعني به في هذه الدار ودار السلام .

## باب

﴿ والماء طاهر مطهر لا يخرج عن الوصفين الا ما غير ريحه أو  
لونه أو طعمه من النجاسات ، وعن الثاني ما أخرجه عن اسم الماء المطلق  
من المغيرات الطاهرة . ولا فرق بين قليل وكثير ، وما فوق القلتين  
وما دونهما ، ومتحرك وساكن ، ومستعمل وغير مستعمل ﴾  
هذا الباب قد اشتمل على مسائل ( الأولى ) كون الماء طاهراً



مطهراً ولا خلاف في ذلك . وقد نطق بذلك الكتاب والسنة وكما دل الدليل على كونه طاهراً مطهراً ، وقام على ذلك الاجماع . كذلك يدل على ذلك الأصل والظاهر والبراءة . فان أصل عنصر الماء طاهر مطهر بلا نزاع . وكذلك الظهور يفيد ذلك ؛ والبراءة الأصلية عن مخالطة النجاسة له مستصحية . (قوله) لا يخرج عن الوصفين أي عن وصف كونه طاهراً وعن وصف كونه مطهراً (قوله) الا ما غير ريحه أو لونه أو طعمه (١) من النجاسات . هذه المسألة الثانية من مسائل الباب وهي أنه لا يخرج الماء عن الوصفين الا ما غير أحد أوصافه الثلاثة من النجاسات لا من غيرها . وهذا المذهب هو أرجح المذاهب وأقواها والدليل عليه ما أخرجه أحمد وصححه ، وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه ، وصححه أيضاً يحيى بن معين وابن خزم من حديث أبي سعيد قال « قيل يا رسول الله أتوضأ من بئر بضاعة (٢) وهي بئر يلتقي فيها الحيض ولحوم الكلاب

(١) صورة ادراك تغير الطعم أن يذاق الماء فيوجد متغيراً فيبحث عن سبب تغيره فيعلم أنه من نجس خالطه . لا أنه يطلب ذوق الماء المعروف بمخالطته النجاسة لاختبار تغيره بها . (٢) قال أبو داود سمعت قتيبة بن سعيد قال سألت قيم بئر بضاعة عن عمقها قلت ما أكثر ما يكون فيها الماء؟ قال الى العانة . قلت فاذا نقص؟ قال دون العورة قال ابو داود قدرت بئر بضاعة بردائى فمدته عليها ثم ذرعه فاذا عرضها ستة أذرع وسألت الذى فتح لى باب البستان فادخلنى اليه هل غير بناؤها عما كان عليه؟ فقال لا . ورأيت فيها ماءاً متغير اللون

والثمن؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء» وقد أعلاه ابن القطان (١) باختلاف الرواة في اسم الراوى له عن أبي سعيد واسم أبيه «وليس ذلك بعلة» فقد اختلف في أسماء كثير من الصحابة والتابعين على أقوال. ولم يكن ذلك موجبا للجهالة على أن ابن القطان نفسه قال بعد ذلك الاعلال: وله طريق أحسن من هذه ثم ساقها عن أبي سعيد. وقد قامت الحجة بتصحيح من صححه من أولئك الأئمة. وله شواهد: منها من حديث سهل بن سعد عند الدارقطني؛ ومن حديث ابن عباس عند أحمد وابن خزيمة وابن جبان. ومن حديث عائشة عند الطبراني في الاوسط وأبي يعلى والبخاري وابن السكن كلها مثل حديث أبي سعيد. وأخرجه زيادة الاستثناء الدارقطني من حديث ثوبان بلفظ «الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه أو طعمه» وأخرجه ايضا مع الزيادة ابن ماجه والطبراني من حديث أبي امامة بلفظ «ان الماء طهور الا ان تغير ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث

(١) عبارة التلخيص وأعله ابن القطان بجهالة راويه عن أبي سعيد واختلاف الرواة في اسمه واسم أبيه ولم يذكر ما بعده من قول شيخنا وليس ذلك بعلة الخ. وفيه أن الاختلاف الذى ليس بعلة إنما هو حيث يكون عرف الراوى وتبين معرف أو كنية أو لقب أو غيرها كمن وقع في اسمه واسم أبيه اختلاف كأبي هريرة رضى الله عنه فإنه اختلف في اسمه على نحو من عشرين قولاً، وأما هنا فإن الاختلاف فيه اضطراب في السند وهو علة بلازيب على أن فيه الجهالة وكفى بها علة. فالصواب التعويل على تقويته بالشواهد والله أعلم. من خط محمد العمراني، وقد سلم في (النيل) اعلال ابن القطان



فيه» وفي اسنادهما من لا يحتج به . وقد اتفق اهل الحديث على ضعف هذه الزيادة ، لكنه قد وقع الاجماع على مضمونها كما نقله ابن المنذر وابن الملتن في البدر المنير ، والمهدى في البحر . فمن كان يقول بحجية الاجماع كان الدليل عنده على ما افادته تلك الزيادة هو الاجماع . ومن كان لا يقول بحجية الاجماع كان هذا الاجماع مفيداً لصحة تلك الزيادة لكونها قد صارت مما اجمع على معناه (١) وتلقى بالقبول . فلا استدلال بها لا بالاجماع (قوله) وعن الثانى ما اخرجه عن اسم الماء المطلق من المغيرات الطاهرة : هذه المسألة الثالثة من مسائل الباب . ووجه ذلك ان الماء الذي شرع لنا التطهر به هو الماء المطلق الذى لم يضاف الى شىء من الامور التى تخالطه . فان خالطه شىء اوجب اضافته اليه كما يقال : ماء ورد ونحوه ، فليس هذا الماء المقيد بنسبته الى الورد مثلاً هو الماء المطلق الموصوف بأنه طهور في الكتاب العزيز بقوله «ماء أطهوراً» وفي السنة المطهرة بقوله «الماء طهور» فخرج بذلك عن كونه مطهوراً ولم يخرج به عن كونه طاهراً لان الفرض ان الذى خالطه طاهر . واجتماع الطاهرين لا يوجب خروجهما عن الوصف

(١) هذه الطريقة لا تعرف لتصحيح الحديث عند المحدثين . ولا يصير بذلك أيضاً من المتلقى بالقبول عند الامة ما لم ترده . ولاضعفته ؛ بل كانوا بين قائل به ومتأول . وهذا قد ضعفه كما ترى فاين القبول ؟ والاجماع على مضمونه لا يستلزم أنه بعينه مستند الاجماع كما لا يخفى . من خط العلامة السيد الحسن بن محيى الكيسى قدس سره العزيز

الذي كان مستحقاً لكل واحد منهما قبل الاجتماع (١)

﴿قوله﴾ ولا فرق بين قليل وكثير هذه المسألة الرابعة من مسائل الباب. والمراد بالقلة والكثرة ما وقع من الاختلاف في ذلك بين أهل العلم بعد إجماعهم على أن ما غيرت النجاسة أحد أو صافه الثلاثة ليس بظاهر فقيل إن الكثير ما بلغ قلتين والقليل ما كان دونهما لما أخرجه أحمد وأهل السنن والشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم على شرط الشيخين من حديث

[١ ر] قال في حجة الله البالغة وأما الوضوء من الماء المقيد الذي يطلق عليه اسم الماء بلا قيد فأمر تدفعه الملة بادی الرأي نعم ازالة الجثث به محتمل بل هو الراجح وقد أطال القوم في فروع موت الحيوان في البئر والعشر في العشر والماء الجاري وليس في كل ذلك حديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم البتة. وأما الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين كأثر ابن الزبير في الزنجي وعلى ابن أبي طالب رضى الله تعالى عنه في الفأرة والنخعي والشعبي في نحو السنور فليست مما يشهد له المحدثون بالصحة ولا مما اتفق عليه جمهور أهل القرون الأولى وعلى تقدير صحتها يمكن أن يكون ذلك تطبيقاً للقلوب وتنظيفاً للماء لامن جهة الوجوب الشرعي كما ذكر في كتب المالكية ودون نفي هذا الاحتمال خرب القتاد. وبالجملة فليس في هذا الباب شيء يعتد به ويجب العمل عليه وحديث القلتين أثبت من ذلك كله بغير شبهة ومن المحال أن يكون الله تعالى شرع في هذه المسائل لعباده شيئاً زيادة على ما لا ينفكون عنه من الارتفاقات وهي مما يكثر وقوعه وتعم به البلوى ثم لا ينص عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نصاً جلياً ولا يستفيض في الصحابة ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه والله أعلم انتهى. قلت: وقد أطال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تخريج حديث القلتين والكلام عليه جرحاً وتعديلاً لفظاً ومعنى في كتابه تلخيص الجبر في تخريج أخبار الرافعي الكبير اطالة حسنة فيرجع اليه



عبد الله بن عمر بن الخطاب قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة من الارض وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتيين لم يحمل الحث» وفي لفظ لاحمد «لم ينجسه شئ» وفي لفظ لابي داود «لم ينجس» وأخرجه بهذا اللفظ ابن حبان والحاكم. وقال ابن منده اسناد حديث القلتين على شرط مسلم انتهى. ولكنه حديث قد وقع الاضطراب في اسناده ومثته بما هو مبين في موطنه وقد أجاب من أجاب عن دعوى الاضطراب. وقد دل هذا الحديث على أن الماء اذا بلغ قلتيين لم يحمل الحث. واذا كان دون القلتين فقد يحمل الحث. ولكنه كما قيد حديث «الماء طهور لا ينجسه شئ» بتلك الزيادة التي وقع الاجماع عليها كذلك يقيد حديث القلتين بها فيقال انه لا يحمل الحث اذا بلغ قلتيين في حال من الاحوال الا في حال تغير بعض اوصافه بالنجاسة فانه حينئذ قد حمل الحث بالمشاهدة وضرورة الحس فلا منافاة بين حديث القلتين وبين تلك الزيادة المجمع عليها: وأما ما كان دون القلتين فهو مظنة لحمل الحث. وليس فيه أنه يحمل الحث قطعاً وبتاً ولا أن ما يحمله من الحث يخرج عن الطهورية لان الحث المخرج عن الطهورية هو خبث خاص وهو الموجب لتغير أحد اوصافه أو كلها لا الحث الذي لم يغير. وحاصله ان ما دل عليه مفهوم حديث القلتين من أن ما دونهما قد يحمل الحث لا يستفاد منه الا أن ذلك المقدار اذا وقعت فيه نجاسة قد يحملها وأما انه يصير نجساً خارجاً عن كونه طاهراً فليس في هذا المفهوم ما يفيد ذلك

ولا ملازمة بين حمل الحثب والنجاسة (١) المخرجة عن الطهورية لأن الشارع قد نفى النجاسة عن مطلق الماء كما في حديث أبي سعيد المتقدم وما يشهد له ونفاها عن الماء المقيد بالقلتين كما في حديث عبد الله بن عمر المتقدم أيضاً وكان النفي بلفظ هو أعم صيغ العام. فقال في الأول لا ينجسه شيء. وقال في الثاني أيضاً كما في تلك الرواية لم ينجسه شيء فأفاد ذلك أن كل ماء يوجد على وجه الأرض طاهر الا ما ورد فيه التصريح بما يخص هذا العام مصرحاً بأنه يصير الماء نجساً كما وقع في تلك الزيادة التي وقع الاجماع عليها فلما وردت بصيغة الاستثناء من ذلك الحديث فكانت من المحصنات المتصلة بالنسبة الى حديث أبي سعيد ومن المحصنات المنفصلة بالنسبة الى حديث عبد الله بن عمر على القول الراجح في الأصول وهو أنه يبنى العام على الخاص مطلقاً. فتقرر بهذا أنه لا منافاة

(١) فيه أن الحديث وقع جواباً عن سؤال عما تنويه السباع من الماء أيتوضأ به أم لا؟ وقد علم أن الذي يمنع من التوضؤ بالماء في الشريعة إنما هو النجاسة فتعين حينئذ الاتحاد بين حمل النجاسة والحثب والا كان الجواب بمنزل عما فيه السؤال وهو خلف من المقال والله أعلم. من خط محمد العمراني

وقد يقال ليس مراده أن الحثب ليس بنجس أصلاً، بل مراده أنه ليس بلازم النجاسة بل قد يكون نجساً وقد لا يكون نجساً ومدار النجاسة على التغير وعدمه ولا يخفى أن هذا تعطيل لمفهوم التقييد بالقلتين، فانه يفهم أنه اذا كان دون القلتين فهو يحمل الحثب دائماً ليخالف المذكور. أعني أنه لا يحمل الحثب والالم يكن مخالفاً بل مسكوتاً عنه كما يقوله من ينفي المفهوم ويكون المعول على هذا التقييد بالتغير وعدمه. وحينئذ فلا فرق في ذلك بين ما كان قلتين أو دونهما اذ الحكم فيهما معاً النجاسة مع التغير والطهارة مع عدمه. من خط السيد العلامة الحسن بن يحيى قدس سره



بين مفهوم حديث القلتين وبين سائر الأحاديث . بل يقال فيه ان مادون القلتين ان حمل الحث حملاً استلزم تغيير ريح الماء، أو لونه، أو طعمه . فهذا هو الأمر الموجب للنجاسة والخروج عن الطهورية، وان حملة حملاً لا يغير أحد تلك الأوصاف فليس هذا الحمل مستلزمًا للنجاسة . وقد ذهب إلى تقدير القليل بما دون القلتين والكثير بهما الشافعي وأصحابه . ومن أهل البيت الناصر والمنصور بالله؛ وذهب إلى تقدير القليل بما يظن استعمال النجاسة باستعماله والكثير بما لا يظن استعمال النجاسة باستعماله؛ ابن عمر ومجاهد ومن أهل البيت، الهادي، والمؤيد بالله وأبو طالب . وقد روى أيضاً عن الشافعية والخنفية وأحمد بن حنبل . ولا أدري هل تصح هذه الرواية أم لا؛ فان مذاهب هؤلاء مدونة في كتب أتباعهم من أراد الوقوف عليها راجعها، واحتج أهل هذا المذهب بمثل قوله تعالى « والرجز فاجر » وبخبر الاستيقاظ وخبر الولوج وأحاديث الهى عن البول في الماء الدائم وهي جميعها في الصحيح ولكنها لا تدل على المطلوب، ولو فرضنا أن لشيء منها دلالة بوجه ما كان ما أفادته تلك الدلالة مقيداً بما تقدم لأن التعبد إنما هو بالظنون الواقعة على الوجه المطابق للشرع على أنه لا يبعد أن يقال: ان العاقل لا يظن استعمال النجاسة باستعمال الماء الا اذا خالط الماء بجرمها، أو بريحتها، أو بلونها، أو بطعمها مخالطة ظاهرة توجب ذلك الظن ولا شك . ولا ريب أن ما كان من الماء على هذه الصفة نجس، لأن المخالطة ان كانت بالجرم فالمتوضؤ مستعمل لعين النجاسة . وان كانت المخالطة بالريح أو اللون أو الطعم فلا مخالطة بين هذا المذهب وذلك

المذهب الذي رجحناه (والحاصل) أنهم ان أرادوا بقولهم - ان يُظن استعمال النجاسة باستعماله فهو القليل. وان لم يُظن فهو الكثير - ما هو أعم من عين النجاسة وريحها ولونها وطعمها. فلا مخالفة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه الا من جهة أن هؤلاء اعتبروا المظنة وأهل المذهب الأول اعتبروا المثنة. ولكن لا يخفى أن المظنة اذا كانت هي الصادرة من غير أهل الوسوسة والشكوك فهي لا تنكاد تخالف المثنة في مثل هذا الموضوع. وان ارادوا استعمال العين فقط وعدم استعمال العين فقط فهو مذهب مستقل غير ذلك المذهب. ولكن الظاهر أنهم ارادوا المعنى الأول. ويدل على ذلك أنه قد وقع الإجماع على أن ما غير لون الماء أوريحه أو طعمه من النجاسات أوجب تجيسه كما تقدم تقريره. فأهل هذا المذهب من جملة القائلين بذلك لدخولهم في الإجماع. بل هو مصرح بحكاية الإجماع في البحر كما تقدم. فتقرر بهذا أنهم يريدون المعنى الأول أغنى الأعم من العين والريح واللون والطعم ثبوتاً وانتفاءً وحينئذ فلا مخالفة بين المذهبين لأن أهل المذهب الأول لا يخالفون في أن استعمال المطهر لعين النجاسة مع الماء موجب لخروج الماء عن الطهورية خروجاً زائداً على خروجه عند استعمال ما فيه مجرد الريح، أو اللون، أو الطعم، فتأمل هذا فهو مفيد. بل مجموع ما اشتمل عليه هذا البحث في الجمع بين المذاهب



## المختلفة في الماء وبين الأدلة (١) الدالة عليها على هذه الصورة التي

(١) لعل مراده بالجمعين المشار إليهما، أما الجمع بين الأدلة فلرده حديث القلتين إلى أن عموم طهارة القلتين مخصوص بما لم يتغير والا فنجس كما دونهما، وردده عدم جواز ملاسمة ما يظن استعمال النجاسة معه رده إلى أن ظن استعمالها لا يحصل إلا مع تغير الماء بأحد أوصافه. وأما الجمع بين المذاهب، أعني رد من اعتبره في القليل دون القلتين أو بما فيه ظن استعمال النجاسة إلى اعتبار تغير الماء فلعلمه بنحو ما ذكر في الأدلة. وأقول: أما اعتبار ذلك في الجمع بين المذاهب فهو بعيد وكيف لا؟ ومن يقول بنجاسة ما دون القلتين لا يعتبر التغير؛ ومن يقول بالظن فهو يقول: كل موكول إلى ظنه، اللهم إلا أن يقول: يلزمه ذلك. لأنه لا يحصل الظن إلا مع التغير. وأما الجمع بين الأدلة بما ذكر فقد سبقه إليه القاضي حسين بن ناصر المهدى في الجمع بين حديث القلتين والزيادة في حديث (الماغير) والمقبلي في حمله اعتبار ظن استعمال النجاسة على التغير وتلازمهما، ولكن لم يقرر ذلك المؤلف على ما ينبغي. وقد رأيت تقريره على ما تقرر لي فأقول في تقريره: إن حديث القلتين محمول على أنه خرج مخرج الإغلب فيما يتغير وما لا يتغير، وأن المراد به أن الغالب على النجاسة أنها إن وردت على ما هو دون القلتين من الماء غيرته إلى وصفها فيحمل الحث وإن وردت على قدر قلتين فصاعداً لم تغيره ولم يحمل الحث بذلك فيكون أرجحاً إلى التغير وعدمه. ولا يخفى أن هذا إن كان فيما ورد في سبب الحديث فقط وهو ماء الفلاة وما ينوبه من نجاسة السباع فهو قريب في أغلبية ذلك فيما يستدفع من ماء المطر فيها وفيما تلقى السباع فيه، ولكن فيه نظر للعموم على السبب. وفيه خلاف فيما كان جواب سؤال، وأيضاً يكون كالمظنة لربط التغير بما دون القلتين. وفي حديث القلتين من الاحتمال في المعنى ما لا يصلح أن يكون مظنة لاختلاف العلامات وغموض معنى حمل الحث وتبرده بل بلغ الماء قلتين؟ يعني في زيادة أو نقصان مع كون التغير إلى الوصف ظاهر لا يحتاج إلى بيان مظنة. ولهذا كان الرد إليه أرجح من تخصيص عموم قوله (لا ينجسه شيء) بالمفهوم المذكور لضعفه واحتماله. وأما أدلة القائل بأعمال الظن في المنع مما تستعمل النجاسة باستعماله نحو قوله تعالى (والرجز فاحجر) وحديثي الاستيقاظ والولوج في المنع عما لا يسته لغيره، لسكونه في إناه والنهي عن البول في الماء الدائم، فرد هذا إلى أنه حيث تغير الماء

لخصتها مما لم أقف عليه لأحد من أهل العلم - وهذه المسئلة (١) هي من المضايق التي يتعثر في ساحاتها كل محقق . ويتبدل عند تشعب طرائقها كل مدقق . وقد حررتها في سائر مؤلفاتي ( ٢ ) تحريرات مختلفة لهذه العلة . وأطلت الكلام عليها في طيب النشر ( وقد ) استدل بعض أهل العلم لهذا المذهب بمثل حديث « استفت قلبك وإن أفتاك المفتون » ومثل حديث « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » ولا يستفاد منهما إلا أن التورع عند الظن من الاقدام أولى . وأهل هذا المذهب يوجبون العمل بذلك الظن حتما وجزما . وقد عرفت أن أدلة المذهب الأول على الوجه الذي لخصناه تدل على المذهب الثاني . فابعد النجعة إلى مثل حديث « استفت قلبك » ودع ما يريبك » ليس كما ينبغي ، فإن قيل : إنه قصد الاستدلال على مجرد العمل بالظن من غير نظر إلى هذه المسئلة فيقال : أدلة العمل بالظن في الكتاب

فيه بعض الخفاء ، ولكن يقال أيضا ليس بلازم فيها ما ذكرتم من ظن استعمال النجاسة باستعماله فالأظهر فيها أن النهي لا يبعد ونقول : إن الظن الممنوع فيه استعمال النجاسة باستعماله ، هو لازم للتغير إذ لا يحصل إلا معه سيما فيما لا يظهر فيه التغير كقطرة بول في بحر . هـ . خط سيدي العلامة الحسن بن يحيى الكبسي روح الله روحه

(١) أما أنا فاقول قد اضطربت أمواج محيط شيخنا في هذا البحث فلم يصف موارده عن كدر فتظن وارجع النظر فيه كرتين <sup>٢</sup> من خط العمراني . فإنه لم يقرر في كلامه معنى حمل الماء للخبث وعدمه بل قسم حمل الخبث إلى قسمين حمل مع التغير ، وحمل له مع عدمه ، فلم يقع فرق بين مفهوم حديث القلتين ومنطوقه <sup>٣</sup> من خط سيدي العلامة حسن بن يحيى قدس سره . وأقول من تأمل حق التسامل لم يجد في كلام المؤلف اضطرابا ، بل هذا التقرير على أحسن الوجوه وأكملها



والسنة أكثر من أن تحصر وأكثر منها أدلة النهى عن العمل به وهكذا التعويل على حديث الولوغ، والاستيقاظ ونحو ذلك لا يفيد؛ وقد حكى في تحديد الماء الكثير أقوال: منها أن الكثير هو المستبحر وقيل ما إذا حرك طرفه لم يتحرك الطرف الآخر، وقيل ما كان مساحة مكانه كذا، وقيل غير ذلك. وهذه الأقوال ليس عليها أثارة من علم. بل هي خارجة عن باب الرواية المقبولة والدراية المعقولة (١)

(قوله) ومتحرك وساكن. وجه ذلك أن ساكنه وإن كان قد ورد النهى عن التطهر به حاله. فإن ذلك لا يخرج عنه كونه طهوراً لأنه يعود إلى وصف كونه طهوراً بمجرد تحركه. وقد دلت الأحاديث على أنه لا يجوز التطهر بالماء الساكن مادام ساكناً (٢) كحديث أبي هريرة

[١ ر] وما فوق القلتين وما دونهما قدر الشافعى الماء الذى لا ينجس بوقوع النجاسة ما لم يتغير بالقتلين وقدرهما بخمس قرب وفسرها أصحابه بخمسائة رطل وقدره الخفية بالغدير الكبير الذى لا يتحرك جانب منه يتحرك الآخر، والعشر في العشر كذا في المسوى شرح الموطأ وقال في حجة الله البالغة ومن لم يقل بالقتلين اضطر إلى مثلهما في ضبط الماء الكثير كالمالكية، أو الرخصة في آبار الفلوات من نحو أبعاد الأبل انتهى. ويدفع ذلك ما مر من عدم الفرق بين مادون القلتين وما فوقهما مع الدليل عليه. وإن شئت زيادة التفصيل فعليك بالفتح الربانى في فتاوى الشوكانى فيها ما يشفى العليل ويسقى الغليل

(٢) لا يذهب عليك أن قوله صلى الله عليه وسلم (لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب) مشروطة عامة يعنى أنه حكم فيها بالمنع من الاغتسال على الماء مادام وصفه وهو الديمومة وهو معنى خروجه عن كونه مطهر. والقول بعدم خروجه عنها محتمل لسرعة الزوال خلف من المقال وضرورة بطلانه قولك المحمر وجهه ليس بمحجل لسرعة زوال الحمرة المحكوم عليها بالحجل مادامت، والله أعلم من خط العمرانى

عند مسلم ر. ض. وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب» فقالوا يا أبا هريرة كيف يفعل؟ قال يتناوله تناولاً. وفي لفظ لاحد وأبي داود «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنبه» وفي لفظ للبخاري «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه» وفي لفظ للترمذي «ثم يتوضأ منه» وغير هذه الروايات التي يفيد مجموعها النهي عن البول في الماء الدائم على انفراده، والنهي عن الاغتسال فيه على انفراده. والنهي عن مجموع الامرين؛ ولا يصح أن يقال: ان روايتي الانفراد مقيدتان بالاجتماع لأن البول في الماء على انفراده لا يجوز. فأفاد هذا أن الاغتسال، أو الوضوء في الماء الدائم من دون بول فيه غير جائز. فمن لا يجد الاماء ساكناً وأراد أن يتطهر منه فعليه أن يحتال قبل ذلك بأن يحركه حتى يخرج عن وصف كونه ساكناً ثم يتوضأ منه وأما أبو هريرة فقد حمل النهي على الانغاس في الماء الدائم ولهذا لما سئل كيف يفعل؟ قال يتناوله تناولاً ولكنه لا يتم ذلك في الوضوء فإنه لا انغاس فيه. بل هو يتناوله تناولاً من الابتداء فالأولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة ثم يتطهر به. وقد ذهب الجمهور الى خلاف ما دلت عليه هذه الروايات فلم يفرقوا بين المتحرك والساكن ومنهم من قال: ان هذه الروايات محمولة على الكراهة فقط ولا وجه لذلك وقد قيل: ان المستبحر مخصوص من هذا بالاجماع. والراجح أن الماء الساكن (١) لا يحل التطهر به مادام ساكناً فإذا تحرك عادله

(١) ظاهر هذا انه حمل معنى الدائم على الساكن عن الحركة. والماء جسم سيال لا يكتسفه



وصفه الأصلى وهو كونه مطهراً . وهذه هي المسألة الخامسة من مسائل الباب ( قوله ) مستعمل وغير مستعمل . هذه المسألة السادسة من مسائل الباب وقد وقع الاختلاف بين أهل العلم في الماء المستعمل لعبادة من العبادات هل يخرج بذلك عن كونه مطهراً أم لا ؟ فحكى عن أكثر العترة وأحمد بن حنبل والليث والاوزاعى والشافعى ومالك فى احدى الروايتين عنهما ، وأبى حنيفة فى رواية عنه ، أن الماء المستعمل غير مطهر واستدلوا بما تقدم من حديث النهى عن الاغتسال فى الماء الدائم ؛ ولا دلالة على ذلك لأن علة النهى عن التطهر به ليست كون ذلك الماء مستعملاً بل كونه ساكناً ، وعلة السكون لامتلازمة بينها وبين الاستعمال . واحتجوا أيضاً بما ورد من النهى عن الوضوء بفضل وضوء المرأة . ولا تنحصر علة ذلك فى الاستعمال كما سيأتى تحقيقه ان شاء الله ، فلا يتم الاستدلال بذلك لاحتماله . ولو كانت العلة الاستعمال لم يختص النهى بمنع الرجل من الوضوء بفضل المرأة وبالعكس بل كان النهى سيقع من الشارع لكل أحد عن كل فضل ومن جملة ما استدلوا به أن السلف كانوا يكملون الطهارة بالتيمم عند قلة الماء لا بما تساقط منه وهذه حجة ساقطة لا ينبغي التعويل على مثلها فى اثبات الأحكام الشرعية فعلى هذا المستدل

حقيقة سكون . والظاهر أن المراد بالدائم الساكن عن الجرى بدليل رواية فى الماء الدائم الذى لا يجرى . فلا يخرج من النهى بمجرد تحريكه . بل لابد من جريه وإيضاً فتحركه ثم عوده بسرعة لا يخرج به عن كونه دائماً بخلاف إذا جرى . من خط العلامة حسن

أن يوضح: هل كان هذا التكميل يفعله جميع السلف أو بعضهم؟ والاول باطل، والثاني لا ندرى من هو، فليبين لنا من هو؟ علي أنه لا حجة الا الاجماع عندهم يحتاج بالاجماع. وقد استدلوأ بأدلة هي أجنبية عن محل النزاع مثل حديث غسل اليد بعد الاستيقاظ قبل ادخالها الاناء ونحوه. فالحق ان المستعمل طاهر مطهر عملاً بالأصل وبالأدلة الدالة على أن الماء طهور. وقد ذهب الى هذا جماعة من السلف والخلف، ونسبه ابن حزم الى عطاء، وسفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل الظاهر ونقله غيره عن الحسن البصري والزهري والنخعي ومالك والشافعي وأبي حنيفة في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين (١)

## فصل

﴿والنجاسات (٢) هي غائط الانسان مطلقاً وبوله الا الذكر (٣)﴾

الرضيع، ولعاب كلب، وروث، ودم حيض، ولحم خنزير، وفيما

[ ١ ر ] والحق أن الماء لا يخرج عن كونه طهوراً بمجرد استعماله للظهاراة الا أن

يتغير بذلك ريحه أو لونه أو طعمه. وقد كان الصحابة يكادون يقتلون على ما تساقط من وضوئه صلى الله عليه وسلم فيأخذونه ويتبركون به والتبرك به يكون بغسل بعض أعضاء الوضوء كما يكون بغير ذلك. والحاصل أن اخراج ما جعله الله طهوراً عن الطهورية لا يكون الا بدليل [ ٢ ر ] جمع نجاسة وهي كل شيء يستقره أهل الطبائع السليمة ويتحفظون عنه ويغسلون الثياب اذا أصابها كالعذرة والبول

(٣) فيه ان جعل النضح والرش مطهراً لا يوجب اخراجه من النجاسة كما في المسح للنعل بالتراب مطهراً للغائط ولم يستلزم ذلك خروجه من النجاسة فلا وجه للاستثناء كما ان اختلاف كيفية التطهير للنجس غير موجبة لخروجه عن النجاسة. اه محرز الاصل

(الدرارى-م-٣)



عدا ذلك خلاف . والاصل الطهارة فلا ينقل عنها الا نقل صحيح لم يعارضه ما يساويه او يقدم عليه . ﴿ اما نجاسة بول الادمى وغائطه فبالادلة الصحيحة المفيدة للقطع بذلك . بل نجاستهما من باب الضرورة الدينية كما لا يخفى على من له اشتغال بالادلة الشرعية وبما كان عليه الامر في عصر النبوة . ولا يقدح في ذلك التخفيف في تطهيرهما في بعض الاحوال . أما الغائط فكما في حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا وطئ أحدكم بعله الأذى فان التراب له طهور » وفي لفظ « اذا وطئ الأذى بخفيه فطهورها التراب » رواهما أبو داود وابن السكن والحاكم والبيهقي . وقد اختلف فيه على الأوزاعى وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم وابن حبان من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فان رأى خبثاً فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيهما » وقد اختلف في وصله وارساله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول . وأخرج أهل السنن عن أم سلمة مرفوعاً بلفظ « يطهره ما بعده » وعن أنس عند البيهقي بسند ضعيف بنحوه وكذلك عن امرأة من بني عبد الاشهل عند البيهقي أيضاً فان جعل التراب مع المسح مطهراً لذلك لا يخرج عن كونه نجساً بالضرورة اذا اختلف وجه التطهير لا يخرج النجس عن كونه نجساً . وأما التخفيف في تطهير البول فكما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بأن يراق على بول الاعرابي ذنوباً من ماء ؛ وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابى هريرة وأنس ؛ وأما ما عدا غائط الادمى وبوله من البول والازبال فلم

يحصل الاتفاق على شيء في شأنها . والأدلة مختلفة فورد في بعضها ما يدل على طهارته كأبوال الأبل . فإنه ثبت في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر العريين بأن يشربوا من أبوال الأبل ، ومن ذلك حديث «لابأس ببول مايؤكل لحمه» وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني من حديث جابر والبراء وفي إسناده عمرو بن الحصين العقيلي وهو ضعيف جداً وورد ما يدل على نجاسة الروث كما أخرجه البخاري وغيره أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم في الروثة «إنها ركس» والركس النجس وقد نقل التيمي أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ، ولكنه زاد ابن خزيمة في روايته «إنها ركس إنها روثه حمار» (١) ولا يخفى عليك أن الأصل في كل شيء أنه طاهر لأن

[ ١ ر ] ومعظم ما استدل به القائلون بالتعميم في النجاسة لا ينطبق على غير الخارج من الآدمي وحديث الروثة لا يستلزم التعميم وحديث عمار قد أطبق من رواه على أنه من الضعف بمكان يسقط به عن درجة الاعتبار لأنه من رواية ثابت بن حماد عن علي بن زيد بن جدهان والأول مجمع على تركه والثاني مجمع على ضعفه فلا ينتهز بمثله حجة على التعميم . واحتجوا بأذنه صلى الله عليه وسلم بالصلاة في مرابض الغنم وبأذنه بشرب أبوال الأبل وهما صحيحان ولا حكم للمعارضة بنبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في معاطن الأبل لأن النبي معلل بأنها ربما تؤذى المصلي فلا يستلزم ذلك عدم طهارة أربالها وأبوالها كما أن تعليل الصلاة في مرابض الغنم بأنها بركة لا يستلزم أن الصلاة إنما كانت لأجل كونها بركة فإن مثل ذلك لا يسوغ مباشرة ما ليس بطاهر . فالحق الحقيق بالقبول الحكم بنجاسة ما ثبتت نجاسته بالضرورة الدينية

القول بنجاسته يستلزم تعبد العباد بحكم من الأحكام والأصل عدم ذلك والبراءة قاضية بأنه لا تكليف بالمحتمل حتى يثبت ثبوتاً ينقل عن ذلك، وليس من أثبت الأحكام المنسوبة الى الشرع بدون دليل بأقل أثماً ممن أبطل ما قد ثبت دليله من الأحكام؛ فالكل اما من القول على الله تعالى بما لم يقل أو من ابطال ما قد شرعه لعباده بلا حجة (١) وأما

وهو يبول الآدمي وغائطه . وأما ما عداها فان ورد فيه ما يدل على نجاسته كالروثة وجب الحكم بذلك من دون الحاق، وان لم يرد فالبراءة الأصلية كافية في نفى التعبد بكون الشيء نجساً من دون دليل فان الأصل في جميع الأشياء الطهارة، والحكم بنجاستها حكم تكليفي تعم به البلوى ولا يحل الا بعد قيام الحجة

(١) انظر هذا الكلام فانه أصل عظيم في الشرع يجب الوقوف عنده لان كثيراً من المتفقه يعجل بالحكم في الامر من غير دليل شرعي واضح بل اخذاً منه باللازم المفهوم من كلام الفقهاء . وقد علمت أن لاه مفهوم ولا مقتضى الا لكلام المعصوم . وقد تكلم الاصوليون على ذلك عند الكلام على « المنطوق والمفهوم » والاخذ بهما في كلام الله ورسوله لا غير . وتكلموا مع ذلك على اعتبارهما في كلام الموصى والواقف ولم يقولوا ان المتون وعبارات الفقهاء تنزل منزلة كلام الله وكلام رسوله ويؤخذ منها باللازم ولازم اللازم وتضرب الاحكام على العباد كافة باسم الشرع من هذا الطريق كما ترى ذلك في كثير من كتب المتأخرين من فقهاء المذاهب حيث يعرضون لمسألة جديدة لم ينص عليها بذاتها أحد من المتقدمين فيستعرضون بعض كلام الفقهاء في أشباه تلك المسألة ويأخذون من عباراتهم باللازم والمفهوم ويصبح ذلك حكماً شرعياً لله تعالى في أعناق المكلفين . وكثير من شراح المتون الفقهية هذا دأبهم وقد لا تكون تلك المتون بلسان عربي مبين . وقد يخرجون بذلك عن قواعد المذهب بل وعن الأصول الفقيسية ونسوا أنهم ان كانوا مجتهدي مذهب أن واجبه أن يبذلوا هذا الجهد في استعراض كتاب الله تعالى وصحيح السنة فيما يستجد من الاحكام ويأخذوا منها على نحو ما أخذ امامهم وعلى أصوله التي أسسها لهم والله أعلم



تقييد البول بكونه بعد أيام الرضاع فلحديث « يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » أخرجه أبو داود ؛ والنسائي ؛ وابن ماجه ؛ والبخاري وابن خزيمة من حديث أبي السمع خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصححه الحاكم ، وأخرج أحمد ، والترمذي ؛ وحسنه من حديث علي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « بول الغلام الرضيع ينضح وبول الجارية يغسل » وأخرجه أيضاً ابن ماجه وأبو داود بأسناد صحيح عن علي موقوفاً ، وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والطبراني من حديث أم الفضل لبابة بنت الحارث قالت قال الحسين بن علي في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اعطني ثوبك والبس ثوباً غيره حتي أغسله فقال « إنما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الأنثى » وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أم قيس بنت محصن « أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبال على ثوبه فدعا بماء فنضحه ولم يغسله » وفي صحيح البخاري من حديث عائشة قالت « أتني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصبي يحنكه فبال عليه فاتبعه الماء » وفي صحيح مسلم رحمه الله تعالى عنها قالت « كان يؤتى بالصبيان فيبرك (١) عليهم ويحنكهم فأتني بصبي فبال عليه فدعا بماء فاتبعه بوله ولم يغسله » فهذا تصريح بأنه لم يغسله فيكون اتباعه الماء اما

(١) بالتشديد من التبريك

مجرد النضح كما وقع في الحديثين الآخرين، أو مجرد صب الماء عليه من دون غسل . وبالجملة فالتصريح منه صلى الله عليه وآله وسلم بالقول بما هو الواجب في ذلك هو الأولى بالاتباع لكونه كلاماً مع أمته فلا يعارضه ما وقع من فعله على فرض أنه مخالف للقول . وقد ذهب إلى الاكتفاء بالنضح في بول الغلام الجارية جماعة منهم على وأم سلمة والثوري؛ والأوزاعي؛ والنخعي؛ وداود؛ وابن وهب؛ وعطاء؛ والحسن، والزهرى، وأحمد؛ واسحق؛ ومالك في رواية وهذا هو الحق الذي لا محيص عنه ☞ وذهب بعض أهل العلم وقد حكي عن مالك والشافعي والأوزاعي إلى أنه يكفي النضح فيهما وهذا فيه مخالفة لما وقع في هذه الأحاديث الصحيحة من التفرقة بين الغلام والجارية ☞ وذهبت الحنفية وسائر الكوفيين وهو محي عن العترة إلى أمهما سواء في وجوب الغسل؛ وهذا المذهب كالذي قبله في مخالفة الأدلة وقد استدلل أهل هذا المذهب الثالث بالأدلة الواردة في نجاسة البول على العموم ولا يخفك أنها مخصصة بالأدلة الخاصة المصروفة بالفرق بين بول الجارية والغلام وأما ما قيل من قياس بول الغلام على بول الجارية فلا يخفك أنه قياس في مقابلة النص؛ وهو فاسد الاعتبار . وقد شذ ابن حزم فقال أنه يرش من بول الذكر أي ذكر كان . وهو إهمال للقيد المذكور سابقاً بلفظ بول الغلام الرضيع ينضح . والواجب حمل المطلق على المقيد (١)

( قوله ) ولعلاب كلب قد ثبت في الصحيحين وغيرها

(١ ر) قال في الحجة قد أخذ بالحديث أهل المدينة وإبراهيم النخعي وأضجع فيه

من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اذا شرب الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعا » وثبت أيضا عندهما وغيرهما مثله من حديث عبد الله بن مغفل . فدل ذلك على نجاسة

القول محمد فلا تغتر بالمشهور بين الناس . قلت : قال الشافعي رحمه الله تعالى ينضح من بول الغلام ما لم يقطع ويغسل من بول الجارية فسرره بغوى بأن بول الصبي نجس غير أنه يكتفى فيه بالرش وهو أن ينضح الماء عليه بحيث يصل الى جميعه فيطهر من غير مرس ولا ذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يغسل منهما سبواً ويتجه أن يقال من جانب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان المراد بالنضح الغسل الخفيف وبالغسل المرس والبلل وأصل المسألة أن التطهير إنما يكون بأزالة عين النجاسة وأثرها وبول الجارية أغلظ وأثنى فاحتيج فيه الى زيادة المرس كذا في السوى وأقول : أحاديث التخصيص هنا صحيحة لا شك في ذلك ولا ريب فاما الذي دعاهم الى الوقوع في مضيق التأويل المتسلف الذي لا يسوغ ارتكاب مثله مع وجود السعة وهذا كلام عاطل الحيد عن الفائدة مرة لأن هذا المعنى قد استفيد من السام ثم اهدار لفائدة المغيرة بالمرّة وحكم على كلام من أوتي جوامع الكلام وكان أفصح العرب بما يلحقه بكلام من هو من المعنى بمنزلة توقعه في الكلام القاصر عن رتبة النصيحة والبلاغة . وقد ذكر في النهاية ما يفيد أن النضح يأتي بمعنى الغسل قلت قد يرد في مثل ذلك نادراً اذا اقتضاه المقام وهنا وقع مقابلاً للغسل فكيف يصح تفسيره به وقد أطبق أئمة اللغة أن النضح هو الرش فيجب حمله على ذلك اذا لم تقم قرينة على ارادة غيره فكيف اذا كان الكلام لا يصح الا بالحمل على ذلك المعنى الأعم الأغلب والا كان الكلام حشواً وان كان استعظام قائل قد قال بوجود غسل البول فليس أحد أعظم منزلة ولا أكبر قدراً من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقل الاحوال أن يجعل لكلامه منزلة على غيره من علماء أمته فيكون كلامهم مردوداً الى كلامه وليت أن المشغوفين بمحبة مذاهب الاسلاف جعلوه كأسلافهم فسلكوا فيما بين كلامه وكلامهم طريقة الانصاف ولكنهم في كثير من المواطن يجعلون الحظ لأسلافهم فيردون كلامه صلى الله عليه وسلم الى كلامهم فان وافقهم فيها ونعمت : وان لم يوافقهم فالقول ما قالت حزام فان أنكرت هذا



لعاب الكلب ؛ وهو المطلوب هنا . والكلام في الخلاف بين من عمل بظاهر هذه الأدلة ومن اكتفى بالتثليث معروف . وليس ذلك مما يقدح في كونه نجسا لأن محل الدليل على النجاسة هو إيجاب الغسل وهكذا لا يتعلق بما نحن بصدده زيادة التغليظ بالترتيب كما وقع في أحاديث الباب في الصحيحين وغيرهما . فإن المقصود هنا ليس الا اثبات كون اللعاب نجسا لا بيان كيفية تطهيره فلذلك موضع آخر (١) **« قوله »** وروث . الدليل على نجاسة الروث ما تقدمت الإشارة اليه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الروثة انها ركس والركس في اللغة النجس فالروثة نجس وهو المطلوب . وقد قدمنا كلام التيمي في تخصيص ذلك بروث الخيل والبغال والحمير **« قوله »** ودم حيض الدليل

فهات أبى ما الذى اقتضى هذه التأويلات المتعسفة ورد أحاديث التخصيص الصحيحة مع تسليمهم أن الخاص مقدم على العام وأنه يبنى العام على الخاص وهذا مشتهر في الأصول اشتهار النهار

[ ٤ ر ] والحاصل أن الحق ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من التسبيح والترتيب وليس من شرط التعبد الاطلاع على علل الأحكام التي تعبدنا الله بها على ما هو الراجح وقد صح لنا الأمر منه صلى الله عليه وسلم بالغسل على الصفة المذكورة بالأحاديث الصحيحة ولم نجد عنه ما يدلنا على خلاف هذا الحكم فلا محل لتحويل الشرع المقرر بأقوال علماء الأمة سواء كان القول المخالف منسوبا الى جميعهم أو الى بعضهم . وقد حفظ الله هذه السنة بأقوال جماعة من علماء الأمة كما هو معروف في كتب الخلاف والفقه وشروح السنة . ومن أغرب ما يراه من ألهمة الله رشده وحبب اليه الانصاف ما يقع في كثير من المواطنين من جماعة من ذلك عن الشريعة بمعزل والميل عن الحكم الثابت بشرع أوضح من الشمس من دون سبب يقتضى ذلك كما فيما نحن بصدده وفيما سلف في بول الصبي وأشياء هذا ونظائره لا تحصى والله المستعان

على ذلك ما ثبت عند أحمد وإبي داود والترمذي من حديث خولة بنت يسار . قالت « يارسول الله ليس لي الاثوب واحد وأنا أحيض فيه ؟ قال فإذا طهرت فاغسلي موضع الدم ثم صلي فيه . قالت يارسول الله ان لم يخرج أثره ؟ قال يكفيك الماء ولا يضر ك أثره » وفي اسناده ابن لهيعة وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محض مرفوعا بلفظ « حكيه بضلع واغسله بماء وسدر » قال ابن القطان اسناده في غاية الصحة وفي الصحيحين وغيرها من حديث اسماء بنت أبي بكر قالت « جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : احداثا يصيب ثوبها من دم الحيض كيف تصنع ؟ قال تحته ثم تقرضه بالماء ثم تنضحه ثم تصلي فيه » فالامر بغسل دم الحيض وحكه بضلع يفيد ثبوت نجاسته وان اختلف وجه تطهيره فذلك لا يخرججه عن كونه نجسا . وأما سائر الدماء فالأدلة فيها مختلفة مضطربة والبراءة الأصلية مستصعبة حتى يأتي الدليل الخالص عن المعارضة الراجحة : أو المساوية ولو قام الدليل على رجوع الضمير في قوله تعالى ( فانه رجس ) الى جميع ما تقدم في الآية الكريمة من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير . لكان ذلك مفيدا لنجاسة (١) الدم المسفوح والميتة

(١) بناء على ان معناه النجس المتعارف بين المشرعة لغة او حقيقة شرعية ودون ذلك مهامه ومع هذا تعرف ما في اثبات نجاسة الروث لكون الركس لغة في النجس ولو قيل تقريره صلعم في شاه ميمونه على فهم نجاستها وارشادهم الى كيفية تطهير جلدتها دليل على نجاسة الميتة لما كان مستبعدا . واما قوله صلعم « انما حرم من الميتة أكلها » فلا (الترارى-م-٤)

ولكنه لم يرد ما يفيد ذلك . بل النزاع كائن في رجوعه الى الكل أو الى الاقرب . والظاهر رجوعه الى الأقرب ، وهو لحم الخنزير لأفراد الضمير . ولهذا جزمنا ههنا بنجاسة لحم الخنزير دون الميتة والدم الذي ليس بدم حيض ، ولا سيما وقد ورد في الميتة ما يفيد أنه لا يحرم منها الا أكلها كما ثبت في الصحيح بلفظ « انما حرم من الميتة أكلها » ومن رام تحقيق الكلام في الخلاف الواقع في مثل هذا الضمير المذكور في الآية فليرجع الى ما ذكره أهل الأصول في الكلام على القيد الواقع بعد جملة مشتملة على أمور متعددة « قوله » ولحم خنزير الدليل على نجاسته ما قدمنا قريبا من الآية الكريمة « قوله » وفيما عدا ذلك خلاف (١) والاصل الطهارة فلا ينقل عنها الا ناقل صحيح لم يعارضه

دلالة فيه على الطهارة اذ مفاده حصر محرم منافعها في الاكل دون سائر المنافع من نحو الاستصباح بدهنها والانتفاع بجلدها . وقد اوردتهم الى تطهير جلدها لما كان من ضرورة الانتفاع به مباشرة . واما دهنها فهو ممكن الانتفاع به من دون مباشرة فلا يقال ان تسويغ الانتفاع اباحة لمباشرة وهو ينافي الحكم بنجاسته والله أعلم . من خط الفقيه محمد العمراني . وفيه غلط فاحش يذكره دهن الميتة فانه من المحرمات قطعاً كما في الصحيحين « انه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الميتة للاستصباح بها ودهن السفن فقال لا . هو حرام ثم قال قاتل الله اليهود ان الله لما حرم عليهم الشحوم جعلوه ثم باعوه فاكلوا منه »

[ ١ ر ] وأما التي فاحتجوا على نجاسته بأمور . الأول حديث عمار وقد سلف عدم صلاحيته للاحتجاج . والثاني بما ورد عن جماعة من الصحابة وذلك لا تقوم به حجة لانه لم يكن اجماعاً ولا مرفوعاً . والثالث بما ورد في المذني من الأمر بغسل الفرج والانيثين ومحجب عنه أنه اثبات لنجاسة التي بقياس لأتهما متبايران على أنه



مايساويه أو يقدم عليه ﴿ أقول ﴾ اعلم أن كون الاصل الطهارة معلوم من كليات الشريعة المطهرة وجزئياتها ولا ريب أن الحكم بنجاسة شيء يستلزم تكليف العباد بحكم ، والاصل البراءة من ذلك ولا سيما من الامور التي تعم بها البلوى . وقد أرشدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يمكن أن يكون التغليظ في المذى اما لكونه يخرج غالبا مختلطاً بالبول أو لأنه ليس بأصل للنسل ويلزم أنه يطهر بالوضوء لما ورد عند أبي داود والترمذى وصححه من حديث سهل بن حنيف بلفظ « يكفيك أن تأخذ كفاً من ماء فتضع به حيثما ترى أنه أصاب من ثوبك » وأما الجواب عن حديث أمره صلى الله عليه وسلم لعائشة بفرك المني بأن المراد به الفرك قبل الغسل لا مجرد الفرك فقط فهذا خلاف ما تقتضيه المقابلة للفرك بالغسل . وكان أقرب من هذا أن يجاب بأن الفرك لم يكن بأمره صلى الله عليه وسلم إنما قالت عائشة كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في كتب الحديث . والأمر الرابع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل موضع المني من ثوبه ويجاب عنه بأن هذا فعل لا يصلح لاثبات النجاسة المستلزم لوجوب الازالة مع احتمال أن يكون غسله تقدراً لما فيه من مخالفة النظافة . وأما فرك عائشة لمني صلى الله عليه وسلم من ثوبه حال صلاته بأنه لم يعلم بذلك فالجواب عنه « بأنه لو كان نجساً لما أقره الله على ذلك كما ثبت في حديث خلع النعل بعد دخوله في الصلاة لاخبار جبريل له بذلك وقد قدمت لك أن الحكم بكون الشيء نجساً لا يقبل الا بدليل تقوم به الحجة غير معارض بما هو أنهض أو مساو ، لأن الحكم بكون الشيء نجساً يستلزم تعبد العباد بحكم من أحكام الشرع تعم به البلوى . وقد أوردت في مسك الحتام شرح بلوغ المرام صحيح المختلفين ورجحت هناك ما رجحت . وظهر لي الآن أن القيام في مقام المنع هو الذي ندين به عند الله « وفي سبل السلام . والحق أن الاصل الطهارة والدليل على القائل بالنجاسة ، فنحن باقون على الاصل ، وذهب الحنفية رحمهم الله الى نجاسة المني كغيرهم . ولكن قالوا يطهره الغسل أو الفرك أو الازالة بالحرقة أو الاذخرة عملاً بالحديثين وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة محادلات ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيناها في حواشي شرح العمدة . انتهى

الى السكوت (١) عن الامور التي سكنت الله عنها وانما عفو . فها لم يرد فيه شيء من الادلة الدالة على نجاسته فليس لأحد من عباد الله ان يحكم بنجاسته بمجرد رأي فاسد او غلط في الاستدلال كما يدعيه بعض أهل العلم من نجاسة ما حرمه الله زاعماً أن النجاسة والتحريم متلازمان . وهذا الزعم من أبطل الباطلات فالتحريم للشيء لا يدل على نجاسته بمطابقه ولا تضمن ولا التزام فتحريم الخمر والميتة والدم لا يدل على نجاسة ذلك وكأن الشارع قد علم وقوع مثل هذا الغلط لبعض أمته فأرشدهم الى ما يدفعه قائلاً : « انما حرم من الميتة أكلها » ولو كان مجرد تحريم شيء مستلزماً لنجاسته لكان مثل قوله تعالى « حرمت عليكم أمهاتكم الى آخره » دليلاً على نجاسة النساء المذكورات في الآية . والمسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً كما ثبت ذلك عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيح . وهكذا يلزم نجاسة أعيان وقع التصريح بتحريمها وهي طاهرة بالاتفاق كالأنصاب والازلام وما يسكر من النباتات والثمرات بأصل الحلقة . فان قلت : اذا كان التصريح بنجاسة شيء أو رجسيته أو ركسيته يدل على أنه نجس كما قلت في نجاسة الروثة ولحم الخنزير فكيف لم تحكم بنجاسة الخمر ؟ لقوله تعالى « انما الخمر

(١) اخرج الطبراني في الكبير وابو نعيم في الحلية والبيهقي في السنن عن ثعلبة الحنفي رضي الله عنه « ان الله عز وجل فرض فرائض فلا تضيعوها . وحد حدوداً فلا تعتدوها وحرم أشياء فلا تقر بوجها وسكنت عن أشياء رحمة لکم فلا تسكفوها » قال ابن القيم في أعلام الموقعين : وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم . واخرج الطبراني في الاوسط عن أبي الدرداء « ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدوداً فلا تعتدوها وسكنت عن كثير غير لبيان فلا تسكفوها رحمة لکم فاقبلوها » من خط محمد العمري سلمه الله تعالى

والميسر والأنصاب والأزلام رجس» قلت : لما وقع الحجر ههنا مة ترنا بالانصاب والأزلام كان ذلك قرينة صادقة لمعنى (١) الرجسية الى غير النجاسة الشرعية وهكذا قوله تعالى «أما المشركون نجس» لما جاءت الأدلة الصحيحة المقتضية لعدم نجاسة ذوات المشركين كما ورد في أكل ذبائحهم وأطعمتهم والتوضؤ في آيتهم والاكل فيها وإنزالهم المسجد كان ذلك دليلاً على أن المراد بالنجاسة المذكورة في الآية غير النجاسة الشرعية؛ بل قد ورد البيان من الشارع لذلك بما لا يحتاج الى زيادة فقال في وفد ثقيف لما أنزلهم المسجد «ليس على الأرض من أنجاس القوم شيء . أما أنجاسهم على أنفسهم» فهذا يدل على أن تلك النجاسة حكمية لاحسية . والتعبداً هو بالنجاسات الحسية . وأما ما ورد فيه ما يدل على نجاسته . ولكنه قد عورض بما هو أرجح منه . فلا شك أنه يتعين العمل بالأرجح . فان عورض بما يساويه فلا أصل لعدم التعبد بما يتضمن ذلك الحكم حتى يرد مورداً خالصاً عن شوب المعارضة أو راجحاً على

(١) ظاهر كلامه أن الرجس اما مشترك او انه لغوى شرعى وفي ذلك نظر؛ ثم أنه قد يقال : ان هذه دلالة اقتران ضعيفة لأن قوله رجس خبر عن كل من المذكورات والخبر الواحد لا يختلف لأنه محكوم به على متعدّدات . وأما الاستدلال على نجاسة الكافر والحرم والميتة بما في حديث أبي ثعلبة من الأمر بفعل آية الكفار لكونهم كانوا يشربون فيها الخمر ويطحنون فيها اللحوم فلا يدل على النجاسة لجواز أن يكون ذلك لما تعلق بها من المحرم . وذلك لعدم وجود غيرها ، وكذلك لا يدل أمره صلى الله عليه وسلم في لحوم الخمر بخبر بأن تهراق الآنية وتكسر أو تنسل لاحتمال أنه ليس لأجل النجاسة من خط العلامة حسن بن يحيى قدس سره . وأما التعليل في الحديث بقوله فانها رجس أو نجس فقد شك فيه الراوى وقد عرفت احتمال معنى رجس ونجس من خطه رحمه

معارضه . وبالجمله فالواجب على المنصف أن يقوم مقام المنع ولا يتزحزح  
عن هذا المقام الا لحجة شرعية . وقد أوضحت في مصنفاتي كشرح  
المنتقى وحاشية الشفاء هذه المباحث المتعلقة بالنجاسة بما لا يحتاج الناظر  
في ذلك الى النظر في غيره فليراجع

## فصل

ويطهر ما تنجس بغسله (١) حتى لا يبقى عين ولا لون ولا ريح ولا  
طعم . والنعل بالمسح والاستحالة مطهرة لعدم وجود الوصف المحكوم  
عليه وما لا يمكن غسله فبالصب عليه أو النزح منه حتى لا يبقى للنجاسة  
أثر . والماء هو الأصل في التطهير فلا يقوم غيره مقامه الا باذن من  
الشارع . أقول : تطهير النجاسات ان ورد فيه شيء عن الشارع كان  
الواجب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك الوارد من دون مخالفة  
بزيادة عليه أو نقصان كما ورد في أن النعل اذا تلوث بالنجاسة طهر بمسحه  
وقد تقدم ما يدل على ذلك . وتقدم أيضاً ما ورد في كيفية تطهير ما ينجس  
بدم الحيض وبلعاب الكلب وبالجمله فكل ما علمنا الشارع كيفية تطهيره  
كان علينا ان نقتصر على تلك الكيفية ؛ وأما ما ورد فيه عن الشارع أنه  
نجس ولم يرد فيه بيان كيفية تطهيره فالواجب علينا اذهاب تلك العين  
حتى لا يبقى لها ريح ولا لون ولا طعم لأن الشيء الذي يجد الانسان



ريحه ، أو طعمه ؛ قد بقي فيه جزء من العين وان لم يبق جرمها أو  
لونها : اذ انفصال الرائحة لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء  
الذي له الطعم ( ١ ) واذا استحال الشيء الى شيء آخر حتى كان ذلك

[ ١ ر ] ( والنعل بالمسح ) وكذلك الحفلاته جسم صلب لا يتخلل فيه النجاسة  
والظاهر أنه عام في الرطوبة واليباسة فيطهر من النجاسة التي لها جرم بالذلك ثم ان النبي  
صلى الله عليه وسلم لما علم حدوث الشكوك في الطهارة فيما يأتي من الزمان وأطلعته  
الله على ما يأتي به المصابون بالسوسة من التأويلات التي ليس لها في الشريعة أساس  
أوضح هذا المعنى ايضاحا ينهدم عنده كل ما بنوه على قنطرة الشك والخيال فقال « اذا  
جاء أحدكم المسجد فلينظر نعليه فان كان فيهما خبث فليمسحه بالارض ثم ليصل فيهما »  
ولفظ أحمد وأبي داود « اذا جاء أحدكم الى المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فان رأى  
خبثا فليمسحه بالارض ثم ليصل فيهما » فانظر هذه العبارة الهادمة لكل شك فانه أولا  
بين لهم أنهم اذا وجدوا النجاسة في النعلين وجودا محققا فعلموا المسح بالارض ثم أمرهم  
بالصلاة في النعلين ليعلموا بأن هذه هي الطهارة التي تجوز الصلاة بعدها ثم ترى أحدكم  
يلعب به الشيطان حتى يصير ما هو فيه نوعا من الجنون فيغسل يده أو وجهه مرة بعد  
مرة حتى يبلغ العدد الى حد يضيق عنه الحصر مع ذلك شديد وكلفة عظيمة واستعراق  
للفكر وهو يعلم أن ذلك العضو لم تصبه نجاسة مغلفة ولا مخففة فلا يزال في تعب  
ونصب ومزاولة لا يشك من رآه أنه لم يبق عنده من العقل بقية ، ثم اذا فرغ من العضو  
الأول بعد جهد جهيد شرع في العضو الثاني ثم كذلك . وكثير منهم من يدخل محل  
الطهارة قبل طلوع الفجر ولا يخرج الا بعد طلوع الشمس فما بلغ الشيطان هذا المبلغ  
من أحد من العصاة لانه عذب نفسه في معصية لالذة فيها للنفس ولارفعة للقدر وصار  
بمجرد مجاوزة الثلاث الغسلات كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن تجاوزها فقد  
أساء وتعدى وظلم . فجمع له صلى الله عليه وسلم بين هذه الثلاثة الانواع ثم لم يقع منه

الشيء الآخر مخالفاً للشيء الأول لونا وريحاً وطعماً كاستحالة العذرة  
رماداً . فقدُ فقد الوصف الذي وقع الحكم من الشارع بالنجاسة عليه .  
وهذا هو الحق ، والخلاف في ذلك معروف ، وما كان لا يمكن غسله من

بهذا حتى صيره تاركاً للفريضة التي ليس بين العبد وبين الكفر الا تركها كما ثبت في  
الحديث الصحيح عن جابر بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « بين الرجل وبين  
الكفر ترك الصلاة » أخرجه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأخرج  
أهل السنن وأحمد من حديث بريدة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
« العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » وأخرج الترمذي عن عبد الله بن  
شقيق العقيلي قال « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه  
كفر غير الصلاة » فانظر كيف صار هذا الموسوس بنصر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مسيئاً متعدياً ظالماً كافراً ان بلغ الى الحد الذي ذكرناه فهذا باعتبار ماله عند ربه  
وأما باعتبار ماله عند الخلق فأقل الأحوال أن يقال محنون يلعب به الشيطان في مخالفة  
شريعة الرحمن فحسر الدنيا والآخرة ذلك هو الحسran المبين ، ومع هذا فهو يعذب  
نفسه بأشد العذاب وكثيراً ما يفضي به ذلك الى علة كبيرة تكون سبباً لهلاكه فيلقى  
ربه قاتلاً لنفسه في معصية فلا يراح رائحة الجنة كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم فيمن  
قتل نفسه . وهذه الحنة يقع فيها العالم والجاهل فمن كان جاهلاً اعتذر لنفسه بأعذار  
شيطانية قد استدل به الشيطان بها فثم من يقول لم أتقن كمال الثلاث الغسلات في كل  
عضو وهو قد غسل ذلك العضو مئات ومنهم من يقول أريد أن أغسل غسلًا مشروحاً  
لاتبقى شعرة ولا بشرة الا وقد شملها الغسل والثلث فتراه يقلب يديه ورجليه ويدلك  
كل موضع منه في مقدار الحنة دلساً فظيماً فيشرع بالأئمة ثم يدلك جزءاً بعد  
جزء حتى يفرغ من الاصبع ثم يأخذ في الأخرى ثم كذلك فلا يفرغ من غسل يده  
الا بعد مدة طويلة ثم يلعب به الشيطان فيشككه فيما قد غسله انه لم يفسله فيعود

المتنجسات كالارض والبئر ، فتطهيره بالصب عليه والنزع منه حتى لا يوجد للنجاسة أثر ، لأنها لو كانت باقية لكان التعبد باذهاها باقياً ، ولكن هذا إنما يكون في مثل النجاسة التي لها جرم ولون . وأما مثل البول فقد ورد عن الشارع أن تطهيره بأن يصب عليه ذنوب من ماء ، فإذا وقع

إليه ثم كذلك ، فلا يكل الثلاث الغسلات في زعمه إلا بعد أن يبلغ بنفسه الى حد يرحمه من رآه ، ومن كان عالماً يعترف بأن هذا الفعل مخالف للشريعة وأنه وسوسة شيطانية وهو أقبح الرجلين فإنه ممن أضله الله على علم ونادى على نفسه بأنه منقاد لطاعة شيطانه في مخالفة خالقه ؛ مستغرق بعبادة عدو الله ابليس لم يبق فيه بقية ترجره عن معصيته فلم يستحي من الله فيحمله الحياء على ايثار الرحمن على الشيطان ولم يستحي من الناس فيزده حياؤه عن التحدث لعباد الله بأنه قد اشتغل عن ربه بطاعته الشيطان وفي مثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا لم تستحي فاصنع ما شئت » والحاصل أن هذه المحنة قد عمت وطمت ، عند كل فرد من أفراد العباد منها جزء من الاجزاء وان قل ؛ والكل من طاعة الشيطان ومخالفة الرحمن ؛ والناجي من ذلك هو الكبريت الأحمر وعنفاء مغرب والعراب الابقع ؛ ومن أنكر هذا فليجرب نفسه ويعمل بمثل هذا النص الثابت عنه صلى الله عليه وسلم في مسح الاذى الذي يعلق بالنعل في الارض ثم يصلى فيه وينظر عند ذلك كيف يجد نفسه ، مع أن ذلك هو المهيح الذي لا يرجح المجتهد سواء ان أنصف من نفسه ؛ فليصدق فعله قوله ، وان كان مقلداً فله بالأئمة الاسلاف قدوة وهم الاقل من القائلين بذلك ؛ وهيات ذاك فان الشكوك والخيالات قد جعلها الشيطان ذريعة يقتص بها من لم يقع في شيا كه المنصوبة للمتهتكين من العصاة المستهترين بمحبتها لأنه وجد قوما لا تطمح أنفسهم الى شرب الخمر وارتكاب الفجور فحفر لهم حفيرة جمع لهم فيها بين خزي الدنيا والاخرة فهم أشقى أتباعه . اللهم أعذنا من ترغبات الشيطان وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة .

ذلك صارت الأرض المتنجسة بالبول طاهرة ❦ وأما كون الأصل في التطهير هو الماء فقد وصف بذلك في الكتاب والسنة وصفاً مطلقاً غير مقيد ؛ بل قوله صلى الله عليه وآله وسلم « الماء طهور » يرشد الى ما ذكرنا ارشاداً يشهد له قواعد علم المعانى وعلم الأصول . فاذا ثبت عن الشارع أن تطهير شيء من المتنجسات يكون بغير الماء كمسح النعل بالأرض ونحو ذلك كان الماء غير متعين في تطهير تلك النجاسة بخصوصها ويتعين فيما عداها . وهذا هو الحق . وقد ذهب الجمهور الى أن الماء هو المتعين في تطهير النجاسات ، وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف الى أنه يجوز التطهير بكل مائع طاهر . واليه ذهب الداعى من أهل البيت . ويرد على الجمهور بما ثبت عن الشارع تطهيره بغير الماء ان كانوا يقولون ان الماء يتعين في مثل ذلك . ويرد على أبي حنيفة ومن معه بأن اثبات مطهر لم يرد عن الشارع أو تطهير على غير الصفة الثابتة عنه مدفوع ❦

## باب قضاء الحاجة<sup>(١)</sup>

على المتخلى الاستنار حتى يدنو من الارض ، والبعد (٢) ، أو دخول

[ ١ ر ] والحاجة كناية عن خروج البول والغائط ؛ وهو مأخوذ من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم « اذا قعد أحدكم لحاجته » وعبر عنه الفقهاء بباب الاستطابة لحديث « ولا يستطيب يمينه » والمحدثون بباب التخلي ، مأخوذ من قوله « اذا دخل أحدكم الخلاء » والتبرز من قوله « البراز في الموارد » . والكل من العبارات صحيحة .

[ ٢ ر ] فينبغي أن يعد ليلاً يسمع منه صوت أو يشم منه ريح أو يرى منه عورة



الكنيف، وترك الكلام والملابسة لما له حرمة؛ وتجنب الأمكنة التي منع عن التخلي فيها شرع أو عرف، وعدم الاستقبال والاستدبار للقبلة وعليه الاستجمار بثلاثة أحجار طاهرة أو ما يقوم مقامها؛ وينسب الاستعاذة عند الشروع، والاستغفار والحمد بعد الفراغ ((أقول)) أما

مشروعية الاستتار حتى يدنو من الأرض عند قضاء الحاجة (١) فلما ورد من الأدلة على وجوبستر العورة عموماً وخصوصاً الا عند الضرورة، ومنها قضاء الحاجة فلا يكشف عورته الا عند القعود. وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه؛ وابن حبان؛ والحاكم؛ والبيهقي؛ من حديث أبي هريرة بلفظ «من أتى الغائط فليستر» وأما البعد فلما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذى من حديث جابر، قال: «خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فكان لا يأتي البراز حتى يغيب فلا يري». ولفظ أبي داود «كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد» ورجاله رجال الصحيح الا اسمعيل بن عبد الملك الكوفي ففيه مقال يسير. وأما اذا أراد أن يقضى الحاجة في البنيان وهناك كنيف فليس عليه الا أن يدخله وان قرب من الناس لما سيأتي من حديث ابن عمر؛ وأما ترك الكلام فلحديث «لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عورتهم»

[١ ر] ويستتر بمثل حائش نخل مما يوارى أسفل بدنه. فمن لم يجد الا أن يجمع كشيئاً من رمل فليستدره، فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم. وذلك لأن الشيطان جبل على أفكار فاسدة وأعمال شنيعة. كذا في الحجة.

يتحدثان فإن الله يمقت على ذلك» أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد ، وأخرج نحوه ابن السكن وصححه من حديث جابر رضي الله عنه وأما ترك الملابس لما له حرمة ، فلحديث أنس عند أهل السنن وصححه الترمذي ، والمنذرى ، وابن دقيق العيد بلفظ « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء نزع خاتمته » ولم يأت فيه من ضعفه بما تقوم به الحجة (١) في التضعيف رضي الله عنه وأما تجنب الأمكنة التي منع عن التخلي فيها شرع (٢) أو عرف . فقد ورد في ذلك أحاديث ؛ منها حديث أبي هريرة عند مسلم رحمه الله تعالى : وأحمد : وأبي داود . قال : « اتقوا اللاعنين . قالوا : وما اللاعنان يا رسول الله ، قال : الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم » (٣) . ومن حديث معاذ بن جبل عند أبي داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، وابن السكن ، وصححه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اتقوا الملاعن الثلاث ، البراز في الموارد وقارعة الطريق ، والظل » وقد أعل بأنه من رواية أبي سعيد الحميري ؛ عن معاذ . ولم يسمع منه ؛ وفي الباب أحاديث فيها مقال رضي الله عنه ومن الأمكنة

(١) تكلم فيه أبو داود بعد أن أخرجه بأنه حديث منكر وهم فيه هام ، وإنما هو من ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري « أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه » فرواه همام عن ابن جريج كافي الكتاب فوهم فيه ، انتهى بالمعنى من السنن . وهي علة ظاهرة إلا أن الترمذي قد حسنه رضي الله عنه من خط سيدي الحسن بن يحيى قدس سره . قلت وينظر في الترمذي فإن المؤلف كما ترى ذكر عنه تصحيحه رضي الله عنه

[ ٢ ر ] كالتخلي في ظل الناس وطريقهم ومنحدرهم والماء الدائم .

[ ٣ ر ] وافهم أن الحكمة الاحتراز عن لغتهم وتأذيهم .

التي نهى الشارع عنها ؛ الحجر ، لحديث عبد الله بن سرجس قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الحجر » أخرجه أحمد ؛ والنسائي ؛ وأبو داود ، والحاكم ؛ والبيهقي ؛ وقد أعل بأنه من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه ، ولكنه قد صحح سماعه منه علي بن المديني ، وصحح الحديث ابن خزيمة وابن السكن (١) ومنها ما أخرجه أحمد وأهل السنن من حديث عبد الله بن المغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يبوان أحكم في مستحمة ثم يتوضأ فيه ، فان عامة الوساوس منه » ومنها ما أخرجه مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبال في الماء الراكد . وأما المنع من التخلي في المواضع التي منع منها عرف الناس فوجه أهم يتأذون بذلك ، وما كان ذريعة إلى ما لا يحل فهو لا يحل . وأما المنع من الاستقبال والاستدبار للقبلة ، فقد ورد في ذلك أحاديث ؛ منها ما في الصحيحين وغيرها من حديث أبي أيوب بلفظ « إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ؛ ولا تستدبروها ، ولكن شرقوا أو غربوا » وأخرج نحوه مسلم رحمه الله ، وغيره من حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث سلمان أيضاً ، وابن ماجه وابن حبان ، من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء ، وأبو داود من حديث عبد الله بن مغفل « والدارمي في مسنده من حديث سهل بن حنيف . وقد اختلف أهل العلم في ذلك علي ثمانية أقوال استوفيناها في شرح المنتقى » وقد استدلل من لم يمنع من ذلك بما أخرجه الجماعة من

[ ١ ] والحجر قد يكون مأوى حية أو مثلها فتخرج وتؤذي

حديث ابن عمر قال: «رقيت يوماً في بيت حفصة فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدير الكعبة» وجعلوا هذا الحديث ناسخاً لأحاديث النهي؛ ومن جملة ما استدلوا به حديث جابر عند أحمد، وأبي داود، والترمذي، وحسنه، وابن ماجه، والبخاري، وابن الجارود، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والدارقطني، قال: «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن نستقبل القبلة ببول» فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها وقد نقل الترمذي عن البخاري تصحيحه وصححه أيضاً ابن السكن، وحسنه أيضاً البخاري، ولا يخفى أنه قد تقررت في الأصول أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالأمة، فما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض النهي عن الاستقبال والاستدبار للقبلة. فإن قلت حديث عائشة عند أحمد وابن ماجه قالت: «ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ناساً يكرهون أن يستقبلوا القبلة بفر وجهم فقال: أو قد فعلوها؟ حولوا مقعدتي قبل القبلة» قلت لو صح هذا لكان صالحاً للنسخ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله لقصد التشريع والمخالفة من كان يكره الاستقبال ولكنه لم يصح فإن في إسناده خالد بن أبي الصلت، قال ابن حزم هو مجهول، وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي الصلت أن هذا الحديث منكر وقد استدل من خصص المنع من الاستقبال والاستدبار للقبلة بالفناء بما أخرجه أبو داود والحاكم عن مروان الأصغر قال: رأيت ابن عمر أتاخ راحلته مستقبل القبلة يبول إليها فقلت أبا عبد الرحمن أليس قد



نهي عن ذلك؟ فقال بلى، أما نهى عن هذا في القضاء؛ فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس، وقد حسن الحافظ في الفتح إسناده ولكنه إنما يكون هذا دليلاً إذا كان قد سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يفيد تخصيص ذلك النهي السابق؛ وأما إذا كان مستنده إنما هو مجرد فهمه من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت حفصة فلا يكون هذا الفهم حجة؛ ومع هذا الاحتمال لا يتهض للاستدلال (١) وأما الاستجمار

[ ١ ] قال الشافعي رح . الاستقبال والاستدبار محرمان في الصحراء لا في البنيان . ووجه الجمع عنده تنزيل النهي والاباحة على حاليتين . وقال أبو حنيفة رح مكروهان فيما سواه . ووجه الجمع عنده ان النهي للتنزيه ، والفعل لبيان الجواز في الجملة كذا في المسوى ؛ قال في سبل السلام ؛ اختلف العلماء فيها على خمسة أقوال ؛ أقرها يجرم في الصحارى دون العمران ؛ لأن أحاديث الاباحة وردت في الاباحة حُمِلت عليه وأحاديث النهي عامة ؛ وبعد تخصيص العمران بأحاديث فعله التي سلفت بقيت الصحراء على التحريم ؛ وقد قال بن عمر ؛ أما نهى عن ذلك في القضاء . فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس . رواه أبو داود وغيره ، وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء أحاديث النهي على بابها وأحاديث الاباحة كذلك . انتهى . وروى عن عائشة عند الترمذي « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبل قائماً » وروى عن عمر عند الترمذي « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهاه أن يبول قائماً » وروى الحاكم أن بوله صلى الله عليه وسلم قائماً كان لمرض لكن ضعفه الدار قطي واليهيقي ، فلم يكن صالحاً لحمل بوله على حال الضرورة ؛ فالأولى أن يقال ان فعله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز ؛ وان البول من قيام مكروه فقط ؛ وفعله للمكروه لبيان حكم شرعي جائز ؛ ولا ريب أن البول من قيام من الجفاء والغلظة والمخالفة للهبة المستحسنة مع كونه مظنة لانتضاح البول وترشرشه على البائل وثيابه . فاقول أحوال النهي مع هذه الأمور أن يكون البول من قيام مكروهاً ؛ وهذا على فرض أن فعله صلى الله عليه وسلم لم يقصد التشريع حتى يكون لبيان الجواز ويكون صارفاً للنهي فإن لم يكن كذلك فالنهي باق على حقيقة ، والبول من قيام من خصائصه ، ولكن بعد ثبوت النهي من طريق صحيحة أو حسنة ؛ وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المشتق .

بثلاثة أحجار طاهرة (١) فوجهه ما في صحيح مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث سلمان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار، وعن الاستنجاء برجيس أو عظم. وأخرج أحمد والنسائي وأبوداود وابن ماجه والدارقطني وقال اسناده صحيح حسن من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فلها تجزى عنه» وأخرج نحوه أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة؛ وأخرج أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه من حديث أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بثلاثة أحجار وينهى عن الروثة والرمة. وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو عوانة في صحيحه والشافعي من حديث أبي هريرة أيضاً بلفظ «وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار» وفي الباب أحاديث غير ما ذكرنا (٢) وإذا لم توجد إلا حجار فغيرها يقوم مقامها للضرورة

[ ١ ر ] أي مسحات؛ لأنها لا تنقى غالباً بأقل من ثلاثة أحجار

[ ٢ ر ] ثم أعلم أنه قال الشيخ أحمد ولي الله المحدث الدهلوي في المسوى شرح الموطأ؛ قال الشافعي رح: الاستنجاء واجب، والمراد ثلاث مسحات. وقال أبو حنيفة رح: سنة والمراد الانقاء، وقال الشافعي لا يجوز الاقتصار على أقل من ثلاثة أحجار وإن حصل الانقاء بما دونها، فإن لم يحصل يجب أن يزيد حتى يحصل؛ فإن حصل بعدها يشفع يستحب أن يحتتم بالوتر. وقال أبو حنيفة رح: يسن الانقاء ولا يستحب الايتار، وتأويل الحديث عنده أن المراد بالايثار هو الثلاث، كنى به عن الانقاء. ويستحب الاستنجاء بالماء من غير وجوب عن عمر بن الخطاب؛ يتوضأ بالماء لما تحت أزاره. قالت منى الوضوء

مالم يكن ذلك الغير مما ورد النهي عنه كالروثة والرجيع والعظم فإنه لا يجوز ولا يجزى (١)

هنا الغسل والتنظيف ، وعليه عامة أهل العلم . انتهى . وورد كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس رضى الله عنه « حجران للعصفحين وحجر للمسربة » بنين مهملة وراء مضمومة أو مفتوحة مجرى الحدث من البر

[ ١ ر ] قال في الحجة . لانه طعام الجن ، وكذا سائر ما يتنفع به . ويستحب الجمع بين الحجر والماء . وأقول لاشك أن الاستنجاء بالماء أفضل من الاستنجاء بالحجارة من دون ماء لأنه أقطع للنجاسة فلا تبقى بعده عين للنجاسة ولا ريح ؛ بخلاف الاستنجاء بالحجارة وهو الاستجار ، فإذا لم يبق جزء من عين النجاسة بقي أثر من آثارها ، وإذا لم يبق شيء من الآثار بقيت الريح . ومع هذا فهو من السنن كما ثبت في الأحاديث الصحيحة مقروناً بما لاخلاف في مشروعيته ، أما الشأن في كونه يجب على من قضى الحاجة إذا أراد القيام إلى الصلاة أن يستنجي بالماء ؛ ولا يكفي الاستجمار بالأحجار ثم يتوضأ وضوء الصلاة ؛ ثم يصلى ، والاستدلال على الوجوب بحديث أهل قبا ، لا يخفى أن غاية ما فيه تخصيصهم بالأمر بذلك دون غيرهم ، فإن سائر الصحابة كانوا إذ ذاك لا يستنجون بالماء ، ولهذا خص الله أهل قبا بالنساء . ثم لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم أمر غير أهل قبا بذلك ، وقد ذهب إلى أنه يكفي الأحجار ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص والشافعية والحنفية ؛ كما حكى ذلك في البحر الزخار عنهم ، بل حكى أيضاً عن عطاء أن غسل البر محدث ؛ وعن سعيد بن المسيب : ما يفعله إلا النساء . هكذا في البحر . وروى عنه أنه كان يقول اذن لا يزال في يدي تثن ؛ يعنى إذا غسل فرجه بالماء ، ويدل على عدم الوجوب أحاديث الأمر بالاستجمار ؛ وما ورد من أن ثلاثة أحجار ينقي المؤمن لم يصح والحاصل أنه لا نزاع في كون الماء أفضل ؛ أما النزاع في أنه يتعين ولا يجزى . غيره ؛ وهذا كله على فرض ثبوت قوله في حديث أهل قبا ؛ ذلكموه فعليكموه ، ولكنه لم يثبت في شيء من كتب الحديث ، بل الذى في الجامع عن أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (المرارى - م - ٦)

قال لأهل قبا « ان الله قد أحسن الشاء عليكم . فهاذاك ؟ قالوا انجمع في الاستجمار بين الاحجار والماء » قال في الجامع ذكره رزين ، وفي التلخيص عن البزار في مسنده قال : نبأنا عبد الله بن شبيب ؛ نبأنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز قال : وجدت في كتاب أبي عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن العباس قال : تزلت هذه الآية في أهل قبا ( فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين ) فسألهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا : انا نتبع الحجارة الماء . قال البزار : لا نعلم أحدا رواه عن الزهرى الا محمد بن عبد العزيز ولا عنه الا ابنه . انتهى . ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم فقال : ليس له ولا أخويه عمران وعبيد الله حديث مستقيم ؛ وعبد الله بن شبيب أيضا ضعيف ، وأصل الحديث في سنن أبي داود والترمذى وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة . وليس في شيء هنا الجمع بين الاحجار والماء ؛ فيحل الاستدلال على وجوب الاستجماء بالماء هو قوله لهم : « فليذكموه » اغراء لهم على الفعل بمعنى الزموه لم يثبت حتى يثبت ما دل عليه . واعلم أن الأدلة في هذه المسألة غير مقيدة بكون الاحجار المذكورة للفرج الأعلى أو الأسفل أو لهما جميعا ؛ اذ يصدق قوله صلى الله تعالى عليه وسلم « وان يستنجي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار » على من أراد أن يستنجي بعد البول فقط ؛ أو بعد الغائط فقط ؛ أو بهما ؛ وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان يأمرنا بثلاثة أحجار يصدق على كل ذاهب الى الغائط ؛ سواء ذهب الى البول فقط أو الى الغائط فقط أو لهما والمراد بالغائط في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « اذا أتى أحدكم الغائط » المكان المظلم لانفس الخارج . كما صرح به أئمة اللغة . وكذلك قوله « وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار » شامل لكل قاض للحاجة ؛ سواء ذهب الى البول فقط . أو الغائط فقط ، أو ذهب اليهما جميعا ، وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم « فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطبهن فانها تجزى عنه » يتناول من بال فقط ؛ كما يتناول من تغوط فقط ، وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم « فليستنج بثلاثة أحجار » يصدق على كل قاض للحاجة كما عرفت . وكذلك حديث : « أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا نتجزى بأقل من ثلاثة أحجار » وقوله : « واعدوا النبل » اذا تقر بهذا علمت أنه شرع الاستجمار لمن بال كما شرع لمن تغوط



وأما مشروعية الاستعاذة عند الشروع (١) فوجهه ما أخرجه

وأن يكون بثلاثة أحجار ، ولم يرد ما يخالف هذا من شرع ولا لغة ولا اشتقاق ، والاستنجاء هو غسل البدن عن الأذى بالماء ؛ ومسحه بالحجر . كما صرح به صاحب النهاية وصاحب الصحاح والقاموس ؛ والاستجمار عندهم استعمال الجمار والمسح بالجمار ، وهي الأحجار الصغار ، وهو استعمال من غير تقييد . قال في القاموس : استجمر ( استنجى ) انتهى . وهو كما لا يخفى يصدق على من استنجى بها للفرج الأعلى أو الأسفل أو لهما . وكذلك تصدق الاستطابة على مسح الذكر والفرج . قال في النهاية : الاستطابة والاستطابة كناية عن الاستنجاء ، وسمى بها من الطيب لانه يطيب جسده بإزالة ما عليه من الخبث بالاستنجاء أى يطهره ؛ ومثل ذلك في الصحاح والقاموس ، ثم قد وردت أحاديث فيها مجرد الأمر بثلاثة أحجار من غير ذكر استنجاء ولا استطابة ولا استجمار . ولا تراعى في صدقها على الذهاب إلى البول كما تصدق على الذهاب إلى الغائط ؛ وحينئذ تعلم أنه شرع لمن بال أن يستجمر بالأحجار عقب البول ، كما شرع لمن تغوط أن يفعل ذلك ، ولا ينافي ذلك حديث « إذا بال أحدكم فليكثر ذكره ثلاثا » كما أخرجه أحمد ، وابن ماجه ، والبيهقي ، من حديث عيسى بن يزيد عن أبيه ، وقد قال بن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه . وقال الثوري انفقوا على أنه ضعيف . وقال أبو حاتم : حديثه مرسل . لأن الحديث وإن كان مما لا تقوم به الحجة لكنه يمكن الجمع بينه وبين أحاديث الاستجمار ؛ إذ الاستجمار إنما هو المسح بالجمار لما تلوث بالبول أو الغائط من خارج الفرج أو الذكر ، لا لاستخراج ما كان داخلهما ؛ فالنتر والاستجمار مختلفان مفهوما وصدقا وزمانا ومكانا وصفة . فكيف يجعل أحدهما معارضا للآخر ؟ لاسيما وحديث النتر يمكن من الضعف لا تقوم به الحجة على فرض انفراده ، فكيف يؤخذ به وتترك أحاديث الاستجمار المتواترة تواترا معنويا عند من له أدنى ممارسة للفن ؟ وقد أوضحت ذلك في دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع

[ ١ ر ] أى الدخول ، لأن الحشوش محتضرة يحضرها الشياطين لأنهم

يحبون النجاسة .

الجماعة من حديث أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء قال : اللهم انى اعوذ بك من الخبث والخبائث » وقد روى سعيد بن منصور فى سننه انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقول « بسم الله اللهم انى اعوذ بك من الخبث والخبائث » واسناده على شرط مسلم واما الحمد والاستغفار بعد الفراغ (١) فوجه ذلك ماخرجه ابن ماجه باسناد صالح من حديث أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذى اذهب عني الأذى » . واخرج نحوه النسائي وابن السنن من حديث ابى ذر ، ورمز السيوطي لصحته ، واخرج احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من الخلاء قال غفرانك » وصححه ابن حبان . وابن خزيمة والحاكم

## باب الوضوء (٢)

يجب على كل مكلف أن يسمى اذا ذكر ويتمضمض ويستنشق ثم يغسل جميع وجهه ثم يديه مع مرفقيه ثم يمسح رأسه مع اذنيه

[ ١ ر ] لأنه وقت ترك ذكر الله تعالى ومخالطة الشيطان

[ ٢ ر ] فرض مع الصلاة قبل الهجرة بسنة ، وهو من خصائص هذه الأمة بالنسبة لبقية الأمم لا لأنبيائهم ( يجب على كل مكلف ) لمن أود الصلاة وهو محدث أو جنب

ويجزئ مسح بعضه ؛ والمسح علي العمامة ؛ ثم يغسل رجليه مع الكعبين وله المسح علي الخفين ، ولا يكون وضوءاً شرعياً الا بالنية لاستباحة الصلاة (أقول) أما وجوب التسمية فوجهها ما ورد من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي في العلل والدارقطني والبيهقي وابن السكن والحاكم وليس في اسناده ما يسقطه عن درجة الاعتبار ، وله طرق أخرى من حديثه عند الدارقطني والبيهقي ؛ وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه من حديث سعيد بن زيد ، ومن حديث أبي سعيد ، وأخرج آخرون نحوه من حديث عائشة وسهل بن سعد وأبو سبرة وأم سبرة وعلي وأنس ، ولا شك ولا ريب أنها جميعاً تنهض للاحتجاج بها ، بل مجرد الحديث الأول ينهض لأنه حسن ، فكيف اذا عضد بهذه الاحاديث الواردة في معناه ؟ ولا حاجة للتطويل في تخريجها . فالكلام عليها معروف . وقد صرح الحديث بنفي وضوء من لم يذكر اسم الله ، وذلك يفيد الشرطية التي يستلزم عدمها العدم فضلاً عن الوجوب فانه أقل ما يستفاد منه ؛ وأما تنقيد الوجوب بالذكر (١)

(١) لا يذهب أن عدم المؤاخذه على السهو والنسيان التي تضافرت عليها أدلة الكتاب والسنة إنما هو فيما يرجع الى نفي الائم فقط ، ولم يقل أحد أن من نسي الصلاة أو نسي ركناً من أركانها أو شرطاً من شرائطها كالوضوء مثلاً انه يرتفع حكمه بمعنى ركعتيه أو شرطيته مثلاً فتصح الصلاة . وقد نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين من

فهو للجمع (١) بين هذه الاحاديث وبين حديث «من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهوراً لاعضاء وضوئه» أخرجه الدار قطنى والبيهقى من حديث ابن عمر وفي اسناده متروك وأخرجه الدار قطنى والبيهقى من حديث ابن مسعود، وفي اسناده أيضاً متروك، ورواه أيضاً الدار قطنى والبيهقى من حديث أبى هريرة وفيه ضعيفان وهذه الاحاديث لاتنزه للاستدلال بها وليس فيها دلالة علي المطلوب من ان الوجوب ليس الا علي الذاكر ولكنه يدل على ذلك أحاديث عدم المؤاخذة علي السهو والنسيان وما يفيد ذلك من الكتاب العزيز فقد اندرجت تلك الاحاديث الضعيفة تحت هذه الادلة السكينة ولا يلزم مثل ذلك في الاعضاء القطعية وبعد هذا كله ففي التقييد بالذكر اشكال (٢) واما وجوب المضمضة

صلاته ثم لما ذكر أتاها تحصيلاً للصحة كما ثبت في الصحيح . نعم قد ثبت في الشريعة أشياء قد ارتفع أحكامها بالنسيان وذلك أكل الصائم والكلام في الصلاة كما هو في حديث ذى اليدين بدلائل خصت مواردنا . والله أعلم من خط الفاضل العمرانى سلمه الله تعالى

(١) لعل وجه الجمع أن يحمل قوله: ومن توضأ ولم يذكر اسم الله الخ على أنه لم يذكر الله ناسياً فقد أجزأه ونقصت طهوريته فقط وفيه ماسياتى . أنه اذا جعلت شرطاً بلا فرق في عدم الاجزاء بين الترك ناسياً أو عمداً وان لم يكن ناسياً ، بل بمجرد الوجوب فهو مع الترك محذور عمداً أو سهواً . فالجمله على ارادة الندب أو الاستحباب ارجح من خط سيدى العلامة الحسن بن يحيى قدس الله روحه

(٢) إشارة الى ما نقلناه عن العمرانى قبل هذا

[ ٢ ر ] قال في الحجة البالغة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم « لا وضوء لمن لا يذكر



والاستنشاق فوجهه أهمهما من جملة الوجه الذي ورد القرآن الكريم بغسله . وقد بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما في القرآن بوضوئه المنقول إلينا . ومن جملة ما نقل إلينا المضمضة والاستنشاق فأفاد ذلك أن الوجه المأمور بغسله من جملة المضمضة والاستنشاق وقد ورد الأمر بذلك كما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة . قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة والاستنشاق » وثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر » وثبت عند

الله « هذا الحديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على تصحيحه وعلى تقدير صحته فهو من المواضع التي اختلف فيها طريق التلقي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقد استمر المسلمون يحكون وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعلمون الناس ولا يذكرون التسمية حتى ظهر زمان أهل الحديث وهو نص على أن التسمية ركن أو شرط ، ويمكن أن يجمع بين الوجهين بأن المراد هو التذكر بالقلب فإن العبادات لا تقبل الإلالية وحينئذ يكون صيغة « لا وضوء » على ظاهرها ، نعم ؛ التسمية أدب كسائر آداب لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « كل أمر ذي بال لم يبدأ باسم الله فهو أبتر » وقياسا على مواضع كثيرة ويحتمل أن يكون المعنى لا يكمل الوضوء ، لكن لا أرخص مثل هذا التأويل فإنه من التأويل البعيد الذي يعود بالخالف على اللفظ . انتهى . وأقول قد تقرر أن النفي في مثل قوله لا وضوء يتوجه إلى الذات إن أمكن فإن لم يمكن توجه إلى الأقرب إليها وهو نفي الصحة فإنه أقرب المجازين لا إلى الأبعد وهو نفي السكال ، وإذا توجه إلى الذات أي لأذات وضوء شرعية أو إلى الصحة دل على وجوب التسمية لأن انتفاء التسمية قد استلزم انتفاء الذات الشرعية أو انتفاء صحتها ؛ فكان تحصيل ما يحصل الذات الشرعية أو صحتها واجبا ولا يتوجه إلى نفي السكال إلا لقرينة لأن الواجب الحمل على الحقيقة ثم

اهل السنن ، وصححه الترمذى من حديث لقيط بن صبرة بلفظ « وبالغ فى الاستنشاق الا ان تكون صائماً » واخرج النسائى من حديث سلمة ابن قيس « اذا توضأت فانتثر » واخرجه الترمذى ايضا ، وفى رواية من حديث لقيط بن صبرة المذكور « اذا توضأت فمضمض » أخرجه أبو داود باسناد صحيح . وقد صحح حديث لقيط الترمذى ، والنووي وغيرهما ولم يأت من أعلاه بما يقدر فيه . وقد ذهب الى وجوب المضمضة والاستنشاق أحمد واسحق ، ومن أهل البيت القاسم ، والهادي ، والمؤيد بالله ، وبه قال ابن أبى لیلی وحماد بن سليمان ، وذهب جماعة من أهل العلم الى أن الاستنشاق واجب فى الغسل والوضوء ، والمضمضة سنة فيهما ؛ حكى هذا المذهب النووي فى شرح مسلم عن أبى ثور وأبى عبيد ، وداود الظاهرى ، وابن المنذر ، ورواية عن أحمد ، وقد روى غيره مثل ذلك عن أبى حنيفة ، والثوري . وزيد بن على ، وذهب مالك والشافعي والاوزاعي والليث ، والحسن البصري ، والزهرى . وربيعة ، ويحيى بن سعد ، وقتادة ، والحكم بن عتيبة ، ومحمد بن جرير الطبري ؛ ومن أهل البيت الناصر الى أنهما غير واجبتين . واستدلوا على عدم الوجوب بحديث « عشر من سنن المرسلين » وهو حديث صحيح

على أقرب المجازات اليها ان تعذر الحمل على الذات ، ثم لا يحمل على أبعد المجازات الا لقرينة ويمكن أن يقال : ان القرينة ههنا المسوغة لحمل النفي على المجاز الابدع هي ما أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ وذكر اسم الله على وضوئه ، كان طهوراً لجسده ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله على وضوئه كان طهوراً لأعضائه » وسنده ضعيف

ومن جملتها المضمضة والاستنشاق . ورد بأنه لم يرد بلفظ « عشر من السنن » بل بلفظ : « عشر من الفطرة » وعلى فرض وروده بذلك اللفظ (١) فالمراد بالسنة الطريقة ، وهي تعم الواجب لاما وقع في اصطلاح أهل الأصول (٢) وهكذا يجاب عن استدلالهم بحديث ابن عباس بلفظ « المضمضة والاستنشاق سنة » أخرجه الدارقطني واسناده ضعيف (٣) وأما وجوب غسل الوجه فلا خلاف فيه في الجملة ؛ وقد قام عليه الدليل كتابا وسنة . والمراد بالوجه ما يسمى وجها عند أهل الشرع واللغة وأما وجوب غسل اليدين فهو نص القرآن الكريم والسنة المطهرة ولا خلاف في ذلك . وإنما وقع الخلاف في وجوب غسل المرفقين معها ومما يدل على وجوب غسلهما جميعا حديث جابر عند الدارقطني . واليهيقي « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أدار الماء على مرفقيه ؛ ثم قال هذا

(١) أقول في صحيح مسلم بعد سوق العشر ؛ قال مصعب بن شيبة ؛ أى أحد رواة الحديث ؛ ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة ؛ فظهر وجه قول المؤلف رحمه الله . وعلى فرض وروده الخه لكاتبه

[ ٢ ر ] فإن ذلك اصطلاح حادث وعرف متجدد لا تحمل عليه أقوال الشارع [ ٣ ر ] والمراد بالسنة في اصطلاح الشارع وأهل عصره ما دل عليه دليل من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو فعله أو تقريره . ولهذا جعلت السنة مقابلة للقرآن ، فهذه اللفظة أعم من المدعى ، فانها تطلق على الواجب كما تطلق على المندوب ، فيقال مثلا الدليل على هذا الحكم من السنة . ولا يقال ان الحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية ، لان المراد بالسنة كما عرفت في لسان الشارع ليس ما اصطلاح عليه الفقهاء وأهل الأصول فتأمل .

وضوء لا يقبل الله الصلوة الابيه « وفي اسناده القاسم بن محمد بن عبد الله ابن محمد بن عقيل : وهو ضعيف (١) وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة « أنه توضأ ثم غسل يديه حتى شرع في العضد ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ » وفي رواية للدارقطني من حديث عثمان « أنه غسل وجهه ويديه حتى مسح أطراف العضدين » (٢) وأخرج البزار والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه صرفوعا « ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه » وهذا بيان لما في القرآن فأفاد أن الغاية داخلية فيما قبلها ❖ وأما وجوب مسح الرأس فلا خلاف فيه في الجملة وإنما وقع الخلاف ، هل المتعين مسح الكل أم يكفي البعض ؟ وما في الكتاب العزيز قد وقع الخلاف في كونه يدل على مسح الكل أو البعض ، والسنة الصحيحة وردت بالبيان ، وفيها ما يدل على جواز الاقتصار على مسح البعض في بعض الحالات كما في صحيح مسلم وغيره من حديث المغيرة « أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة » وأخرج أبو داود من حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم أدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة (٣)

[ ١ ] وفيه عباد بن يعقوب ، وهو مثله ولكن يغنى عن هذا الضعف ما في صحيح مسلم

[ ٢ ] قال الحافظ واسناده حسن

[ ٣ ] وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة أنه مسح رأسه فأقبل وأدبر ، وهذه

هي الهيئة التي استمر عليها صلى الله عليه وآله وسلم فاقتضى هذا أفضلية الهيئة التي كان صلى الله عليه وآله وسلم يداوم عليها وهي مسح الرأس مقبلاً ومديراً وأجزاء غيرها في بعض الاحوال



ولا يخفى أن قوله تعالى (وامسحوا برءوسكم) لا يفيد إيقاع المسح على جميع الرأس، كما في نظائره من الأفعال نحو: ضربت رأس زيد. وضربت برأسه، وضربت زيدا، وضربت يد زيد؛ فإنه يوجد المعنى اللغوي في جميع ذلك بوجود الضرب على جزء من الأجزاء المذكورة وهكذا ما في الآية، وليس النزاع في مسمى الرأس لغة حتى يقال أنه حقيقة في جميعه، بل النزاع في إيقاع المسح عليه، وعلي فرض الاجمال فقد بينه الشارع تارة بمسح الجميع، وتارة بمسح البعض. بخلاف الوجه، فإنه لم يقتصر علي غسل بعضه في حال من الأحوال بل غسله جميعا، وأما اليدين والرجلان فقد صرح فيهما بالغاية للغسل والمسح فان قلت: ان المسح ليس كالضرب الذي مثلت به. قلت: لا ينكر أحد من أهل اللغة أنه يصدق قول من قال: مسحت الثوب، أو بالثوب أو مسحت الحائط أو بالحائط علي مسح جزء من أجزاء الثوب أو الحائط وانكار مثل هذا مكابرة (١) وأما مسح الاذنين مع الرأس، فوجه ما ثبت في الأحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وآله وسلم مسحهما مع مسح رأسه؛ وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ «الأذنان من الرأس» من طرق يقوى بعضها بعضا (٢) وأما المسح علي

[١ ر] وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء وغيرها فراجع

[٢ ر] (ويجزئ مسح بعضه) قال الشافعي. رح: الفرض أدنى ما يطلق عليه

اسم المسح. وقال أبو حنيفة رح: مسح ربع الرأس. وقال مالك رح: مسح جميع الرأس وفي سفر السعادة: وكان يمسح جميع رأسه أحيانا؛ وأحيانا يمسح على العمامة

العمامة، أو غيرها مما هو على الرأس، فقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث عمرو بن أمية الضمرى عند البخارى وغيره، ومن حديث بلال عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره، ومن حديث المغيرة عند الترمذى (١) وصححه وليس فيه المسح على الناصية، بل هو بلفظ «ومسح على الخفين والعمامة» وفي الباب أحاديث غير هذه، منها عن سلمان عند أحمد وعن ثوبان عند أبى داود وأحمد أيضاً «والحاصل» أنه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحدها. وعلى الرأس والعمامة، والكل صحيح ثابت. وقد ورد في حديث ثوبان ما يشعر بالاذن بالمسح على العمامة مع العنبر. وهو عند أحمد، وأبى داود أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شكوا اليه ما أصابهم من البرد، فأمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين، وفي اسناده راشد ابن سعد، قال الحلال في عله: أن أحمد قال: لا ينبغي أن يكون راشد ابن سعد سمع من ثوبان لأنه مات قديماً، وأما وجوب غسل الرجلين مع الكعبين، فوجهه ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في جميع

وأحياناً يمسح على الناصية والعمامة؛ ولم يقتصر على مسح بعض الرأس أبداً، وكان يمسح الأذان ظاهراً وباطناً. ولم يثبت في مسح الرقبة حديث انتهى.

(١) ولكنه قد ثبت في هذا حديث المغيرة «المسح على العمامة والناصية» عند مسلم وأبى داود والنسائى؛ وحذف الناصية عند الترمذى لا يدل على عدم مسحها بعد أن ثبت عند غيره أنه من خط سيدى الحسين بن يحيى قدس سره

الأحاديث الواردة في حكاية وضوئه ، فلها جميعها مصرحة بالغسل وليس في شيء منها أنه مسح الا في روايات لا يقوم بمثلها الحجة ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم للماسحين على أعقابهم « ويل للعقاب من النار » كما ثبت في الصحيحين ، وغيرها ؛ ومما يؤيد ذلك وقوع الأمر منه صلى الله عليه وآله وسلم بغسل الرجلين كما في حديث جابر عند الدارقطني ، ويؤيده أيضاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم » وهو حديث رواه أهل السنن وصححه ابن خزيمة ، ولا شك أن المسح بالنسبة الى الغسل نقص ، وكذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به » وكان في ذلك الوضوء قد غسل رجله ، وكذلك قوله للاعرابي « توضأ كما أمرك الله » ثم ذكر له صفة الوضوء ؛ وفيها غسل الرجلين وهذه أحاديث صحيحة معروفة ، وهي تفيد أن قراءة الجراما منسوخة أو محمولة على أن الجر بالجوار ، وقد ذهب الى هذا الجمهور ؛ قال النووي « ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتقد به في الاجماع » وقال الحافظ في الفتح انه لم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك الا عن علي وابن عباس ، وأنس ؛ وقد ثبت الرجوع منهم عن ذلك ؛ وروى سعيده ابن منصور عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غسل القدمين ؛ وقالت الامامية الواجب مسحهما ، وقال محمد بن جرير والحسن البصري والجبائي ؛ انه مخير بين الغسل والمسح ؛ وقال بعض أهل الظاهر ؛ يجب الجمع بين الغسل

والمسح ، ولم يحتج من قال بوجوب المسح الا بقراءة الجبر ؛ وهي لا تدل على أن المسح متعين . لأن القراءة الاخرى ثابتة بلا خلاف ، بل غاية ما تدل عليه هذه القراءة هو التخيير ، لو لم يرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يوجب الاقتصار علي الغسل (١) وأما وجوب غسل

[ ١ ر ] ( أقول ) الحق ان الدليل القرآنى قد دل على جواز الغسل والمسح لثبوت قراءة النصب والجبر ثبوتاً لا ينكر . وقد تعسف القائلون بالغسل فحملوا الجبر على الجوار وانه ليس للعطف على مدخول الباء في مسح الرأس ، بل هو معطوف على الوجوه فلما جاور المجرور انجر وتعسف القائلون بالمسح فحملوا قراءة النصب على العطف على محل الجار والمجرور في قوله برؤوسكم ؛ كما أن قراءة الجبر عطف على لفظ المجرور وكل ذلك ناشئ عن عدم الانصاف عند عروض الاختلاف ؛ ولو وجد أحد القائلين بأحد التأويلين اسماً مجروراً في رواية ومنصوباً في أخرى مما لا يتعلق به الاختلاف . ووجد قبله منصوباً لفظاً ومجروراً لما شك أن النصب عطف على المنصوب ، والجبر عطف على المجرور . واذا تقرر هذا كان الدليل القرآنى قاضياً بمشروعية كل واحد منهما على انفراده لا على مشروعية الجمع بينهما ، وان قال به قائل فهو من الضعف بمكان . لأن الجمع بين الامرين لم يثبت في شيء من الشريعة ؛ انظر الاعضاء المتقدمة على هذا العضو من أعضاء الوضوء فان الله سبحانه شرع في الوجه الغسل فقط ؛ وكذلك في اليدين ، وشرع في الرأس المسح فقط ؛ ولكن الرسول قد بين للأمة أن المفروض عليهم هو غسل الرجلين لأمسحهما ، فتواترت الاحاديث عن الصحابة في حكاية وضوئه صلى الله تعالى عليه وسلم وكلها مصرحة بالغسل ، ولم يأت في شيء منها المسح الا في مسح الخفين فان كانت الآية مجملة في الرجلين باعتبار احتمالها للغسل والمسح فالواجب الغسل بما وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم من البيان المستمر جميع عمره وأن كان ذلك لا يوجب الاجمال فقد ورد في السنة الامر بالغسل وروداً ظاهراً ؛ ومنه الامر بتخليل الاصابع فانه يستأنز الامر بالغسل لان المسح لا تخليل فيه بل يصيب ما أصاب ويخطيء ما أخطأ . والكلام على ذلك يطول جداً . والحاصل ان الحق ما ذهب اليه اجمهور من وجوب الغسل وعدم اجزاء المسح . قال



## المسح على الخفين

الكعبين مع القدمين (١) فالكلام في ذلك كالكلام في المرفقين . ولكنه لم يثبت في غسلها عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، مثل ما ثبت في المرفقين ، وذا تقرر أنه لا يتم الواجب الا بغسلها ؛ ففي ذلك كفاية مغنية عن الاستدلال بدليل آخر ، وأما أن للمتوضيء أن يمسح على خفيه (٢) فوجهه ما ثبت تواتراً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من فعله وقوله . وقد قال الامام أحمد فيه أربعون حديثاً ، وكذلك قال غيره ؛ وقال ابن أبي حاتم أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة أحد وأربعون رجلاً . وقال ابن عبد البر : أربعون رجلاً وقال ابن مندة : الذين رووه من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانون رجلاً ، ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك أنه قال : ليس في المسح علي الخفين عن الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه منهم انكاره ، فقد روى عنه اثباته ، وقد ذكر أحمد أن حديث أبي هريرة

في الحجة البالغة : ولا عبرة بقوم تجارت بهم الاهواء فانكروا غسل الرجلين متمسكين بظاهر الآية ؛ فانه لا فرق عندي بين من قال بهذا القول وبين من أنكر غزوة بدر وأحد وما هو كالشمس في رابعة النهار ؛ نعم من قال بان الاحتياط الجمع بين الغسل والمسح أو أن أدنى الفرض المسح وان كان الغسل مما يلام اشد الملامة على تركه ، فذلك امر يمكن ان يتوقف فيه العلماء حتى تتكشف جلية الحال انتهى . قلت ويدفعه ما تقدم من الدليل على عدم اجزاء المسح ؛ والجمع بينه وبين الغسل ؛ فلا فائدة للتوقف في ذلك .

[ ١ ر ] وهما العظمان التائتان عند مفصل الساق والقدم

[ ٢ ر ] ويشترط في المسح عليهما ان يسكون ادخل رجله فيهما وهما طاهرتان قال الشافعي رح : يشترط كمال الوضوء عند اللبس وقال أبو حنيفة رح : عند الحدث ومسح اعلي الخف فرض ومسح اسفله سنة عند الشافعي رح ؛ وقال أبو حنيفة رح : لا يمسح الا الاعلي

في انكار المسح باطل ؛ وكذلك ما روي عن عائشة ، وابن عباس ؛ فقد أنكره الحفاظ . ورووا عنهم خلافه . وكذلك ما روى عن علي أنه قال سبق الكتاب الحفين . فهو منقطع ، فقد روى عنه مسلم والنسائي رحمه الله تعالى القول بالمسح عليهما بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى الامام المهدي في البحر عن علي رضي الله عنه القول بمسح الحفين . وقد ثبت في الصحيح من حديث جرير أنه صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الحفين ؛ واسلام جرير كان بعد نزول المائدة ، لأن آية المائدة نزلت في غزوة المريسيع . وقد روى المغيرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسح على الحفين ؛ وانه فعل ذلك في غزوة تبوك وتبوك متأخرة على المريسيع بالاتفاق ، وقد ذكر البزار أن حديث المغيرة هذا ؛ رواه عنه ستون رجلا ، وبالجمل فمشروعية المسح على الحفين أظهر من أن نطول الكلام عليها ، ولكنه لما كثرت الخلاف فيها وطال النزاع اشتغل الناس بها حتى جعلها بعض أهل العلم من مسائل الاعتقاد ؛ وقد ورد توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر ، ويوم وليلة للمقيم (١) ، وأما كون الوضوء لا يكون شرعا إلا بالنية فوجهه حديث « إنما الأعمال بالنيات » وهو في الصحيحين وغيرها . وورد من

(١) إذا أدخل القدمين الحفيين وهما طاهرتان من الحدث فلا يزرعهما الا في جنبه  
كما ثبت ذلك في حديث المغيرة .

[ ١ ر ] قال ابن القيم رح في اعلام الموقعين سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه

طرق بالفاظ (١) فان كان المقدر (٢) علما فهو يفيد أن لا يثبت العمل الشرعى الا بها . وان كان خاصا فأقرب ما يقدر الصحة ، وهي تفيد (٣) ذلك . قال فى الفتح : وقد اتفق العلماء على ان النية شرط فى المقاصد :

وآله وسلم عن المسح على الخفين فقال : للمسافر ثلاثة أيام وللعقيم يوما . وسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن أبى عمارة رضى الله عنه فقال : يا رسول الله أمسح على الخفين ؟ قال « نعم » قال يوما ؟ قال ويومين « قال وثلاثة أيام ؟ قال « نعم وما شئت » ذكره أبو داود رح . وطائفة قالت هذا مطلق وأحاديث التوقيت مقيدة ، والمقيد يقضى على المطلق . انتهى . وأما مسح الرقبة فقد ورد من الروايات ما يصلح للتمسك به على مشروعية مسح الرقبة . وقد بسطه المجتهد الربانى فى شرح المنتقى ، وقد كاد يقع الاجماع بين أهل المذاهب على أنه بدعة

[ ١ ر ] قال فى التلخيص لم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة رح . من لم يخرج به سوى مالك رح . فانه لم يخرج به فى الموطأ وان كان ابن دحية رح وهم فى ذلك وادعى أنه فى الموطأ . قال الهروى : كتب هذا الحديث عن سبعة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد . قلت : تتبعته من الكتب والاجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقا . هذا ما كنت وقفت عليه ، ثم ان فى المستخرج لابن مندة رح . عدة طرق فضمامتها الى ما عندى فزادت على ثلثمائة طريق . انتهى .

(٢) هذه الملازمة ممنوعة ولو أبدل المعدم بأن يقال : فان كان ما لم تصاحبه غير عملى شرعى بناء على أن ما انعدم شرطه منها غير عمل شرعى فهو يفيد الخ . كما هو مذهب المحققين لكان صوابا من خط الفاضل العمرانى

(٣) صوابه وهي تفيد عدم صحة العمل بدونها . ونفى الصحة كنفى الدات من خط العلامة حسن بن يحيى قدس سره

واختلفوا فى الوسائل ، ومن ثم خالفت الخفية فى اشتراطها للوضوء (١) وقد نسب القول بفرضية النية صاحب البحر الى على وسائر العترة والشافعي ومالك والليث وربيعه ، وأحمد بن حنبل واسحق بن راهوية

## فصل

ويستحب التثليث فى غير الرأس وإطالة الغرة والتحجيل وتقديم السواك وغسل اليدين الى الرسغين ثلاثاً قبل الشروع فى غسل الأعضاء المتقدمة . أما استحباب السواك فوجهه الاحاديث المتواترة من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله ؛ وليس فى ذلك خلاف (٢) وأما إطالة الغرة والتحجيل فليثبته فى الاحاديث الصحيحة (٣) وأما غسل

[ ١ ر ] ورد ابن القيم رح على الخفية رح بأحد وخمسين وجهها فى أعلام الموقعين فيرجع اليه .

[ ٢ ر ] قال فى الحجة : قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » معناه لولا خوف الحرج لجعلت السواك شرطاً للصلاة كالوضوء ؛ وقد ورد بهذا الأسلوب أحاديث كثيرة جداً ، وهى دلائل واضحة على أن الاجتهاد الذى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مدخلاً فى الحدود الشرعية ؛ وانها منوطة بالمقاصد وأن رفع الحرج من الأصول التى بنى عليها الفرائع . وقول الراوى فى صفة تسوكه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اع اع كما يتهوع . أقول : ينبغى للانسان أن يبلغ بالسواك أقاصى الفهم فيخرج بلاغم الخلق والصدر . والاستقصاء فى السواك يذهب بالقلاع ويصفى الصوت ويطيب السكينة . انتهى

[ ٣ ر ] كقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ان أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء ؛ فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل »

اليدين الى الرسغين قبل الشروع في الوضوء ؛ فلحديث أوس بن أوس  
الثقي قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فاستوكف  
ثلاثاً » أى غسل كفيه . أخرجه أحمد والنسائي . وثبت في الصحيحين  
من حديث عثمان « فأفرغ على كفيه ثلاث مرات يغسلها » وثبت نحو  
ذلك عن جماعة من الصحابة يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وأما استحباب التثليث . فوجه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة أنه صلى  
الله عليه وآله وسلم غسل كل عضو ثلاث مرات ، وبين أن الواجب  
مرة واحدة . وأما عدم مشروعية تثليث الرأس . فان الاحاديث الواردة  
بتثليث سائر الأعضاء وقع التصريح فيها بأفراد مسح الرأس ولا تقوم  
الحجة بما ورد في تثليثه (١)

## فصل

وينتقض بما خرج من الفرجين من عين أو ريح ؛ وبما يوجب

[ ١ ر ] وأما الترتيب فن جملة ما استدل به القائل بوجوب الترتيب ، أن الآية  
مجملة باعتبار أن الواو لمطلق الجمع على أى صفة كان . فيبين النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم للأمة ، ان الواجب من ذلك هيئة مخصوصة هي المروية عنه وهي مرتبة ، وأيضاً  
الوضوء الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله الصلاة الا به ) كان مرتباً  
والحديث المذكور وان كان في جميع طرقه مقال ، لكنها يقوى بعضها بعضاً ، ويؤيده  
ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم ؛ مرفوعاً عن أبي هريرة « اذا توضأتم  
فابدءوا بيمينكم » قال ابن دقيق العيد : هو خليف بأن يصح . وقد حقق الكلام  
على هذا شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى .



الغسل ونوم المضطجع وأكل لحم الابل والقيء ونحوه ومس الذكر  
 أما انتقاض الوضوء بما خرج من الفرجين، فقد وردت الأدلة بذلك  
 مثل حديث أبى هريرة الثابت فى الصحيحين وغيرهما قال «قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى  
 يتوضأ» وقد فسر أبو هريرة لما قال له رجل: ما الحدث قال: فسأ  
 أوضراط. ومعنى الحديث أعم مما فسر به أبو هريرة؛ ولكنه نبه بالاخف  
 على الاغلاظ، ولا خلاف فى انتقاض الوضوء بذلك. وكذلك لا خلاف  
 فى انتقاضه بما يوجب الغسل فى الجماع، وأما انتقاضه بنوم المضطجع،  
 فوجهه أن الأحاديث الواردة بانتقاض الوضوء بالنوم كحديث «من نام  
 فليتوضأ» مقيدة بما ورد أن النوم الذى ينتقض به الوضوء هو نوم  
 المضطجع؛ وقد روي من طرق متعددة. والمقال الذى فيها ينجبر  
 بكثرة طرقها، وبذلك يكون الجمع بين الأدلة المختلفة. وفى ذلك  
 ثمانية مذاهب قد استوفيتها فى شرح المنتقى، وذكرت فى الأحاديث المختلفة  
 وتخريجها وترجيح ما هو الراجح (١) وأما انتقاض الوضوء بأكل لحوم  
 الابل، فوجهه قوله صلى الله عليه وسلم لما قيل له: أتتوضأ من لحوم  
 الابل؟ قال «نعم» وهو فى الصحيح من حديث جابر بن سمرة. وقد  
 روى أيضا من طريق غيره. وقد ذهب الأكثرون الى أنه لا ينقض

[ ١ ر ] قال الشافعى رحمه الله: النوم ينقض الوضوء الا نوم ممكن مقعده. وقال

ابو حنيفة رحمه الله: لو نام قائما أو قاعدا أو ساجدا لا وضوء عليه؛ حتى ينام مضطجعا  
 أو متكئا، كذا فى المسوى.

الوضوء . واستدلوا بالأحاديث التي نسخت الأحاديث الواردة في الوضوء  
ثامست (١) النار . ولا يخفى أنه لم يصرح في شيء منها بلحوم الأبل  
حتى يكون الوضوء منها منسوخا . وقد ذهب إلى انتقاض الوضوء بأكل  
لحوم الأبل أحمد بن حنبل ، واسحق بن راهوية ، ويحيى بن يحيى وابن  
المنذر ، وابن خزيمة ، والبيهقي ، وحكي عن أصحاب الحديث . وحكي عن  
جماعة من الصحابة كما قال النووي : قال البيهقي عن بعض أصحابنا عن  
الشافعي أنه قال : إن صح الحديث في لحوم الأبل قلت به . قال البيهقي  
قد صح فيه حديثان ، حديث جابر بن سمرة وحديث البراء (٢) وأما انتقاض

(١) وقد مال المصنف في شرح المتن إلى نقض الوضوء بجميع ما مسته النار من  
لحوم الأبل وغيرها بناء على قاعدته المعروفة بجعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم خاصا به  
ولا يخفى أن حديث « كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مسته النار » قيد يراد فيه  
بالتارك لما هو أعم من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، فهو ظاهر في النسخة من خطه  
الحسن بن يحيى قدس سره .

[ ٢ ر ] قال في الحجة : وأما لحم الأبل فالأمر فيه أشد . لم يقل به أحد من  
فقهائ الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضي الله عنهم ؛ ولا سبيل إلى الحكم بنسخه  
فلذلك لم يقل به من يغلب عليه التخريج ؛ وقال به أحمد رح ، واسحق رح ، وعندي  
أنه ينبغي أن يحتاط فيه الإنسان ؛ والله أعلم . وقد أطال ابن القيم رح في إعلام الموقعين  
في إثبات النقض به . أقول : الانصاف في هذا أن لحوم الأبل ناقضة للوضوء ، وحديث  
النقض من الصحة بمكان يعرفه من يعرف هذا الشأن . أخرجه مسلم وأهل السنن  
وصححه جماعة من غيرهم ، ولم يأت عنه صلى الله عليه وسلم ما يخالف هذا من قول أو  
فعل أو تقرير . وإلى هذا التخصيص ذهب جماعة من أهل العلم كما تقدم . ومن أراه  
الإطلاع على مذاهب العلماء وأدلتهم في هذه المسألة فهي مستوفاة في مؤلفات  
شيخنا العلامة الشوكاني . وأما حمل الوضوء على غسل اليد فالواجب علينا حمل الفساد

الوضوء بالقيء فوجهه ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال  
فتوضأ . أخرجه أحمد وأهل السنن . قال الترمذى : هو أصح شيء  
فى الباب . وصححه ابن مندة وليس فيه ما يقدح فى الاحتجاج به ويؤيده  
أحاديث ، منها حديث عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم « من أصابه  
قيء ، أو رعاف ، أو قلنس ، أو مذى ؛ فلينصرف فليتوضأ » . وفى  
إسناده اسمعيل بن عياش وفيه مقال ، وفى الباب عن جماعة من الصحابة  
والجموع يذتهض للاستدلال به ، وقد ذهب الى ذلك العترة . وأبو  
خليفة وأصحابه وذهب الشافعى وأصحابه والناصر والصادق والباقر .  
الى أنه غير ناقض ❦ وأجابوا عن أحاديث الوضوء من القيء بأن المراد  
بها غسل اليدين ؛ ولا يخفى أن الحقيقة الشرعية مقدمة (١) والمراد بنحو  
القيء هو القلس والرعاف والخلاف فى القلس كالخلاف فى القيء

الشارع على الحقائق الشرعية ان وجدت ، وهي ههنا موجودة ، فإنه فى إسان الشارع  
وأهل عصره لغسل أعضاء الوضوء لا لغسل اليد فقط ، ولم يصح من أحاديث الفسل  
قبل الطعام وبعده شيء .

[ ١ ر ] وفى الحجة البالغة قال إبراهيم رح بالوضوء من الدم السائل والقيء الكثير  
والحسن رح بالوضوء من القهقهة فى الصلاة ؛ ولم يقل بذلك آخرون ، وفى كل ذلك  
حديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على تصحيحه . والأصح فى هذه أن من احتاط  
فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن لا ، فلا سبيل عليه فى صراح الشريعة ؛ والدم السائل والقيء  
الكثير ملوثان للبدن مبلدان للنفس ، والقهقهة فى الصلاة خطيئة تحتاج الى كفارة ؛ فلا  
عجب أن يأمر الشارع بالوضوء من هذه ، ولا عجب أن يأمر ويرغب فيه من غير  
عزيمة . وفى المسوى قال الشافعى رح : خروج النجاسة من غير الفرحين لا يوجب  
الوضوء . وقال أبو حنيفة رح : يوجب بشرطه . انتهى .

قال الخليل : وهو ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقاء .  
وفي النهاية : القلس ما خرج من الجوف ؛ ثم ذكر مثل كلام الخليل ، وأما  
الرافع ، فقد ذهب الى أنه ناقض أبو حنيفة ؛ وأبو يوسف ، ومحمد  
والقاسمية ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق . وقيدوه بالسيلان . وذهب  
ابن عباس والناصر ومالك والشافعي ، وروى عن ابن أبي أوفى وأبي  
هريرة وجابر بن زيد وابن المسيب ومكحول وربيعة الى أنه غير  
ناقض ، وأجابوا عن دليل الأولين بما فيه من المقال ؛ وبالمعارضة بمثل  
حديث « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم فصلى ولم يتوضأ ، ولم  
يزد على غسل محاجمه » رواه الدارقطني ، وفي اسناده صالح بن مقاتل  
وهو ضعيف ١ ويحاج عن الأول بأنه ينتمض بمجموع طرقه . وعن  
المعارضة بأنهم غير صالحة للاحتجاج ؛ وبأن دم الرافع غير دم الحجامة  
فلا يبعد أن يكون لخروجه من الاعماق تأثير في النقض (١) وأما انتقاض

[ ١ ر ] في المسوى قال الشافعي رح : الرافع والحجامة لا ينقضان الوضوء . وقال  
أبو حنيفة رح : ينقضان اذا كان الدم سائلا . وقال مالك رح : الأمر عندنا أنه لا يتوضأ  
من رافع ولادم ولا من قيح يسيل من الجسد ؛ ولا يتوضأ الا من حدث يخرج من ذكر  
أو دبر أو نوم . انتهى . أقول : قد اختلف أهل العلم في انتقاض الوضوء بخروج الدم  
وجميع ما هو نص في النقض أو عدمه لم يبلغ الى رتبة تصالح للاحتجاج بها ؛ وقد تقرر  
أن كون الشيء ناقضاً للوضوء لا يثبت الا بدليل يصالح للاحتجاج ؛ والاوجب البقاء  
على الأصل ، لأن التعبد بالاحكام الشرعية لا يجب الا بإيجاب الله أو رسوله . والافليس  
يشرع . ومع هذا فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يباشرون من معارك القتال ومجاوله  
الابطال في كثير من الاحوال ، ما هو من الشهرة بمكان أوضح من الشمس . فلو كان

الوضوء بمس الذكر ، فقد دل على ذلك حديث بسرة بنت صفوان « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من مس ذكره فلا يصلى حتى يتوضأ » رواه أحمد وأهل السنن ومالك والشافعى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود ، وصححه أحمد ، والترمذي والدارقطنى ويحيى بن معين والبيهقى والحازمي وابن خزيمة وابن حبان قال البخارى : هو أصح شيء فى هذا الباب . وفى الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة : منهم جابر وأبو هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمرو وزيد بن خالد وسعد بن أبى وقاص وعائشة وابن عباس وابن عمر والنعمان بن بشير وأنس وأبى بن كعب ومعاوية بن أبى حيدة وقبيصة وأروى بنت أنيس وحديث بسرة بمجرد أرجح من حديث طلق بن على عند أهل السنن مرفوعا بلفظ : الرجل يمس ذكره أعليه وضوء ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم « أما (١) هو بضعة

خروج الدم ناقضاً لما ترك صلى الله عليه وسلم بيان ذلك مع شدة الاحتياج اليه وكثرة الحامل عليه . ومثل الدم القىء فى عدم ورود دليل يدل على أنه ناقض . وغاية ما هناك حديث اسمعيل بن عياش وفيه من المقال ما لا يخفى .

(١) قال شيخنا أبقاه الله تعالى فى شرح المنتقى : وقد روى عن مالك القول بنسب الوضوء ، وورده ماسياتى من التصريح بالوجوب وحديث أبى هريرة يعنى به ما أخرجه أحمد ، وابن حبان وقال صحيح سنده عدول . نقلته وصححه الحاكم وابن عبد البر . وقال ابن السكن : هو أجود ما روى فى هذا الباب بلفظ : « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أفضى يده الى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء » وأخرج الدارقطنى من حديث عائشة « ويل للذين يمسون فروجهم ولا يتوضأون » وهو دعاء بالشر لا يكون



منك . فكيف اذا انضم الى حديث بسرة أحاديث كثيرة كما أشرنا اليه ؟  
ومن مال الى ترجيح حديث طلق لم يأت بطائل (١) وقد ذهب الى انتقاض  
الوضوء بمس الذكر جماعة من الصحابة والتابعين والأئمة ؛ ومالوا  
الى العمل بحديث بسرة لتأخر اسلامها . وذهب الى خلاف ذلك جماعة  
كذلك ، والحق الانتقاض . وقد ورد ما يدل على أنه ينتقض الوضوء  
بمس الفرج . وهو أعم من القبل والدبر كما أخرجه ابن ماجه من حديث  
أم حبيبة قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول :  
من مس فرجه فليتوضأ » وصححه أحمد وأبو زرعة . وقال ابن السكن  
لا أعلم له علة . وأخرج الدارقطني من حديث عائشة مرفوعا « اذا  
مست احدا كن فرجها فلتتوضأ » وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله  
العمري ؛ وفيه مقال . وأخرج أحمد والترمذي والبيهقي من حديث  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال « أيما رجل مس فرجه فليتوضأ ، وأيما امرأة مست فرجها فلتتوضأ »

الا على ترك واجب ؛ ثم المراد بالوضوء وضوء الصلاة الصريحة ؛ لأنه الحقيقة الشرعية  
ولما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث بسرة بلفظ « من مس ذكره فلا يصلي  
حتى يتوضأ » ولما أخرجه الحاكم في المستدرك من حديثها أيضا بلفظ « ان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قال : اذا أفضى أحدكم الى ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ »  
والله أعلم . من خط العمراني سلمه الله تعالى .

[ ١ ر ] وقد تقرر في الأصول أن رواية الاثبات أولى من رواية النفي ، وان  
المقتضى للحظر أولى من المقتضى للإباحة .

وفي اسناده بقية بن الوليد . ولكنه صرح بالتحديث (١)

## باب الغسل

يجب بخروج المني لشهوة ولو بتفكر ، وبالتقاء الحتائين ، وبالحيض وبالنفاس ، وبالاختلام مع وجود بلل ؛ وبالموت ، وبالاسلام . أما وجوب الغسل بخروج المني لشهوة فقد دلت علي ذلك الادلة الصحيحة كأحاديث

[ ١ ر ] قال في المسوى: قال الشافعى رح : يجب الوضوء على من مس الفرج ، وشرطه أن يمس ببطن الكف أو بطون الاصابع . وقال أبو خنيفة رحمه الله : مس الفرج لا ينقض . واحتج بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « هل هو الا بضعة منك ؟ » ه قالوا : ان مس الفرج لما كانت حاجة الناس اليه عامة ، والبلوى به دائمة وجب أن ينقل شرعا ثابتا متواترا مستقرا . أقول : قد وقع في الاصول أن الحكم الذى تعم به البلوى لا بد أن ينقل نقلا مستقيضا ، والقائل بذلك بعض الخفية ؛ وخالفهم الجمهور لعموم الادلة الدالة على قبول أخبار الآحاد . وهذه القاعدة كثيرا ماترى المشغوفين بمحبة ما ألفوه من مذاهب الاسلاف يدفعون بها الحجج الشرعية التى يوردها خصومهم . فإذا استدلوا لانفسهم على اثبات حكم قد دبوا عليه ودرجوا وصار عندهم من المألوفات المعروفة ، مالوا عن ذلك ولم يرجعوا عليه ، وهذا ستره في غير موطن من كتب المت مذهبيين ، فان كنت ممن لاتنقق عليه التدليسات ولا يغره سراب التدليسات فلا تلعب بك الرجال من حال الى حال بزخارف ماتمقه من الاقوال

فكن رجلا رجلاه في الثرى ه وهامة همته في الثريا

ولا حرج على المجتهد اذا رجح غير ما رجحناه . انما الشأن في التكلم في مواطن الخلاف بما يتبرأ منه الانصاف . اللهم بصرنا بالصواب . واجعل بيننا وبين العصية من

■ الماء من الماء ■ وأحاديث « في المني الغسل » (١) وصدق اسم الجنابة على

لطفك أمتع حجاب . وفي الحجة البالغة موجبات الوضوء في شريعتنا على ثلاث درجات أحداها : ما اجتمع عليه جمهور الصحابة رضي الله تعالى عنهم ؛ وتطابق فيه الرواية والعمل الشائع ؛ وهو البول ، والغائط ، والريح ، والمذي ، والنوم الثقيل ، وما في معناها . الثانية : ما اختلف فيه السلف من فقهاء الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ؛ وتعارض فيه الرواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، كس الذكر ، لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « من مس ذكره فليتوضأ » قال به عمر ، وسالم ، وعروة ، وغيرهم رضي الله عنهم . ورد على وابن مسعود رضي الله عنهما وفقهاء الكوفة ؛ ولهم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « هل هو الا بضعة منك ؟ » ولم يجيء الثلج بكون أحدهما منسوخا ولمس المرأة قال به عمر ، وابن مسعود ؛ وإبراهيم رضي الله عنهم لقوله تعالى ( أولامستم النساء ) ولا يشهد له حديث ؛ بل يشهد حديث عائشة رضي الله عنها بخلافه ، لكن فيه نظر ، لأن في اسناده انقطاعا . وعندى أن مثل هذه العلة إنما تعتبر في مثل ترجيح أحد الحديثين على الآخر ، ولا تعتبر في ترك حديث من غير تعارض . والله تعالى أعلم . وبالجملة : فجاء الفقهاء من بعدهم في هذين على ثلاث طبقات . آخذ به على ظاهره ، وتارك له رأساً ، وفارق بين الشهوة وغيرها . ولا شبهة أن لمس المرأة مهيج للشهوة ، مظنة لقضاء شهوة دون شهوة الجماع . وإن مس الذكر فعل شنيع ؛ ولذلك جاء النهي عن مس الذكر يمينه في الاستنجاء . فإذا كان قبضا عليه كان من أفعال الشياطين لا محالة . والثالثة ما وجد فيه شبهة من لفظ الحديث . وقد أجمع الفقهاء من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على تركه ، كالوضوء مما مست النار ؛ فإنه ظهر عمل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والخلفاء . وابن عباس ، وأبي طلحة . وغيرهم رضي الله عنهم بخلافه . وبين جابر رضي الله عنه أنه منسوخ . قلت : عامة أهل العلم على أن الوضوء مما مسته النار منسوخ . وتأول بعضهم على غسل اليد والفم ، قال قتادة رضي الله عنه : من غسل فم فقد توضأ . كذا في المسوى .

(١) وهو في حديث على رضي الله عنه في سؤاله عن المذي ، صححه الترمذي ، ولكنه

ما كان كذلك ، وقد قال الله عز وجل ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) ولا أعلم فى ذلك خلافا ؛ وانما وقع الخلاف المشهور بين الصحابة ؛ وكذلك بين من بعدهم : هل يجب الغسل بالتقاء الحتائين من دون خروج منى " أم لا يجب الا بخروج المنى ؟ والحق الاول ؛ لحديث « اذا جلس بين شعبها الرابع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل (١) » أخرجه البخارى ومسلم رحمهما الله تعالى وغيرهما من حديث أبى هريرة رضى الله تعالى عنه . وأخرج نحوه مسلم وأحمد والترمذى وصححه من حديث عائشة ؛ فهذان الحديثان وما ورد فى معناهما ناسخان لما كان فى أول الاسلام ، من أن الغسل انما يجب بخروج المنى ، ويدل على ذلك حديث أبى بن كعب قال « ان الفتيا التى كانوا يقولون : الماء من الماء رخصة ، كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بها فى أول الاسلام ، ثم أمرنا بالاغتسال بعدها » (٢) وأخرج مسلم رحمه الله تعالى من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها « أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجمعه أهله ثم يكسل ، وعائشة جالسة ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

قد جاء فى حديثه أيضا عند احمد ؛ وفيه « اذا حذفت الماء فاغتسل من الجنابة ، واذا لم تكن حاذفا فلا تغتسل » قال صاحب المتقى : فيه تنبيه على أن ما يخرج لغير شهوة اما لمرض أو ابردة لا يوجب الغسل . وكان على الشارح أن ينبه على اشراط كونه لشهوة . من خط العلامة السيد الحسن بن يحيى قدس سره ثم قلت : يعنى السيد أنه لا يكتفى بما فى السنن من دون بيان وجهيه فى الشرح

(١) أقول : وفى لفظ « وان لم ينزل » كما فى العمدة . وهى أصرح فى المطالب . لحرره

(٢) رواه أحمد وأبو داود

وسلم : انى لأفعل ذلك أنا وهذه : ثم نفتسل » (١) وأما وجوبه بالحيض فلا خلاف فى ذلك . وقد دل عليه نص القرآن ، ومتواتر السنة . وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بالنفاس . وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بالاحتلام . الا ما يحكى عن النخعي . ولكنه إنما يجب اذا وجد المحتلم بللاً كما فى حديث عائشة . قالت « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً ، فقال : يفتسل . وعن الرجل يرى أن قد احتلم ولا يجد البلل فقال : لا غسل عليه » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه ، ورجاله رجال الصحيح الا عبد الله بن عمر العمرى ، وفيه مقال خفيف : وأخرج نحوه أحمد والنسائى من حديث خولة بنت حكيم : وأخرج البخارى ومسلم رحمهما الله تعالى

[ ١ ] وقال فى الحجة البالغة : اختلف أهل الرواية . هل يحمل الاكسال ، أى الجماع من غير ازال . على الجماع الكامل فى معنى قضاء الشهوة ؟ أغنى ما يكون معه الازال ، والذي صح رواية وعليه جمهور الفقهاء ، هو أن من جهد فقد وجب عليهما الغسل وان لم ينزل . واختلفوا فى كيفية الجمع بين هذا الحديث وحديث « انما الماء من الماء » فقال ابن عباس رضى الله عنهما : للاحتلام . وفيه ما فيه : لانه يأباه سبب ورود الحديث كما أخرجه مسلم . وقال أبى رضى الله عنه : كانت رخصة فى أول الاسلام ثم نهى عنها . وقد روى عن عثمان ، وعلى ، وطلحة ، والزبير . وأبى بن كعب . وأبى أيوب رضى الله تعالى عنهم فيمن جامع امرأته ولم يمن . قالوا : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره . ورفع ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . ولا يبعد عندى أن يحمل ذلك على المباشرة الفاحشة ، فانه قد يطلق الجماع عليها . قلت على هذا أكثر أهل العلم ، ان غسل الجنابة يجب بأحد الامرين : اما بادخال الحشفة فى الفرج ، أو بخروج الماء الدافق من الرجل أو المرأة . وعلى هذا أكثر أهل العلم : ان من جامع امرأته فغيب الحشفة وجب الغسل عليهما وان لم ينزل . واختلفان موضع القطع من ذكر الفلام ونواة الجارية ،



وغيرها من حديث أم سلمة « أن أم سليم قالت : يارسول الله ان الله لا يستحي من الحق . فهل على المرأة الغسل اذا احتلمت ؟ قال نعم اذا رأت الماء » وهذه الاحاديث ترد علي من اعتبر أن يحصل للمحتمل شهوة ويتيقن ذلك (١) وأما وجوبه بالموت ؛ فالمراد وجوب ذلك علي الاحياء اذ لا وجوب بعد الموت من الواجبات المتعلقة بالبدن ، أى يجب علي الاحياء أن يغسلوا من مات . وقد حكي المهدى في البحر والنووي الاجماع علي وجوب غسل الميت . وناقش في ذلك بعض المتأخرين كالجلال مناقشة واهية . وسيأتى الكلام علي غسل الميت وصفته وتفصيله ان شاء الله (٢) تعالى . واما وجوبه بالاسلام ، فوجهه ما أخرجه احمد والترمذي والنسائي وأبو داود وابن حبان ، وابن خزيمة ؛ عن قيس بن عاصم أنه أسلم فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يغتسل بماء وسدر ، وصححه ابن السكن ، وأخرج احمد ، وعبد الرزاق ، والبيهقي ، وابن خزيمة ؛ وابن حبان ، من حديث أبي هريرة أن ثمامة أسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « اذهبوا به الى حائط بنى فلان فمروه أن يغتسل » ، وأصله

[ ١ ر ] والمراد من البلل المتى ، فان رأى بللا ولم يتيقن انه منى لم يجب الغسل عند أكثر أهل العلم . قال في الحجة : أدار الحكم علي البلل دون الرؤيا لان الرؤيا تكون تارة حديث نفس ولا تأثير له ، وتارة تكون قضاء شهوة ولا تكون بغير بلل ، فلا يصلح لادارة الحكم الابلل ، وأيضا فان البلل شيء ظاهر يصلح للانضباط ، واما الرؤيا فانها كثيرا ما تنسى . انتهى .

[ ٢ ر ] وفي الحجة : وأما غسل الميت فلان الرشاش ينتشر في البدن . وجلست عند مختضر فرأيت أن الملائكة الموكلة بالقبض لها نكابة عجيبة في المختضرين ، ففهمت أنه لا بد من تغيير الحالة لتنبيه النفس لمخالفتها

في الصحيحين ، وليس فيها الأمر بالاغتسال ، بل فيها أنه اغتسل ؛ وقد ذهب إلى الوجوب أحمد بن حنبل وأتباعه ، وهو مذهب الهادي وأتباعه ؛ وذهب الشافعي إلى عدم الوجوب ؛ وبه قال المنصور بالله ، والحق الأول ، ويؤيده ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من الأمر بالغسل عند الإسلام لوائلة بن الاسقع وقتادة الرهاوي ، كما أخرجه الطبراني ، وأمره أيضاً لعقيل بن أبي طالب ، كما أخرجه الحاكم في تاريخ نيسابور ، وفي أسانيدهما مقال ❦

## فصل

والغسل الواجب ؛ هو أن يفيض الماء على جميع بدنه ، أو ينغمس فيه ، مع المضمضة والاستنشاق ؛ والدلك لما يمكن ذلك ، ولا يكون شرعياً إلا بالتيمة لرفع موجه ؛ وندب تقديم غسل أعضاء الوضوء إلا القدمين ثم التيامن ﴿ أقول ﴾ الغسل لغة وشرعاً هو ما ذكر ، وقد يقع النزاع في دخول الدلك في مسمي الغسل ، ولكن لا يخفى أن مجرد بل الثوب أو البدن من دون ذلك لا يسمي غسلاً ، كما يفهم ذلك من الاستعمالات العربية ، وكما يفيد ذلك ما تقدم في بول الصبي « أنه صلى الله عليه وآله وسلم (١) أتبعه الماء ، ولم يغسله » وهو في صحيح مسلم رحمه الله تعالى

(١) وكذلك يجاب عن رش الماء في بول الصبي ، فلم يكن غسلاً بأن الغسل إفاضة الماء وهو غير الرش بل هو أوعب منه . وقد صح حديث عائشة وميمونة في الإكفاء بمجرد الإفاضة ، وأصرح منه حديث أم سلمة « إنما يكفئك أن تخطي على رأسك الماء ثلاث

وغيره ، وأما المضمضة والاستنشاق ؛ فقد ثبتا في الغسل من فعله صلى الله عليه وآله وسلم . ووجه الوجوب ما قدمنا في الوضوء . وأما كونه لا يكون شرعيا الا بالنية . فلما قدمناه في الوضوء أيضاً . وأما تقديم غسل أعضاء الوضوء الا القدمين ، فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما ■ أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ، ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة . ثم يفيض على سائر جسده ، ثم يغسل رجليه « وهو من حديث عائشة . وورد في الصحيحين وغيرهما من حديث ميمونة بلفظ « انه صلى الله عليه وآله وسلم أفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثا ، ثم أفرغ يمينه على شماله فغسل مذاكيره ، ثم ذلك يده بالأرض ، ثم مضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ، ثم غسل رأسه ثلاثا ، ثم أفرغ على جسده ، ثم تحي من مقامه فغسل قدميه » وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ■ أنه كان لا يتوضأ بعد الغسل « كما أخرجه أحمد وأهل السنن . وقال الترمذى : حسن صحيح . وأخرجه البيهقي أيضاً بأسانيد

حيات . ثم تفيض عليك الماء ؛ فإذا أنت قد طهرت ■ قال ابن رشد في النهاية : وهو أقوى في إسقاط التدلك ؛ لأنه حصرها شروط الطهارة وأشار الى أن عمدة من اشترط ذلك القياس للغسل على أعضاء الوضوء ؛ ثم قال : وأما الاحتجاج من طريقة الاسم ففيه ضعف . اذ كان اسم الطهارة المتعين على حد سواء . انتهى . ومنه تعرف عدم ترجيح اعتبار التدلك في معنى الغسل ، فغايته ان يغسل ؛ والغسل مطلق في حكم المجهول وقد تبين في الاحاديث الصحيحة أنه الاكتفاء بمجرد الافاضة كما قاله الجمهور ■ والله أعلم ■ من خط سيدى العلامة الحسن بن يحيى الكلبسى قدس الله سره

جيلة . وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن عمر صرفوعا وموقوفا « أنه قال  
 لما سئل عن الوضوء بعد الغسل ، وأمر وضوء أعمر من الغسل ؟ » وروى  
 عن حذيفة أنه قال : أما يكفي الحديث أن يغسل من قرنه إلى قدمه حتى  
 يبرأ . وقد روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ، ومن بعدهم ، حتى قال  
 أبو بكر بن العربي : إنما يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل  
 وإن نية طهارة الخلية أو على طهارة الحدث . وهكذا نقل الإجماع  
 ابن بطال . ويتقرب بأنه قد سئل جماعة منهم أبو ثور ، ودادود ، وغيرهما  
 إل أن الغسل لا ينوب عن الوضوء ، وهو قول أكثر العترة . وأما  
 كون تقديم اعتناء الرضوء غير واجب . فلا أنه يصدق الغسل ويوجد  
 مساه بالاقاضة على جميع البدن من غير تقديم . وأما التيامن فليثبتوه  
 عنه صلى الله عليه وآله وسلم قولاً وفعلاً ، عمومًا وخصوصًا ، فمن العموم  
 ما ثبت في الصحيح « أنه صلى الله عليه وآله وسلم : كان يعجبه التيامن في  
 ثوبه ، ورجله ، وظهره : وفي شأنه كله » ومن الخصوص ما ثبت في  
 الصحيحين وغيرهما « أنه بدأ يمشق رأسه الأيمن ثم الأيسر في الغسل »  
 وقد ثبت من قوله ما يفيد ذلك ، ولا خلاف في استحباب التيامن .

## فصل

ويشرع لصلاة الجمعة ، وليدين ، ومن غسل ميتا ، وللأحرام ،  
 ولدخول مكة . أمه مشروعية أصالة الجمعة ، فلحديث « إذا جاء أحدكم الجمعة  
 فليغتسل » وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر ؛ وقد تلتقت  
 ( الدراري - م - ١٠ )

الأمة هذا الحديث بالقبول ، ورواه عن نافع نحو ثلثمائة نفس ، ورواه من الصحابة غير ابن عمر نحو أربعة وعشرين صحابيا ، وقد ذهب الى وجوبه جماعة ، قال النووي : حكي وجوبه عن طائفة من السلف ، حكوه عن بعض الصحابة ، وبه قال أهل الظاهر ، وحكاه ابن المنذر عن أبي هريرة ، وعمار ، ومالك ، وحكاه الخطابي عن الحسن البصري ، وحكاه ابن حزم عن جمع من الصحابة ؛ ومن بعدهم ، وذهب الجمهور الى أنه مستحب ، واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم رحمه الله تعالى بلفظ « من توضأ فأحسن وضوءه ثم أتى الجمعة فاستمع وأنت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام » وبحديث سمرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من توضأ للجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فذلك أفضل » أخرجه أحمد وأبو داود ، والنسائي ، وأبو يونس ، وفيه مقال مشهور : وهو عدم سماع الحسن من سمرة ؛ وغير ذلك من الأحاديث ، قالوا : وهي صارفة للأمر الى التنبه ولكنه اذا كان ما ذكره صالحا لصرف الأمر ، فهو لا يصلح لصرف مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم « حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغسل فيه رأسه وجسده » وهو في الصحيحين وغيرها من حديث أبي هريرة . وقد استوفيت الكلام على حكم غسل الجمعة في شرح المنتقى (١) فليرجع اليه . ولا يخفى أن تقييد الغسل بالمحلى للجمعة

(١) والذي عول عليه الشارح هنالك أن الأحاديث الدالة على الوجوب أرجح من الدالة على عدم الوجوب ، كالذي في حديث سمرة قوله : « فالتغسل أفضل » وحديث



يدل على أنه للصلاة (١) لا لليوم . وأما مشروعية غسل العيدين فقد روى من فعله صلى الله عليه وآله وسلم من حديث الفاكه بن سعد « أنه صلى الله عليه وآله وسلم ، كان يغتسل يوم الجمعة ، ويوم الفطر ، ويوم النحر » أخرجه أحمد ، وابن ماجه ، والبخاري ، وأخرج نحوه ابن ماجه من حديث ابن عباس . وأخرجه البخاري من حديث أبي رافع وفي أسانيدها ضعف . ولكنه يقوي بعضها بعضا . ويقوي ذلك آثار

« من توضأ فأحسن الوضوء » وحديث عمر رضى الله عنه في استنكاره عدم الفصل من عثمان رضى الله عنه بدون أن يأمره به . ونقل الشارح هناك عن ابن دقيق العيد أنه إنما يصر إلى تأويل أحاديث الوجوب عند رجحان المعارض في الدلالة على هذا الظاهر . الخ كلامه . وقد يقال عليه : أما رجحانه في الدلالة على عدم الوجوب ، فهو ثابت لتصرُّحه فيه بأنه أفضل فقط ، وليس بواجب ، وهو لا يحتمل غير ذلك بخلاف الأمر فهي تحتمل الاستحباب ، والمصرح فيها بالوجوب وبالحق ، تحتمل تأكيد الاستحباب والمبالغة في أنه كالواجب ، كقولك : حققك على واجب ، والعدة عندى دين . وأما الرجحان في السند ، فسلم فيها . ولكن إذا صح المعارض فلا يسقط ، ويصار إلى الأرجح سندا إلا مع عدم إمكان الجمع ، وهو هنا ممكن بالحمل على تأكيد الاستحباب . ولذا قرن معه ما ليس بواجب اتفاقا ، وهو السواك ، وأن يمس من الطيب . قال في المنتقى : وهذا يدل على أنه أراد بلفظ الوجوب تأكيد استحبابه بدليل أنه قرنه بما ليس بواجب الخ . ودفعه الشارح بأنه قد تقرر ضعف دلالة الأمرين ، ويقال عليه : ضعفها إنما هو في غير ما اجتمعا عليه في الحكم بسبب العطف . وأما ما نحن فيه . فقد عرف أنهما اجتمعا في حكم الوجوب فيما ذكر على كل محتمل ، فإذا خرج أحدهما عن الوجوب لزم خروج الآخر عنه . والله أعلم وقد ذكر نحوه ابن دقيق العيد في حديث « الفطرة خمس » من خط سيدى العلامة الحسن بن يحيى الكلبسى قدس الله روحه ونور ضريحه .

(١) وقد أخرج أبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم حديث ابن عمر

عن الصحابة جيدة (١) وأما مشروعية ذلك لمن غسل ميتاً ، فوجهه ما أخرجه أحمد وأهل السنن من حديث أبي هريرة مرفوعاً « من غسل ميتاً فليغتسل ، ومن حملاه فليتوضأ » وقد روى من طرق ، وأعل بالوقف وبأن في اسناده صالحاً مولى التومة ، ولكنه قد حسنه الترمذي ، وصححه ابن القطان وابن حزم . وقد روى من غير طريق . وقال الحافظ بن حجر : هو لكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً ، فانكار النووي على الترمذي تحسينه معترض . وقال الذهبي : هو أقوى من عدة احاديث احتج بها الفقهاء ، وذكر الماوردي ان بعض اصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقاً . وقد روى نحوه عن علي عند احمد وابي داود والنسائي وابن ابى شيبة وابي يعلى والبرار والبيهقي ، وعن حذيفة عند البيهقي ، قال ابن ابى حاتم والدارقطني : لا يثبت . وعن عائشة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، عند احمد ، وابي داود . وقد ذهب الى الوجوب على أبو هريرة ، والامامية ، ورواية عن الناصر . وذهب

من طريق عثمان بن واقد عن نافع بلفظ « من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتها فلا يغتسل » قال الحافظ ورجاله رجال ثقات . لكن قال البرار : أخشى أن يكون عثمان بن واقد وهم فيه . والله أعلم . من خط محمد السراني سلمه الله تعالى .

[ ١ ر ] أقول : قد روى في ذلك أحاديث لم يصح منها شيء ، ولا يبلغ شيء منها الى رتبة الحسن لذاته ولا لغيره ، وأما اعتبار كون الغتسل بعلى صلاة العيد بذلك الغسل أى من دون ان يتخلل بين الغسل وبين الصلاة شيء من الاحداث ، فلا احتفظ فيه حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا قول صحابي ، وما أحسن الاقتصار على ما ثبت ، وإراحة العباد بها لم يثبت .

الجمهور الى انه مستحب ، قالوا : وهذا الأمر المذكور في الحديث السابق  
 مصروف عن الوجوب بحديث « ان ميتكم يموت طاهراً ، فحسبكم ان  
 اغسلوا ايديكم » أخرجه البيهقي ، وحسنه ابن حجر . ولحديث « كنا  
 نغسل الميت ، فننا من يغتسل ، ومنا من لا يغتسل » أخرجه الخطيب عن  
 ابن عمر ، وصحح ابن حجر ايضاً اسناده . ولما وقع من الفتيا من الصحابة  
 لآسماء بنت عميس امرأة أبي بكر رضى الله عنه لما غسلته فقالت لهم « ان  
 هذا يوم شديد البرد وانا صائمة ، فهل على من غسل ؟ قالوا : لا » رواه  
 مالك في الموطأ . واما مشروعيته للاحرام ، فلحديث زيد بن ثابت  
 « انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تجرد لاهلاله واغتسل » أخرجه  
 الترمذى والدارقطنى والبيهقي والطبرانى ، وحسنه الترمذى ، وضعفه  
 العقيلي ، ولعل وجه التضعيف كون عبد الله بن يعقوب المدني في اسناده .  
 قال ابن الملقن في شرح المنهاج : لعل الترمذى حسنه لأنه عرف  
 عبد الله ابن يعقوب ، أي عرف حاله . وفي الباب عن عائشة  
 عند أحمد ، وعن أسماء عند مسلم . وقد ذهب الى استحباب غسل  
 الاحرام الجمهور ؛ وقال الناصر انه واجب . وقال الحسن البصرى ومالك  
 انه محتمل . وأما مشروعية الغسل لدخول مكة : فلما أخرجه مسلم رحمه  
 الله تعالى عن ابن عمر « أنه كان لا يدخل مكة الا بات بذى طوي حتي  
 يصبح ويغتسل ، ثم يدخل مكة نهراً » ويذكر عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم أنه فعله . وأخرج البخارى معناه . قال في الفتح : قال ابن

المنذر : الاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء ؛ وليس في تركه عندهم فدية . وقال أكثرهم يجزئ عنه الوضوء .

## باب التيمم<sup>(١)</sup>

يستباح به ما يستباح بالوضوء والغسل لمن لا يجد الماء ، أو خشى الضرر من استعماله وأعضاؤه الوجه ثم الكفان ؛ يسمحهما مرة واحدة بضربة ناويا مسميا . ونواقضه نواقض الوضوء ( أقول ) حكم التيمم مع العذر

[ ١ ر ] قال الله تعالى ( وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) وقد كثرت الاختباط في تفسير هذه الآية . والحق ان قيد عدم الوجود راجع الى قوله تعالى ( أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء ) فتكون الاعذار ثلاثة ، السفر ، والمرض ، وعدم الوجود في الحضر . وهذا ظاهر على قول من قال ان القيد اذا وقع بعد جمل متصلة كان قيذا لا آخرها . وأما من قال انه يكون قيد للجميع الا أن يمنع مانع ؛ فكذلك أيضا ، لانه قد وجد المانع ههنا من تقيد السفر والمرض بعدم الوجود للماء ، وهو ان كل واحد منها عذر مستقل في غير هذا الباب كالصوم ، ويؤيد هذا أحاديث التيمم الواردة مطلقة ومقيدة بالحضر . فان قلت : ما المعتبر في تسويغ التيمم للمقيم . هل هو عدم الوجود عند ارادة الصلاة ، كما هو الظاهر من الآية ، أم عدم الوجود مع طلب مخصوص ، كما قيل انه يطلب من كل جهة من الجهات الاربع في ميل ، أو ينتظر الى آخر الوقت حتى لا يبقى الا ما يسع الصلاة بعد التيمم ؟ قلت : الحق ان المعتبر هو ما يصدق عليه مفهوم عدم الوجود المقيد بالقيام الى الصلاة . فاذا دخل الوقت المضروب للصلاة وأراد المصلى القيام اليها فلم يجد حينئذ ما يتوضأ به أو يغتسل في منزله ومسجده وما

يقرب منها كان ذلك عذرا مسوغا للتيمم . وليس المراد بعدم الوجود في ذلك أن لا يجده بعد  
الكشف والبحث واحفاء السؤال ، بل المراد أن لا يكون معه علم أو ظن بوجود شيء  
منه هنالك ، ولم يتمكن في تلك الحالة من تحصيله بشراء أو نحوه . فهذا يصدق عليه أنه  
لم يجد الماء عند أهل اللغة ؛ والواجب حمل كلام الله على ذلك مع عدم وجود عرف  
شرعي ، وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم ما يشعر بما ذكرناه . فانه تيمم في المدينة  
من جدار كما ثبت ذلك في الصحيحين من دون أن يسأل ويطلب . ولم يصح عنه في  
الطلب شيء . تقوم به الحجة ؛ فهذا كما يدل على عدم وجوب الطلب يدل على عدم وجوب  
انتظار آخر الوقت ؛ ويدل على ذلك حديث الرجلين اللذين تيمما في سفر ؛ ثم وجدا  
الماء ، فأعاد أحدهما ولم يعد الآخر ، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم للذي لم يعد « أصبت  
السنة » أخرجه أبو داود والحاكم وغيرها من حديث أبي سعيد ؛ فانه يرد قول من قال  
بوجوب الانتظار الى آخر الوقت على التيمم ؛ سواء كان مسافرا أو مقما . اذا تقرر لك  
هذا استرحت عن الاشتغال بكثير من التفاريع المحررة في كتب الفقه ؛ فان هذه هي  
نمرة الاجتهاد ، فأى فرق بين من لا يفرق بين الفث والتيمن من المجتهدين ؛ وبين من  
هو في عداد المقلدين . قال في القاموس : والصعيد التراب أو وجه الأرض . انتهى .  
والثاني هو الظاهر من لفظ الصعيد ، لانه ما صعد أى علا وارتفع على وجه الأرض . وهذه الصفة  
لا تختص بالتراب . ويؤيد ذلك حديث « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا » وهو متفق  
عليه من حديث جابر وغيره . وما ثبت في رواية بلفظ « وتربتها طهورا » كما أخرجه مسلم  
من حديث حذيفة . فهو غير مستلزم لاختصاص التراب بذلك عند عدم الماء ، لأن  
غاية ذلك ، أن لفظ التراب دل بمفهومه على أن غيره من أجزاء الأرض لا يشاركه في  
الطهورية ، وهذا مفهوم لقب لا ينتهز لتخصيص عموم الكتاب والسنة ؛ ولهذا لم يعمل به  
من يعتد به من أئمة الأصول ، فيكون ذكر التراب في تلك الرواية من باب التخصيص  
على بعض أفراد العام ، وهكذا يكون الجواب عن ذكر التراب في غير هذا الحديث ، ووجه  
ذكره أنه الذى يغلب استعماله في هذه الطهارة ، ويؤيد هذا ما تقدم من تيممه صلى الله  
تعالى عليه وسلم من جدار ؛ وأما الاستدلال بوصف الصعيد بالطيب ، ودعوى أن الطيب  
لا يكون الا ترابا طاهرا منبثا لقوله تعالى ( والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه ) والذى  
خبر لا يخرج الا نكدا ) فغير مفيد للمطلوب الا بعد بيان اختصاص الطيب بما ذكر



والضرورة تدفعه ؛ فان التراب المختلط بالازبال أجود اخراجا للنبات « قال الماتن في شرح  
المنتقى : ومن الأدلة الدالة على أن المراد خصوص التراب « ماورد في القرآن والسنة من  
ذكر الصعيد ؛ فالامر بالتيمم منه ؛ وهو التراب ؛ لكنه قال في القاموس : والصعيد التراب  
أو وجه الارض ؛ وفي المصباح : الصعيد وجه الارض ؛ ترابا كان أو غيره ، قال الزجاج :  
لا أعلم اختلافا بين أهل اللغة في ذلك « قال الازهرى : ومذهب أكثر العلماء أن الصعيد  
في قوله تعالى ( صعيدا طيبا ) هو التراب « وفي كتاب فقه اللغة للشعالبي : الصعيد تراب  
وجه الارض ولم يذكر غيره ، وفي المصباح أيضا ، ويقال : الصعيد في كلام العرب يطلق على  
وجوه : على التراب الذى على وجه الارض ، وعلى وجه الارض ؛ وعلى الطريق ، ويؤيد  
حمل الصعيد على العموم تيممه صلى الله تعالى عليه وسلم من الحائط « فلا يتم الاستدلال .  
وقد ذهب الى تخصيص التيمم بالتراب « الشافعى ، واحمد وداود . وذهب مالك وأبو حنيفة  
وعطاء والاوزاعى والثورى الى أنه يجزئ بالارض وما عليها ، قال : واستدل القائل  
بتخصيص التراب بما عند مسلم من حديث حذيفة مرفوعا بلفظ « وجعت تربتها لنا  
طهورا » وهذا خاص ؛ فينبغى أن يحمل عليه العام وأجيب بأن تربة كل مكان ما فيه من  
تراب أو غيره ، فلا يتم الاستدلال . ورد بأنه ورد في الحديث المذكور بلفظ « التراب »  
أخرجه ابن خزيمة وغيره ؛ وفي حديث على « وجعل التراب لى طهورا » أخرجه أحمد  
والبيهقى بأسناد حسن . وأجيب أيضا عن ذلك الاستدلال : بأن تعليق الحكم بالتربة مفهوم  
لقب ومفهوم اللقب ضعيف عند أرباب الاصول ولم يقل به الا الدقاق ، فلا ينتهض لتخصيص  
المنطوق ، ورد بأن الحديث سيق لاطهار التشريف ، فلو كان جائزا بغير التراب لما اقتصر  
عليه « وأنت خير بأنه لم يقتصر على التراب الا في هذه الرواية . نعم الافتراق في اللفظ  
حيث حصل التأكيد في جعلها مسجدا دون الآخر ، كما سيأتى في حديث مسلم ؛ يدل  
على الافتراق في الحكم . وأحسن من هذا أن قوله تعالى في آية المائدة ( منه ) يدل  
على أن المراد التراب وذلك لان كلمة ( من ) للتبعض كما قال في الكشف : انه لا يفهم أحد  
من العرب من قول القائل : مسحت برأسه من الدهن والتراب الا معنى التبعض . انتهى  
فان قلت : سلمنا التبعض ؛ فما الدليل على أن ذلك البعض هو التراب ؟ قلت : التخصيص عليه  
في الحديث المذكور . انتهى .

المسوغ له حكم الوضوء لمن لم يكن جنباً ؛ وحكم الغسل لمن كان جنباً (١) يصلي به ما يصلي المتوضئ بوضوئه ؛ ويستسبح به ما يستسبحه المغتسل بغسله . فيصلي به الصلوات المتعددة . ولا ينتقض بفرغ من صلاة ، ولا بالاستغفار بغيره . ولا بخروج وقت على ما هو الحق ؛ والخلاف في ذلك معروف والدلة الواردة بمشروعية التيمم عند عدم الماء ؛ ثابتة كتاباً وسنة (٢) وأما التيمم لحشية الضرر من الماء فلما أخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث جابر ؛ قال : « خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه ثم احتلم فسأل أصحابه : هل تجدون له رخصة في التيمم . فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات ، فلما قدمنا علي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخبر بذلك ، فقال : قتلوه قتلهم الله ، ألسألو اذ لم يعلموا ؟ فانما شفاء العي السؤال ، انما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب علي جرحه ثم

(١) قلت والحائض والنفساء ، وقد أخرج البيهقي في سننه بسند فيه المتي بن الصباح عن أبي هريرة قال « جاء اعرابي الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله انا نكون بالرمل أربعة أشهر أو خمسة أشهر ؛ فيكون فينا النفساء والحائض والجنب فما ترى ؟ قال : عليكم بالصعيد » والله أعلم من خط محمد العمراني . سلمه الله تعالى . ولا يخفى أن حكم الحيض والنفساء قد شمله قول المؤلف ؛ يستباح به ما يستباح بالوضوء والغسل الخ . هـ

[٢ ر] قال في الحجة : ولم أجد في حديث صحيح تصريحاً بأنه يجب أن يتيمم لكل فريضة ، أو لا يجوز التيمم للآبق ونحوه ؛ وأما ذلك من التخريجات ، وانما لم يفرق بين بدل الغسل والوضوء ، ولم يشرع التمرغ لان من حق ما لا يعقل بادي الرأي أن يجعل (الدراري - م - ١١)

يمسح عليه ويغسل سائر جسده» وقد تفرد به الزبير (١) بن خريق وليس بالقوى، وقد صححه ابن السكن، وروى من طريق أخرى عن ابن عباس. وقد ذهب الى مشرعية التيمم للعذر الجمهور، وذهب احمد بن حنبل (٢) وروى عن الشافعي في قوله له: أنه لا يجوز التيمم لحشية الضرر ولا أدري كيف صحة ذلك عنهما، فان هذا الحديث يؤيده قوله تعالى

كالمؤثر بالخاصية دون المقدار؛ فانه هو الذى اطمأنت نفوسهم به في هذا الباب. ولان التمرغ فيه بعض الحرج فلا يصلح رافعا للحرج بالكلية. وفي معنى المرض البرد الضار؛ لحديث عمرو بن العاص رضى الله عنه. والسفر ليس بقيد، انما هو صورة لعدم وجدان الماء تنبأ الى الذهن، وانما لم يؤمر بمسح الرجل بالتراب لان الرجل محل الاوساخ. وانما يؤمر بما ليس حاصلًا ليحصل التنيبه به. انتهى.

(١) ولم يتكلم فيه في الخلاصة؛ ولا المنذرى؛ بل وثقه ابن حبان. وقد رواه أبو داود من طريق الاوزاعى أنه بلغه عن عطاء عن ابن عباس وفيه انقطاع؛ وبينه ابن ماجه من طريق كاتب الاوزاعى فوصله عن عطاء؛ وما ذكره الشارح أشار اليه في التلخيص عن أبي داود، أعنى أنه تفرد به وذكره عن الدار قطنى؛ وقد حقق التفرد به ولم يظهر فيه علة من خط العلامة الحسن بن يحيى قدس سره.

(٢) ينظر هذا: فان الخلاف فيمن كان جنباً وفي بدنه جراحة؛ وكذا فيمن كان جنباً ويخشى من الغسل التلف، لا في من لم يكن جنباً وهو مريض يخشى الضرر فلا خلاف فيه. ولفظ الخطابي في المسألة الاولى؛ أعنى فيمن أجنب وبه شبهة: أن في الحديث من الفقه؛ أنه أمر بالجمع بين التيمم وغسل سائر بدنه بالماء، ولم ير أحد الأمرين كافياً دون الآخر. وقال أبو حنيفة وأصحابه: ان كان أقل أعضائه مجروحاً جمع بين الماء والتيمم وان كان أكثر كفاه التيمم. وعلى قول الشافعى: لا ينجزئه في الصحيح من بدنه قل أو أكثر. قال في المسألة الاولى انه اختلف فيها؛ فشدد فيها عطاء بن أبي رباح قال: يغتسل وإن مات. وقال سفيان ومالك: يغسل وهو بمنزلة

(وان كنتم مرضى . الآية) وكذلك حديث المسح على الجائر ،  
المروى عن علي رضي الله عنه . وكذلك حديث عمرو بن العاص لما بعثه  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة ذات السلاسل فاحتلم  
شي ليلة باردة ، فتيمم وصلي بأصحابه ، فلما قدموا ذكروا ذلك لرسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم . فقال : « ياعمرو ، أصليت بأصحابك  
وأنت جنب ؟ فقال : ذكرت قول الله تعالى ( ولا تقتلوا أنفسكم ان الله  
كان بكم رحيم ) فتيممت ثم صليت ، فضحك رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ولم يقل شيئا » رواه أحمد والدارقطني وابن جبان والحاكم ،  
وأخرجه البخاري تعليقا (١) وأما كون أعضائه الوجه والكفين ؛ فلما  
ورد من الاحاديث الصحيحة قولاً وفعلاً . وقد أشار بالعطف ثم الى  
الترتيب بين الوجه والكفين . وأما الاختصار علي الكفين ، فلكون  
الاحاديث الصحيحة مصرحة بذلك ؛ منها حديث عمار بن ياسر « ان النبي  
صلي الله عليه وآله وسلم أمره بالتيمم للوجه والكفين » أخرجه الترمذي  
وغیره ، وصححه . ومنها ما في الصحيحين من حديث عمار ايضا ان النبي

المريض ؛ وأجازه أبو حنيفة في الحضر . وقال الشافعي : اذا خاف على نفسه التلف من  
شدة البرد تيمم وصلى . ثم يعيد الصلاة . الى آخره . فلم يذكر في الخلاف ما ذكره هنا ،  
من خط العلامة الحسن بن يحيى قدس سره العزيز .

[ ١ ر ] قال في الحجة : وكان عمر وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما لا يريان التيمم  
عن الجنابة . وحملوا الآية على اللبس وانه ينقض الوضوء . لكن حديث عمران وعمار يشهد  
بخلاف ذلك

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له : « إنما كان يكفيك هكذا ، وضرب  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بكفيه الأرض ونفخ فيهما ، ثم مسح  
 بهما وجهه وكفيه » وفي لفظ للدارقطنى « إنما كان يكفيك أن تضرب  
 بكفيك فى التراب ، ثم تنفخ فيهما ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك الى  
 الرسغين » وقد ذهب الى أنه يقتصر من اليدى على الكفين عطاء  
 ومكحول ، والاوزاعي ، وأحمد ، واسحاق ، وابن المنذر ، وعامة أصحاب  
 الحديث . هكذا فى شرح مسلم . وذهب الجمهور الى ان المسح فى التيمم  
 الى المرفقين . وذهب الزهري الى انه يجب المسح الى الابطين ، وقال  
 الخطابى : انه لم يختلف أحد من اهل العلم فى انه لا يلزم (١) مسح  
 ما وراء المرفقين ، والحق ما ذهب اليه الاولون لأن الأدلة التى استدلت  
 بها الجمهور منها ما لا ينتهز للاحتجاج به . كحديث ابن عمر عند الدارقطنى  
 والحاكم والبيهقى مرفوعا بلفظ « التيمم ضربتان ، ضربة للوجه وضربة  
 لليدين الى المرفقين » وفى اسناده على ابن ظبيان قال الدارقطنى : وثقه  
 ابن القطان وهشيم وغيرهما ، وقال الحافظ : هو ضعيف ضعفه ابن القطان  
 وابن معين وغير واحد ، وأما ما ورد فيه لفظ اليدين : كما وقع فى بعض  
 روايات من حديث عمار ، فالمطلق يحمل على المقيد بالكفين ، واحتج  
 الزهري بما ورد فى رواية من حديث عمار أيضا بلفظ « الى الآباط » وقد  
 نسخ ذلك كما قال الشافعى رحمه الله وأما كون التيمم ضربة واحدة ، فلان  
 ذلك هو الثابت فى الأحاديث الصحيحة ، ولم يثبت ما يخالف ذلك من وجه

(١) إشارة الى ضعف المنقول عن الزهري فى وجوب مسح ذلك ،



صحيح . وقد ذهب الى كون التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين  
الجمهور . وذهب جماعة من الأئمة والفقهاء : الى أن الواجب ضربتان ؛  
ضربة للوجه وضربة لليدين . وذهب ابن المسيب وابن سيرين الى أن  
الواجب ثلاث ضربات ؛ ضربة للوجه وضربة للكفين وضربة للذراعين  
وأما كونه ناويا مسميا ، فلما تقدم في الوضوء لانه بدل عنه ، وادلة التيمم  
شاملة لكل عمل ❦ وأما كون نواقضه نواقض الوضوء ؛ فلما ذكرنا  
من البدلية . ومن أثبت للتيمم شيئا من النواقض لم يثبت في الوضوء ، لم  
يقبل منه ذلك الا بدليل ؛ ولم نجد دليلا تقوم به الحجة يصلح لذلك  
فالواجب الاقتصار على نواقض الوضوء ❦ وأما وجود الماء في الوقت  
بعد الفراغ من الصلاة بالتيمم ؛ فقد صرح النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
لمن لم يعد الصلاة من الرجلين الذين سألاه بعد ان صليها بالتيمم ثم  
وجدا الماء : ان الذي لم يعد اصاب السنة ، والحديث معروف ❦ وأما قوله  
للذي اعاد « لك الاجر مرتين » فلكونه قد كرر العبادة معتقدا وجوب  
ذلك ، فكان له الاجر الآخر لذلك ؛ وليس المراد ههنا الا الاجزاء وسقوط  
الوجوب . وقد افاد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اصبحت السنة »  
مع ما في اصابة السنة من الخير والبركة ، والتعريض بأن ما عدا ذلك  
مخالف للسنة كما لا يخفى . وأما القول بأن من أسباب التيمم تعذر استعمال  
الماء وخوف سبيله ونحو ذلك . فلا يخفى أن هذه داخلة تحت ما ذكرناه  
من عدم الماء وخشية الضرر من استعماله ، فان من تعذر عليه استعمال  
الماء فهو عادم للماء ؛ اذ ليس المراد الوجود الذي لا ينفع . فمن كان يشاهد

ماء في قعر بئر يتعذر عليه الوصول اليه بوجه من الوجوه ، فهو عادم .  
وهكذا خوف السبيل الذي يسلك الى الماء . وهكذا من كان ينجسه  
ولا محالة اذا استعمله . وهكذا من كان يحتاجه للشرب فهو عادم له  
بالنسبة الى الوضوء . وأما ما قيل من أن فوات الصلاة باستعمال الماء  
وادراكها بالتيمم سبب من أسباب التيمم ، فليس على ذلك دليل . بل  
الواجب استعمال الماء ، وهو ان كان تراخيه عن تأدية الصلاة الى ذلك  
الوقت لعذر مسوغ للتأخير كالنوم والسهو ونحوهما ، فلم يوجب الله تعالى  
عليه الا تأدية الصلاة في ذلك الوقت بالطهور الذي أوجبه الله تعالى عليه  
وان كان التراخي للعذر الى وقت لو استعمل الوضوء فيه لخرج الوقت  
فعليه الوضوء ، وقضاء بأثم المعصية . وأما ما قيل من الطلب الى مقادير  
محدودة ، فليس على ذلك حجة نيرة .

## باب الحيض

لم يأت في تقدير أقله وأكثره ما تقوم به الحجة ، وكذلك الطهر  
فذات العادة المتقررة تعمل عليها ، وغيرها ترجع الى القرائن . فسم  
الحيض يتميز من غيره ، فتكون حائضا اذا رأت دم الحيض ، ومستحاضة  
اذا رأت غيره ، فهي كالطاهر ؛ وتغسل أثر الدم ؛ وتتوضأ لكل صلاة  
والحائض لا تصلي ولا تصوم ولا توطأ حتى تغتسل بعد الطهر ، وتقضي  
الصيام ( أقول ) ماورد في تقدير أقل الحيض والطهر وأكثرهما

أما موقوف ولا تقوم به الحجة : أو حروف ولا يصح ، فلا تعويل على ذلك ولا رجوع اليه ، بل المعتبر لذات العادة المتقررة (١) هو العادة .  
وغير المعتادة تعمل بالقرائن المستفادة من الدم . وقد صح في غير حديث اعتبار الشارع للعادة ؛ كحديث « إذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة ، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي » أخرجه البخاري رحمه الله تعالى وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها ، وأخرج مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديثها نحو ذلك ، وأخرج أحمد وإبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أم سلمة « أنها استفتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في امرأة تمزق الدم فقال : لتنظر قدر الليالي والأيام التي كانت تحيضن وقدرهن من الشهر . فتدع الصلاة » وهو حديث صالح للاحتجاج به . وكذلك حديث زينب بنت جحش « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المستحاضة : تجلس أيام أقرائها » أخرجه النسائي

(١) ظاهره أن المقرر لها عادة لا تعمل بالصفة أصلاً ، بل متى انقضت عدة العادة فهو طهر . والذي في الحديث إنما هو فيمن قد استحيضت ؛ وعلى كلام الشارح إذا استحيضت هذه التي قد تقرر عاداتها ، فيم تعرف أنها مستحاضة إذا جاوزت الدم عاداتها وهو على صفته ؟ فإن قال بمجاوزتها أكثر مدة الحيض ، فهو لا يقول بذلك ، وإن قال بمخالفته لصفة دم الحيض ، فقد فرض أنها لا تعمل إلا بالعادة . فيلزم أنها إذا جاوزت العادة يسيراً وهو على صفة دم الحيض ، أنها تطهر ولعله لا قائل بذلك ؛ لأن هذا تغير في العادة بزيادة أو نقصان كما هو الغالب ، فالصواب أنها تعمل بالصفة مادامت على صفة الحيض وإن جاوزت العادة حتى ينقلب عن صفته إلى صفة دم الاستحاضة . والله أعلم من خط العلامة الحسن بن يحيى قدس سره .

والاحاديث في هذا المعنى كثيرة . وأما الرجوع الى القرائن المستفادة من الدم ، فلحديث فاطمة بنت ابي حبيش « أنها كانت تستحاض فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ان كان دم الحيض ؛ فانه أسود يعرف ، فاذا كان كذلك فأمسكى عن الصلاة ، واذا كان الآخر فتوضئى وصلى فلما هو عرق » أخرجه ابوداود والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه أيضاً الدارقطنى والبيهقى والحاكم أيضاً بزيادة « فلما هو داء عرض ، أو ركضة من الشيطان أو عرق انقطع » (١) فالمستحاضة ، وهي التي يستمر خروج الدم منها ، تعمل على العادة المتقررة فتكون فيها حائضاً يثبت لها فيه أحكام الحائض ، وفي غير أيام العادة طاهراً ، لها حكم الطاهر .

[ ر ] وأخرج أبو داود والنسائى من حديث فاطمة بنت حبيش « أنه قال صلى الله عليه وسلم : دم الحيض أسود يعرف ■ صححه ابن حزم ، وأخرج النسائى من حديث عائشة مرفوعاً نحوه . وأخرج الطبرانى والدارقطنى من حديث أبى أمامة مرفوعاً بلفظ « دم الحيض لا يكون الا أسود » فدللت هذه الاحاديث على أنه لا يقال للصفرة والكدرة دم حيض ولا يعتد بها سواء كانت بين دمى حيض أو بعد دم الحيض ، وليس التحيض بين دمى الحيض مع تخلل الصفرة والكدرة لاجلها ؛ بل لكونها متوسط بين دمى الحيض حياء ، كما لو لم يخرج دم أصلابين دمى الحيض . ولا يعارض هذا ما أخرجه في الموطأ وعلقه في البخارى : أن النساء كن يبعثن الى عائشة بالدرجة فيها الصفرة والكدرة من دم الحيض ليسألنها عن الصلاة فتقول لهن : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء . فان هذا مع كونه رأياً منها ليس بمخالف لما تقدم ، لانها لم تخبرهن بأن الصفرة والكدرة حيض . انما أمرتهن بالانتظار الى حصول دليل يدل على أنه قد انقضى الحيض ، وهو خروج القصة ، فتي خرجت لم يخرج بعدها دم حيض ، ولم تأمرهن بالانتظار مادامت الصفرة والكدرة . وهذا واضح لا يخفى .

كما أفادت ذلك الأحاديث الصحيحة الواردة من غير وجه ، فاذالم تكن  
 لها عادة متقررة كالمبتدأة والملتبسة عليها عادتها ، فانها ترجع الى التمييز  
 فان دم الحيض أسود يعرف كما قال صلى الله عليه وآله وسلم ، فتكون  
 اذا رأت دماً كذلك حائضاً ، واذا رأت دماً ليس كذلك طاهراً ، وقد أطل  
 الناس الكلام في هذا الباب في غير طائل ، وكثرت فيه التفرعات  
 والتدقيقات ، والامر أيسر من ذلك . وأما كون المستحاضة تغسل أثر  
 الدم ، فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عائشة الثابت في الصحيح  
 « فاغسلي عنك الدم وصلي » وقد ورد ما يفيد معنى ذلك من غير وجه .  
 وأما كونها تتوضأ لكل صلاة ، فذلك هو الذي ورد من وجه معتبر .  
 واذا جمعت بين الصلاتين فأخرت الأولى الى آخر وقتها وقدمت الثانية  
 في أول وقتها ، كان لها أن تصليهما بوضوء واحد . ولم يأت في شيء من  
 الأحاديث الصحيحة ايجاب الغسل لكل صلاة ، ولا لكل صلاتين ،  
 ولا في كل يوم ، بل الذي صح ايجاب الغسل عند انقضاء وقت حيضها  
 المعتاد ، او عند انقضاء ما يقوم مقام العادة من التمييز بالقرائن ، كما في  
 حديث عائشة في الصحيحين وغيرها بلفظ « فاذا أقبلت الحيضة فدعي  
 الصلاة فاذا ادبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » وأما ما في صحيح مسلم رحمه  
 الله تعالى « أن أم حبيبة كانت تغتسل لكل صلاة » فلاحجة في ذلك ، لانها  
 فعلته من جهة نفسها ولم يأمرها صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، بل قال  
 لها : « امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي » فان ظاهر هذه  
 العبارة أنها تغتسل بعد المكث قدر ما كانت تحبسها الحيضة ، وذلك هو

(الدرارى - م - ١٢)



الغسل الكائن عند ادبار الحيضة . وليس فيه ما يدل على أنها تغتسل لكل صلاة ، وقد ورد الغسل لكل صلاة من طرق لا تقوم بمثلها الحجة ، لاسيما مع معارضتها لما ثبت في الصحيح ومع ما في ذلك من المشقة العظيمة على النساء الساقصات العقول والاديان ؛ والشرعية سمحة سهلة ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) ( واتقوا الله ما استطعتم ) وأما كون الحائض لا تصلي ولا تصوم ، فلما ورد في ذلك من الأدلة الصحيحة كحديث « أليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ » وهو في الصحيحين وغيرها من حديث أبي سعيد وهو مجمع عليه (١) وأما كونها لا توطأ فذلك نص الكتاب العزيز . قال الله تعالى ( ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ) والاحاديث في ذلك كثيرة ، منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اصنعوا كل شيء الا النكاح » وهو في الصحيح ، وهو مجمع علي تحريم ذلك ، ليس فيه خلاف . وتحريم الصلاة والصوم علي الحائض ، وكذلك وطؤها ، هو الى غاية هي الغسل بعد الطهر ، كما صرح بذلك الأدلة . وأما كونها تقضى الصيام فلحديث عائشة بلفظ « فتؤمر بقضاء الصيام ولا تؤمر بقضاء الصلاة » وهو في الصحيحين وغيرها . وقد نقل ابن المنذر والنووي وغيرها اجماع المسلمين علي

[ ١ ر ] وكان هذا شأن الحائض في زمن النبوة وأيام الصحابة فمن بعدهم : انها تدع الصلاة والصوم أيام حيضتها وتقضى الصوم لا الصلاة بعد طهرها ، ولم يخالف في ذلك غير الخوارج ، ولا ريب أن القضاء ان كان بدليل الاصل كما ذهب اليه البعض ، فلا وجوب للاصل ههنا ولا دليل عليه في حال الحيض ؛ وان كان بدليل جديد غير دليل المقضى فلم يقد في الصلاة وقام في الصيام ، فطاح القياس وذهب الانزام .

ذلك . وحكي ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلاة ، ولا يقدر في إجماع الأمة مخالفة هؤلاء الذين هم كلاب النار .

## فصل

والنفاس أكثره أربعون يوما ، ولا حد لأقله وهو كالحيض

﴿ أقول ﴾ أما كون أكثره أربعين يوما فلحديث أم سلمة . قالت « كان النفاء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين يوما » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني والحاكم ؛ وللحديث طرق يقوي بعضها بعضا ، وإلى ذلك ذهب الجمهور وقد قيل : إن أكثره ستون يوما ، وقيل سبعون يوما ، وقيل خمسون وقيل نيف وعشرون يوما ، والحق الأول (١) وأما كونه لا حد لأقله فلم يأت في ذلك دليل ، بل مادام الدم باقيا كانت المرأة نفساء . فان انقطع قبل الأربعين انقطع عنها حكم النفاس ؛ فان جاوز دمها الأربعين عاملت نفسها معاملة المستحاضة اذا جاوزت أيام العادة المتقررة . وأما كون النفاس كالحيض في تحريم الوطء وترك الصلاة والصيام ، فلا خلاف في ذلك ، وكذلك لا تنقض النفاء الصلاة . وفي رواية لأبي داود من حديث أم سلمة قالت « كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم

[ ١ ر ] وهذا القدر هو أرجح ما قيل لأن ما عداه خال عن الدليل .

تقعد فى النفس أربعين ليلة لا يأمرها النبى صلى الله عليه وآله وسلم  
بقضاء صلاة النفس » وقد تقدم الاجماع على ذلك فى الحائض ، وهو فى  
النفس اجماع كذلك ، ولعل الخوارج يخالفون هنا كما خالفوا هناك  
ولا يعتد بهم \*

## كتاب الصلاة <sup>(١)</sup>

أول وقت الظهر الزوال ، وآخره مصير ظل الشيء مثله سوى فى  
الزوال ؛ وهو أول وقت العصر وآخره مادامت الشمس بيضاء نقية .  
وأول وقت المغرب غروب الشمس وآخره ذهاب الشفق الأحمر ، وهو  
أول العشاء وآخره نصف الليل ؛ وأول وقت الفجر إذا انشق  
الفجر وآخره طلوع الشمس ، ومن نام عن صلاته أوسها عنها فوقتها

[ ١٠ ] قال الله تعالى ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين )  
والامر بمطلق الصلاة إنما يفيد الاتيان بها فى زمان ومكان من دون تعيين . لان مطلق  
الزمان والمكان من ضروريات الفعل . وأما الوقت الخاص الذى شرع الله فيه الصلاة  
وكذلك كونها على هيئة مخصوصة مع شروط محصورة . فهذا لادلالة للآية عليه بمطابقة  
ولا تضمن ولا التزام ؛ ولم يدل على ذلك الا السنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم قولا  
وفعلا . وليس فى القرآن من ذلك الا النادر القليل كقوله تعالى ( إذا قمتم الى الصلاة  
فاغسلوا وجوهكم ) فانه فى هذه الآية ذكر الوضوء وهو شرط من شروط الصلاة .  
وقيد الامر به بالقيام اليها ، فكان ذلك مفيدا لوجوب الفعل ؛ ولا بد للشرطية من دليل  
أخص من ذلك ، وقد ورد فى السنة ما يفيد الشرطية . وكذلك ورد فى القرآن ذكر  
بعض هيئات الصلاة كالسجود والركوع ، ولكن بدون ذكر صفة ولا عدد ، ولا كون  
ذلك فى الموضع الذى ينته السنة المطهرة .

حين يذكرها، ومن كان معذورا وأدرك ركعة فقد أدركها؛ والتوقيت واجب، والجمع لعذر جائز، والمتيمم وناقص الصلاة أو الطهارة يصلون كغيرهم من غير تأخير؛ وأوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر حتى تغرب ﴿أقول﴾ أما تعيين أول الاوقات وآخرها فقد ثبت في الاحاديث الصحيحة من تعليم جبريل عليه السلام له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «ومن تعليمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن سأله عن ذلك» وغير ذلك من أقواله وأفعاله (١)

[١] (وأول وقت الظهر الزوال) أى زوال الشمس؛ ويبين ذلك باختصار الجدار إلى جهة الشرق؛ يعرفه كل ذى عينين ( وآخره مصير ظل الشيء مثله سوى فيه الزوال) فان قلت: أخرج النسائي وأبوداود من حديث ابن مسعود «كان قدر صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام، وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام» قلت: انهم حملوه على الابراد كما قاله ابن العربي المسالكي في القيس وتبعه الحافظ السيوطي، وانه حديث قد قدح فيه؛ فانه من روية عبيدة بن حميد الطيمي الكوفي عن أبي مالك سعد بن طارق عن كثير بن مدرك عن الاسود. وفي عبيدة وشيخه سعد خلاف «ففي الميزان في ترجمة سعد: وثقه أحمد وابن معين. وقال العقيلي لا يتابع على حديثه في القبول. وقد ضعف عبدالحق حديث تقدير صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالاقدام في الشتاء والصيف. والعجب من الحافظين سحر في التلخيص لم يتكلم على لفظ الحديث ولا سنده! وذكر كلام ابن العربي وأبطله السيد محمد الامير في اليواقيت. نعم أيام الشتاء يحسن التأني بالظهر حتى يحصل ظن أن الشمس لو كانت في كبد السماء أن قد زالت. لأنه يدرك بالحس والمشاهدة اذا كانت من جهة الجنوب، لان ظلها يزداد في جهة الشرق زيادة كثيرة، لكن لا إلى الحد الذي يقدر بالاقدام، وغايته أن ينظر في أمارات تحصل الظن بالزوال. وأهل الاقدام ليس معهم الا الظن لا غير، وليس أحد مخاطبا بظن غيره، بل بظن نفسه. فتأمل. (وهو أول وقت

وأما كون آخر وقت العصر مادامت الشمس بيضاء نقية فاذا اصفرت خرج وقت العصر ، فلما ورد في ذلك من الاحاديث ؛ منها حديث ابن عمر قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر مالم

العصر ) أى صيرورة ظله مثله . قال ابن القيم : وانهم كانوا يصلونها مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم يذهب أحدهم الى العوالى قدر أربعة أميال والشمس مرتفعة . وقال أنس « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فأثاء رجل من بنى ساعدة فقال يا رسول الله . انا نريد أن نتجر جزورا وانا نحب أن تحضرها قال : نعم » فانطلق وانطلقنا معه فوجد الجزور له تتجر فتجرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم أكلنا منها قبل أن تغيب الشمس » ومحال أن يكون هذا بعد المثلين . وفي صحيح مسلم عنه « وقت صلاة الظهر مالم يحضر العصر » ولامعارض لهذه السنن في الصحة ولا في الصراحة والبيان ؛ فردت بالجمل من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ومثل أهل الكتاب قبلكم كمثل رجل استأجر أجيرا فقال : من يعمل الى نصف النهار على قيراط قيراط الخ » وبالله العجب ! أى دلالة في هذا على أنه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثلين بنوع من أنواع الدلالة ، وانما يدل على أن من صلاة العصر الى غروب الشمس أقصر من نصف النهار الى وقت العصر ؛ وهذا لا ريب فيه . انتهى . ( وآخره ) أى آخر وقت العصر صيرورة ظله مثليه . قال الشافعى : آخر الوقت المختار للعصر ان يكون ظل كل شئ مثليه ، وقيل الى ان تصفر الشمس ؛ وآخر وقت الضرورة مغيب الشمس . كذا في المسوى . وفي الحجة البالغة : وكثير من الاحاديث يدل على أن آخر وقت العصر ان تتغير الشمس ، وهو الذى اطبق عليه الفقهاء ؛ فلعل المثلين بيان لآخر الوقت المختار والذى يستحب فيه . او نقول : لعل الشرع نظر اولا الى المقصود من اشتقاق العصر ان يكون الفصل بين كل صلاتين نحو من ربع النهار ؛ فجعل الامد الآخر بلوغ الظل الى المثلين ، ثم ظهر من حوائجهم واشغالهم ما يوجب الحكم بزيادة الامد ، وايضا معرفة ذلك الحد يحتاج الى ضرب من التأمل وحفظ الفاء الاصلى ورصد ؛ وانما ينبغى ان يخاطب الناس في مثل ذلك بما هو محسوس ظاهر . فنفت الله تعالى في روعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يجعل الامد تغير قرص الشمس أو وضوئها . والله تعالى اعلم .



تحضر العصر ، ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس . ووقت صلاة المغرب ما لم يسقط نور الشفق ، ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل . ووقت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس » أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود ، ولا يخالف (١) ما وقع في هذا الحديث في آخر وقت صلاة العصر والعشاء ما ورد في بعض الأحاديث « أن آخر وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه ، وآخر وقت العشاء ذهاب ثلث الليل » فان هذا الحديث قد تضمن زيادة غير منافية للأصل . لان وقت اصفرار الشمس هو متأخر عن المثليين . اذ هي تبقى بيضاء نقية بعد المثليين ، وكذلك نصف الليل هو متضمن لزيادة غير منافية لما وقع في رواية بلفظ « ثلث الليل » على أن الرواية المتضمنة للزيادتين هي أصح من الاخرى (٢) وأما كون

(١) لا يخفى أنه اذا حكم على وقت بكونه آخر وقت شيء ، ثم حكم على وقت متأخر عنه بأنه آخر وقت ذلك الشيء ؛ فان المناقاة التي هي عبارة عن عدم صدق كل منهما مع الآخر ثابتة ؛ اذ ذاك يقتضى خروج ما بعده من كونه وقتاً ؛ وذلك يقتضى دخوله . فالأولى التعويل على أن المشتمل على الزيادة أرجح كما يأتي ؛ وهو الذي عول عليه المحققون . والله أعلم من خط العمراني رضى الله عنه .

[٢] ( وأول وقت المغرب غروب الشمس ) أى سقوط القرص ، وهو وقت الاختيار الذي يجوز ان يصلى فيه من غير كراهية . والعمدة فيه حديثان . حديث جبرائيل عليه السلام : قال صلى بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يومين . وحديث بريدة ، ففيه « انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجاب السائل عنها » أى عن الاوقات ؛ بأن صلى يومين . والمفسر منها قاض على المهم ، وما اختلف يتبع فيه حديث بريدة لانه مدنى متأخر والأول مكى متقدم وأما يتبع الآخر فلا خير . كذا في الحجة ( وآخره ذهاب الشفق الأحمر ) جميع كتب اللغة مصرحة بهذا ؛ وجميع اشعار العرب ومن بعدهم ؛ فمن زعم ان الشفق في لسان اهل اللغة أو لسان اهل الشعر يطلق على اليأس ، فعليه الدليل ؛ ولا دليل . ولو

وقت صلاة من نام عنها أو سها هو وقت الذكر ؛ فقد دلت على ذلك  
الاحاديث الصحيحة ، كحديث أنس رضى الله عنه عند البخارى ومسلم  
رحمهما الله تعالى وغيرها ، وحديث أبي هريرة رضى الله عنه عند مسلم

فرض وجود ما يدل على ذلك ، فلا ينكر ندوره ؛ كما لا ينكر ان الشائع في لسان العرب  
واهل الشرع اطلاقه على الحمرة . والحمل على الاعم الاغلب هو الواجب ، ولا يحمل  
على التادر . فليس ههنا ما يسوغ اختلاف المذاهب . قال ابن القيم رحمه الله تعالى :  
امتداد وقت المغرب الى سقوط الشفق ؛ كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر  
وقد تقدم ، وفي صحيحه أيضاً عن ابى موسى « ان سائلاً سأل رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم عن المواقيت ؛ فذكر الحديث وفيه : فأمره فأقام المغرب حين وجبت  
الشمس ؛ فلما كان اليوم الثانى ؛ قال : ثم أخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ،  
ثم قال : الوقت ما بين هذين » وهذا متأخر عن حديث جبرائيل عليه السلام ، لانه كان  
بمكة ؛ وهذا قول وذلك فعل ؛ وهذا يدل على الجواز وذلك على الاستحباب . وهذا في  
الصحيح ؛ وذلك في السنن ، وهذا يوافق قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « وقت  
كل صلاة ما لم يدخل وقت التي بعدها » وإنما خص منه الفجر بالاجماع ، فيما عداها من  
الصلوات داخل في عمومها والفعل إنما يدل على الاجماع على دخوله بالشفق ، والاحمر  
( وهو ) أى ذهاب الشفق وغروبه ( أول العشاء ) للاجماع على دخوله بالشفق ، والاحمر  
هو المتبادر منه ، لأن وقت الاستحباب الذي يستحب أن يصلى فيه هو أوائل الاوقات  
الا العشاء ( وآخره نصف الليل ) فالمسحب الاصلى تأخيرها ، وهو قوله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم « لو لا أن أشق على أمتى لأمرتهم أن يؤخروا العشاء » ولأنه أنفع في  
تصفية الباطن من الاشغال المنسية لذكر الله تعالى وأقطع لمادة السمر بعد العشاء ؛  
لكن التأخير ربما يقضى الى تقليل الجماعة وتغيير القوم ، وفيه قلب الموضوع . فلهذا  
كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا كثرت الناس عجل واذا قلوا أخر . كذا في  
الحجة . فهذه علامات ، وكان المعلم لها جبرائيل عليه السلام ، ثم محمد رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم للامة ( وأول وقت الفجر اذا انشق الفجر ) أى ظهور الضوء المنتشر

وبينه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أشقى بيان فقال لهم انه يطلع معترضا في الافق .  
وانه ليس الذي يلوح بياضه كذنب السرحان « وهذا شيء تدركه الابصار » وقال تعالى  
( حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ) فجاء بلفظ الفعل لافادة  
انه لا يكفي الا التبين الواضح ، أى يتبين لكم شيئا فشيئا حتى يتضح « فانه لا يتم تبينه  
وظهوره الا بعد كمال ظهوره » فانه يطلع أولا تباشير الضوء ثم ذنب السرحان ؛ وهو  
الفجر الكذاب ؛ ثم يتضح نور الصباح الذى أبداه بقدرته فالق الاصباح ، ولذلك قال الشاعر  
وأزرق الصبح يبدو قبل أبيضه \* وأول الغيث قطر ثم ينسكب

قال ابن القيم : ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، كان يقرأ بالستين آية الى  
المائة ، ثم ينصرف منها والنساء لا يعرفن من الغلس ، وان صلاته كانت في التغليس حتى  
توفاه الله تعالى ، وانه انما أسفرها مرة واحدة . وكان بين سحوره وصلاته قدر خمسين  
آية فرد ذلك بمجمل حديث رافع بن خديج « أسفروا بالفجر ، فانه أعظم للاجر »  
وهذا بعد ثبوته انما المراد به الاسفار بها دواما لا ابتداء « فيدخل فيها مغسلا . ويخرج منها  
مسفرا . كما كان يفعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فقوله موافق لفعله  
لما قضاه ، وكيف يظن به المواظبة على فعل ما الاجرا الاعظم في خلافه . انتهى . ( وآخره  
طلوع الشمس ) ومما ينبغي أن يعلم أن الله عز وجل لم يكلف عباده في تعريف أوقات الصلوات  
بما يشق عليهم ويتعسر ؛ فالدين يسر والشرعية سمحة سهلة . بل جعل صلى الله عليه وسلم  
للاوقات علامات حسية يعرفها كل أحد . فقال في الفجر : طلوع النور ؛ الذى هو من  
أوائل أجزاء النهار يعرفه كل أحد . وقال في الظهر : اذا دحضت الشمس ؛ اذا  
زالت الشمس . وقال في العصر : والشمس بيضاء نقية . وقال في المغرب : اذا أقبل  
الليل من ههنا ؛ وأدبر النهار من ههنا . وقال في العشاء من قدر وقت صلاته : بأنه كان  
يصليها وقت غروب الهلال ليلة ثالث الشهر « وورد التقدير بالشفق ، وورد التقدير بثلاث  
الليل ؛ وينصفه . فهذه العلامات لاتلبس الا على أكمه . والنظر في النجوم ، وان كنت  
لا أظن ثبوت ذلك ، هو النظر الذى يكون في الشمس والقمر ، والاطلة المقترنة بالنجوم .  
والمراد أنه يستدل على دخول وقت كذا . بكون النجم في مكان كذا ، كما يكون مثل  
ذلك في الشمس والقمر . لا أنه النظر المفضى الى الاشتغال بعلم النجوم ؛ المؤدى الى الوقوع  
في مضايق عن الشريعة بمعزل . فان هذا علم نهى عنه الشارع « وحذر عن آتيان صاحبه  
( الدرارى - م - ١٣ )

حتى جعل ذلك كفرا . فكيف يجعل طريقا الى أمر من أمور الشريعة ومهم من مهماتها ؟  
 فمن ظن أن شيئا من علم الشريعة محتاج الى علم النجوم المصطلح عليه ؛ فهو اما جاهل  
 لا يدري بالشريعة ، أو مغالط قد مالت نفسه الى ما نهى عنه الشارع ، وأراد أن يدفع  
 عن نفسه القالة « فاعتل بأنه لم يتعلق بمعرفة ذلك الا لكونه قد تعلق به معرفة أوقات  
 الصلوات . وكثيرا من نسمعه من المشتغلين بذلك يدلى بهذه الحجة الباطلة » فيصدقه من لم  
 يثبت قدمه في علم الشريعة المطهرة . ومن أعظم المروجات لهذه البلية ، ما وقع من جماعة  
 من المشتغلين بعلم الفقه ، من تعداد النجوم وتقدير المنازل والاستكثار من ذلك بما  
 لا طائل تحته الا تأنيس المنجمين . فانا لله وانا اليه راجعون . وحاصل الكلام أن  
 هذه تكاليف موجهة ، كلف الله بها عباده . وعين أوقاتها تعيينا يعرفه العالم والجاهل ،  
 والقروى والبداوى ، والحرو والعبد ، والذكر والانثى على حد سواء . اشترك فيه كل هؤلاء  
 لا يحتاج معه الى شيء آخر

أمع الصبح للنجوم تجل ب أم مع الشمس للظلام بقاء

قال صاحب سبل السلام : التوقيت في الايام والشهور والسنوات بالحساب للعنازل  
 القمرية بدعة باتفاق الأمة . فلا يمكن لعالم من علماء الدنيا أن يدعى أن ذلك كان في  
 عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . أو عصر خلفائه الراشدين . وانما هو بدعة لعلمها  
 ظهرت في عصر المسأمون حين أخرج كتب الفلاسفة وعربها . ومنها المنطق والنجوم .  
 فانه علم أولئك الذين قال الله تعالى فيهم ( فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما  
 عندهم من العلم ) فأقل أحوال المقرين على حساب المنازل القمرية أنهم مبتدعون .  
 وكل بدعة ضلالة . ولقد عظمت هذه البدعة في الحرمين الشريفين . فانهم في مكة المكرمة  
 لا يعتمدون الا على ذلك ؛ ولهم فيه أنواع مؤلفات « مثل : ( الربع الحبيب ) ونحوه .  
 يدرسونه ويقرءونه ويعتمدونه . وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم « علم لا ينفع ؛ وجهل لا يضر » وهو من علم أهل الكتاب . فان أعيادهم  
 ونحوها تدور على حساب سير الشمس . ولعله دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل  
 الكتاب . ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد أن أنزل الله تعالى عليه  
 ( اليوم أكملت لكم دينكم ؛ وأتممت عليكم نعمتي ؛ ورضيت لكم الاسلام ديناً ) وكان أهل  
 بيته وأصحابه رضى الله تعالى عنهم على ذلك ، لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ؛ ولا

رحمه الله تعالى وغيره ، وقد ورد هذا المعنى من غير وجه (١) وأما كون ادراك ركعة من الصلاة ادراكاً للصلاة ؛ فلما ورد في ذلك من الاحاديث الصحيحة ، كحديث أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » وهو في الصحيحين . وغيرها . ونحو ذلك حديث عائشة عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره . وقد ثبت من حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرها بلفظ « من أدرك ركعة من الصلاة فقد (٢) أدرك الصلاة » وهذا يشمل جميع الصلوات لا يخص (٣) شيئاً منها (٤) وأما

ما جعله المتأخرون هو الميزان « ولا شيئاً من هذه الامور ، التي صار ذلك التكليف المؤقت عليها يدور . انتهى .

[ ١ ر ] وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها . فان الله عز وجل يقول في كتابه العزيز ( أقم الصلاة لذكري ) » قلت : وعلى هذا أهل العلم . وقاسوا المفوت قصداً على التأثم . كذا في المسوى . (٢) ولكن هذا الحديث في ادراك اللاحق في الجماعة ركعة مع الامام في الوقت . ولم يرد ذلك في الوقت الا في العصر والصبح . فهل يصح قياس سائر الصلوات عليها وان لم يدرك في الوقت الا ركعة فهو مدرک للصلاة ؟ من خط العلامة حسن بن يحيى قدس سره العزيز . (٣) وأحسن من هذا أن يكون لاجل الجمع بين الاحاديث : يحمل الوقت الاول على الاختيار لمن لا عذر له . والوقت الآخر على الاضطرار لمن له عذر . كما بني عليه في شرح المنتقى من خط العلامة حسن بن يحيى قدس سره .

[ ٤ ر ] قلت : هذا الحديث يحتمل وجوهاً أحدها من أدرك ركعة من الصلاة في الوقت ، فالجميع أداء ، والا ف قضاء . وهو الاصح عند الشافعية . وقال أبو حنيفة بذلك في العصر خاصة . وثانيها من أدرك من المعذورين من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة .



تقييد ذلك بالمعذور، فلا أن الاوقات للصلوات قد عينها الشارع، وحدد أوائلها وأواخرها بعلامات حسية، وجعل ما بين الوقتين لكل صلاة هو الوقت لتلك الصلاة، وجعل الصلاة المفعولة في غير هذه الاوقات المعينة صلاة المنافق وصلاة الامراء الذين يمتنون الصلاة؛ كقوله في حديث أنس رضي الله عنه الثابت في الصحيح قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: تلك صلاة المنافق؛ يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعا لا يذكر الله الا قليلا» وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي ذر رضي الله عنه «كيف أنت اذا كان عليك امراء يمتنون الصلاة أو يؤخرون الصلاة عن وقتها؟ قلت: فيما تأمرني؟ قال: صل الصلاة لوقتها. الحديث.» ونحو ذلك. وهكذا أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر، وبعد الفجر. فكان ما ذكرناه دليلا على أن ادراك الركعة في الوقت الخارج عن الاوقات المضروبة كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع الفجر؛ هو خاص بالمعذور، ممن مرض مرضا شديدا لا يستطيع معه تأدية الصلاة ثم شفي وأمكنه ادراك ركعة، وكالحائض اذا طهرت وأمكنها ادراك ركعة. ونحو ذلك.

فقد وجبت عليه تلك الصلاة، وهو مذهب أبي حنيفة وقول الشافعي. وثالثها ان الجماعة تدرك بركعة. وهو وجه للشافعية. وقال أبو حنيفة: لو أدرك التشهد كان مدركا للجماعة. كذا في المسوى. فمن صلى ركعة في الوقت والباقي خارج الوقت لا يكون عند الشافعي بمن صلى الكل خارج الوقت. وقال أبو حنيفة مثله في صلاة العصر خاصة. وقد رد ابن القيم على من قال بكونها خلاف الاصول، وردّه بالمشابهة من نهي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلاة وقت طلوع الشمس أتم رد في اعلام الموقعين، فليرجع اليه.

وأما كون التوقيت واجبا، فلما ورد في ذلك من الاوامر الصحيحة بتأدية الصلاة لوقتها، والنهي عن فعلها في غير وقتها المضروب لها، والجمع بين الصلاتين اذا كان صوريا، وهو فعل الاولى في آخر وقتها والاخرى في أول وقتها، فليس بجمع في الحقيقة، لان كل صلاة مفعولة في وقتها المضروب لها. وانما هو الجمع في الصورة، ومنه جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة من غير مطر، ولا سفر، كما في الصحيح من حديث ابن عباس وغيره، فانه وقع التصريح في بعض الروايات بما يفيد ذلك، بل فسره من رواه بما يفيد أنه الجمع الصوري. وقد أوضحنا ذلك في رسالة مستقلة، فالمراد بالجمع الجائز للعدر، هو جمع المسافر والمريض وفي المطر، كما وردت بذلك الادلة الصحيحة. وقد اختلف في جواز الجمع بين الصلاتين بغير هذه الاعذار؛ ومع عدم العذر. والحق عدم جواز ذلك (١) وأما كون التيمم، وناقص الصلاة، كمن به مرض يمنعه عن استيفاء بعض أركانها، وناقص الطهارة كمن في بعض اعضاء وضوئه ما يمنعه من غسله بالماء يصلون كغيرهم من غير تأخير، فوجه انهم داخلون في الخطاب المشتمل على تعيين الاوقات، وبيان أولها وآخرها، ولم يأت ما يدل على أنهم خارجون عنها؛ وأن صلاتهم لا تجزئ الا في آخر الوقت، ولم يعول من أوجب التأخير على شيء تقوم به

[ ١ ر ] كما حققه المجتهد الرباني شيخنا العلامة محمد ابن علي الشوكاني في الفتح

الرباني وغيره من مؤلفاته المباركة عليها ولها وفيها.

الحجة، بل ليس بيده الا مجرد الرأى البحت، كقوله : ان صلاتهم بديلة ونحو ذلك، وهذا لا يفي من الحق شيئاً (١) وأما كون أوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، وعند الزوال وبعد العصر حتى تغرب الشمس فلما ثبت في الصحيح عن جماعة من الصحابة مرفوعاً من النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس، وعند الزوال. وورد في روايات أخر التهي عن الصلاة في الثلاثة الاوقات. وقت الطلوع ووقت الزوال ووقت الغروب (٢).

[ ١ ر ] أقول : لم يأت ما يدل على وجوب التأخير على من كان ناقص صلاة أو طهارة من كتاب ولا سنة . بل التيمم مشروع عند عدم الماء ؛ اذا حضر وقت الصلاة . وكذلك من كانت به علة لا يتمكن معها من استيفاء الطهارة أو الصلاة ؛ جاز له أن يصلي اذا حضر وقت الصلاة كيف أمكن . وذلك هو المطلوب منه والواجب عليه . ولو كان التأخير واجبا على من كان كذلك لينه الشارع . لأنه من الاحكام التي نعم بها البلوى . ولا فرق بين من كان راجيا لزوال العلة في آخر الوقت ؛ ومن كان آيسا من زوالها في الوقت . ومن زعم أنه يجب تأخير صلاة من الصلوات على فرد من أفراد العباد لم يقبل منه ذلك الا بدليل . وأما ما يقال من أن الصلاة الناقصة ، أو الطهارة الناقصة ، بدل عن الصلاة الكاملة أو الطهارة الكاملة ؛ فكلام لا ينفق في مواطن الخلاف . ولا تقوم بمثله الحجة على احد . على ان البدلية غير مسلمة . وعلى فرض تسليمها . فلا نسلم أن البديل لا يجزئ الا عند تعذر المبدل الى آخر الوقت . فانهم يجعلون الظهر أصلا والجمعة بدلا ، والجمعة مجزئة في أول وقت الظهر بل لا يجزئ في ذلك الوقت غيرها لمن لم يكن معذورا . ثم لو سلمنا أن البديل لا يجزئ الا عند تعذر المبدل ؛ فوقت التعذر هو وقت الصلاة مثلا . فاذا دخل اول جزء من اجزاء الوقت والمبدل متعذر ، كان البديل في ذلك الوقت مجزئا . ومن زعم غير هذا جاءنا بحجة .

[ ٢ ر ] قال في الحجة : الصلاة خير موضوع ، فمن استطاع أن يستكثر منها

فإن فعل . غير أنه نهى عن خمسة أوقات ؛ ثلاثة منها أوكد نهيا عن الباقيين ؛ وهي الساعات  
 الثلاث ؛ إذا طلعت الشمس بازغة حتى ترتفع . وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل ؛  
 وحين تنضيف للغروب حتى تغرب . لأنها أوقات صلاة المجوس . وأما الآخران ؛ فقوله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لا صلاة بعد الصبح حتى تبرز الشمس ، ولا بعد العصر  
 حتى تغرب » ولأنك صلى فيهما النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تارة ؛ وروى  
 استثناء نصف النهار يوم الجمعة ، واستنبط جوازها في الأوقات الثلاث في المسجد الحرام  
 من حديث « يابن عبد مناف : من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنع أحدا  
 طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » وعلى هذا ، فالسفر في ذلك أنهما  
 وقت ظهور شعائر الدين ومكانه . فعارضا للمانع من الصلاة . انتهى . وأقول : الأحاديث  
 في النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر قد صحت بلا ريب ، وهي  
 عمومات قابلة للتخصيص بما هو أخص منها مطلقا ، لا بما هو أعم منها من وجه وأخص  
 منها من وجه ، كأحاديث الأمر بصلاة تحية المسجد ، فإنه من باب تعارض العمومين .  
 والواجب المصير الى الترجيح . فإن أمكن ترجيح أحدهما على الآخر ، وجب العمل  
 به ، وإن لم يمكن وجب المصير الى الترجيح بأمور خارجة ؛ فإن تعذر من جميع الوجوه .  
 فالتخير أو الاطراح في مادة . إذا تقرر هذا ، فما عورضت به أحاديث النهي عن الصلاة  
 في الوقتين المذكورين لا يصح المعارضة . أما حديث الرجلين اللذين أمرهما صلى  
 الله عليه وسلم بالاعادة ؛ فقد اختلفت الرواية ؛ ففي بعض الروايات أنه قال : « هذه  
 فريضة وتلك نافلة » وفي بعضها عكس ذلك . وعلى الرواية الاولى لامعارضة ؛ وعلى  
 الثانية : غاية ما هناك أن ذلك يكون مخصصا لأحاديث النهي بمثل حال الرجلين ؛ وهو : من  
 دخل مسجد جماعة يصلون فيه فريضة في أحد الوقتين ؛ فإنه يتنفل معهم . وحديث  
 « أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى ركعتين بعد العصر » قد تين في روايات الحديث  
 الثابتة في الأمهات « أنه » وقد عليه وفد عبد القيس ؛ فشغلوه عن ركعتي الظهر فصلاهما  
 بعد العصر ؛ وكان هديه صلى الله عليه وسلم أنه إذا فعل شيئا داوم عليه « حتى سألته  
 بعض نسائه وقالت : هل نقضيهما إذا فاتتنا فقال « لا » وقد ذكر من روى ذلك وما عليه شيخنا  
 العلامة الشوكاني في شرح المستقى وأما حديث « لا تمتعوا طائفا » فهو مع كونه غير صلاة وإن  
 كان مشبها بها « فليس المشبه كالمشبه به » هو أيضا عام مخصص بأحاديث النهي أو خاص  
 بنوع من أنواع الصلاة وهو الطواف . فليعلم .

## باب الأذان

يشرع لأهل كل بلد أن يتخذوا مؤذنا ينادى بالفاظ الأذان المشروع ، عند دخول وقت الصلاة . ويشرع للسامع أن يتابع المؤذن ثم تشرع الاقامة على الصفة الواردة . اعلم أن الاذان من شعائر الاسلام (١) وقد اختلف في وجوبه ، والظاهر الوجوب ؛ لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك في غير حديث (٢) فيجب على أهل كل بلد أن يتخذوا مؤذنا (٣) ينادى بالفاظ الأذان المشروعة لاعلامهم بمواقيت

[ ١ ر ] اقول : هذه العبادة من اعظم شعائر الاسلام واشهر معالم الدين ، فانها وقعت المواظبة عليها منذ شرعها الله سبحانه وتعالى ، الى ان مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في ليل ونهار . وحضر وسفر . ولم يسمع بأنه وقع الاخلال بها ؛ او الترخيس في تركها .

[ ٢ ر ] والحاصل : انه ما ينبغي في مثل هذه العبادة العظيمة أن يتردد متردد في وجوبها . فانها أشهر من نار على علم ، وأدلتها هي الشمس المنيرة .

[ ٣ ر ] وأما ككون المؤذن مكلفا ذكرا ؛ فهذا هو الظاهر ، لان الاذان عبادة شرعية لا تجزئ الا من مكلف بها . ولم يسمع في أيام النبوة ، ولا في الصحابة فن بعدهم من التابعين وتابعيهم . أنه وقع التأذين المشروع الذي هو اعلام بدخول الوقت ودعاه الى الصلاة من امرأة قط . واما اذان المرأة لنفسها او لمن يحضر عندها من النساء مع عدم رفع الصوت رفعا بالغا فلا مانع من ذلك ، بل الظاهر أن النساء ممن يدخل في الخطاب بالاذان . ولم يأت ما تقوم به الحجة لا في ككون المؤذن طاهرا من الحدث الاكبر ولا من الحدث الاصغر . لان ما هو مرفوع في ذلك لم يصح ، وما هو موقوف على صحابي أو تابعي لا تقوم به الحجة وان كان التطهر



الصلاة (١) والتسك بشعائر الاسلام ، فقد كان الغزاة في أيام النبوة وما بعدها اذا جهلوا حال أهل قرية تركوا حربهم حتى يحضر وقت الصلاة ، فان سمعوا أذاناً كفوا عنهم ، وان لم يسمعوا قاتلوهم مقاتلة المشركين \* وأما غير أهل البلد كالسافر والمقيم بفلاة من الارض فيؤذن لنفسه ويقيم ، وان كانوا جماعة أذن لهم أحدهم وأقام ، وألفاظ الأذان قد ثبتت في أحاديث كثيرة ، وفي بعضها اختلاف بزيادة ونقص ؛ وقد تقرر أن العمل على الزيادة التي لاتنافي المزيد ؛ فما ثبت من وجه صحيح مما فيه زيادة تعين قبوله كترجيع الاذان وترجيع الشهادتين ؛ ولا تطرح الزيادة اذا كانت أدلة الاصل أقوى منها ، لانه لا تعارض حتى يصار الى الترجيح كما وقع لكثير من أهل العلم في هذا الباب وغيره من الابواب بل الجمع ممكن بضم الزيادة الى الاصل وهو مقدم على الترجيح . وقد وقع الاجماع على قبول الزيادة التي لم تكن منافية كما تقرر في الاصول وأدلة أفراد الاقامة اقوي من أدلة تشفيحها ؛ ولكن التشفيح مشتمل

للمؤذن من الحديثين هو الاولى والاحسن . فقد كره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرد السلام وهو يحدث حدثاً أصغر حتى توضعاً كما في رواية « وتيمم كما في أخرى » والاذان أولى بذلك من مجرد السلام . قال الماتن في حاشية الشفاء : وظاهر الاحاديث « أنه لا يصح أذان غير المتوضئ » ؛ وقد ورد حديث يدل على اشتراط كون المؤذن متوضئاً ، أخرجه الترمذي بلفظ « لا يؤذن الا متوضئ » . وقد أعل بالانقطاع والارسال . ويشهد له حديث « اني كرهت أن أذكر الله الا على طهر » أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان .

[ ١ ر ] واذان الفجر يقع قبل دخول وقتها . لما في الصحيحين من حديث سالم

(الدرارى - م - ١٤)

على زيادة خارجة من مخرج صالح للاعتبار ، فكان العمل على أدلة التشفيح متعينا (١) وأمامشروعية متابعة المؤذن ؛ فقد ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيد « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن » وفي الباب عن جماعة من

ابن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال « ان بلالا يؤذن بليل . فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم » وفي صحيح مسلم عن سمره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لا يقرنكم نداء بلال ولا هذا اليساض ، حتى ينفجر الفجر » وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود ، ولفظه « لا يمنع أحدكم أذان بلال من سجوده ؛ فانه يؤذن أو ينادى ليرجع قائمكم وينبه نائمكم » قال مالك : لم يزل الصبيح ينادى لها قبل الفجر . فردت هذه السنة لمخالفتها الأصول والقياس على سائر الصلوات ؛ ومحدث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر « أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر ، فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يرجع فينادى : ألا ان العبد نام ، ألا ان العبد نام ؛ فرجع فنادى : ألا ان العبد نام ولا ترد السنة الصحيحة بمثل ذلك ؛ فانها أصل بنفسها ، وقياس وقت الفجر على غيره من الاوقات لولم يكن فيه الا مصادمة لسنة كسفي في رده . فكيف والفرق قد أشار اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ؛ وهو ما في النداء قبل الوقت من المصلحة والحكمة التي لاتكون في غير الفجر . واذا اختص وقتها بأمر لا يكون في سائر الصلوات امتنع الاحاق . وأما حديث حماد عن أيوب ، فحديث معلول عند أئمة الحديث لاتقوم به حجة . كذا في أعلام الموقعين . وقد أطال ابن القيم في تعليل هذا الحديث والجواب عنه وعن غيره . فليرجع اليه .

(١) لكنه يستلزم اطراح حديث أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة بالكلية وهو في الصحيحين . من خط العمراني سلمه الله تعالى

وفيه أن العمل بالزائد غير مستلزم للاطراح للمزيد عليه . بل هو متضمن للعمل به ولكن مع ضم الزيادة اليه ، فلا اطراح اذن ؛ وانتقاض الوتر لا يستلزم اطراح الحديث كما لا يخفى .

الصحابة بنحو هذا، وورد مفصلاً مينا من حديث عمر ابن الخطاب قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر . فقال أحدهم : الله أكبر الله أكبر . ثم قال : أشهد أن لا اله الا الله . قال : أشهد أن لا اله الا الله . ثم قال : أشهد أن محمداً رسول الله . قال : أشهد أن محمداً رسول الله . ثم قال : حي على الصلاة . قال : لا حول ولا قوة الا بالله . ثم قال : حي على الفلاح . قال : لا حول ولا قوة الا بالله . ثم قال : الله أكبر الله أكبر . قال : الله أكبر الله أكبر . ثم قال : لا آله الا الله : قال : لا آله الا الله من قلبه دخل الجنة » أخرجه مسلم رحمه الله تعالى وغيره ، وأخرج نحوه البخارى . وقد اختار بعض العلماء الجمع عند الحيعلتين بين المتابعة للمؤذن والحوالة ، وهو جمع حسن ، وان لم يكن متعينا (١).

[ ١ ر ] أقول : قد ثبت تشفيع الاذان وإيتار الاقامة في الصحيحين وغيرها . وروى من وجه صحيح تشفيع جميع الفاظ الاقامة . وورد في الاقامة من وجه صحيح ما يدل على إيتارها ؛ الا التكبير في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة ، فان ذلك يكون متى متى . وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى أن السكس سنة ، وأياها فعلها المؤذن والمقيم فقد فعل ما هو حق وسنة . قال المساتن في شرح المتقى بعد ما ذكر اختلاف الناس في ذلك وأطال في بيانه : اذا عرفت هذا تبين لك أن أحاديث تنشئة الاقامة صالحة للاحتجاج بها ، وأحاديث افراد الاقامة وان كانت أصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين . لكن أحاديث التنشئة مشتملة على الزيادة فالصير اليها لازم لاسيما مع تأخر تاريخ بعضها . انتهى . ثم اعلم ان هذا الشعار لا يختص بصلاة الجماعات بل كل مصل عليه أن يؤذن ويقيم ، لكن من كان في جماعة كفاه أذان المؤذن لها

## باب

ويجب على المصلى تطهير ثوبه وبدنه ومكانه من النجاسة ؛  
 ويستتر عورته ولا يشتمل الصماء ، ولا يسدل ولا يسبل ولا يكفت ؛  
 ولا يصلى في ثوب حرير ولا ثوب شهرة ولا مغصوب . وعليه استقبال  
 الكعبة ان كان مشاهدا لها أو في حكم المشاهد ؛ وغير المشاهد يستقبل  
 الجهة بعد التحري . أقول : أما تطهير الثياب فلنص القرآن ( وثيابك فطهر )  
 ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأل « هل يصلى في الثوب الذي يأتي  
 فيه أهله ؟ فقال : نعم . الا أن يرى فيه شيئاً فيغسله » أخرجه أحمد وابن  
 ماجه . ورجال اسناده ثقات ، ومثله عن معاوية قال : « قلت لأُم  
 حبيبة : هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى في الثوب الذي يجمع  
 فيه ؟ قالت : نعم اذا لم يكن فيه أذى » أخرجه أحمد . وأبو داود . والنسائي  
 وابن ماجه ، بأسناد رجاله ثقات . ومنها حديث خلعه صلى الله عليه  
 وآله وسلم للنعل . أخرجه أحمد ، وأبو داود . والحاكم ؛ وابن خزيمة ؛  
 وابن حبان . وله طرق عن جماعة من الصحابة يقوى بعضها بعضاً ؛  
 ومنها الأدلة المتقدمة في تعيين النجاسات . وأما تطهير البدن ، فلا أنه

واقمته . ثم الظاهر أن النساء كالرجال لأنهن شقائقهم « والا مرهطهم أمرهن . ولم يرد  
 ما يمتنع للحجة في عدم الوجوب عليهن . فان الوارد في ذلك في أسانيده متروكون  
 لا يحل الاحتجاج بهم . فان ورد دليل يصلح لخراجهن فذلك ؛ والا فهن كالرجال .

أولى من تطهير الثوب ؛ ولما ورد من وجوب تطهيره . وأما المكان ، فلما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من رش الذنوب على بول الأعرابي ؛ ونحو ذلك . وقد ذهب الجمهور الى وجوب تطهير الثلاثة للصلاة ؛ وذهب جمع الى أن ذلك شرط لصحة الصلاة ، وذهب آخرون الى أنه سنة ، والحق الوجوب . فمن صلى ملابساً لنجاسة عامداً ، فقد أخل بواجب ، وصلاته صحيحة (١) وفي المقام أدلة مختلفة ، ومقالات طويلة ، ليس هذا محل بسطها . وأما وجوب ستر العورة (٢) فلما وقع

[ ١ ر ] والشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط كما قرره أهل الأصول ، لا يصلح للدلالة عليها الا ما كان يقيد ذلك ، مثل نفى القبول . أو نحو : لا صلاة لمن صلى في مكان متنجس . أو النهي عن الصلاة في المكان المتنجس ؛ لدلالة النهي على الفساد . وأما مجرد الأمر فلا يصلح لإثبات الشروط . اللهم الا على قول من قال : ان الأمر بالشئ نهى عن ضده . فليكن هذا منك على ذكر . فانك ان تفطنت له رأيت العجيب في كتب الفقه ! فانهم كثيرا ما يجعلون الشئ شرطاً ولا يستفاد من دليله غير الوجوب . وكثيرا ما يجعلون الشئ واجبا ودليله يدل على الشرطية . والسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الأصولية . والذهول عنها . والحاصل : أن مادل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة . وهو تأثير بطلان المشروط . وما دل على الوجوب لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب أن تاركه يذم . واما أنه يستلزم بطلان الشئ الذي ذلك الواجب جزء من أجزائه أو عارض من عوارضه فلا . فمن حكم على الشئ بالوجوب وجعل عدمه موجبا للبطلان أو حكم على الشئ بالشرطية ولم يجعل عدمه موجبا للبطلان فقد غفل عن هذين المفهومين .

[ ٢ ر ] لقوله تعالى ( يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ) قلت : الزينة ما وارى عورتك ولو عباءة . قاله مجاهد . والمسجد الصلاة .



منه صلى الله عليه وآله وسلم من الامر بسترها في كل الاحوال ، كما في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال « قلت يا رسول الله : عوراتنا مانأت مني ، وما نذر ؟ قال : احفظ عورتك الامن زوجك أو مملكت يمينك ، قلت : فاذا كان القوم بعضهم في بعض ، قال : ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها ، قلت : فاذا كان أحدا خاليا . قال : الله تبارك وتعالى أحق أن يستحي منه » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، وعلقه البخاري ، وحسنه الترمذي ، وصححه الحاكم . ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي « لا تبرز فخذك ولا تنظر الى فخذحي ولا ميت » أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، والبزار ، وفي اسناده مقال . ولكنه بعضه حديث محمد بن جحش (١) قال « مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي معمر (٢) وفخذاه مكشوفتان ، فقال : يا معمر غط فخذك فان الفخذين عورة » أخرجه أحمد والبخاري في صحيحه تعليقا ، وأخرجه أيضا في تاريخه ، والحاكم في المستدرک . وروى الترمذي وأحمد والبخاري في صحيحه من حديث ابن عباس مرفوعا « الفخذ عورة » وأخرج نحوه مالك في الموطأ . وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن حبان . وصححه وعلقه البخاري وقد عارض أحاديث الفخذ أحاديث أخر . وليس فيها الا أنه صلى الله

(٢) هو محمد بن عبد الله بن جحش نسب الى جده . وزينب بنت جحش عمته وكان صغيرا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . حسن بن يحيى قدس سره .  
(٢) هو معمر بن عبد الله القرشي العدوي .

عليه وآله وسلم كشف عن فخذه يوم خير أو في بيته . ولا يصلح ذلك لمعارضة ما تقدم (١) وورد في الركبة ما يفيد أنها تستر ، وما يخالف ذلك . وأما المرأة ، فورد حديث « لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار » أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، والحاكم . وقد روي موقوفا ومرفوعا من حديث عائشة . ومن حديث ابى قتادة ، ومما يفيد وجوب ستر العورة ، أحاديث النهى عن الصلاة في الثوب الواحد ؛ ليس على عاتق المصلي منه شيء . وفي بعضها : فليخالف بين طرفيه ، وفي بعضها ، وان كان ضيقا فانزربه . وكلها في الصحيح (٢) وأما قوله : ولا يشتمل الصماء . فلحديث أبى هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يشتمل الصماء » وهو في الصحيحين . وفي لفظ فيها « وان يشتمل في ازاره اذا ما صلى ، الا أن يخالف بطرفيه

(١) أحاديث كشف الفخذ المشار اليها ثابتة في الصحيح . ولا معنى لكونه عورة الا تحريم كشفه . الثابت عصمة النبي صلى الله عليه وسلم من فعله ، فيحقق نفى التعارض والله أعلم . من خط محمد العمراني سلمه الله .

قد يقال : المراد بعدم التعارض عدم المساواة في الدلالة لافي الصحة على الحكم وخلافه فان أحاديث الكشف وان كانت صحيحة لكنها حكايات أفعال محتملة بخصوصية والنسيان ونحو ذلك من الاعذار . وأحاديث المنع من أقوال صريحة لاحتمال فيها . وقد يقال : دلالتها على المنع على كل حال انما يكون بعد صحتها . وفي كل منها مقال ، الا أن يقال هي مجموعها منتبهة للاستدلال . ولا يخفى ما فيه . من خط الحسن بن يحيى قدس سره .

[ ٢ ر ] ولكن ليس فيها ما يستفاد منه الشرطية التي صرح بها جماعة من المصنفين

على عاتقه » وأخرج نحوه الجماعة من حديث أبي سعيد ، واشتمال الصماء  
هو ان يجلل جسده بالثوب ، لا يرفع منه جانباً ولا يبقى ما يخرج منه  
يده . واما قوله : ولا يسدل ، فلحديث النهي عن السدل في الصلاة  
وهو عند احمد وابي داود والترمذى والحاكم فى المستدرک . وفي  
الباب عن جماعة من الصحابة : والسدل هو اسبال الرجل ثوبه من  
غير ان يضم جنبيه بين يديه : بل يلتحف به ويدخل يديه من داخل (١)  
فيركع ويسجد وهو كذلك . وأما قوله ولا يسبل ، فلما ورد من  
الاحاديث الصحيحة من النهي عن اسبال الازار ، والمراد بالاسبال  
ان يرخي ازاره حتى يجاوز الكعبيين . واما قوله : ولا يكفت ،  
فقد ورد النهي عن أن يكفت الرجل ثوبه او شعره . واما كفت الثوب  
فكمن يأخذ طرف ثوبه فيغرزه في حجزته او نحو ذلك . واما كفت  
الشعر فنحو ان يأخذ خصلة مسترسلة فيكفتها في شعر رأسه

وحديث الخمار اذا انتهض للاستدلال به على الشرطية ، فهو خاص بالمرأة ؛ وقد عرفت  
مما سلف ان الذى يستأزم عدمه عدم الصلاة أى بطلانها هو الشرط أو الركن  
لا الواجب . فمن زعم أن من ظهر شيء من عورته في الصلاة أو صلى بثياب متجسنة  
كانت صلاته باطلة فهو مطالب بالدليل ولا ينفعه مجرد الاوامر بالستر أو التطهير فان  
غاية ما يستفاد منها الوجوب

(١) ينظر هذا فان الالتحف وادخال اليد داخل الثوب ينافي قوله من غير أن يضم  
جانبه . والذى في مختصر النهاية : السدل هو أن يضع وسط الرداء على رأسه ويرسل  
طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلها على كتفيه . وهو شعار اليهود . انتهى . وهو  
واضح كما ترى . وقد قال أبو عبيدة بعد قوله من غير أن يضم جانبه : فان ضمه فليس  
بسدل من خط العلامة حسن بن يحيى قدس الله روحه ونور مضجعه .

أويربطها بخيط اليه، أو نحو ذلك. وأما قوله: ولا يصلى في ثوب حرير  
فالأحاديث في ذلك كثيرة؛ كلها يدل على المنع من لبس الحرير الخالص  
وأما المشوب، فلمذهب في ذلك معروفة، فبعض الأحاديث يدل على  
أنه إنما يحرم الخالص لا المشوب، كحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند  
أحمد وأبي داود قال: «إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن  
الثوب المصمت من القز» قال ابن عباس: أما السدى والعلم، فلا نرى به  
بأساً. وبعضها يدل على المنع، كما ورد في حلة السراء، فإنه غضب لما  
رأى علياً قد لبسها، وقال «إني لم أبعث بها إليك لتلبسها، إنما بعثت بها  
إليك لتشقها خيراً بين النساء» وهو في الصحيح. والسراء، قد قيل إنها  
المخلوط بالحرير، لا الحرير الخالص، وقيل إنها الحرير الخالص المخططة؛  
وقيل غير ذلك. ولكنه قد ورد في طريق من طرق هذا الحديث  
ما يفيد أنها غير خالصة. فأخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدورقي  
هذا الحديث بلفظ «قال علي: أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم حلة مسيرة، أما سداها وأما لحمتها - فذكر الحديث» وأما المنع  
من لبس ثوب الشهرة فالحديث «من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه  
الله ثوب مذلة يوم القيامة» أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي بإسناد  
رجالهم ثقات من حديث ابن عمر. وهذا الوعيد يدل على أن لبسه محرم  
في كل وقت، فوقت الصلاة أولى بذلك، وأما الثوب المصبوغ بالصفرة  
والحمرة فالادلة في ذلك متعارضة. فلهذا لم نذكره، وقد أفردنا ذلك  
برسالة مستقلة. وأما المنع من لبس الثوب المنصوب، فلكونه ملك  
(الدرارى - م - ١٥)

الغير وهو حرام بالاجماع . وأما وجوب استقبال الكعبة على المشاهد ومن فى حكمه ، فلا أنه قد تمكن من اليقين فلا يعدل عنه الى الظن ، والاحاديث المتواترة مصرحة بوجوب الاستقبال ، بل هو نص القرآن الكريم ( فول وجهك شطر المسجد الحرام ) وعلى ذلك أجمع المسلمون ، وهو قطعي من قطيعات الشريعة . وأما كون فرض غير المشاهد ومن فى حكمه استقبال الجهة ، فلان ذلك هو الذي يمكنه ويدخل تحت استطاعته ، ولم يكلفه الله تعالى ما لا يطيق كما صرح بذلك فى كتابه العزيز وقد جعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة كما فى حديث ابى هريرة عند الترمذى وابن ماجه . وورد مثل ذلك عن الخلفاء الراشدين . وقد استقبل النبى صلى الله عليه وآله وسلم الجهة بعد خروجه من مكة وشرع للناس ذلك (١)

[ ر ] أقول : استقبال القبلة هو من ضروريات الدين ، فمن أمكنه استقبال القبلة تحقيقا ، فذلك الواجب عليه ، مثل القاطن حولها ، المشاهد لها . من دون قطع مسافة ، ولا تجشم مشقة ، ومن لم يكن كذلك ففرضه استقبال الجهة . وليس المراد من تلك الجهة الكعبة على الخصوص ، بل المراد ما أرشد اليه صلى الله عليه وسلم ، من كون بين المشرق والمغرب قبلة . فمن كان فى جهات اليمن وعرف جهة المشرق وجهة المغرب . توجه بين الجهتين . فان تلك الجهة هي القبلة ، وكذلك من كان بجهة الشام ، يتوجه بين الجهتين من دون اتعاب للنفس فى تقدير الجهات ، فان ذلك مما لم يرد به الشرع . ولا كافٍ به العباد . والمحارب المنصوبة فى المساجد ، والمشاهد المعمورة فى بلاد المسلمين الذين لهم عناية بأمر الدين ، مغنية عن التكلف ، وكذلك أخبار العدول المرضيين كافية ، فان من قال هذه جهة القبلة ، أو عمر محررا بأوى اليه الناس ؛ لاشك



## باب كيفية الصلاة<sup>(١)</sup>

لا تكون شرعية الا بالنية وأركانها كلها مفترضة ، الا قعود  
الشاهد الاوسط والاستراحة ؛ ولا يجب من أذكائها الا التكبير

أنه قد بلغ من التحري ما يبلغه من أراد تأدية صلاة أو صلوات في مكان من الامكنة  
لأن معرفة الجهة التي عرفناك بها ، من اليسير ما تراد لمعرفته ، لكون الجهات الاربع  
معلومة لكل عاقل . وقد يعرض اللبس في بعض المواطن على بعض الافراد . اما عدم  
ظهور ما يهتدى به في ظلمة الليل ، أو حيلولة جبال عالية في أرض عالية لا يعرفها .  
مع تلون طرقها التي قد سلكها . فهذا فرضه أن يعين النظر في تعريف الجهة . فاذا  
أعوزه الامر توجه حيث شاء . هذا في الفرائض ، وأما النوافل . فقد خفف الشارع  
فيها . وسوغ تأديتها على ظهر الراحلة الى جهة القبلة وغير جهتها . بل سوغ تأدية  
الفريضة في الأرض الندية على ظهر الراحلة . كما تجد ذلك في المتنق وشرحه . فهذا  
خلاصة ما تعبدنا الله به في أمر القبلة . وهو يغنيك عن التفريعات الطويلة . والتهويلات  
المهيبة في كتب الفقه .

[ ١ ر ] وهي ما تواتر عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وتوارثته الامة : أن يطمئ  
ويستر عورته ، ويقوم ويستقبل القبلة بوجهه ، ويتوجه الى الله تعالى بقلبه . ويخلص له  
العمل ؛ ويقول : الله أكبر بلسانه ؛ ويقرأ فاتحة الكتاب . ويضم معها الا في ثالثة  
الفرض ورابعته سورة من القرآن . ثم يركع ، وينحن بحيث يقتدر على أن يمسح ركبتيه  
برؤوس أصابعه حتى يطمئن راكعاً ، ثم يرفع رأسه حتى يطمئن قائماً ، ثم يسجد على  
الآ راب السبعة ، اليدين والرجلين والركبتين والوجه . ثم يرفع رأسه حتى يستوى جالساً  
ثم يسجد ثانياً كذلك . فهذه ركعة . ثم يقعد على رأس كل ركعتين ويتشهد . فان كان

والفاتحة في كل ركعة ولو كان مؤتما ، والتشهد الاخير والتسليم ، وما عدا ذلك فسنن ، وهى الرفع فى المواضع الاربعة ، والضم والتوجه بعد التكبيرة ؛ والتعوذ والتأمين ؛ وقراءة غير الفاتحة معها ؛ والتشهد الاوسط والاذكار الواردة فى كل ركن ، والاستكثار من الدعاء بخير الدنيا والآخرة بما ورد وبما لم يرد (١) أقول أما كون الصلاة لا تكون شرعية الا بالنية (٢) فلما تقدم فى الوضوء . واما افتراض

آخر صلاته صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودعا أحب الدعاء اليه ، وسلم على من يليه من الملائكة والمسلمين . فهذه صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يثبت أنه ترك شيئا من ذلك قط عمدا من غير عذر فى فريضة ؛ وصلاة الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين ، وهى التى توارثوا أنها مسمى الصلاة ؛ وهى من ضروريات الملة . نعم اختلف الفقهاء فى أحرف منها . هل هى أركان الصلاة لا يعتد بها بدونها ؛ أو واجباتها التى تنقص بتركها ؛ أو أبعاض يلام على تركها وتحجير بسجدة السهو ؛ كذا فى الحجة البالغة .

(١) أنظر ما شتملت عليه هذه العبارات من كيفية الصلاة وموضوع الكتاب ؛ للتعريف بالأحكام الشرعية . وما عسى أن يستفيد الناظر فى هذا . والله أعلم . من خط الفاضل العمرانى سلمه الله تعالى .

[ ٢ ر ] لقوله تعالى ( وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ) وروى مالك بإسناده فى غير رواية يحيى بن يحيى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « إنما الأعمال بالنيات » قلت : وعلى وجوب النية فى ابتداء الصلاة أهل العلم ، وعندى أن المقدر فى حديث « إنما الأعمال بالنية » ان كان الحصول أو الوجود أو الثبوت أو الصحة أو ما يلاقى هذه الأمور فى المعنى الذى لا تكون تلك الصلاة شرعية الا به ، فالنية فى مثل الصلاة شرط من شروطها ؛ لأنه قد استأنز عدمها عدم الصلاة . وهذه خاصة

أركانها، فلكونها ماهية الصلاة التي لا يسقط التكليف إلا بفعلها، وتعدم الصورة المطلوبة بعدمها، وتكون ناقصة بنقصان بعضها. وهي القيام فالركوع فالاعتدال فالسجود فالاعتدال فالسجود. فالاعتدال فالعود للتشهد. وقد بين الشارع صفاتها (١) وهيئتها، وكان يجعلها قريبا من السواء كما ثبت في الصحيح عنه (٢) وأما عدم وجوب

الشروط. وإن كان المقدر الكمال أو ما يلاقيه في المعنى الذي تكون الصلاة شرعية بدونه، فليست النية بواجبة فضلا عن أن تكون شرطا. لكن قد عرف رجحان التقدير المشعر بالمعنى الأول، لكون الحصر في إنما في معنى ما لا أعمال إلا بالنية؛ وإن اختلفا في أمور خارجة عن هذا؛ كما تقرر في علمي المعاني والأصول. والنفي يتوجه إلى المعنى الحقيقي وهو الذات الشرعية، وانتفاؤها ممكن، لأن الموجود في الخارج ذات غير شرعية. وعلى فرض وجود مانع عن التوجه إلى المعنى الحقيقي. فلا ريب أن الصحة أقرب إلى المعنى الحقيقي من الكمال؛ لاستلزامها لعدم الاعتداد بتلك الذات. وترجيح أقرب المجازين متعين. فظهر بهذا أن القول بأن النية شرط للصلاة أرجح من القول بأنها من جملة واجباتها. والكلام على هذا يطول ليس هذا موضع ذكره.

(١) قلت: وذلك كما روى البراء بن عازب « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك » أخرجه مسلم رحمه الله تعالى. ومثل حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال: أمرت أن أسجد على سبعة أعظم، الجهة، وأشار بيده إلى أنفه، واليدين، والركبتين، وأطراف القدمين » أخرجه البخاري ومسلم رحمه الله تعالى. قال القرطبي: هذا يدل على أن الأصل في السجود الجهة، والأنف تبع لها. وقال ابن دقيق العيد: معناه أنه جعلها كليهما عضوا واحدا؛ والألسكانت الأعضاء ثمانية. ولا يخفى أن اغفال مثل هذا البيان ليس على ما ينبغي، إذ هو بيان لماهية الركن. هـ. لحرره.

[ ٢ ر ] أقول: وجملة القول في هذا الباب: أنه ينبغي لمن كان يقتدر على تطبيق الفروع على الأصول؛ وأرجاع فرع الشيء إلى أصله « أن يجعل هذه الفروض المذكورة

قعود التشهد الاوسط ، فلكونه لم يأت في الادلة ما يدل على وجوبه بخصوصه كما ورد في قعود التشهد الاخير ، فان الأحاديث التي فيها الاوامر بالتشهد قد اقترنت بما يفيد أن المراد التشهد الاخير . فان قلت : قد ذكر التشهد الاوسط في حديث المسئ ، كما في رواية لابي داود

في هذا الباب منقسمة الى ثلاثة أقسام . واجبات : كالتكبير والتسليم والتشهد . وأركان كالقيام والركوع والاعتدال والسجود والاعتدال والسجود والقعود للتشهد ؛ وشروط كالنية والقراءة . أما النية فلما قدنا ، وأما القراءة فلورود ما يدل على شرطيتها . كحديث « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » وحديث « لا تجزئ صلاة الا بفاتحة الكتاب » ونحوها . فان النفي اذا توجه الى الذات أو الى صحتها أفاد الشرطية . اذ هي تأثير عدم الشرط في عدم المشروط . وأصرح من مطلق النفي . النفي المتوجه الى الاجزاء . والحاصل أن شروط الشيء يقتضى عدمها عدمه ، وأركانه كذلك . لأن عدم الركن يوجب عدم وجود الصورة المأمور بها على الصفة التي اعتبرها الشارع . وما كانت كذلك لا تجزئ الا أن يقوم دليل على أن مثل ذلك الركن لا يخرج الصورة المأمور بها عن كونها مجزئة ، كما يقول بعض أهل العلم في الاعتدال وقعود التشهد . وان كان الحق خلاف ما قال . وأما الواجبات ؛ فغاية ما يستفاد من دليلها وهو مطلق الأمر ، أن تركها معصية . لا ان عدمها يستلزم عدم الصورة المأمور بها . اذا تقرر هذا ، لاح لك أن هذه الفروض المعدودة في هذا الباب متوافقة في ذات بينها . والفرض والواجب مترادفان على ما ذهب اليه الجمهور . وهو الحق ، وحقيقة الواجب ما يمدح فاعله ويذم تاركه . والمدح على الفعل والذم على التارك لا يستلزمان البطالان . بخلاف الشرط . فان حقيقته ما يستلزم عدمه عدم المشروط كما عرفت . فاحفظ هذا التحقيق تنتفع به في مواطن وقع التفريع فيها مخالفا للتأصيل . وهو كثير الوجود في مؤلفات الفقهاء من جميع المذاهب . وكثيرا ما تجد العارف بالأصول اذا تسكلم في الفروع ضاقت عليه المسالك . وطاحت عنه المعارف ، وصار كاحد الجامدين على علم الفروع ، الاجماعه منهم وقليل ما هم ، وقليل من عبادى الشكور .

من حديث رفعه ، ولم يذكر فيه التشهد الاخير . قلت : لا تقوم الحجة بمثل ذلك ؛ ولا يثبت به التكليف العام . والتشهد الاخير وان لم يثبت ذكره في حديث المسىء ، فقد وردت به الاوامر وصرح الصحابة باقتراضه (١) وأما عدم وجوب قعدة الاستراحة ، فلكونه لم يأت دليل يفيد وجوبها ؛ وذكرها في حديث المسىء وهم ، كما صرح بذلك البخاري . وأما كون التكبير واجبا فلقوله تعالى ( ولربك فكبر ) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسىء « اذا قمت الى الصلاة فكبر » ولما ورد من أن تحريم الصلاة التكبير (٢) وأما وجوب

[ ١ ] وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء ايضا حسنا .

فلتراجع .

[ ٢ ] أقول : تعيين التكبير للدخول في الصلاة حكم صريح ؛ لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء مواضعه ؛ ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر » وبما تقدم من النصوص ، وهي نصوص في غاية الصحة . فردت بالمتشابه من قوله تعالى ( وذكر اسم ربه صلى ) قال في الحجة : فاذا كبر يرفع يديه الى أذنيه ومنكبيه . وكل ذلك سنة هـ أقول : ان الأدلة على هذه السنة قد تواترت تواترا لا ينكره من له أدنى المسام بعلم الأدلة . واحتضت باجتماع العشرة المبشرة بالجنة على روايتها ؛ ومعهم من الصحابة جواهر . ونقل جماعة من الحفاظ : أنه لم يقع الخلاف في ذلك بين الصحابة ؛ بل اتفقوا عليه . والحاصل : أنه قد نقل الينا هذه السنة ؛ الذين نقلوا الينا أعداد ركعات الصلاة . فاذا لم يثبت بمثل ماورد فيها مشروعيتها ؛ فليس في الدنيا مشروع . لأن كثيرا مما وقع الاطباق على مشروعيته وصار من قطيعات المرويات لم يبلغ الى مابلغ اليه نقل الرفع ؛ وليس في المقام ما يصلح لمعارضة هذه السنة . لامن قوله صلى الله عليه وسلم ولا من فعله ؛ ولا عن أصحابه من أقوالهم ولا من أفعالهم . وقد درج عليها خير القرون ؛ ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، وأما حديث البراء « قال :



قراءة الفاتحة في كل ركعة ؛ فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسىء « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وفي لفظ من حديث المسىء لابي داود « ثم اقرأ بأمر القرآن » وكذلك في لفظ منه لاحمد وابن حبان بزيادة « ثم اصنع ذلك في كل ركعة » بعد قوله « ثم اقرأ بأمر القرآن » فكان ذلك بياناً لما تيسر . وورد ما يفيد وجوب الفاتحة في غير حديث المسىء كاحديث « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » وهي صحيحة . ويدل علي وجوبها في كل ركعة ما وقع في حديث المسىء . فانه صلى الله عليه وآله وسلم وصف له ما يفعل في كل ركعة ؛ وقد أمره بقراءة الفاتحة ؛ فكانت من جملة ما يجب في كل ركعة كما انه يجب فعل ما اقترن بها في كل ركعة . بل ورد ما يفيد ذلك من لفظه صلي الله عليه وآله وسلم فانه قال للمسىء « ثم اعمل ذلك في الصلاة كلها » (١) وهو في الصحيح من حديث ابى هريرة . قال ذلك بعد أن وصف له

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه - ثم لم يعد « فهو قد تضمن اثبات الرفع عند الافتتاح . ولفظ : ثم لم يعد . قد اتفق الحفاظ على أنه مدرج من قول يزيد بن ابي زياد . وقدرناه عنه بدونها جماعة من الأئمة . منهم شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم . ومع هذا فالحديث من أصله قد أطبق الأئمة على تضعيفه . وكما ثبت الرفع عند الافتتاح ثبت عند الركوع وعند الاعتدال منه بأحاديث تقارب أحاديث الرفع عند الافتتاح . وكذلك ثبت الرفع عند القيام من التشهد الاوسط بأحاديث صحيحة كما سيأتي بيانه .

(١) وأوضح من هذا ما أفاده صاحب البدر المنير : أن أحمد وابن حبان أخرجا حديث المسىء بلفظ (ثم اقرأ بأمر القرآن) - الى أن قال - ثم اصنع ذلك في كل ركعة وقال هذه رواية جلييلة فاستفدها . والله أعلم . من خط محمد العمراني سلمه الله تعالى .

ما يفعل في الركعة الواحدة لافي جملة الصلاة، فكان ذلك قرينة على أن المراد بالصلاة كل ركعة تماثل تلك الركعة من الصلاة (١) وأما وجوب الفاتحة في كل ركعة على المؤتم، فلما ورد من الأدلة الدالة على أن المؤتم يقرأها خلف الامام . كحديث « لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب » ونحوه ولدخول المؤتم تحت هذه الادلة المقتضية لوجوب الفاتحة في كل ركعة على كل مصل (٢)

[ ١ ر ] قال في الحجة : وما ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم بلفظ الركنية «كقوله صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » وقوله : « لا يحزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود » وما سمي الشارع الصلاة به : فانه تنبيه بليغ على كونه ركنا في الصلاة . انتهى .

(٢) قد ورد الأمر بتسليم الركوع والسجود ثلاثا ثلاثا « وورد أيضاً الأمر بالدعاء في السجود . فأما الاول . فأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود . قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم : اذا ركع أحدكم فليقل . سبحان ربي العظيم ثلاثا » وذلك أدناه . وأما الثاني فأخرج مسلم عن ابن عباس « فأما الركوع فعظموا فيه الرب . وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فانه من أن يستجاب لكم » وقد ذهب الى وجوب التسبيح أحمد وطائفة من أهل الحديث . ولم يعتذر مخالفوهم الا بعدم الذكر في حديث المسيء . ولا يخفى ما فيه . من خطأ الفاضل العمراني سلمه الله تعالى . قيل حديث ابن مسعود سيأتي في أثناء البحث عند ذكر الركوع والسجود . فلا معنى لذكره هنا . ■ . والله أعلم .

مراد المحقق ، أنه في هذا ورد بلفظ الأمر الدال على الوجوب . فكيف يجعله المؤلف مسنوناً . والذي ذكره المؤلف فيما يأتي فليس فيه بلفظ الامر . فلا يخفى عليك . من خطأ العلامة حسن قدس سره .

وعلى كل حال فوضعها هنا غير مناسب ، ولو كتبها العمراني فيما كتبه على الكلام في ذكر الركوع والسجود لكان صواباً .

[ ٢ ر ] قال في الحجة البالغة : وان كان مأموماً وجب عليه الانصات والاستماع .

فان جهر الامام لم يقرأ الا عند الاسكاته . وان خافت فله الخيرة ، فان قرأ فليقرأ الفاتحة . قراءة لا يشوش على الامام ، وهذا أولى الأقوال عندي . وبه يجمع بين أحاديث الباب . انتهى . وفي تنوير العينين ، دلائل الجانبين فيه قوية . لكن يظهر بعد التأمل في الدلائل . أن القراءة أولى من تركها ، فقد عولنا فيه على قول محمد ، كما نقل عنه صاحب الهداية . وتركنا الكلام . وقال ابن القيم في الاعلام . ردت النصوص المحكمة الصريحة الصحيحة في تعيين قراءة الفاتحة فرضا بالمتشابه من قوله تعالى ( فاقروا ما تيسر منه ) وليس ذلك في الصلاة . وإنما يدل على قيام الليل . وبقوله للاعرابي « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وهذا يحتمل أن يكون قبل تعيين الفاتحة للصلاة وأن يكون الاعرابي لا يحسنها . وان يكون لم يسه في قراءتها فامرء أن يقرأ معها ما تيسر من القرآن . وان يكون أمره بالاكفاء بما تيسر عنها فهو متشابه يحتمل هذه الوجوه . فلا يترك الصريح . انتهى . وقال في ازالة الحفاء عن خلافة الحفاء : روى البيهقي عن يزيد بن شريك . أنه سأل عمر عن القراءة خلف الامام . فقال : اقرأ بفاتحة الكتاب . فقلت : وان كنت أنت . قال : وان كنت أنا . قلت : وان جهرت . قال : وان جهرت . قلت : روى أهل الكوفة عن أصحاب عمر الكوفيين : أن المأموم لا يقرأ شيئاً . والجمع أن القيسح في الاصل أن ينازع الامام في القرآن . وقراءة المأموم قد تفضى الى ذلك . ثم ان اشتغال المأموم بتلجاة ربه مطلوب . فتعارضت مصلحة ومفسدة . فمن استطاع أن يأتي بالمصلحة بحيث لا يتخذها مفسدة فليفعل . ومن خاف المفسدة ترك . والله تعالى أعلم . انتهى . أقول : الاوجه هو الايتان بفاتحة الكتاب خلف الامام . كما تشهد له أدلة السنة الصريحة من دون تعارض . والأمر بالانصات في قوله تعالى ( أنصتوا ) عام يتناول فاتحة الكتاب وغيرها . وكذلك حديث « واذا قرأ فأنصتوا » وان كان فيه مقال لا ينتهز معه للاستدلال . وعلى فرض انتهازه ، فغاية ما فيه أنه اقضى أن الانصات حال قراءة الامام يجب على المؤتم . ولا يقرأ بفاتحة الكتاب ولا غيرها . وأما حديث « خلطتم على » فلا يشك عارف أن خلط المؤتم على

وأما وجوب التشهد الأخير فلورود الأمر به في الأحاديث الصحيحة والفاظه معروفة ؛ وقد ورد بالفاظ من طريق جماعة من الصحابة وفي كل تشهد الفاظ تخالف التشهد الآخر . والحق الذي لا محيص عنه أنه يجزئ المصلي أن يتشهد بكل واحد من تلك الشهادات الخارجة من مخرج صحيح . وأصحابها التشهد الذي علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن مسعود وهو ثابت في الصحيحين وغيرها ؛ من حديثه بلفظ « التحيات لله والصلوات والطيبات . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » وفي بعض الفاظه « إذا قعدا حكم فليقل » (١) وأما الصلاة على

إمامه إنما يكون إذا قرأ المؤتم جهراً . وأما إذا قرأ سراً فلا خاط . وكذلك المنازعة لا تكون إلا إذا سمع الإمام قراءة المؤتم . وأما حديث جابر في هذا الباب فهو من قوله ؛ ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . كما في الترمذي والموطأ وغيرها . وقول الصحابي لا تقوم به حجة . فلم يبق هنا ما يدل على منع قراءة المؤتم خلف الإمام حال قرأته إلا الآية الكريمة . وحديث « إذا قرأ فأنتصوا » وهما عامان كما عرفت يتناولان فاتحة الكتاب وغيرها . والعام معرض للتخصيص ، والمخصص ههنا موجود ، وهو حديث عبادة بن الصامت . وهو حديث صحيح . وبناء العام على الخاص واجب باتفاق أهل الأصول . فلا معذرة عن قراءة فاتحة الكتاب حال قراءة الإمام . ولا سيما وقد دل الدليل على وجوبها على كل مصلي في كل ركعة من ركعات صلاته .

[ ١ ر ] قال في الحجة البالغة : وجاء في التشهد صيغ « أجمعها تشهد ابن مسعود رضي الله تعالى عنه . ثم تشهد ابن عباس وعمر رضي الله تعالى عنهما . وهي كأحرف القرآن كلها كاف وشاف . انتهى . قلت : اختار أبو حنيفة تشهد ابن مسعود ، والشافعي تشهد ابن عباس ؛ ومالك تشهد عمر . واختلافهم في المختار لافي الأجزاء . كذا في النسوى ،

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، التى يفعلها المصلى فى التشهد . فقد وردت بالفاظ ، وكل ما صح منها أجراً ، ومن اصح ما ورد ما ثبت فى الصحيح بلفظ « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد (١) » وورد ما يفيد وجوب التعوذ من رابع ، كما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابى هريرة ، قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا فرغ أحدكم من التشهد

[ ١ ر ] وزاد فى الحجة : اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته ، كما صليت على آل ابراهيم . وبارك على محمد وأزواجه وذريته ، كما باركت على آل ابراهيم . انك حميد مجيد . انتهى . قال الماتن فى حاشية الشفاء : ومما ينبغى أن يعلم أن التشهد والفاظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله عليهم السلام ، كلها مجزئة اذا وردت من وجه معتبر . وتخصيص بعضها دون بعض كما يفعله بعض الفقهاء قصور باع وتحكم محض . وأما اختيار الأصح منها ، وإثاره مع القول باجزاء غيره ، فهو من اختيار الأفاضل من المتفاضلات وهو من صنيع المهرة بعلم الاستدلال والأدلة . انتهى . وقال فى موضع آخر : الشهادات الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم موجودة فى كتب الحديث . فعلى من رام التمسك بما صح عنه صلى الله عليه وسلم ، أن ينظرها فى دواوين الاسلام الموضوعة لجمع ما ورد من السنة ، ويختار أصحها ويستمر عليه . أو يعمل تارة بهذا وتارة بهذا ، مثلاً . يتشهد فى بعض الصلوات بتشهد ابن مسعود « وفى بعضها بتشهد ابن عباس ، وفى بعضها بتشهد غيرها . فالشكل واسع . والأرجح هو الأصح . لكن كونه الأصح لا ينساقى اجزاء الصحيح . انتهى . قلت : عامة أهل العلم على أن الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مستحبة فى التشهد الاخير غير واجبة . والى هذا يشير لفظ ابن عمر وعائشة فى باب التشهد . وان التشهد الاول ليس محلاً لها . وذهب الشافعى وحده الى وجوبها فى التشهد الاخير . فان لم يصل لم تصح صلاته . والى استحبابها فى التشهد الاول .

الاخير فليتعوذ بالله من أربع . من عذاب جهنم ومن عذاب القبر  
ومن فتنة المحيا والممات وشر المسيح الدجال » وورد نحوه ذلك من حديث  
عائشة ، وهو في الصحيحين وغيرهما ، فيكون هذا التعوذ من تمام (١)  
التشهد ، ثم يتخير المصلي بعد ذلك من الدعاء أعجبه ، كما أرشد الى ذلك  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٢) وأما وجوب التسليم فلكون النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم جعله تحليل الصلاة . فلا تحليل لها الا به . فأفاد

(١) ومما أغفل شيخنا تولى الله اعاقته كيفية وضع اليدين في حالة التشهد . وفي  
حديث ابن عمر « أنه عليه الصلاة والسلام . كان اذا قعد للتشهد وضع يده اليسرى  
على ركبته اليسرى ، واليمنى على اليمنى ، وعقد ثلاثا وخمسين . وأشار بأصبعه السبابة )  
رواه مسلم في رواية له ( قبض أصابعه كلها ، وأشار بالتي تلى الابهام ) وقوله : وعقد ثلاثا  
وخمسين قال الحافظ ابن حجر روح الله روحه : صورتها أن تجعل الابهام مفتوحة  
تحت المسبحة . وفي حديث وائل ( خلق بين الابهام والوسطى ) أخرجه ابن ماجه .  
فهذه ثلاث هيئات : جعل الابهام تحت المسبحة مفتوحا . الثانية ضم الاصابع كلها على  
الراحة والاشارة بالمسبحة . الثالثة التحليق بين الابهام والوسطى ثم الاشارة بالسبابة  
وموضع الاشارة عند قوله « لا اله الا الله » لما رواه البيهقي من فعله صلى الله عليه وآله وسلم  
وينوى بالاشارة التوحيد والاخلاص فيه فيكون جامعا في التوحيد بين القول  
والاعتقاد . ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاشارة بالاصبعين وقال ( أحد أحد )  
لمن رآه يشير بأصبعيه . هـ ، محرره .

[ ٢ ر ] قال في الحجة : وورد في صيغ الدعاء في التشهد . اللهم انى ظلمت نفسي  
ظلمها كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت . فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت  
الغفور الرحيم . وورد : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت  
وما أسرفت وما أنت أعلم به مني . أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت .



ذلك وجوبه وان لم يرد في حديث المسىء (١) وأما كون ماعدا مات تقدم سننا  
فلانه لم يرد فيها ما يفيد وجوبها من أمر بالفعل ، أو نهى عن الترك ، غير  
مصروفين عن المعنى الحقيقى ؛ أو وعيد شديد يفيد الوجوب ، ولا  
ذكر شيء منها في حديث المسىء الا على وجه لا تقوم به الحجة ، أو قد

[ ١ ر ] قال في الحجة : وجب أن لا يكون الخروج من الصلاة الا بكلام هو  
أحسن كلام الناس . أعنى السلام ، وان يوجب ذلك . انتهى . قال ابن القيم : ان السنة  
الصحيحة الصريحة المحكمة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي رواها خمسة  
عشر نفسا من الصحابة « أنه كان يسلم في الصلاة عن يمينه وعن يساره ، السلام عليكم  
ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله » منهم عبد الله بن مسعود وسعد بن أبى وقاص  
وجابر بن سمرة وأبو موسى الاشعري وعمار بن ياسر وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب  
ووائل بن حجر وأبو مالك الاشعري وعدى بن عمره الضمرى وطلق بن على وأوس  
ابن أوس وأبو رمثة . والاحاديث بذلك ما بين صحيح وحسن . فرد ذلك بخمسة أحاديث  
مختلف في تحتها واردة في تسليمه واحدة . انتهى . وقد أطال في الجواب عنها الى  
خمس أوراق . فليرجع اليه . قلت : وعامة أهل العلم على أنه يسلم تسليمين عن يمينه  
وعن شماله . واحتجوا بحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم . رواه أبو داود والترمذى ولفظه « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان  
يسلم عن يمينه ، السلام عليكم ورحمة الله ، حتى يرى بياض خده الايمن . السلام عليكم ورحمة  
الله ، حتى يرى بياض خده الايسر » رواه النسائى وأحمد وابن حبان والدارقطنى وغيرهم  
وفي الباب عن سهل بن سعد وحذيفة ومغيرة بن شعبة ، ووائل بن الاسقع ، ويعقوب  
ابن الحسين . ووقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة « وبركاته »  
وهي عند ابن ماجه أيضا وعند أبى داود أيضا في حديث وائل بن حجر . فالمجب  
من ابن الصلاح كيف يقول : ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا  
في رواية وائل بن حجر ؟ كذا في التلخيص . وقال مالك : يسلم الامام والمنفرد تسليمه  
واحدة : السلام عليكم ، لا يزيد على ذلك . ويستحب للعالموم أن يسلم ثلاثا عن يمينه وعن

تقوم به ؛ وورد ما يفيد أنه غير واجب (١) وأما مشروعية الرفع في المواضع الأربعة ، وهي عند تكبيرة الاحرام ، وعند الركوع وعند الاعتدال من

شماله وتلقاه وجهه ، يردها على امامه . كذا في المسوى . أقول : ورود التسليمة الواحدة فقط لا يعارض الثابت مما فيه زيادة عليها ؛ وهي أحاديث التسليمين لما عرفناك غير مرة ان الزيادة التي لم تكن منافية يجب قبولها ؛ فالقول بتسليمتين اعمال لجميع ماورد . بخلاف القول بتسليمة فانه اهدار لاكثر الأدلة بدون مقتض ؛ وأما كون التسليم واجبا أو غير واجب فقد تقرر أن المرجح حديث المسىء وأنه لا وجوب لغير ما لم يذكر فيه ، إلا أن ثبت إيجابه بعد تاريخ حديث المسىء إيجابا لا يمكن صرفه بوجه من الوجوه . وأما الطمأنينة في حال الركوع والسجودين ، فلا خلاف في ذلك . وأما في حال الاعتدال من الركوع وبين السجدين فخالف في ذلك قوم . والحق أنه من أكد فرائض الصلاة في الموطنين . بل المشروع اطالتهما . وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ما يدل على ذلك كما في حديث البراء « انه حذر أركان صلاته صلى الله عليه وسلم وعدم من احتياها الاعتدال من الركوع والاعتدال بين السجدين فوجدتها قريبا من السواء » وهذا يدل على أنه كان يلبث فيهما كما يلبث في الركوع والسجود . وثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يقف في اعتداله من الركوع كاعتداله من السجود حتى يظن من رآه أنه قد نسي لأطالته لهما . وثبت من أدعية فيها ما يدل على طولها . فالحاصل أن أصل الاطمئنان في الركوع والسجود والاعتدالين ركن من أركان الصلاة لا تتم بدونيه . وأما طول اللبث زيادة على الاطمئنان ؛ فن السنين المؤكدة ؛ لانه لم يذكر في حديث المسىء . وقد صارت هذه السنة متروكة في الاعتدال الى غاية . بل صار الاطمئنان فيهما مما يقل وجوده . وما أحق من نازعته نفسه الى اتباع الآثار المصطفوية أن يثبت معتدلا من ركوعه ومعتدلا من سجوده . ويدعو بالأدعية المأثورة فيهما . ويجعل مقدار اللبث كمقدار لبثه في الركوع والسجود . فذلك هو السنة التي لا يجهل ورودها الا جاهل . والله المستعان .

[ ١ ] والحاصل ان مرجع واجبات الصلاة كلها هو حديث المسىء . فاذكره صلى الله عليه وسلم فيه كان واجبا ، وما لم يذكره فليس بواجب . لكن قد تشعبت روايات حديث المسىء . وثبت في بعضها ما لم يثبت في البعض الآخر . فعلى من أراد

الركوع ؛ والموضع الرابع عند القيام الى الركعة الثالثة ؛ فقد دلت علي ذلك الادلة الصحيحة . وأما عند التكبير ، فقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحو خمسين رجلا من الصحابة منهم العشرة المبشرة بالجنة ورواه كثير من الأئمة عن جميع الصحابة من غير استثناء (١) وقال النووي في شرح مسلم : انها اجتمعت الامة على ذلك عند تكبيرة الاحرام وانما اختلفوا فيما عدا ذلك وقد ذهب الى وجوبه داود الظاهري وأبو الحسن احمد بن سيار والنيسابوري والاوزاعي والحميدي وابن خزيمة . وأما الرفع عند الركوع وعند الاعتدال منه فقد رواه زيادة على عشرين نفسا من الصحابة وقال محمد بن نصر المروزي : انه اجمع علماء الامصار على ذلك الا أهل الكوفة . وأما الرفع عند القيام الى الركعة الثالثة فم وثابت في الصحيح من حديث ابن عمر ، وأخرجه احمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه أيضا احمد بن حنبل من حديث علي بن أبي

تحقيق الحق أن يجمع طرقة الصحيحة ويحكم بوجوب ما اشتملت عليه ، أو شرطية أو ركنية بحسب ما يقتضيه الدليل . وما خرج عنه خرج عن ذلك . وقد جمع ما صح من طرقة شيخنا الحافظ الرباني العلامة الشوكاني في شرح المتن في موضع واحد منه . فن رام ذلك فليرجع اليه .

[ ١ ر ] وقال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة لعله لم يرد قط حديث لعدد أكثر منهم . وقال ابن المنذر : لم يختلف أهل العلم أن رسول الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرفع يديه . وقال البخاري في جزء رفع اليدين : روى الرفع تسعة عشر نفسا من الصحابة . وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات أسماء من روى الرفع نحو من ثلاثين صحابيا . وقال الحسن وحيد بن هلال : كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرفعون أيديهم ، ولم يستثن أحدا منهم . كذا في التلخيص

طالب رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١) وأما الضم

(١) أغفل شيخنا تولى الله توفيقه هيئة رفع اليدين . وفي حديث ابن عمر في الصحيحين « كان يرفع يديه حذو منكبيه - الحديث ) وفي حديث أبي حميد ( يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه - ثم يكبر ) أخرجه أبو داود . وفي حديث مالك بن الحويرث عند مسلم رحمه الله تعالى حتى يحاذي بهما فروع أذنيه - قال في سبيل السلام : ذهب البعض الى ترجيح حديث ابن عمر لكونه متفقا عليه - وجمع آخرون بينهما فقالوا : يحاذي يظهر كيفية المنكبين وبأطراف أذناهما الاذنين - وتأييدوا لذلك برواية أبي داود عن وثائل بلفظ « حتى كانت حيال منكبيه وحاذي بابهاميه أذنيه » وهذا جمع حسن - انتهى - وأيضا : أغفل أبقاء الله هيئة الركوع والسجود - وفي حديث عائشة عند مسلم رحمه الله تعالى « وكان اذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك » أى بين المذكور من الخفض والرفع . وفي حديث أبي حميد عند البخارى « واذا ركع مكن يديه من ركبتيه - فاذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه - فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ذراعيه ولا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة - وأيضا أغفل سلمه الله تعالى هيئة التشهد الاوسط والتشهد الأخير ، وفي حديث أبي حميد « واذا جلس في الركعتين قدم رجله اليسرى ونصب اليمنى ؛ واذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى ؛ وقعد على مقعدته ثم تحرره .

[ ١ ر ] وفي حجة الله البالغة : فاذا اراد أن يركع رفع يديه حذو منكبيه وكذلك اذا رفع رأسه من الركوع . ولا يفعل ذلك في السجود ، وهو من الهيئات التي فعلها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مرة وتركها أخرى . والسكل سنة . وأخذ بكل واحد جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وهذا احد المواضع التي اختلف فيها الفريقان ، أهل المدينة ، وأهل الكوفة . ولكل واحد أصل أصيل . والحق عندي في مثل ذلك ان السكل سنة . ونظيره الوتر بركعة واحدة أو بثلاث . والذي يرفع أحب الى من لا يرفع . فان احاديث الرفع أكثر وأثبت ، غير انه لا ينبغي لآسان في مثل هذه الصور أن يثير على نفسه فتنة غوام بداه وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لولا حدثان قومك بالكفر لنقضت الكعبة » ولا يبعد أن يكون ابن

مسعود رضى الله تعالى عنه ظن أن السنة المتقررة آخرها هو تركه لما تلقن من أن مبنى الصلاة على سكون الاطراف ؛ ولم يظهر له أن الرفع فعل تعظيمى ؛ ولذلك ابتدئ به في الصلاة . أو لما تلقن من أنه فعل ينبىء عن الترك فلا يناسب كونه في أثناء الصلاة . ولم يظهر له أن تجديد التنبه لترك ما سوى الله تعالى عند كل فعل أصلى من الصلاة مطلوب . والله تعالى أعلم . قوله : لا يفعل ذلك في السجود . أقول : القومة شرعت فارقة بين الركوع والسجود ، فالرفع معها رفع للسجود ، فلا معنى للتكرار . انتهى بحجج روفه . وفي التكميل للشيخ رفيع الدين الدهلوى ولد صاحب الحجة البالغة : اختلفوا في سنية رفع اليدين في الصلاة بعد التحريمة ، مع اتفاقهم على أنه لم يصح فيه أمر باستحباب ولا بيان فضيلة ؛ ولا نهى الصحابة عنه قط . وعلى أنه ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله مدة ؛ إلا أنه زاد ابن مسعود فقال : ألا أصلى بكم صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . فلم يرفع يديه الا في أول مرة . وظاهر أنه لم يرد تركه أبدا . وإنما أراد تركه آخر كما يشعر به بعض ما ينقل عنه . ان آخر الامر من ترك الرفع ؛ ولا يدرى مدة الترك ، فيحتمل أنه تركه في أيام المرض للضعف . فظن قوم أن سنيته كانت بمجرد الفعل فبطلت بالترك . وقوم : ان الترك بعذر وبغير نهى لا ينفي السنية ~~كترك~~ القيام للفرض بالعذر . فهي اذا باقية . فلا مناقشة للمجتهدين في أصل سنيته في الجملة ولا في بقاء جوازه وان منعه بعض المتعصبة . اذ ليس مما يخالف أفعال الصلاة ؛ لبقائه في التحريمة والقنوت والعيددين . فلا نكير على فاعله لا أحد . بل في بقاء سنيته بناء على الظنين فلا نزاع الا في المواظبة والرجحان . وحيث واطب عليه جمع بلغوا حد الاستفاضة فوق الشهرة ، ولم يتعرض صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لفعلهم كما تعرض لرفع اليد في السلام حيث قال « ما بال أيديكم كأنها أذنان خيل شمس » وهو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرى خائفه كما يرى أمامه . فثبت بقاء سنيته . وتركه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحيانا كما رواه ابن مسعود والبراء بن عازب . وعدم التعرض لتاركه يقضى بسقوط تأكيده . ولم يبلغ أبا حنيفة رحمه الله تعالى خبر هذا الجمع . إنما روى له الاوزاعى عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهما فرجع عليه أبو حنيفة حامدا عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود بكثرة الفقه لا بكثرة الحفظ . فكأنه ظن أنه تفطن ابن مسعود للنسخ دون ابن عمر ، حيث لم يرفع الا في التحريمة . بناء على أن

أنه يكون في معرض البيان بقيد الحصر ؛ وما يذكر عن الشافعي من عدم الرفع عند  
 في مشعر بعدم التأكد . انتهى . وفي تنوير العينين للشيخ محمد اسماعيل الشهيد  
 الدهلوي حفيد صاحب حجة الله البالغة : أن رفع اليدين عند الافتتاح والركوع  
 والقيام منه والقيام الى الثالثة سنة غير مؤكدة من سنن الهدى ؛ فيثاب فاعله بقدر ما فعل  
 أن دائماً فيحسبه وإن مرة فيمثله . ولا يلام تاركه وإن تركه مدة عمره . وأما الطاعن العالم  
 بالحديث أي من ثبت عنده الأحاديث المتعلقة بهذه المسألة فلا أخاله إلا فيمن يشاقق  
 الرسول من بعد ما تبين له الهدى . ونريد بسنة الهدى هنا فعل غير فرض وغير مختص  
 بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله هو والخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم  
 أو أمروا به وأقروا عليه قربة ، ولم ينسخ ولم يترك بالاجماع . وبغير المؤكدة ما فعلوه مرة  
 وتركوه أخرى . بقولنا : فعل خرج به عدم الرفع فإن العدم ليس بفعل . نعم : إذا  
 كان العدم مستمرا في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين رضي  
 الله تعالى عنهم . فقطعه يكون بدعة . وليس في مفهوم البدعة إزالة السنة حتى يلزم كون  
 العدم سنة . بل مفهومها فعل لم يفهم في زمنهم . بقولنا : غير فرض خرجت الفرائض  
 كلها . بقولنا : غير مختص . خرجت النوافل المختصة به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 كالوصل في الصوم . بقولنا : لم ينسخ . خرجت السنن المنسوخة كالقيام للجنازة .  
 وبقولنا : لم يترك بالاجماع . خرجت السنن المتروكة به كالرفع بين السجدين . انتهى .  
 وفيما لا بد منه ، أن رفع اليدين عند الامام الاعظم ليس بسنة . ولكن أكثر الفقهاء  
 والمحدثين يثبتونه . انتهى . وفي سفر السعادة أن الاخبار والآثار التي رويت في هذا  
 الباب تبلغ الى أربعائة . انتهى . قال شارحه الشيخ عبد الحق الدهلوي : ان الرفع  
 وعدم الرفع كلاهما سنة . انتهى . وقد مر الجواب عنه . وفي سفر السعادة العربي : وقد  
 ثبت رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة ، وكثرة رواته شبه المتواتر . فقد صح في  
 هذا الباب أربعائة خبر ، وأثر رواه العشرة المبشرة . ولم يزل على هذه الكيفية حتى  
 رحل عن هذا العالم ، ولم يثبت غير هذا . انتهى بعبارة - ونقل ابن الجوزي في تهذه  
 الناظر للعقيم والمسافر عن المزني أنه : قال : سمعت الشافعي يقول : لا يحل لاحد سمع  
 حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في رفع اليدين في افتتاح الصلاة  
 وعند الركوع والرفع من الركوع أن يترك الاقتداء بفعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم



للدين - اليمنى على اليسرى - حال القيام اما على الصدر أو تحت السر أو بينهما (١) فقد رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، نحو ثمانية عشر صحابيا حتى قال ابن عبد البر : انه لم يات فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف (٢) وأما التوجه ، فقد وردت فيه أحاديث بالفاظ

وسلم وهذا صريح في أنه يوجب ذلك . انتهى - وبالجملة : فقد ثبت رفع اليدين في المواضع الاربعة المذكورة بروايات صحيحة ثابتة وآثار مرضية راجحة ومذاهب حقة صادقة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن كبراء الصحابة وعظماء العلماء والفقهاء والمجتهدين بحيث لا يشوبها نسخ ولا تعارض ؛ حتى ادعى بعضهم التواتر ؛ ولا أقل من أن تكون مشهورة - كذا في التنوير .

[ ١ ر ] بأحاديث تقارب العشرين في العدد ؛ ولم يعارض هذه السنن معارض ولا قدح أحد من أهل العلم بالحديث في شيء منها .

[ ٢ ر ] وفي تنوير العيين : أن وضع اليد على الاخرى أولى من الارسال ، لان الارسال لم يثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا عن أصحابه - بل ثبت الوضع بروايات صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ؛ وعن أصحابه رضى الله تعالى عنهم كما روى مالك في الموطأ ؛ والبخارى في صحيحه عن سهل بن سعد قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة . قال أبو حازم : لا أعلم الا أنه ينمى ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . وروى الترمذى عن قبيصة بن هاب عن أبيه قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه » قال الترمذى : وفي الباب عن وائل بن حجر وعطيفة ابن الحارث وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد ، قال أبو عيسى حديث هلب حديث حسن ؛ والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى تعالى عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم ؛ يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة ؛ ورأى بعضهم : أن يضعها فوق السرة ، ورأى بعضهم أن يضعها تحت السرة . وكل ذلك واسع عندهم . انتهى . وكذلك أخرج مسلم عن وائل بن حجر

وابن مسعود ، والنسائي عن وائل بن مسعود ، والبخاري والحاكم عن علي ، وابن أبي شيبة عن غطيف بن الحرث ، وقبيصة بن هلب عن أبيه ، ووائل بن حجر وعلي وأبي بكر الصديق وأبي الدرداء ، أنه قال : من أخلاق النبيين وضع اليدين على الشمال في الصلاة . وعن الحسن أنه قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . كأنني أنظر الى أحبار بني إسرائيل واضعى ايديهم على شمالكهم في الصلاة » وهكذا أخرج عن أبي مجلز وأبي عثمان الهدي ومجاهد وأبي الحوراء . وأما ما روى من الارسال عن بعض التابعين ، من نحو الحسن و ابراهيم وابن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبير كما أخرجه ابن أبي شيبة ، فإن بلغ عندهم حديث الوضع ، فمحمول على أنه لم يحسبوه سنة من سنن الهدى ، بل حسبوه عادة من العادات ، فمالوا الى الارسال لاصالته مع جواز الوضع ، فعملوا بالارسال بناء على الاصل . اذ الوضع أمر جديد يحتاج الى الدليل ، واذا لدليل لهم فاضطروا الى الارسال ، لانه ثبت عندهم الارسال . والى ذلك يشير قول ابن سيرين حيث سئل عن الرجل يمسك يمينه شماله « قال : إنما فعل ذلك من أجل الروم ؛ كما أخرج ابن أبي شيبة ، وأما أخرج أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن ابراهيم قال : سمعت عمرو بن دينار قال : كان ابن الزبير اذا صلى يرسل يديه . فهي رواية شاذة مخالفة لما روى الثقات عنه . كما أخرج أبو داود عن زرعة بن عبد الرحمن قال : سمعت ابن الزبير يقول : صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة . وان سلم كونها صحيحة ، فهذه فعله ، والفعل لاعموم له ، ورواية الوضع عنه مرفوعة ؛ لانه نسب الى السنة ؛ وقول الصحابي من السنة في حكم الرفع ، كما حقق في كتب أصول الحديث ، ومع هذا لعله لم ير الوضع من سنن الهدى ، وفهم الصحابي ليس بحجة كما مضى ؛ لاسيما اذا كان مخالفا لاجلة الصحابة ، كما يرى المؤمنين أبي بكر الصديق وعلي المرتضى وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد ونحوهم . على أنها مخالفة للأحاديث المرفوعة المشهورة وأعمال الصحابة المستفيضة في باب الوضع . فينبغي أن لا يعول عليها وتسقط عن الاعتبار ولا يلتفت اليها . واما مالك بن انس « فقصد اضطربت الروايات عنه ؛ فالديون من اصحابه رووا عنه امر الوضع مطلقا ، سواء كان في الفرض او النفل ؛ كما يشهد به حديث الموطأ عن سهل بن سعد واثره عن عبد الكريم بن الحنظلي البصري ؛ والمصريون من اصحابه رووا عنه الارسال في الفرض والوضع في النفل ،

وعبد الرحمن بن القاسم روى عنه الارسال مطلقا ؛ وروى اشهب عنه اباحة الوضع .  
وتلك الروايات . اى روايات المصرين وابن القاسم عنه وان عمل بها المتأخرون من  
المالكية . لكن روايات شاذة مخالفة لرواية جمهور اصحابه . فلا تحرق الاجماع  
والاتفاق . ولا تصادم ما دعينا من الاطباق ؛ ولكونها شاذة اولها ابن الحاجب في مختصره  
في الفقه بالاعتماد على الارض اذا رفع رأسه من السجدة ونهض الى القيام . ووضع تحت  
السرة وفوقها متساويان . لان كلا منها مروي عن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم . أخرج أبو داود وأحمد وابن أبي شيبة عن علي : السنة وضع الكف في  
الصلاة تحت السرة . رواه رزين وغيره في سفر السعادة . وضع الكف تحت الصدر  
في صحيح ابن خزيمة . قال الترمذى : رأى بعضهم أن يضعها فوق السرة . ورأى  
بعضهم أن يضعها تحت السرة . وكل ذلك واسع عندهم كما ذكرنا سابقا . وقال الشيخ  
ابن الهمام : ولم يثبت حديث صحيح يوجب العمل في كون الوضع تحت الصدر وفي  
كونه تحت السرة . والمعهود من الحنفية هو كونه تحت السرة . وعن الشافعية تحت  
الصدر . وعند أحمد قولان كالمذهبين . والتحقيق المساواة بينهما . كما ذكرنا سابقا . والله  
تعالى أعلم بأحكامه . انتهى . وقال ابن القيم في أعلام الموقعين بعد تخريج الاخبار  
والآثار في وضع اليمنى على اليسرى . ردت هذه الآثار برواية ابن القاسم عن مالك  
قال : تركه أحب الى . ولا أعلم شيئا ردت به سواء . انتهى . وفي حاشية الشفاء : ومن  
الغرائب أنها صارت في هذه الديار وفي هذه الاعصار عند العامة ومن يشابههم ممن  
يظن أنه قد ارتفع عن طبقتهم من أعظم المنكرات . حتى أن المتمسك بها يصير في  
اعتقاد كثير في عداد الخارجين عن الدين . فترى الاخ يعادى أخاه . والوالد يفارق  
ولده اذا رآه يفعل واحدة منها ؛ أى من هذه السنن . وكانه صار متمسكا بدين آخر  
ومنتقلا الى شريعة غير الشريعة التي كان عليها . ولو رآه يزنى أو يشرب الخمر أو يقتل  
النفس أو يعق أحد أبويه أو يشهد الزور أو يحلف الفجور . لم يحجر بينه وبينه من  
العداوة ما يحجر بينه وبينه بسبب التمسك بهذه السنن أو بعضها . لا جرم هذه علامات  
آخر الزمان : ودلائل حضور القيامة . وقرب الساعة . انتهى . والاشارة بقوله : بهذه  
السنن ، الى رفع اليدين في المواضع الاربعة وضم اليدين في الصلاة . قال : وأعجب من  
فعل العامة الجهلة وأغرب ! سكوت علماء الدين وأئمة المسلمين عن الانكار على من جعل

مختلفة ، يجزئ التوجه بواحد منها اذا خرج من مخرج صحيح ، وأصحها الاستفتاح المروي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو في الصحيحين وغيرهما ؛ بل قد قيل : انه تواتر لفظاً وهو « اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقى من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ؛ اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد (١) وأما كونه بعد التكبيرة فلم يأت في ذلك خلاف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ بل كل من روى عنه الاستفتاح روى أنه

المعروف منكراً . والمنكر معروفاً . وتلاعب بالدين وبسنة سيد المرسلين - انتهى .

[ ١ ر ] قال في الحجة : وقد صح في ذلك صيغ منها « اللهم باعد بيني - الى آخره » ومنها « أنى وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خفيفاً وما أنا من المشركين . ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا اول المسلمين ) ومنها « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك » ومنها « الله أكبر كبيراً - ثلاثاً . والحمد لله كثيراً - ثلاثاً . وسبحان الله بكراً واصيلاً - ثلاثاً » والاصل في الاستفتاح حديث علي في الجملة وأبي هريرة وعائشة وجبير بن مطعم وابن عمر وغيرهم وحديث عائشة وابن مسعود وأبي هريرة وثوبان وكعب بن عجرة في سائر المواضع ، وغير هؤلاء - انتهى - ملخصاً . قلت : ذهب الشافعي في دعاء الافتتاح الى حديث علي رضي الله تعالى عنه ( أنى وجهت وجهي - الخ ) وأبو خيفة الى حديث عائشة « سبحانك اللهم وبحمدك - الخ » وقال مالك - لا نقول شيئاً من ذلك - ومعنى قوله - عندي انه ليس بسنة لازمة - وأشار البغوي الى ان الاختلاف في اذكار الصلاة من دعاء الافتتاح وذكر الركوع والسجود وما بعد التشهد بين الأئمة من الاختلاف المباح - فذكر كل اصح ما عنده ؛ وليس احديكم رما عند الآخر -

بعد التكبيرة (١) وأما التعوذ . فقد ثبت بالاحاديث الصحيحة ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كان يفعله بعد الاستفتاح قبل القراءة .  
ولفظه « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، من همزه  
ونفخه ونفته » (٢) كما أخرجه أحمد وأهل السنن من حديث ، أبي سعيد  
الخدري (٣) وأما الثامين فقد ورد به نحو سبعة عشر حديثا ؛ وربما تفيد  
أحاديثه الوجوب على المؤمن اذا أمن امامه ، كما في حديث أبي هريرة  
في الصحيحين وغيرهما بلفظ « اذا أمن الامام فأمنوا » فيكون ما في المختصر

[ ١ ر ] ولم يأت في شيء انه توجه قبلها . وقد أوضح ذلك العلامة الشوكاني في حاشية  
الشفاء . وأما ما يتوجه به فهو الذي قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الصحيح  
والاصح . والوقوف على ذلك ممكن بالنظر في مختصر من مختصرات الحديث وسبحان الله  
وبمحمده ما فعلت هذه المذاهب بأهلها

[ ٢ ر ] من همزه - المراد به الجنون . ونفخه بالنون والفاء فالحاء المعجمة ، والمراد به  
الكبر . ونفته بالنون والفاء والمثلثة ، المراد به الشعر . وكأنه أراد الهجاء . والحديث  
دليل على الاستعاذة . هـ . من سبل السلا .

[ ٣ ر ] قال في الحجة : ثم يتعوذ لقوله تعالى ( فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان  
الرجيم ) وفي التعوذ صيغ منها « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ومنها « أستعذ بالله من  
الشيطان الرجيم » ثم يسمل سرا ؛ لما شرع الله تعالى لنا من تقديم التبرك باسم الله تعالى  
على القراءة ؛ ولأن فيه احتياطا اذ قد اختلفت الرواية هل هي آية من الفاتحة أم لا ، فقد  
صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كان يفتح الصلاة - أى القراءة -  
بالحمد لله رب العالمين . ولا يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم » - انتهى . أقول : قد وقع  
الخلاف في البسملة من جهات . الاولى في كونها قرآنا في كل سورة أم لا ؛ الثانية في  
قراءتها في الصلاة ، أو سرا في السرية وجهرافي الجهرية . ولا هل العلم في كل طرف من هذه  
الاطراف خلاف طويل ومنازعات كثيرة والقراء منهم من يقرأها في أول كل سورة ؛

مقيدا بغير المؤتم إذا أمن أمامه ، وقد ذهب الى مشروعيته جمهور أهل العلم . ومما يؤكد مشروعيته ، كون فيه اغاظة لليهود ؛ لما أخرجه ابن ماجه والطبراني من حديث عائشة مرفوعا « ما حسدتم اليهود على شيء ما حسدتم على قول آمين » (١) وأما قراءة غير الفاتحة معها فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي قتادة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر في الاولين بأمر الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب » وورد ما يشعر بوجوب

ومنها من لا يقرأها ؛ وقد أورد شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى ما لا يحتاج الناظر فيه الى غيره . والحاصل أن الحق ثبوت قراءتها ؛ وانها آية من كل سورة ، وانها تقرأ في الصلاة جهرا في الجهرية ، وسرا في السرية . وأحاديث عدم سماع جهره صلى الله عليه وسلم بها وان كانت صحيحة ؛ فالجمع بينها وبين أحاديث الجهر ممكن ، بأن يحمل نفي من نفي على أنه عرض له مانع عن سماعها ، فان وقت قراءة الامام لها وقت اشتغال المؤتم بالدخول في الصلاة والاحرام والتوجه وتكبير القائمين الى الصلاة . ورواية الاسرار ؛ هم مثل أنس وعبد الله بن مغفل . وهم اذ ذاك من صغار الصحابة قد لا يقفون في الصفوف المتقدمة ؛ لانها موقف كبار الصحابة . كما ورد الدليل بذلك . وعلى كل تقدير ، فالمثبت مقدم على النافي . وأحاديث الجهر وان كانت غير سليمة من المقال . فهي قد بلغت في الكثرة الى حد يشهد بعضها لبعض . مع كونها معتمدة بالرسم في المصاحف ، وهو دليل علمي كما قاله العضد وغيره . فقد وافقت سائر الآيات القرآنية في ذلك . فالظاهر مع من قال بأن صفتها وصفة سائر الآيات متفقة . وأما ما في تنوير العينين من أن ترك الجهر بالتسمية أولى من الجهر بها . لان رواية ترك جهره أكثر وأوضح من جهره . انتهى . فقد دفعه ما تقدم آنفا .

[ ١ ر ] قال ابن القيم في اعلام الموقعين : السنة المحكمة الصحيحة الجهر بآمين في الصلاة كقوله في الصحيحين « اذا أمن الامام فأمنوا . فانه من وافق تأمينه تأمين (الدراري - م - ١٨)



قراءة الفاتحة من غير تعيين ؛ كحديث أبى هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يخرج فينادي (١) لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً » وقد أعلاها البخاري في جزء القراءة ، وأخرج أبو داود من حديث أبى سعيد بلفظ « أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما

الملائكة غفر له » ولولا جهره بالتأمين لما أمكن المأموم أن يؤمن معه ويوافق في التأمين . وأصرح من هذا حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر . قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال : ولا الضالين . قال : آمين . ورفع بها صوته » وفي لفظ « وطول بها » رواه الترمذى وغيره ، واسناده صحيح . وقد خالف شعبة سفيان في هذا الحديث فقال « وخفض بها صوته » وحكم أئمة الحديث وحفاظه في هذا لسفيان . فقال الترمذى : سمعت محمداً ابن اسمعيل يقول : حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل في هذا الباب أصح من حديث شعبة . وأخطأ شعبة في هذا الحديث في مواضع . فقال عن حجر أبى العنبس وإنما كنيته أبو السكن . وزاد فيه عن علقمة بن وائل . وإنما هو حجر بن عنبس عن وائل بن حجر ليس فيه علقمة . وقال « وخفض بها صوته » والصحيح أنه جبر بها قال الترمذى : سألت أبا زرعة عن حديث سفيان وشعبة إذا اختلفا ؛ فقال : القول قول سفيان . الى قوله . فرد هذا كله بقوله تعالى ( وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ) والذي نزلت عليه هذه الآية هو الذى رفع صوته بالتأمين . والذين أمروا بها رفعوا به أصواتهم . ولا معارضة بين هذه الآية والسنة بوجه ما . ثم أطال ابن القيم في بيان أدلة ترجيح هذه السنة وتقريرها تركناها ذكرها مخافة الاطالة . وفي تنوير العينين . يظهر بعد التعمق في الروايات والتحقيق . أن الجهر بالتأمين أولى من خفضه لأن رواية جهره أكثر وأوضح من خفضه . اهـ .

[ ١ ر ] « لاصلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب ؛ فإزاد » أخرجه أحمد وأبو داود وفي اسناده مقال . ولكنه قد أخرج مسلم في صحيحه وغيره من حديث عباد بن الصامت بلفظ . « لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً »

تيسر» قال ابن سيد الناس: واسناده صحيح، ورجاله ثقات، وقال الحافظ بن حجر اسناده صحيح، وأخرج بن ماجه من حديث أبي سعيد بلفظ «لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة» وهو حديث ضعيف (١) وهذه الأحاديث لا تنصرف عن إفادة إيجاب قرآن مع الفاتحة من غير تقييد بل مجرد الآية الواحدة يكفي. وأما زيادة علي ذلك كقراءة سورة مع الفاتحة في كل ركعة من الأوليين؛ فليس بواجب فيكون ما في المختصر مقيدا بما فوق الآية (٢) وأما التشهد الأوسط فلم يرد فيه الفاظ تخصه، بل نقول فيه ما نقوله في التشهد الأخير. ولكنه يسرع بذلك (٣) وقد روى أحمد والنسائي من حديث ابن مسعود.

(١) يعارضه ما أخرجه البيهقي في جزء القراءة صححه الاسيوطي عن عبد الله بن عمرو «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب الناس وقال: من صلى صلاة مكتوبة أو سبحة فليقرأ فيها بأم القرآن وقرآن معها، فإن انتهى إلى أم القرآن فقد أجزأت عنه. ومن كان مع الإمام فليقرأ بأم القرآن قبله إذا سكت. ومن صلى صلاة فلم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج. ثلاث مرات.» وأخرجه فيه بطرق مختلفة، والفاظ متقاربة. والله أعلم. من خط الفاضل العمراني سلمه الله تعالى.

[ ٢ ر ] قال في الحجة البالغة: ثم يرتل صورة الفاتحة وسورة من القرآن ترتيلا عند الحروف ويقف على رموس الآتى، يخافت في الظهر والعصر ويجهر الإمام في الفجر والمغرب والعشاء ويقرأ في الفجر ستين آية إلى مائة تداركا لقلة ركعاته بطول قراءته، وفي العشاء سبح اسم ربك الأعلى والليل إذا يغشى، ومثلهما. وحمل الظهر على الفجر، والعصر على العشاء. وفي بعض الروايات الظهر على العشاء. والعصر على المغرب وفي بعضها: وفي المغرب بقصار الفصل لضيق الوقت، انتهى.

[ ٣ ر ] وفي حاشية الشفاء للشوكاني رحمه الله: وأما ما يقال فيه فهو ما يقال في

قال : « ان محمدا قال : اذا قعدتم فى كل ركعتين فقولوا : التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين : أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ؛ ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه اليه فليدع به ربه عز وجل » ورجاله ثقات وأخرجه الترمذي بلفظ « علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . اذا قعدنا فى الركعتين . . » فالتقييد بالقعود فى كل ركعتين يفيد أن هذا التشهد هو التشهد الاوسط ، ولكن ليس فيه ما ينفى زيادة الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد شرعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى التشهد مقترنة بالسلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم . كما ورد بلفظ « قد علمنا كيف السلام عليك فكيف الصلاة » وهو فى الصحيحين من حديث كعب بن عجرة . وفى رواية من حديث ابن مسعود « فكيف نصلي عليك اذا صلينا فى صلاتنا » وانما لم يكن التشهد الاوسط واجبا ولا قعوده لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تركه سهوا . فسبح الصحابة فلم يعد له بل استمر وسجد للسهو . فلو كان واجبا لعاد له عند ذهاب السهو بوقوع التنبيه من الصحابة فلا يقال أن سجود السهو يكون لجبران الواجب كما يكون

التشهد الاخير سواء بسواء . الاما ورد تخصيصه بالآخر فيخص به . وظاهر الأدلة الواردة فى التشهد شامل للتشهدين جميعا . الا أنه ينبغى تخفيفه كما ورد الدليل بذلك . وأقل ما يقال فيه تشهد ابن مسعود . ويضم اليه الصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وسلم باخصر لفظ . فهذا الاينافى التخفيف المشروع انتهى .

لغيره ان غير الواجب . لأننا نقول محل الدليل ههنا (١) هو عدم العود  
لفعله بعد التنبيه على السهو (٢) وأما الاذكار الواردة في كل ركن فهي

(١) ذكرت بهذا ايراد بعضهم في هذا المقام الدور على هذا الاستدلال قال :  
انهم استدلوا بهذا الحديث على عدم وجوب التشهد الاوسط وانه من مسنونات الصلاة  
واستدلوا به أيضاً على اثبات سجود السهو لترك كل مسنون قال فقد توقف ثبوت أحدها  
على ثبوت الآخر وأثبت كل من مسنونة التشهد الاوسط ، وثبوت سجود السهو للمسنون  
بالآخر ، وذلك يرجع بالآخر الى اثبات الشيء بنفسه وهو خلف من القول . وأقول هذا  
وهم فانه لم يتوارد الاستدلال على محل واحد حتى يلزم الدور ويلزم ما قاله من اثبات الشيء  
بنفسه . بل محل الاستدلال على مسنونة التشهد الاوسط دون الوجوب عدم عود الرسول  
صلى الله عليه وآله وسلم وقد سح له الصحابة ومحل الاستدلال على اثبات سجود السهو  
للمسنونات في الصلاة هو سجود الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للسهو لما ترك  
العود الاوسط . وقد تقررت سنيته من عدم العود له . هـ . محزره .

[ ٢ ر ] أقول : لا ريب انه صلى الله عليه وسلم لازم التشهد الاوسط . ولم يثبت في  
حديث من الاحاديث الحاكية لفعله صلى الله عليه وسلم انه تركه مرة واحدة . لكن  
هذا القدر لا يثبت به الوجوب . وان كان بياناً لمجمل واجب وانضم اليه حديث « صلوا  
كما رأيتموني أصلي » لان الاختصار في حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم على بعض ما كان يفعله دون بعض  
يشعر بعدم وجوب ما لم يذكر فيه . وأحاديث التشهد الصحيحة التي فيها لفظ « قولوا »  
وان كان أصل الامر للوجوب . لكنه مصروف عن حقيقته بحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم ويشكل على  
ذلك قول ابن مسعود « كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد - الحديث » . فان هذه  
العبارة تدل على ان التشهد من المقترضات . ويمكن أن يقال : ان فهم ابن مسعود  
للفرضية لا يستلزم ان يكون الامر كذلك . لانه من مجالات الاجتهادات ، واجتهاده ليس  
بحجة على أحد . وأيضاً بعض التشهد تعليم كيمية . وتعليم الكيفيات وان كان بلفظ الامر ،  
لا يدل على وجوبها وما نحن بصدده من ذلك . فانه وقع في جواب - كيف نصلي عليك ؟  
وانما كان كذلك . لان جواب السائل عن الكيفية يكون بالامر ، وان كانت غير واجبة  
اجماً ، تقول : كيف أغسل ثوبي وأجل متاعى فيقول المسئول : افعَل كَذَا ، غير

كثيرة جدا ؛ منها تكبير الركوع والسجود والرفع والخفض ، كما دل عليه حديث ابن مسعود « قال : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود » أخرجه أحمد ، والنسائي ، والترمذى ؛ وصححه ، وأخرج نحوه البخارى ومسلم رحمهما الله تعالى من حديث عمران بن حصين رضى الله تعالى عنه ؛ وأخرج نحوه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، وفى الباب أحاديث الا عند الارتفاع من الركوع ، فان الامام والمنفرد يقولان : سمع الله لمن حمده ، والمؤتم يقول : اللهم ربنا لك الحمد . وهو فى الصحيح من حديث أبى موسى (١) وأما ذكر الركوع فهو : سبحان ربى العظيم ، وذكر السجود : سبحان ربى الاعلى ، ويدعو بعد ذلك بما أحب من المأثور وغيره . وأقل ما يسبح من التسبيح فى الركوع والسجود ثلاث لحديث ابن مسعود « ان النبي

مريد لا يجاب ذلك عليك ؛ بل لمجرد التعليم للهيئة المسئول عنها ( بكيف ) فلا بد أن يكون الشئ المسئول عن كفيته قد وجب بدليل آخر غير تعليم الكيفية « وقد وقع فى بعض طرق حديث المسئى ذكر للتشهد ، فراجعته فى الموطن ، فان صحت تلك الطرق كانت هى المفيدة للوجوب . وأما حديث « اذا أحدث المصلى بعد آخر سجدة » فليس مما تقوم به الحجة . فليعلم .

[ ر ] قال فى حاشية الشفاء : الظاهر من الادلة ان الامام والمنفرد يجمعان بين السجدة والحمدلة فيقولان : سمع الله لمن حمده ؛ اللهم ربنا ولك الحمد ، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه . واما المؤتم ففيه احتمال « وقد اوضحت الصواب فيه فى شرح المستقى . انتهى . قال ابن القيم فى الاعلام : السنة الصريحة فى قول الامام « ربنا ولك الحمد . كما فى الصحيحين من حديث أبى هريرة « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قال سمع الله لمن حمده ، قال اللهم ربنا لك الحمد » وفيهما ايضا عنه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وآله وسلم قال : اذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه ؛ وذلك أدناه ، واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده . وذلك أدناه . أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وفى اسناده انقطاع . وأما ذكر الاعتدال من الركوع ؛ فقد ثبت فى الصحيح من حديث ابن عباس « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال : اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شىء بعد ، أهل (١) الشاء والمجد ؛ أحق (٢) ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » وأما ذكر بين السجدين ، فقد روى الترمذي وأبو داود وابن ماجه والحاكم . وصححه من حديث ابن عباس « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدين : اللهم

يسكب حين يقوم ، ثم يسكب حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ربنا لك الحمد » وفى صحيح مسلم عن ابن عمر « أن النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ؛ كان اذا رفع رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ، فردت هذه السنن المحكمة بالمشابهة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا لك الحمد . انتهى .

(١) يجوز نضبه على النداء ، ورفع على الخبر لمخدوف ، أى أنت أهل .

(٢) أحق بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ وما مصدرية تقديره هذا ، أى قوله « اللهم ربنا لك الحمد . الخ » أحق قول العبد . وفى شرح المذهب نقلا عن ابن الصلاح معناه : أحق ما قال العبد قوله : لا مانع لما أعطيت الى آخره . وقوله : وكلنا



اغفرلى وارحمنى واجبرنى واهدنى وارزقنى» (١) والاحاديث فى الاذكار السكائنة فى الصلاة كثيرة جدا ، فينبغى الاستكثار من الدعاء فى الصلاة بخيرى الدنيا والآخرة ، بما ورد وبما لم يرد (٢) . كما أشار اليه المحقق واعلم أن هذا الباب يحتمل البسط ، وليس المراد هنا الا الاشارة الى ما يحتاج اليه ، وقد ذكرنا هذه المسائل فى شرح المنتقى ، وأودرنا كل ما يحتاج اليه على وجه لا يحتاج الناظر فيه الى غيره .

لك عبد ، اعتراض بين المبتدأ والخبر . قال : وهذا أولى . قال النووي : لما فيه من كمال التفويض الى الله تعالى والاعتراف بكمال قدرته وعظمته وقهره وسلطانه وانفراده بالوحدانية وتدير مخلوقاته . انتهى . من سبل السلام . بعض اختصار . قلت : ولا يخفى أنه يرجح الوجه الأول . حذف قوله : لآمانع لما أعطيت الخ ، فى بعض الروايات فيكون استئناف لا تعلق له بما قبله من محوره .

[ ١ ] أقول : قد بين لنا صلى الله عليه وسلم كيفية تسبيح الركوع والسجود بيانا شافيا ؛ نقله لنا عنه الذين نقلوا الينا سائر الاحكام الشرعية فقالوا : كان يقول فى ركوعه سبحان ربى العظيم . وفى سجوده سبحان ربى الاعلى . وكذلك أرشد اليه صلى الله عليه وسلم قولا . وأما التقييد بعدد مخصوص فلم يرد ما يدل عليه . أما كان الصحابة يقدرون لبيته فى ركوعه وسجوده تقادير مختلفة ، والتطويل فى الصلاة من السنن الثابتة ما لم يكن المصلى اماما لقوم ؛ فانه يصلى بهم صلاة أخفهم ، كما أرشد اليه صلى الله عليه وسلم .

(٢) فان قلت : من أى دليل أخذ جواز الدعاء بما ورد وبما لم يرد فى الصلاة قلت : من عموم قوله عليه السلام « وأما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فى الدعاء » ومن قوله فى التشهد « ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه اليه » فقد جعل للمصلى الاختيار فى الدعاء بما شاء .

[ ٢ ] والاولى أن يأتى بهذه الاذكار قبل الرواتب ؛ فانه جاء فى بعض الاذكار

## فصل

وتبطل الصلاة بالكلام وبالاشتغال بما ليس منها وبترك شرط  
أوركن عمدا. «أقول» أما بطلانها بالكلام فلحديث زيد بن أرقم  
في الصحيحين وغيرها قال: كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل منا  
صاحبه حتى نزلت (وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت، ونهينا عن  
الكلام. وهكذا حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرها بلفظ: «  
ان في الصلاة لشغلا» وفي رواية لأحمد، والنسائي، وأبي داود، وابن  
حبان في صحيحه، «ان الله يحدث من أمره ما يشاء، وانه قد أحدث من  
أمره أن لا تتكلم في الصلاة» ولا خلاف بين أهل العلم أن من تكلم  
عامدا علما فسدت صلاته، وانما الخلاف في كلام الساهي ومن لم يعلم  
بانه ممنوع، فأما من لم يعلم، فظاهر حديث معاوية بن الحكم السلمي  
الثابت في الصحيح أنه لا يعيد، وقد كان شأنه صلى الله عليه وآله  
وسلم أن لا يخرج على الجاهل ولا يأمره بالقضاء في غالب الاحوال

ما يدل على ذلك كقوله «من قال قبل أن ينصرف ويثني رجله من صلاة المغرب  
والصبح: لا اله الا الله الخ» وكقول الراوي: كان اذا سلم من صلاته يقول بصوته الاعلى  
لا اله الا الله الخ. قال ابن عباس «كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم بالتكبير» وفي بعضها ما يدل ظاهرا كقوله دبر كل صلاة. وأما قول  
عائشة «كان اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول: اللهم أنت السلام الخ» فيحتمل وجوها  
ذكرتها في شرح بلوغ المرام. وبالجمله فالادعية كلها بمنزلة أحرف القرآن من قرأ  
منها شيئا فاز بالثواب الموعود.

بل يقتصر على تعليمه وعلى اخباره بعدم جواز ماوقع منه ؛ وقد يأمره بالاعادة كما في حديث المسىء (١) وأما كلام الساهي والناسي فالظاهر أنه لا فرق بينه (٢) وبين العاقد العالم في ابطال الصلاة (٣) وأما

(١) قد يقال : ان المسىء قد بين الشارع وجه أمره بالاعادة ؛ وهو قوله « فانك لم تصل » فقد نفاها الشارع ولم يعتد بها ، بخلاف من استكمل واحبات الصلاة . وفعل فيها ما يبطلها جاهلا . كالسلام . وحديث معاوية بن الحكم في عدم أمره له بالاعادة دليل على أن من فعل المبطال جاهلا فهو معذور لحاله . وحديث المسىء مبين فيه « انه لم يصل » فعلم منه أن من صلى على غير الوجه الشرعى لا يعتد بصلاته ولا يحتزى بها وان كان جاهلا . فلم تتفق صورتا الجهل في هذين الحديثين . فلا وجه لتجمع بينهما . اذ حديث المسىء فيمن جهل ماهية الصلاة ، وحديث ابن الحكم فيمن جهل ماهو من الممنوع فيها . والشارع اعتبر الجهل في هذا ولم يعتبره في الاول . وبهذا يزول الاشتباه في حديثي المسىء ومعاوية بن الحكم . والله أعلم . لمحرره .

(٢) يردده حديث ذى اليمين الثابت في الصحيح ؛ ففيه « أنه تسكلم صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وذو اليمين ، ثم أتموا الصلاة » وكلام العلماء في تخريج وجهه معروف يطلب من محله . من خط محمد العمرانى سلمه الله .

ولعل تخريجه بأنه كلام الجاهل أقرب وأولى من جعله كلام الناسي . . من خط العلامة الحسن بن يحيى رحمه الله .

وفيه أنه كيف يصح تخريج كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم على كلام الجاهل تأمل .

[ ٣ ر ] قال أبو حنيفة : كلام الناسي يبطل الصلاة . وحديث أبي هريرة كان قبل تحريم السلام ثم نسخ ، وفيه بحث . لان تحريم السلام كان بمكة ؛ وهذه القصة بالمدينة . وقال الشافعى : كلام الناسي لا يبطل الصلاة . وكلام العاقد يبطلها ولو قل . وتأويل الحديث عنده ، أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان ناسيا بانيا كلامه على أن الصلاة تمت . وهو نسيان ، وكلام ذى اليمين على توهم قصر الصلاة ، فكان

بطلان الصلاة بالاشتغال بما ليس منها ، فذلك مقيد بأن يخرج به المصلي عن هيئة الصلاة ؛ كمن يشتغل مثلاً بخياطة أو نجارة أو مشي كثير أو التفات طويل أو نحو ذلك ؛ وسبب بطلانها بذلك أن الهيئة المطلوبة من المصلي قد صارت بذلك الفعل متغيرة عما كانت عليه حتى صار الناظر لصاحبها لا يعده مصليا (١) وأما بطلانها بترك شرط

حكمه حكم الناسي ، وكلام القوم كان جوابا للرسول ، واجابة الرسول لا تبطل الصلاة وقال مالك : ان كان الكلام العمد يسيرا لاصلاح الصلاة لا يبطل ، مثل أن يقال : لم تكلم ، فيقول : قد أكملت ، وحديث « نهين عن الكلام » و « لاتكلموا » خص منه هذا النوع من الكلام . كذا في المسوى . أقول : أما فساد صلاة من تكلم ساهيا فلا أعرف دليلا يدل عليه ؛ الا عموم حديث النهي عن الكلام . وهو مخصص بمثل حديث تكلمه صلى الله عليه وسلم بعد أن سلم على ركعتين ؛ كما في حديث ذى اليتين فانه تكلم في تلك الحال ساهيا عن كونه مصليا . وهو المراد بكلام الساهي . لأن المراد اصدار الكلام من غير قصد . فان قيل : ان ثم فرقا بين من تكلم وهو داخل الصلاة لم يخرج منها ، وبين من تكلم وقد خرج منها ساهيا ، فان الأول أوقع الكلام حال الصلاة ، والآخر أوقعه خارجا . واعتداده بما قد فعله قبل الخروج ساهيا ، لا يوجب كونه بعد الخروج قبل الرجوع في صلاة . وأدل دليل على ذلك تكبير . للدخول بعد الخروج سهوا . فيقال : الأدلة الواردة في رفع الخطاب عن الساهي مخصصة لذلك العموم . فاقضى ذلك أن المفسد هو كلام العامد ؛ لا كلام الساهي وأما عدم أمره لمعاوية بن الحكم بالاعادة كما في الحديث « فيمكن أن يكون لتزويل كلام الجاهل بالتحريم منزلة كلام الساهي ، ويمكن أن يكون الجهل عذرا بمجرد » .

[ ١ ر ] أقول : اختلفت أنظار أهل العلم في تعريف الفعل الكثير المفسد للصلاة والمبطل لها . والذي أراه طريقا الى معرفة الفعل الكثير أن ينظر المتكلم في ذلك الى ماضيه صلى الله عليه وسلم من الافعال . مثل حمله لأمامة بنت أبي العاص وطلوعه وتروله في المنبر وهو في حال الصلاة . ونحو ذلك مما وقع منه صلى الله عليه وسلم لا لاصلاح

الصلاة ؛ فيحكم بأنه غير كثير . وكذلك ما وقع لقصد اصلاح الصلاة . مثل خالعه صلى الله عليه وسلم للنعل واذنه بمقاتلة الحية وما أشبه ذلك يابغى الحكم بأنه غير كثير بالأولى . وما خرج عن الواقع من أفعاله والمسوغ بأقواله فهو فعل غير مشروع ورجع في كونه مفسدا وغير مفسد الى الدليل ، فان ورد ما يدل على أحد الطرفين كان العمل عليه ؛ وان لم يرد فالأصل الصحة . والفساد خلاف الأصل ، لا يصار إليه الا لقيام دليل يدل على الفساد . ولكنه اذا صدر من المصلى من الافعال التى لمجرد اللعب ما يخرج به عن هيئة من يؤدى هذه العبادة ؛ مثل أن يشتغل بعمل من الاعمال التى لا مدخل لها في الصلاة ولا في اصلاحها ، نحو حمل الاثقال والحياطة والنسخ ونحو ذلك . فهذا غير مصل . فاذا قال قائل بفساد صلاته ، فهو من حيث انه قد فعل ما ينافي الصلاة . وأما الاستدلال بحديث « اسكتوا في الصلاة » فهو مع كونه لا يفسد الا الوجوب « والواجب لا يستلزم عدمه فساد ما هو واجب فيه ؛ تخصص بجميع ما فعله صلى الله عليه وسلم أو أذن به أو قرره ، وما خرج عن ذلك ففعله غير جائز ، بل يجب تركه فقط « فمن تركه كان ممدوحا ، ومن فعله كان مذموما » ومن قال ان الامر بالشئ نهى عن ضده والنهى يقتضى الفساد كما هو مذهب طائفة من أهل الاصول ، فغاية ما هناك أن ذلك الفعل الذى فعله ولم يتركه كما يجب عليه فاسد . وأما كون الصلاة التى فعل فيها ذلك الفعل فاسدة ؛ فشىء آخر . قال مجد الدين الفيروزابادى في الصراط المستقيم : ولسماع بكاء الطفل كان يخفف الصلاة ؛ وأحيانا كان يتعلق به وهو في الصلاة طفل فيحمله على عاتقه . وأحيانا كان يأتى الحسين وهو في السجود فيركب على ظهره المبارك ؛ فيطيل السجود لأجله . وأحيانا كانت عائشة تأتى وهو في الصلاة وقد غلق الباب فيخطو ليفتح الباب لها وأحيانا كان يسلم عليه وهو في الصلاة فيجيب بالإشارة باسقاط يده ؛ وقد يومئ برأسه المبارك . وكانت عائشة نائمة تجاه صلاته فكان عند السجود يضع يده على رجليها لتخلى مكان السجود بضم رجليها . وكان قد يصل الى آية السجدة على المنبر فيهبط الى الارض ليسجد ثم يصعد . واحتشم وليسدنان من بنى عبد المطلب فتصارعتا فلما دتما منه أمسكها بيده وفرق بينهما . وكان يبكى في الصلاة كثيرا ويتنحج أحيانا لحاجة ويصلى متعلا وغير متعل . وقال « صلوا في نعالكم خلافا لليهود » اه . قال في الحجة البالغة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد فعل

كالوضوء ؛ فلأن الشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط ، وأما بطلانها بترك الركن ، فليكون ذهابه بوجوب خروج الصلاة عن هيئتها المطلوبة وإذا ترك الركن فما فوقه سهوا فعله وإن كان قد خرج من الصلاة ، كما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ذي اليمين فإنه سلم على ركعتين ثم أخبر بذلك ، فكبر وفعل الركعتين المتروكتين . وأما ترك ما لم يكن شرطا ولا ركنا من الواجبات ، فلا تبطل به الصلاة لأنه لا يؤثر عدمه في عدمها ، بل حقيقة الواجب ما يمدح فاعله وينم تاركه ، وكونه ينم لا يستلزم أن صلاته باطلة ،

أشياء في الصلاة بيانا للمشروع ، وقرر على أشياء ؛ فذلك وما دونه لا يبطل الصلاة . والحاصل من الاستقراء أن القول بالسير مثل : العنق بلعنة الله ؛ ويرحمك الله ؛ ويأكل أماء ، وما شأنكم تنظرون الى . والبطش بالسير ، مثل وضع صبية من العاتق ورفعها ؛ وغمز الرجل ، ومثل فتح الباب ، والمشي بالسير كالنزول من درج المنبر الى مكان ليتأق منه السجود في أصل المنبر ، والتأخر من موضع الامام الى الصف ، والتقدم الى الباب المقابل ليفتح ، والبكاء خوفا من الله تعالى . والاشارة المفهمة ؛ وقتل الحية والعقرب ، والملاحظ بمناء وشمالا من غير الى العنق لا يفسد ، وإن تعلق القدر بحسده أو ثوبه إذا لم يكن بفعله أو كان لا يعلمه لا يفسد . اه . قلت : اتفقوا على أن العمل بالسير لا يبطل الصلاة . في العالسيكية : إن حمل صبي أو ثوبا على عاتقه لم تفسد صلاته . وإن حمل شيئا يتكلف في حمله فسد . وفي المنهاج : الكثرة بالعرف . فالخطوتان والضربتان قليلتان والثلاث كثير ، وتبطل بالوثبة الفاحشة لالحركات الخفيفة المتوالية ؛ كتجريك أصابعه في سبحة أو حك في الأصح . في العالسيكية : لو فتح على غير امامه تفسد ، إلا إذا عني به التلاوة دون التعليم ، وإن فتح على امامه فالصحيح لا تفسد بحال . وفي المنهاج : لو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم ( كما يحكي خذ الكتاب ) إن قصد معه قراءة لم تفسد ، والأبطلت . كذا في المسوى .



والحاصل : أن الشروط للشيء ، هي التي تثبت بدليل يدل على انتفاء المشروط عند انتفاء الشرط ، نحو أن يقول الشارع : من لم يفعل كذا فلا صلاة له ، أو يأتي عن الشارع ما هو تصريح بعدم الصحة أو بعدم القبول والاجزاء ؛ أو يثبت عنه النبي عن الاتيان بالمشروط بدون الشرط ، لأن النبي (١) يدل على الفساد المرادف للبطلان على ما هو الحق . وأما كون الشيء واجبا فهو يثبت بمجرد طلبه من الشارع ومجرد الطلب لا يستلزم زيادة على كون الشيء واجبا . فتدبر هذا تسلم من الخبط والخلط .

## فصل

ولا تجب (٢) على غير مكلف . وتسقط عمن عجز عن الإشارة ، أو أغنى عليه حتى خرج وقتها ، ويصلى المريض قائما ثم على جنب . « أقول » أما سقوطها على من ليس بمكلف . فلأن خطاب التكليف لا يتناول غير مكلف ، ولا خلاف في ذلك في الواجبات الشرعية . وأما

(١) وقد أغفل شيخنا أبقاء الله من المنهى عنه في الصلاة شيئا كثيرا كبسط الذراع في السجود وكصلاة الحاقن . وبحضرة طعام . وأن يصلى الرجل مختصرا . أى واضعاً يده على خصرته ، وعن نقر الصلاة كنقر الغراب ، وعن بروكه في السجود كبروك البعير ؛ بل يضع ركبتيه قبل يديه ؛ كما رجحه ابن القيم من نحو عشرة أوجه وعن رفع البصر الى السماء . وغير ذلك . فيطلب من محله . وكله في الصحيح . لمحرره . [ ١ ر ] أى الصلاة المكتوبة .

ما ورد من تعويد الصبيان وتدريبهم ، فالخطاب في ذلك للمكلفين ، والوجوب عليهم لاعلي الصغار ، وأما سقوط الصلاة بالعجز عن الإشارة فلأن إيجابها على المريض مع بلوغه الى ذلك الحد ، هو من تكليف مالا يطاق ، ولم يكلف الله سبحانه أحدا فوق طاقته . وكذلك من أغشى عليه حتي خرج وقتها فلا وجوب عليه ، لأنه غير مكلف في الوقت (١) وأما كون المريض يصلي قائماً ثم قاعداً ثم علي جنب ، فلحديث عمران بن حصين عند البخاري وأهل السنن وغيرهم قال : « كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة فقال : صل قائماً ، فان لم تستطع فقاعداً ، فان لم تستطع فعلي جنب » وقد نطق بمضمون ذلك القرآن الكريم (٢)

## باب صلاة التطوع

هي أربع قبل الظهر ، وأربع بعده ، وأربع قبل العصر ، وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء ، وركعتان قبل صلاة الفجر وصلاة

(١) يؤخذ من هذا أن إيجاب القضاء على النائم والساهي إنما هو بتشريع جديد لا بالتكليف الاول ، لان النائم والساهي غير مكلفين حال النوم والسهو . وهذا هو الحق المنصور أدلته في الاصول . هـ . لمحرره .

(٢) قد أغفل شيخنا أبقاء الله تعالى أحكام صفة الصلاة كما أغفل أحكام ستره المصلي ودفع المار وأحكام المساجد ، وهي كما لا يخفى مما صح دليله . والله أعلم . هـ . من خط العمراني سلمه الله تعالى .

[ ٢ ر ] واذا تعذر على المصلي صفة من صفات صلاة العليل الواردة أتى بالصلاة على صفة

الضحى ، وصلاة الليل وأكثرها ثلاث عشرة ركعة يوتر في آخرها وتحيية المسجد ، والاستخارة ، وركعتان بين كل اذان واقامة .

أما مشروعية الاربع قيل الظهر والاربع بعده والاربع قبل العصر فلما ثبت في ذلك من حديث أم حبيبة قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعدها حرمه الله على النار » رواه أحمد وأهل السنن ، وصححه الترمذى وابن حبان (١) وأخرج أحمد وأبو داود والترمذى عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً » وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان وابن خزيمة . وأما الركعتان بعد المغرب (٢) وبعد العشاء فلما ثبت في الصحيحين وغيرها

أخرى ما ورد ثم يفعل ما قدر عليه ودخل تحت استطاعته ( فائقوا الله ما استطعتم ) وإذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم )

[ ١ ر ] قال في سفر السعادة : وكان يفصل بين هذه الأربع بتسليمتين . قال أمير المؤمنين على « كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلى قبل الظهر أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقربين ومن هم من المسامين والمؤمنين » رواه أحمد والترمذى محسناً . اهـ .

[ ٢ ر ] قال في سفر السعادة : وفي سنة المغرب سنتان : أحدهما أن لا يتكلم بينهما وبين الفريضة . لما في الحديث « من صلى ركعتين بعد المغرب » قال مكحول : يعنى قبل أن يتكلم رفعت صلاته في عليين » الثانية أن تكون في البيت . دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسجد بنى الاشهل وصلى المغرب ، فلما فرغ رأى أهل المسجد اشتغلوا بصلاة السنة فقال « هذه صلاة السيوت » وفي لفظ ابن ماجه « اركعوا هاتين في بيوتكم » حاصله : أن عادة حضرة سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

من حديث عبد الله بن عمر قال : حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعد الظهر ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل الغداة . وأخرج نحوه مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه وأحمد والترمذي وصححه من حديث عبد الله بن شقيق عن عائشة ، وأخرج نحوه مسلم رحمه الله وأهل السنن من حديث أم حبيبة ، ولا ينافي هذا ما تقدم من الدليل الدال على مشروعية أربع قبل الظهر ، وأربع بعده . لأن هذه زيادة مقبولة . وثبت في الصحيحين من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لم يكن على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر » (١)

أنه كان يصلي جميع السنن في بيته إلا أن يكون بسبب . وكان يقول « أيها الناس صلوا في بيوتكم ، فإن أفضل صلاة الرجل في بيته إلا المكتوبة » . اهـ . وقال أيضا ، وكان الصحابة يصلون قبل المغرب ركعتين ولم يمنعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذلك . وثبت في الصحيحين « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : صلوا قبل المغرب » وقال في الثالثة « لمن شاء » كراهة أن يتخذها الناس سنة فصلاتها مندوبة مستحبة . لكن لا تبلغ درجة الرواتب . اهـ .

(١) لم يذكر شيخنا أبقاء الله تحفيف ركعتي الفجر . وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم من حديث عائشة في الصحيحين . وأخرج مسلم عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في ركعتي الفجر - قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون - » وحكم الضبعة بعدها . وقد ثبت استمرار فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث عائشة في البخاري ، وعند أحمد وأبي داود والترمذي من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الفجر فليضطجع على شقه الأيمن . من خط محمد العمراني سلمه الله تعالى قلت : ومن أحكامها ما ثبت من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (الدراري - م - ٢٠)

وثبت فى صحيح مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديثها « أن ركعتى  
الفجر خير من الدنيا وما فيها » وفيها أحاديث كثيرة (١) وأما صلاة  
الضحى فالأحاديث فيها متواترة عن جماعة من الصحابة ؛ وأقلها  
ركعتان كما فى حديث أبى هريرة فى الصحيحين وغيرهما ، وأكثرها  
اثنتا عشرة ركعة كما دلت على ذلك الأدلة (٢) وأما صلاة الليل  
فالأحاديث فيها صحيحة متواترة لا يتسع المقام لبسطها (٣) وأكثرها

قال : من لم يصل ركعتى الفجر فليصها بعد ما تطلع الشمس » أخرجه الترمذى وابن  
حبان وصححه الحاكم وأقره الذهبى . هـ . لمحرره .

[ ١ ر ] قال فى سفر السعادة : وكان يحافظ على ركعتى الفجر بحيث أنه كان  
يواظب عليها فى السفر أيضا ، ولم يرو أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى فى  
السفر شيئا من السنن الرواتب الا سنة الفجر وصلاة الوتر ؛ وللعلماء فى أفضلية سنة  
الفجر وصلاة الوتر قولان . قال بعضهم : سنة الفجر آكد ؛ وقال بعضهم : بل الوتر  
وكما أن الوتر واجب عند البعض . كذا سنة الفجر تجب عند البعض . وقال بعض المشايخ  
سنة الفجر ابتداء العمل والوتر ختم العمل ؛ فلا جرم صرفنا العناية لشأنهما . ولهذا  
السبب شرع فيها قراءة سورة الاخلاص وسورة : قل يا . لاشتغالها على توحيد العلم  
والعمل وتوحيد المعرفة والارادة وتوحيد الاعتقاد والقصد كما بيناه فى كقاب حاصل  
كورة الخلاص فى فضائل سورة الاخلاص . اهـ .

[ ٢ ر ] وفى الحجة البالغة : وللضحى ثلاث درجات أقلها ركعتان ، وفيها أنها  
تجزئ عن الصدقات الواجبة على كل سلامى ابن آدم . وثانيها أربع ركعات ، وفيها  
عن الله تعالى ( يا بن آدم ، اركع لى أربع ركعات من أول النهار ، أ كفك آخره )  
وثالثها ما زاد عليها كثمانى ركعات وثنى عشرة ، وأكمل أوقاته حين يرتجل النهار  
وترمض الفصال . اهـ .

[ ٣ ر ] قال تعالى ( ان ناشئة الليل هي أشد وطناً وأقوم قيلاً ) وقال صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم « صلوا بالليل والناس نيام » وكانت العناية بصلاة التهجد أكثر

ثلاث عشرة ركعة، يوتر في آخرها بركعة؛ أما منفردة، أو منضمة إلى شفع قبلها (١) وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل

فبين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فضائلها وضبط آدابها وأذكارها. قال «عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم وهو قربة لكم إلى ربكم مكفرة للسيئات منها عن الأثم» وغير ذلك.

[ ١ ر ] قال ابن القيم : ووردت السنة الصحيحة الصريحة المحككة في الوتر بخمس متصلة وسبع متصلة كحديث أم سابعة «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوتر بسبع وبخمس لا يفصل بسلام ولا كلام» رواه أحمد. وكقول عائشة «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس الا في آخرهن» متفق عليه. وكحديث عائشة «أنه يصلي من الليل تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه؛ ثم يسلم تسليما يسمعون ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد» فتلك إحدى عشرة ركعة؛ فلما أسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخذ اللحم أوتر بسبع وضع في الركعتين مثل صنيعه في الأول. وفي لفظ عنها «فلما أسن وأخذ اللحم أوتر بسبع ركعات لم يجلس الا في السادسة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة» وفي لفظ «صلى سبع ركعات لا يقعد الا في آخرهن» وكلها أحاديث صحاح صريحة لا معارض لها فردت بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «صلاة الليل مثنى مثنى» وهو حديث صحيح ولكن الذي قاله هو الذي أوتر بالسبع والخمس. وسنته كلها حق يصدق بعضها بعضا. فالتبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجاب السائل له عن صلاة الليل بأنها مثنى مثنى، ولم يسأله عن الوتر. وأما السبع والخمس والتسع والواحدة «فهي صلاة الوتر» والوتر اسم للواحدة المنفصلة مما قبلها. وللمخمس والسبع والتسع المتصلة كالمغرب اسم للثلاث المتصلة فإن انفصلت الخمس والسبع بسلامين كالأحدى عشرة كان الوتر اسم الركعة المفصولة وحدها كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «صلاة الليل مثنى مثنى» فإذا خشي الصبح أوتر بواحدة توتر له ما قد صلى «فاتفق فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقوله وصدق بعضه بعضا. اهـ. والحق أن الوتر سنة هو أؤكد السنن بينه على وابن عمر



وعباد بن الصامت واليه ذهب أكثر العلماء إلا أبا حنيفة خاصة فإنه واجب على الصحيح عنده وثلاث ركعات لا يزيد ولا ينقص . قال في المسوى : وأقل الوتر ركعة في قول أكثرهم وأكثره إحدى عشرة أو ثلاث عشرة وأدنى الكمال ثلاث وما زاد فهو أفضل . اهـ . وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا صلاها ثلاثا يقرأ في الأولى بسم الله اسم ربك الأعلى . وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون . وفي الثالثة بقل هو الله أحد والمعوذتين . أقول : دلت الاخبار على أن وقت الوتر بعد الفراغ من العشاء الآخرة إلى طلوع الفجر . وهذا هو عين ما أفتى به أبو موسى ، وفتواه هي الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أوتروا قبل أن تصبحوا » وأخرج ابن حبان عنه صلى الله عليه وسلم « أنه قال : إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر ؛ فأوتروا قبل طلوع الفجر » والأحاديث في الباب كثيرة . والأحاديث الثابتة في إتياره صلى الله عليه وسلم بركعة أكثر من أن تحصى « فهي صالحة لتخصيص ما هو من العمومات في أعلى طبقة ، فكيف بما لاصحة له قط . وحديث البتراء لم يصح . والذي ينبغي التعويل عليه في دفع الوجوب الأحاديث المضروحة بأن الوتر غير واجب ؛ والوتر عبارة عن آخر صلاة الليل . وقد ثبت في ذلك صفات متعددة بأحاديث صحيحة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك . والحاصل : أن لصلاة الليل باعتبار وترها ثلاث عشرة صفة كما ذكر ذلك ابن حزم في المحلى . فالقول بأن الوتر ثلاث ركعات فقط ، لا يجوز أن يكون الايتار بغيرها ، ضيق عطن وقصور باع . ولمثل هذا صار أكثر فقهاء العصر لا يعرفون الوتر إلا بأنها ثلاث ركعات بعد صلاة العشاء ؛ حتى أن كثيرا منهم يكون له قيام في الليل وتهجد ، فتراه يصلى الركعات المتعددة ويظن أن الوتر شيء قد فصله وأنه لا تعلق له بهذه الصلاة التي يفعلها في الليل ، وهو لا يدري أن الوتر هو ختام صلاة الليل ، وأنه لا صلاة بعده إلا الركعتان المعروقتان بسنة الفجر ؛ وكثيرا ما يقع الإنسان في الابتداع ، وهو يظن أنه في الانبعاث ؛ والسبب عدم الشغل بالعلم وسؤال أهل الذكر . وأما ما روى عن الحسن البصري أنه قال : أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن فإن أراد أن الاجماع وقع على هذا القدر وأنه لا يجوز الايتار بغيره فهو من البطلان بمكان لا يخفى على عارف ؛ فهذه الدفاتر الاسلامية الحكيمة

على أنحاء مختلفة؛ فتارة يصلى ركعتين ركعتين ثم يوتر بركعة، وتارة يصلى أربعاً أربعاً، وتارة يجمع بين زيادة على الأربع. وذلك كله سنة ثابتة (١) وأما مشروعية تحية المسجد فلحديث «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين» أخرجه الجماعة من حديث أبي قتادة؛ وفي ذلك أحاديث كثيرة. وقد وقع الاتفاق على مشروعية تحية المسجد. وذهب أهل الظاهر إلى أنهما واجبتان. وذلك غير بعيد وقد حققت المقام في شرح المنتقى وفي رسالة مستقلة. وأما مشروعية صلاة الاستخارة ففيها أحاديث كثيرة منها حديث جابر عند البخاري وغيره بلفظ: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها؛ كما يعلمنا السورة من القرآن يقول: إذا هم

المذاهب الصحابة الذين أدركهم الحسن البصري والمذاهب التابعين الذين هو واحد منهم قاضية بخلاف هذه الحكاية. وهي بين أيدينا. وإن أراد أن هذه الصفة هي إحدى صفات الوتر، فنحن نقول بموجب ذلك، فقد روى الأيتار بثلاث؛ ولكنه روى النهي عن الأيتار بثلاث كما أوضح ذلك المساتن رحمه الله في شرح المنتقى فتعارضت رواية الثلاث ورواية النهي. والعالم بكيفية الاستدلال لا يخفى عليه الصواب. وقد تقدم أن حديث البتراء لا أصل له «على أن النسخ لا يتم ادعاؤه إلا بعد معرفة التاريخ؛ لأن الناسخ لا يكون إلا متأخراً باجماع المسلمين القائلين بثبوت أصل النسخ في هذه الشريعة المطهرة فدعوى النسخ بمجرد الاحتمال مجازفة عظيمة، ولا سيما إذا كان المدعى لذلك لم يتعب نفسه في علوم السنة المطهرة.

[ ١ ر ] قال في الحجة البالغة: صلاها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على وجهه والكل سنة. قال في المنح: قالت عائشة «ولا أعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام ليلة حتى أصبح». اهـ.

أحذكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : اللهم انى  
 أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم .  
 فانك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب ؛ اللهم ان كنت  
 تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ، ومعاشى ، وعاقبة أمري - أو قال  
 عاجل أمري وآجله - فأقدره لى ويسره لى ثم بارك لى فيه . وان كنت  
 تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ، ومعاشى ، وعاقبة أمري - أو قال عاجل  
 أمري وآجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه ، واقدر لى الخير حيث كان  
 ثم ارضنى به قال : ويسمى حاجته « (١) وأما مشروعية الركعتين بين  
 كل أذان واقامة فلهديث « بين كل أذانين صلاة » قال ذلك ثلاث  
 مرات ثم قال « لمن شاء » وهو حديث صحيح ؛ والمراد بالاذانين ، الاذان  
 والاقامة تغليبا كالقمرين والعمرين .

## باب صلاة الجماعة

هي من أكسد السنن وتعتقد باثنين ، واذا كثر الجمع  
 كان الثواب أكثر ، وتصح بعد المفضول ، والأولى أن يكون الامام  
 من الخيار ، ويؤم الرجل بالنساء لا العكس ، والمفترض بالمتنفل

[ ١ ] قال فى الحجة البالغة : وعندى ان اكنار الاستخارة فى الامور تریاق محرب  
 بتحصيل شبه الملائكة . وضبط النبى صلى الله تعالى علیه وآله وسلم آدابها ودعاهها فثم ع  
 ركعتين وعلم « اللهم انى استخيرك . الخ . اه .

والعكس ، وتجب المتابعة في غير مبطل ، ولا يؤم الرجل قوماً هم له  
 كارهون ، ويصلي بهم صلاة أخفهم ، ويقدم السلطان ؛ ورب المنزل ،  
 والاقراء ، ثم الأعمى ؛ ثم الأسن ؛ وإذا اختلت صلاة الامام كان ذلك  
 عليه لاعلى المؤمنين ، وموقفهم خلفه الا الواحد فعن يمينه ، وامامة النساء  
 وسط الصف ويقدم صفوف الرجال ثم الصبيان ، ثم النساء ، والأحق  
 بالصف الأول أولو الاحلام والنهي . وعلى الجماعة أن يسووا صفوفهم  
 وأن يسدوا الخلل ويقيموا الصف الأول ثم الذى يليه ثم كذلك  
 أما كونها من آكد السنن (١) فلما ورد فيها من الترغيبات ، حتى أنه  
 صلى الله عليه وآله وسلم صرح بأنها تزيد على صلاة الفرد بسبع  
 وعشرين درجة كما في الصحيحين . ووقع منه الاخبار بأنه قد هم بأن  
 يحرق على المتخلفين دورهم (٢) ولازمها صلى الله عليه وسلم من  
 الوقت الذى شرعها الله فيه الى أن قبضه الله اليه . ولم يرخص صلى الله  
 عليه وآله وسلم فى تركها لمن سمع النداء (٣) فانه سأله الرجل الأعشى

[ ١ ر ] وأعظم الشعائر الإسلامية وأفضل القرب الدينية .

[ ٢ ر ] قال ابن القيم : ولم يكن ليحرق مرتكب صغيرة « فترك الصلاة في الجماعة هو

من الكبائر . ١٥٩ .

(٣) لعله أشار الى ما أخرجه ابن ماجه والدارقطنى وابن حبان والحاكم .  
 قال الحافظ : واسناده على شرط مسلم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 « من سمع النداء فلم يأت الصلاة فلا صلاة له » لكنه ليس ثابتاً في الصحيح كما عرفت  
 والله أعلم . من خط محمد العمرانى سلمه الله تعالى .

أن يصلى فى بيته فرخص له . فلما ولى دعاه فقال : هل تسمع النداء  
قال نعم . قال فأجب « وكما ذكرناه ثابت فى الصحيح . وثبت فى  
الصحيح أيضا عن ابن مسعود « أنه قال : لقد رأيتنا وما يتخلف عنها  
الا منافق معلوم النفاق (١) ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين  
الرجلين حتى يقام فى الصف » (٢) وأما انعقاد الجماعة باتنين « فليس

[ ١ ر ] قال ابن القيم : وهذا فوق الكبيرة . ٥١ .

[ ٢ ر ] أقول : أما كونها فريضة متحتمة . فالادلة متعارضة ؛ ولكن ههنا طريقة  
أصولية يجمع بها بين هذه الادلة ؛ وهى ان احاديث أفضلية الجماعة مشعرة بأن صلاة  
المفرد مجزئة وهى احاديث كثيرة مثل حديث « الذى ينتظر الصلاة مع الامام أفضل  
من الذى يصلى وحده ثم ينام » وهو فى الصحيح . ومنه حديث المسئى « صلاته « المشهور ،  
فانه أمره بان يعيد الصلاة منفردا ، ومنه حديث « ألا رجل يتصدق على هذا » عند أن  
رأى رجلا يصلى منفردا ومن ذلك احاديث التعليم لاركان الاسلام فانه لم يأمر من  
علمه بان لا يصلى الا فى جماعة مع انه قال لمن قال له لا يزيد على ذلك ولا ينقص « افلح  
وابيه ان صدق » ونحو ذلك من الادلة . فالجميع صالح لصرف « فلا صلاة له » الواقع فى  
الاحاديث الدالة على وجوب الجماعة الى نفي الكمال ؛ لا الى نفي الصحة . واما ما وقع  
منه صلى الله عليه وسلم من الهم بتحريق المتخلفين . فهو وان لم يكن قولاً ولا فعلاً  
ولا تقريرا لكنه لا يكون ما يهم به الا جائزا ولا يجوز التحريق بالنار لمن ترك ما لم  
يفرض عليه . فالجواب عنه قد بسطه شيخنا العلامة الشوكانى فى شرح المنتقى قال فى  
الحجة البالغة : لما كان فى شهود الجماعة حرج للضعيف والسقيم وذى الحاجة اقتضت  
الحكمة ان يرخص فى تركها عند ذلك ليتحقق العدل بين الافراط والتفريط فمن  
انواع الحرج ليلة ذات برد ومطر . ويستحب عند ذلك قول المؤذن : ألا صلوا فى الرحال  
ومنها حاجة يعسر التبرص بها كالعشاء اذا حضر فانه ربما يتشوف اليه وربما يضع الطعام  
وكمدافة الاخشين فانه بمنزل عن فائدة الصلاة مع ما به من اشتغال النفس . ولا اختلاف  
بين حديث « لا صلاة بحضرة الطعام » وحديث « لا تؤخر الصلاة لطعام ولا غيره » اذ

في ذلك خلاف . وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس « أنه صلى بالليل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحده وقعد عن يساره فأداره الى يمينه » وأما كثرة الثواب اذا كثرا الجمع فقد ثبت عن أبي بن كعب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما كان أكثر فهو أحب الى الله » أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن حبان ، وصححه ابن السكن . والعقيلي ؛ والحاكم ، وأما صحة الجماعة بعد المفضل . فقد صلى صلى الله عليه وآله وسلم بعد أبي بكر (١) وبعد غيره من الصحابة كما في

يمكن تنزل كل واحد على صورة او معنى ، والمراد نفى وجوب الحضور ، سر الباب التعمق ، وعدم التأخير هو الوظيفة لمن امن سر التعمق ، وذلك كتنزيل فطر الصائم وعدمه على الحالين او التأخير اذا كان تشوف الى الطعام أو خوف ضياع ؛ وعدمه اذا لم يكن كذلك مأخوذ من حال العلة . ومنها ما اذا كان خوف فتنة كامرأة أصابت بخورا ولا اختلاف بين قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « اذا استأذنت امرأة أحدكم الى المسجد فلا يمنعها » وبين ما حكم به جمهور الصحابة من منعها ، اذ المنهى عنه الغيرة التي تنبعث من الأنفة دون خوف الفتنة . والجائر ما فيه خوف الفتنة . وذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « الغيرة غيرتان - الحديث » وحديث عائشة « ان النساء احدثن الحديث » ومنها الخوف والمرض ، والامر فيها ظاهر . ومعنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للاعشى « أسمع النداء - الخ » أن سؤاله كان في الغزيمة ، فلم يرخص له .

(١) صلاته خلف أبي بكر ثابتة عند الشيخين مرتين . وعند مسلم « أنه صلى خلف عبد الرحمن بن عوف . وينظر هل صلى خلف أحد غيرها . من خط العمراني رحمه الله .



الصحيح ، ولعدم وجود دليل يدل على أنه يكون الامام أفضل .  
والاحاديث التى فيها « لا يؤمنكم ذو جرأة فى دينه » ونحوها : لا تقوم  
بها الحجة ؛ وعلي فرض أنها تقوم بها الحجة ، فليس فيها الا المنع  
من امامة من كان ذا جرأة فى دينه . وليس فيها المنع من امامة المفضل  
وقد عورض ذلك بأحاديث تتضمن الارشاد الى الصلاة خلف  
كل بر وفاجر ، وخلف من قال : لا اله الا الله . وهي ضعيفة  
وليس بأضعف مما عارضها . والأصل أن الصلاة عبادة يصح تأديتها  
خلف كل مصل اذا قام بأركانها واذكارها علي وجه لا يخرج به الصلاة  
عن الصورة المجزئة ، وان كان الامام غير متجنب للمعاصى ولا متورع  
عن كثير مما يتورع عنه غيره . ولهذا أن الشارع انما اعتبر حسن  
القراءة والعلم والسن ، ولو لم يعتبر الورع والعدالة . فقال « يؤم القوم  
أقرؤهم لكتاب الله ، فان كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فان كانوا  
فى السنة سواء فأقدمهم هجرة . فان كانوا فى الهجرة سواء فأقدمهم  
سنا » أخرجه مسلم رحمه الله وغيره من حديث ابن مسعود . وفي  
حديث مالك بن الحويرث « وليؤمكم أكبركم » وهو فى الصحيحين  
وغيرهما . وقد استخلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن أم مكتوم  
على المدينة مرتين فصلى بهم وهو أعمى . والحاصل : أن الشارع  
اعتبر الافضلية فى القراءة والعلم بالسنة وقدم الهجرة وعلم السن ؛ فلا  
ينبغي للمفضل فى مثل هذه الامور أن يؤم الفاضل الا باذنه . ولا اعتبار  
بالفضل فى غير ذلك ❦ وأما أولوية أن يكون الامام من الحيار ،

فلحديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . اجعلوا أئمتكم خياركم فلهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم » رواه الدارقطني وأخرج الحاكم في ترجمة مرثد الغنوي عنه صلى الله عليه وآله وسلم « ان سرکم أن تقبل صلاتکم فليؤمکم خيارکم فلهم وفدکم فيما بينکم وبين ربکم ( ١ ) » وأما كونه يؤم الرجل بالنساء لا العكس فلحديث أنس

[ ١ ر ] قال في منع المنة : وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحيز امامة الارقاء وكان سالم مولى أبي حذيفة يصلى بالمهاجرين الاولين لما نزلوا بقاء لكونه اكثرهم قرآنا وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول « صلوا خلف كل بر وفاجر » وكانت الصحابة يصلون خلف الحجاج . وقد أحصى الذين قتلهم من الصحابة والتابعين فبلغوا مائة ألف وعشرين ألفا . اه . اقول : الاحاديث الواردة في الصلاة خلف كل بر وفاجر وما قبلها من الاحاديث المقضية لمنع من الصلاة خلف الفاجر ومن كان ذا جرأة لم يبلغ منها شئ الى حد يجوز العمل عليه ، فوجب الرجوع الى الاصل . واما عدم اعتبار قيد العدالة فلعدم ورود دليل يدل عليه ، وأما كون الصلاة خلف كامل العدالة واسع العلم كثير الورع أفضل وأحب فلا نزاع في ذلك . انما النزاع في كون ذلك شرطاً من شروط الجماعة مع أنه قد ثبت ما يدل على عدم الاعتبار ، مثل حديث « يصلون لكم فان أصابوا فلكم ولهم » وان أخطأوا فعلى أنفسهم » أو كما قال . وهو حديث صحيح والحاصل : ان الدين يسر . وقد جاءنا صلى الله عليه وسلم بالشرعية السمحة السهلة . ولم يأمرنا بالكشف عن الحقائق ، وسن لنا أن نصلى بعد من كان بالنسبة الى الواحد منا في الخفيض باعتبار المزايا الموجبة للفضل . فانه صلى الله عليه وسلم صلى بعد أبي بكر وعقاب بن أسيد . وهما بالنسبة اليه لا يعسدان شيئاً . ولا ريب أن الذي ينبغي تقديمه لمثل هذه العبادة ليكون وافد المؤمنين به الى الله . هو من أرشد اليه صلى الله عليه وسلم بقوله ( يؤم القوم أقرؤهم ) الى آخر الحديث . انما الشأن فيمن يلعب به الشيطان في الوسوسة المفضية الى اساءة الظن بأئمة الصلاة المتبعين للسنة ، فيوقع في قلبه العداوة لسلك واحد منهم بمجرد خيالات مختلفة وضلالات مضلة ، فيقول له : هذا العالم لا يصلح

في الصحيحين وغيرها « أنه صف هو واليتيم وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والعجوز من ورأهم » وقد أخرج الاسماعيلي عن عائشة أنها قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رجع من المسجد صلى بنا » وقد كانت النساء يصلين خلفه صلى الله عليه وآله وسلم في مسجده ، وليس في صلاة النساء خلف الرجل مع الرجال نزاع ، وإنما الخلاف في صلاة الرجل بالنساء فقط . ومن زعم أن ذلك لا يصلح فعليه الدليل . وأما عدم صحة امامة المرأة بالرجل فلائها عورة وناقصة عقل ودين ، والرجال قوامون علي النساء ، ولن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ، كما ثبت في الصحيح . ومن أئتم بالمرأة فقد ولاها أمر صلاته وأما كونه يؤم المفترض بالمتنفل والعكس ، فلا خلاف (١) في صحة

للامامة لكونه كذا ، وهذا الفاضل لا يصلح لها لكونه كذا ، ثم ينقله من درجة الى درجة ومن واحد الى واحد ، حتى لا يجد على ظهر البسيطة من يصلح لامامة الصلاة فهذا مخدوع قد لعب به الشيطان كيف يشاء حتى أحرمه فضيلة الجماعة التي هي من أعظم شعائر الاسلام وأجل أسباب الاجور . ومع هذا فهو قد أوقعه في ورطة أخرى وهي حمل جميع المسلمين على غير السلامة ، وصار ظالما لكل واحد منهم مظلمة يستوفيها منه بين يدي الجبار . وقد ينضم الى هذه المصائب أن هذا الذي صار في يد الشيطان يلعب به كيف يشاء قد يعتقد الفضل في نفسه ، وأن الامامة لم تكن تصلح الا له ولم يكن يصلح الا لها ، فيجتنب الجماعة ولا يقتدى باحد من المسلمين ، بل يجمع له جماعة يكون امامهم . فهو أشقى ممن قبله ، لأنه اعتقد أنه لم يبق في أرض الله من عباده الصالحاء سواه . فلا حياء الله ولا نياء .

(١) قد أكثر شيخنا في هذا الشرح من الاستناد الى الاجماع وليس بحجة ولا هو في مقام حجاج ، ونستدل لهذه المسئلة بما أخرجه احمد وابو داود والنسائي والترمذي وابن حبان وصححه عن يزيد بن الاسود « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى

صلاة المفترض بالمتنفل . وأما العكس فلحديث معاذ « أنه كان يؤم قومه بعد أن يصلي تلك الصلاة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم » وهي في الصحيحين وغيرهما (١) وأما صلاة المتنفل بعد المتنفل فكما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل وصلى معه ابن عباس .

برجلين لم يصليا معه ترعد فرائضهما فقال : ما منعكما أن تصليا معنا ، قالا : يا رسول الله انا كنا صلينا في رحالنا ، قالا : لا تفعلوا اذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة ، فصليا معهما فانها لكم نافله » وأخرج أبو داود والنسائي وحسنه من حديث أبي سعيد الخدري قال « أياكم يتجر مع هذا فقام رجل فصلى معه » والله أعلم . من خط العمراني . وقد يقال : الحجة على الصحة عدم ورود ما يمنع عن الشرع الا أن يقال : دليل المنع حديث « لا تختلفوا على امامكم » وحينئذ تكون هذه الادلة مخصصة ومصححة للايتام مع الاختلاف في النية <sup>٢</sup> من خط سيدى الحسن بن يحيى قدس سره .

[ ١ ر ] وهذا دليل على جواز ذلك : لانه كان متنفلا « وهم مفترضون ، لما في بعض الروايات من تصريح معاذ بانه كان يصلى بقومه متنفلا » وهذه الزيادة المصرحة بالمطلوب وان كان فيها مقال معروف ؛ لكنها معضدة بما عرف من حرص الصحابة على الاوفر أجرا والاكمل ثوابا . ولا شك أن الصلاة خلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفضل وأكمل وأتم . وأما الجواب عن حديث معاذ بانه حكاية فعل ؛ فساقت ، لاستلزامه لبطلان قسم من أقسام السنة المطهرة . وهو قسم الافعال الذى دارت عليه رضى بيانات القرآن وجماهير من أحكام الشريعة ، مع أن هذا الاعتذار غير نافع ههنا ، لان الحجة هى تقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمعاذ ولقومه على ذلك لا نفس فعل معاذ حتى يعتذر عنه بذلك . وأما الجواب بان فعل اتخاذ الصحابة لا يكون حجة ، فكلام صحيح ، ولكن الحجة ليست فعل معاذ ؛ بل تقريره صلى الله عليه وسلم كما عرفت . وهذا من الواضح بمكان لا يخفى . والحاصل أن الأصل صحة الاقتداء من كل مصل بكل مصل ، فنزعم أن ثم مانعا في بعض الصور ؛ فعليه الدليل . فان نهض به صح مايقوله ، وأن لم ينهض به بطل .

وكذلك صلاته بأنس واليتيم والعجوز وغير ذلك . والكل ثابت في الصحيح . وأما كونها تجب المتابعة للامام في غير مبطل ، فلحديث « إنما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه » وهو ثابت في الصحيح من حديث أبي هريرة . وأنس . وجابر ، وثابت خارج الصحيح عن جماعة من الصحابة ، وورد الوعيد على المخالفة كحديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يحول الله رأسه رأس حمار أو يحول صورته صورة حمار » أخرجه الجماعة ولا يتابعه في شيء . يوجب بطلان صلاته ، نحو أن يتكلم الامام أو يفعل أفعالا تخرجه عن صورة المصلى ، ولا خلاف في ذلك (١) وأما كونه لا يؤم الرجل قوما هم له كارهون ، فلحديث عبد الله بن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول : ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة ، من تقدم قوما هم له كارهون ورجل أتى الصلاة دباراً ، ورجل اعتبد محرره » أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، وفي اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي ، وفيه ضعف . وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : »

[ ١ ر ] قال في المسوى : هو كذلك عند الجمهور أنه يجب اتباع الامام في جميع الحالات وقوله « إذا صلى جالسا فصلوا جلوسا » منسوخ ومغى . كان الناس يصلون بصلاة أبي بكر . على الصحيح أنه كان مسمعا لمن خلفه . في العلكيرية : إذا رفع المقتدى رأسه من الركوع والسجود قبل الامام ينبغي أن يعود ولا يصير ركوعين وسجودين قلت : عامة أهل العلم على أن هذا الفعل منهي عنه ، وصلاته مجزئة . وأكثرهم يأمرونه بأن يعود الى السجود .

عليه وسلم ثلاثه لا تجاوز صلاتهم آذانهم ، العبد الا بقى حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ، وامام قوم وهم له كارهون » وقد حسنه الترمذى وضعفه السيحى . قال النووى فى الخلاصة . والارجح قول الترمذى . وفى الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة يقوى بعضها بعضا (١) وأما كونه يصلى بهم صلاة أخفهم ، فلما ثبت فى الصحيحين وغيرهما من حديث أبى هريرة « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف : فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى

(١) أقول : ظاهر الأحاديث الواردة فى الترهيب عن ذلك أنه لافرق بين كون الكارهين من أهل الفضل أو من غيرهم ؛ فيكون مجرد حصول الكراهة عذرا لمن كان يصلح الإمامة فى تركها . وغالب الكراهات السكائنة بين هذا النوع الانسانى خصوصا فى هذه الأزمنة راجعة الى أغراض دنيوية . والراجع هنا الى أغراض دينية أقل قليل ، ومع كونه كذلك ؛ فغالبه صادر عن اعتقادات فاسدة وخيالات مختلفة كما يقع بين المتخالفين فى المذاهب ، فان العصية الناشئة بينهم تعمى بصائرهم عن الصواب فلا يقيم أحدهم للآخر وزنا ، ولا ينظر اليه الا بعين السخط لابعين الرضا ، فيرى محاسنه مساوى كائنه ما كانت ، وقد تقع هذه العداوة بين أهل مذهب واحد باعتبار الاختلاف فى كون أحدهم من المشتغلين بالدين والعلم ، والآخر من الجهلة المتهتكين ، وكثيرا ما ترى أرباب المعاصى اذا رأوا أرباب الدين والعلم تضيق بهم الارض بطولها والعرض ولا يطيقونهم بغضا ، فان كان ثم دليل يدل على تخصيص الكراهة بما كان منها راجعا الى ما هو مختص بالله عز وجل ، فمن يكره انسانا لكونه مكبا على المعاصى أو متهاونا بما أوجبه الله عليه ، فهذه الكراهة هي الكبريت الأحمر ؛ لا توجد حقيقتها الا عند أفراد من العباد . وان لم يوجد دليل يخص الكراهة بذلك ؛ فالأولى لمن عرف أن جماعة من الناس يكرهونه ، لا لسبب ، أو لسبب دينى ، أن لا يؤمهم ؛ وأجره فى الترك ؛ يفضل أجره فى الفعل .



لنفسه فليطول ماشاء ؛ وفي الباب احاديث صحيحة واردة في التخفيف (١) واما كونه يقدم السلطان ورب المنزل ؛ فلما ثبت في الصحيحين من حديث ابى مسعود عقبة بن عمرو حرفوعا « لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه » وفي لفظ « لا يؤمن الرجل الرجل في اهله ولا سلطانه » وورد تقييد جواز ذلك بالأذن . وفي لفظ لأبى داود « لا يؤمن الرجل في بيته » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى

[ ١ ر ] قال في الحجة : وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يطول ويخفف على ما يرى من المصلحة الخاصة بالوقت ؛ واختار بعض السور في بعض الصلوات لفوائد من غير حتم ولا طلب مؤكد ، فمن اتبع فقد أحسن « ومن لا فلا حرج » وقصة معاذ في الاطالة مشهورة . انتهى حاصله . وأما ارتفاع الامام عن المأموم ؛ فلا يضر قدر القامة ولا فوقها ؛ لافي المسجد ولا في غيره من غير فرق بين الارتفاع والانخفاض والبعد والحائل . ومن زعم أن شيئا من ذلك تفسد به الصلاة ، فعليه الدليل ، ولا دليل الا ماروى عن حذيفة « أنه أم الناس بالمداين على دكان . الحديث » أخرجه أبو داود وصححه بن خزيمة وابن حبان والحاكم . وفي رواية للحاكم : التصريح برفعه . ورواه أبو داود من وجه آخر ، وفيه قال له حذيفة : ألم تسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول « اذا أم الرجل القوم فلا يقم أرفع من مقامهم » أو نحو ذلك . الحديث وفي اسناده الرجل المجهول ، ورواه البيهقي أيضا . ففي هذين الحديثين دليل على منعه الامام من الارتفاع عن المؤتم ؛ ولكن هذا النهى يحمل على التنزيه لحديث صلاته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على المنبر كما في الصحيحين وغيرهما . ومن قال : انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعل ذلك للتعليم كما وقع في آخر الحديث ، فلا يفيد ذلك . لأنه لا يجوز له في حال التعليم الا ما هو جائز في غيره ، ولا يصح القول باختصاص ذلك بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . وقد جمع الماتن رحمه الله تعالى في هذا البحث رسالة مستقلة جوابا عن سؤال بعض الاعلام « فن أحب تحقيق المقام فليرجع اليها .

عن مالك بن الحويرث قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من زار قوماً فلا يؤمهم ، وليؤمهم رجل منهم » وأما تقديم الاقراء ثم الأعلم ثم الأسن ، فلما في حديث أبي مسعود بلفظ « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً » وهو في الصحيح . وانما لم نذكر الهجرة في المختصر لانه لا هجرة بعد الفتح كما في الحديث الصحيح . وأما كونها اذا اختلت صلاة الامام كان ذلك عليه لا على المؤمنين ؛ فلحديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يصلون بكم فان أصابوا فلكم ولهم ؛ وان أخطأوا فلكم وعليهم » أخرجه البخارى وغيره . وأخرج ابن ماجه من حديث سهل بن سعد نحوه . وأما كون موقف المؤمنين خلف الامام الا الواحد فعن يمينه ، فلحديث جابر بن عبد الله « انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعله عن يمينه ثم جاء آخر فقام عن يسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخذ بأيديهما فدفعهما حتى أقامها خلفه » وهو في الصحيح . وقد كان هذا فعله ، وفعل أصحابه في الجماعة ، يقف الواحد عن يمين (١) الامام ، والاتان فما زاد خلفه . وقد ذهب الجمهور الى وجوب ذلك

(١) وميمنة الصف أفضل ، لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ان الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف »

وقال سعيد بن المسيب : أنه منسوبة فقط . وروى عن النخعي أن الواحد يقف خلف الامام . وأما كون امامة النساء وسط الصف فلما روى من فعل عائشة « انها أمت النساء فقامت وسط الصف » أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي وابن ابى شيبة والحاكم وروى مثل ذلك عن أم سلمة ، أخرجه الشافعي وابن ابى شيبة وعبد

وقد أغفل شيخنا حفظه الله تعالى من أحكام الجماعة أفضلية الوقوف في الصف الأول كما أخرجه البخارى عن أبى هريرة في حديث طويل وفيه « ولويلهمون ما في الصف الاول لاستهموا عليه » وأخرج ابن حبان في صحيحه عن العرياض بن سارية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى على الصف المتقدم ثلاثا ، وعلى الثانى مرة » وشرعية تجنب الصلاة بين السوارى لما أخرجه أحمد وأبو داود وأترمذى وحسنه عن عبد الحميد بن محمود قال « صلينا خلف أمير من الأمراء فاضطربنا الناس فصلينا بين الساريين ، فلما صلينا قال أنس بن مالك : كنا نتقى هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرج الحاكم عن أنس وصححه « كنا نتهى عن الصلاة بين السوارى ونطرد عنها ، وقال : لاتصلوا بين الاساطين وأتموا الصفوف » وأخرج ابن ماجه عن معاوية بن قرة قال « كنا نتهى أن نصف بين السوارى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونطرد طردا » وفي اسناده مجهول . وأخرج الطبرانى في الكبير عن ابن عباس يرفعه « عليكم بالصف الأول : وعليكم بالميمنة » وإياكم والصف بين السوارى » وفيه اسماعيل بن يوسف المكي قال الهيثمى متروك .

وكراهيته التدافع عن الامامة لما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن سلامة بنت الحر الفزارية قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان من أشراط الساعة أن يتدافع أهل المسجد لا يجدون اماما يصلى بهم » . هـ . من خط العمرانى سلمه الله تعالى .

أقول : الأولى كتب هذه الحاشية آخر هذا البحث عند قول المؤلف سلمه الله . وورد أيضا أن الوقوف يمتنع الصف أولى وأفضل . هـ .

الرزاق والدارقطني (١) وأما تقديم صفوف الرجال ثم الصبيان ثم النساء ، فلحديث أبي مالك الأشعري « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجعل الرجال قدام الغلمان ، والغلمان خلفهم ؛ والنساء خلف الغلمان » أخرجه أحمد ، وأخرج بعضه ابو داود ، وفي اسناده شهر بن حوشب ، ويؤيده ما في الصحيحين من حديث أنس « انه قام هو واليتم خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأم سليم خلفهم » وأما الاحق بالصف الاول هم اولو الاحلام والنهي ، فلحديث أبي مسعود الانصاري الثابت في الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ليلى (٢) منكم اولو الاحلام والنهي ، ثم الذين بلونهم ، ثم الذين بلونهم »

[ ١ ر ] قال ابن القيم في المسند والسنن من حديث عبد الرحمن بن خلاد عن أم ورقة بنت الحرث « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يزورها في بيتها وجعلها مؤذنا كان يؤذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها ، قال عبد الرحمن : فان رأيت مؤذنها شيخا كبيرا » ولوم يكن في المسألة الا عموم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » لكفى . وأخرج البيهقي بسنده عن عائشة « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : لا خير في جماعة النساء الا في صلاة أو جنازة » والاعتقاد على ما تقدم ، فردت هذه السنن بالمشابهة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » رواء البخاري وهذا انما هو في الولاية والامامة العظمى والقضاء . وأما الرواية والشهادة والفتيا والامامة فلا تدخل في هذا . ومن العجب أن من خالف هذه السنة جوز للمرأة أن تكون قاضية تلي أمور المسلمين ، فكيف أفلحوا وهي حاكمة عليهم ولم تفلاح أخواتها من النساء اذا امتهن ؟ انتهى حاصله ،

( ٢ ) قوله : ليلى بكسر اللامين وخفة النون من غير ياء قبل النون ، وبإثباتها مع شدة النون على التأكيد . ١ هـ . مناوى على الجامع الصغير .

وأخرج احمد وابن ماجه والترمذى والنسائى قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن يليه المهاجرون والانصار ليأخذوا عنه » (١) وأما كون على الجماعة أن يسووا صفوفهم ويسدوا الخلل فلما رواه ابو داود من حديث أبى هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وسطوا الامام وسدوا الخلل » وفي الصحيحين من حديث أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : سووا صفوفكم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة » وعنه أيضا في الصحيحين « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل علينا بوجهه قبل أن يكبر فيقول : تراصوا واعتدلوا » وثبت في الصحيح من حديث النعمان بن بشير « انه قال صلى الله عليه وآله وسلم : عباد الله ، لتسون صفوفكم ؛ أو ليخالفن الله بين وجوهكم » (٢) وأما كونهم يتمون الصف الاول ، ثم الذي يليه ، فلما ورد من الاحاديث الصحيحة من أمره صلى الله عليه وآله وسلم باتمام الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك ، فالسنة ألا يقف المؤتم في الصف الثانى وفي الصف الاول سعة ، ثم لا يقف في الصف الثالث وفي الصف الثانى سعة ؛ ثم كذلك . وورد أيضا « أن الوقوف بمئة الصف أولى وأفضل (٣)

[ ١ ر ] قال في الحجة : ولثلا يشق على أولى الاحلام تقدم من دونهم عليهم . انتهى .

[ ٢ ر ] قلت : وهو قول أهل العلم أن تسوية الصفوف سنة .

[ ٣ ر ] وأما الاعتداد بالركعة التى لحق الامام فيها راكعا ، ففيه خلاف لجماعة من

الأئمة . والحق عدم الاعتداد بها بمجرد ادراك ركوعها من دون قراءة الفاتحة . ومن

## باب

سجود السهو (١) هو سجدتان قبل التسليم أو بعدد باحرام وتشهد وتحليل ، ويشترع لترك مسنون ، وللزيادة ولو ركعة سهوا ، وللشك في العدد . وإذا سجد الامام تابعه المؤتم ﴿ أقول ﴾ أما كون السجود يكون على التخيير ، اما قبل التسليم من الصلاة ، أو

أراد الوقوف على الحقيقة فليرجع الى شرح المنتقى وطيب النشر والسيل الجرار وحاشية الشفاء والفتح الرباني ودليل الطالب ؛ فالمسألة من المعارك ، وأما جعل ما أدركه مع الامام اول صلاته فهذا هو الحق ، فاهيئة المشروعة في الصلاة لا تتغير بتقديم أو تأخير ، بل الاصل الاصيل البقاء على الصفة المشروعة ، فيفعل الداخل مع الامام بعد أن قاته بعض الركعات ما يفعله لو كان داخل معه في الابتداء أو كان منفردا . وحديث « فاقضوا » وان كان صحيحا فحديث « أتموا » أصح منه وقد أمكن الجمع بحمل معنى القضاء على التمام لأنه أحد معانيه ، ولكن يترك المؤتم مخالفة امامه في الاركان ، فلا يقعد في موضع ليس بموضع قعود للامام ، وان كان موضع قعود له ، ولا يدع القعود في موضع قعود للامام وان لم يكن موضع قعود له ، لأن الاقتداء والمتابعة لازمان في صلاة الجماعة وتركها يخرج الصلاة عن كونها صلاة جماعة . وقد ورد الأمر بالمتابعة في الأركان بيانا لقوله « لا تختلفوا على امامكم » ولم يرد الأمر بذلك في الأذكار .

[ ١ ر ] سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيما اذا قصر الانسان في صلاته أن يسجد سجدتين تداركا لما فرط ، ففيه شبه القضاء وشبه الكفارة . والمواضع التي ظهر فيها النص أربعة ، وسيأتي . قال في سفر السعادة : من جملة من الحق تعالى ونعمه على الامة المحمدية أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يسهو في الصلاة انتقدى الامة به في التشريع ، واذا ذاك يقول « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فاذا نسيت فذكروني » وقال « إنما أنسى أو أنسى لا سن » يعني لا سن مانع في سجد ذلك . انتهى .



بعده ، فوجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم صح عنه أنه سجد قبل التسليم وصح عنه أنه سجد بعده . أما ما صح عنه مما يدل على أنه قبل التسليم فحديث عبد الرحمن بن عوف عند أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا شك أحدكم فلم يدر أواحدة صلى أم ثنتين ؟ فليجعلها واحدة . وإذا لم يدر ثنتين صلى أم ثلاثاً ؟ فليجعلها ثنتين ، وإذا لم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً ؟ فليجعلها ثلاثاً ، ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين » وفي الباب احديث : منها ما هو في الصحيح ، كحديث أبي سعيد الخدري قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر ، كم صلى ثلاثاً أم أربعاً ؟ فليطرح الشك جانباً وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » ومنها ما هو في غير الصحيحين . وأما ما صح عنه مما يدل على أنه بعد التسليم فكحديث ذى اليمين الثابت في الصحيحين ، فإن فيه « أنه صلى الله عليه وآله وسلم سجد بعد ما سلم » وحديث ابن مسعود « وهو في الصحيحين وغيرهما مرفوعاً بلفظ « إذا شك أحدكم في صلاته فليتم الصواب وليتم عليه ، ثم ليسلم ثم ليسجد سجدتين » وحديث المغيرة ابن شعبه « أنه صلى بقوم فترك التشهد الأوسط . فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ، وقال : هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد والترمذي وصححه . وحديث ابن مسعود الثابت في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم صلى الظهر خمساً فقليل له : أزيد في الصلاة ؟ فقال : لا وما ذاك ؟ فقالوا : صليت خمساً ، فسجد سجدتين بعد ما سلم . فهذه الأحاديث المصرحة بالسجود تارة قبل التسليم ، وتارة بعده ؛ تدل على أنه يجوز جميع ذلك . ولكنه ينبغي في موارد النصوص أن يفعل كما أرشد إليه الشارع . فيسجد قبل التسليم فيما أرشد إلى السجود فيه قبل التسليم ويسجد بعد التسليم فيما أرشد إلى السجود فيه بعد التسليم ، وما عدا ذلك فهو بالخيار ؛ والكل سنة . وفي المسألة مذاهب قد بسطتها في شرح المنتقى (١) وأما كون سجود السهو باحرام وتشهد وتحليل

[ ١ ر ] قال في سفر السعادة : وسجد للسهو قبل السلام في بعض المواضع ، وبعده في بعضها ، فجعله الامام الشافعي في كل حال قبل السلام ، والامام أبو حنيفة جعله بعد السلام في كل حال ، وقال الامام مالك يسجد للسهو النقصان قبل السلام ، والسهو الزيادة في الصلاة بعد السلام ، وإن اجتمع سهوان أحدهما زائد والآخر ناقص يسجد لهما قبل السلام ، وقال الامام أحمد يسجد قبل السلام في المحل الذي سجد فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل السلام ، وما عداه يسجد للسهو بعد السلام . وقال داود الظاهري : لا يسجد للسهو الا في هذه المواطن الخمس التي سجد فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، ولوسها في غيرها لا يسجد للسهو ، ولم يعرض له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الشك في الصلاة ، لكن قال « من شك فليبن على اليقين » ولم يعتبر الشك ويسجد للسهو قبل السلام . وقال الامام أبو حنيفة : ان كان له ظن بنى على غالب ظنه وان لم يكن له ظن بنى على اليقين . وقال الامام مالك والامام الشافعي والامام أحمد بنى على اليقين مطلقا . انتهى . ولا يشك منصف أن الأحاديث الصحيحة مصرحة بأنه كان يسجد في بعض الصلوات قبل السلام ، وفي بعضها بعد السلام . فالجزم بأن محلها بعد السلام فقط طرح لبعض الأحاديث الصحيحة ، لا لموجب المجرد مخالفتها لما قاله فلان أو فلان ، كما أن الجزم بأن محلها قبل التسليم فقط . طرح لبعض الأحاديث

فقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كبر وسلم » كما في حديث  
 ذي الدين الثابت في الصحيح وفي غيره من الاحاديث . وأما التشهد  
 فلحديث عمران بن حصين « ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسها  
 فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم » أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه  
 وابن حبان وصححه والحاكم . وقال صحيح على شرط الشيخين . وقد  
 روى نحو ذلك من حديث المغيرة وابن مسعود وعائشة . وأما كونه  
 يشرع لترك مسنون ، فلحديث سجوده صلى الله عليه وآله وسلم  
 لترك التشهد الأوسط . ولحديث « لكل سهو سجدتان » والكلام فيه  
 معروف (١) ونحو ذلك اذا كان ذلك المسنون تركه المصلى سهواً لأنه  
 قد ثبت أن سجود السهو فيه ترغيم للشيطان كما في حديث ابى سعيد الثابت  
 في الصحيح ؛ ولا يكون الترغيم الا مع السهو ، لأنه من قبل الشيطان  
 واما مع العمد فهو من قبل المصلى وقد فاته ثواب تلك السنة (٢)

الصحيحة لمثل ذلك . والحق عندى أن السكك جائز وسنة ثابتة . والمصلى مخير بين أن  
 يسجد قبل أن يسلم أو بعد أن يسلم ، وهذا فيما كان من السهو غير موافق للسهو الذى  
 سجد له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل السلام أو بعده ، وأما في السهو الذى سجد  
 له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فينبغى الاقتداء به في ذلك ، وإيقاع السجود في الموضع  
 الذى أوقعه فيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع الموافقة في السهو ، وهي مواضع محصورة  
 مشهورة يعرفها من له اشتغال بعلم السنة المطهرة .

(١) أخرجه أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف . هـ . عمرانى .

قلت : وقد صححه بعضهم فلم يجمع على ضعفه ، هـ . لمحرره .

[ ٢ ر ] قلت : مذهب أبى حنيفة والشافعى : أن من سلم من ركعتين ساهيا أتم

وسجد سجدتين . وهو في مذهب أبى حنيفة خاص بمن سلم على رأس الركعتين على ظن

وأما كونه يشرع للزيادة ولو ركعة سهوا فالحديث المتقدم . وما دون الركعة بالأولى (١) وأما للشك في العدد ففيه الأحاديث المتقدمة المصرحة بأن من شك في العدد بنى على اليقين وسجد للسهو (٢) وأما متابعة

أيهما أربعة ، فلو سلم علي رأسهما علي ظن أنهما جمعة ، أو علي أنه مسافر ، فإنه يستقبل الصلاة . كذا في العلامكية في فصل المفسدات . واستخرج له الشافعي علة « وهي فعل شيء » . يخلل الصلاة عمده دون سهوه . أقول : ما وقع من اصطلاح الفقهاء علي تسميته هيئة هو لا يخرج به عن كونه مندوبا . وتخصيص وجوب السجود للسهو بترك ما كان مسنونا دون ما كان مندوبا لأدليل عليه . ولا سيما وهذه الأسماء إنما هي اصطلاحات خادثة ، والا فالمسنون والمندوب اليه معانها لغة أعم من معانيها اصطلاحا . وأيضا الفرق بين المسنون والمندوب إنما هو اصطلاح لبعض أهل الأصول دون جمهورهم . وغاية ما هنالك أن المسنون هو المندوب المؤكد . وصدق اسم السهو علي ترك المندوب كصدقه علي ترك المسنون فيندرج تحت حديث « اسكس سهو سجدة » وتحقق الزيادة والنقص حاصل لكل واحد منهما ، فمدعى التفرقة بينهما مطالب بالدليل . ولا ريب أن بعض ما عدوه من الهيئات لا يتحقق ، مثل ترك نصب القدم وترك وضع اليدين .

[ ١ ر ] قال في المسوى : عند الحنفية إن سها عن القعدة الآخرة وقام إلى الخامسة رجع إلى القعدة مالم يسجد ، وتشهد ثم سجدا للسهو . وإن قيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه ، ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد إلى القعدة مالم يسجد للخامسة وسلم وسجد للسهو ؛ وإن قيدها بالسجدة تم فرضه فيضم إليها ركعة أخرى لتكونا تطوعا . فإن لم يضم وقطع الصلاة لم يلزمه القضاء ، لأنه إنما شرع ظنا . وعند الشافعية في أية حالة ذكر أنها خامسة قعدوا في الزائد وراعى ترتيب الصلاة مما قبل الزائد ثم سجدا للسهو ، وفي معنى الركعة عنده الركوع والسجود ، ويتجه على مذهب الحنفية أن يقال في حديث ابن مسعود : أنه حكاية حال . فلهذا قام بعد القعدة ولم يضم السادسة لبيان أنه غير واجب . انتهى .

[ ٢ ر ] قال في الحجة البالغة : وهو الأول من المواضع الأربع التي ظهر فيها النص ، وفي معناه الشك في الركوع والسجود ، والثاني زيادة الركعة كما سبق . وفي

المؤتم لامامه في سجود السهو (١) فلأن ذلك من تمام الصلاة، ولانه كان يسجد الصحابة اذا سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد ورد الامر بمتابعة الامام كما سبق (٢)

معناه زيادة الركن ، والثالث أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سلم من ركعتين ، قيل له في ذلك ، فصلى ما ترك وسجد سجدتين ، وأيضا روى أنه سلم وقد بقي عليه ركعة بمثله ، وفي معناه أن يفعل سهوا ما يبطل عمده ، الرابع أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قام من الركعتين كما مر ، وفي معناه ترك التشهد في القعود ، وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « اذا قام الامام من الركعتين فان ذكر قبل أن يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويوجد سجدتي السهو » أقول : في الحديث دليل على أن من كان قريب الاستواء ربما يستوى فانه لا يجلس خلافا لما عليه العامة . انتهى . وفي المسوى اختلفوا في ذلك ، فعند الشافعية اذا شك في صلاته بنى على اليقين وهو الأقل سواء كان شك في ركعة أو ركن . وعند الحنفية ان كان ذلك أول مرة مها يستقبل الصلاة وان كان يعرض له كثيرا بنى على أكبر رأيه ، لحديث ابن مسعود « اذا شك أحدكم في صلاته فليتجر الصواب » وقال أحمد : يطرح الشك اما بأخذ الأقل واما بالتحرى فان اختار الاول سجد قبل السلام وان اختار الثاني سجد بعده . انتهى .

(١) وأخرج البراز واليهيقي بسند ضعيف عن عمر مرفوعا « ليس علي من خلف الامام سهو ، فان سها الامام فعليه وعلي من خلفه » من خط العمراني سلمه الله تعالى .  
(٢) أغفل شيخنا أبقاه الله من مواضع سجود السهو التي صح دليلها ما دل عليه حديث ذى اليمين الثابت في الصحيحين ، من أن من سلم قبل تمام الصلاة معتقدا للتمام أي بما ترك وسجد للسهو ، فان فيه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى إحدى صلاتي العشاء ركعتين ثم سلم ثم قام الى خشية في مقدم المسجد فوضع يده عليها وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه وخرج سرعان الناس فقالوا قصرت الصلاة ورجل يدعوه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذا اليمين فقال : يا رسول الله أنسيت الصلاة فقال : لم أنس ولم تقصر . قال بلى قد نسيت فصلي ركعتين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر » أخرجاه من حديث أبي هريرة ، وهذا لفظ مسلم . من خط العمراني

## باب القضاء للفوائت

ان كان الترك عمدا لا لعذر ، فدين الله أحق أن يقضى ، وان كان  
كان لعذر ، فليس بقضاء بل أداء في وقت زوال العذر ، الا صلاة  
العید ففي ثانيه ( أقول ) قد اختلف أهل العلم في قضاء الفوائت  
المتركة لا لعذر ، فذهب الجمهور الى وجوب القضاء ، وذهب داود  
الظاهرى وابن حزم وبعض أصحاب الشافعي وحكاه في البحر عن ابي  
الهادى والاستاذ ورواية عن القاسم والناصر الى أنه لا قضاء على العائد  
غير المعذور ، بل قد باء بأثم ما تركه من الصلاة ، واليه ذهب شيخ  
الاسلام تقي الدين بن تيمية ، ولم يأت الجمهور بدليل يدل على ذلك ، ولم  
أجد دليلا لهم من كتاب ولا سنة الا ما ورد في حديث الحثمية حيث  
« قال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم : فدين الله أحق أن يقضى »  
وهو حديث صحيح ، وفيه من العموم الذى يفيد المصدر المضاف  
ما يشمل هذا الباب . فهذا الدليل ليس بأيدي الموجبين سواء . وقد  
اختلف أهل الاصول ، هل القضاء يكفى فيه دليل وجوب المقضى ؟

وقد يقال : قد دخل هذا في الزيادة في الصلاة سهوا من خط سيدي الحسن  
ابن يحيى قدس سره .

فيه تأمل : اذ هو وقع منه السلام علي ركعتين في الرباعية فكان الاولى بالمصنف  
أن يقول : وللزيادة والنقصان الخ . . . المحرره



أم لا بد من دليل جديد يدل على وجوب القضاء . والحق أنه لا بد من دليل جديد ، لان إيجاب القضاء هو تكليف مستقل غير تكليف الاداء . ومحل الخلاف هو الصلاة المتروكة لغير عذر عمداً (١) . وأما اذا كان الترك لعذر من نوم أو سهو أو نسيان أو اشتغال بملاحة القتال مع عدم امكن صلاة الخوف والمسايفة ، فانه يجب تأدية تلك الصلاة المتروكة عند زوال العذر ، وذلك وقتها ، وفعلها فيه اداء كما يفيد ذلك أحاديث « من نام عن صلاته ، أو سها عنها ، فوقيتها حين يذكرها » وقد تقدمت في أول كتاب الصلاة . وفي ذلك خلاف .

[ ١ ر ] وأقول : حكمه مافي الأحاديث الصحيحة « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويحجوا البيت ويصوموا رمضان فمن فعل ذلك فقد عصم دمه وماله الا بحقه » ومن لم يفعل فلا عصمة لدمه وماله ؛ بل نحن مأمورون بقتاله ، كما أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، والمقاتلة تستلزم القتل ، ثم التوبة مقبولة . فتارك الصلاة ان تاب وأناب ، وجب علينا أن نحل سبيله ( فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة غفلوا سبيلهم ) فمن علمنا أنه ترك صلاة من الصلوات الخمس وجب علينا أن نؤذنه بالتوبة ، فان فعل فذاك ، وان لم يفعل قتلناه . حكم الله ( ومن أحسن من الله حكماً ) وأما اطلاق اسم الكفر عليه ، فقد ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة وتأويلها لم يوجب الله علينا ولا أذن لنا فيه . ومن غرائب بعض الفقهاء التردد في اطلاق اسم الفسق عليه . معللاً ذلك بأن التفسير لا يجوز الا بدليل قطعى ، مع أنه يرمى بالكفر من خالفه في أدنى معتقدهاتى لم يأذن الله لنا باعتقادها فضلاً عن التكفير بها ، والله المستعان . وأما كيفية القضاء فأقول : لاشك أن تقديم المقضية على المؤداة وتقديم الأولى من المقضيات على الأخرى ؛ هو الأولى والأحب . ولو لم يرد في ذلك الا فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في يوم الخندق لسكان فيه كفاية ، وأما الشأن في كون ذلك متحماً لا يجوز غيره .

والحق أن ذلك هو وقت الأداء لا وقت القضاء ؛ للتصريح منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن وقت الصلاة المنسية أو التي نام عنها المصلي وقت الذكر . وأما المتروكة لغير نوم وسهو كمن يترك الصلاة لاشتغاله بالقتال كما سبق ؛ فقد شغل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر وما صلاهما إلا بعد هوي من الليل ؛ كما أخرجه أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد ، وهو في الصحيحين من حديث جابر ، وليس فيه ذكر الظهر ؛ بل العصر فقط . وأما كون صلاة العيد المتروكة لعذر ، وهو عدم العلم بأن ذلك اليوم يوم عيد ، تفعل في اليوم الثاني ، ولا تفعل في يوم العيد بعد خروج الوقت إذا حصل العلم بأن ذلك اليوم يوم عيد ، فلحديث عمير بن أنس عن عمومة له « أنه غم عليهم الهلال فأصبحوا صياما ؛ فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمر الناس أن يفتروا من يومهم ؛ وأن يخرجوا لعيدهم من الغد » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه ، وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في بلوغ المرام (١)

[ ١ ر ] أقول : وأما الكافر إذا أسلم فلا يجب عليه القضاء على كل حال ، لأن القائل بأنه غير مخاطب بالشرعيات ينفي عنه الوجوب حال الكفر ؛ والقائل أنه مخاطب يجعل الخطاب باعتبار الثواب والعقاب ؛ لا باعتبار وجوب الاداء أو القضاء ، فلا سلام يجب ما قبله بلا خلاف . والظاهر أن المرتد حكمه حكم غيره من الكفار ، في عدم وجوب القضاء ، لأن الدليل يصدق عليه كما يصدق على غيره من الكفار .

## باب صلاة الجمعة

يجب علي كل مكلف الا المرأة والعبد والمسافر والمريض ، وهي كسائر الصلوات لا تخالفها الا في مشروعية الخطبتين قبلها ، ووقتها وقت الظهر ، وعلى من حضرها أن لا يتخطى رقاب الناس ، وأن ينصت حال الخطبتين ، وندب له التكبير والتطيب والتجمل والنوم من الامام ، ومن أدرك ركعة منها فقد أدركها ، وهي في يوم العيد رخصة .

﴿ أقول ﴾ صلاة الجمعة فريضة من فرائض الله سبحانه ، وقد صرح بذلك كتاب الله عز وجل ؛ وما صح من السنة المطهرة كحديث « انه صلى الله عليه وآله وسلم ، هم باحراق من يتخلف عنها » وهو في الصحيح من حديث ابن مسعود ، وكحديث أبي هريرة « لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات ؛ أو ليختمن الله على قلوبهم ، ثم ليكونن من الغافلين » أخرجه مسلم وغيره ، ومن ذلك حديث حفصة مرفوعا « رواح الجمعة واجب على كل محتلم » أخرجه النسائي بإسناد صحيح . وحديث طارق بن شهاب « الجمعة حق واجب على كل مسلم » أخرجه أبو داود وسيأتي .

وقد واظب عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الوقت الذي شرعها الله فيه الى أن قبضه الله عز وجل ؛ وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أنها فرض عين ؛ وقال ابن العربي : الجمعة فرض باجماع الامة ، وقال ابن قدامة في المغني : أجمع المسلمون على وجوب الجمعة ، وأما الخلاف

هل هي من فروض الاعيان ؛ أو من فروض الكفايات ، ومن نازع في  
فرضية الجمعة فقد أخطأ ولم يصب (١) وأما كونها لا تجب على المرأة  
والعبد والمسافر والمريض ، فلحديث « الجمعة حق واجب على كل مسلم  
في جماعة الا أربعة عبد مملوك أو امرأة أوصي أو مريض » أخرجه أبو  
داود من حديث طارق بن شهاب ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وقد أخرجه الحاكم من حديث طارق عن أبي موسى ؛ قال الحافظ :  
وصححه غير واحد ؛ وفي حديث أبي هريرة وحديث جابر ذكر المسافر  
وفي الحديثين مقال معروف . والغالب أن المسافر لا يسمع النداء ، وقد  
ورد أن الجمعة على من سمع النداء ؛ كما في حديث ابن عمرو عند  
أبي داود (٢) وأما كونها كسائر الصلوات لا تخالفها الا في مشروعية

[ ١ ر ] قال في المسوى : اتفقت الامة على فرضية الجمعة ، وأكثرهم على أنها  
من فروض الاعيان ، واتفقوا على أنه لا جمعة في العوالي ، وأنه يشترط لها الجماعة . وإن  
الوالى ان حضر فهو الامام ، ثم اختلفوا في والى ونسب الموضوع والجماعة . قال الشافعى :  
كل قرية اجتمع فيها أربعون رجلاً أحراراً مقيمين تجب عليهم الجمعة . ولا تتعقد الا  
بأربعين رجلاً كذلك ، والوالى ليس بشرط . وقال أبو حنيفة : لا جمعة الا في مصر جامع  
أو في فنائنه ، وتتعد بأربعة ، والوالى شرط . وقال مالك : اذا كان جماعة في قرية  
بيوتها متصلة . وفيها سوق ومسجد يجتمع فيه وجبت عليهم الجمعة . وفي مختصر ابن الحاجب  
لا تجزئ الا أربعة ونحوها ، ولا بد من قوم تقرى بهم القرية ؛ ولا يشترط السلطان علي  
الاصح ، قال في العالكية : القروى اذا دخل المصر ونوى أن يخرج في يومه ذلك  
قبل دخول الوقت أو بعد دخوله لا جمعة عليه . انتهى .

[ ٢ ر ] قال في المسوى : واتفقوا على أنه لا جمعة على مريض ولا مسافر ولا  
امرأة ولا عبد ، وأنه ان صلاها منهم أحد سقط الفرض . وعلى أنه ان أم مريض أو

الخطبة قبلها ، فلكونه لم يأت ما يدل على أنها تخالفها في غير ذلك ، وفي هذا الكلام إشارة الى رد ما قيل : انه يشترط في وجوبها الامام الأعظم والمصر الجامع ، والعهد المخصوص . فان هذه الشروط لم يدل عليها دليل يفيد استحبابها ، فضلا عن وجوبها ، فضلا عن كونها شروطا ، بل اذا صلى رجلان الجمعة في مكان لم يكن فيه غيرها جماعة ، فقد فحلا ما يجب عليهما . فان خطب أحدهما فقد عملا بالسنة . وان تركا الخطبة فهي سنة فقط ؛ ولولا حديث طارق بن شهاب المذكور قريبا من تقييد الوجوب على كل مسلم بكونه في جماعة . ومن عدم اقامتها في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم في غير جماعة لكان فعلها فرادى مجزئاً كغيرها من الصلوات (١) وأما كون وقتها وقت الظهر فلكونها بدلا عنه . وقد

مسافر جاز ؛ وفي المنهاج : وتصح خاف العبد والعبي والمسافر في الاظهر ؛ اذا تم العدد بغيره ، وفيه أيضا : ولا جمعة على معذور مريض في ترك الجماعة ، وفي العاصمية : المطر الشديد والاختفاء من السلطان الظالم مسقط . قال في المنح : وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرخص في تركها وقت المطر ولو لم يتبدل أسفل النعلين . وكان يرخص في السفر يوم الجمعة لاسيما للجهاد . انتهى .

[ ١ ر ] وأما ما يروى من أربعة الى الولاية ؛ فهذا قد صرح أئمة الشأن بأنه ليس من كلام النبوة ولا من كلام من كان في عصرها من الصحابة حتى يحتاج الى بيان معناه أو تأويله ، وانما هو من كلام الحسن البصري ، ومن تأهل فيما وقع في هذه العبادة الفاضلة التي افترضها الله تعالى عليهم في الاسبوع وجعلها شعارا من شعائر الاسلام وهي صلاة الجمعة من الاقوال الساقطة والمذاهب الزائفة والاجتهادات الداحضة قضى من ذلك العجب ؛ فقائل يقول : الخطبة كركعتين وان من فاتته لم تصح جمعة ؛ وكأنه لم يبلغه ماورد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من طرق متعددة يقوى بعضها

بعضاً ويشد بعضها عن عضد بعض ، ان من فاتته ركعة من ركعتي الجمعة فليضف اليها أخرى وقد تمت صلاته . ولا بلغه غير هذا الحديث من الأدلة ، وقائل يقول « لاتعتقد الجمعة الا بثلاثة مع الامام ، وقائل يقول بأربعة ، وقائل يقول بسبعة » وقائل يقول بتسعة ، وقائل يقول باثني عشر ، وقائل يقول بعشرين » وقائل يقول بثلاثين » وقائل يقول لاتعتقد الا بأربعين » وقائل يقول بخمسين » وقائل يقول لاتعتقد الا بسبعين ، وقائل يقول فيما بين ذلك « وقائل يقول بجمع كثير من غير تقييد » وقائل يقول : ان الجمعة لا تصح الا في مصر جامع ، وحده بعضهم بأن يكون الساكنون فيه كذا وكذا من آلاف ، وآخر قال : أن يكون فيه جامع وحمام ، وآخر قال : أن يكون فيه كذا وكذا وآخر قال : انها لا تجب الا مع الامام الاعظم ، فان لم يوجد أو كان محتل العدالة بوجه من الوجوه لم تجب الجمعة ولم تشرع ، ونحو هذه الأقوال التي ليس عليها أثارة من علم ولا يوجد في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرف واحد يدل على ما ادعوه من كون هذه الأمور المذكورة شروطاً لصحة الجمعة أو فرضاً من فرائضها أو ركناً من أركانها ، فيالله العجب ما يفعل الرأي بأهله ! ومن يخرج من رؤسهم من الخزعيلات الشبية بما يتحدث الناس به في مجامعهم ، وما يخبرونه في أسرارهم من القصص والاحاديث الملفقة ، وهي عن الشريعة المطهرة بمعزل ، يعرف هذا كل عارف بالكتاب والسنة ، وكل متصف بصفة الانصاف ، وكل من ثبت قدمه ولم يتزلزل عن طريق الحق بالقييل والقال ، ومن جاء بالغلط فغلطه رد عليه مضروب به في وجهه ، والحكم بين العباد هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ؛ كما قال سبحانه ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ) ( انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا ) ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ) فهذه الآيات ونحوها تدل أبليغ دلالة وتفيد أعظم فائدة أن المرجع مع الاختلاف الى حكم الله ورسوله ، وحكم الله هو كتابه ، وحكم رسوله بعد أن قبضه الله تعالى هو سنته ليس غير ذلك ، ولم يجعل الله تعالى لاحد من العباد وان بلغ في العلم أعلى مبلغ « وجع منه ما لا يجمع غيره أن يقول في هذه الشريعة بشئ لا دليل عليه من كتاب ولا سنة والمجتهد وان جاءت الرخصة له بالعمل برأيه عند عدم الدليل ، فلا رخصة لغيره أن يأخذ ( الدراري - م - ٢٤ )



بذلك الرأى كائنا من كان ، وانى كما علم الله لا أزال أكثر التعجب من وقوع مثل هذا للمصنفين وتصديره في كتب الهداية « وأمر العوام والمقصرين باعتقاده والعمل به وهو على شفا جرف هار ، ولم يختص هذا بمذهب من المذاهب ولا يقطر من الاقطار ولا بعصر من العصور بل تبع فيه الآخر الاول ، كانه أخذ من أم الكتاب ؛ وهو حديث خرافة « وقد كثرت التعيينات في هذه العبادة كما سبقت الاشارة اليها بلا برهان ولا قرآن ولا شرع ولا عقل ، والبحث في هذا يطول جدا . قال الماتن رحمه الله : وقد جمعت فيه مصنفين مطولا ومختصرا والله الحمد ( ومشروعية الخطبتين قبلها ) لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سن في الجمعة خطبتين يجلس بينهما ، وما صلى بإحبابه جمعة من الجمع الا وخطب فيها ، اما دعوى الوجوب ان كانت بمجرد فعله المستمر ، فهذا لا يناسب ما تقرر في الاصول ، ولا يوافق تصرفات الفحول ، وسائر أهل المذهب المنقول . وأما الأمر بالسعى الى ( ذكر الله ) فغايتة ان السعى واجب واذا كان هذا الامر مجملا فيبانه واجب فان كان متضمنا لبيان نفس السعى الى الذكر يكون واجبا فاين وجوب الخطبة ؟ فان قيل انه لما وجب السعى اليها كانت واجبة بالاولى . فيقال ليس السعى لمجرد الخطبة ، بل اليها والى الصلاة ومعظم ما وجب السعى لاحله هو الصلاة ، فلا تتم هذه الاولوية وهذا النزاع في نفس الوجوب . وأما في كون الخطبة شرطا للصلاة ؛ فعدم وجود دليل يدل عليه لا يخفى على عارف ، فان شأن الشرطية أن يؤثر عديمها في عدم المشروط ، فهل من دليل يدل على أن عدم الخطبة يؤثر في عدم الصلاة ، ثم اعلم أن الخطبة المشروعة هي ما كان يعتاده صلى الله عليه وسلم ، من ترغيب الناس وترهيبهم : فهذا في الحقيقة روح الخطبة الذى لا حيلة شرعت وأما اشتراط الحمد لله أو الصلاة على رسول الله أو قراءة شيء من القرآن فجميعه خارج عن معظم المقصود من شرعية الخطبة ، واتفاق مثل ذلك في خطبته صلى الله عليه وسلم لا يدل على أنه مقصود متحتم وشرط لازم ولا يشك منصف ان معظم المقصود هو الوعظ دون ما يقع قبله من الحمد والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ؛ وقد كان عرف العرب المستمر ان أحدهم اذا أراد أن يقوم مقاما ويقول مقالا شرع بالثناء على الله وعلى رسوله وما أحسن هذا وأولاه ؛ ولكن ليس هو المقصود بل المقصود ما بعده ، ولو قال قائل ان من قام في محفل من المحافل خطيبا ليس له باعث على ذلك الا أن يصدر منه الحمد والصلاة لما كان هذا مقبولا ، بل كل طبع سليم يحجه ويرده . اذا تقرر هذا عرفت أن الوعظ في

ورد ما يدل على أنها تجزئ قبل الزوال . كما في حديث أنس رضي الله تعالى عنه « أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الجمعة ثم يرجعون الى القائلة يقولون » وهو في الصحيح ، ومثله من حديث سهل بن سعد في الصحيحين ، وثبت في الصحيح من حديث جابر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى جماهم فيريحونها حين تزول الشمس » وهذا فيه التصريح بأنهم صلوا قبل زوال الشمس ، وقد ذهب الى ذلك أحمد بن حنبل . وهو الحق ؛ وذهب الجمهور الى أن أول وقتها أول وقت الظهر . وأما كون على من حضرها أن لا يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة (١) فلحديث عبد الله بن بسر قال : « جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب » فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اجلس فقد أدبت » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره ، ولحديث أرقم بن أبي الأرقم الخزومي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الامام كالجار قصبه في النار » . أي أمعاه . أخرجه أحمد

خطبة الجمعة هو الذي يساق اليه الحديث فاذا فعله الخطيب فقد فعل الامر المشروع ، الا أنه اذا قدم الثناء على الله وعلى رسوله أو استطرد في وعظه القوارع القرآنية كانت ثم وأحسن .

[ ١ ر ] الا اذا كان اماما أو كان بين يديه فرجة لا يصلها الا بتخط ، كما نقله المحلى

عن الروضة .

والطبرانى في الكبير وفي اسناده مقال . وفي الباب أحاديث ، منها عن معاذ ابن أنس عند الترمذى وابن ماجه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من تحطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم (١) » وعن عثمان وأنس أيضا ، وأما كونه ينصت حال الخطبتين : فلحديث أبى هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغوت » وهو فى الصحيحين وغيرها وأخرج أحمد وابو داود من حديث على قال « من دنا من الامام فلغا ولم يستمع ولم ينصت ، كان عليه كفل من الوزر ، ومن قال صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له ، ثم قال : هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم . وفي اسناده مجهول . وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة (٢) »

[ ١ ر ] قال الترمذى : حديث غريب ، والعمل عليه عند أهل العلم . وفي تنبيه القافلين عن أعمال الجاهلين : ومنها تحطى رقاب الناس يوم الجمعة ، كذا عده الشيخ شمس الدين ابن القيم من الكبار ، وقد صرح النووي وغيره بانه حرام . انتهى .

(٢) أغفل شيخنا المصنف أبقاء الله تعالى مما صح دليله أحكام الخطبتين ، وهي القيام حالها ، والفصل بينهما بالعود . لما أخرجه مسلم رحمه الله تعالى عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب قائما ، ثم يجلس » ثم يقوم فيخطب قائما « فنأبأ أنه خطب جالسا فقد كذب ، واشتأها على الحمد لله والثناء عليه وتلاوة القرآن » لما أخرجه مسلم رحمه الله عن جابر قال « كانت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة ، يحمد الله ويتلى عليه ثم يقوم وقد علا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش صبحكم أو مساءكم ، ويقول : أما بعد فان خير الحديث كتاب الله وخير الهسدى هدى محمد وشر الامور محدثاتها » وأخرج مسلم أيضا عن أم هانم بنت عارمة قالت « ما أخذت (ق) والقرآن المجيد ) الا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرؤها كل جمعة على

المبشر اذا خطب الناس » وتقصيرهما ، لما أخرجه مسلم رحمه الله تعالى أيضا عن عمار بن ياسر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه » ☆ من خطب العمراني سلمه الله تعالى .

[ ٢ ر ] أقول : وحاصل ما يستفاد من الأدلة ان الكلام منهي عنه حال الخطبة نهيا عاما ، وقد خصص هذا النهي بما يقع من الكلام في صلاة التحية من قراءة وتسييح وتشهد ودعاء ، والا حاديث المخصصة لمثل ما ذكر صحيحة ، فلا يحصى لمن دخل المسجد حال الخطبة من صلاة ركعتي التحية ان أراد القيام بهذه السنة المؤكدة والوفاء بما دلت عليه الأدلة فانه صلى الله عليه وسلم أمر سلكيا الغطفاني لما وصل الى المسجد حال الخطبة فقعده ولم يصل التحية ، بأن يقوم فيصلي ، فدل هذا علي كون ذلك من المشروعات المؤكدة ، بل من الواجبات ، كما قرره شيخنا العلامة الشوكاني في رسالة مستقلة . وبينت أنا في دليل الطالب الى أرجح المطالب ، وجوب صلاة التحية ، ومن جملة مخصصات صلاة التحية حديث « اذا جاء أحدكم والامام يخطب فليصل ركعتين » وهو حديث صحيح متضمن لانص في محل النزاع وأما ما عدا صلاة التحية من الاذكار والادعية والمتابعة للخطيب في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فلم يأت ما يدل على تخصيصها من ذلك العموم . والمتابعة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وان وردت بها أدلة قاضية بمشروعيتها ، فهي أعم من أحاديث منع الكلام حال الخطبة من وجه ، وأخص منها من وجه ، فيتعارض العمومان وينظر في الأرجح منهما . وهذا اذا كان اللغو المذكور في حديث « ومن لافلا الجمعة له » يشمل جميع أنواع الكلام . وأما اذا كان مختصا بنوع منه وهو مالا فائدة فيه ، فليس فيه ما يدل على منع الذكر والدعاء والمتابعة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ؛ وأما حديث « اذا دخل أحدكم المسجد والامام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام » فقد أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر ، وفي سنده ضعف كما قاله صاحب مجمع الزوائد ؛ فلا تقوم به الحججة ولكنه قد روى ما يقويه . فأخرج أبو يعلى والبراز عن جابر . قال « قال سعد بن أبي وقاص لرجل : لا جمعة لك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لم يأسد ؟ فقال : لانه تكلم وأنت تخطب » فقال النبي صلى الله عليه وسلم : صدق سعد » وفي اسناده مجاهد بن سعيد وهو ضعيف عند الجمهور . وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة . وقد ذكر العلامة الشوكاني في شرح المنتقى . أحاديث تفيد معنى هذا الحديث . فليراجع . ويقويه ما يقال : ان المراد

واما كونه يندب التكبير . فلحديث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما  
 « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من اغتسل يوم الجمعة  
 غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما  
 قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن ، ومن  
 راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة  
 الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون  
 الذكر » وفي الباب أحاديث في مشروعية التكبير (١) وأما مشروعية  
 التطيب والتجمل فلحديث أبى سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال « على كل مسلم الغسل يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه ، وإن  
 كان له طيب مس منه » أخرجه أحمد وأبو داود ، وهو في الصحيحين  
 بلفظ « الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيبا  
 إن وجد » وأخرج أحمد والبخارى وغيرهما من حديث سليمان الفارسي  
 رضى الله عنه قال « قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : لا يغتسل  
 رجل يوم الجمعة ويتطهر بما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس

بالغو المذكور في الحديث . التافظ . وإن كان أصله مالا فائدة فيه بقربة ان قول من  
 قال لصاحبه أنصت لا يبعد من الغو . لانه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .  
 وقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم لغوا ، ويمكن ان يقال : ان ذلك الذي قال  
 أنصت لم يؤمر في ذلك الوقت بأن يقول هذه المقالة . فكان كلامه لغوا حقيقة من  
 هذه الحقيقة .

[ ١ ر ] قال في المسوى شرح الموطأ : الأصح ان هذه الساعات ساعات لطيفة  
 بعد الزوال ، لا الساعات التي يدور عليها حساب الليل والنهار . انتهى .

من طيب بيته ؛ ثم يروح الى المسجد ، ولا يفرق بين اثنين ؛ ثم يصلى ما كتب الله له ثم ينصت للامام اذا تكلم الا غفر له ما بين الجمعة الى الجمعة الأخرى » وأخرج أحمد وغيره من حديث أبي أيوب « قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب ان كان عنده ولبس من أحسن ثيابه ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد فيركع ان بدا له ، ولم يؤذ أحدا ثم أتت اذا خرج امامه حتى يصلى ، كان كفارة لما بينها وبين الجمعة الأخرى » ورجال اسناده ثقات ، وفي الباب أحاديث . وأما كونه يندب الدنو من الامام ، فلحديث سمرة عند أحمد وإبي داود « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : احضروا الذكر وادنوا من الامام ، فان الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر في الجنة وإن دخلها » وفي اسناده انقطاع » وفي الباب احاديث . ومن جملة ما يشرع يوم الجمعة الغسل ، وقد تقدم الكلام عليه في باب الغسل وأما كون من أدرك ركعة من الجمعة فقد ادركها ، فلحديث « من أدرك ركعة من الجمعة فليضف اليها اخرى وقد تمت صلاته (١) وله طرق

[ ١ ر ] فهذا . وان كان فيه مقال غايته الاعلال بالارسال . فقد ثبت رفعه من طريق جماعة من الصحابة ، منهم أبو هريرة ؛ فانه روى عنه من ثلاث عشرة طريقا . ومن ثلاث طرق عن ابن عمر ، وبعضها يؤيد بعضها ، فهي لا تنقص عن رتبة الحسن لغيره . وقد أخرجه الحاكم من ثلاث طرق عن أبي هريرة . وقال فيها على شرط الشيخين : فاعجب من أن يؤثر علي هذا كله قول عمر بن الخطاب ، ويدعم بتلك العصا التي لا يأخذها الا الزمن ؛ أو من ضاقت عليه المسالك ، فيقال : ولم يرد خلافه عن أحد من الصحابة ، والحال أن أول المخالفين له رسول الله صلى الله عليه وسلم بعموم قوله وخصوصه



كثيرة يصير بها حسنا لغيره، وقد قدمنا أنها كسائر الصلوات؛ وليست الخطبة بشرط من شروط الجمعة حتى يتوقف ادراك الصلاة على ادراك الخطبة (١) وقد اوضحت المقال فى ابحات مطولة وقعت مع بعض الاعلام مشتملة على ما يحتاج اليه فى هذا البحث، فليرجع الى ذلك فهو مفيد جدا. وأما كونهما فى يوم العيد رخصة فلحديث زيد بن أرقم «أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى العيد فى يوم الجمعة ثم رخص فى الجمعة فقال: من شاء أن يجمع فليجمع» أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائى والحاكم، وصححه على بن المدينى «وأخرج أبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم» انه قال «اجتمع فى يومكم هذا عيدان، فمن شاء أجزأه من الجمعة وأنا جمعون» وقد أعل بالارسال، وفى اسناده ايضا بقية ابن الوليد (٢) وفى الباب احاديث عن ابن عباس وابن الزبير وغيرهما. وظاهر احاديث الترخيص تشمل من صلى العيد ومن لم يصل، بل روى النسائى وأبو داود أن ابن الزبير أيام خلافته لم يصل بالناس الجمعة بعد صلاة العيد فقال ابن عباس لما بلغه ذلك أصاب السنة وفى اسناده مقال (٣)

[١ ر] فمن زعم أن صلاة الجمعة تختص بحكم يخالف سائر الصلوات. فعليه الدليل. (٢) لكنه رواه عن شعبة رحمه الله مصرا بالتحديث. وقال الحاكم بعد اخراجه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فان بقية لم يختلف فى صدقه اذا روى عن المشهورين من خط العمرانى.

(٣) الحديث المذكور أخرجه أبو داود عن محمد بن طريف البجلي عن اسباط بن محمد عن الاعمش عن عطاء بن أبى رباح «قال صلى بنسا ابن الزبير فى يوم

عيد في يوم جمعة أول النهار ، ثم رحنا الى الجمعة فلم يخرج إلينا ، وكان ابن عباس بالطائف فلما قدم ذكرنا له ذلك ، فقال : أصاب السنة « وهؤلاء كلهم رجال الصحيح ، واسباط ابن محمد إنما ضعف في الثوري فقط ، وعن يحيى بن خنف عن أبي عاصم عن ابن جريج قال « قال عطاء : اجتمع يوم الفطر ويوم الجمعة على عهد ابن الزبير فقال : عيدان اجتماع في يوم ، فجمعهما جميعا فصلاهما ركعتين بكرة ولم يزد عليهما حتى صلى العصر » وهؤلاء كلهم رجال الصحيح أيضا ، فإن أبا عاصم هو النبل . قال المزني في الاطراف في ترجمة ابن جريج من ترجمة عطاء عن جابر حديث « لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا الاصحى » - ح - في العيدين ، عن ابراهيم بن موسى عن هشام ، وعن محمد بن رافع عن عبد الرزاق : كالاها عنه به عن عطاء عن جابر وابن عباس . وفي حديث محمد بن رافع قصة لابن الزبير « ثم قال في ترجمة عطاء عن ابن الزبير : حديث « اجتمع يوم جمعة ويوم فطر على عهد ابن الزبير فقال : عيدان اجتماعا » الحديث موقوف . وأبو داود في الصلاة ، وساقه من طريق يحيى بن خلف كما سلف أيضا . وحديث عبد الرزاق في ترجمة بن جريج عن عطاء عن جابر . نعم . قال شيخنا في شرح المنتقى . وفعل ابن الزبير وقول ابن عباس : أصاب السنة ؛ قال ابن المنذر ، لا يثبت وفي اسناده اياس بن أبي رملة وهو مجهول . وهذا وهم ، فإن اياسا المذكور إنما هو في اسناد حديث زيد بن أرقم ، كما في سنن أبي داود وابن ماجه والنسائي ومستدرك الحاكم وهو الذي تنادى به عبارة التاجي ، فإنه قبل بعد سياقه حديث زيد بن أرقم ومخرجه كما نقله شيخنا ، ورواه النسائي وأبو داود والحاكم من حديث عطاء : أن ابن الزبير فعل ذلك ، وأنه سأل ابن عباس فقال « أصاب السنة » قال ابن المنذر : هذا الحديث لا يثبت وإياس بن أبي رملة راويه عن زيد مجهول ؛ ولعل الوهم وقع لشيخنا من جعل الإشارة الى حديث عطاء . وهي الى حديث زيد ، كما يشعر به قوله : وإياس الخ . وقد وقع هذا الوهم لشيخنا بعينه في شرح المنتقى . والله أعلم . من خط العمراني سلمه الله تعالى .

[ ٣ ر ] أقول : الظاهر أن الرخصة عامة للإمام وسائر الناس ، كما يدل على ذلك ماورد من الأدلة ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « ونحن مجمعون » فغاية ما فيه أنه أخبرهم بأنه سيأخذ بالعزيمة ، وأخذه بها لا يدل على أن الرخصة في حقه وحق من تقوم به الجمعة . وقد تركها ابن الزبير في أيام خلافته كما تقدم ، ولم ينكر عليه الصحابة ذلك .

## باب صلاة العيدين

هي ركعتان ، في الاولى سبع تكبيرات قبل القراءة ، وفي الثانية خمس كذلك ، ويخطب بعدها ، ويستحب التجل والحروج الى خارج البلد ومخالفة الطريق ، والأكل قبل الخروج في الفطر دون الاضحى ، ووقتها بعد ارتفاع الشمس قدر رمح الى الزوال ، ولا أذان فيها ولا اقامة

(أقول) قد اختلف أهل العلم هل صلاة العيد واجبة أم لا ؟ والحق الوجوب ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم مع ملازمته لها قد أمرنا بالخروج اليها ، كما في حديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم للناس أن يغدوا الى مصلاهم بعد أن أخبره الركب برؤية الهلال . وهو حديث صحيح ، وثبت في الصحيح من حديث أم عطية قالت « أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن نخرج في الفطر والاضحى ، العواتق والحيض وذوات الخدور » فأما الحيض فيعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين ، والأمر بالخروج يقتضى الامر بالصلاة لمن لا عذر لها بفحوى الخطاب ، والرجال بذلك أولى من النساء (١) وأما كون

[١ ر] لان الخروج وسيلة اليها ، ووجوب الوسيلة يستلزم وجوب المتوسل اليه . بل ثبت الامر القرآنى بصلاة العيد . كما ذكره أئمة التفسير في قوله تعالى ( فصل لربك وانحر ) فانهم قالوا : المراد صلاة العيد ، ومن الادلة على وجوبها انها مسقطه الجمعة اذا اتفقتا في يوم واحد ، وما ليس بواجب لا يستقط ما كان واجبا ( وهي ركعتان ) يجبر فيها

التكبير في الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الثانية خمس كذلك ؛  
 فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم كبر في عيد ثلثي عشرة تكبيرة ، سبعا في الأولى وخمسا  
 في الثانية . أخرجه أحمد وابن ماجه . وقال أحمد : أنا أذهب الى هذه  
 قول العراقي : اسناده صالح . ونقل الترمذى في العلل المفردة عن البخارى  
 أن قال : انه حديث صحيح ؛ وفي رواية لأبي داود والدارقطنى التكبير في  
 انظر سبع في الأولى وخمس في الآخرة والقراءة بعدها كلتيهما ، واسناد  
 الحديث صالح ؛ وقد صححه البخارى ، وأخرج الترمذى من حديث عمرو بن  
 عوف المزنى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كبر في العيدين ، في الأولى  
 سبعا قبل القراءة ، وفي الثانية خمسا قبل القراءة . وقد حسنه الترمذى  
 وأنكر عليه تحسينه لأن في اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف  
 عن أبيه عن جده وهو متروك . قال النووي : لعلة اعتضد بشواهد  
 وغيرها . انتهى . قال العراقي : ان الترمذى إنما تبع في ذلك البخارى ،  
 فقد قال في كتاب العلل المفرد : سألت محمد بن اسماعيل . عن هذا الحديث ،  
 فقال : ليس في هذا الباب شيء أصح منه . وبه أقول : انتهى . وقد أخرجه

بالقراءة . يقرأ عند ارادة التخفيف ( سبح اسم ربك الاعلى ) و ( هل أناك ) وعند الانتهاء  
 « حق » و « اقتربت الساعة » وعند الشافعى تشرع صلاة العيد جماعة ، وللعنفرد والعبد والمرأة  
 والمسافر . ولا يخطب المنفرد ، ويخطب امام المسافرين . وعند أبي حنيفة : تجب صلاة العيد  
 على كل من تجب عليه صلاة الجمعة . ويشترط لصلاة العيد ما يشترط لصلاة الجمعة . كذا  
 في المسوى وغيره .

ابن ماجه بدون ذكر القراءة ؛ وأخرجه الدارقطني وابن عدي والبيهقي وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده . قال الشافعي وأبوداود : انه ركن من أركان الكذب . وقال ابن حبان : له نسخة موضوعة عن أبيه عن جده . وأخرج ابن ماجه من حديث سعد القرظ المؤذن « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين ؛ في الأولى سبعا قبل القراءة . وفي الآخرة خمسا قبل القراءة : قال العراقي واسناده ضعيف ، وفي الباب احاديث تشهد بذلك ؛ والجميع يصلح للاحتجاج به . وفي المسألة عشرة مذاهب هذا أرجحها (١) وأما كون الخطبة بعد

[ ١ ر ] قال في الحجة : يكبر في الأولى سبعا قبل القراءة ، والثانية خمسا قبل القراءة . وعمل الكوفيين أن يكبر أربعا كتكبير الخنازر ، في الأولى قبل القراءة ، وفي الثانية بعدها . وهماستان . وعمل الحرمين أرجح . انتهى . أقول : الذي دلل عليه الادلة أن يكون التكبير مقدما على القراءة في الركعتين ، كما ثبت ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم ، في حديث عمرو بن عوف المزني المتقدم ، ولم يأت من قال : بمشروعية تقديم القراءة في الركعتين أو تأخيرها في الأولى ، وتقديمها في الثانية بحجة قط . ثم اعلم ان الحافظ قال في التخليص : قوله « ويقف بين كل تكبيرتين بقدر آية لا طويلة ولا قصيرة » روى مثل ذلك عن ابن مسعود قولا وفعلا ؛ قلت : رواه الطبراني والبيهقي موقوفا ، وسنده قوى ؛ وفيه عن حذيفة وأبي موسى مثله ، وعن عمر أنه كان يرفع يديه في التكبيرات « رواه البيهقي وفيه ابن طيعة . واحتج ابن المنذر والبيهقي بحديث روياه من طريق بقية عن الزبيدي عن الزهري عن سالم عن أبيه في الرفع عند الاحرام ، والركوع والرفع منه ، وفي آخرة يرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع . انتهى . قال في شرح المتقى ، والظاهر عدم وجوب التكبير كما ذهب اليه الجمهور ، لعدم وجدان دليل يدل عليه . انتهى . والحاصل أنه سنة لا تبطل الصلاة بتركه عمدا ولا سهوا . قال ابن قدامة : ولا أعلم فيه خلافا . قالوا : وان تركه لا يسجد للهوه ، وروى عن مالك وأبي حنيفة أنه يسجد للهوه ، والحق الأول .

الصلوات . فلما ثبت في الصحيحين وغيرها من حديث أبي سعيد . قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . يخرج يوم الفطر والاضحى الى المصلى ؛ وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف ، فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم ، فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم ، وأن كان يريد أن يقطع بعثاً . أو يأمر بشيء ، أمر به ثم ينصرف » وفي الباب من حديث جابر عند مسلم وغيره ؛ وأول من خطب قبل الصلاة في العيد مروان ، وأنكر عليه ذلك . وأخرج النسائي وأبوداود وابن ماجه من حديث عبد الله بن السائب . قال « شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيد . فلما قضى الصلاة قال : انا زيد أن نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ، ومن أحب أن يذهب فليذهب » وأما كونه يستحب في العيد التجميل بالثياب ، فقد ثبت في الصحيحين « أن عمر وجد حلة في السوق من استبرق نباع ، فأخذها فأتى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله ، ابتع هذه فتجمل بها للعيد والوفد » فقال : إنما هذه لباس من لا خلاق له » وأخرج الشافعي عن شيخه إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس برد حبرة في كل عيد » وشيخ الشافعي ضعيف ، ولكنه قد تابعه سعيد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن ابن عباس بمثله ، أخرجه الطبراني ؛ وأخرج ابن حزيمة عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس البرد الأحمر في العيدين وفي الجمعة » وأما كونه يستحب الخروج الى خارج



البلد ، فلمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ، وصلى بهم صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد لمطر وقع ، كما في حديث ابى هريرة عند ابى داود وابن ماجه والحاكم ، وفي اسناده مجهول . وأما استحباب مخالفة الطريق ، فلحديث ابى هريرة عند البخارى وغيره قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم عيد شاف الطريق » وأخرج ابو داود وابن ماجه نحوه من حديث ابن عمر . وفي الباب احاديث غير ما ذكر . واما استحباب الاكل قبل الخروج في النظر دون الاضحى ، فلما ثبت في الصحيح من حديث انس قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ثمرات وياً كلهن وتراً » وأخرج احمد والترمذى وابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والحاكم والبيهقى من حديث بريدة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ، ولا يأكل يوم الاضحى حتى يرجع » وزاد احمد « فياً كل من أضحيته » . وفي الباب احاديث . واما كون وقتها بعد ارتفاع الشمس قدر رمح الى الزوال . فلما اخرج احمد بن الحسن البناء في كتاب الاضحى من حديث جنذب قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى بنا يوم الفطر والشمس على قيد رمحين » والاضحى على قيد رمح » وأخرج ابو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « انه خرج مع الناس يوم عيد ، فطرا وأضحى فأنكر ابطاء الامام وقال : انا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه » وذلك حين

التسييح ، أى حين وقت صلاة العيد . وأخرج الشافعي مرسلًا « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كتب الى عمرو بن حزم وهو بنجران : أن عجل الأضحى وآخر الفطر ) وفي أسناده ابراهيم بن محمد شيخ الشافعي وهو ضعيف ، وقد وقع الاجماع على ما افادته الاحاديث وان كانت لاتقوم بمثلها الحجة . واما آخر وقت صلاة العيدين فزوال الشمس ، واذا كان الغدو من بعد طلوع الشمس الى الزوال كما قال بعض اهل العلم ، فحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم للركب ( ١ ) أن يغدوا الى مصلاهم يدل على ذلك . قال في البحر : وهي بعد انبساط الشمس الى الزوال ، ولا أعرف فيه خلافا . واما كونه لا أذان فيها ولا اقامة ؛ فلما ثبت في الصحيح من حديث جابر بن سمرة . قال « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير مرة ولا مرتين ، العيدين بغير أذان ولا اقامة ؛ وثبت في الصحيحين عن ابن عباس « انه قال : لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الاضحى » وفي الباب احاديث ( ٢ )

( ١ ) الاولى حذف - للركب - لان الامر وقع للناس جميعا لاجل خبر الركب . هـ لمحرره

( ٢ ) اغفل شيخنا أبقاه الله تعالى مشروعية ترك الصلاة قبلها وبعدها ، لما أخرجه احمد والبخارى ومسلم وأهل السنن عن ابن عباس ذكر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها » وأخرج مسلم وابن ماجه عن أنس سعيد نحوه . وأخرج احمد والحاكم والترمذى وصححه عن ابن عمر نحوه . وأخرج احمد من حديث عبد الله بن عمر ومرفوعا « لا صلاة يوم العيد قبلها ولا بعدها » . من خط العمراني . هـ قمت : قول شيخنا في شرح المتقى : ينظر في سند حديث عبد الله بن عمر وهذا لمحرره [ ٢ ] وأما تكبير أيام التشريق ؛ فلا شك في مشروعية مطاق التكبير في الأيام

## باب صلاة الخوف

قد صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على صفات مختلفة وكلها مجزئة . وإذا اشتد الخوف والتحم القتال صلاها الراكب والراجل ولو الى غير قبلة ولو بالأيماء ( أقول ) صلاة الخوف قد وردت على أنحاء مختلفة . قيل : على ستة عشر ؛ وقيل : على سبعة عشر ، وقيل : ثمانية عشر . وقيل أقل من ذلك . وقد صح منها أنواع ، فمنها أنه صلى بكل طائفة ركعتين فكان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع ، وللقوم ركعتان . وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث جابر ومنها : أنه صلى بكل طائفة ركعة ، فكان له ركعتان وللقوم ركعة . وهذه الصفة أخرجها النسائي بإسناد رجاله ثقات . ومنها « أنه صلى بهم

المذكورة » ولم يثبت تعيين لفظ مخصوص ولا وقت مخصوص ولا عدد مخصوص ، بل المشروع الاستكثار منه دبر الصلوات وسائر الاوقات . فاجرت عليه عادة الناس اليوم ، استنادا الى بعض الكتب الفقهية من جعله عقب كل صلاة فريضة ثلاث مرات ، وعقب كل صلاة نافلة مرة واحدة . وقصر المشروعية على ذلك فحسب ، ليس عليه أئارة من علم فيما أعلم ، وأصح ماورد فيه عن الصحابة ، أنه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام منى ، وأما صفة التكبير فأصح ماورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح ، عن سلمان ، قال : كبروا ، الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبرا ، قال في شرح المنتقى ، نقلا عن الفتح ، وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لأصل لها . انتهى . قال الشوكاني ، والظاهر أن تكبير التشريق لا يختص استحبابه بعقب الصلوات ، بل هو مستحب في كل وقت من تلك الايام ، كما ندل على ذلك الآثار . انتهى .

جميعاً فكبروا وكبروا وركعوا وركعوا وركعوا ثم سجدوا وسجدوا وسجدوا  
 الصف الذي يليه ، وقام الصف الآخر في آخر الصف الأول ، ثم سجدوا وسجدوا  
 صلى الله عليه وآله وسلم السجود والصف الذي يليه ، ثم سجدوا وسجدوا  
 الآخر بالسجود والركعة ، ثم أقبل الصف الأول ، ثم سجدوا وسجدوا  
 وفعلوا كالركعة الأولى ، ثم سجدوا وسجدوا ، ثم سجدوا وسجدوا ، ثم سجدوا وسجدوا  
 مؤخرًا ، ثم سجدوا وسجدوا ، ثم سجدوا وسجدوا ، ثم سجدوا وسجدوا ، ثم سجدوا وسجدوا  
 الصف ثابتة في صحيح مسلم ، رحمه الله ، مؤيد من حديث ابن عمر ،  
 حديث ابن عباس ، حديث ابن عمر ، حديث ابن عباس ، حديث ابن عمر ،  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ما أحسن المسلمين ، وكما روي في  
 الأخرى مواجعة للعدو ، ثم تصرفوا ، ثم تصرفوا ، ثم تصرفوا ، ثم تصرفوا ،  
 على العدو ، وجاء أولئك ثم صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعة  
 ثم سلم ؛ ثم قضى هذه الركعة ، ثم سجدوا وسجدوا ، ثم سجدوا وسجدوا ،  
 حديث ابن عمر ، ورواه عنها قتادة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 طائفة ، وطائفة أخرى مقابل العدو ، ورواه عن أبي هريرة ، فسكروا  
 فسكروا جميعاً الذين معه والذين مقابل العدو ، ثم ركعوا ركعة واحدة  
 وركعت الطائفة التي معه ، ثم سجدوا وسجدوا ، ثم سجدوا وسجدوا ،  
 مقابل العدو ، ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا إلى العدو وقتلوه  
 وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو ، فركعوا ركعة واحدة ، ورواه الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم كما هو ، ثم قاموا فركعوا ركعة أخرى ، فركعوا  
 معه ؛ وسجدوا وسجدوا ، ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو

فركعوا وسجدوا ، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاعد ومن معه  
ثم كان السلام ، فسلم وسلموا جميعا « فكان لرسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ركعتان ؛ وللقوم لكل طائفة ركعتان . وهذه الصفة أخرجها  
احمد والنسائى وأبو داود . ومنها ■ أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى  
بطائفة ركعة وطائفة وجاء العدو ، ثم ثبت قائما فأتوا لانفسهم ، ثم  
انصرفوا وجاء العدو ، وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التى  
بقيت من صلاته فأتوا لانفسهم فسلم بهم » وهذه الصفة ثابتة فى  
الصحيحين من حديث سهل بن أبى حشمة ، وانما اختلفت صلاته صلى  
الله عليه وآله وسلم فى الخوف لانه كان فى كل موطن يتحري ما هو  
أحوط للصلاة وأبلغ فى الحراسة ( ١ ) وأما صلاة المغرب فقد وقع

[ ١ ر ] ( وكلها مجزئة ) لانها وردت على أنحاء كثيرة ، وكل نحو روى على النبى صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم ، فهو جائز يفعل الانسان ما هو أخف عليه وأوفق بالمصلحة ،  
حاشئذ . كذا فى الحجّة . أقول : ومن زعم من أهل العلم ان المشروع من صلاة الخوف  
ليس الا صفة من الصفات الثابتة دون ماعداها . فقد أهدر شريعة ثابتة ، وأبطل سنة  
قائمة بلا حجة نيرة . « وغالب ما يدعو الى ذلك ويوقع فيه ، قصور الباع وعدم الاعتناء  
بكتب السنة المطهرة ، فالحق الحقيق بالقبول جواز جميع ما ثبت من الصفات ؛ وقد ذكر  
هنا صاحب المتقى أنواعا هي حاصل ما ذكره المحدثون ، مما بلغ الى رتبة الصحيح ، ثم  
صفات أخر ليست ببالغة الى تلك الرتبة ؛ فان قلت : ما الحكمة فى وقوع هذه الصلاة على  
أنواع مختلفة . قلت أمران : الاول اقتضاء الحادثة لذلك ؛ والمقتضيات مختلفة ، ففى بعض  
المواطن تكون بعض الصفات أنسب من بعض ، لما يكون فيها من أخذ الحذر والعمل  
بالحزم ما يناسب الخوف العارض ، فقد يكون الخوف فى بعض المواطن شديدا ، والعدو

الإجماع على أنه لا يدخلها القصر (١) ووقع الخلاف هل الأولى أن يصلي الإمام بالطائفة الأولى ركعتين والثانية ركعة أو العكس؟ ولم يثبت في ذلك شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وقد روى أن علياً رضي الله عنه صلاها ليلة الهريز، واختلفت الرواية في حكاية فعله كما اختلفت الأقوال، والظاهر أن السكل جائز؛ وإن صلى لكل طائفة ثلاث ركعات فيكون له ست ركعات، وللقوم ثلاث ركعات؛ فهو صواب قياساً على فعله في غيرها. وقد تقرر صحة امامة المتبذل بالمفترض كما سبق. وأما صلاة الخوف عند التحام القتال، وهي التي يقال لها صلاة المساييف، فقد أخرج البخاري عن ابن عمر في تفسير صورة البقرة بلفظ «فإن كان خوف أشد من ذلك صلوا رجالاً قِياماً على أقدامهم أو ركبانا مستقبل القبلة وغير مستقبلها» قال مالك: قال نافع «لا أرى عبد الله ابن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك. وقد رواه ابن ماجه عن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصف صلاة الخوف وقال: فإن كان خوف أشد من ذلك فرجالاً أو ركبانا» وأخرج أحمد وأبو داود بإسناد حسن عن عبد الله ابن أنيس قال «بعثني رسول الله صلى الله

متصلاً أو قريباً» وفي بعض المواطن قد يكون الخوف خفيفاً والعدو بعيداً فتكون هذه الصفة أولى بهذا الموطن، وهذه أولى بهذا الموطن. الأمر الثاني أنه صلى الله عليه وسلم، فعلها متنوعة إلى تلك الأنواع لقصد التشريع وإرادة البيان للناس. (١) ينظر: هذه الجملة، حقها في باب القصر.



عليه وآله وسلم إلى عتبة بن ربيعة الطائي وكان نحو عرنة وعرفات  
فكانت الصلاة في ذلك اليوم خمس وعشرين ركعة : قلت : أفي  
الأصل كان ركعة يومئذ ثلاث ركعات ؟ قلت : أمي وأنا أصلي  
أولها ركعة وثلاث ركعات منه . الحديث « ومن البعد أن لا يخبر  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك : ولو أنكره لذكر ذلك (١)

## باب صلاة السفر

يجب التصر على من خرج من بلده قاصدا للسفر وإن كان دون  
بريد ، وإذا أقام ببلد تيمم قصر إلى عصر يوماء ، وإذا عزم على إقامة  
أربع أتم بمسجد . قال الجعفي : وأما إذا كان ركعتين « أقول »  
أما ويوجب القصر ، فلم يثبت عاقبة الثابت في الصحيح « أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال : فرضت عليكم ركعتين ركعتين ، فزيدت في  
الحضر وأقرت في السفر » فهذا يشعر بأن صلاة السفر باقية على الأصل  
فمن أتم فكانت على في الحضر الخامسة أربعة ، والرابعة ثانيا عمدا .  
ونبت أيضا في الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صدقة  
تصدق الله بها عليكم فقبلوا صدقته » وكان النبي صلى الله عليه وآله

(١) أخرجه أن يقال : مثل هذا الأمر يعدد عدم أخبار الشارع به ، فنبت أنه  
أخبر به ، وتوهم الدوايني إلى نقل الأحكام الشرعية يمنع من عدم ذكر انكار الشارع  
لو كان ثم انكار ، فنبت أنه لم ينكره وهو المطلوب . هـ . لخرجه .

وسلم يقتصر في جميع أسفاره على القصر (١) وأما كونه يجب القصر على من خرج من بلده قاصدا للسفر . وإن كان دون يريد فوجهه أن

[ ١ ر ] قلت : اتفقت الأمة على جواز القصر في السفر ، واختلف المفسرون في قوله تعالى ( وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح ) أنزلت في السفر . وقيد الخوف أنقل أو في الخوف ، وقيد السفر اتفاقا . والمراد من القصر الأئمة في الركوع والسجود ، فذهب إلى الأول جماعات من المفسرين ، وإلى الثاني يشير قول ابن عمر . ويدل عليه بناء قوله تعالى ( وإذا كنت فيهم ) على آية القصر من غير ذكر الخوف ثانيا ، ثم مذهب الأكثرين أن القصر واجب ، وقال الشافعي : إن شاء أئم ، وإن شاء قصر ، والقصر أفضل . كذا في المسوى . أقول : الحق وجوب القصر ، والأحاديث مصرحة بما يقتضي ذلك وأما ما روى عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يقصر في الصلاة ويتم ويفطر ويصوم » فلم يثبت كما صرح به جماعة من الحفاظ ، وكذلك ما روى عنها « أنها فعلت ذلك ولم يشكر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة بما تسقط به صحبته ، وكذلك ما روى من أن عثمان أتم الصلاة بمضى ، فلاحجة في ذلك ، وقد صح أنكار بعض الصحابة عليه واعتذاره عن ذلك ، فلم يبق في المقام ما يوجب التردد . والظاهر من الأدلة في القصر والإفطار ، عدم الفرق بين من سفره في طاعة ، ومن سفره في معصية لاسيا القصر ، لأن صلاة المسافر شرعها الله كذلك ، فكما أن الله شرع للمقيم صلاة التمام من غير فرق بين من كان مطيعا ومن كان عاصيا بلا خلاف ، كذلك شرع للمسافر ركعتين من غير فرق ، وأدلة القصر متناولة للعاصي تناولا زائدا على تناول أدلة الإفطار له لأن القصر عزيمة ، وهي لم تشرع للمطيع دون العاصي ، بل مشروعة لهما جميعا ، بخلاف الإفطار ، فإنه رخصة للمسافر ، والرخصة تكون لهذا دون هذا في الأصل ، وإن كانت هنا عامة ، وأما المراد بطلان القياس ، والركعتان في السفر تمام غير قصر ، ومعناه عنده الحنفية : أنه لا يكون فرض المسافر غير ركعتين ، وإن صلى أربعاً ولم يقعد للشهادة بطلت صلاته . وإن قعد أتمها أربعاً ، والآخران نفل . وعند الشافعية : أن المسافر إذا قصر في السفر فليس عليه ما تركه إذا صار مقبلا ، بخلاف الصوم : فإنه يعيد ما أفطر إذا صار مقبلا ،

الله سبحانه قال ( واذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح أن  
تقصرُوا من الصلاة ) والضرب فى الأرض يصدق على كل ضرب ،  
لكنه خرج الضرب - أى المشى - لغير السفر بما كان يقع منه صلى الله  
عليه وآله وسلم من الخروج الى بقيع الغرقد ونحوه ، ولا يقصر . ولم  
يأت فى تعيين قدر السفر الذى يقصر فيه المسافر شئ . فوجب الرجوع  
الى ما يسمى سفراً لغة وشرعاً . ومن خرج من بلده قاصداً الى محل يعد  
فى مسيره اليه مسافراً قصر الصلاة وان كان ذلك المحل دون البريد ،  
ولم يأت من اعتبر البريد واليوم واليومين والثلاث وما زاد على ذلك  
بحجة نيرة . وغاية ما جاء به حديث « لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم  
الآخر أن تسافر ثلاثة أيام بغير ذى محرم » وفى رواية يوماً وليلة ،  
وفى رواية بريداً . وليس فى هذا الحديث ذكر القصر ، ولا هو فى سياقه  
والاحتجاج به مجرد تخمين . وأحسن ما ورد فى التقدير ما رواه شعبة  
عن يحيى بن زيد الهنائى قال « سألت أنساً عن قصر الصلاة فقال : كان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال ، أو  
ثلاثة فراسخ ، صلى ركعتين » والشك من شعبة . أخرجه مسلم رحمه الله  
وغيره . فان قلت : محل الدليل فى نهى المرأة عن السفر تلك المسافة  
بدون محرم هو كونه صلى الله عليه وآله وسلم سمي ذلك سفراً ، قلت :  
تسميته سفراً لاتنافى تسمية مادونه سفراً ، فقد سمي النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم مسافة الثلاث سفراً ؛ كما سمي مسافة البريد سفراً فى ذلك  
الحديث باعتبار اختلاف الرواية ، وتسمية البريد سفر الاينافى تسمية مادونه

سفرًا. فإن قلت: أخرج الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «يأهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان» قلت: في إسناد عبد الوهاب ابن مجاهد بن جبر وهو متروك. وفي المسألة مذاهب: هذا أرجحها لدى (١) وأما كونه إذا أقام المتردد ببلد قصر إلى عشرين يومًا ثم يتم؛

[١ ر] وقال أبو حنيفة: مسيرة ثلاثة أيام. وفي العاصمكية: الصحيح أنه لا يشترط سير كل اليوم إلى الليل؛ فلو بكر في كل يوم ومشي إلى الزوال ثم نزل يصير مسافرًا. وقال الشافعي: أربعة برد. وقال مالك: وذلك أحب ما سمعت. يقصر فيه الصلاة إلى وتفسيرها ستة عشر فرسخًا. ويتجده على هذا أن قولهما متقاربان. قال الأوزاعي: عامة الفقهاء يقولون: مسيرة يوم تام؛ وإنما يحل القصر إذا خرج من بيوت القرية. قال العلماء: إذا جاوز عمران المصر قصر. أقول: مسألة أقل السفر قد اضطربت فيها الأقوال واطال فيها النزاع، وتشعبت فيها المذاهب. وليس في ذلك شيء يستند إليه إلا مجرد قول الرواة: قصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كذا، من دون بيان لمقدار يرجع إليه. وأصرح ما في ذلك ما قاله بعض الرواة «أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقصر إذا سافر ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ» هكذا على الشك، مع أنه لم يبين مقدار المسافة التي هي انتهاء سفره. وغاية ما وقع التعويل عليه أحاديث «لا يحل لامرأة» كما تقدمت؛ والمعمول عليه ههنا رواية البريد، لأن ما فوقها يعتبر فيه ذلك بفحوى الخطاب. لكن لا ملازمة بين اعتبار الحرم للمرأة، وبين وجوب القصر على غيرها من المسافرين، لأن علة مشروعية الحرم غير علة مشروعية القصر، فلم يبق في المسألة ما يصحح للاستناد إليه، فوجب الرجوع إلى ما يصدق عليه مسمى الضرب في الأرض، على وجه يخالف ما يفعله المقيم من ذلك، وهو يصدق على من أراد سفرًا زائدًا على الميل؛ لاما كان ميلًا دون. فقد يتردد المقيم في الجوانب المقاربة لبلد إقامته، وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يخرج إلى البقيع لزيارة الأموات ولا يقصر، وإن كان هذا لا يتم الاحتجاج به، إلا بعد تسليم أنه خرج إلى هناك وحضر وقت الصلاة فصلًا تمامًا. وهو ممنوع، فالتعويل في استثناء الميل هو

فوجهه أن من حط رحله بدار اقامة فقد ذهب عنه حكم السفر وفارقه المشقة ، فلولا أن الشارع سمى من أقام كذلك مسافرا ، وقال « أتموا بأهل مكة فانا قوم سفر » لما كان حكم السفر ثابتا له ، فالواجب الاقتصار في القصر مع الاقامة على المقدار الذى سوغه الشارع ، وما زاد عليه فللمسافر حكم المقيم . يجب عليه أن يتم صلاته لانه مقيم لا مسافر وقد أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة في غزوة الفتح ، قيل ثلث عشرة ليلة . وقيل تسع عشرة ليلة ؛ وقيل أقل من ذلك ، وفي صحيح البخارى وغيره تسع عشرة ليلة . وأخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر قال « أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتبوك عشرين ليلة بقصر الصلاة » وأخرجه أيضا ابن حبان والبيهقى وصححه ابن حزم والنسبى فوجب علينا أن نقصر على هذا المقدار ونتم بعد ذلك . والله در الخبر ابن عباس ما أفقهه وأفهمه للمقاصد الشرعية . فانه قال فيما رواه عنه البخارى وغيره « لما فتح النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة أقيم فيها تسع عشرة ليلة يصلى ركعتين . قال فنحن اذا سافرنا فأقمنا تسع عشرة قصرنا ، وإن زدنا أقمنا ، وأقول : هذا هو الفقه الدقيق والنظر المبني

ماقدمنا . وفيه ما فيه . لولا أنه أوجب الرجوع اليه البقاء على الأصل ، والفرار من التحكيمات التى لا ترجع الى شيء ، كما يقوله بعض أهل العلم : ان مسافة القصر ما بين الشام والعراق ونحو ذلك ، فالخاصل : أن الواجب الرجوع الى ما يصدق عليه اسم السفر شرعا أولغة أو عرفا لأهل الشرع ، فما كان ضربا في الارض يصدق عليه أنه سفر ، وجب فيه القصر . وأما ما رواه سعيد بن منصور ؛ أنه كان صلى الله عليه وسلم ؛ اذا سافر فرسخا يقصر الصلاة ، فهو أيضا لا ينفي السفر فيما دون ذلك .

على أبلغ تحقيق ، ولو قال له جابر أقننا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتبوك عشرين ليلة نقصر الصلاة ، لقال بموجب ذلك ، وفي المسألة مذاهب هذا أرجحها لدى (١) وأما كونه اذا عزم على إقامة أربع أتم

[ ١ ر ] أقول : الظاهر فيمن أقام ببلد وحط الرحل يوما بعد يوم . ليلة بعد ليلة أنه لا يقصر الصلاة لانه غير مسافر . فلو لم يرد الدليل الدال على أن من أقام عازما على السفر كان له حكم المسافر ؛ لم يثبت القصر في حقه ، فينبغي أن يقتصر على ما ورد ولا يجاوز . أما مع التردد وعدم العزم على إقامة أيام معينة . فلا يزال يقصر المسافر حتى يبلغ مدة إقامته مقدار المدة التي أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة بعد الفتح ، وأكثر ما قيل عشرون ليلة . وقد روى : أنه أقام في غزوة تبوك بمكان نحو ذلك ، وروى أكثر . فان قيل : ان الاقتصار على مقدار إقامته صلى الله عليه وسلم . وعدم تجويز القصر فيما زاد عليها لا يصلح للتمسك به ، لانه مجرد فعل لادلالة فيه على قصر الجواز على تلك المدة . ومن أين لنا أنه لو عرض له ما يوجب إقامته فوق تلك المدة لما قصر الصلاة . بل كان يتمها . فيقال هذا صحيح . ولم نقل ان هذا الفعل يدل بمجرد ذلك ، بل قلنا ان من حط رحله بمحل . فالظاهر أنه في ذلك الوقت غير مسافر ؛ فيما كان من الإقامة زائدا على ما يعتاده المسافرون من الراحة لانفسهم ودوابهم يوما أو بعض يوم ، وليلة أو بعض ليلة ، فاذا سمى بعد إقامته أياما مسافرا ، فهذه التسمية غير مناسبة لما هو الظاهر . فوجب الاقتصار على مقدار المدة التي أقامها الشارع وقصر الصلاة فيها ، وقال « انا قوم سفر » ومن زعم جواز القصر فيما زاد عليها ، فعليه الدليل . وأما اذا نوى إقامة أيام معينة فقد وقع الاضطراب في ذلك ، فقل أربعة أيام . فان نوى إقامة أكثر منها قصر ، واستدل هذا القائل بإقامته صلى الله عليه وسلم في مكة في حجة الوداع أربعة أيام يقصر الصلاة ووجه الاستدلال بهذا كالوجه الذي ذكرناه مع التردد سواء بسواء . وهو أشف ما قيل . وغاية ما تمسك به أهل الاقوال الآخرة . ماروى عن جماعة من الصحابة من الاجتهادات المختلفة . ولا حجة في ذلك . وما يقال من أنها بمنزلة المرفوع لكونها ليست من مسارح الاجتهاد ، فردود . على أن التقدير بالأربع مع كونه أشف ما قيل كما ذكرنا ، يمكن أن

( الدرارى — م — ٢٧ )



بعدها ، فوجهه ما عرفناك من أن المقيم لا يعامل معاملة المسافر الا على الحد الذى ثبت عن الشارع ، ويجب الاقتصار عليه ، وقد ثبت عنه مع التردد ما قدمنا ذكره ، أما مع عدم التردد ، بل العزم على إقامة أيام معينة ، فالواجب الاقتصار على ما اقتصر عليه صلى الله عليه وآله وسلم مع عزمه على الإقامة في أيام الحج ، فانه ثبت في الصحيحين « أنه قدم مكة صبيحة رابعة من ذى الحجة » فأقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع ، وصلى الصبح في اليوم الثامن ، ثم خرج الى منى فلما أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة مع كونه لا يفعل ذلك الا عازما على الإقامة الى أن يعمل أعمال الحج كان ذلك دليلا على أن العازم على إقامة مدة معينة يقصر الى تمام أربعة أيام ثم يتم ، وليس ذلك لاجل كونه صلى الله عليه وآله وسلم لو أقام زيادة على الأربع لآتم . فانا لا نعلم ذلك ؛ ولا يكن وجهه ما قدمنا من أن المقيم العازم على إقامة معينة لا يقصر الا بأذن ، كما أن المتردد كذلك . ولم يأت الاذن بزيادة على ذلك ؛ ولا ثبت عن الشارع غيره (١)

يقال عليه : انما يتم الاستدلال به بعد ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم ، عزم على إقامة الأربع ، ولم ينقل ذلك ، ويمكن أن يجاب بان أعمال الحج لا يمكن الاثبات بها في دون تلك المدة ، فالعزم على الإقامة قدرها لا بد منه ، وأما ما روى عن أنس أنه قال « أقما مع النبي صلى الله عليه وسلم عشرة » فهو محمول على جميع أيام الإقامة بمكة ونواحيها ، وأما نفس الإقامة بمكة ، فليست الا أربعة أيام . فليعلم .

[ ١ ر ] قال الشافعى : لو نوى إقامة أربعة أيام بموضع ، انقطع سفره بوضوله ، قال في المنهاج : ولا يحسب منها يوما دخوله وخروجه على الصحيح . وقال أبو حنيفة :

واعلم أن هذه الثلاثة الأبحاث المذكورة في هذا الباب هي من المعارك التي تتبدل عندها الأذهان ، وقد اضطربت فيها المذاهب اضطرابا شديدا وتباينت فيها الانظار تباينا زائدا (١) وأما كون للمسافر الجمع تقدما وتأخيرا بأذان واقامتين ، فوجهه ما ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا رحل قبل أن تزيع الشمس ، أخر الظهر الى وقت العصر ؛ ثم نزل فجمع بينهما ، فان زاغت قبل أن يرتحل صلى الظهر (٢) ثم ركب » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني ، وحسنه الترمذي من حديث معاذ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيع الشمس ، أخر الظهر حتى يجمعهما الى العصر يصليهما جميعا ، وإذا ارتحل بعد أن تزيع الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار » وأخرج أحمد من حديث ابن عباس نحوه وزاد المغرب والعشاء ، وأخرجه أيضا البيهقي والدارقطني ، وصححه اسناده ابن العربي وتعقب بأن في اسناده من لا يحتج بحديثه . والحديثين طرق يقوى

لا يزال على حكم السفر حتى ينوى الإقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوما » وقول أكثر أهل العلم أنه يقصر أبدا ما لم يجمع اقامته ، واختلف أصحاب الشافعي في حكاية مذهبه . وحكاية البغوي أنه إذا لم يجمع الإقامة فزاد مكثه على أربعة أيام وهو عازم على الخروج أتم ، إلا أن يكون في خوف أو حرب فيقصر ، وقد قصر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عام الفتح بحرب هوازن تسعة عشر أو ثمانية عشر يوما ، وله قول آخر موافق للجمهور .

(١) أرى : هذا الذي رجحه شيخنا أبقاه الله أقوى المذاهب والله أعلم . ٥٠ . لمحرره

(٢) هذا لفظ الصحيحين وزيادة « والعصر » ليس في الصحيحين . ٥٠ . تلخيص

بعضها بعضا ، وليس فيها من المقال ما يبطل الاحتجاج بمجموعها . ومن  
الجمع بين المغرب والعشاء (١) حديث ابن عمر الثابت في الصحيحين  
وغيرها . أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا جسد به السير  
آخر المغرب حتى يغيب الشفق ثم يجمع بينها وبين العشاء « (٢) وأما

(١) نبه ابن القيم في الهدى على أنه لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم : الجمع في  
السفر مطلقا ، بل في حال السير . وأما وهو مقيم في المحل ، فلم يكن ذلك من هديه صلى  
الله عليه وسلم . قلت : وهذا هو الذى دلت عليه هذه الأدلة وغيرها ؛ فاستفيد منه أن  
مشروعية الجمع انما ثبتت في السفر حال السير والعبور لا غير . والله أعلم . هـ . لحرره .  
[ ٢ ر ] قال ابن القيم : وكل هذه سنن في غاية الصحة والصراحة ولا معارض لها  
فردت بأنها اخبار آحاد . وأوقات الصلوات ثابتة بالتواتر كحديث امامة جبريل عليه  
السلام للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقوله للسائل عن المواقيت : وهذه أحاديث  
محكمة صحيحة صريحة في تفصيل الاوقات مجمعة عليها بين الأمة ؛ وأحاديث الجمع غير  
صریحة لجواز أن يكون المراد بها الجمع في الفعل وفي الوقت ، فكيف يترك المدين للمجمل ؟  
والجواب أن يقال : الجميع حق ، والذى وقت هذه المواقيت وبينها بفعله وقوله هو الذى  
شرع الجمع بقوله وفعله فلا يؤخذ ببعض السنة ويترك بعضها ؛ فأحاديث الجمع مع أحاديث  
الافراد بمنزلة أحاديث الاعتذار والضرورات مع أحاديث الشروط والواجبات . فالسنة  
يبين بعضها بعضا لا يرد بعضها ببعض ، ومن تأمل أحاديث الجمع وجدها كلها صريحة  
في جمع الوقت لافي جمع الفعل ، وألفاظ السنة الصريحة تردده . كذا في أعلام الموقعين  
قال في المسوى : أكثر أهل العلم على جواز الجمع في السفر بين الظهر والعصر وبين  
المغرب والعشاء في وقت احدهما ، وقالت الحنفية : لا يجوز ، ومعنى الحديث عندهم أن  
يؤخر احدى الصلاتين الى آخر وقتها . ويعمل الأخرى في أول وقتها . فيحصل الجمع  
صورة ؛ روى ذلك عن على وسعد بن أبى وقاص . وأما الجمع للحاج فتفق عليه . انتهى .

كونه باذان واقامتين فلبثت ذلك في الصحيحين في جمع مزدلفة (١)

## باب صلاة الكسوفين

هي سنة، وأصح ما ورد في صفتها ركعتان، في كل ركعة ركوعان وورد ثلاثة وأربعة وخمسة، يقرأ بين كل ركوعين. وورد في كل ركعة ركوع، وندب الدعاء والتكبير والتصدق والاستغفار «أقول» أما كونها سنة فلعدم ورود ما يفيد الوجوب؛ ومجرد الفعل لا يفيد زيادة على كون المفعول مسنوناً (٢) وأما كون أصح ما ورد في صفتها

(١) ومما ثبت من أحكام صلاة السفر : أنه إذا صلى المسافر خلف المقيم أتم ، لما أخرجه أحمد في مسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما « أنه سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد وأربعاً إذا أتم ؟ فقال : تلك السنة » وأصله عند مسلم والنسائي بلفظ « قلت لابن عباس : كيف أصلي إذا كنت بمكة ، إذا لم أصل مع الإمام ؟ قال : ركعتين سنة أبي القاسم » وبوب البيهقي في سننه ، باب « المقيم يصلي بالمسافر والمقيمين » ثم أخرج عن ابن عمر موقوفاً « أنه كان إذا كان مع الإمام صلى أربعاً ، وإذا صلى وحده صلى ركعتين » وأخرجه مسلم . وأخرج أيضاً عن أبي مجلز قال « قلت لابن عمر : المسافر يدرك ركعتين من صلاة القوم . يعني المقيمين . أتجزئه الركعتان أو يصلي بصلاتهم ؟ قال فضحك وقال : يصلي بصلاتهم » وقد ذهب إليه زيد بن علي وأحمد بن عيسى والفريقان والله أعلم . من خط الفاضل العمراني أكرمه الله وأحسن إليه ووفاه ما يشاء .

[ ٢ ر ] وزاد في السيل الجرار : أعلم أنه قد اجتمع هنا في صلاة الكسوف الفعل والقول ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله وأنهما لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتموهما كذلك فافزعوا الى المساجد » وفي رواية « فصلوا وادعوا » والظاهر الوجوب ؛ فان صح ما قيل من وقوع الاجماع

ركعتان في كل ركعة ركوعان ، فثبت ذلك في الصحيحين وغيرها من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس ، وأما ورود الثلاثة الركوعات في كل ركعة فثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره ومن حديث ابن عباس عند الترمذي ، وصححه ، ومن حديث عائشة عند أحمد والنسائي . وأما ورود أربعة ركوعات فثبت في صحيح مسلم رحمه الله وغيره من حديث ابن عباس . وأما ورود خمسة ركوعات فأخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث أبي بن كعب (١) وأما ورود ركعتين ؛ في كل ركعة ركوع ، فهو في صحيح مسلم وغيره من حديث سمرة . وأخرجه أبو داود وأحمد والنسائي والحاكم وصححه

على عدم الوجوب ، كان صارفاً ، والا فلا . انتهى . قال في الحجة البالغة : قد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه صلاها جماعة ، وأمر أن ينادى بها : ان الصلاة جامعة ، وجهر بالقراءة ، فمن تابع فقد أحسن ، ومن صلى صلاة معتدا بها في الشرع فقد عمل بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا » انتهى . ورجح ابن القيم الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف لحديث عائشة في صحيح البخاري « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، قرأ قراءة طويلة مجهر بها في صلاة الكسوف » وأما قول سمرة « صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كسوف ، ولم نسمع له صوتاً » فقال البخاري : حديث عائشة في الجهر أصح من حديث سمرة .

[ ١ ر ] قال ابن القيم : السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في صلاة الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة . لحديث عائشة وابن عباس وجابر وأبي بن كعب وعبد الله بن عمرو ابن العاص وأبي موسى الأشعري . كلهم روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تكرار الركوع في الركعة الواحدة ، والذين رووا تكرار الركوع أكثر عدداً وأجل وأخص برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الذين لم يذكره . انتهى .

ابن عبد البر من حديث النعمان بن بشير ، وأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من حديث قبيصة (١) وأما كونه يندب الدعاء والتكبير والتصدق والاستغفار فله حديث أسماء « فاذارأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا وصلوا » وهو في الصحيحين . وفي حديث أبي موسى بلفظ « فاذارأيتم شيئا من ذلك ، فافزعوا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره » وهو في الصحيحين أيضا ، وفي حديث المغيرة « فاذارأيتموهما فادعوا اليه وصلوا حتى ينجلي » وهو أيضا في الصحيحين .

[ ١ ر ] قلت : وأجاب ابن القيم عن هذه الروايات من ثلاثة أوجه ، أحدها : أن أحاديث تكرار الركوع أصح اسنادا وأسلم من العلة والاضطراب ، ولا سيما حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيحين وهذا أصح وأصرح من حديث « كل ركعة ركوع » فلم يبق الا حديث سمرة ونعمان وليس منهما شيء في الصحيح ؛ والثاني أن رواتهما من السحابة أكبر وأكثر وأحفظ وأجل من سمرة ونعمان بن بشير فلا ترد روايتهم بها الثالث : أنها متضمنة لزيادة صح الاخذ بها . انتهى . وأقول : قد رويت هذه الصلاة من فعله صلى الله عليه وسلم على أنواع ، ركعتين كسائر الصلوات في كل ركعة ركوع واحد وركوعين في كل ركعة . وثلاثة وأربعة وخمسة كما تقدم . والكل سنة أيها فعل المكلف فقد فعل ما شرع له . واختيار الأصح منها على الصحيح ، هو دأب الراغبين في الفضائل العارفين بكيفية الدلائل . وقد أورد علي هذه الرواية المنسوبة الى فعله صلى الله عليه وسلم اشكال : هو أنه لم يصلها صلى الله عليه وآله وسلم غير مرة واحدة ؛ فكيف تشعبت الروايات الى هذه الصفات ، وقد أجيب عن ذلك باجوبة ذكرها الماتن رحمه الله في شرح المتقي . وقد ثبت الجهر بالقراءة ، وثبت الاسرار ، والجهر أصح ، والقيام بهذه السنة جماعة أفضل . وليست الجماعة شرطا فيها لما في الاحاديث الصحيحة بلفظ « فصلوا » ولما في حديث قبيصة اهلالي يرفعه « أنه صلى الله عليه وسلم » قال : اذا رأيتم ذلك فصلوها كاحدث صلاة صليتموها من المكتوبة » أخرجه احمد والنسائي .



## باب صلاة الاستسقاء<sup>(١)</sup>

يسن عند الجذب ركعتان بعدها خطبة تتضمن الذكر والترغيب في الطاعة والزجر عن المعصية ، ويستكثر الامام ومن معه من الاستغفار والدعاء برفع الجذب (٢) ويحولون جميعا أرديتهم . أما كونها سنة فلمعهم ورود ما يدل على الوجوب . وأما كونها ركعتين فلكونه خرج صلى الله عليه وآله وسلم حين بدا حاجب الشمس ، فقعد على المنبر . الحديث بطوله وفيه الدعاء ، وتحويل الرداء ، وهو في سنن أبي داود ؛ وأخرجه أبو عوانة وابن حبان والحاكم ، وصححه ابن السكن ، وأخرج أحمد وابن ماجه وغيرهما من حديث أبي هريرة قال « خرج النبي صلى الله

[ ١ ر ] قال في الحجة : وقد استسقى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأمته مرات على أحماء كثيرة ، لكن الوجه الذي سنه لأمته أن خرج بالناس الى المصلى متبدلا متواضعا متخشعا متضرعا فصلى لهم ركعتين جهر بهم فيهما بالقراءة ، ثم خطب واستقبل فيها القبلة يدعو ، ورفع يديه وحول رداءه . انتهى . وهذه الصلاة مسنونة .

[ ٢ ر ] وأما كون الخطبة تتضمن الذكر والترغيب إلخ . فلان روح هذه الصلاة وأساسها وعمادها الذي لا تقوم بدونه ، هو الاستكثار من الاستغفار قبلها وبعدها ، وإخلاص التوبة من الذنوب التي يقارفها الانسان . والخروج من التبعات والظلمات في الدماء والاموال والاعراض ، وذلك غير مختص بفرد من الافراد ، بل يفعله كل أحد ويشرع للامام أو من يقوم مقامه أن يخطب الناس ويذكرهم بما يفعلونه من الاسباب الموجبة للرحمة . وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم « أنه خطب قبل الصلاة وخطب بعدها » فالكل سنة .

عليه وآله وسلم يوما يستسقي بنا ، فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا الله عز وجل ، وحول وجهه نحو القبلة رافعا يديه ، ثم قلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن . وفي الباب أحاديث بمعنى ما ذكر ، وهي متضمنة للدعاء برفع الجذب وبنزول المطر ، وتحويل الاردية من الامام وغيره . وقد روى سعيد بن منصور في سننه أن عمر استسقي فلم يزد على الاستغفار (١) وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه في الاستسقاء حتى يري بياض البطية ، وكان الصحابة فمن بعدهم يستسقون بأهل الصلاح . ولا سيما من كان من قرابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما فعل عمر ، فإنه استسقي بالعباس رضى الله عنهما ، ومن جملة أدعيته صلى الله عليه وآله وسلم « اللهم اغثنا اللهم اغثنا » كما في الصحيحين من حديث أنس ، ومن أدعيته صلى الله

(١) موافقة لقوله جل وعز حاكيا ( فقلت استغفروا ربكم - الآية - ) وقوله جل ذكره ( وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يمتعكم متاعا حسنا - الآية - ) وقوله ( ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا ويزدكم قوة الى قوتكم - الآية - ) فرضى الله عن أصحاب رسول الله الذين هديهم وطريقهم كتاب الله تعالى . هـ

[ ١ ر ] قال أبو حنيفة : لا تسن الصلاة في الاستسقاء ؛ وقال الشافعي : ثبت من حديث عبد الله بن زيد وابن عباس « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى » وروى ذلك من حديث جعفر ابن محمد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر ، قال في إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء : الاوجه عندى ان من دعا ولم يصل فقد أصاب أصل الاستسقاء ؛ وقد فعل ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر . ومن صلى ودعا فقد أصاب الاكل الافضل . فان الدعاء أرجى في حرمة الصلاة . وقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر . انتهى .

عليه وآله وسلم « اللهم اسقنا غيثا مغيا مريئا مريعا طبقا غدقا عاجلا غير  
 رأث » وهذا لفظ ابن ماجه من حديث ابن عباس ، وهذه الالفاظ ثابتة  
 من رواية غيره من الصحابة في غير سنن ابن ماجه . ومنها « اللهم أنت  
 الله لا اله الا أنت ؛ أنت الغنى ونحن الفقراء ، أنزل علينا الغيث ، واجعل  
 ما أنزلت لنا قوة وبلاغا الى حين » وهو في سنن أبى داود باسناد صحيح  
 من حديث عائشة ؛ ومن دعائه « اللهم اسق عبادك ثوبا يمتك وانشر رحمتك  
 وأحي بلدك الميت » الى غير ذلك . واما تحويل الاردية ، فقد روى في  
 ذلك ما تقدم من جعل الايمن أيسر والايسر أيمن وروى أنه قلبه ظهرا  
 لبطن وحول الناس معه ، أخرجه احمد من حديث عبد الله بن زيد  
 وأصله في الصحيح .

## كتاب الجنائز

من السنة عيادة المريض ، وتلقين المحتضر الشهادتين وتوجيهه  
 وتغميضه اذا مات ، وقراءة آيس عليه والمبادرة بتجهيزه الال تجويز حياته  
 والقضاء لدينه وتسجيته ، ومجوز تقبيله وعلى المريض ان يحسن الظن  
 بربه ويتوب اليه ويتخلص من كل ما عليه « اقول » اما عيادة  
 المريض فالاحاديث في مشروعيتهما متواترة ؛ وقد جعلها الشارع من  
 حقوق المسلم على المسلم ، ففي الصحيحين وغيرهما من حديث أبى هريرة  
 « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : حق المسلم على المسلم خمس

رد السلام . وعيادة المريض ، واتباع الجنائز ، واجابة الدعوة . وتشميت  
 العاطس . وزاد مسلم « النصيحة » وزاد البخارى من حديث البراء  
 « نصر المظلوم وابرار القسم » وأما التلقين للمحتضر (١) فلحديث  
 أبى سعيد الثابت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 « لقنوا موتاكم لا اله الا الله » وفى الباب أحاديث . وأما توجيه المحتضر  
 القبلة فلحديث عبيد بن عمير عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال وقد سأله رجل عن الكبائر فقال : هن تسع ، الشرك  
 والسحر ، وقتل النفس ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى  
 يوم الزحف ، وقذف المحصنات ، وعقوق الوالدين ، واستحلال البيت  
 الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً » أخرجه أبو داود والنسائى والحاكم . وقد  
 أخرج البغوى فى الجعديات من حديث ابن عمر نحوه ، وفى اسناده  
 أيوب بن عتبة ؛ وهو ضعيف ، وقد استدل بهذا على مشروعية توجيه  
 المريض الى القبلة لموت اليها ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « قبلتكم  
 أحياء وأمواتاً » وفيه نظر ، لأن المراد بقوله أحياء - عند الصلاة - . وبقوله  
 أمواتاً فى اللحد . والمحتضر حي غير مصل فلا يتناوله الحديث والالزم  
 وجوب التوجه الى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بحال الصلاة  
 وهو خلاف الاجماع ، والأولى الاستدلال بما رواه الحاكم والبيهقى عن

[ ١ ر ] وهو فى آخر يوم من أيام الدنيا وأول يوم من أيام الآخرة ( الشهداء )  
 فوجب أن يبحث على الذكر والتوجه الى الله تعالى لتفارق نفسه وعي فى غاشية من الايمان  
 فيجد ثمرتها فى معاده .

أبى قتادة « أن البراء بن معرور أوصى أن يوجه الى القبلة اذا احتضر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أصاب الفطرة » وقد اختلف في الصفة التي يكون التوجه الى القبلة عليها ، ف قيل : يكون مستلقيا ليستقبلها بكل وجهه ؛ وقيل على جنبه الايمن ، وهو الأولى (١) وأما تغميضه اذا مات ، فلحديث شداد بن أوس عند أحمد وابن ماجه والحاكم والطبرانى والبخارى قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيراً فإنه يؤمن على ما قال أهل الميت » وأخرج مسلم في صحيحه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال : ان الروح اذا قبض تبعه البصر » وأما قراءة (يَس) عليه ، فلحديث « اقرءوا على موتاكم يَس » أخرجه أبوداود والنسائي وابن حبان ، وصححه من حديث معقل بن يسار مرفوعا ، وقد أعل ، وقد أخرج نحوه صاحب مسند الفردوس من حديث ابى الدرداء وابى ذر ؛ وأخرج نحوه ايضا أبو الشيخ في فضل القرآن من حديث ابى ذر وحده ، قال ابن حبان في صحيحه : المراد بقوله « اقرءوا على موتاكم يَس » من حضرته المنية لا الميت ، وكذلك « لقنوا موتاكم ، لا اله الا الله »

[ ٢ ر ] أقول : وهو الصفة التي يوجه عليها في قبره ، والصفة التي أمر صلى الله عليه وسلم النائم أن ينام عليها . ومن ذلك فعل البتول رضى الله عنها ، ولا وجه لاختيار الاستلقاء الا وهم أنه أكمل .

وأما المبادرة بتجهيزه الالتجوز حياته ، فلما أخرجه أبو داود من حديث الحصين بن دحوح « أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعود فقل : انى لا أرى طلحة الا قد حدث به الموت فآذنوني به وعجلوا ؛ فانه لا ينبغي لحيفة مسلم أن تحبس بين ظهري أهله » وأخرج احمد والترمذى من حديث على رضى الله عنه مرفوعا بلفظ « ثلاث لا يؤخرن : الصلاة اذا أتت ، والجنابة اذا حضرت والإيم اذا وجدت كفتا » وأما اذا كان يظن أنه لم يمت فلا يحل دفنه حتى يقع القطع بالموت ؛ كصاحب البرسام ونحوه : وأما المبادرة بقضاء الدين . فلحديث امتناعه صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على الميت النبى عليه دين ، حتى التزم بذلك بعض الصحابة . والحديث معروف وحديث « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » أخرجه أحمد والترمذى وحسنه ، وابن ماجه من حديث أبى هريرة . وأما تسجية الميت ، فلما وقع من الصحابة من تسجية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرد الخبرة . وهو في الصحيحين من حديث عائشة ، وذلك لا يكون الا لجرى العادة بذلك فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم . وأما جواز تقبيله ، فلتقبيله صلى الله عليه وآله وسلم ، لعثمان بن مظعون وهو ميت كما فى حديث عائشة عند احمد وابن ماجه والترمذى وصححه وفى الصحيح من حديثها وحديث ابن عباس « أن أبا بكر قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته » وأما كون على المريض أن يحسن الظن بربه فلا حديث فى ذلك كثيرة . ولو لم يكن منها الا حديث النهى عن أن



يموت الميت الا وهو يحسن الظن بربه تعالى (١) وحديث المريض الذى زاره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كيف تجدك فقال أرجو الله وأخاف ذنوبى فقال : ما اجتماعا فى قلب امرئ فى مثل هذا الموطن الا دخل الجنة » (٢) او كما قال : واما التوبة فلا آيات القرآنية والاحاديث الصحيحة فى ذلك لا يتسع المقام لبسطها . وفى الصحيحين « ان الله تعالى بفرح بتوبة عبده » وان باب التوبة مفتوح لا يغلق ■ واما التخلص عن كل ما عليه ، فوجوب ذلك معلوم . واذا امكن بارجاع كل شئ لمن هو له من دين او ودیعة او غصب او غير ذلك فهو الواجب ؛ وان لم يمكن فى الحال ، فالوصية المفصلة هي اقل ما يجب ، وقد ورد الأمر بالوصية وانه لا يحل لأحد ان يبيت الا ووصيته عند رأسه (٣) كما فى الاحاديث الصحيحة ☆

(١) أخرجه احمد وأبو داود وابن ماجه ، بلفظ « لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله » من خط الفاضل العمرانى . قلت ■ وأخرجه أيضا مسلم رحمه الله من حديث جابر بلفظ « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يموت بشهر يقول لا يموتن الخ » هـ . محرره .

(٢) أخرجه النسائى والترمذى وابن ماجه عن أنس بلفظ ■ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على شاب وهو فى الموت ، فقال : كيف تجدك ؟ فقال : أرجو الله يارسول الله ، وانى أخاف ذنوبى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يجتمعان فى قلب عبد فى مثل هذا الموطن الا اعطاه الله ما يرجو وأمنه مما يخاف ■ من خط الفاضل العمرانى احسن الله اليه .

(٣) أقول : هو فى الصحيحين من حديث ابن عمر بلفظ « ما حق امرئ مسلم يبيت ليلته له شئ يوصى فيه الا ووصيته مكتوبة عنده » وقد فهم منه

## فصل

ويجب غسل الميت المسلم على الأحياء ، والقريب أولى بالقريب اذا كان من جنسه ، وأحد الزوجين بالآخر ، ويكون الغسل ثلاثاً أو خمساً أو أكثر بماء وسدرو في الآخرة كافوراً ، وتقدم الميامن ولا يغسل الشهيد ﴿ أقول ﴾ أما وجوب غسل الميت على الأحياء فهو مجمع عليه ، كما حكي ذلك المهدي في البحر والنووي ، ومستند هذا الإجماع أحاديث الأمر بالغسل والترغيب فيه كالأمر منه صلى الله عليه وآله وسلم بغسل الذي وقصته ناقته وبغسل ابنته زينب . وهما في الصحيح . وأما كون القريب أولى بغسل قريبه فلحديث « ليله أقربكم ان كان يعلم ، فان لم يكن يعلم فمن ترون عنده حظاً من ورع وامانة » أخرجه أحمد والطبراني ، وفي إسناده جابر الجعفي ، والحديث وان كان لا يصلح للاحتجاج به ، ولكن للقرابة مزية وزيادة حنو وشفقة توجب كمال العناية ، ولا شك انها وجه مرجح مع علم القريب بما يحتاج اليه في الغسل . وأما كون أحد الزوجين أولى بالآخر ، فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة « ما ضرک لو مت قبلي فغسلتک وکفنتک ، ثم صليت عليك ودفنتک »

شيخنا عدم جواز ترك كتبها لمن كان له شيء يوصى به . فهذا قال : وانه لا يحل . الخ والله أعلم . . . . . لخرره .

أخرجه احمد وابن ماجه والدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي اسناده محمد بن اسحاق ولم ينفرد به ، فقد تابعه عليه صالح بن كيسان ، وأصل الحديث في البخارى بلفظ « ذاك لو كان وأنا حي فأستغفر لك وأدعوك » وقالت عائشة رضى الله عنها « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا نساؤه » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه . وقد غسلت الصديق رضى الله عنه زوجته أسماء ؛ كما تقدم في الغسل لمن غسل ميتا ، وكان ذلك بحضور من الصحابة ولم ينكروه ، وغسل على فاطمة رضى الله عنها كما رواه الشافعي والدارقطني وابو نعيم والبيهقي باسناد حسن ، وقد ذهب الى ذلك الجمهور (١) وأما كون الغسل يكون ثلاثا أو خمسا ، أو أكثر بماء وسدر « فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم للنسوة الغاسلات لابنته زينب : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك ان رأيتن بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافورا » وهو في الصحيحين من حديث أم عطية « وفي لفظهما ايضا « اغسلنها وترا ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أكثر من ذلك ان رأيتن » وفيه دليل على تفويض عدد الغسلات الى الغاسل (٢)

[ ١ ر ] قال في المسوى ، اتفقوا على جواز غسل المرأة زوجها ، واختلفوا في غسل الزوج أمراته . قالت الحنفية - لا يجوز ؛ فان لم يكن الا الزوج يمهما - وقال الشافعي يجوز لما مر .

[ ٢ ر ] قال في الحجة : انما أمر بالسدر وزيادة الغسلات « لأن المريض مظنة الاوساخ والرياح المنتنة . اهـ . ( وفي الآخرة كافور ) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله

وأما تقديم المياه من (١) فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم من حديث أم عطية هذا « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها » (٢) وأما قوله : ولا يغسل الشهيد (٣) فلما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ترك غسل شهداء أحد وغيرهم . (٤) ولم يرد عنه أنه غسل شهيدا ؛ وبه قال الجمهور . وأما

وسلم « واجعلن في الآخرة كافورا » كما سبق وإنما أمر بالكافور في الآخرة لأن من خاصيته أنه لا يسرع التغير فيما استعمل . ويقال من فوائده : أنه لا يقرب منه حيوان مؤذ .

[ ١ ر ] ليكون غسل الموتى بمنزلة غسل الأحياء ، وليحصل أكرام هذه الأعضاء .  
[ ٢ ر ] قال ابن القيم : السنة الصحيحة الصريحة في ضفر رأس الميت ثلاث ضفائر كقولته في الصحيحين في غسل ابنته « اجعلوا رأسها ثلاثة قرون » قالت أم عطية « ضفرنا رأسها وناصيتها وقرنها ثلاثة قرون وألقيناها من خلفها » فرد ذلك بأنه يشبه زينة الدنيا . وإنما يرسل شعرها شقتين علي ثديها . وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحق بالاتباع . اهـ .

[ ٣ ر ] بل يدفن في ثيابه ودمائه تنويها بما فعل « وليتمثل صورة بقاء عمله بادي الرأي . وهذا هو الحق .

[ ٤ ر ] وهو في الصحيح . وما قيل بأن الترك إنما كان لكثرة القتل وضيق الحال فردود بما عند أحمد في هذا الحديث عنه صلى الله عليه وسلم « أنه قال في قتلي أحد : لا تسلموه ؛ فان كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة » وأخرج أبو داود عن جابر قال « رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فمات فأدرج في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » واسناده علي شرط مسلم . وعن ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه قال « أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلي أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم » وفي اسناده علي بن عاصم الواسطي . وقد تكلم فيه جماعة ، وفيه أيضا عطاء بن السائب وفيه مقال ، وفي الباب أحاديث . وبالجمله فقد جرت السنة في الشهيد أن لا يغسل .

من أطلق عليه اسم الشهيد كالمطعون والمبطون والنفساء ونحوهم ، فقد  
حكي في البحر الاجماع على انهم يغسلون .

## فصل

ويجب تكفينه (١) بما يستره ولو لم يملك غيره ، ولا بأس بالزيادة  
مع التمكن من غير مغالة ، ويكفن الشهيد في ثيابه التي قتل فيها  
وندى تطيب بدن الميت وكفنه . ( أقول ) : أما تكفينه بما  
يستره ؛ فلا أمره صلى الله عليه وآله وسلم باحسان الكفن كما في حديث  
« اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه » وهو في صحيح مسلم وغيره من  
حديث أبي قتادة . والكفن الذي لا يستر ليس بحسن . وأما كونه يكفن  
ولو لم يملك غير الكفن ، فلا أمره صلى الله عليه وآله وسلم بتكفين  
مصعب بن عمير في النمرة التي لم يترك غيرها ، كما في الصحيحين وغيرهما  
من حديث خباب بن الارت . وأما كونه لا بأس بالزيادة مع التمكن  
من دون مغالة ، فلما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم في كفن ابنته  
« فانه كان يناول النساء ثوبا ثوبا وهو عند الباب ، فناولهن الحقو ، ثم الدرع  
ثم الحمار ، ثم الملحفة ؛ ثم ادرجت بعد ذلك في الثوب الآخر » أخرجه  
أحمد وأبو داود من حديث ليلي بنت قائف الثقفية « وقد كفن صلى الله  
عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحوالة جدد يمانية ليس فيها قميص

[ ١ ر ] الاصل في التكفين التشبه بحال النائم المسجى بثوبه ؛ أ كمله في الرجل ازار  
وقيص وما حفة او حلة ؛ وفي المرأة ، هذه مع زيادة ما لانها يناسبها زيادة الستر .

ولا عمامة أدرج فيها ادراجا » وهو في الصحيحين . وأخرج أبو داود من حديث علي « لا تغالوا في الكفن فإنه يذهب سريعا » (١) والأولى أن يكون الكفن من الأبيض ، لحديث « البسوا من ثيابكم البياض فإنها خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه ، والشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي ، وصححه ابن القطان وفي معناه أحاديث أخر عن عمران وسمرة وأنس وابن عمر وأبي الدرداء وأما كونه يكفن الشهيد في ثيابه التي قتل فيها ، فقد كان ذلك صنعه صلى الله عليه وآله وسلم في الشهداء المقتولين معه . وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد بالشهداء أن ينزع عنهم الحديد والجلود وقال ادفنوهم بدمائهم وثيابهم » وأخرج أحمد من حديث عبد الله بن ثعلبة

[ ١ ] أقول : أراد العدل بين الإفراط والتفريط ، وإن لا ينتحلوا عادة الجاهلية في المغالاة والحاصل : أنه لا ريب في مشروعية الكفن للميت . ولا شك في عدم وجوب زيادة على الواحد ، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم ، كون الكفن على صفة من الصفات أو عدد من الأعداد ، إلا ما كان منه صلى الله عليه وسلم في تكفين ابنته أم كلثوم . وهذا الحديث وإن كان فيه مقال لكنه لا يخرج به عن حد الاعتبار ، فغاية ما يقال : أنه يستحب أن يكون كفن المرأة على هذه الصفة ، وأما كفن الرجل فلم يثبت عنه إلا الأمر بالتكفين في الثوب الواحد ، كما في قتلى أحد وفي الثوبين كما في الحرم الذي وقصته ناقته ، وليس تكثير الأكفان والمغالاة في أثمانها بمحمود ، فإنه لولا ورود الشرع به لكان من إضاعة المال لأنه لا ينتفع به الميت ولا يمود نفعه على الحي ، ورحم الله أبا بكر الصديق حيث قال : إن الحي أحق بالجديد . لما قيل له عند تعيينه لثوب من أثوابه في كفنه : إن هذا خلق .



« ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم أحد : زملوهم في ثيابهم »  
 وأما تطيب بدن الميت وكفنه . فله حديث بابر عند أحمد والبخاري  
 بإسناد رجاله رجال الصحيح قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم : اذا أجمرت الميت فأجمروه ثلاثا » ولقوله صلى الله عليه وآله  
 وسلم في حديث المحرم الذي وقصته ناقته « ولا تمسوه بطيب » وهو في  
 الصحيح من حديث ابن عباس ، فان ذلك يشعر أن غير المحرم يطيب  
 لاسيما مع تعليله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله « فانه يبعث ملبيا » (١)

## فصل

وتجب الصلاة على الميت ( ٢ ) ويقوم الامام حذاء رأس الرجل  
 ووسط المرأة ، ويكبر أربعاً أو خمساً ؛ ويقرأ بعد التكبيرة الأولى  
 الفاتحة وسورة ، ويدعو بين التكبيرات بالدعية الماثورة ، ولا يصلي  
 على الغال وقتل نفسه والكافر والشهيد ويصلي على القبر وعلى الغائب

[ ١ ر ] قال في الحجة : فوجب المصير اليه ، والى هذه التكلفة أشار النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم بقوله « الميت يبعث في ثيابه الى يموت فيها » وأما ما قيل : تنبش  
 بالطيب مساجده ، فلعل وجه ما قاله ابن مسعود ومن بعده ، تكريم هذه الاعضاء لكون  
 الاعتماد عليها في أشرف طاعات الله وهي الصلاة ، ولم يرد في ذلك من المرفوع شيء  
 ولكنه يحسن استمر ما لله يظهر من روح الميت التي يتأذى بها المولود لتجهيزه .  
 [ ٢ ر ] لان اجتماع أمة من المؤمنين شافعين للميت له تأثير بليغ في نزول  
 الرحمة عليه .

« أقول » الصلاة على الاموات ثابتة بثبوتها ضروريا من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل أصحابه ، ولكنها من واجبات الكفاية ، لأنهم قد كانوا يصلون على الاموات في حياته صلى الله عليه وآله وسلم ولا يؤذونه كما في حديث السوداء التي كانت تقم المسجد ، فانه لم يعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بعد دفنها ؛ فقال لهم « ألا آذتموني ؟ » وهو في الصحيح . وامتنع من الصلاة على من عليه دين ، وأمرهم بأن يصلوا عليه . وأما كونه يقوم الامام حذاء رأس الرجل ووسط المرأة فلحديث أنس بن مالك « أنه صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه ، فلما رفعت إلى الجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها ، فسئل عن ذلك وقيل له : هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث قمت ، ومن المرأة حيث قمت ؟ قال نعم » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه ، ولفظ أبي داود « أهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الجنازة كما أتتك ، يكبر عليها أربعاً ، ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة ؟ قال نعم » وفي الصحيحين من حديث سمرة قال « صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفاسها ، فقام عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وسطها » والخلاف في المسألة معروف . وهذا هو الحق (١)

[ ١ ر ] أقول : الثابت عنه صلى الله عليه وسلم « أنه كان ينفق مقابل الرأس الرجل » ولم يثبت عنه غير ذلك . وأما المرأة فروى « أنه كان يقوم مقابلاً لوسطها » وروى « أنه كان يقوم مقابلاً لعجيزتها » ولا منافاة بين الروایتين : فالعجيزة يصدق عليها

وأما كون التكبير أربعاً أو خمساً، فلورود الأدلة بذلك . أما الرابع  
فثبت ثبوتاً متواتراً من طريق جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، أبى  
هريرة وابن عباس وجابر وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت  
وابن مسعود وغيرهم . وأما الخمس ، فثبت فى الصحيح من حديث  
عبد الرحمن بن أبى لیلی قال « كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا  
أربعاً ، وأنه كبر خمساً على جنازة فسألته فقال : كان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم يكبرها » أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن . وأخرج  
أحمد عن حذيفة « أنه صلى على جنازة فكبر خمساً ثم التفت فقال : مانسيت  
ولا وهمت ؛ ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، صلى  
على جنازة فكبر خمساً » وفى اسناده يحيى بن عبد الله الجباري ، وهو  
ضعيف ❦ وقد اختلف الصحابة فمن بعدهم فى عدد تكبير صلاة الجنازة  
فذهب الجمهور الى أنه أربع ، وذهب جماعة من الصحابة فمن بعدهم الى  
أنه خمس . قال القاضى عياض : اختلف الصحابة فى ذلك من ثلاث تكبيرات  
الى تسع . قال ابن عبد البر : وانعقد الاجماع بعد ذلك على أربع . وأجمع  
الفقهاء وأهل الفتوى بالامصار على أربع على ما جاء فى الاحاديث  
الصحيح . وما سوى ذلك عندهم فشدوذ لا يلتفت اليه . انتهى .  
وهذه الدعوى «ردودة» فالخلاف فى ذلك معروف بين الصحابة والى

انها وسط ، وإيثار ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آئمة الفن ، الذين هم  
المرجع لغيرهم ، واجب . ولم يقل أحمد من أهل العلم بترجيح قول أحد من الصحابة ،  
أم من غيرهم على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله . وهذا مما لا ينبغي أن يخفى

الآن ولا وجه لعدم العمل بالخمس بعد خروجها من مخرج صحيح مع كونها زيادة غير منافية، إلا أن يصح ما رواه ابن عبد البر في الاستذكار من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن أبيه «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر علي الجنازة اربعا وخمسا وسبعا وثمانيا، حتى مات النجاشي فخرج فكبر اربعا، ثم ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الأربع حتى توفاه الله» علي ان استمراره على الأربع لا ينسخ ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من الخمس ما لم يقل قولاً يفيد ذلك. وقد اخرج الطبراني في الأوسط عن جابر مرفوعاً «صلوا علي موتاكم بالليل والنهار والصغير والكبير والدنيء والأمير اربعا» وفي اسناده عمرو بن هشام البيروني تفرد به عن ابن طيبة. وما احق هذا بأن لا يصح ولا يثبت. وقد روى البخاري عن علي رضي الله عنه «انه كبر علي سهل بن حنيف رضي الله عنه ستاً» وقال: انه شهد بدراً» وروى سعيد بن منصور عن الحكم بن عتيبة «انه قال: كانوا يكبرون علي اهل بدر خمسا وستاً وسبعا» واما كونه يقرأ بعد التكبيرة الأولى الفاتحة وسورة، فلحديث ابن عباس عند البخاري وأهل السنن «انه صلى علي جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال تعلموا انه من السنة» ولفظ النسائي «فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر فلما فرغ قال: سنة وحق» وروى الشافعي في مسنده عن أبي امامة بن سهل «انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان السنة في الصلاة علي الجنازة ان يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة

الأولى سرأ في نفسه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء للجنازة في التكريرات ولا يقرأ في شيء منهن ، ثم يسلم سرا في نفسه « قال في الفتح : واسناده صحيح . وقد أخرجه عبد الرزاق والنسائي بدون قوله « بعد التكيرة » ولا قوله « ثم يسلم سرا في نفسه » (١) ولما الادعية المسأورة ، فمنها ما أخرجه احمد والترمذى وابوداود وابن ماجه . من حديث ابى هريرة قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى على جنازة قال : اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وعسيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وانثانا ، اللهم من احببته منا فأحبه على الاسلام ، ومن توفيته منا فتوفه على الايمان » زاد أبوداود وابن ماجه « اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تضلنا بعده » وأخرجه ايضا النسائي وابن حبان والحاكم قال : وله شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه : وأخرج هذا الشاهد الترمذى وأعله بمكرمة بن عمار . وأخرج مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث عوف بن مالك قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بماء وثلج وبرد ونقه من الخطايا ؛ كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره ، وأهلا خيرا من

[ ١ ر ] قال في الحجة : ومن السنة قراءة الفاتحة لأنها خير الادعية وأجعبها ؛ علمها الله تعالى عباده في محكم كتابه . اهـ . والحاصل : أن الموطن موطن دعاء لا موطن قراءة قرآن ، فيتوجه الاقتصار على ما ورد وهو الفاتحة وسورة ، ويكون ذلك بعد التكيرة الاولى ، ويشغل فيما بعدها بمحض الدعاء .

أهله ، وزوجا خيرا من زوجه ، وقه فتنة القبر وعذاب النار » (١)

[ ر ١ ] وقد وردت أدعية متنوعة في أحاديث صحيحة ، هي أولى من الاستحسانات التي ذكرها الفقهاء في كتبهم من عند أنفسهم ؛ فانهم لم يتصدوا أنها أولى من الثابت عنه صلى الله عليه وسلم . ولكن فن الرواية هم عنه بمعمل . فضاقت عليهم المسالك وهي واسعة . قال في الحجة البالغة : ومن دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم علي الميت « اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك ، وحبل جوارك . فقه من فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحق ، اللهم اغفر له وارحمه أنك أنت الغفور الرحيم » وأما الصلاة على الجنائز في المأجد ، فغاية ما استدل به من قال بالكراهة ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه » وأخرجه ابن ماجه بلفظ « فليس له شيء » وقد أجاز الجمهور عن هذا الحديث بأجوبة منها أنه ضعيف ، كما قاله جماعة من الحفاظ ؛ فان في استناده صالحا مولى التوأمة . ومنها أن الذي في النسخ المشهورة الصحيحة من سنن أبي داود بلفظ « فلا شيء عليه » كما تقدم . وعلى فرض ثبوت الرواية باللفظ الآخر فيجب تأويلها لما ثبت من صلاته صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد ؛ بل أخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة أن الصحابة صلوا على أبي بكر وعمر في المسجد وأما انكار من انكر على عائشة فلا حجة فيه ، ولا سيما وقد انقطع عند أن قامت عليه الحجة . وأما الصلاة على الجنازة فرادى . فأقول : الاستدلال بمن قال باشتراط التجميع فيها . بأنه صلى الله عليه وسلم ما صلى على جنازة الا في جماعة لا تتم به الحجة لان الأصل في كل صلاة مشروعة أن تكون كالصلوات الخمس في اجزائها فرادى كما تجزئ جماعة ، ومن زعم غير ذلك فعليه الدليل « ولو كان فعلها منه صلى الله عليه وسلم في جماعة تقوم به الحجة . للزم في صلاة الفرائض الخمس أن لا تصح الا جماعة لانه صلى الله عليه وسلم لم يؤدها الا في جماعة . اذا تقرر هذا . فالإقتصار في الاستدلال لصحة صلاة الجنازة فرادى علي ما ذكرناه مغن عن غيره ، فان تحقيق اجماع الصحابة علي تجويز الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند موته فرادى ممنوع ، لانهم قد تفرقوا بعض تفرق في تلك الحال ، وان كان الباقون في المدينة جمهورهم وأكبرهم ( الدرارى — م — ٣٠ )



واما كونه لا يصل على الغال ؛ فلا متناعه صلى الله عليه وآله وسلم  
في غزاه خيبر من الصلاة على الغال كما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي  
وابن ماجه . وأما قاتل نفسه ، فالحديث جابر بن سمرة عند مسلم رحمه  
الله تعالى وأهل السنن « أن رجلا قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم » وأما الكافر فذلك هو المعلوم منه صلى الله  
عليه وآله وسلم ، فإنه لم يقبل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى على كافر  
وقد صرح بذلك القرآن الكريم قال الله عز وجل ( ولا تصل على أحد  
منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ) وأما الشهيد . فقد اختلفت الروايات  
في ذلك ، وقد ثبت في صحيح البخاري من حديث جابر « أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم لم يصل على شهيد أحد » وأخرجه أيضا أهل  
السنن ؛ وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم من حديث أنس  
« أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل عليهم » (١) وقد أطلت الكلام

ثم لو فرض الاجماع على ذلك ، فهو اجماع سكرتي ، وانتهازه للاحتجاج فيه ما لا يخفى  
على عارف بالاصول ، ثم هذا مبنى على صدور ذلك ، ولم يرد الا باسناد ضعيف أنهم  
فعلوا ذلك . وأما ما يقال أنه صلى الله عليه وسلم أوصاهم بأن يصلوا عليه فرادى .  
ففي اسناده عبد المتعم بن ادريس وهو كما قيل كذاب . وصرح بعض الحفاظ بأن  
الحديث موضوع .

[ ١ ر ] أقول : لا يشك من له أدنى المسام بفن الحديث أن أحاديث الترك أصح  
اسنادا وأقوى متنا حتى قال بعض الأئمة : أنه كان ينبغي لمن عارض أحاديث التني بأحاديث  
الاثبات أن يستحي على نفسه ، لكن الجهة التي جعلها المجوزون وجه ترجيح ، وهي  
الاثبات ؛ لارب أنها من المرجحات الاصولية ، انما الشأن في صلاحية أحاديث الاثبات  
لمعارضة أحاديث التني ، لان الترجيح فرع المعارضة . والحاصل : أن أحاديث الاثبات

على هذا في شرح المنتقى « وسردت الروايات واختلاف أهل العلم في ذلك فلم يرجع إليه ، فإن هذا المقام من المعارك . وأما كونه يصلى على القبر وعلى الغائب فلم حديث « أنه صلى الله عليه وآله وسلم انتهى إلى قبر رطب فصلى عليه وصفوا خلفه وكبر أربعاً » وهو في الصحيحين من حديث ابن عباس ، وكذلك صلاته على قبر السوداء التي كانت تقم المسجد ، وهو أيضاً في الصحيحين وغيرها من حديث أبي هريرة ، وصلى على قبر أم سعد ، وقد مضى لذلك شهر ، أخرجه الترمذى ، وصلى على النجاشى هو وأصحابه : كما في الصحيحين وغيرها من حديث جابر وأبي هريرة . وهو مات في دياره بالحديثة ، فصلى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة ، والخلاف في الصلاة على القبر والغائب معروف ، ولم يأت المانع بشيء يعتد به (١) .

مروية من طرق متعددة . لكنها جميعاً تتكلم عليها .

(١ ر) أقول : الأدلة ثابتة في الصلاة على القبر ثبوتاً لا يقابله أهل العلم بغير القبول أما فيمن لم يصل عليه ، فالامر أوضح من أن يخفى ، ولا تزال الصلاة مشروعة عليه ما علم الناس أنه لم يصل عليه أحد ، وأما فيمن قد صلى عليه ، فمثل حديث السوداء المتقدم . ومعلوم أن الميت لا يدفن في عسره صلى الله عليه وسلم بدون صلاة عليه ، وأما المانعون من الصلاة على القبر مطلقاً ، فأثبت ما استدلوا به ، ما روى عنه صلى الله عليه وسلم في حديث السوداء المذكور أنه قال : إن هذه القبور مملوءة ظلمة عن أهلها وإن الله ينورها بصلاتي عليهم « قالوا : فهذا يدل على اختصاصه صلى الله عليه وسلم بذلك ، وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على من صلى معه على القبور ، ولو كان خاصاً به لا ينكر عليهم ، وأجيب عن هذا التعقب بأن الذى يقع بالتبعية لا يصلح للاستدلال به على الفعل أصالة . وأحسن بما يجاب به عن هذه الزيادة بأنها مدرجة في

## فصل

ويكون المشى بالجنابة سريعاً. والمشي معها والحمل لها سنة؛ والمتقدم عليها والمتأخر عنها سواء، ويكره الركوب، ويحرم التعبي والنياسحة واتباعها بالنار، وشق الحبيب، والدعاء بالويل والثبور، ولا يقعد المتبع لها حتى توضع؛ والقيام لها منسوخ ﴿أقول﴾ أما كون المشى سريعاً فلحديث أبي بكرة عند أحمد والنسائي وأبي داود والحاكم قال «لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا لنكاد نرمل بالجنابة

هذا الحديث، كما بين ذلك جماعة من أصحاب حماد بن زيد على أنه يمكن الجواب بأن كون الله ينور القبور بصلاة رسوله صلى الله عليه وسلم عليها لا ينفي مشروعية الصلاة من غيره تأسيساً به، لا سيما بعد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» قال ابن القيم في أعلام الموقعين: ردت هذه السنن المحككة، بالمشابهة من قوله «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» وهذا حديث صحيح، والذي قاله هو الذي صلى على القبر. فهذا قوله، وهذا فعله. ولا يناقض أحدهما الآخر. فإن الصلاة المنهي عنها إلى القبر غير الصلاة التي على القبر، فهذه صلاة الجنابة على الميت التي لا تختص بمكان، بل فعلها في غير المسجد أفضل من فعلها فيه. فالصلاة عليه هي قربة من جنس الصلاة عليه على نعشه، فإنه المقصود بالصلاة في الموضعين، ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الأرض، وبين كونه في بطنها «بخلاف سائر الصلوات» فأنها لم تشرع في القبور ولا إليها، لأنها ذريعة إلى اتخاذها مساجد، وقد لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فعل ذلك؛ فأين ما لعن فاعله وحذر منه وأخبر أن أهله شرار الخلق؛ كما قال «ان من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد» إلى ما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مراراً متكررة؟ وبالله التوفيق.

رملا» وأخرج البخاري في تاريخه قال «أسرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تقطعت لعالنا يوم مات سعد بن معاذ» وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أسرعوا بالجنائز فان كانت سالحة قربتموها الى الخير وان كانت غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم» وقد ذهب الجمهور الى ان الاسراع مستحب، وقال ابن حزم بوجوبه، وذهب بعض اهل العلم الى ان المستحب المتوسط، لحديث ابي موسى قال «مرت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنازة تمخض مخيض الزق: فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: عليكم القصد» أخرجه احمد وابن ماجه والبيهقي وفي اسناده ضعف، وأخرج الترمذي وابوداود من حديث ابن مسعود قال «سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشي خلف الجنائز فقال مادون الحطب - اي الرمل - فان كان خيرا عجلتموه؛ وان كان شراً فلا يبعد الا اهل النار» وفي اسناده مجهول. ولا يخفى عليك ان حديث ابي موسى لا يصلح للاحتجاج به على فرض عدم وجود ما يعارضه؛ فكيف وقد عارضه ما هو في الصحيحين بلفظ الأمر؟ واما حديث ابن مسعود فلا ينسافي الاسراع. لان الحطب هو ضرب من العدو، ومادونه اسراع (١) وأما كون المشي معها سنة،

[١ ر] أقول: والحق هو القصد في المشي، فالاحاديث المصرحة بمشروعينة

الاسراع ليس المراد بها الافراط في المشي الخارج عن حد الاعتدال، والاحاديث التي فيها الارشاد الى القصد ليس المراد بها الافراط في البطء فيجمع بين الاحاديث بسلوله

فظاهر ، فانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يمشى مع الجنائز هو وأصحابه كما يفيد ذلك الاحاديث المتقدمة في صفة المشى ، والأحاديث الآتية في التقدم والتأخر على الجنائز ، وكحديث أبى هريرة الثابت في الصحيح « من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً . الحديث » وأما كون الحمل لها سنة ، فلحديث ابن مسعود قال « من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها ، فانه من السنة ، ثم ان شاء فليطوع وان شاء فليسدع » أخرجه ابن ماجه وأبو داود الطيالسى والبيهقى من رواية أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عنه . وفي الباب عن جماعة من الصحابة ، والأحاديث يقوى بعضها بعضاً ، ولا تقصر عن افادة مشروعية الحمل . وأما كون المتقدم عليها والمتأخر عنها سواء ، فلما ثبت في صحيح مسلم رحمه الله وغيره . أن الصحابة كانوا يمشون حول جنازة ابن الدحداح « وأخرج أحمد وأبو داود والنسائى والترمذى وصححه وابن حبان وصححه أيضاً والحاكم . وقال على شرط البخارى من حديث المغيرة » أن النبي صلى

طريقة وسطى بين الافراط والتفريط ، يصدق عليها انه اسراع بالنسبة الى الافراط في البطء . وانها قصد بالنسبة الى الافراط في الاسراع ، فيكون المشروع دون الحجب ، وفوق المشى الذى يفعله من يمشى في غير مهم . ويدل على ذلك ما أخرجه الترمذى وأبو داود عن ابن مسعود قال : سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المشى خلف الجنائز فقال « مادون الحجب » وقد ضعفه جماعة بأبى ماجد المذكور في اسناده ، قيل انه مجهول وقيل منكر الحديث والراوى عنه يحيى الجابرى . وهو ضعيف . وأخرج أحمد والنسائى والحاكم عن أبى بكره قال « لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا لنسكك نرمل بالجنازة رملاً » فغنى نسكك نرمل أى نقارب الرمل .

الله عليه وآله وسلم قال : الراكب خلف الجنائزة ، والماشي أمامها قريباً منها عن يمينها وعن يسارها « ولفظ أبي داود » والماشي يمشي خلفها وأمامها ، وعن يمينها ويسارها قريباً منها « وفي لفظ لأحمد والنسائي والترمذي » الراكب خلف الجنائزة والماشي حيث شاء منها « وأخرج أحمد وأهل السنن والدارقطني والبيهقي وابن حبان وصححه من حديث ابن عمر « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائزة » وصححه ابن حبان ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن المشي أمام الجنائزة أفضل . وبعضهم إلى أن المشي خلفها أفضل (١) والحق أن ذلك سواء ، ولا ينافيه رواية من روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم مشي أمامها وخلفها ، فذلك كله سواء ، لأن المشي مع الجنائزة إما أن يكون أمامها أو خلفها أو في جوانبها ، وقد ارشد إلى ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم ، فكل مكان من الأماكن المذكورة هو من جملة ما ارشد إليه (٢) وإما كون الركوب مكروهاً ، فلم حديث ثوبان قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى ناساً ركبائاً فقال : ألا تستحيون أن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور

[ ١ ] أقول : فإذا لم يكن المشي أمام الجنائزة أفضل ، فأقل الأحوال أن يكون مساوياً للمشي خلفها في الفضيلة ، ولم يأت حديث صحيح ولا حسن أن المشي خلف الجنائزة أفضل . وأقوال الصحابة مختلفة .

[ ٢ ] قال في الحجة : وهل يمتنى أمام الجنائزة أو خلفها ، وهل يحملها أربعة أو اثنان ، وهل يسلم من قبل رجله أو من القبلية . المختار أن الشكل واسع ، وأنه قد صح في الشكل حديث أو أثر . اهـ .



الدواب « أخرجه ابن ماجه والترمذي ؛ وأخرج أبو داود من حديث ثوبان أيضا » أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بدابته وهو مع جنازة ، فأبى أن يركبها ، فلما انصرف أتى بدابة فركب . فقيل له : فقال : ان الملائكة كانت تمشى فلم أكن لأركب وهم يمشون ؛ فلما ذهبوا ركبته « وقد خرج صلى الله عليه وآله وسلم مع جنازة ابن الدحداح ماشياً ورجع على فرس كما في حديث جابر بن سمرة عند الترمذي ، وقال صحيح . ولا يعارض الكراهة ما تقدم من قوله « الراكب خلف الجنازة » لأنه ممكن أن يكون ذلك لبيان الجواز مع الكراهة . أو المراد بأن يكون الراكب خلفها أن يكون بعيداً على وجه لا يكون في صورة من يمشى مع الجنازة . وأما تحريم النعي ، فلهديث حذيفة عند احمد وابن ماجه والترمذي وصححه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النعي » وحديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « اياكم والنعي فإن النعي عمل الجاهلية » أخرجه الترمذي ، وفي اسناده ابو حمزة ميمون الاعور وليس بالقوي « وفي الباب احاديث (١)

[ ١ ر ] والذي في الصحاح والقاموس والنهاية وغيرها من كتب اللغة : أن النعي الاخبار بموت الميت « فظاھرہ تحریم ذلك » وان لم يصحبه ما يستكر كما كانت تفعله الجاهلية من ارسال من يعلم بجبر موت الميت على أبواب الدور والاسواق ، ولكنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم نعى الجاشى للناس في اليوم الذى مات فيه ، أى أخبرهم وأخبر بقتلي مؤنة . وقال في السوداء التى كانت تقم المسجد « الا أخبرتموني بموتها » فدلّت هذه الاحاديث على جواز الاعلام بمجرد الموت لمن يحضر الغسل والتكفين والصلاة والمنع منه لغير ذلك .

وأما تحريم النياحة، فلحديث «من نيح عليه يعذب بما نيح عليه» وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث المغيرة، وعلى النياحة تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن البكاء. وأن الميت يعذب ببكاء أهله عليه، وفي صحيح مسلم رحمه الله تعالى من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «الميت يعذب في قبره بما نيح عليه» وأخرج أحمد ومسلم من حديث أبي مالك الأشعري «النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب» وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث أبي موسى بلفظ «أنا برئء ممن برئ منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برئ من الصالحة والحالقة والشاقة (١) وأما تحريم اتباعها بنار وشق الجيب والدعاء بالويل والشور فلحديث أبي بردة قال «أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال: لا تتبعوني بمجمر، قالوا أو سمعت فيه شيئاً؟ قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» أخرجه ابن ماجه: وفي إسناده مجهول. وقد كان هذا الفعل من أفعال الجاهلية. وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود «أن النبي

[ ر ] أقول: الأحاديث في هذا الباب قد اختلفت؛ ففيها ما فيه الاذن بمطلق البكاء، ومنها ما فيه النهي عن مطلق البكاء. ووردت أحاديث مصرحة بالنهي عن النوح كما تقدم بعض ذلك. ولم يأت ما يدل على جوازه. واختلف الناس في الجمع بين الأحاديث، فالذي يترجح الحزم بتحريم نفس النوح. لأنه أمر زائد على البكاء، وأما ما لا يستطيع دفعه من دمع العين، وما عجز الطبع عن كتمه من الصوت فلا مانع منه، وعليه تحمل أحاديث الاذن بالبكاء، وفيها ما يرشد الى هذا. فليعلم.

صلى الله عليه وآله وسلم قال : ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب  
ودعا بدعوى الجاهلية « وأما كونه لا يقعد المتبع لها حتى توضع ،  
فله حديث « اذا رأيتم الجنازة فقوموا لها فمن اتبعها فلا يجالس حتى توضع »  
وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد ، وأخرج أبو داود  
من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه نحوه . وقد وردت أحاديث  
صحيحة في القيام للجنازة اذا مرت ابن كان قاعداً كحديث « اذا رأيتم  
الجنازة فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع » وهو في الصحيحين وغيرهما  
من حديث ابن عمر وغيره . وأخرج مسلم رحمه الله من حديث علي رضى الله  
عنه قال « قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم - يعنى في الجنازة - ثم قعد »  
وفي رواية من حديثه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
أمرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس » رواه أحمد  
وأبو داود وابن ماجه وابن حبان . وأخرج أبو داود والترمذي وابن  
ماجه والبخاري من حديث عبادة بن الصامت « ان يهوديا قال لما كان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم للجنازة : هكذا نفعل ، فقال النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم : اجلسوا وخالفوهم » وفي اسناده بشر بن ابى  
رافع وليس بالقوى كما قال الترمذي ، وقال البخاري : تفرد به بشر وهولاء  
فأفاد ما ذكرناه أن القيام للجنازة اذا مرت منسوخ . واما قيام الماشى خلفها  
حتى توضع على الأرض فحكم لم ينسخ . قال القاضي عياض : ذهب جمع  
من السلف الى ان الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا (١)

[ ١ ] أقول : وهذا الحديث بلفظ « ثم قعد » لا يصلح لنسخ الأحاديث الصحيحة

## فصل

ويجب دفن الميت في حفرة تمنعه من السباع ، ولا بأس بالضرع  
واللحد أولى ؛ ويدخل الميت من مؤخر القبر ويوضع على جنبه الأيمن  
مستقبلا ، ويستحب حشو التراب من كل من حضر ثلاث حشيات ، ولا  
يرفع القبر زيادة على شبر والزياره للموتى مشروعة ، ويقف الزائر  
مستقبلا للقبلة ؛ ويحرم اتخاذ القبور مساجد وزخرفتها وتسريحها  
والقعود عليها وسب الاموات ، والتعزية مشروعة ، وكذلك اهداء الطعام  
لأهل الميت ( أقول ) أما مواراة جيفة الميت في قبر بحيث لا تنبشه  
السباع ، ولا تخرجه السيول المعتادة ، فلا خلاف في ذلك ، وهو ثابت  
في الشريعة بثبوتها ضروريا . قال صلى الله عليه وآله وسلم « احفروا  
وأعمقوا وأحسنوا » أخرجه النسائي والترمذي وصححه . وأما كونه

الضرحة بأمره صلى الله عليه وسلم لنا بالقيام ، وعلل ذلك بأن الموت فزع ، وقام  
لخازنة قليل : انها جنازة يهودى فقال : أليست نفسا ؟ فتأية ما يدل عليه فقوده من  
من بعد هو أن القيام ليس بواجب عليه . وقد تقرر في الأصول أنه اذا فعل فعلا لم  
يظهر منه التأمي به فيه ، وكان ذلك مخالفا لما قد أمر به الأمة أو نهاها عنه ، فانه يكون  
مختصا به ، ويبقى حكم الأمر أو النهي للأمة على حاله ، ولفظ « أمرنا بالجلوس » ان بلغ  
الى حد الاعتبار ، صالح للنسخ ؛ ويؤيده حديث عبادة بن الصامت المتقدم ، وفيه ما تقدم  
والمقام عندي من المضائق .

لا بأس بالضرع ، واللحد أولى (١) فلحديث « أن أبا عبيدة ابن الجراح كان يضرع ، وإن أبا طلحة كان يلحد » وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس باسناد ضعيف ، وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث أنس قال « لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان رجل يلحد وآخر يضرع ، فقالوا : نستخير ربنا ونبعت اليها فأيهما سبق تركناه ؛ فأرسل اليها فسبق صاحب اللحد ، فلحدوا له » واسناده حسن . فتقريره صلى الله عليه وآله وسلم للرجلين في حياته . هذا يلحد . وهذا يضرع . يدل على أن الكل جائز . وأما أولوية اللحد فلحديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اللحد لنا والشق لغيرنا » أخرجه أحمد وأهل السنن ، وقد حسنه الترمذي وصححه ابن السكن مع أن في اسناده عبد الأعلى بن عامر ، وهو ضعيف وأخرج أحمد والبزار وابن ماجه من حديث جرير نحوه ، وفيه عثمان ابن عمير ، وهو ضعيف . وقد ذهب الى ذلك الاكثر . وحكي النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على جواز اللحد والشق (١) وأما كونه يدخل الميت من مؤخر القبر ، لحديث محمد بن زيد « أنه أدخل رجلا ميتا من قبل رجلي القبر وقال : هذا من السنة » أخرجه ابوداود وأخرج ابن ماجه من حديث أبي رافع قال « سل رسول الله صلى الله عليه وآله

[ ١ ر ] لأن اللحد أقرب من اكرام الميت ، وإهالة التراب على وجهه من غير

ضرورة سوء أدب .

[ ١ ر ] وعلى كل حال « اللحد أولى للخروج من الريبة » وإن كان المقام مقام احتمال .

وسلم سعد بن معاذ سلا » وقد روى الشافعي من حديث ابن عباس وأبو بكر الأحاد من حديث ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سل من قبل رأسه سلا » وقد روى البيهقي من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم ادخلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة » وقد ضعفها البيهقي ، ولا يعارض السنة ما وقع من بعض الصحابة عند دفنه صلى الله عليه وآله وسلم . وأما كونه بوضع على جنبه الايمن مستقبلا ، فهو مما لا اعلم فيه خلافا . وأما كونه يستحب الحثو ثلاثا فلا حديث اني هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحى عليه من قبل رأسه ثلاثا » أخرجه ابن ماجه وأبو داود واسناده صحيح ، لا كما قال أبو حاتم ، وأخرج البزار والدارقطني من حديث عامر بن ربيعة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حثى على قبر عثمان بن مظعون ثلاثا » وفي الباب غير ذلك . وأما كونه لا يرفع القبر زيادة على شبر ، فلا حديث علي رضي الله تعالى عنه عند مسلم رحمه الله تعالى وأحمد وأهل السنن « أنه بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن لا يدع تمثالا إلا طمسه ولا قبراً مشرفاً إلا سواه » وفي مسلم أيضاً وغيره من حديث جابر رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبنى على القبر » وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رش على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصباء ورفعته



شبراً» (١) وأما مشروعية زيارة القبور فلحديث «كنت نهيتكم عن زيارة القبور» فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه، فزوروها فلمها تذكر الآخرة» أخرجه الترمذي وصححه، وهو في صحيح مسلم رحمه

[١ ر] أقول: الأحاديث الصحيحة وردت بالنهي عن رفع القبور وقد ثبت من حديث أبي الهياج ما تقدم، فما صدق عليه أنه قبر مرفوع أو مشرف لغة فهو من منكرات الشريعة التي يجب على المسلمين انكارها وتسويتها من غير فرق بين نبي وغير نبي، وسالم وطالح، فقد مات جماعة من أكابر الصحابة في عصر صلى الله عليه وسلم ولم يرفع قبورهم بل أمر علياً بتسوية المشرف منها، ومات صلى الله عليه وسلم ولم يرفع قبره أصحابه. وكان من آخر قوله «لئن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ونهى أن يتخذوا قبره وثناً، فما أحق الصالحاء والعلماء أن يكون شعارهم هو الشعار الذي أُرشدتم إليه صلى الله عليه وسلم، وتخصيصهم بهذه البدعة المنهى عنها تخصيص لهم بما لا يناسب العلم والفضل، فانهم لو تكلموا الضجوا من اتخاذ الأبنية على قبورهم وزخرفتها، لأنهم لا يرضون بأن يكون لهم شعار من مبتدعات الدين ومنهياته. فمن رضى بذلك في الحياة كمن يوصى من بعده أن يجعل على قبره بناء أو يزخرفه، فهو غير فاضل، والمسلم يزجره علمه عن أن يكون على قبره ما هو مخالف لهدى نبيه صلى الله عليه وسلم فما أقبح ما ابتدعه جهالة المسلمين من زخرفة القبور وتشبيدها، وما أسرع ما خالفوا وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته، فجعلوا قبره على هذه الصفة التي هو عليها الآن، وقد شد من عضد هذه البدعة ما وقع من بعض الفقهاء من تسويتها لأهل الفضل حتى دونوها في كتب الهداية، والله المستعان، ومثل هذا التسوية الكتب على القبور بعد ورود صريح النهي عن ذلك في الأحاديث الصحيحة، كأنه لم يكف الناس ابتداءهم في مطعمهم ومشربهم وملبوسهم وسائر أمور دنياهم فجعلوا على قبورهم شيئاً من هذه البدع لتتأدى عليهم بما كانوا عليه حال الحياة، وتغالوا في ذلك حتى جعلوه مختصاً بأهل العلم والفضل، اللهم غفرا، وما جعلوه وجهاً لرفع القبور وهو تمييزها لاجل الزيارة فهذا يمكن بوضع حجر على القبر أو بوضع قضيب أو نحو ذلك لا بتشبيد الأبنية ورفع الحيطان والقبب وتزيين الظاهر والباطن.

الله تعالى ؛ وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضى الله عنه بنحو ذلك . وفي الباب أحاديث . وقد قيل باختصاص ذلك بالرجال ، لحديث أنى هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن زوارات القبور » أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه وابن حبان فى صحيحه . وفى الباب عن حسان بن ثابت عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد وأهل السنن والحاكم والبخارى بأسناد فيه صالح مولى التوأمة ، وهو ضعيف . وقد وردت أحاديث فى نهى النساء عن اتباع الجنائز ، وهى تقوى المنع من الزيارة . وروى الاثرم فى سننه والحاكم حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لهن فى زيارة القبور . وأخرج ابن ماجه عنها مختصراً « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص فى زيارة القبور » فىمكن أنها أرادت الترخيص الواقع فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فزوروها » كما سبق ، فلا يكون فى ذلك حجة ، لأن الترخيص العام لا يعارض النهى الخاص ، لكنه يؤيد ما روتنه عائشة ما فى صحيح مسلم رحمه الله تعالى عنها « أنها قالت : يا رسول الله كيف أقول إذا زرت القبور ؟ قال : قولى السلام على أهل الديار من المؤمنين . الحديث » وروى الحاكم « أن فاطمة رضى الله عنها كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة . ويجمع بين الأدلة بأن المنع لمن كانت تفعل فى الزيارة مالا يجوز من نوح وغيره . والاذن لمن لم تفعل ذلك (١)

[ ١ ] أقول : استدلووا للجواز بأحاديث الاذن العام بالزيارة ، وغير خاف على عارف بالاصول أن الاحاديث الواردة فى النهى للنساء عن الزيارة والتشديد فى ذلك

وأما كونه يقف الزائر مستقبلاً للقبلة فلحديث « انه جلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبلاً للقبلة لما خرج الى المقبرة » أخرجه أبو داود من حديث البراء ، وهو صلى الله عليه وآله وسلم خرج الى هذا الحديث مع جنازة ، فأفاد مشروعية قعود من خرج مع الجنازة مستقبلاً حتى تدفن . وكذلك مشروعية الاستقبال للزائر لكونه قد خرج الى المقبرة كما يخرج من معه جنازة ، وقعد كما يقعد . وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يقول عند الزيارة « السلام عليكم اهل دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون » نسأل الله لنا ولكم العافية » فينبغي للزائر ان يقول كذلك (١) واما تحريم اتخاذ القبور مساجد فالاحاديث في ذلك كثيرة ثابتة في الصحيحين وغيرهما ولها النفاذ ، منها لعن الله اليهود اتخذوا قبور انبياءهم مساجد » وفي لفظ « فأنزل الله اليهود »

حتى لعن صلى الله عليه وسلم من فعلت ذلك . بل وردت أحاديث صحيحة في نهيا عن اتباع الجنائز ، فزيارة القبور متنوعة منهن بالاولى . وتند في ذلك حتى قال للبتول رضى الله عنها « لو باغت معهم - يعنى أهل الميت - الكدى مارأيت الجنة حتى يراها جد أبك » فهذه الاحاديث مخصصة لاحاديث الاذن العام بالزيارة . لكنه يشكل على ذلك أحاديث أخرى منها حديث عائشة المتقدم « أن النبي صلى الله عليه وسلم علمها كيف تقول اذا زارت القبور » ومنها ما أخرجه البخارى « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة تبكي على قبر ولم ينكر عليها الزيارة » قال القرطبي : اللعن المذكور في الحديث انما هو للمكثرات من الزيارة ، لما تقتضيه الصيغة من المسالفة - يعنى لفظ زورات - قال : ولعل السبب مايفضى اليه ذلك من تضييع حق الزوج .

[ ١ ر ] وقال في الحجة : وفي رواية « السلام عليكم بأهل القبور يغفر الله لنا ولكم وأنتم سلفنا ونحن بالانثر » والله تعالى أعلم .

الحديث « وفي لفظ « لا تتخذوا قبوري مسجداً » وفي آخر « لا تتخذوا قبوري وثناً » (١) وأما تحريم زخرفتها (٢) وتسريبها فالحديث « لعن الله

[ ١ ر ] واتخاذ القبور مساجد أعم من أن يكون بمعنى الصلاة إليها أو بمعنى الصلاة عليها ، وفي مسلم « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ولا عليها ، قال البيضاوي : وأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه « لا تعظيم له ولا لتوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد انتهى . وتعقبه في سبل السلام وقال : قوله لا تعظيم له . يقال : اتخذ المسجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له ، ثم أحاديث النهي مطلقاً ولا دليل على التعليل بما ذكر . والظاهر أن العلة سد الذريعة ، والبعد عن التشبه بعبدة الأوثان ، التي تعظم الجمادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ، ولما في اتفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الحالى عن النفع بالسكينة ، ولأنه سبب لإيقاد السرج عليها المانون فاعله ، ومفاسد ما بنى على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر . وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس « لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » وقد حققنا ذلك في رسالة مستقلة . انتهى .

[ ٢ ر ] لحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما « قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أمرت بتشيد المساجد » أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان قال ابن عباس « لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى » والتشيد رفع البناء وترينه باليد وهو الجص والحديث ظاهر في السكراهة أو التحريم لقول ابن عباس « كما زخرفت اليهود والنصارى » فإن التشبه بهم محرم وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد إلا أن تكون الناس من الحر والبر . وترينه يشغل القلوب عن الاقبال على الطاعة وينتفح الخشوع الذي هو روح جعم العبادة . والقول بأنه يجوز ترين المحراب باطل قال المهدي في البحر : إن ترين الحرم لم يكن رأى ذى حل وعقد ولا سكوت رضى أى من العلماء وأما فعله أهل الدول الجبارة من غير مؤاذنة لأحد من أهل الفضل ، وسكت المسلمون والعلماء من غير رضى وهو كلام حسن ؛ وفي قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ما أمرت » اشعار بأنه لا يحسن ، فإنه لو كان حسناً لأمره الله تعالى به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج» أخرجه احمد  
وابوداود والنسائي والترمذى وحسنه، وفي اسناده ابو صالح باق  
وفيه مقال، وأخرج احمد ومسلم وأهل السنن عن جابر قال قال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يخصص القبر وأن يقعد عليه بأن  
يبنى عليه « وزاد الترمذى « وأن يكتب عليه وأن يوطأ » وحسنه  
وأخرج التهى عن الكتابة أيضاً النسائي، وقال الحاكم : ان الكتابة  
وان لم يخرجها مسلم فهي على شرطه « وأما تحريم القعود عليها : فلما  
أخرجه مسلم، واحمد « وأهل السنن ، من حديث أبى هريرة قال  
« لان يجلس احدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خير لى  
أن يجلس على قبر » وأخرج احمد باسناد صحيح عن عمرو بن ميمون

وأخرج البخارى من حديث ابن عمر « أن مسجده صلى الله عليه وآله وسلم كان على بابه  
مبنىاً بالابن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل فلم يزد فيه أبو بكر شيئاً وزاد فيه عمر  
وبناه على بنائه في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالابن والجريد  
وأعاد عمده خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وبنى جدرانها بالاحجار المشقة  
والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج « قال ابن بطال : وهذا يدل  
على أن السنة في بانيان المساجد القصد وترك الغلو في تحسينه ، فقد كان عمر رضى الله  
تعالى عنه مع كثرة الفتوحات في أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه  
وانما احتاج الى تجديده لان جريد النخل قد نخر في أيامه ثم قال عند عمارته « أكن  
الأس من المطر ، وأياك ان تحمر أو تصفر فتفتن الناس » ثم كان عثمان ، المال في زمانه  
أكثر ، فحسنته بما لا يقضى الزخرفة ومع ذلك أنكر بعض الصحابة عليه ، وأول من  
زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك ، وذلك في أواخر عصر الصحابة ، وسكت كثير  
من أهل العلم عن انكار ذلك خوفاً من الفتنة فتأمل .

تنبيه : هذا الكلام في زخرفة المساجد وليس هو موضوع الباب ١٥ ، مصححه

قال « رأني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متكئاً على قبر فقال لا تؤذ صاحب هذا القبر » (١) وأما تحريم سب الأموات فلقوله صلى الله عليه وسلم « لا تسبوا الأموات ؛ فأنهم قد أفضوا الى ما قدموا » أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة ؛ وأخرج احمد والنسائي من حديث ابن عباس « لا تسبوا أمواتنا ، فتؤذوا أحيانا » وفي اسناده صالح بن نهان وهو ضعيف ولكنه يشهد له ما ورد بمعناه من حديث سهل بن سعد والمغيرة (٢) وأما كون التعزية مشروعة فلحديث « من عزى مصاباً فله مثل أجره » أخرجه ابن ماجه والترمذي والحاكم من حديث ابن مسعود ، وقد انكر هذا الحديث علي بن عاصم ، وأخرج ابن ماجه من حديث عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبته الا كساه الله عز وجل

[ ١ ] قال في الحجة البالغة : ومعنى أن لا يقعد عليه ؛ قيل أن يلازمه المزورون وقيل ان يطأوا القبور ، وعلى هذا فالمعنى أكرام الميت فالحق التوسط بين التعظيم الذي يفرضه الشرك وبين الاهانة وترك الموالاتة به . ١ هـ .

[ ٢ ] أقول : أما السباب للأموات من الشافعين لهم القائمين بالصلاة عليهم فما لهذا حل الحاملون الجنازة اليهم ، فإذا كان لا يستجيز الدعاء للميت « كمن يكون مثلاً معلوم التفاق ؛ فيدعو المصلي لنفسه ولسائر المسلمين اذا ألجأته الضرورة الى الصلاة عليه « ومن حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه » ، « دع ما يريك الى ما لا يريك » « طوبى لمن شغلته عيوبه عن عيوب الناس » قال بعض المقصرين لرجل من أهل العلم : ألا تلعن فلانا ؛ قال : وهل تعبنا الله بذلك ؟ قال نعم قال فتى عهدك بلعن الشيطان وفرعون فانها من رؤس هذه الطائفة التي زعمت أن الله تعبدك بلعنها ؛ قال لا أدري . قال لقد فرطت فيما تعبدك الله به وتركت ما هو أحق بما تفعل . فعرف ذلك المقصر خطاه .



من حلال السكرامة يوم القيامة» ورجال اسناده ثقات . وأخرج الشافعي  
من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال : لما توفي رسول الله  
الله عليه وآله وسلم وجاءت التعزية سمعوا قائلاً يقول : ان في الله عزاء من  
كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت ، فبالله فثقوا وابتعدوا  
فارجوا ، فان المصاب من حرم الثواب» وفي اسناده القاسم بن عبيد الله بن  
عمرو وهو متروك . وأخرج البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى من حديث  
أسامة بن زيد قال : «كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأرسلت اليه  
احدى بناته تدعوه وتجبره أن صيأ لها أو ابتأ لها في الموت ، فقال للرسول  
ارجع اليها فأخبرها أن الله ما أخذ ولله ما أعطى ، وكل شيء عنده بأجل  
مسمى ، فمرها فلتصبر ولتحتسب» فينبغي التعزية بهذه الالفاظ الثابتة في  
الصحيح ولا يعدل عنها الى غيرها . وأما مشروعية اهداء الطعام لأهل  
الميت فلحديث عبد الله بن جعفر قال : «لما جاء نبي جعفر حين قتل قال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد أتاهم ما  
يشغلهم» أخرجه احمد وابوداود والترمذي وابن ماجة ، وصححه ابن  
السكن وحسنه الترمذي ، وأخرج نحوه احمد والطبراني وابن ماجة من  
حديث أسماء بنت عميس أم عبد الله بن جعفر ، وأخرج احمد وابن ماجة  
باسناد صحيح من حديث جرير قال : «كنا نعد الاجتماع الى أهل الميت  
وصنعنا الطعام بعد دفنه من النياحة» ولا يعارض هذا ما قد ثبت عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فهرست الدراوی المضیة « الجزء الاول »

صفحة		صفحة
١٥٠	من تجب عليهم الصلاة	٢ مقدمة المؤلف
١٥١	صلاة التطوع	٣ احكام المياه
١٥٨	صلاة الجماعة	١٧ احكام النجاسات
١٧٣	سجود السهو	٣٠ تطهير النجاسات
١٧٩	قضاء الفوات	٣١ كلام جيد في الوسوسة
١٨٢	صلاة الجمعة	٣٢ قضاء الحائبة
١٩٤	صلاة العيدين	٤٥ احكام الوضوء
٢٠٠	صلاة الخوف	٥٩ انتقاض الوضوء
٢٠٤	صلاة السفر	٦٦ احكام الغسل
٢١٣	صلاة الكسوفين	٧٣ غسل الجمعة
٢١٦	صلاة الاستسقاء	٧٥ غسل العيدين
٢١٨	كتاب الجنائز	٧٨ احكام التيمم
٢٢٣	غسل الميت	٨٦ احكام الحيض
٢٢٦	تكفين الميت	٩١ احكام النفاس
٢٢٨	صلاة الجنائز	٩٢ كتاب الصلاة
٢٣٦	مشي الجنائز	١٠٤ باب الاذان
٢٤٣	دفن الميت	١٠٨ شروط الصلاة
٢٤٦	ما يتعلق بالقبور والمساجد	١١٥ كيفية الصلاة
٢٥١	حرمة الاموات والتعزية	١٤٥ مبطلات الصلاة

## صواب الخطأ الواقع في هذا الجزء

لذقة خط الأصل وقصور نقطة ومخارجة أصلاثة وقع بهذه الطبعة بعض الخطأ  
(وهذا بيانه)

- ص ١٢ س ١٠ - المهدي - صوابه (المهلا) ، ص ١٤ س ٢١ - مطهر أما القول -  
صوابه (مطهراً والقول) ، ص ٢٦ س ١٦ - لحوم - صوابه (شحوم) ، ص ٢٨ س ٢١  
- غير نسيان فلا تنكثوها رحمة - صوابه (غير نسيان رحمة) ، ص ٢٩ س ٢ - صادقة -  
صوابه (صارفة) ، ص ٣١ س ٣ - سقط بعد كلمة « الذي له » السطر الآتي : —  
(الريح - وكذلك وجود الطعم لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له)  
ص ٣٢ س ٢٠ - الحقة - صوابه (الحقة) ، ص ٤٢ س ١١ - هو قوله - صوابه (وهو قوله)  
ص ٤٦ س ١٩ - فالحيلة - صوابه (فالحمل) ، ص ٥٦ س ٨ و ١٠ - المريسيع - صوابه  
(المريسيغ) ، ص ٥٧ س ١٦ : وفي موضع آخر - ابن منسدة - صوابه (ابن منسدة)  
ص ٥٧ س ١٨ - المعدم - صوابه (المقدم) ، ص ٥٧ س ١٩ - عملي - صوابه (عمل)  
ص ٦١ س ١١ - قيد - صوابه (قيد) ، ص ٦٨ س ١٧ - أشراط - صوابه (اشتراط)  
ص ٦٨ س ١٩ - في السنن من دون بيان وجهيه - صوابه (في المتن من دون بيان وجهيه)  
ص ٧٥ س ١٨ - دلالة الأمر بن - صوابه (دلالة الاقتران) ، ص ٧٩ س ٦ - حدار -  
صوابه (جدار) ، ص ١٠٦ س ٢٤ - الوتر - صوابه (الوترية) ، ص ١٢١ س ١١  
- فاخرجه - صوابه (فاخرج) ، ص ١٢٥ س ١٠ - مسلم في - صوابه (مسلم وفي)  
ص ١٢٥ س ١٣ - مفتوحا - صوابه (مفتوحة) ، ص ١٣٦ س ١٢ - [ ٢ ر ] - صوابه  
( ٢ ) ، ص ١٦٥ س ٦ - قال - صوابه (قال) ، ص ١١٥ س ١٤ - وهي ماتواتر -  
صوابه (وهي علي ماتواتر) ، ص ١٢٤ س ٦ - من رابع - صوابه (من أربع)  
ص ١٢٨ س ٧ - اعدد - صوابه (بعدد) ، ص ١٣٣ س ١ - وائل بن مسعود - صوابه  
(وائل بن حجر) ، ص ١٣٨ س ١ - قراءة الفاتحة - صوابه (قرآن مع الفاتحة)  
ص ١٣٩ س ٨ - نقول فيه ما نقول - صوابه (يقول فيه ما يقول) ، ص ١٤٢ س ١٠  
- اقل ما يسبح - صوابه (اقل ما يستحب) ، ص ١٥٢ س ١٠ - العشاء فلما - صوابه  
(العشاء وقبل الفجر فلما) ، ص ١٨٠ س ٢ - تنكث - صوابه (تكليف) ، ص ٢٠٠  
س ١٢ - عادت - صوابه (عادة) ، ص ١٩٣ س ٦ - قال المزني - صوابه (قال المزني)

وهاتان عبارتان من زيادات الروضة تركتا سهواً ، ولدقة التحري في استقصاء هذه الزيادات أحضارها هنا وهما : —

الأولى — وموضعها من ٣٠ س ٢ بعد كلمة ( الأبحجة شرعية ) وهذا نصها [ ١ ] قال في سبل السلام : والحق أن الأصل في الأتيان الطهارة ؛ وأن التحريم لا يلزم النجاسة ؛ فإن الحشيشة محرمة طاهرة وكل المحدرات والسمومات الفاتلة لأدليل على نجاستها ، وأما النجاسة فيلزمها التحريم . فكل نجس محرم ولا عكس ؛ وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملامستها على كل حال ، فالحكم بنجاسة العين حكم بتعريمها بخلاف الحكم بالتحريم ، فإنه يحرم ليس الطبر والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية واجتماعاً ؛ إذا عرفت هذا فتحريم الطبر وأمر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستها بل لابد من دليل آخر عليه والابقاء على الأصول المتفق عليها من الطهارة انتهى خلاصه فالدليل عليه . انتهى .

الثانية — وموضعها من ٣٤ س ١ بعد كلمة ( بالبول طاهرة ) وهذا نصها [ ٢ ] أقول : البول على الأرض يطهره مكثرة الماء عليه وهو مأخوذ مما نقرر في الناس قاطبة أن المطهر الكثير يطهر الأرض ، وإن المكثرة تذهب بالرائحة المنتنة ويبطل البول متلاًشياً كأن لم يكن ، في المسوى قال الشافعي رحمه الله : إذا أصاب الأرض بول أو غيره من النجاسة المذمة فعصب عليها الماء حتى غلبها طهرت ، والغسالة طاهرة ، لم يكن فيها تغير ولكنها لا تطهر ؛ وفرق بين ورود النجاسة على الماء وورود الماء على النجاسة وعند الحنفية رحمهم الله : الغسالة نجسة ، والأرض لا تطهر بعصب الماء حتى تزول عنها الغسالة . انتهى .

انتهى

وهذا وقد تم بحون الله تعالى ما أردناه : ويليه الجزء الثاني بمشيئة الله

وأوله كتاب الزكاة

## كلمة للأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر

من حسن المصادفة أنه عند انجاز طبع هذا الجزء نشرت الصحف المصرية في غضون شهر صفر سنة ١٣٤٧ الموافق اغسطس سنة ١٩٢٨ نص مذكرة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغي المرفوعة الى حضرة (صاحب الجلالة ملك مصر) بشأن اصلاح نظم التعليم بالأزهر الشريف والمعاهد الدينية ، وقد جاء فيها مما يختص بدراسة الفقه هذه الفقرة التالية بثبتها على مطابقتها لطريقة هذا الكتاب وتعريضها لرأى المحدثين في الاجتهاد وهذا نصها :  
 ( يجب أن يدرس الفقه الاسلامي دراسة حرة خالية من التعصب لمذهب وأن تدرس )  
 ( قواعده مرتبطة بأصولها من الادلة وأن تكون الغاية من هذه الدراسة عدم المساس )  
 ( بالاحكام المنصوص عنها في الكتاب والسنة والاحكام المجمع عليها ، والظفر في )  
 ( الاحكام الاجتهادية لجعلها ملائمة للعصور والامكنة والعرف وأمزجة الامم المختلفة )  
 ( كما كان يفعل السلف الصالح من الفقهاء )

وهذه الرغبة الشريفة تنطبق على منهج هذا الكتاب في الرجوع الى ما كان عليه السلف الصالح من الفقهاء ، وفي ذلك احياه لأحكام الشرع الشريف في معاملات الناس وشئونهم الحاضرة ، ورجوع الى الكتاب والسنة ( فان تنازعتم في شئ فمندوه الى الله والرسول - الاية - ) وبراءة من تعطيل احكام الله في أرضه فمن أراد أن ينهج منهج السلف ويعمل بنصيحة الأستاذ الأكبر ، فعليه بدراسة هذا الكتاب ومانسج على منواله ليعرف كيف يأخذ أحكام الشرع فيما استجد ويستجد من المعاملات آمناً من التضييق ، فان الذي يخشى من فتح باب الاجتهاد هو أن يعطل كل في دين الله تعالى برأيه وهواه نعوذ بالله من ذلك وبه التوفيق ؟

## طبق الاصل

مرحبا صاحب الفؤاد بنعم الدنيا والحررة قدوة الى  
 هذا انتهى تحرير كتابي هذا باسمه عليه السلام  
 في يوم السبت لاثني عشر من جمادى الآخرة  
 سنة خمس ومائة و الف وخمسة  
 على صاحبها افضل الصلاة والسلام  
 كاتبه المذنب المذنب المذنب

هذه صورة نهاية هذا الكتاب مأخوذة بالزنكغراف من الاصل المخطوط  
 تضمن تاريخ تأليفه وتاريخ نسخه في حياة المؤلف لثمرناها هنا لبيان قيمة هذا الاصل  
 الجليل الذي لا يوجد له نظير

# الجزء الثاني

من كتاب

## الدَّرَرُ الْمَضِيَّةُ

شرح الدرر البهية

كلدها

للإمام العلامة الفقيه المجهّد

مجدّ بن علي الشوكاني

قدس الله سرّه

آمين

٦

— وأوله كتاب الزكاة إلى آخر الكتاب —

الطبعة الاولى — ١٣٤٧ هـ

من الطبع محفوظ

هو كتابها الفوائد بنعم الدنيا والحرّة لله والى  
هنا انتهى تحرير كتابها الحمد باسمه الله فله الحمد  
في يوم السبت لاثني عشر خلعت من جادي الاحمر  
عشر وماتت و الف من الجوه النورية  
على صاحبها افضل الصلاه والسلام  
ما انتهى كلام المؤلف عليه السلام

هذه صورة نهاية هذا الكتاب مأخوذة بالزكوغراف من الاصل المخطوط تتضمن تاريخ تأليفه سنة ١٢٢٠ هـ وتاريخ نسخه سنة ١٢٣٨ هـ في حياة المؤلف بخط أحد تلامذته نشرناها هنا لبيان قيمة هذا الاصل الجليل الذي لا يوجد له نظير



تعريف: رغب إلينا الكثيرون من قراء كتب الشوكاني حين اطلاعهم  
على الجزء الأول من مؤلفه هذا الذي لم يطبع قبل الآن أن نفرده وحده دون  
زيادات الروضة الندية فأثرنا ذلك في بقية الكتاب وجعلناه جزءاً واحداً  
والله الموفق



---

دار الصور للطبع والنشر: شارع الخليلجي المصري بالظاهر بمصر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— يا رب أعنّ على نيل رضاك —

## كتاب الزكاة

تجب في الأموال التي ستأق إذا كان المالك مكلفاً

باب زكاة الحيوان : إنما تجب منه في النعم ، وهي الأبل والبقر والغنم .  
﴿ أقول ﴾ الزكاة هي فريضة من فرائض الدين ، وركن من أركانه ، وضرورة من ضرورياته ، ولكنها لا تجب إلا فيما أوجب فيه الشارع الزكاة من الأموال وبينه للناس فإن ذلك هو بيان لمثل قوله ( خذ من أموالهم صدقة ) . ( وآتوا الزكاة ) كما بين للناس قوله تعالى ( وأقيموا الصلاة ) بما شرعه الله من الصلوات التي بينها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للناس . وقد توسع كثير من أهل العلم في إيجاب الزكاة في أموال لم يوجب الله الزكاة فيها ، بل صرح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الأموال بعدم الوجوب ، كقوله « ليس على المرء في عبده ولا فرسه صدقة » وقد كان للصحابة أموال وجواهر وتجارات وخضراوات ولم يأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بتركية ذلك ، ولا طلبها منهم ، ولو كانت واجبة في

شئ من ذلك لبين للناس ما نزل اليهم؛ فقد أوردنا في هذا المختصر ما تجب فيه  
 وأشرنا الى اشياء من الأموال التي لا زكاة فيها مما قد جعله بعض أهل العلم  
 من الأموال التي تجب فيها الزكاة كما ستسمع ذلك . وأما كونها لا تجب إلا على  
 من كان مكلفاً فاعلم أن هذه المقالة قد ينبو عنها ذهن من يسمعا ، فاذا راجع  
 الانصاف ووقف حيث أوقفه الحق، علم أن هذا هو الحق . وبيانه أن الزكاة هي  
 أحد أركان الاسلام ودعائمه وقوائمه، ولا خلاف أنه لا يجب شئ من الأربعة  
 الأركان التي الزكاة خامستها على غير مكلف فأيجاب الزكاة عليه إن كان بدليل  
 فما هو ؟ فما جاء عن الشارع في هذا شئ مما تقوم به الحجة ، كما يروى عن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه أمر بالتجار في أموال اليتامى لئلا تأكلها  
 الزكاة، فلم يصح في ذلك شئ مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وأما  
 ما روى عن بعض الصحابة فلا حجة فيه ، وقد عورض بمثله كما روى البيهقي  
 عن ابن مسعود قال : « من ولى مال اليتيم فليحص عليه من السنين ، فاذا دفع اليه  
 ماله أخبره بما فيه من الزكاة فإن شاء زكى وإن شاء ترك » وروى نحو ذلك  
 عن ابن عباس . وإن قال قائل : إن الخطاب في الزكاة عام، كقوله (خذ من أموالهم  
 صدقة) ونحوه فذلك ممنوع وليس الخطاب في ذلك إلا لمن يصلح له الخطاب  
 وهم المكلفون . وأيضاً بقية الأركان بل وسائر التكليف التي وقع الاتفاق على  
 عدم وجوبها على من ليس بمكلف الخطابات بها عامة . فلو كان عموم الخطاب  
 في الزكاة مسوغاً لايحايها على غير المكلفين، لكان العموم في غيرها كذلك وإنه  
 ياطل بالاجماع ، وما استلزم الباطل باطل مع ان تمام الآية أعنى قوله تعالى  
 ( خذ من أموالهم صدقة ) يدل على عدم وجوبها على الصبي وهو قوله ( تطهرهم  
 وتزكئهم بها ) فانه لا معنى لتطهرة الصبي والمجنون ولا لتزكئته . وبالجمله فأموال  
 العباد محرمة بنصوص الكتاب والسنة لا يحلها إلا التراضي، وطيبة النفس، أو  
 ورود الشرع، كالزكاة والدية والارش والشفعة ونحو ذلك . فمن زعم أنه يحل

مال أحد من عباد الله، سيما من كان قلم التكليف عنه مرفوعاً فعليه البرهان، والواجب على المنصف أن يقف موقف المنع حتى يزحزحه عنه الدليل، ولم يوجب الله سبحانه على ولي اليتيم والمجنون أن يخرج الزكاة من مالهما ولا أمره بذلك ولا سوغه له، بل وردت في أموال اليتامى تلك القوارع التي تتصدع لها القلوب وترجف لها الأفتدة، وأما كونها لا تجب الزكاة في غير الثلاثة الأنواع من الحيوانات فلا أن الذي بين للناس ما نزل اليهم لم يوجبها عليهم في غيرها منها؛ وأما ما ورد من ذكر حق الله في الخيل فالمراد به الجهاد.

## فصل

إذا بلغت الابل خمساً ففيها شاة، ثم في كل خمس شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها ابنة مخاض (١) أو ابن لبون وفي ست وثلاثين ابنة لبون، وفي ست وأربعين حقة، وفي إحدى وستين جذعة، وفي ست وسبعين بنتا لبون، وفي إحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين، فإذا زادت ففي كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة ﴿أقول﴾ هذا التفصيل في فرائض الصدقة التي هو الثابت في حديث أنس أن أبا بكر كتب لهم أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين، ثم ذكر فيه ما يجب على كل عدد كما في هذا المختصر، ثم قال فيه: فإذا تبين أسنان الابل في فرائض الصدقات، فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا جذعة فإنها تقبل منه، ويعطيه المصدق

(١) ابنة المخاض ما بلغت حولاً، وابنة لبون وابن لبون حولين، والحقة ثلاثة أعوام، والجذعة أربعة أعوام اهـ.

عشرين درهماً أو شاتين. ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده وعنده ابنة لبون فانها تقبل منه، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له، أو عشرين درهماً. ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده إلا حقة فانها تقبل منه، ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده وعنده ابنة مخاض فانها تقبل منه، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له، أو عشرين درهماً، ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض وليس عنده الا ابن لبون ذكر، فانه يقبل منه، وليس معه شيء، ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها شيء الا أن يشاء ربها. وقد أخرج هذا الحديث أحمد، والنسائي، وأبو داود، وأخرجه أيضاً البخارى رحمه الله تعالى مفرقا في صحيحه. قال ابن حزم: هذا كتاب في نهاية الصحة عمل به الصديق بحضرة العلماء، ولم يخالفه أحد وصححه ابن حبان وغيره. وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذى وحسنه والدارقطنى والحاكم والبيهقى نحو ما اشتمل عليه المختصر من حديث الزهرى عن سالم عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفي، فأخرجها أبو بكر رضى الله عنه، فعمل بها حتى توفي، ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها. قال: فلقد هلك عمر يوم هلك، وإن ذلك لمقرون بوضيئته ثم ذكر الحديث.

## فصل

ويجب في ثلاثين من البقر تتبع أو تبيعة (١) وفي كل أربعين مسنة (٢) ثم كذلك ﴿أقول﴾ يدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم وصحاحه من حديث معاذ بن جبل قال: بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرنى أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة، فاذا زادت على الأربعين فلا شيء في الزائد حتى تبلغ سبعين؛ وفيها

---

(١) وهي ذات الحول (٢) وهي ذات الحولين

ينبع ومسته الى ثمانين ، وفيها مستتان ثم كذلك . قال ابن عبد البر في الاستذكار ، لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وانه النصاب المجمع عليه .

## فصل

ويجب في أربعين من الغنم شاة الى مائة واحدة وعشرين ، وفيها شاتان الى مائتين وواحدة ، وفيها ثلاث شياة الى ثلاثمائة واحدة ، وفيها أربع ثم في كل مائة شاة ﴿ أقول ﴾ هذا التفصيل هو الثابت في حديث أنس ، وحديث ابن عمر الذي تقدم تخريجهما في باب زكاة الابل وقد وقع الاجماع على ذلك .

## فصل

ولا يجمع بين مفترق من الانعام ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ولا شيء فيما دون الفريضة ، ولا في الأوقاص ، وما كان من خليطين في تراجمان بالسوية ولا تؤخذ هزمة ، ولا ذات عور ولا عيب ، ولا صغيرة ، ولا أوكولة ، ولا ربي ولا ماخض ، ولا فحل غنم ﴿ أقول ﴾ أما عدم جواز الجمع بين مفترق والفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، فلنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك كما في كتاب أنى بكر رضى الله عنه المحكى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدمت الإشارة اليه ، وكذلك في حديث ابن عمر حاكياً لكتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك كما سبقت الإشارة اليه ، وكذا وقع التصريح بالنهى عن ذلك في غير الحديثين المذكورين فان فيه النهى كذلك . ومعنى التفريق بين مجتمع أن يكون لثلاثة أنفار ، لكل واحد أربعون شاة ، فاذا لم يجمعوها كان على كل واحد شاة واذا جمعوها لم يجب فيها إلا شاة . وصورة الجمع بين مفترق . أن يكون لرجلين مائتا شاة وشاة ، فيكون عليهما فيها ثلاث شياة ، فيفرقونها حتى لا يكون على كل واحد منهما إلا شاة واحدة ، ونحو ذلك من



الصور، وهذا على اعتبار المسرح والمراح والخلطة، وإن اختلف المالكون كما دلت على ذلك الأدلة. وأما كونه لا شئ فيما دون الفريضة فلا خلاف في ذلك. وأما لا شئ في الأوقاص وهى ما بين الفريضتين فلا خلاف في ذلك أيضاً إلا في رواية عن أبى حنيفة، وفي حديث معاذ عند أحمد وغيره أن الأوقاص لا فريضة فيها. وأما تراجع الخليطين بالسوية فلما وقع في الكتابين المذكورين من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بالسوية» والمراد أنهما إذا خطا ما يملكانه من المواشى فبلغت النصاب أخرجاً زكاة تلك الماشية المخلوطة، وكان على كل واحد منهما بحساب ماشيته. وصورة ذلك أن يكون لكل واحد منهما عشرون شاة فيأخذ المصدق من الأربعين شاة من ملك أحدهما فيرجع على صاحبه بنصف قيمتها، وهذا على أن مجرد خلط الشريكين للملكيهما يصيرهما بمنزلة الماشية المملوكة لرجل واحد وهو الحق، كما دلت على ذلك الأدلة. وأما كونها لا تؤخذ هرمة الى آخر ما ذكر فلما في كتاب أبى بكر رضى الله تعالى عنه بلفظ «ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس» وفي كتاب عمر المحكى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب» وفي حديث عبد الله بن معاوية الغاضرى مرفوعاً بلفظ «ولا تعطى الهرمة ولا الدرة ولا المريضة ولا الشرط اللئيمة، ولكن من وسط أموالكم» أخرجه أبو داود والطبرانى بإسناد جيد. وأخرج مالك في الموطأ والشافعى عن سفيان بن عبد الله الثقفى أن عمر بن الخطاب نهى المصدق أن يأخذ إلا كولة والربى والماخض وفحل الغنم. وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن أبى شيبه في مسنده. والهرمة الكبيرة التى قد سقطت أسنانها، وذات العوار بفتح المهملة وضمها قيل هى العوراء، وقيل المعيبة، وقد شمل قوله ولا ذات عيب كل ما فيه عيب يعبد عند العارفين بالمواشى نقصاً، فانه لا يخرج في الصدقة، فتدخل في ذلك الدرة بفتح الدال،

المهمة مشددة بعدها راء مكسورة، ثم نون وهي الجرباء، والشرط للثيمة هي صغار المال وشراره، والثيمة البخيلة باللبن وغيرها. وأما الأكلة فهي بفتح الحجة وضم الكاف العاقر من الشياه، والربى بضم الراء وتشديد الباء الموحدة الشاة التي تربي في البيت للبنها، والماخض الحامل، وفل الغنم هو الذي ينزو عليها، لأن المالك يحتاج إليه وإن لم يكن من الخيار.

## باب زكاة الذهب والفضة.

هي إذا حال على أحدهما الحول ربع العشر، ونصاب الذهب عشرون ديناراً، ونصاب الفضة مائتا درهم ولا شيء فيما دون ذلك، ولا زكاة في غيرهما من الجواهر وأموال التجارة والمستغلات. **﴿أقول﴾** لا خلاف في وجوب الزكاة في الذهب والفضة مع النصاب والحول لحديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والريق فهاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهماً درهماً، وليس في تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم» أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي. وفي لفظ «وليس فيما دون المائتين زكاة» وفي إسناده مقال، وقد حسنه ابن حجر، ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه. وأخرج أحمد ومسلم من حديث جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة» وأخرجه أحمد والبخاري من حديث أبي سعيد. وأخرج أبو داود من حديث علي رضي الله عنه قال: «إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء يعني من الذهب حتي يكون لك عشرون ديناراً فإذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار» وفي إسناده مقال، ولكن حسنه ابن حجر. ونقل الترمذي عن البخاري.

تصحیحه كالحديث الاول . وقد وقع الاجماع على أن نصاب الفضة مائتا درهم ولم يخالف في ذلك إلا ابن حبيب الأندلسی ، والخمس الأوقى المذكورة في الحديث هي مائتا درهم ، لأن وزن كل اوقية أربعون درهماً . وذهب الى أن نصاب الذهب عشرون ديناراً الجمهور . وقد روى الحسن وطاوس ما يخالف ذلك وهو مردود . وذهب الى اعتبار الحول الاكثر . وذهب ابن عباس وابن مسعود وداود والصادق والباقر والناصر الى أنه يجب على المالك اذا استفاد نصاباً أن يركيه في الحال تمسكاً بما دل على مطلق الوجوب ، وهو إهمال للقييد . وأما كونها لا تجب في الجواهر كالدر والياقوت والزمرد والماس واللؤلؤ والمرجان ونحوها فلعدم وجود دليل يدل على ذلك ، والبراءة الأصلية مستصحة . وقد تقدم في أول كتاب الزكاة ما يفيد هذا . وأما كونها لا تجب في أموال التجارة فلما قدمنا من عدم قيام دليل يدل على ذلك ، وقد كانت التجارة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم قائمة في أنواع ما يتجر به ، ولم ينقل عنه ما يفيد ذلك . وأما ما أخرجه أبو داود والدارقطني والبخاري من حديث جابر بن سمرة « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا بأن نخرج الزكاة فيما نعد » ، فقال ابن حجر في التلخيص أن في اسناده جهالة . وأما ما رواه الحاكم والدارقطني عن عمران مرفوعاً بلفظ « في الابل صدقتها ، وفي الغنم صدقتها ، وفي البز صدقته » بالزاي المعجمة فقد ضعف الحافظ في الفتح جميع طرقه ، وقال في واحدة منها هذا الاسناد لا بأس به ، ولا يخفاه (١) أن مثل هذا لا تقوم به الحجة لا سيما في التكاليف التي تعم بها البلوى ، على أنه قد قال ابن دقيق العيد أن الذي رآه في المستدرک في هذا الحديث البر بضم الباء الموحدة والراء المهملة قال والدارقطني رواه بالزاي لكن من طريق ضعيفة ، وهذا مما يوجب الاحتمال فلا يتم الاستدلال فلو فرضنا أن الحاكم قد صحح اسناد

هذا الحديث كما قال المحلى في شرح المنهاج لكان مجرد الاحتمال مسقطاً للاستدلال فكيف اذا قد عورض ذلك التصحيح بتضعيف الحفاظ لما صححه الحاكم مع تأخر عصرهم عنه واستدراكهم (١) عليه ، ويؤيد عدم الوجوب ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيح من حديث أبي هريرة « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه » وظاهر ذلك عدم وجوب الزكاة في جميع الاحوال وقد نقل ابن المنذر الاجماع على زكاة التجارة وهذا النقل ليس بصحيح ، فأول من يخالف في ذلك الظاهرية وهم فرقة من فرق الاسلام \* وأما عدم وجوبها في المستغلات كالدور التي يكرها مالكيها وكذلك الدواب ونحوها ، فلعدم الدليل كما قدمنا \* وأيضاً حديث « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه » يتناول هذه الحالة أعنى حالة استغلالها بالكرأ لها وإن كان لا حاجة الى الاستدلال بل القيام مقام المنع يكفي \*

## باب زكاة النبات

يجب العشر في الحنطة والشعير والذرة والتمر والزبيب وما كان يسقى بالمسنى منها ففيه نصف العشر ، ونصابها خمسة أوسق ولا شئ فيما عدا ذلك ، كالحضراوات وغيرها ، ويجب في العسل العشر \* ويجوز تعجيل الزكاة وعلى الامام أن يرد صدقات أغنياء كل محل في فقرائهم ، ويرأ رب المال بدفعها الى السلطان وإن كان جائراً ﴿ أقول ﴾ أما وجوب الزكاة من هذه الأجناس فليشمولها الأدلة الصحيحة لها وللتنصيص عليها في حديث أبي موسى \* معاذ حين بعثهما صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم ، فقال : « لا تأخذ الصدقة إلا من هذه الأربعة : الشعير ، والحنطة ، والزبيب ، والتمر » أخرجه الحاكم والبيهقي

(١) أيضاً فكيف والحاكم كثير المجازفة في تصحيح الاحاديث الضعيفة من غير نظر الى تضعيف غيره كيف وقد ضعفه غيره كما هنا اهـ .

والطبرانى ، قال البيهقي رواه ثقات ، وهو متصل . وأخرج الطبرانى عن عمر قال : « إنما سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الأربعة فذكرها » ، وأخرج ابن ماجه والدارقطنى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « إنما سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في الخنطة والشعير والتمر والزبيب » ، زاد ابن ماجه والذرة ، وفي اسناده محمد بن عبد الله العزمى وهو متروك . وأخرج البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا في خمسة فذكرها . وأخرج أيضاً من طريق الحسن فقال : « لم يفرض الصدقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا في عشرة فذكر الخمسة المذكورة والابل والبقر والغنم والذهب والفضة » . وأخرج أيضاً عن الشعبي أنه قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أهل اليمن ، إنما الصدقة في الخنطة والشعير والتمر والزبيب » . قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة ، وهى يؤكد بعضها بعضاً ومعهما حديث أبى موسى رضى الله عنه ومعهما قول عمر وعلى وعائشة رضى الله عنهم « ليس في الخضراوات زكاة » انتهى . وحديث الخضراوات أخرجه الدارقطنى والحاكم والأثرم في سننه أن عطاء ابن السائب قال : « أراد عبد الله بن المغيرة أن يأخذ صدقة من أرض موسى بن طلحة من الخضراوات ، فقال له موسى بن طلحة ليس لك ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة » ، وهو مرسل قوى . وقد أخرجه الدارقطنى والحاكم من حديث اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بلفظ « وأما القثاء والبطيخ والمان والقصب فغفو عني عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع وروى الترمذى بعضه من حديث موسى بن طلحة عن معاذ ، وقد رواه ابن عدى من وجه آخر عن أنس والدارقطنى من حديث على رضى الله عنه ، ومن حديث محمد بن جحش ، ومن حديث عائشة رضى الله عنهما ، ورواه أيضاً

البيهقي عن علي رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه موقوفا . وفي طريق حديث الخضر اوات مقال ، لكنه روى من طرق كثيرة يشهد بعضها لبعض فيتنبض للاحتجاج به وإذا انضم الى ما تقدم في وجوب الزكاة في تلك الأجناس الأربعة والخمسة انتهض الجميع للاحتجاج بلا شك ولا شبهة ؛ وقد رويت تلك الروايات بلفظ الحصر على تلك الأجناس كما سبق ؛ فكان ذلك هو البيان منه صلى الله عليه وآله وسلم لما أنزله الله تعالى فلا تجب في غير ذلك من النباتات . وقد ذهب الى ذلك الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي ؛ وأيضاً يمكن الجمع بطريق أخرى ؛ وهي أن هذه الأدلة المذكورة هنا مخصصة لعمومات القرآن والسنة ، وذلك واضح ولا يصح جعل ذلك من باب التنصيص على بعض أفراد العام لما في ذلك من الحصر تارة والنفي لما عدا ما ذكر أخرى . وأما كون الواجب العشر إلا في المستثنى فنصف العشر فوجهه حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « فيما سقت الأثمار والغيم العشر ؛ وفيما سقي بالسانية نصف العشر » رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال الأئمة . والعيون . وأخرج البخاري وأحمد وأهل السنن من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثرياً العشر ، وفيما سقي بالنضح نصف العشر » والعثري بفتح المهملة والثاء المثناة وكسر الراء هو الذي يشرب بعروقه وقيل الذي في سواقي الغيل (١) ونحوها . وأما كون النصاب خمسة أوسق فلحديث أبي سعيد في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة . وفي رواية لأحمد وابن ماجه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الوسق ستون صاعاً . » وفي رواية لأحمد وأبي داود « والوسق ستون مختوماً . » وأما كونه لا شيء فيما عدا ذلك كالخضر اوات وغيرها فوجه ما تقدم . وأما كونه يجب في العسل العشر فوجهه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أخذ من العسل العشر . أخرجه ابن ماجه . وقال الدارقطني



يروى عن عبدالرحمن بن الحارث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب . ورواه يحيى بن سعيد الأصبغى، عن عمرو بن شعيب ومثله حديث أبي سياره عند أحمد وابن ماجه وأبى داود والبيهقى قال : « قلت يا رسول الله إن لى نخلا قال فأد العشور » ، وهو منقطع . وأخرج الترمذى عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فى العسل فى كل عشرة أزقاق زق » وفى اسناده صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ . وأخرج عبدالرزاق والبيهقى عن أبى هريرة مرفوعاً بلفظ « أدوا العشر فى العسل » وفى اسناده منير بن عبدالله وهو ضعيف ، والجميع لا يقصر عن الصلاحية للاحتجاج به . وأما كونه يجوز تعجيل الزكاة فالحديث على « أن العباس بن عبدالمطلب سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى تعجيل صدقته قبل أن تحل » فرخص له فى ذلك » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والحاكم والدارقطنى والبيهقى . وقد قيل إنه مرسل ، وقد روى عن على بلفظ آخر من طريق أخرى أخرجه البيهقى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إنا كنا احتجنا فأسلفنا العباس صدقة عامين » ورجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً . وفى الصحيح من حديث أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى زكاة العباس « هى على ومثلها معها لم يقبل له إنه منع من الصدقة » . وقد قيل إنه كان سلف منه صدقة عامين . وأما كون على الامام أن يرد صدقات أغنياء كل محل فى فقرائهم فوجهه حديث أبى جحيفة قال « قدم علينا مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها فى فقرائنا فينا وكنت غلاماً يتيماً فأعطاني منها قلو صاً » أخرجه الترمذى وحسنه . وحديث عمران بن حصين « أنه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين المال ؟ فقال له وللمال أرسلتني ؟ أخذناه من حيث كنا نأخذه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ ووضعناه حيث كنا نضعه » أخرجه أبو داود وابن ماجه . وعن طاوس قال كان فى كتاب معاذ « من خرج من مخلاف الى مخلاف فإن صدقته وعشره فى مخلاف عشيرته » أخرجه الأثرم وسعيد بن منصور باسناد صحيح . وفى

الصحيحين عن معاذ «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعثه إلى اليمن قال له خذها من أغنيائهم وضعها في فقرائهم» وأما كونه يبرأ رب المال بدفعها إلى السلطان وإن كان جائراً، فلحديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إنها ستكون بعدى اثره وأمور تنكرونها قالوا يا رسول الله فما تأمرنا؟ قال تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم» وأخرج مسلم والترمذي وصححه من حديث وائل بن حجر قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجل يسأله، فقال أرايت إن كان علينا أمراء يمنعونا حقنا ويسألونا حقهم فقال اسمعوا وأطيعوا، فانما عليهم ما حملوا، وعليكم ما حملتم» وأخرج أبو داود من حديث جابر بن عتيك مرفوعاً بلفظ «سيأتيكم ركب مبغوضون، فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبتغون، فان عدلوا فلا أنفسهم، وإن ظلموا فعلبها، وارضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم» وأخرج الطبراني عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً «ادفعوا إليهم ما صلوا الخس» وفي الباب آثار عن الصحابة حتى أخرج البيهقي عن عمر أنه قال ادفعوها إليهم وإن شربوا الخمر، واسناده صحيح. وأخرج أحمد من حديث أنس «أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله؟ فقال نعم إذا أديتها إلى رسولى فقد برئت منها إلى الله ورسوله فلك أجرها وإثمها على من بدلها» وأخرج البيهقي من حديث أبي هريرة «إذا أتاك المصدق فاعطه صدقتك، فان اعتدى عليك فوله ظهرك ولا تلعه، وقل اللهم انى أحسب اليك ما أخذ منى» وقد ذهب إلى ما دلت عليه هذه الأدلة الجمهور وأن الدفع إلى السلطان أو بأمره يجزى المالك وإن صرفها في غير مصرفها سواء كان عادلاً أو جائراً.

## باب مصارف الزكاة

هى ثمانية كما فى الآية، وتحرم على بنى هاشم ومواليهم وعلى الأغنياء والأقوياء المكتسبين ﴿أقول﴾ الآية الكريمة قد تضمنت الثمانية

الأنواع الذين هم مصارف الزكاة . وقد أخرج أبو داود عن زياد بن الحارث الصدائى قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبايعته فأقضى رجل فقال اعطنى من الصدقة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات ، حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الأجزاء اعطيتك » وفي اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الافریقی وفيه مقال . وقد أطال أئمة التفسير والحديث والفقه الكلام على الأصناف الثمانية ، وما يعتبر في كل صنف ، والحق أن المعتبر صدق الوصف شرعاً فمن صدق عليه انه فقير كان مصرفاً وكذلك سائر الأوصاف ، وإذا لم يكن للوصف حقيقة شرعية وجب الرجوع الى مدلوله اللغوى وتفسيره ، فما وقع من الشروط والاعتبارات المذكورة لأهل العلم إن كانت داخلة في مدلول الوصف لغة أو شرعاً ، أو لدليل يدل على ذلك كانت معتبرة وإلا فلا اعتبار لشيء منها . وأما كونها تحرم على بنى هاشم ومواليهم فحديث أبي هريرة مرفوعاً وفيه « إنا لا نأكل الصدقة » وفي لفظ « انا لا تحل لنا الصدقة » وهو فى الصحيحين وغيرهما . وفى حديث أنى رافع « أن الصدقة لا تحل لنا وأن موالى القوم من أنفسهم » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى والترمذى وصححه وابن حبان وابن خزيمة وصحاه أيضاً . وفى رواية لأحمد والطحاوى من حديث الحسن بن على « لا تحل لآل محمد الصدقة » وفى حديث المطلب بن ربيعة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « إن الصدقة لا تنبغى لمحمد ولا لآل محمد إنما هى أوساخ الناس » وهو فى صحيح مسلم ، وفى الباب أحاديث . قال ابن قدامة لا نعلم خلافاً فى أن بنى هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة . وكذا حكى الاجماع أبو طالب من أهل البيت كما حكى ذلك عنه فى البحر وكذا حكاه ابن رسلان فى شرح السنن ، وقد وقع الخلاف فى الآل الذين تحرم عليهم الصدقة على أقوال أظهرها أنهم بنو هاشم ، وحكم موالىهم حكمهم فى ذلك . وأما كونها تحرم على الأغنياء والأقوياء المكتسبين فوجهه ما فى الأحاديث الصحيحة الثابتة عن جماعة « أنها لا تحل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى » وفى لفظ لأحمد وأهل السنن من

حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار مرفوعاً « ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب » وفي بعض الأخبار « ولا لذى مرة قوى » والمرة بكسر الميم وتشديد الراء القوة وشدة العقل ، كذا قال الجوهرى .

## باب صدقة الفطر

هو صاع من القوت المعتاد عن كل فرد والوجوب على سيد العبد ومثقف الصغير ونحوه ويكون إخراجها قبل صلاة العيد، ومن لا يجد زيادة على قوت يومه وليتته فلا فطرة عليه ومصرفها مصرف الزكاة ﴿ أقول ﴾ أما كونها صاعاً من القوت المعتاد عن كل فرد فلحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، والأحاديث في هذا الباب كثيرة . وفي صحيح مسلم رحمه الله تعالى وغيره « وليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر » وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر على الصغير والكبير والحر والعبد بمن تمونون » وأخرج نحوه الدارقطني من حديث علي وفي أسناده ضعف ، وله طرق والخطابات في إخراجها على من ليس بمكلف ، إنما هي كائنة مع المكلفين . وقد ذهب الجمهور منهم أحمد والشافعي إلى أنها صاع من البر وغيره ، وذهب بعض الصحابة إلى أن الفطرة من البر نصف صاع » وحكى وقد حكاه ابن المنذر عن علي وعثمان وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهم بأسانيد صحيحة كما قال الحافظ ، وإليه ذهب زيد بن علي والإمام يحيى وأبو حنيفة حكى ذلك صاحب البحر ، وقد تمسكوا بحديث ابن عباس مرفوعاً « صدقة الفطر مدان من قمح » أخرجه الحاكم . وأخرج نحوه الترمذى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً وفي الباب أحاديث تعضد ذلك . وأما كون

إخراجها قبل الصلاة فلحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة . وأخرج أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات . وأما كون من لا يجد زيادة على قوت يومه وليلته فلا فطرة عليه فلا أنه إذا أخرج قوت يومه أو بعضه كان مصرفاً لا صارفاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اغنؤهم في هذا اليوم» أخرجه البيهقي والدارقطني من حديث ابن عمر فإذا ملك زيادة على قوت يومه أخرج الفطرة إن بلغ الزائد قدرها . ويؤيده تحرهم السؤال على من ملك ما يغديه ويعشيه كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث سهل بن الحنظلية مرفوعاً ولأن النصوص أطلقت ولم تخص غنياً ولا فقيراً . وقد أخرج أحمد وأبو داود عن عبد الله بن ثعلبة قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع تمر أو صاع شعير عن كل رأس أو صاع بر أو قمح بين اثنين ، صغير أو كبير ، حر أو عبد ، ذر أو أنثى ، غنى أو فقير ، أما غنيكم فيزكيه الله وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطى» وقد وقع الخلاف في تقدير ما يعتبر في وجوب زكاة الفطرة فقيل ملك النصاب ، وقيل قوت عشر ، وقال مالك والشافعي وعطاء وأحمد بن حنبل واسحق والمؤيد بالله في أحد قولييه إنه يعتبر أن يكون مخرج الفطرة مالاً لقوت يومه وليلته . وأما كون مصرفها مصرف الزكاة فلكونه صلى الله عليه وآله وسلم سماها زكاة كقوله «فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة» وقول ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطر وقد تقدما ، ولكنه ينبغي تقديم الفقراء للأمر باغنائهم في ذلك اليوم فما زاد صرف في سائر الأصناف .



## كتاب الخمس

يجب فيما يغنم في القتال وفي الركاز ولا يجب فيما عدا ذلك، ومصرفه قوله تعالى (واعلموا إنما غنمتم من شيء) الآية ﴿أقول﴾ أما ما يغنم في القتال فسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى في كتاب الجهاد والسير، ولا فرق بين الأراضى والدور المأخوذة من الكفار وبين المنقولات، فإن الجميع مغنوم في القتال وأما النفي وهو ما أخذ بغير قتال فحكمه مذكور في قوله تعالى (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) والمراد بقوله تعالى (من شيء) ما بينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا كل ما يطلق عليه اسم الغنيمة، بل ما غنم بالقتال كما في النهاية وغيرها، ولو بقي على عمومها لاستلزم وجوب الخمس في الأرباح والموارث ونحوهما وهو خلاف الإجماع وما استلزم الباطل باطل (١). وأما وجوبه في الركاز فلحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العجماء جبار والبر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس» والركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره الزاى، قال مالك والشافعي الركاز دفن الجاهلية. وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما أن المعدن ركاز. وخالفهم في ذلك الجمهور فقالوا لا يقال المعدن ركاز واحتجوا بما وقع في هذا الحديث من التفرقة بينهما بالعطف وأن ذلك يدل على المغايرة. وفي القاموس تفسير الركاز بالمعدن ودفن الجاهلية. وقال صاحب النهاية أن الركاز يقع عليهما وإن الحديث ورد في الدفن هذا معني كلامه. وأما كونها لا تجب فيما عدا ذلك فلعدم الإيجاب الشرعى والبقاء تحت البراءة الأصلية. وأما كون مصرفه من في الآية فكفي بها دليلا على ذلك.

(١) أى فبقاء العموم فيها باطل اهـ.



## كتاب الصيام

يجب صيام رمضان لرؤية هلاله من عدل أو كال عدة شعبان ، ويصوم  
 ثلاثين يوماً ما لم يظهر هلال شوال قبل إكمالها ، وإذا رآه أهل بلد لزوم سائر  
 البلاد الموافقة وعلى الصائم النية قبل الفجر ﴿ أقول ﴾ صيام رمضان ركن من  
 أركان الدين وضرورى من ضرورياته . وأما كونه يجب الصيام عند رؤية  
 الهلال من عدل فصيامه صلى الله عليه وآله وسلم وأمره للناس بالصيام لما  
 أخبره عبدالله بن عمر بأنه رآه أخرجه ابو داود والدارمى وابن حبان والحاكم  
 وصحاحه ؛ وصححه ايضاً ابن حزم من حديث ابن عمر بلفظ « تراى الناس الهلال  
 فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى رأيتته فصام وأمر الناس  
 بصيامه » واخرج اهل السنن وابن حبان والدارقطنى والبيهقى والحاكم من  
 حديث ابن عباس قال : « جاء اعرابى الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى  
 رايت الهلال يعنى رمضان فقال اتشهد ان لا إله إلا الله ؟ قال نعم ؛ قال اتشهد  
 ان محمداً رسول الله ؟ قال نعم . قال يا بلال اذن فى الناس فيصوموا غداً »  
 . واخرج الدارقطنى والطبرانى من طريق طلوس قال : « شهدت المدينة وبها  
 ابن عمر وابن عباس ؛ فجاء رجل الى واليها وشهد عنده على رؤية هلال شهر  
 رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فأمرأه ان يحيزه ؛ وقالوا إن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجاز شهادة واحد على رؤية هلال رمضان  
 وكان لا يحجز شهادة الافطار إلا بشهادة رجلين » قال الدارقطنى تفرد به حفص  
 ابن عمر الايلي وهو ضعيف . وقد ذهب الى العمل بشهادة الواحد ابن المبارك  
 واحمد بن حنبل والشافعى فى احد قوليه . قال النووي وهو الأصح وبه قال  
 المؤيد بالله . وذهب مالك والليث والأوزاعى والثوري انه يعتبر اثنان \*  
 واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وفيه : « فان شهد شاهدان

مسلمان فصوموا وافطروا» أخرجه أحمد والنسائي. وفي حديث أمير مكة الحارث ابن حاطب قال «عهد إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ننسك للرؤية فإن لم نره وشهد شاهدا عدل نسكنا بشهادتهما» أخرجه أبو داود والدارقطني وقال وهذا إسناد متصل صحيح. وغاية ما في هذين الحديثين أن مفهوم الشرط يدل على عدم قبول الواحد ولكن أحاديث قبول الواحد أرجح من هذا مفهوم. وأما الصيام عند إكمال عدة شعبان فحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته. فإن غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين» والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. وأما كونه يصوم ثلاثين يوما ما لم يظهر هلال شوال قبل إكمالها فوجهه ما ورد من الأدلة الصحيحة أن الهلال إذا غم صاموا ثلاثين يوما. كحديث أبي هريرة المذكور، ومثله في صحيح مسلم من حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس عند أحمد والنسائي والترمذي وصححه، ومن حديث عائشة عند أحمد وأبي داود والدارقطني بإسناد صحيح وغير ذلك من الأحاديث. وفيها التصريح بإكمال العدة ثلاثين يوما في بعضها عدة شعبان وفي بعضها ما يفيد أنها عدة رمضان وفي بعضها الإطلاق وعدم التقييد بأحد الشهرين. وأما كونه إذا رآه أهل بلد لزم سائر البلاد الموافقة (١). فوجهه الأحاديث المصرحة بالصيام لرؤيته، والافطار لرؤيته؛ وهي خطاب لجميع الأمة، فمن رآه منهم في أي مكان، كان ذلك رؤية لجميعهم. وأما استدلال من استدل بحديث كريب عند مسلم وغيره «أنه استهل عليه رمضان وهو بالشام، فرآي الهلال ليلة الجمعة وقدم المدينة فأخبر بذلك ابن عباس فقال: لسكنا رايانه ليلة السبت فلا نزال نكمل الصوم حتى يكمل ثلاثين أو نراه. ثم قال: هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» ولها ألفاظ فغير صحيح، لأنه لم يصرح ابن عباس بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بأنهم لا يعملوا بروية غيرهم من أهل الاقطار، بل أراد ابن عباس أنه أمرهم بإكمال الثلاثين أو يروه ظناً منه أن المراد بالرؤية رؤية

(١) الموافقة فاعل لزم أى لزمهم الموافقة لهم في الصوم

اهل المحل . وهذا خطأ في الاستدلال اوقع الناس في الخبط والخطا حتى  
تفرقوا في ذلك على ثمانية مذاهب . وقد اوضحت المقام في الرسالة التي سميتها  
﴿اطلاع ارباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال﴾ . واما  
كون على الصائم النية قبل الفجر ، فلحديث حفصة عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم انه قال « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » أخرجه احمد وابن  
السنن وابن خزيمة وابن حبان وصحاحه . ولا ينافي ذلك رواية من رواه  
موقوفاً ، فالرفع زيادة يتعين قبولها على ما ذهب اليه اهل الأصول وبعض  
اهل الحديث . وقد ذهب الى ذلك جماعة من اهل العلم . وخالفهم آخرون  
واستدلوا بما لا تقوم به الحجة . اما حديث امره صلى الله عليه وآله وسلم لمن  
أصبح صائماً ان يتم صومه في يوم عاشوراء ، فغاية ما فيه ان من لم يتبين له  
وجوب الصوم إلا بعد دخول النهار كان ذلك عذراً له عن التثبيت . وأما  
حديث « انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل على بعض نسائه ذات يوم فقال  
هل عندكم من شيء ؟ فقالوا لا ، فقال إني إذن صائم » . فذلك في صوم التطوع .

## فصل

• يبطل بالأكـل والشرب والجماع والقيء عمدأ ، ويحرم الوصال . وعلى من  
أفطر عمدأ كفارة ككفارة الظهار ، ويندب تعجيل الفطر وتأخير السحور  
﴿اقول﴾ اما بطلان الصوم بالأكـل والشرب عمدأ فلا خلاف في ذلك . واما  
مع النسيان فلا ، لما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابى هريرة قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم « من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فان الله اطعمه  
وسقاه » وفي لفظ الدارقطني باسناد صحيح « فانما هو رزق ساقه الله إليه ولا  
قضاء عليه » وفي لفظ آخر للدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم « من  
أفطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة » وابسناده صحيح أيضاً .  
وهكذا الجماع لا خلاف في انه يبطل الصيام اذا وقع من عمد . واما اذا وقع مع

النسيان فبعض اهل العلم الحقه بمن اكل او شرب ناسياً . وتمسك بقوله في  
الرواية الأخرى « ومن افطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه  
ولا كفارة » وبعضهم منع من الالحاق . واما التي عمداً فلحديث ابى هريرة  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ومن  
استقاء عمداً فليقض » أخرجه احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان  
والدارقطنى والحاكم وصححه . وقد حكى ابن المنذر الاجماع على ان تعتمد التي  
يفسد الصيام وفيه نظر ، فان ابن مسعود وعكرمة وربيعة والهادي والقاسم  
قالوا إنه لا يفسد الصوم سواء كان غالباً او مستخرجاً ما لم يرجع منه شيء .  
• باختياره ، واستدلوا بحديث « ثلاث لا يفطرن : القيء والحجامة والاحتلام »  
أخرجه الترمذي من حديث ابى سعيد وفي اسناده عبدالرحمن بن زيد بن اسلم  
وهو ضعيف ، وعلى فرض صلاحيته للاستدلال فلا يعارض حديث ابى هريرة  
لأن هذا مطلق وذلك مقيد بالعمد . واما كونه يحرم الوصال فلنبيه صلى الله  
عليه وآله وسلم عن ذلك كما في حديث ابى هريرة وابن عمر وعائشة وهو في  
الصحيحين وغيرهما ، وفي الباب احاديث . واما وجوب الكفارة على من  
افطر عمداً فلحديث المجامع في رمضان ، فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال له « هل تجد ما تعتق رقة ؟ قال لا ، قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين  
متتابعين ؟ قال لا ، قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ؟ قال لا ، ثم اتى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم بعرق فيه تمر فقال تصدق بهذا ، قال فهل على افقر  
منا ؟ فما بين لابتياها اهل بيت احوج منا ، فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
حتى بدت نواجذه وقال : اذهب فاطعمه اهلك » وهو في الصحيحين وغيرهما  
من حديث ابى هريرة وعائشة . وقد قيل إن الكفارة لا تجب على من افطر  
عامداً بأي سبب بل بالجماع فقط ، ولكن الرجل إنما جامع امرأته فليس في  
الجماع في نهار رمضان إلا ما في الاكل والشرب لكون الجميع حلالاً لم يحرم  
إلا لعارض الصوم . وقد وقع في رواية من هذا الحديث ان الرجل افطر

ولم يذكر الجماعة . واما كونه يسدب تعجيل الفطر وتأخير السحور فلحديث سهل بن سعد « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » وهو في الصحيحين وغيرهما . وعن ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تزال امتي بخير ما اخروا السحور وعجلوا الفطر » اخرجه احمد وفي إسناده سليمان بن ابي عثمان ، قال ابو حاتم مجهول . وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث زيد بن ثابت « انه كان بين تسحور صلى الله عليه وآله وسلم ودخوله في الصلاة قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية » وفي الباب احاديث كثيرة .

## فصل

يجب على من افطر لعذر شرعى ان يقضى . والفطر للمسافر ونحوه رخصة إلا ان يخشى التلف او الضعف عن القتال فعزيمة . ومن مات وعليه صوم صام عنه وليه ، والكبير العاجز عن الاداء والقضاء يكفر عن كل يوم باطعام مسكين « اقول » اما وجوب القضاء على من افطر لعذر شرعى كالسافر والمريض فقد صرح بذلك القرآن الكريم ( فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر ) وقد ورد في الحائض حديث معاذ عن عائشة وقد تقدم ذكره ، والنفساء مثله . واما كون الفطر للمسافر رخصة إلا ان يخشى التلف او الضعف عن القتال فعزيمة فالأحاديث ( ١ ) منها : قوله صلى الله عليه وآله وسلم « إن شئت فقصم » وإن شئت فافطر » لما سأله حمزة بن عمرو الأسلمي عن الصوم في السفر وهو في الصحيحين من حديث عائشة ، وفي الصحيحين من حديث انس « كنا نساfer مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم » وخرج مسلم رحمه الله وغيره عن حمزة بن عمرو

( ١ ) فيه حذف الرابط بين مدخول أما وجوابها والمعنى في ذلك كثير اهـ .

الأسلى رضى الله عنه أنه قال « يارسول الله اجد منى قوة على الصوم فهل على جناح؟ فقال: هي رخصة من الله فمن أخذها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » وفي الصحيحين من حديث جابر رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفرة فراي زحاما ورجلا قد ظلل عليه فقال ما هذا؟ فقالوا صائم، فقال ليس من البر الصيام في السفر » وأخرج مسلم رحمه الله وأحمد وأبو داود من حديث أبي سعيد قال « سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله إلى مكة ونحن صيام قال فزلنا منزلا فقلل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر اقوي لكم، فكانت رخصة ففنا من صام ومنا من أفطر. ثم نزلنا منزلا آخر فقال إنكم مصبحون عدوكم والفطر اقوي لكم فافطروا فكانت عزيمة ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر ». وقد ذهب إلى كون الصوم رخصة في السفر الجمهور، وقد روي عن بعض الظاهرية وهو يحكى عن أبي هريرة والامامية أن الفطر في السفر واجب وأن الصوم لا يجزئ وكذا المسافرين والمرضع والحمل لما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي من حديث أنس بن مالك الكعبي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إن الله عز وجل وضع عن المسافرين الصوم وشطر الصلاة، وعن الحمل والمرضع الصوم » وأما كون من مات وعليه صوم صام عنه وليه فلحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه » وقد زاد البزار لفظ إن شاء. قال في مجمع الزوائد وإسناده حسن. وبه قال بعض أصحاب الحديث وبعض أصحاب الشافعية وأبو ثور والصادق والناصر والمؤيد بالله والأوزاعي وأحمد بن حنبل. قال البيهقي في الخلافيات هذه السنة ثابتة لا أعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها. وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب صوم الولي عن وليه. وأما كون الكبير العاجز عن الأداء والقضاء يكفر بما ذكر فلحديث سلمة بن الأكوع



الثابت فى الصحيحين وغيرهما قال « انزلت هذه الآية ( وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين ) كان من اراد ان يفطر ويفتدي حتى انزلت الآية التى بعدها فنسختها » واخرج هذا الحديث احمد وابوداود عن معاذ بنحو ماتقدم وزاد ثم انزل الله تعالى ( فمن شهد منكم الشهر فليصمه ) فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح ورخص فيه للمريض والمسافر وثبت الاطعام للكبير الذى لا يستطيع الصيام . واخرج البخاري عن ابن عباس انه قال ليس هذه الآية منسوخة هى للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان ان يصوما فيطعما مكان كل يوم مسكيناً » واخرج ابوداود عن ابن عباس انه قال له اثبتت للحبلى والمرضع ان يفطرا ويطعما كل يوم مسكيناً . واخرج الدارقطنى والحاكم وصحاحه عن ابن عباس انه قال « رخص للشيخ الكبير ان يفطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه » وهذا عن ابن عباس تفسير لما فى القرآن مع ما فيه من الاشعار بالرفع فكان ذلك دليلاً على ان الكفارة هى اطعام مسكين عن كل يوم .

## باب صوم التطوع

يستحب صيام ست من شوال وتسع ذى الحجة ومحرم وشعبان والاثنين والخميس وايام البيض وافضل التطوع صوم يوم وافطار يوم ويكره صوم الدهر وافراد يوم الجمعة ويوم السبت ويحرم صوم العيدين وايام التشريق واستقبال رمضان بيوم او يومين ( اقول ) اما صيام ست من شوال فحديث « من صام رمضان ثم اتبعه ستاً من شوال فذاك صيام الدهر » اخرجه مسلم رحمه الله وغيره من حديث ابى ايوب ، وفى الباب احاديث . واما صيام تسع ذى الحجة فلما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث حفصة عند احمد والنسائى قالت « اربع لم يكن يدعهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

صيام عاشوراء، والعشر، وثلاثة أيام من كل شهر. وأخرجه أبو داود بلفظ «كان يصوم تسع ذي الحجة، ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر، وأول اثنين من الشهر والخميس». وقد أخرج مسلم عن عائشة أنها قالت «ما رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صائماً في العشر قط» وفي رواية «لم يصم العشر قط» وعدم رؤيتها وعليها لا يستلزم عدم، وأكد التسع يوم عرفة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبله، وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية». وأما صيام شهر محرم، فلحديث أبي هريرة عند أحمد ومسلم وأهل السنن «أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل أي الصيام بعد رمضان أفضل؟ فقال: شهر الله المحرم»، وأكد يوم عاشوراء لما ورد فيه من الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة «أنه صلى الله عليه وآله وسلم صامه وأمر بصيامه». ثم قال: هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه، وأنا صائم، فمن شاء صام، ومن شاء فليفطر». وقد تقدم أنه يكفر سنة ماضية. وثبت في مسلم وغيره «أنه لما أمر بصيامه قالوا يا رسول الله إنه يوم يعظمه اليهود والنصارى، فقال: إذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا التاسع». فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وأما صيام شهر شعبان، فلحديث أم سلمة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان، يصل به رمضان». أخرجه أحمد وأهل السنن، وحسنه الترمذي. وفي الصحيحين من حديث عائشة «ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه إلا قليلاً بل كان يصومه كله». وفي لفظ «وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان». وأما الاثنين والخميس، فلحديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتحرى صيام الاثنين والخميس». أخرجه أحمد والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وابن حبان وصححه. وأخرج نحوه أبو داود من

حديث أسامة بن زيد ، وأخرجه النسائي ايضاً وفي أسنده مجهول . مع أنه قد  
 صححه ابن خزيمة . وأخرج أحمد والترمذي من حديث أبي هريرة « أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال تعرض الأعمال كل اثنين وخميس فأحب أن  
 يعرض عملي وأنا صائم » وفي صحيح مسلم رحمه الله « أن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين فقال : ذلك يوم ولدت فيه . وانزل  
 علي فيه » . وأما صوم ايام البيض ، فلحديث أبي قتادة عند مسلم وغيره ، قال  
 « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر ، ورمضان إلى  
 رمضان ، فهذا صيام الدهر كله » . وأخرج أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان  
 وصححه من حديث أبي ذر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا  
 صمت من الشهر ثلاثة فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » وفي  
 الباب احاديث . وأما كون أفضل التطوع صوم يوم وافطار يوم ، فلحديث  
 عبد الله بن عمرو في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال : صم في كل شهر ثلاثة ، قلت : إني أقوى من ذلك ، فلم يزل يرفعني حتى  
 قال : صم يوماً وافطر يوماً ؛ فانه أفضل الصيام . وهو صوم أخى داود عليه  
 السلام » . وأما كونه يكره صوم الدهر ، فلحديث عبد الله بن عمرو قال « قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا صام من صام الأبد » وهو في  
 الصحيحين وغيرهما . وأخرج أحمد وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي  
 شيبة من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من صام  
 الدهر ضيق عليه جهنم هكذا . وقبض كفه » وللفظ ابن حبان « ضيق عليه  
 جهنم هكذا ، وعقد تسعين » . ورجاله رجال الصحيح . وأما كونه يكره إفراد  
 يوم الجمعة ، فلحديث جابر في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم نهى عن صوم يوم الجمعة » وفي رواية « أن يفرد بصوم » وفي الصحيحين  
 من حديث أبي هريرة « لا تصوموا يوم الجمعة ، إلا قبله يوم ، أو بعده » وفي  
 لفظ لمسلم « ولا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي . ولا تخصوا يوم الجمعة

بصيام من بين الأيام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » وفي الباب أحاديث : وأما كراهة أفراد يوم السبت بالصوم ، فلحديث الصماء بنت بشر عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والطبراني والبيهقي وصححه ابن السكن « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم : فان لم يجد أحدكم إلا عود غيب ، أو لحاء شجر فليمضغه » . وأما كونه يحرم صوم العيدين ، فلحديث أبي سعيد في الصحيحين وغيرهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنه نهى عن صوم يومين يوم الفطر ، ويوم النحر » وقد أجمع المسلمون على ذلك . وأما كونه تحرم صوم أيام التشريق ، فلنهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصوم فيها ، كما ثبت ذلك من طريق جماعة من الصحابة ؛ وقد سردت أحاديثهم في شرح المستقي . وأما كونه يحرم استقبال رمضان يوم أو يومين ، فلحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين ، إلا أن يكون رجل كان يصوم صوماً فليصمه » . ويؤيده حديث أبي هريرة أيضاً عند أصحاب السنن ، وصححه ابن حبان وغيره مرفوعاً بلفظ « إذا اتصف شعبان فلا تصوموا » وفي الباب أحاديث : والخلاف طويل مبسوط في المطولات .

## باب الاعتكاف

يشرع في كل وقت في المساجد . وهو في رمضان آكد ، سيما في العشر الأواخر ، ويستحب الاجتهاد في العمل فيها ، وقيام ليل إلى القدر ، ولا يخرج المعتكف إلا لحاجة « أقول » لا خلاف في مشروعية الاعتكاف ، وقد كان يعتكف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله ، كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة . وأما

كونه يصح في كل وقت في المساجد ؛ فلا نهورد الترغيب فيه ولم يأت ما يدل على انه يختص بوقت معين . وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عمر « أن عمر سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام ، قال فأوف بنذرك » . وأما كونه لا يكون إلا في المساجد ، فلا أن ذلك هو معني الاعتكاف شرعا ، إذ لا يسمى من اعتكف في غيرها معتكفاً شرعا . وقد ورد ما يدل على ذلك كحديث « لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة » أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من حديث حذيفة . وأما كون الاعتكاف في رمضان لا سيما كون العشر الأواخر منه أفضل وأكد ، فلكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتكف فيها ولم يرد ما يدل على توقيته يوم أو أكثر ، ولا على اشتراط الصيام إلا من قول عائشة وحديث ابن عمر المتقدم يرده ، وكذلك حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ليس على المعتكف صيام . إلا أن يجعله على نفسه » أخرجه الدارقطنى والحاكم وقال صحيح الاسناد ، ورجح الدارقطنى والبيهقي وقفه . وبالجملة فلا حجة إلا في الثابت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يثبت عنه ما يدل على انه لا اعتكاف إلا بصوم . بل ثبت عنه ما يخالفه في نذر عمر . وقد روى أبو داود عن عائشة مرفوعا من حديث « ولا اعتكاف إلا بصوم » ورواه غيره من قولها ورجح ذلك الحفاظ . وأما مشروعية الاجتهاد في العمل ، فلحديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا دخل العشر الأواخر أحيى الليل كله ، وأيقظ أهله ، وشد المئزر » وهو في الصحيحين وغيرهما . وأما مشروعية قيام ليالى القدر ، فلحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » . وفي تعيين ليلة القدر أحاديث مختلفة ، وأقوال جاوزت الأربعين ، وقد استوفيت ذلك في شرح المتقي فليرجع إليه . وأما كون المعتكف لا يخرج إلا الحاجة ، فلما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من

حديث عائشة في الصحيحين « أنه كان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان إذا كان معتكفاً » وأخرج ابوداود عنها قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمر بالمريض وهو معتكف فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه » وفي إسناده ليث بن أبي سليم قال الحافظ والصحيح عن عائشة من فعلها أخرجه مسلم رحمه الله وغيره ، وقال صح ذلك عن علي : وأخرج ابوداود عن عائشة أيضاً قالت « السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ولا يباشرها ، ولا يخرج لحاجة إلا لما لابد منه ، ولا اعتكاف إلا بصوم ، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع » وأخرجه أيضاً النسائي وليس فيه « قالت السنة » قال ابوداود غير عبدالرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة ، وجزم الدارقطني بأن القدر من حديث عائشة قولها لا يخرج وما عداه ممن دونها .

## كتاب الحج

يجب على كل مكلف مستطيع فوراً ﴿ أقول ﴾ أما اعتبار الاستطاعة ،

فلنصر الكتاب العزيز ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ) . وأما كونه فوراً ، فلحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « تعجلوا إلى الحج فان احدمكم لا يدري ما يعرض له » أخرجه احمد . وأخرج احمد ايضاً وابن ماجه من حديث ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتعجل ، فإنه قد يمرض المريض ، وتضل الراحلة ، وتعرض الحاجة » وفي إسناده اسماعيل بن خليفة العيسى ابواسرائيل وهو صدوق ضعيف الحفظ . وأخرج احمد وابو يعلى وسعيد بن منصور والبيهقي من حديث أبي امامة مرفوعاً « من لم يحبس مرض أو حاجة ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائر فلم يحج فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانياً » وفي إسناده ليث بن أبي سليم وشريك وفيهما ضعف . وأخرج الترمذي من



حديث على مرفوعا . من ملك زاداً وراحلة يبلغه الى بيت الله ولم يحج ، فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً . وذلك لأن الله تعالى قال فى كتابه ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ) قال الترمذى غريب ، وفى إسناده مقال ، والحديث يضعف ، وهلال بن عبدالله الراوى له عن أبى اسحق مجهول . وقال العقيلي لا يتابع عليه . وقد روى من طريق ثلاثة من حديث أبى هريرة عند ابن عدى نحوه . وروى سعيد بن منصور فى سننه عن الحسن قال « قال عمر بن الخطاب لقد هممت أن أبعث رجالاً الى هذه الأمصار فينظروا كل من كان له جدة ولم يحج فيضربوا عليهم الجزية ما هم بمسلمين » وأخرجه أيضاً البيهقي ، وقد ذهب إلى القول بالقول مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعى . ومن أهل البيت زيد بن على والمؤيد بالله والناصر وقال الشافعى والأوزاعى وأبو يوسف ومحمد ، ومن أهل البيت القاسم بن ابراهيم وأبو طالب انه على التراخى .

## فصل

يحب تعيين نوع الحج بالنية من تمتع أو قران أو أفراد والأول أفضلها ، ويكون الاحرام من المواقيت المعروفة ومن كان دونها فهله أهله حتى أهل مكة من مكة ﴿ أقول ﴾ أما تعيين نوع الحج بالنية ، فلما تقدم فى الوضوء ، وقد ثبت فى الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحج وعمره فليفعل ، ومن أراد أن يهل بحج فليهل ، ومن أراد أن يهل بعمره فليهل . قالت : وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وأهل به ناس معه ، وأهل ناس معه بالعمره والحج ، وأهل ناس بعمره وكنت فيمن أهل بعمره » وفى البخارى من حديث جابر « أن اهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذى الحليفة

حين استوت به راحلته . وفي الصحيحين من حديث ابن عمر قال « يداؤكم هذه التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا من عند المسجد » يعني مسجد ذى الحليفة . وقد وقع الخلاف في المحل الذي أهل منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حسب اختلاف الرواة : فمنهم من روى أنه أهل من المسجد ، ومنهم من روى أنه أهل حين استقلت به راحلته ، ومنهم من روى أنه أهل لما علا شرف البداء . وقد جمع بين ذلك ابن عباس فقال : إنه أهل في جميع هذه المواضع ، فنقل كل راو ما سمع . وأما كون التمتع أفضل الأنواع الثلاثة ، فاعلم أن هذه المسألة قد طال فيها النزاع ، واضطربت فيها الأقوال : فمنهم من قال إن أفضل أنواعه القرآن ، لكونه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرآناً على ما هو الصحيح . وإن كان قد ورد ما يدل على أنه حج أفراداً ، لكن الأحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما من طرق عدة مصرحة بأنه أهل بحجة وعمرة ، فلو لم يرد عنه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على أن غير ما فعله أفضل مما فعله لكان القرآن أفضل الأنواع ، لكنه ورد ما يدل على ذلك . ففي الصحيحين وغيرهما من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : يا أيها الناس : أحلوا فلولاً الهدى معي ففعلت كما فعلتم قال فأحللنا حتي وطئنا النساء ، وفعلنا كما يفعل الحلال ، حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر ، أهلنا بالحج » . وثبت مثل ذلك من حديث جماعة من الصحابة باللفاظ منها « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة » وقد ذهب إلى هذا جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد ، ومن أهل البيت الباقر والصادق والناصر وإسماعيل وموسى ابنا جعفر الصادق والامامية وهو الحق ، لأنه لم يعارض هذه الأدلة معارض ، فقد أوضح فيها صلى الله عليه وآله وسلم أن نوع التمتع أفضل من النوع الذي فعله وهو القرآن . وقد أوضحت حجج الأقوال وما احتج به كل فريق في شرح المستقي . وكذلك أوضحت أن حجه

( م ٣ ج ٢ - الدراري المضية )

صلى الله عليه وآله وسلم كان قراناً فليرجع إليه . وأما كون الاحرام من  
المواقيت ، فلحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال « وقت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ،  
ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم قال فحسن لهن ولمن أتى عليهن  
من غير أهلن لمن كان يريد الحج والعمرة . فمن كان دونهن فسهله من أهله ،  
وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها . ومثله في الصحيحين أيضاً من حديث  
ابن عمر ، وفي رواية من حديثه لأحمد « انه قال الناس ذات عرق بقرن »  
وفي البخارى من حديثه « ان عمر قال لأهل البصرة والكوفة انظروا حدو  
قرن من طريقكم » قال فحد لهم ذات عرق .

## فصل

ولا يلبس المحرم القميص ، ولا العمامة ، ولا البرنس ، ولا السراويل .  
ولا ثوب مسه ورس ولا زعفران . ولا الخفين إلا أن لا يجد نعلين  
فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعنين ، ولا تنتقب المرأة ، ولا تلبس  
القفازين ، وما مسه الورس والزعفران ، ولا تطيب ابتداءً ، ولا يأخذ من شعره  
أو بشره إلا لعذر ، ولا يرفث ، ولا يفسق ، ولا يجادل ، ولا يتكبح ، ولا ينكح ،  
ولا يخطب ، ولا يقتل صيداً ، ومن قتل فعليه جزاء مثل ما قتل من النعم بحكم  
به ذوا عدل ، ولا يأكل ما صاد غيره إلا اذا كان الصائد حلالاً ولم يصدده  
لأجله ، ولا يعضد من شجر الحرم إلا الأذخر ، ويجوز له قتل الفواسق الخمس ،  
وصيد حرم المدينة وشجره حرم مكة ، إلا أن قطع من شجره أو خبطه كان سلبه  
حلالاً لمن وجدته ، ويحرم صيد وج وشجره ﴿ أقول ﴾ أما كون المحرم  
لا يلبس تلك الأمور ، فلحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال « سئل

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما يلبس المحرم ؟ فقال لا يلبس المحرم القميص ؛ ولا العمامة ، ولا البرنس ، ولا السراويل ، ولا ثوب مسهورس ولا زعفران ، ولا الخفين إلا أن لا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » قال القاضي عياض أجمع المسلمون على أن ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم . واخرج مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل » وفي الصحيحين نحوه من حديث ابن عباس . واخرج احمد والبخارى والنسائي والترمذى وصححه من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين » وزاد ابو داود والحاكم والبيهقي « وما مس الورس ، والزعفران من الثياب » والتفاز بضم القاف وتشديد الفاء ويعد الف زاي ما تلبسه المرأة في يديها فيخطى اصابعها وكفها عند معاناة شيء . واما كون المحرم لا يتطيب ابتداء ، ويجوز له ان يستمر على الطيب الذي كان على بدنه قبل الاحرام ، فذلك هو الراجح جمعاً بين الأدلة ، وقد اوضح ذلك في شرح المنتقى . واما كونه لا يأخذ من شعره او بشره إلا لعذر ، فلحديث كعب بن عجرة في الصحيحين وغيرهما قال « كان بي أذى من رأسى فحملت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقمل يتناثر على وجهى ، فقال ما كنت ارى ان الجهد قد بلغ منك ما ارى اتجد شاة ؟ قلت لا ، فنزلت الآية ( ففدية من صيام او صدقة او نسك ) قال هو صوم ثلاثة ايام او إطعام ستة مساكين نصف صاع ونصف صاع طعاماً لكل مسكين » واما كونه لا يرفث ، ولا يفسق ، ولا يجادل ، فلنص القرآن ، وهذه الأمور لا تحل للحلال ولكنها مع الاحرام اغلظ . واما كون المحرم لا ينكح ولا ينكح ، فلحديث عثمان الثابت في مسلم وغيره « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب » وفي الباب احاديث . واما ما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم تزوج ميمونة وهو محرم « فقد عارضه ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ميمونة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها وهو حلال » وما اخرجه احمد والترمذى وحسنه من حديث ابى رافع « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا » وكان ابورافع السفير بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين ميمونة رضى الله عنها ، وهما اعرف بذلك ؛ وعلى فرض صحة (١) خبر ابن عباس ومطابقته للواقع فلا يعارض الأحاديث المبرحة بالنهى بل يكون هذا خاصاً بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم . واما كونه لا يقتل صيداً ؛ فقد ورد بذلك القرآن الكريم فاذا قتل صيداً فعليه الجزاء يحكم به ذوا عدل كما قال الله سبحانه وأما كونه لا يأكل ماصاده غيره الى آخره ؛ فلحديث الصعب بن جثامة فى الصحيحين وغيرهما « انه اهدي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حماراً وحشياً وهو بالأبواء او بודان فرده عليه ؛ فلما رأى ما فى وجهه قال إنا لم نرد عليك إلا أنا حرم » واخرج مسلم نحوه من حديث زيد بن ارقم ، وفى الصحيحين وغيرهما من حديث ابى قتادة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكل من صيده الذى صاده وهو حلال » ، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم محرمأ فأكل عضد حمار الوحش الذى صاده . وجمع بين حديث الصعب وحديث ابى قتادة بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما امتنع من اكل صيد الصعب لكونه صاده لأجله ، واكل من صيد ابى قتادة لكونه لم يصده لأجله . ويدل على ذلك حديث جابر عند احمد واهل السنن وابن خزيمة وابن حبان والدارقطنى والحاكم والبيهقى « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صيد البر لكم حلال واتم حرم ما لم تصيدوه او يصد لكم » . واما كونه لا يعضد من شجر الحرم إلا الاذخر ، فلحديث ابن عباس فى الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة إن هذا البلد حرام ، لا يعضد شجره ، ولا يحتلى خلاؤه » ولا ينفر صيده ، ولا تلتقط (١) صوابه وعلى فرض عدم وهم ابن عباس إذ الصحة ثابتة له اه هامش الاصل

لقطنه إلا لمعرف . قال عباس إلا الاذخر فانه لا بد لهم منه ، فانه للقبور والبيوت فقال إلا الاذخر . وأخرجنا نحوه أيضاً من حديث ابن هريرة . وأما كونه يجوز قتل الفواسق الخمس ، فلحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما قالت « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب ؛ والحدأة ؛ والعقرب ؛ والفأرة ؛ والكلب العقور » وفي الصحيحين أيضاً من حديث ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الدواب ليس في قتلن جناح » وفي صحيح مسلم رحمه الله تعالى من حديث ابن عمر زيادة الحية . وكذلك في حديث ابن عباس عند أحمد بإسناد فيه ليث ابن أبي سليم . وأما كون صيد المدينة وشجره حرم مكة ، فلحديث علي رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة حرام ما بين غير الى ثور » وهو في الصحيحين وغيرهما . وفي الصحيحين أيضاً من حديث عبادة ابن تميم « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن ابراهيم حرم مكة ودعا لها . وإن حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة » وفي الباب احاديث في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة . وأما كون من قطع شجر المدينة او خبطه سلب ، فلحديث سعد بن أبي وقاص « انه ركب الى قصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجراً او يخبطه فسلبه ، فلما رجع سعد جاء اهل العبد فكلموه ان يرد على غلامهم او عليهم ما اخذه من غلامهم ، فقال معاذ الله ان ارد شيئاً نفلنيسه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن يرد عليهم » أخرجه مسلم . وأحمد وفي لفظ لا أحمد وأبي داود والحاكم وصححه « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من رايتموه يصيد فيه شيئاً فلكم سلبه » . وأما تحريم صيد وج وشجره ، وعضاهاه فلحديث الزبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إن صيد وج وعضاهاه حرم محرم لله عز وجل » أخرجه أحمد وأبو داود والبخارى في تاريخه وحسنه المنذري وصححه الشافعي . ووج بفتح الواو وتشديد الجيم واد بالطائف . وقد ذهب الى ما في هذا الحديث الشافعي والامام يحيى وهو الحق ، ولم يأت



من قدح في الحديث بما يصاح للقدح المستلزم لعدم ثبوت التكليف بما تضمنه .

## فصل

وعند قدوم الحاج مكة يطوف للقدوم سبعة أشواط . يرمل في الثلاثة الأول ، ويمشي فيما بقي ، ويقبل الحجر الأسود أو يستلمه بمحجن ، ويقبل المحجن ونحوه ، ويستلم الركن اليماني ، ويكفي القارن طواف واحد وسعي واحد ، ويكون حال الطواف متوضئاً ساتراً لعورته ، والحائض تفعل ما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوف بالبيت ، ويندب الذكر حال الطواف بالماثور . وبعد فراغه يصلي ركعتين في مقام إبراهيم ، ثم يعود إلى الركن فيستلمه . ﴿ أقول ﴾ شرع الطواف (١) في الأصل لاغاظة المشركين كما في حديث ابن عباس قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فقال المشركون إنه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حمى يثرب فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرملوا الأشواط الثلاثة . وأن يمشوا ما بين الركنين ، ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم » متفق عليه . وفي الصحيحين من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول . خب ثلاثاً ومشى أربعاً » وفي لفظ « رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً » وأخرج أحمد وأبوداود وابن ماجه عن عمر أنه قال « فيم الرملان الآن والكشف عن المناكب ؟ وقد أظهر الله الاسلام ونفي الكفر وأهله ، ومع ذلك لا ندع شيئاً كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وقد ذهب الجمهور إلى فرضية الطواف للقدوم . وقال أبو حنيفة سنة . وروى عن الشافعي أنه

(١) أقول أما مشروعية الطواف من حيث هو هو ، فهو عبادة من أول الزمان كما قال تعالى (أن طهر بيتي للطائفين) وإنما شرع للاغاظة نفس الرمل لا أصل الطواف اهـ .

كتحية المسجد . والحق الأول ، لقوله تعالى ( وليطوفوا بالبيت العتيق ) \*  
وأما تقبيل الحجر الأسود (١) ففي الصحيحين من حديث عمر « انه كان يقبل  
الحجر ويقول : إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا إني رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبلك ما قبلك » وأخرج أحمد وابن ماجه  
والترمذى وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال  
« قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عينان  
ينصر بهما ، ولسان ينطق به ، يشهد لمن استلمه بحق » وفي الباب أحاديث .  
وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال « طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن » وأخرج نحوه مسلم  
من حديث أبي الطفيل وزاد « ويقبل المحجن » وأخرج أحمد من حديث عمر  
« أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له يا عمر إنك رجل قوى ، لا تراحم  
على الحجر فتؤذي الضعيف ، إن وجدت خلوة فاستلمه ، وإلا فاستقبله وهلل  
وكبر » وفي إسناده مجهول . وأخرج أحمد والنسائي عن ابن عمر « أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن مسح الركن اليماني والركن الأسود يحط  
الخطايا خطأ » وفي إسناده عطاء بن السائب . وفي الصحيحين وغيرهما من  
حديث ابن عمر قال « لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمس من الأركان  
إلا اليمينين » وأخرج البخارى في تاريخه وأبو يعلى من حديث ابن عباس  
« كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني » وفي إسناده  
عبدالله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف . وأخرج أحمد وأبو داود من حديثه  
« أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل الركن اليماني ويضع خده عليه »  
وأما كونه يكفي القارن طواف واحد وسعى واحد ، فلكونه صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم حج قراناً على الأصح واكتفى بطواف واحد للقُدوم ، وبسعى  
واحد ، ولا دليل على وجوب طوافين وسعين . وأخرج الترمذى من حديث  
ابن عمر مرفوعاً « من أحرم بالحج والعمرة ، أجزأه طواف واحد وسعى واحد »

(١) أى واستلامه واستلام الركن اليماني لانه سرد أحاديث الكل

وقد حسنه الترمذى : وأما انه يكون حال الطواف متوضئاً ساتراً لعورته فلها فى الصحيحين من حديث عائشة « أن أول شئ بدأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم انه توضأ ثم طاف بالبيت » وفيهما أيضاً من حديث أبى بكر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يطوف بالبيت عريان » وأما كون الحائض تفعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ، فلحديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف » أخرجه أحمد . وأخرج نحوه ابن أبى شيبه بإسناد صحيح من حديث ابن عمر : ولحديث عائشة أيضاً فى الصحيحين وغيرهما « أنه قال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما حاضت : افعل ما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغتسل » . وأما كونه يندب الذكر حال الطواف بالمأثور ، فلحديث عبد الله بن السائب قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بين الركن اليماني والحجر : ربنا آتنا فى الدنيا حسنة ، وفى الآخرة حسنة ؛ وقنا عذاب النار » أخرجه أحمد وأبوداود والنسائى ، وصححه ابن حبان والحاكم وعن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « وكل به — يعنى الركن اليماني — سبعون ملكاً ، فمن قال : اللهم إني أسألك العفو والعافية فى الدنيا وفى الآخرة ، ربنا آتنا فى الدنيا حسنة ، وفى الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار . قالوا آمين » أخرجه ابن ماجه بإسناد فيه اسماعيل بن عياش وهشام بن عمار وهما ضعيفان . وأخرج ابن ماجه أيضاً من حديثه أنه سمعه يقول « من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم إلا بسبحان الله ، والحمد لله ؛ ولا إله إلا الله ؛ والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، محبت عنه عشر سيئات ، وكتب له عشر حسنات » ورفع له بها عشر درجات » وفى إسناده من تقدم فى الحديث الأول . وأخرج أحمد وأبوداود والترمذى وصححه من حديث عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنما جعل الطواف بالبيت وبالصفا والمروة لإقامة ذكر الله تعالى » وفى الباب أحاديث « وأما كونه بعد فراغه

يُصلى ركعتين في مقام إبراهيم ، فلحديث جابر عند مسلم وغيره « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما انتهى إلى مقام إبراهيم قرأ ( واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى ) فصلًى ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب و ( قل يا أيها الكافرون ) و ( قل هو الله أحد ) ثم عاد إلى الركن فاستلمه .

## فصل

- ويسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط داعياً بالمأثور ، وإذا كان متمتعاً صار بعد السعي حلالاً ، حتى إذا كان يوم التزوية أهل بالحج ﴿ أقول ﴾ أخرج أحمد والشافعي من حديث حبيبة بنت أبي تيجانة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي » وفي إسناد عبد الله ابن المؤمل وهو ضعيف ، وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس . وأخرج أحمد نحوه من حديث صفية بنت شيبة . وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فعلا عليه حتى نظر البيت ، ورفع يديه فجعل يحمد الله ، ويدعو ما شاء أن يدعو » وأخرج نحوه النسائي من حديث جابر . وفي صحيح مسلم رحمه الله تعالى من حديث جابر رضى الله عنه أيضاً « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما دنا من الصفا قرأ ( إن الصفا والمروة من شعائر الله ) أبداً بما بدأ الله به ، فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت ، فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره ، وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده . ثم دعا بين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ، ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي ، حتى إذا صعدتا مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة مثل ما فعل على الصفا » وقد ذهب الجمهور إلى أن السعي فرض ، وعند

الحنفية انه واجب يجبر بالدم . واما كونه يصير المتمتع بعد السعى حلالا ،  
فلقول عائشة حاكية لحجهم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم « فأما من اهل  
بعمرة فأحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة » وهو فى الصحيحين  
وغيرهما . وفيهما ايضا من حديث جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال احلوا من احرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم اقيموا  
حلالا حتى اذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التى قدمتم بها متعة »  
وفى لفظ لمسلم رحمه الله تعالى من حديثه ايضا قال « امرنا رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لما احللنا ان نحرم اذا توجهنا الى منى فأهللنا من الابطح »

## فصل

ثم يأتى عرفة صبح يوم عرفة مليا مكبرا ، ويجمع العصر فيها ويخطب  
ثم يفيض من عرفة ويأتى المزدلفة ويجمع فيها بين العشاءين ، ويبيت بها ثم  
يصلى الفجر ، ويأتى المشعر فيذكر الله عنده ويقف به الى قبل طلوع الشمس  
ثم يدفع حتى يأتى بطن محسر ، ثم يسلك الطريق الوسطى الى الجمره التى عند  
الشجرة وهى جمره العقبة فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ولا  
يرميها إلا بعد طلوع الشمس ، إلا النساء والصبيان فيجوز لهم قبل ذلك ،  
ويحلق رأسه او يقصره فيحل له كل شئ إلا النساء ، ومن حلق او ذبح او  
افاض الى البيت قبل ان يرمى فلا حرج ، ثم يرجع الى منى فيبيت بها ليلالى  
التشريق ، ويرمى فى كل يوم من ايام التشريق الجمرات الثلاث بسبع حصيات  
مبتدئا بالجره الدنيا ثم الوسطى ثم جمره العقبة ، ويستحب لمن يحج بالناس ان  
يخطبهم يوم النحر ، وفى وسط ايام التشريق ويطوف الحاج طواف الافاضة  
وهو طواف الزيارة يوم النحر ، واذا فرغ من اعمال الحج طاف للوداع \*

﴿ أقول ﴾ اخرج احمد واهل السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني من حديث عبد الرحمن بن يعمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر منادياً فنادي الحج عرفة » واخرج احمد وابوداود عن ابن عمر قال « غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منى حين صلى الصبح في صديحة عرفة حتى اتى عرفة فنزل بنمرة — وهى منزل الامام الذي ينزل به — حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهجراً فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة » وفى صحيح مسلم من حديث جابر قال « لما كان يوم التروية توجهوا الى منى فأهلوا بالحج، وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ثم مدت قليلاً حتى طلعت الشمس، وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة، فسار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تشك قريش انه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع فى الجاهلية، فأجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى اذا زاعت الشمس امر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس فقال إن دماءكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، فى شهركم هذا، فى بلدكم هذا، وفى صحيح مسلم رحمه الله تعالى من حديث اسامة بن زيد « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فى عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا عليكم السكينة، وهوكاف ناقته حتى دخل محسراً » وفى حديث جابر عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد واقامتين، ولم يسبح بينهما شيئاً، ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان واقامة، ثم ركب القصواء حتى اتى المشعر الحرام، فاستقبل القبلة فدعا الله وكبر وهلل ووحده، فلم يزل واقفاً حتى اسفر جداً فدفع قبل ان تطلع الشمس حتى اتى بطن محسر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى التى تخرج على الجمرات الكبرى، حتى اتى الجمرات التى عند



الشجرة فرماها بستبع حصيات يكبر مع كل حصة . منها مثل حصي الحذف ، رمى من  
بطن الوادي ثم انصرف الى المنحر « وفي الصحيحين وغيرهما من حديث جابر  
ايضاً قال « رمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمرة يوم النحر ضحى ، وأما  
بعد فاذا زالت الشمس » وفيهما ايضاً من حديث ابن مسعود « انه انتهى الى  
الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ، ورمى بسبع وقال :  
هكذا رمى الذي انزلت عليه سورة البقرة » وفي رواية « حتى انتهى الى جمرة  
العقبة » وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال « انا ممن قدم النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة في ضعفة اهله » وفيهما ايضاً من حديث  
عائشة قالت « كانت سودة امرأة ضخمة ثبطة ، فاستأذنت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ان تفيض من جمع بليل » وفي الباب أحاديث في صحيح مسلم  
رحمه الله تعالى وغيره من حديث انس رضى الله عنه « ان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم أتى منى فألقى الجمرة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى ونحر ثم قال للحلاق :  
خذ ، وأشارت الى جانبه الايمن ثم الأيسر ، ثم جعل يعطيه الناس » وفي  
الصحيحين وغيرهما من حديث ابى هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم : اللهم اغفر للمحلقين ، قالوا يا رسول الله وللمقصرين ! قال اللهم  
اغفر للمحلقين ؛ قالوا يا رسول الله وللمقصرين ! قال اللهم اغفر للمحلقين ؛  
قالوا وللمقصرين ، قال وللمقصرين » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن  
ماجه من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
« اذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شئ إلا النساء » وفي الصحيحين وغيرهما  
من حديث ابن عمر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتاه  
رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة فقال : يا رسول الله ، خلقت قبل ان  
أرمى ، قال ارم ولا حرج . وأتاه رجل آخر فقال : ذبحت قبل ان أرمى ، قال  
ارم ولا حرج . وأتاه آخر فقال : إني أفضت الى البيت قبل ان أرمى ، فقال  
ارم ولا حرج » وفي رواية فيهما « فما سئل عن شئ يومئذ إلا قال افعل ولا

خرج « وأخرج أحمد من حديث علي قال « جاء رجل فقال : يا رسول الله حلفت قبل أن انحر ، قال انحر ولا حرج . ثم أتاه آخر فقال إني أفضت قبل أن أحلق ، قال احلق أو قصر ولا حرج » وفي لفظ للترمذي وصححه قال « إني أفضت قبل أن أحلق » وفي الصحيحين وغيرهما عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج » وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قالت « أفاض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آخر يوم حنن صلى الظهر ثم جمع إلى « في فحك بها ليالي أيام التشريق يرمي الجمرة إذا زالت الشمس كل جمرة سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ويقف عند الأولى وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة ثم لا يقف عندها » وعن ابن عباس قال « رمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمار حين زالت الشمس » رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه . وفي البخاري عن ابن عمر « كنا نتحين ، فإذا زالت الشمس رمينا » وأخرج الترمذي وصححه من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رمى الجمار مشى إليها ذاهباً وراجعاً » وفي لفظ عنه « أنه كان يرمي الجمرة يوم النحر راكباً وسائر ذلك ماشياً » ويخبرهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك » أخرجه أحمد وأبو داود . وفي الصحيحين من حديث ابن عباس وابن عمر « أن العباس استأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فأذن له » وفي البخاري وأحمد من حديث ابن عمر « أنه كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ثم يتقدم فيستهل ويقوم مستقبل القبلة طويلاً ، ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى ، ثم يأخذ ذات الشمال فيستهل ويقوم مستقبل القبلة ، ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمي الجمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ، ثم ينصرف ويقول : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله » وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث عاصم بن عدي

« ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص لرعاة الابل في البيتوتة عن منى يرمون يوم النحر، ثم يرمون الغداة، ومن بعد الغداة ليومين، ثم يرمون يوم النفر » وأخرج احمد والنسائي عن سعد بن مالك قال « رجعنا في الحجة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعضنا يقول : رميت بسبع حصيات وبعضنا يقول رميت بست حصيات، ولم يعب بعضهم على بعض » ورجاله رجال الصحيح. وأما استحباب الخطبة في يوم النحر لمن حج بالناس فلحديث الهرماس بن زياد قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب الناس على ناقته العضباء يوم الأضحي » أخرجه احمد وابوداود. وأخرج نحوه ايضاً ابوداود من حديث ابى امامة. وأخرج نحوه ايضاً هو والنسائي من حديث عبدالرحمن بن معاذ التيمي. وأخرجه البخارى واحمد من حديث ابى بكره وفيه انه قال « فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام، حكمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، الى يوم تلقون ربكم، ألا هل بلغت ؟ قالوا نعم، قال اللهم اشهد، فليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » وأما استحباب الخطبة في وسط ايام التشريق، فلحديث بسرة ابنة نبهان قالت « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الرموس فقال اي يوم هذا ؟ قلنا الله ورسوله اعلم، قال أليس اوسط ايام التشريق ؟ » أخرجه ابوداود ورجاله رجال الصحيح. وأخرج نحوه احمد من حديث ابى بصرة ورجاله رجال الصحيح. وأخرج نحوه ابوداود عن رجلين من بنى بكر. وأما ان الحاج يطوف طواف الافاضة وهو طواف الزيارة يوم النحر، فلحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم افاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر يوم النحر بمنى » وفي صحيح مسلم من حديث جابر نحوه. والمراد بقوله افاض اي طاف طواف الافاضة. قال النووي : وقد اجمع العلماء على ان هذا الطواف، وهو طواف الافاضة ركبن من اركان الحج لا يصح إلا به. واتفقوا على انه يستحب فعله

يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق . فان أخره عنه وفعله في ايام التشريق اجراً ولا دم عليه بالاجماع . واما انه اذا فرغ من اعمال الحج طاف للوداع ، فحديث ابن عباس عند مسلم رحمه الله وغيره قال « كان الناس ينصرفون في كل وجه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينفر احدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت » وفي لفظ للبخارى ومسلم « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر الناس ان يكون آخر عهدهم بالبيت إلا انه خفف عن المرأة الحائض » وفي الباب احاديث . والى وجوب طواف الوداع ذهب الجمهور ، وقال مالك وداود وابن المنذر هو ستة لا شيء في تركه .

## فصل

والهدى أفضله البدنة ، ثم البقرة ، ثم الشاة ، وتجزيء البقرة والبدنة عن سبعة ، ويجوز للهدي ان يأكل من لحم هديه ويركب عليه ؛ ويندب اشعاره وتقنيده . ومن بعث بهدي لم يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم ( اقول ) اما كون البدنة افضل ، فلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يهدي البدن ولا منها . انفع للفقراء ، وكذا البقرة بالنسبة الى الشاة . وهذا اذا كان الذي سيهدي البدنة وبقرة واحداً ، اما اذا كانوا جماعة بعدد ما تجزىء عنه البدنة والبقرة ، فقد وقع الخلاف هل الأفضل لسبعة البدنة او البقرة او الشاة عن الواحد . والظاهر ان الاعتبار بما هو انفع للفقراء . واما كون البدنة عن سبعة كالبقرة ، فحديث جابر في الصحيحين وغيرهما قال « امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نشترك في الابل والبقر كل سبعة منا في بدنة » وفي لفظ لمسلم رحمه الله « ف قيل لجابر ايشترك في البقرة ما يشترك في الجزور فقال ما هي إلا من البدن » و اخرج احمد وابن ماجه عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال انا على بدنة وانا موسر ولا اجدها فأشترتها ، فأمره النبي

صلى الله عليه وآله وسلم ان يتباع سبع شياه فيذبحهن « ورجالهم رجال الصحيح ولا يعارض هذا الحديث حديث ابن عباس عند احمد والنسائى وابن ماجه والترمذى وحسنه قال « كنا فى سفر فحضر الأضخى فذبحنا البقرة عن سبعة . والبعير عن عشرة » وكذلك لا يعارضه ما فى الصحيحين من حديث رافع بن خديج « انه صلى الله عليه وآله وسلم قسم فعدل عشراً من الغنم يبيعير » لأن تعديل البدنة بسبع شياه هو فى الهدى ، وتعديلها بعشر هو فى الأضحية والقسمه وقد ذهب الجمهور الى ان عدل البدنة فى الهدى سبع شياه . وادعى الطحاوى وابن رشد انه اجماع ولا تصح هذه الدعوى فالخلاف مشهور . وأما كونه يجوز للهدى ان يأكل من الهدى ، فلحديث جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر من كل بدنة يبضعة ، فجعلت فى قدر فطبخت فأكل هو وعلى من لحمها ، وشربا من مرقها » أخرجه احمد ومسلم . وفى الصحيحين من حديث عائشة « انه دخل عليها يوم النحر باحم بقر فقالت ما هذا ؟ فقيل نحر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ازواجه » قال النووى : واجمع العلماء على ان الأكل من هدى التطوع وأضحيته سنة انتهى . والظاهر انه لا فرق بين هدى التطوع وغيره لقوله تعالى ( فكلوا منها ) . وأما كون للهدى ان يركب هديه فلحديث انس فى الصحيحين وغيرهما قال « رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يسوق بدنة ، فقال اركبها ، فقال إنها بدنة . فقال اركبها . فقال إنها بدنة ، قال اركبها ، قال إنها بدنة ؛ قال اركبها » وفيهما نحوه من حديث أبى هريرة . وأخرج احمد ومسلم رحمهما الله تعالى من حديث جابر رضى الله عنه « انه سئل عن ركوب الهدى فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اركبها بالمعروف اذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً » . وأما كونه يندب اشعاره وتقليده ، فلحديث ابن عباس عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بذى الحليفة ، ثم دعا بناقته فأشعرها فى صفحة سنامها الأيمن وسدت الدم عنها وقلدها نعلين »

وأما كونه لا يحرم على من بعث بهدى شيء ، فلحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يهدى من المدينة ثم لا يحتنب شيئاً مما يحتنب المحرم » .

## باب العمرة المفردة

يحرم لها من الميقات ، ومن كان في مكة خرج إلى الحل ثم يطوف ويسعى ويحلق أو يقصر ؛ وهي مشروعة في جميع السنة . ( أقول ) أما .  
 وانه يحرم لها من الميقات فظاهر ، لأن الاحرام لها كالا حرام للحج ، وقد تقدمت الأدلة في ذكر المواقيت . وأما كون من في مكة يخرج إلى الحل ، فلما ثبت في الصحيحين وغيرهما « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر عبد الرحمن بن أبي بكر ان يخرج عائشة إلى التنعيم فتحرم للعمرة منه » وأما الطواف والسعى والحلق أو التقصر فلا خلاف في ذلك . وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيحين وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة « انه أمر من لم يكن معه هدى بالطواف والسعى والحلق أو التقصير ، فمن فعل ذلك فقد حل الحل كله ، فواقعوا النساء بعد ذلك » . وأما كون العمرة مشروعة في جميع السنة ، فلحديث عائشة عند أبي داود « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر : عمرتين عمرة في ذي القعدة ، وعمرة في شوال » وفي الصحيحين من حديث أنس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمر في ذي القعدة إلا التي اعتمر مع حجة » . ومن ذلك عمرة عائشة التي أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن ان يغمرها من التنعيم فان ذلك كان مع حجتها مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد كان أهل الجاهلية يحرمون العمرة في أيام الحج ، فرد عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم واعتمر ، وأمر بالعمرة فيها . وفي ( ٤٢ ج ٢ - الدراري المفنية )



الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال : عمرة في رمضان تعدل حجة » ❖

## كتاب النكاح

يشرع لمن استطاع البائة ، ويجب على من خشى الوقوع في المعصية  
والتبتل غير ناجز إلا لعجز عن القيام بما لا بد منه ، وينبغي أن تكون المرأة  
ودوداً ، ولوداً ، بكرأ ، ذات جمال وحسب ودين ، مال ، وتخطب الكبيرة الى نفسها  
والمعتبر حصول الرضا منها لمن كان كفؤاً ، والصغيرة الى وليها ، ورضا البكر  
صحتها ، وتحرم الخطبة في العدة وعلى الخطبة ، ويجوز النظر الى المخطوبة ،  
ولا نكاح إلا بولي وشاهدين ، إلا أن يكون عاضلاً أو غير مسلم ، ويجوز  
لكل واحد من الزوجين أن يوكل لعقد النكاح ولو واحداً ﴿ أقول ﴾  
أما مشروعيته لمن استطاع البائة ، فلما في الصحيحين وغيرهما من حديث  
ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « بامعشر الشباب :  
من استطاع منكم البائة فليتزوج ، فانه أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن  
لم يستطع ، فعليه بالصوم ، فانه له وجاء » والمراد بالبائة النكاح . والأحاديث  
الواردة في الترغيب في النكاح كثيرة ❖ وأما وجوبه على من خشى الوقوع  
في المعصية ، فلا أن اجتناب الحرام واجب ، وإذا لم يتم الاجتناب إلا بالنكاح  
كان واجباً . وعلى ذلك تحمل الأحاديث المقتضية لوجوب النكاح كحديث  
أنس في الصحيحين وغيرهما « ان نفراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال بعضهم : لا أتزوج ، وقال بعضهم : أصلى ولا أنام ، وقال بعضهم :  
أصوم ولا أفطر ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ما بال  
أقوام قالوا كذا وكذا ، لكنى أصوم وأفطر وأصلى وأنام وأتزوج النساء ،

فمن رغب عن سنتي فليس مني» وأخرج ابن ماجه والترمذي من حديث الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «نهى عن التبتل» قال الترمذي إنه حسن غريب. قال وروى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة ويقال كلا الحديثين صحيح انتهى. وفي سماع الحسن عن سمرة مقال معروف. وأخرج النهي عن التبتل أحمد وابن حبان في صحيحه من حديث أنس. وأخرج ابن ماجه من حديث عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «النكاح من سنتي، فمن لم يعمل بسنتي فليس مني». وأما عدم جواز التبتل، فلما تقدم «وأما جوازه مع العجز عن القيام بما لا بد منه، فلما ثبت في الكتاب العزيز من النهي عن مضارة النساء، والأمر بمعاشرتهن بالمعروف، فمن لا يستطيع ذلك لم يجز له أن يدخل في أمر يوقعه في حرام» وعلى ذلك تحمل الأدلة الواردة في العزلة والعزلة «وأما كونه ينبغي أن تكون المرأة ودوداً، ولوداً، وبكراً ذات جمال وحسب ودين ومال، فلحديث أنس عند أحمد وابن حبان وصححه ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة» وأخرج نحوه أحمد من حديث ابن عمرو. وفي اسناده جرير بن عبد الله العامري، وقد وثق وفيه ضعف. وأخرج نحوه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث معقل بن يسار وفي الصحيحين وغيرهما من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له «تزوجت بكراً أم ثيباً؟ قال ثيباً، قال فهلا تزوجت بكراً تلاعبها وتلاعبك؟» وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها» فافطر بذات الدين تربت يداك» وفي صحيح مسلم رحمه الله تعالى وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن المرأة تنكح على دينها، ومالها، وجمالها، فعليك بذات الدين تربت يداك» «وأما كونها تخطب الكبيرة الى نفسها، فلما في صحيح مسلم رحمه الله أن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم أرسل الى أم سلمة بخطبها \* وأما كون المعتبر حصول الرضا منها ، فلحديث ابن عباس عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها » وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة نحوه . وأخرج أحمد وأبوداود وابن ماجه والدارقطنى من حديث ابن عباس ان جارية بكرأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ان أباهما زوجها وهى كارهة ، فخيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ ورجال إسناده ثقات . وروى نحوه من حديث جابر أخرجه النسائى ومن حديث عائشة أخرجه أيضاً النسائى وأخرج ابن ماجه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال « جاءت فتاة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : إن أبى زوجنى ابن أخيه ليرفع بى خسيسته ، قال فجعل الأمر اليها فقالت قد أجزت ما صنع أبى ، ولكن أردت أن اعلم النساء أن ليس الى الآباء من الأمر شيء » ورجاله رجال الصحيح . وأخرجه أحمد والنسائى من حديث ابن بريدة عن عائشة \* وأما اعتبار الكفاءة ، فلحديث على عند الترمذى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ثلاث لا تؤخر : الصلاة اذا أتت ، والجنائز اذا حضرت ، والأيم اذا وجدت لها كفواً » وأخرج الحاكم من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « العرب اكفاء بعضهم لبعض ، قبيلة لقبيلة ، وحى لحى ، ورجل لرجل ، إلا حائك أو حجام » وفى إسناده رجل مجهول ، وقال أبو حاتم إنه كذب لا اصل له ، وذكر الحافظ انه موضوع ولكن رواه البزار فى مسنده من طريق اخرى عن معاذ بن جبل رفعه « العرب بعضها اكفاء لبعض » وفيه سليمان بن أبى الجون . ويغنى عن ذلك ما فى الصحيحين وغيرهما من حديث أبى هريرة « خيارهم (١) فى الجاهلية خيارهم (٢) فى الاسلام اذا فقهوا » . وقد أخرج الترمذى من حديث أبى حاتم المزنى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إن لا تفعلوه تكن  
 فتنة في الأرض وفساد كبير قالوا وإن كان فيه ؟ : قال إذا جاءكم من ترضون  
 دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات . وقد حسنه الترمذى . وأخرج  
 الدارقطنى عن عمر انه قال « لا تمنع نكاح ذوات الأ حساب إلا من  
 الأكفاء » . وأما كون الصغيرة تخطب الى وليها ، فلما في صحيح البخارى  
 رحمه الله تعالى وغيره عن عروة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب  
 عائشة رضى الله عنها الى أبى بكر رضى الله عنه » . وأما كون رضا البكر  
 صاتها ، فلما تقدم من الأحاديث الصحيحة . وأما كونها تحرم الخطبة في العدة ،  
 فلحديث فاطمة بنت قيس « أن زوجها طلقها ثلاثاً ، فلم يجعل لها رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم سكنى ولا نفقة ، وقال لها رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم إذا حللت فأذنيني فأذنتني » الحديث . وهو في صحيح مسلم رحمه الله  
 وغيره . وأخرج البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما في تفسير قوله تعالى  
 ( فيما عرضتم به من خطبة النساء ) « قال يقول إني أريد التزويج ولو ددت انه  
 يسر لى امرأة صالحة » وأخرج الدارقطنى عن محمد بن على الباقر « انه دخل  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أم سلمة وهى أئمة من أبى سلمة فقال  
 لقد علمت انى رسول الله وخيرته من خلقه وموضعى من قومى وكانت تلك  
 خطبته » والحديث منقطع . قال فى الفتح : واتفق العلماء على ان المراد بهذا  
 الحكم من مات عنها زوجها . واختلفوا فى المعتدة من الطلاق البائن ، وكذا  
 من وقف نكاحها . وأما الرجعية فقال الشافعى لا يجوز لأحد أن يعرض لها  
 بالخطبة فيها ، والحاصل أن التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات ، والتعريض  
 مباح فى الأولى ؛ حرام فى الأخيرة ، محتلف فيه فى البائن . وأما المنع من الخطبة  
 على الخطبة ، فلحديث عقبة بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال « المؤمن أخو المؤمن ، فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ، ولا يخطب  
 على خطبة أخيه حتى يذر » وهو في صحيح مسلم رحمه الله تعالى وغيره . وأخرج

البنخارى وغيره من حديث أبى هريرة «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك». وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر «لا يخطب الرجل على خطبة الرجل، حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له». وقد ذهب إلى تحريم ذلك الجمهور. وأما كونه يجوز النظر إلى المخطوبة، فلحديث المغيرة عند أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذى والدارمى وابن حبان وصححه أنه خطب امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما الحديث» وأخرج مسلم رحمه الله تعالى من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أنظرت إليها؟ قال لا، قال فاذهب فانظر إليها، فإن في أعين الأنصار شيئاً» وفي الباب أحاديث. وأما كونه لا نكاح إلا بولي، فلحديث أبى موسى عند أحمد وأبى داود وابن ماجه والترمذى وابن حبان والحاكم وصححه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا نكاح إلا بولي» وحديث عائشة عند أحمد وأبى داود وابن ماجه والترمذى وحسنه وابن حبان والحاكم وأبى عوانة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له». وفي الباب أحاديث. قال الحاكم: وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش ثم سرد تمام ثلاثين صحابياً (١) والولى عند الجمهور هو الأقرب من العصبة. وروى عن أبى حنيفة أن ذوى الأرحام من الأولياء. وأما اعتبار الشاهدين، فلحديث عمران بن حصين عند الدارقطني والبيهقي في العلل وأحمد في رواية ابنه عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل». وفي إسناده عبد الله بن

محرز هو متروك. وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ؛ فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » واسناده ضعيف . وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة » وصحح الترمذي وقفه . وهذه الأحاديث وماورد في معناها يقوى بعضها بعضاً ، وقد ذهب الى ذلك الجمهور . وأما استثناء الولي العاقل وغير المسلم ؛ فلقلوله تعالى ( فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ) ولتوجه صلى الله عليه وآله وسلم ام حبيبة بنت ابي سفيان من غير وليها لما كان كافراً حال العقد . وأما جواز التوكيل لعقد النكاح ولو كان الوكيل واحداً من الجهتين ؛ فلحديث عقبة بن عامر عند ابي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل « أترضى ان ازوجك فلانة ؟ قال نعم ، وقال للمرأة : أترضين ان ازوجك فلاناً ؟ قالت نعم ، فزوج احدهما صاحبه » الحديث وقد ذهب الى ذلك جماعة من اهل العلم الأوزاعي وربيعة والثوري ومالك وابو حنيفة وأكثر أصحابه والليث والهادوية وابو ثور ، وحكى في البحر عن الناصر والشافعي وزفر أنه لا يجوز . قال في الفتح وعن مالك لو قالت المرأة لوليها زوجني بمن رأيته فزوجها نفسه ، او بمن اختار ، لزمها ذلك . ولو لم تعلم عين الزوج . وقال الشافعي يزوجه السلطان او ولي آخر مثله او اقعده منه ، ووافقه زفر .

## فصل

ونكاح المتعة منسوخ ، والتحليل حرام ؛ وكذلك الشغار ، ويجب على الزوج الوفاء بشرط المرأة ، إلا ان يحل حراماً او يحرم حلالاً ، ويحرم على الرجل ان ينكح زانية او مشركة والعكس . ومن صرح القرآن بتحريمه ،



والرضاع كالنسب ، والجمع بين المرأة وعمتها او خالتها ، وما زاد على العدد المباح للحر والعبد ، واذا تزوج العبد بغير إذن سيده فكاحه باطل . واذا عتقت الأمة ملكت امر نفسها وخيرت فى زوجها ، و يجوز فسخ النكاح بالعيب ، ويقر من أنكحة الكفار اذا أسلموا ما يوافق الشرع ، واذا اسلم احد الزوجين انفسخ النكاح ؛ وتجب العدة ، فان اسلم ولم تتزوج المرأة كانا على نكاحهما الاّول ولو طالّت المدة اذا اختارا ذلك ﴿ أقول ﴾ أما نكاح المتعة فلا خلاف انه قد كان ثابتاً فى الشريعة كما صرح به القرآن ( فما ستمتعن به منهن فآتوهن اجورهن ) ولما فى الصحيحين من حديث ابن مسعود قال : « كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس معنا نساء ؛ فقلنا ألا نختصى ؟ فهنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ، ثم رخص لنا بعد ان تنكح المرأة بالثوب الى اجل » وفى الباب احاديث . وثبت النسخ من حديث جماعة ؛ فأخرج مسلم وغيره من حديث سبرة الجهنى « انه غزا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتح مكة ؛ فأذن لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى متعة النساء » قال فلم يخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفى لفظ من حديثه « وان الله حرم ذلك الى يوم القيامة » وأخرج الترمذى عن ابن عباس « إنما كانت المتعة فى اول الاسلام حتى نزلت هذه الآية ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت ايماهم ) » وفى الصحيحين من حديث على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « نهى عن متعة النساء يوم خيبر » والأحاديث فى هذا الباب كثيرة . والخلاف طويل ؛ وقد استوفيت ذلك فى شرح المنتقى . ورواية من روى تحريمها الى يوم القيامة هى الحجة فى هذا الباب . وأما تحريم التحليل ، فلحديث ابن مسعود عند احمد والنسائى والترمذى وصححه قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحلل والمحلل له » وصححه أيضاً ابن القطان وابن دقيق العيد وله طريق أخرى .

أخرجها عبد الرزاق وطريق ثالثة أخرجهما اسحق في مسنده . وأخرج احمد وأبوداود وابن ماجه والترمذى وصححه ابن السكن من حديث علي مثله . وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « الا أخبركم بالثيس المستعار ؟ قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل ، لعن الله المحلل ، والمحلل له » وفي إسناده يحيى بن عثمان وهو ضعيف ، وقد اعل بالارسال . وأخرج احمد والبيهقي والبزار وابن ابى حاتم والترمذى في العلل من حديث ابى هريرة نحوه وحسنه البخارى . وأخرج الحاكم والطبرانى في الأوسط من حديث عمر انهم كانوا يعدون التحلل سفاحاً في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأما تحريم الشغار ، فثبت النهى عنه كما في حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشغار . وأخرج مسلم رحمه الله من حديث أبى هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشغار « والشغار : أن يقول الرجل زوجنى ابنتك على أن ازوجك ابنتى ، أو زوجنى اختك على أن ازوجك اختى . وأخرج مسلم ايضاً من حديث ابن عمر ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا شغار فى الاسلام » وفى الباب احاديث . قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز ، ولكن اختلفوا فى صحته ، والجمهور على البطلان قال الشافعى هذا النكاح باطل كنكاح المتعة . وقال أبو حنيفة جائز ولكل واحدة منهما مهر مثلها . وأما كونه يجب على الزوج الوفاء بشرط المرأة ، فلحديث عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « احق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج » وهو فى الصحيحين وغيرهما . وأما الشرط الذى يحل الحرام ، ويحرم الحلال ، فلا يحل الوفاء به ؛ كما ورد بذلك الدليل . وقد ثبت النهى عن اشتراط أمور كحديث أبى هريرة فى الصحيحين وغيرهما « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ؛ أو يبيع على بيعه ، ولا تسأل المرأة طلاق اخنها ، لتكفأ ما فى صحتها ،

فانما (١) رزقها الله » وخرج احمد من حديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يجل ان ينكح المرأة بطلاق اخرى » . واما كونه يحرم على الرجل ان ينكح زانية او مشركة والعكس ، فلما اخرج احمد باسناد رجاله ثقات ، والطبرانى فى الكبير والأوسط من حديث عبد الله بن عمرو ان رجلا من المسلمين استأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى امرأة يقال لها ام مهزول كانت تسافح . وتشترط له ان تنفق عليه ؛ فقرأ عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( والزانية لا ينكحها إلا زان او مشرك ) وخرج ابو داود والنسائى والترمذى وحسنه من حديث ابن عمر ان مرثد بن ابى مرثد الغنوى كان يحمل الأسارى بمكة ؛ وكان بمكة بغى يقال لها عناق ، وكانت صديقتها ، قال « فجئت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أنكح عناقا ؟ قال فسكت عنى فنزلت الآية ( والزانية لا ينكحها إلا زان او مشرك ) ؛ فدعانى وقرأها على وقال لا تنكحها » وأخرج ابو داود باسناد رجاله ثقات من حديث ابى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « الزانى المجلود لا ينكح إلا مثله » وخرج ابن ماجه والترمذى وصححه من حديث عمرو بن الأحوص « انه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه ؛ وذكر ووعظ ثم قال استوصوا فى النساء خيراً ؛ فانما هن عندكم عوان . ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك ؛ إلا ان يأتين بفاحشة مبينة . فان فعلن فاهجروهن فى المضاجع ، واضربوهن ضرباً غير مبرح . فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » وخرج ابو داود والنسائى من حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن امرأتى لا تمنع يد لامس ! قال غربها ، قال اخاف ان تتبعها نفسى . قال فاستمتع بها » قال المنذرى رجال إسناده محتج بهم فى الصحيح . وانما قال والعكس لأن هذا الحكم لا يختص بالرجل دون المرأة كما يفيد ذلك الآية الكريمة ( الزانى لا ينكح

إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك) \* وأما كونه يحرم من صرح القرآن بتحريمه لقوله تعالى ( حرمت عليكم ) الى آخره ، ثم قال ( واحل لكم ما وراء ذلكم ) \* وأما كون الرضاع كالنسب ، فلحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « يحرم من الرضاع ما يحرم من الرحم » وفي لفظ « من النسب » وفيهما ايضاً من حديث عائشة مرفوعاً « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » وخرج احمد والترمذي وصححه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب » قال اهل العلم والمحرمات من الرضاع سبع : الأم ، والأخت بنص القرآن ، والبنت ، والعمة ، والخالة ، وبنت الأخ ، وبنت الأخت ، لأن هؤلاء يحرم من النسب ، فيحرم من الرضاع ، وقد وقع الخلاف هل يحرم من الرضاع ما يحرم من الصهار ؟ وقد حقق الكلام في ذلك ابن القيم قدس الله روحه في الهدى \* وأما كونه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، فلحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تنكح المرأة على عمتها او خالتها » وفي لفظ لهما « نهى ان يجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها » وفي الباب احاديث . وقد حكى الترمذي المنع من ذلك عن عامة اهل العلم وقال لا نعلم بينهم اختلاف في ذلك . قال ابن المنذر لست اعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم . وقد حكى الاجماع ايضاً الشافعي والقرطبي وابن عبد البر \* وأما تحريم ما زاد على العدد المباح ، فلحديث قيس بن الحارث قال : « أسلمت وعندي ثمان نسوة ، فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له . فقال اختر منهن أربعاً » أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . وقد ضعفه غير واحد من الأئمة . وقال ابن عبد البر ليس له إلا حديث واحد ، ولم يأت من وجه صحيح ؛ ويؤيده ما سيأتى فيمن أسلم وعنده أكثر من أربع . وأما الاستدلال بقوله تعالى ( متى وثلاث ورباع ) ففيه

ما أوضحت في شرح المستقي ، وفي حاشية الشفاء . وقد قيل إنه لا خلاف في  
 تحریم الزيادة على الأربع وفيه نظر كما أوضحت هناك . وأما العدد الذي يحل  
 للعبد ، فقد حكى البيهقي وابن ابى شيبة انه أجمع الصحابة على انه لا ينكح العبد  
 أكثر من اثنتين . وكذلك حكى إجماع الصحابة الشافعى . وروى الدارقطنى  
 عن عمر انه قال ينكح العبد امرأتين ؛ ويطلق تطليقتين وسيأتى ما ورد في  
 طلاق الأمة والعدة في باب العدة . فمن قال إجماع الصحابة حجة ؛ كفاه  
 إجماعهم ، ومن لم يقل بحجة إجماعهم ، أجاز للعبد ما يجوز للحر من العدد ،  
 . وقد أوضحت حكم الإجماع في أول حاشية الشفاء . وأما بطلان نكاح العبد  
 اذا تزوج بغير إذن سيده ، فلحديث جابر عند احمد وأبى داود والترمذى  
 وحسنه وابن حبان والحاكم وصحاحه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم « من تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر » وأخرجه أيضاً ابن ماجه من  
 حديث ابن عمر قال الترمذى لا يصح إنما هو عن جابر . وأخرجه ابو داود  
 من حديث ابن عمر أيضاً ، وفي إسناده مندل بن على وهو ضعيف . وقد ذهب  
 الى عدم صحة عقد العبد بغير إذن مولاه الجمهور . وقال مالك إن العقد نافذ ،  
 وليسيد فسخه ؛ ورد بأن العاهر الزانى ، والزنا باطل . وفي رواية من حديث  
 جابر بلفظ باطل . وأما كون الأمة اذا عتقت ملكت أمر نفسها ، وخيرت  
 في زوجها ، فلحديث عائشة في صحيح مسلم وغيره ان بريرة خيرها النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم وكان زوجها عبداً . وكذا في صحيح البخارى من حديث  
 ابن عباس رضى الله عنهما . وفي حديث آخر لعائشة عند أحمد وأهل السنن  
 أن زوج بريرة كان حراً . وقد اختلفت الروايات في ذلك ، وقد اختلف  
 اهل العلم في ثبوت الخيار اذا كان الزوج حراً . فذهب الجمهور الى انه لا  
 يثبت وجعلوا العلة في الفسخ عدم الكفاءة . وقد وقع في بعض الروايات ان  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لبريرة ملكت نفسك فاخترى فان هذا  
 يفيد انه لا فرق بين الحر والعبد . وأما كونه يجوز فسخ النكاح بالغيب .

فلحديث كعب بن زيد أو زيد بن كعب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأة من بني غفار ، فلما دخل عليها وضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحها يياضاً ، فأنحاز عن الفراش ، ثم قال خذى عليك ثيابك ، ولم يأخذ مما آتاها شيئاً أخرجه احمد وسعيد بن منصور وابن عدى والبيهقي ؛ وأخرجه من حديث كعب بن عجرة الحاكم في المستدرک . وأخرجه ابو نعیم في الطب والبيهقي من حديث ابن عمر ، وفي الحديث اضطراب . وروى مالك في الموطأ والدارقطني وسعيد بن منصور والشافعي وابن أبي شيبة عن عمر انه قال أما امرأة غربها رجل بها جنون او جذام او برص فلها مهرها بما اصاب منها ؛ وصادق الرجل على من غره «ورجال إسناده ثقات . وفي الباب عن علي عند سعيد بن منصور . وقد ذهب الجمهور من اهل العلم الى ان النكاح يفسخ بالعيوب وإن اختلفوا في تفاصيل ذلك ، وروى عن علي وعمر وابن عباس أنها لا ترد النساء إلا بالعيوب الثلاثة ؛ المذكورة والرابع الداء في الفرج . وذهب بعض اهل العلم الى ان المرأة ترد بكل عيب ترد به الجارية في البيع ، ورجحه ابن القيم رحمه الله تعالى ، واحتج له في الهدى بالقياس على البيع . وذهب البعض الى ان المرأة ترد الزوج بتلك الثلاثة ، وبالجب والعنة ، والخلاف في هذا البحث طويل . وأما كونه يقر من انكحة الكفار اذا اسلموا ما يطابق الشرع . فلحديث الضحاك بن فيروز عن اييه عند احمد واهل السنن والشافعي والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذی وصححه ابن حبان قال اسلمت وعندي امرأتان أختان فأمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان اطلق احدهما . وأخرج احمد وابن ماجه والترمذی والشافعي والحاكم وصححه عن ابن عمر قال «اسلم غيلان الثقفي ونحته عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يختار منهن اربعاً وقد اعل الحديث بأن الثابت منه إنما هو قول عمر كما قال البخاري . وأما كونه اذا اسلم أحد الزوجين انفسخ النكاح ووجبت العدة ؛ فلحديث ابن عباس عند البخاري قال : «كان اذا



هاجرت المرأة من اهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ، فاذا طهرت حل لها النكاح ، وإن جاء زوجها قبل ان تنكح ردت إليه ، وأخرج مالك في الموطأ عن الزهري انه قال ولم يبلغنا ان امرأة هاجرت الى الله والى رسوله وزوجها كافر مقم بدار الحرب إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها ، إلا ان يقدم زوجها مهاجراً قبل ان تنقض عدها \* واما كون من اسلم ولم تتزوج امرأته يكونان على نكاحهما الاول ولو طال المدة اذا اختار ذلك ، فلحديث ابن عباس عند احمد وابى داود وصححه الحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ابنته زينب على ابي العاص زوجها بنكاحها الاول بعد سنتين ولم يحدث شيئاً وفى لفظ ولم يحدث صداقاً . وفى لفظ للترمذى ولم يحدث نكاحاً . وقال هذا حديث حسن ليس باسناده بأس . وأخرج الترمذى وابن ماجه من حديث ابن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردها على ابي العاص بمهر جديد ونكاح جديد وفى اسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف ، وحديث ابن عباس أصح كما صرح بذلك الحفاظ . وقد ذهب الى ما دل عليه حديث ابن عباس جماعة من الصحابة ومن بعدهم ، لا كما نقله ابن عبد البر من الاجماع على انه لا يبيى العقد بعد انقضاء العدة ، ولا مانع من جعل حديث ابن عباس وما ورد فى معناه مخصوصاً لما ورد من ان العدة اذا انقضت فقد ذهب العقد ولم تحل للزوج إلا بعقد جديد \*

## فصل

والمهر واجب ، وتكره المغالاة فيه ، ويصح ولو خاتماً من حديد ، أو تعلم قرآن . ومن تزوج امرأة ولم يسم لها صداقاً ، فلها مهر نساءها اذا دخل بها ويستحب تقديم شيء من المهر قبل الدخول ، وعليه إحسان العشرة ؛ وعليها الطاعة . ومن كانت له زوجتان فصاعداً ، عدل بينهما فى القسم وما تدعو

الحاجة إليه؛ وإذا سافر أقرع بينهن، وللمرأة ان تهب نوبتها، أو تصالح الزوج على إسقاطها، ويقم عند الجديدة البكر سبعا والثيب ثلاثاً، ولا يجوز العزل، ولا إتيان المرأة في دبرها ﴿أقول﴾ أما كون المهر واجباً؛ فلا لله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسوغ نكاحاً بدون مهر أصلاً. وفي الكتاب العزيز (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) وقوله (فلا تأخذوا منه شيئاً) وقال (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض) الآية. وقال تعالى (فلا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتهن من أجورهن). وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث ابن عباس: ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم منع علياً أن يدخل بفاطمة حتى يعطيها شيئاً، ولما قال ما عندى شيء قال فأبى درعك الحطمية؟ فأعطاه إياها، وحديث سهل بن سعد الآتي قريباً من أعظم الأدلة على وجوب المهر، وأما كراهة المغالاة في المهور؛ فلحديث عائشة وعند الطبراني في الأوسط أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «إن أعظم النكاح بركة، أيسره مؤنة» وفي إسناده ضعف. وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إني تزوجت امرأة من الأنصار، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: هل نظرت إليها؟ فان في عيون الأنصار شيئاً، قال قد نظرت إليها، قال على كم تزوجتها؟ قال على أربع أواق؛ فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: على أربع أواق! كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل؛ ما عندنا ما نعطيك؛ ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه؛ قال فبعث بعثاً إلى بني عبس، بعث ذلك الرجل فيهم» وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث عقبة بن عامر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «خير الصداق أيسره» وعن عائشة «انه كان صداق النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا زواجه اثنتي عشرة أوقية» ونشأ أي نصفاً وهو في صحيح مسلم وغيره. وأما كونه يصح باليسير؛ ولو خاتماً من حديد؛ أو

تعليم قرآن ؛ فلما أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه من حديث عامر ابن ربيعة « ان امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرضيت عن نفسك ومالك بنعلين » قالت نعم ؛ فأجازه . وأخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لو ان رجلاً أعطى امرأة صداقاً لم يده طعماً كانت له حلالاً » وفى اسناده ضعف . وأخرج الدارقطنى من حديث لابي سعيد فى المهر « ولو على سواك من أراك » . وفى الصحيحين وغيرهما من حديث سهل بن سعد « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله إني قد وهبت نفسى لك ؛ فقامت قياماً طويلاً ، فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل عندك من شئ تصدقها إياه ؟ قال ما عندى إلا إزارى ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك ، فالتمس شيئاً ، فقال ما أجد شيئاً ؛ قال التمس ولو خاتماً من حديد ، فالتمس فلم يجد شيئاً . فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل معك من القرآن شئ ؟ قال نعم ، سورة كذا وسورة كذا ، بسور سمها ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن » ولا يعارض ما ذكر حديث « لا مهر أقل من عشرة دراهم » عند الدارقطنى من حديث جابر لأن فى اسناده مبشر بن عبيد وحجاج بن أرطاة وهما ضعيفان . وأما كون من تزوج امرأة ولم يسم لها صداقاً فلها مهر نساءها ؛ فلحديث علقمة عند أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقى وصححه الترمذى وابن حبان قال « أتى عبدالله يعنى ابن مسعود فى امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً ، ولم يكن دخل بها ، قال فاختلفوا إليه فقال أرى لها مثل مهر نساءها ولها الميراث وعليها العدة ، فشهد معقل بن سنان الأشجعى « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى فى بروع ابنة واشق بمثل ما قضى » . وأما كونه يستحب تقديم شئ من المهر قبل الدخول ، فلحديث ابن عباس المتقدم

تقريباً، وخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عائشة قالت « امرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها شيئاً » ولا يعارض هذا حديث ابن عباس ، فان غاية ما فيه انه بدل على ان تقدمه شيء من المهر قبل الدخول غير واجبة ولا ينبغي كونها مستحبة ، واما كون على الزوج حسن العشرة فلقوله تعالى ( وعاشروهن بالمعروف ) وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة « ان المرأة كالضلع اذا ذهب تقيمها كسرتها ؛ وإن تركتها استمتعت بها على عوج ، فاستوصوا بالنساء » وخرج أحمد والترمذي وصححه من حديثه أيضاً قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اكمل المؤمنين ايماناً احسنهم خلقاً ، وخياركم خياركم لنسائهم » وخرج الترمذي وصححه من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي » وأما كون عليها الطاعة ؛ فلقوله تعالى ( فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ) وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا دعى الرجل امرأته الى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان عليها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » وأخرج أهل السنن وصححه الترمذي من حديث عمرو ابن حوص أنه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال « استوصوا بالنساء خيراً ، فانما هن عندكم عوان لسنم تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ؛ فان فعلن فاجروهن في المضاجع ؛ واضربوهن ضرباً غير مبروح ؛ فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ؛ إن لكم من نسائكم حقاً ، ولنسائكم عليكم حقاً ؛ فأما حقكم على نسائكم فلا بوطن فراشكم من تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون ، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن » وفي الباب أحاديث كثيرة ، وأما العدل بين الزوجات في القسمة وما نذكره الى الحاجة ، فلحديث أبي هريرة عند أحمد وأهل السنن والدارمي وابن جبان والحاكم وقال اسناده على ( ٥٢ ج ٢ — الدراري المضية )

شرط الشيخين ، وصححه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من  
 كانت له امرأتان يميل لأحدهما عن الأخرى ، جاء يوم القيامة يحرجه  
 شقيه ساقطاً او مائلاً » وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم  
 بين نسائه ، فكن يجتمعن كل ليلة في بيت الذي يأتيها كما في الصحيح .  
 وأخرج اهل السنن وابن حبان والحاكم وصحاحه من حديث عائشة قالت :  
 « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم فيعدل ، ويقول : اللهم هذا  
 قسمي فيما املك فلا تلني فيما تملك ولا املك » . واما الاقراع بينهن في السفر  
 فلحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 كان اذا اراد ان يخرج سفراً اقرع بين أزواجه فأيتن خرج سهمها خرج بها »  
 وأما كون للمرأة ان تهب نوبتها او تصالح الزوج عليها ، فلحديث عائشة في  
 الصحيحين وغيرهما « ان سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة » وفي الصحيحين عن  
 عائشة في تفسير قوله تعالى ( فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا  
 والصلح خير ) قالت « هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد  
 طلاقها وتزوج غيرها ، فتقول له امسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري وأنت  
 في حل من النفقة على والقسم لي » . واما كونه يقم عند الجديدة البكر سبعا  
 والثيب ثلاثاً ، فلحديث ام سلمة عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره « ان النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم لما تزوجها اقام عندها ثلاثة ايام » وفي الصحيحين من  
 حديث انس قال « من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعا ثم  
 قسم : واذا تزوج الثيب اقام عندها ثلاثاً ثم قسم » وفي الباب احاديث . واما  
 كونه لا يجوز العزل ، فلحديث جذامة بنت وهب الأسدية « انهم سألوا رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العزل فقال ذلك الوأد الحفي » أخرجه مسلم  
 رحمه الله وغيره . وأخرج احمد وابن ماجه عن عمر قال : نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يعزل عن الحرة إلا باذنها . وفي اسناده ابن لهيعة

وفيه مقال . واخرج عبدالرزاق والبيهقي من حديث ابن عباس قال نهى عن عزل  
الحرّة إلا باذنها . وقد استدل من جوز العزل بحديث جابر في مسلم وغيره « قال :  
كنّا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن ينزل » وفي  
رواية فبلغه ذلك فلم ينهنا . وغايته ان جابر لم يعلم بالنهى (١) وقد عليه غيره .  
واما ما في الصحيحين من حديث ابى سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال لما سأله عن العزل « ما عليكم ان لا تفعلوا ، فان الله عز وجل قد كتب  
سأله خالق إلى يوم القيامة » فقد قيل إن معناه النهى ، وقيل إن معناه ليس عليكم  
ان تتركوا ، وغايته الاحتمال فلا يصلح للاستدلال . واخرج احمد والترمذي  
والنسائي باسناد رجاله ثقات قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في  
العزل « انت تخلقه ، انت ترزقه ، اقره قراره فانما ذلك القدر » واخرج احمد  
ومسلم من حديث اسامة بن زيد ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فقال إني اعزل عن امرأتى فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لم  
تفعل ذلك ؟ فقال إني رجل اشفق على ولدها ، فقال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم لو كان ضاراً ضر فارس والروم » وقد حكى ابن عبد البر الاجماع  
على انه لا يعزل عن الزوجة الحرّة إلا باذنها ، وتعقب بأن الشافعية تقول  
لا حق للمرأة في الجماع . واما كونه لا يجوز إتيان المرأة في دبرها ، فلحديث  
ابى هريرة عند احمد واهل السنن والبزار قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم « ملعون من اتى المرأة في دبرها » وفي اسناده الحارث بن مخلد  
لا يعرف حاله . واخرج احمد والترمذي وابوداود من حديث ابى هريرة ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من اتى حائضاً ، او امرأة في دبرها ،  
او كاهناً فصدقه . فقد كفر بما انزل على محمد » وفي اسناده ابوتيمية عنه قال  
البخارى لا يعرف لأبى تيمية سماع من ابى هريرة . وقال البزار هذا حديث  
منكر ، وفي أسناده ايضاً حكيم بن الأثرم قال البزار لا يحتج به وما تفرد به

(١) أقول النهى مقيد بعدم إذن الحرّة اه من هامش الأصل .



فليس بشيء . واخرج احمد وابن ماجه من حديث خزيمه بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يأتى الرجل امرأته في دبرها . وفي اسناده عمر ابن احيحة وهو مجهول . وفي الباب عن علي بن ابي طالب عند احمد والترمذى والنسائى وابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تأتوا النساء فى اعجازهن » او قال فى ادبارهن . واسناده ثقات . وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عند احمد والنسائى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الذى يأتى امرأته فى دبرها هى اللوطية الصغرى » وفي الباب احاديث وبعضها يقوى بعضاً . وحكى عن بعض اهل العلم الجواز واستدلوا بقوله تعالى ( فأتوا حرثكم أنى شئتم ) والبحث طويل لا يتسع المقام لبسطه .

## فصل

والولد للفراش ؛ ولا عبرة بشبهه بغير صاحبه ، واذا اشترك ثلاثة فى وطء أمة فى طهر ملكها كل واحد منهم فيه فجاءت بولد وادعوه جميعاً فيقرع بينهم ، ومن استحقه بالقرع فعليه للآخرين ثلثا الدية « أقول » أما كون الولد للفراش ولا عبرة بشبهه بغير صاحبه ، فلحديث ابي هريرة فى الصحيحين وغيرهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « الولد للفراش وللعاهر الحجر » وفيهما ايضاً من حديث عائشة قالت « اختصم سعد بن ابي وقاص وعبد بن زمعة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال سعد يارسول الله ابن اخى عتبة بن ابي وقاص عهد إلى فيه انه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا اخى يارسول الله ، ولد على فراش ابي ؛ فنظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى شبهه فرأى شيئاً بعتبة ، وقال هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر ، واحتججى منه ياسودة بنت زمعة » . واما كونه اذا اشترك ثلاثة الى آخره ، فلما اخرجه احمد وابوداود وابن ماجه والنسائى من

حديث زيد بن أرقم « قال أتى على وهو باليمن بثلاثة وقعوا على امرأة في طهر  
 واحد فسأل اثنين فقال اتقران لهذا بالولد ؟ قالوا لا ؛ ثم سأل اثنين اتقران  
 لهذا بالولد ؟ قالوا لا ، فجعل كلما سأل اثنين اتقران لهذا بالولد ؟ قالوا لا فأقرع  
 بينهم فألحق الولد بالذي أصابته القرعة ، وجعل عليه ثلثي الدية فذكر ذلك للنبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم وضحك حتى بدت نواجذه « وأخرجه النسائي  
 وأبو داود موقوفاً على ما سناد أجود من الأول لأن في الإسناد الأول  
 يحيى بن عبد الله الكندي المعروف بالأجلح . وقد وثقه ابن معين والعجلي  
 وضعفه النسائي بما لا يوجب ضعفاً وقد أخذ بالقرعة مطلقاً مالك والشافعي  
 وأحمد والجمهور حكى ذلك عنهم ابن رسلان في كتاب العتق في شرح السنن  
 وقد ورد العمل بها في مواضع هذا منها .

## كتاب الطلاق

هو جائز من مكلف مختار ولو هازلاً لمن كانت في طهر لم يمسه فيها ولا طلقها  
 في الحيضة التي قبله ، أو في حمل قد استبان ، وبجرم إيقاعه على غير هذه الصفة  
 وفي وقوعه ووقوع ما فوق الواحدة من دون تحلل رجعة خلاف ، والراجح  
 عدم الوقوع « أقول » أما جواز الطلاق ، فنص الكتاب العزيز .  
 ومتواتر السنة المطهرة ، وإجماع المسلمين ، وهو قطعي من قطعيات الشريعة .  
 ولكنه يكره مع عدم الحاجة . وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه وأبو داود  
 وحسنه من حديث ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إياما  
 امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة » وأخرج  
 أبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال « أبغض الحلال عند الله عز وجل الطلاق » وأما كونه من مكلف  
 مختار ، فلا أن امر الصغير إلى وليه وطلاق المكره لا حكم له . والأدلة على

هاتين المسألتين مقررة في مواضعها . وأما كونه يقع من الهازل ، فلحديث  
 ابن هريرة عند احمد وابى داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه  
 قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ثلاث جدهن جد وهزلهن  
 جد : النكاح ، والطلاق ، والرجعة » وفي اسناده عبدالرحمن بن حبيب بن  
 أزديك وهو مختلف فيه . وفي الباب عن فضالة بن عبيد عند الطبراني مرفوعاً :  
 « ثلاث لا يجوز فيهن اللعب : الطلاق ، والنكاح والعق » وفي اسناده ابن طهية  
 وعن عبادة بن الصامت عند الحارث بن ابى اسامة في مسنده مرفوعاً بنحوه .  
 وزاد « فمن قالهن فقد وجبن » وفي اسناده انقطاع . وعن ابى ذر عند  
 عبدالرزاق رفعه « من طلق وهو لاعب فطلاقه جائز ، ومن أعتق وهو لاعب  
 فعتقه جائز ، ومن نكح وهو لاعب فنكاحه جائز » وفي اسناده أيضاً انقطاع .  
 وعن علي موقوفاً عند عبدالرزاق أيضاً وعن عمر مرفوعاً عنده أيضاً وهذه  
 الأحايث يقوى بعضها بعضاً . وأما كون اعتبار أن يكون في طهر لم يمسه  
 فيه الخ ، فلحديث ابن عمر عند مسلم واهل السنن واحمد انه طلق امرأته وهي  
 حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال « مره فليراجعها  
 ثم يطلقها طاهراً او حاملاً » وفي لفظ انه قال « ليراجعها ثم يمسكها حتى  
 تطهر ثم تحيض فتظهر ، فان بدا له ان يطلقها فيلطقها قبل ان يمسه فذلك  
 العدة كما امر الله » وهو في الصحيحين وغيرهما . وفي رواية في الصحيح : انه  
 قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( يأيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في  
 قبل عدتهن ) ولحديث ألفاظ . ووقع الخلاف بين الرواة : هل حسبت تلك  
 الطلقة ام لا ورواية عدم الحسبان لها ارجح . وقد أوضحت هذه المسألة في  
 شرح المستقي ، وفي رسالة مستقلة والخلاف طويل والأدلة كثيرة والراجح  
 عدم وقوع البدعى لما ذكرناه هنالك . وقد روى سعيد بن منصور من طريق  
 عبدالله بن مالك عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم « ليس ذلك شئ » وقد روى ابن حزم في المحلى بسنده

المتصل الى ابن عمر انه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض لا يعتد بذلك  
واسناده صحيح وقد تابع ابا الزبير الراوى لعدم الحسبان لتطليقة ابن عمر  
المذكورة في الحديث أربعة : عبدالله بن عمر العمري ، ومحمد بن عبدالعزيز  
ابن رواد ، ويحيى بن سليم ، و ابراهيم بن ابي حسنة ، ولولم يكن في المقام إلا  
قول الله عز وجل ( يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ) وقد تقرر  
ان الأمر بالشئ نهى عن ضده والنهى يقتضى الفساد وقول الله تعالى ( فامسك  
بمعروف او تسريح باحسان ) والمطلق على غير ما امر الله به لم يسرح باحسان  
وقد ذهب الى عدم الوقوع جماعة من السلف كالباقر والصادق وابن عليه ،  
وإليه ذهب ابن حزم وابن تيمية وذهب الجمهور الى الوقوع . فأما وقوع الثلاث  
دفعه أو عدمه فقد ذهب الجمهور الى انه يقع ، وان الطلاق يتبع الطلاق .  
وذهب جماعة من اهل العلم الى ان الطلاق لا يتبع الطلاق بل يقع واحدة ،  
وقد حكى ذلك عن ابي موسى وابن عباس وطاوس وعطاء وجابر بن زيد  
والهادي والقاسم والناصر والباقر واحمد بن عيسى وعبدالله بن موسى ورواية  
عن علي ورواية عن زيد بن علي وإليه ذهب ابن تيمية وابن القيم وحكا  
ابن معيث في كتاب الوثائق عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف  
والزبير وحكا أيضاً عن جماعة من مشايخ قرطبة ، ونقله ابن المنذر عن  
أصحاب ابن عباس . واستدل الجمهور بحديث ركانة بن عبدالله انه طلق امرأته  
سهيمة البتة ، فأخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فقال والله ما أردت  
إلا واحدة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله ما أردت إلا واحدة؟  
قال والله ما أردت إلا واحدة ، فردها إليه . أخرجه الشافعي وابو داود  
والترمذي وصححه ابو داود وابن حبان والحاكم وفي إسناده الزبير بن سعيد  
الهاشمي وقد ضعفه غير واحد ، وقيل إنه متروك . وقد ورد ما يدل على ان  
الطلاق يتبع الطلاق وليس في الصحيح شئ من ذلك . وأرجح من الجميع

حديث ابن عباس الثابت فى صحيح مسلم ان الطلاق كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابى بكر وصدرأ من إمارة عمر : الثلاث واحدة ، فلما كان فى عهد عمر تتابع الناس فأجازهم عليه .

## فصل

ويقع بالكنية مع النية وبالتخير اذا اختارت الفرقة . واذا جعله الزوج إلى غيره وقع منه . ولا يقع بالتحريم ، والرجل احق بامرأته فى عدة طلاقها راجعها متى شاء اذا كان الطلاق رجعياً . ولا تحل له بعد الثلاث حتى تنكح زوجا غيره ﴿ اقول ﴾ اما وقوعه بالكنية ، فلحديث عائشة عند البخاري وغيره « ان ابنة الجون لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودنا منها قالت : أعوذ بالله منك ، قال لها : لقد عدت بعظيم ، إلحقى بأهلك » وفى الصحيحين وغيرهما فى حديث تخلف كعب بن مالك « لما قيل له : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرك أن تعتزل امرأتك ، فقال اطلقها ام ماذا افعل ؟ قال : بل اعترلها فلا تقربنها ، فقال لامرأته : إلحقى بأهلك » فأفاد الجديان ان هذه اللفظة تكون طلاقا مع القصد . ولا تكون طلاقا مع عدمه . وأما كون الطلاق يقع بالتخير ، فلقوله تعالى ( يا أيها النبي قل لا أزوجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها ) الآية ( وإن كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة ) الآية . وقد ثبت فى الصحيحين وغيرهما « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا نساءه لما نزلت الآية فغيرهن » وقد ثبت فى الصحيحين وغيرهما عن عائشة قالت « خيرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخترناه فلم يعدها شيئا » وفى المسألة خلاف ، وهذا هو الحق ، وبه قال الجمهور . واما كونه اذا جعله الزوج الى غيره وقع منه ، فلا أنه توكيل بالايقاع وقد تقرر جواز التوكيل من غير فرق بين الطلاق وغيره ، فلا يخرج من

ذلك إلا ما خصه دليل . وسئل أبو هريرة وابن عباس وعمر بن العاص عن رجل جعل أمر امرأته بيد أبيه فأجازوا طلاقه ؛ كما أخرجه أبو بكر البرقاني في كتابه المخرج على الصحيحين . وأما كونه لا يقع بالتحريم ، فلما في الصحيحين عن ابن عباس قال « إذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها ؛ وقال : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » وأخرج عنه النسائي « أنه أتاه رجل فقال : إني جعلت امرأتى على حراماً ؛ فقال : كذبت ؛ ليست عليك بحرام ؛ ثم تلى هذه الآية ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ) عليك أعظم الكفارة عتق رقبة » وأخرج النسائي أيضاً بإسناد صحيح عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت له أمة يطؤها ؛ فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرمها على نفسه ؛ فأنزل الله عز وجل ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ) الآية » وفي الباب روايات عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكر ؛ وفي هذه المسألة نحو ثمانية عشر مذهباً ؛ والحق ما ذكرناه ؛ وقد ذهب إليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم وهذا إذا أراد تحريم العهن ، وأما إذا أراد الطلاق بلفظ التحريم غير قاصد لمعني اللفظ ؛ بل قصد التسريح فلا مانع من وقوع الطلاق بهذه الكناية كسائر الكنايات . وأما كون الرجل أحق بامرأته في عدة طلاقه الخ ؛ فلحديث ابن عباس عند أبي داود والنسائي في قوله تعالى ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) ؛ ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ) الآية . قال « وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك ( الطلاق مرتان ) » وفي إسناده على ابن الحسين بن واقد وفيه مقال . وأخرج الترمذي عن عائشة قالت « كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها ، وهي امرأته إذا ارتجعها وهي في العدة وإن طلقها مائة مرة أو أكثر ؛ حتى قال رجل لامرأته : والله لا اطلقك فتبني مني ؛ ولا آويك أبداً ؛ قالت وكيف ذلك ؟ قال : اطلقك فكلمها همت عدتك أن تنقضي راجعتك ؛ فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها



فسكتت حتى جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى نزل القرآن ( الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان ) قالت عائشة فاستأنف الناس الطلاق مستقبلا من كان طلق ومن لم يكن طلق « وأخرج ابوداود وابن ماجه والبيهقي والطبراني عن عمران بن حصين « انه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها ؛ فقال طلقت لغبر سنة ، وراجعت لغبر سنة ، اشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تعد » واما كونها لا تحل له بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره ؛ فلقوله تعالى ( حتى تنكح زوجا غيره ) ولما في الصحيحين وغيرهما من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا امرأة رفاة القرظي « لا ؛ حتى تذوق عسيلته ؛ ويذوق عسيلتك » وهو مجمع على ذلك »

## باب الخلع

إذا خالع الرجل امرأته كان امرها إليها ؛ لا ترجع إليه بمجرد الرجعة ؛ ويجوز بالقليل والكثير ما لم يجاوز ما صار إليها منه فلا ؛ ولا بد من التراضي بين الزوجين على الخلع ؛ أو إلزام الحاكم مع الشقاق بينهما وهو فسخ ؛ وعدته حيضة ﴿ أقول ﴾ أما كون امرها إليها بعد الخلع ؛ فلحديث ابن عباس عند البخارى وغيره « ان امرأة ثابت بن قيس بن شماس جاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : يا رسول الله ما أعتب عليه في خلق ولا دين ؛ ولكن أكره الكفر في الاسلام ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتردين عليه حديقته ؟ قالت نعم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أقبلي الحديقة وطلقها « وفي رواية لابن ماجه والنسائي بإسناد رجاله ثقات انها قالت « لا أطيقه بغضاً ؛ فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتردين عليه حديقته ؟ قالت نعم ؛ فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان يأخذ الحديقة ولا يزداد» وفي رواية للدارقطني بإسناد صحيح «ان  
ابا الزبير قال : إنه كان أصدقها حديقة : فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :  
أتردين حديقته التي أعطاك ؟ قالت نعم وزيادة : فقال النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم : أما الزيادة فلا : ولكن حديقته قالت نعم . فهذه الفرقة إنما  
كانت بسبب ما اقتدت به المرأة : فلم يكن امرها إليها كانت الفدية ضائعة .  
وقد افاد ما ذكرناه انه لا يجوز للزوج ان يأخذ منها أكثر مما صاو إليها منه .  
وقد ذهب الى هذا على وطاوس وعطاء والزهرى وابو حنيفة واحمد واسحق  
والهادوية : وذهب الجمهور الى انه يجوز أن يأخذ منها زيادة على ما اخذت  
منه استدلالا بقوله تعالى ( فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ) فانه عام للقليل  
والكثير . ويحاج بأن الروايات المتضمنة للنهي عن الزيادة مخصصة لذلك .  
واما ما أخرجه البيهقي عن ابي سعيد الخدري قال « كانت اختي تحت رجل من  
الأنصار ، فارتفعوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لها : أتردين  
حديقته ؟ قالت : وازيد عليها ، فردت عليه حديقته وزادته » ففي اسناده  
ضعف ، مع انه لا حجة فيه ، لأنه لم يقررها على تسليم الزيادة ، وايضا قوله  
تعالى ( ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ان لا يقيما حدود  
الله ) يدل على منع الأخذ مما آتيتموهن ، إلا مع ذلك الأمر فلا بأس ان  
تأخذوا مما آتيتموهن لا كله ، فضلا عن زيادة عليه . واما كونه لا بد من  
التراضى بين الزوجين ، فلقوله تعالى ( فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما  
صلحا والصلح خير ) . واما اعتبار إلزام الحاكم : فلارتضاع ثابت وامرأته  
الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإلزامه بأن يقبل الحديقة ويطلق : ولقوله  
تعالى ( وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ) وهذه  
الآية كما تدل على بعث حكيمين : تدل على اعتبار الشقاق في الخلع : ويدل على  
ذلك قوله تعالى ( ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا  
يقيما حدود الله ) ويدل عليه قصة امرأة ثابت المذكورة وقولها : اكره الكفر

بعد الاسلام : وقولها لا أطيعه بغضاً ؛ فلماذا اعتبرنا الشقاق في الخلع ؟ وأما كونه فسخا ؛ فلحديث الربيع بنت معوذ عند النسائي في قصة امرأة ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له « خذ الذي لها عليك واخل سبيلها ، قال نعم ؛ فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تعتد بحیضة واحدة ، وتلحق بأهلها » ورجال اسناده كلهم ثقات . ولها حديث آخر عند الترمذی والنسائي وابن ماجه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها ان تعتد بحیضة » وفي اسناده محمد بن اسحق ، وقد صرح بالتحديث . وأخرج الترمذی (١) وابوداود وحسنه عن ابن عباس « ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فأمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تعتد بحیضة » وأخرج الدارقطني والبيهقي باسناد صحيح عن ابى الزبير وفيه « فأخذها واخل سبيلها » قال الدارقطني سمعه ابو الزبير من غير واحد ؛ فهذه الأحاديث كما تدل على ان العدة في الخلع حیضة ، تدل على انه فسخ ، لأن عدة الطلاق ثلاث حیض ؛ وايضاً تخلية السبيل هي الفسخ لا الطلاق ؛ وأما ما وقع في بعض روايات الحديث أنه طلقها تطليقة ؛ فقد أجيب عن ذلك بجوابات طويلة ؛ وقد أودعتها شرح المتقي فليرجع إليه .

## باب الايلاء

هو ان يحلف الزوج على جميع نسائه ؛ او بعضهن لأقربهن ؛ فان وقت بدون اربعة اشهر ؛ اعتزل حتى ينقضى ما وقت به ؛ وإن وقت بأكثر منها خبر (٢) بعد مضيتها بن ان ينقضى او يطلق ﴿ اقول ﴾ اما كون الايلاء هو حلف الزوج لا أقرب بعض نسائي أو كلهن فظاهر . وأما كونه يصح التوقيت

(١) بتقديم أبى داود فلي نظر . اه من هامش الأصل

(٢) قلت ترك لوم يوقت أصلاً ومضت أربعة أشهر اه من هامش الأصل

بدون أربعة أشهر ؛ فلما ثبت في الصحيحين وغيرهما « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم آلى من نسائه شهراً ؛ ثم دخل بهن بعد ذلك » « واما ان من وقت بأكثر من أربعة أشهر يخبر بعد مضيتها بن النية او الطلاق ؛ فلقوله تعالى ( للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ) الآية . وقد اخرج البخاري عن ابن عمر قال « اذا مضت أربعة أشهر يوقف حتي يطلق » قال البخاري ويذكر ذلك عن عثمان وعلي وابي الدرداء وعائشة واثني عشر رجلاً من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم . واخرج الدارقطني عن سليمان بن يسار قال « ادركت بضعة عشر رجلاً من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم كلهم يوقفون المولى » وأخرج أيضاً عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه قال « سألت اثني عشر رجلاً من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل يولي قالوا ليس عليه شيء حتي تنقضي أربعة أشهر فيوقف فان فاء وإلا طلق » وقد اختلف في مقدار مدة الايلاء فذهب الجمهور الى أنها أربعة أشهر فصاعداً ، قالوا فان حلف على انقص منها لم يكن مولياً ، واحتجوا بالآية وهي لا تدل على مطلوبهم لأنها لبيان المدة التي تضرب للمولى لينيء بعدها أو يطلق . وقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم الايلاء شهراً ودخل على نسائه بعده ، فلو كان الايلاء أربعة أشهر فصاعداً ، ولا يصح اقل منها لم يقع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك . وقد ذهب الى جواز الايلاء دون أربعة أشهر جماعة من اهل العلم وهو الحق .

## باب الظهار

هو قول الزوج لامرأته : انت علي كظهر أمي ، او ظاهرتك ، او نحو ذلك ، فيجب عليه قبل ان يمسه ان يكفر بعقوبة رقة ، وإن لم يجد (١) فليطعم

(١) أقول وقع هنا سبق قلم ، وإلا فالصوم مقدم على الاطعام ، وقد وجدته هكذا في نسخة الأصل وغيرها اهـ . من هامش الأصل

ستين مسكيناً ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، ويجوز للامام ان يمينه  
من صدقات المسلمين ، اذا كان فقيراً لا يقدر على الصوم وله ان  
يصرف منها لنفسه وعياله ، وإذا كان الظهار مؤقتاً فلا يرفعه إلا انقضاء  
الوقت ، وإذا وطئ قبل انقضاء الوقت او قبل التكفير كف حتى  
يكفر في المطلق ، وينقضى وقت المؤقت ﴿ أقول ﴾ الدليل على ما شتمل عليه  
هذا الباب من التكفير على هذا الترتيب ما في القرآن الكريم ؛ وقد بينه النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم في قصة سلمة بن صخر لما ظاهر من امرأته ثم وطئها ،  
فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اعتق رقبة . فقال لا والذي بعثك  
بالحق ما أصبحت أملك غيرها ، وضرب صفحة رقبتة ؛ قال : فصم شهرين  
متتابعين » قال : قلت يا رسول الله وهل أصابني ما أصابني إلا في الصوم ؟ قال  
فتصدق ؛ قال والذي بعثك بالحق لقد بتنا ليلتنا ما لنا عشاء ، قال اذهب الى  
صاحب صدقة بنى زريق فقل له فليدفعها إليك . فاطعم منها وسقاً من تمر ستين  
مسكيناً ثم استعن بسائرهم عليك وعلى عيالك » أخرجه أحمد وأبوداود  
والترمذى وحسنه والحاكم وصححه وابن خزيمة وابن الجارود . وفي لفظ منه  
للأبي داود « فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كله انت وأهلك »  
وأخرج نحوه اهل السنن وصححه الترمذى من حديث ابن عباس وصححه  
ايضاً الحاكم ، قال ابن حجر رجاله ثقات . لكن اعله ابو حاتم والنسائي  
بالارسال : وقال ابن حزم رواته ثقات ، ولا يضرك ارسال من أرسله  
وللحديثين شواهد . وأخرج نحوه ابوداود وأحمد من حديث خولة بنت مالك  
ابن ثعلبة . وأخرج نحوه ابن ماجه من حديث عائشة . وأخرجه الحاكم ايضاً  
وقد قام الاجماع على ان الكفارة تجب بعد العود ، لقوله تعالى ( ثم يعودون  
لما قالوا ) واختلفوا هل العلة في وجوبها العود أو الظهار ، واختلفوا  
ايضاً هل المحرم الوطء فقط ، أم هو مع مقدماته ؟ فذهب الجمهور الى

الثاني ، لقوله تعالى ( من قبل ان يتاسا ) وذهب البعض الى الاول قالوا لان المسيس كناية عن الجماع . واختلفوا في العود ما هو ؟ فقال قتادة ، سعيد بن جبير وابو حنيفة وأصحابه والعنزة انه ارادة المسيس لما حرم بالظهار ، لانه اذا اراد فقد عاد من عزم الترك الى عزم الفعل سواء أفعل أم لا . وقال الشافعي : بل هو إمساكها بعد الظهار وقتاً يسع الطلاق ولم يطلق ، إذ تشبيهاً بالأثم يقتضى إباتها وإمساكها نقيضه . وقال مالك وأحمد بل هو اعزم على الوطء فقط ، وإن لم يطأ . وقد وقع الخلاف أيضاً اذا وطئ المظاهر قبل التكفير فقبل يحب عليه كفارتان ؛ وقيل ثلاث . وقيل تسقط الكفارة وذهب الجمهور الى ان الواجب كفارة واحدة وهو الحق كما تفيد الأدلة المذكورة . وأما كونه يكف اذا وطئ قبل التكفير الخ ، فحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للمظاهر الذي وطئ امرأته « لا تقربها حتى تنزل ما أمرك الله » أخرجه أهل السنن وصححه الترمذى والحاكم . وأما صحة الظهار المؤقت ، فتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لسلمة بن صخر لما قال له إنه ظاهر من امرأته الى ان ينسخ رمضان ، وهو في مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذى وحسنه الحاكم وصححه ابن خزيمة وابن الجارود كما تقدم وظاهر القرآن انه لا يوجب الكفارة ، إلا العود فالظهار المؤقت اذا انقضى وقته لم يكن ارادة الوطء عوداً ، فلا تجب فيه كفارة ، وأما اذا كان الموجب للكفارة قول المنكر والزور ، فهي واجبة في مطلق ومؤقت ، لأنه قد وقع القول بمجرد إيقاع الظهار .

## فصل اللعان

إذا رمى الرجل امرأته بالزنا ، ولم تقر بذلك ؛ ولا يرجع عن رميها لاعتها ؛ فيشهد الرجل أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، والخامسة ان لعنة



الله عليه إن كان من الكاذبين؛ ثم تشهد المرأة أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، والخامسة ان غضب الله عليها إن كان من الصادقين؛ وإذا كانت حاملاً أو كانت قد وضعت ادخل نبي الولد في أيمانه، ويفرق الحاكم بينهما، ونحرم عليه أبداً؛ ويلحق الولد بأمه فقط؛ ومن رماها به فهو قاذف.

﴿أقول﴾ حكم اللعان المذكور في الكتاب العزيز؛ قال الله تعالى (والذين يرمون أزواجهم) الآية. وأما اشترائط عدم إقرار المرأة بالزنا وعدم رجوع الرجل عن الرمي؛ فلا ن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحث المتلاعنين على ذلك. ففي الصحيحين وغيرهما «انه وعظ الزوج وذكره واخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة» فإذا أقرت المرأة كان عليها حد الزاني المحصن، اذا لم يكن هناك شبهة، واذا أقر الرجل بالكذب كان عليه حد القذف. وأما كيفية اليمين فكما في الباب؛ وقد نطق بذلك الكتاب العزيز والسنة المطهرة في ملاعنته صلى الله عليه وآله وسلم بين عويمر العجلاني وامرأته، وبين هلال بن أمية وامرأته. وأما كونه يدخل نبي الولد في ايمانه فلم يكن ذلك في الكتاب العزيز ولا وقع في الملاعنة الواقعة في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لم يكن هناك حمل ولا ولد. وأما كونه يفرق الحاكم بينهما ثم لا يجتمعان ابداً (١)؛ ففي حديث حسنه سهل بن سعد عند أبي داود قال: مضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابداً. وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « المتلاعنان اذا تفرقا لا يجتمعان ابداً » وخرج نحوه عنه أبو داود وفي الصحيحين وغيرهما «ان عويمراً طلق امرأته ثلاث تطليقات قبل ان يأمره صلى الله عليه وآله وسلم

(١) هكذا في هامش الاصل من غير تصحيح عليه، وفي نسخة أخرى وأما كونه يفرق الحاكم بينهما ثم لا يجتمعان أبداً ففي حديث ابن عباس الى آخره من غير هذه الزيادة اه هامش الاصل

قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين « وأما كون الولد يلحق بأمه ويحد قاذفها؛ فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ولد المتلاعنين أن يرث أمه وترثه أمه ، ومن رماها به جلد ثمانين » أخرجه أحمد وفي أسناده محمد بن اسحق (١) وبقيّة رجاله ثقات . ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على أن الولد للفراش ، ولا فراش هنا ؛ والأدلة دالة على وجوب حد القذف ، والملاعنة داخلة في المحصنات لم يثبت عليها ما يخالف ذلك ؛ وهكذا من قذف ولدها ، فإنه كقذف أمه ، يجب الحد على القاذف »

## باب العدة والاحداد

هي للطلاق من الحامل بالوضع ، ومن الحائض بثلاث حيض ، ومن غيرهما بثلاثة أشهر ، وللوفاة بأربعة أشهر وعشر ، وإن كانت حاملا فبالوضع ولا عدة على غير مدخولة ؛ والأمة كالحرّة ، وعلى المعتدة للوفاة ترك التزين والمكث في البيت الذي كانت فيه عند موت زوجها أو بلوغ خبره .  
 ( أقول ) أما اعتداد الحامل بالوضع ، فلقوله تعالى ( وأولات الأحمال جلهن أن يضعن حملهن ) وأما اعتداد الحائض بثلاث حيض ، فلقوله تعالى ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) وهي الحيض ، كما تقدم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم « دعى الصلاة أيام أقرائك » والقرء وإن كان في لأصل مشتركابين الاطهار والحيض ؛ لكنه هنا قد دل الدليل على أن المراد أحدهم معني المشترك وهو الحيض ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم « تعتد بثلاث حيض » وقوله « تجلس أيام أقرائها » وقوله « وعدتها حيضتان » وسيأتي .

(١) أقول ومحمد بن اسحق إمام ثقة وإنما هو مدلس ، أما إذا صرح

بالحديث فهو من جملة من يصحح حديثه الائمة اهـ . من هامش الاصل

وأما غيرهما ، أى الحامل والحائض ، وهى الصغيرة والكبيرة التى لا حيض فيها ، أو التى انقطع حيضها بعد وجوده ، فانها تعتد بثلاثة أشهر ، لقوله تعالى ( واللاتى لم يحضن ) الآية . وقد وقع الخلاف فى منقطة الحيض لعارض ، فقيل إنها تبرص حتى يعود فتعتد بالحيض . أو تياس فتعتد بالأشهر ، والحق ما ذكرناه ، لأنه يصدق عليها عند الانقطاع انها من اللاتى لم يحضن .

وأما كون عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرأ ، فلقوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرأ ) هذا فى غير الحامل ؛ وأما الحامل فبوضع الحمل ، لقوله تعالى ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ) ؛ وقد بين ذلك النبى صلى الله عليه وآله وسلم أكل البيان .

فى الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة « ان امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها ، فتوفى عنها وهى حبل ، فخطبها أبو السنابل بن بعكك فأبت أن تنكحه ، فقال : والله ما يصلح ان تنكحى حتى تعتدى آخر الأجلين ، فكشئت قريباً من عشر ليال ثم نفست . ثم جاءت النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال انكحى » وأخرج البخارى عن ابن مسعود فى المتوفى عنها زوجها وهى حامل قال : أتجعلون عليها التغليظ ولا تجعلون لها الرخصة نزلت سورة النساء القصوى بعد الطولى ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ) وقد أخرج أحمد والدارقطنى من حديث أبى بن كعب قال « قلت يا رسول الله : وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن للمطلقة ثلاثاً وللمتوفى عنها ؟ قال : هى المطلقة وللمتوفى عنها » وأخرجه أبو يعلى والضايفى لمختارة وابن مردويه وفى اسناده المثنى بن الصباح وثقه ابن معين وضعفه الجمهور . وقد أخرج ابن ماجه عن الزبير بن العوام « انها كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة فقالت له وهى حامل : طيب نفسى بتطليقة فطلقها ، ثم خرج الى الصلاة ، فرجع وقد وضعت ، فقال : ما لها خدعتى خدعها الله ، ثم أتى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال : سبق الكتاب أجله ، اخطبها الى نفسها »

ورجال إسناده رجال الصحيح إلا محمد بن عمر بن هياج وهو صدوق لا بأس به . وقد تمسك بعض الصحابة بالآيتين ، فجعل عليها أطول الأجلين ، فقال اذا وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر لم تنقض حتى تمضي أربعة وعشر ، واذا انقضت الأربعة الأشهر والعشر ولم تضع ، لم تنقض العدة حتى تضع ؛ وبه قال جماعة من أهل العلم . والحق ان عدة الحامل بالوضع في الطلاق والوفاة للأدلة التي ذكرناها ، وهي نصوص في محل النزاع ومبينة للبراد . وأما كون غير المدخولة لا عدة عليها ؛ فلقوله تعالى في غير المسوسات ( فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ) . وأما كون عدة الامة كالخرة فلحديث (١) عائشة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : طلاق الامة تطليقتان ؛ وعدتها حيضتان » أخرجه الترمذي وأبو داود والبيهقي قال فيه أبو داود وهو حديث مجهول : وقال الترمذي حديث غريب ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن اسلم . ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى . وأخرج ابن ماجه والدارقطني ومالك في الموطأ والشافعي من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « طلاق الامة اثنتان ، وعدتها حيضتان » وفي إسناده عمرو بن شبيب وعطية العوفي وهما ضعيفان : وصحح الدارقطني انه موقوف على ابن عمر . وأخرج أحمد عن علي نحو ذلك ، واذا كان الصحيح الوقف فيما عدا حديث عائشة فلم يكن بالباب ما تقوم به الحجة ؛ لأن حديث عائشة ضعيف كما عرفت ، فوجب الرجوع الى أدلة الكتاب والسنة المشتملة على تفصيل العدد وهي غير مختصة بالحرائر . وأما كون على المعتدة للوفاة ترك التزين ، فلحديث أم سلمة في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحب فوق ثلاثة ايام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً » وفي الباب عن أم حبيبة وزينب بنت جحش في الصحيحين وغيرهما ، وفيهما أيضاً من حديث أم سلمة « ان امرأة توفي (١) في العبارة خلفاء وصوابه أن يقال فلائن حديث عائشة الخ اه من هامش الاصل

زوجها ففحشوا على عينيها ؛ فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنه  
 فى الكحل ؛ فقال لا تكتحل ؛ كانت إحدا كن تمكث فى شر أحلاسها أو شر  
 بيتها ؛ فإذا كان حول فر كلب رمت ببعرة فلا حتى تمضى أربعة أشهر وعشر ،  
 وفى الصحيحين من حديث أم عطية قالت « كنا ننهى أن نحد على ميت فوق  
 ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرأ ، ولا نكتحل ، ولا نتطيب ،  
 ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب ، وقد رخص لنا عند الطهر إذا  
 اغتسلت إحدا منا من حيضها فى نبذة من كست اظفار » وفى الباب أحاديث .  
 وقد روى ما يعارض هذه الأحاديث ، فأخرج أحمد وابن حبان وصححه من  
 حديث أسماء بنت عميس قالت « دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبى طالب فقال : لا تحدى بعد يومك هذا ،  
 وهى كانت امرأته بالاتفاق . وقد أجيب بأنه حديث شاذ يخالف للأحاديث  
 الصحيحة ، وقد وقع الإجماع على خلافه ، وقيل إنه منسوخ ، وقد أعله البيهقي  
 بالاتقطاع . وهذه الأحاديث الموقفة فى الاحداد بأربعة أشهر وعشر هى فى  
 غير الحامل ، وأما هى فعليها ذلك حتى تنقضى عدتها بالوضع . وأما كون عليها  
 المكث فى البيت الذى كانت فيه الخ ، فلحديث فريعة (١) بنت مالك عند  
 أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم قالت « خرج  
 زوجى فى طلب أعلاج فأدركهم فى طريق القدوم فقتلوه ، فأبى نعيه وأنا فى  
 دار شاسعة من دور أهلى ، فأتيت النبی صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك  
 له فقلت له إن نعى زوجى أتانى وأنا فى دار شاسعة من دور أهلى ، ولم يدع  
 تفقة ، ولا مالا ورثته ، وليس المسكن له ، فلو تحولت الى أهلى وأخوتى لكان  
 أرفق بى فى بعض شأنى ، قال تحولى ، فلما خرجت الى المسجد أو الى الحجرة  
 دعانى أو أمر بى فدعيت ، فقال : امكثى فى بيتك الذى أناك فيه نعى زوجك

(١) بضم الفاء وفتح الراء وسكون المثناة التحتية وعين مهملة أخت أبى سعيد

الحندرى شهدت بيعة الرضوان ولها رواية فى سبل السلام اهـ . من هامش الاصل

حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت فاعتددت أربعة أشهر وعشرأ » وفي بعض النسخ : انه أرسل اليها عثمان بعد ذلك فأخبرته فأخذ به . وقد أعل هذا الحديث بما لا يقدر في الاحتجاج به . وأخرج النسائي وأبوداود وعزاه المنذرى الى البخارى عن ابن عباس في قوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج ) نسخ ذلك بآية الميراث ، بما فرض الله لها من الربع والثلث ، ونسخ أجل الحول أن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرأ . وقد ذهب الى العمل بحديث فريضة جماعة من الصحابة فمن بعدهم . وقد روي جواز الخروج للعدر عن جماعة من الصحابة فمن بعدهم ، ولم يأت من أجاز ذلك بحجة تصلح لمعارضة حديث فريضة وغاية ما هناك روايات عن بعض الصحابة وليست بحجة ، لا سيما اذا عارضت المرفوع . وأخرج الشافعى وعبدالرزاق عن مجاهد مرسلأ « ان رجلا استشهدوا بأحد فقال نساؤهم يارسول الله : إنا نستوحش في بيوتنا ، أفنيت عند إحداها ؟ فأذن لهن أن يتحدثن عند إحداهن ، فاذا كان وقت النوم ، تأوى كل واحدة الى بيتها » وهذا مع إرساله لا تقوم به الحجة .

## فصل

ويجب استبراء الأمة المسيية والمشتراة ونحوهما بحيضة إن كانت حائضأ ، والحامل بوضع الحمل ، ومنقطعة الحيض حتى يتبين عدم حملها ، ولا تسبرأ بكر ، ولا صغيرة ، ولا يلزم البائع ونحوه ( أقول ) أما المسيية ، فلما أخرجه أحمد وأبوداود والحاكم وصححه من حديث أبى سعيد « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في سبايا أوطاس : لا توطأ حامل حتى تضع ؛ ولا غير حامل حتى تحيض حيضة » ولما أخرجه مسلم وغيره « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هم أن يلعن الذى أراد وطأ امرأة حامل من السبي ، لعنة



ندخل معه قبره » وأخرج الترمذى من حديث العرباض بن سارية « أن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم وطء السبايا حتى يضعن ما في  
 بطونهن » وأخرج ابن أبي شيبة من حديث على قال « نهى رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم أن توطأ حامل حتى تضع ؛ ولا توطأ حائل حتى تستبرى  
 بحيضة » وفي اسناده ضعف وانقطاع . وأخرج أحمد والطبرانى قال « قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يقعن رجل على امرأة وحملها لنفره »  
 وفي اسناده بقية وحجاج بن ارطاة وهما مدلسان ؛ وهو يشمل المسبية وغيرها  
 كالمشترأة والموهوبة وكذلك حديث روي عن ثابت عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه ولد غيره »  
 أخرجه أحمد والترمذى وأبو داود وابن أبي شيبة والدارمى والطبرانى والبيهقى  
 والضياء المقدسى وابن حبان وصححه والبخارى وحسنه ، وهو كما يتناول الحامل  
 المشترأة ونحوها ؛ كذلك يتناول من يجوز حملها من الغير كائناً من كان ؛ لأن  
 العلة كونه يسقي ماءه ولد غيره . وأخرج الحاكم من حديث ابن عباس « أن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن بيع المغنم حتى تقسم ، وقال  
 لا تسق مائك زرع غرك » وأصله في النساق . وأخرج البخارى عن ابن عمر  
 « اذا وهبت الوليدة : أو بيعت ، أو أعتقت ؛ فلتستبرأ بحيضة ، ولا تستبرأ  
 العذراء » ويدل على استبراء المشترأة التى هى حامل أو التى جوز حملها الأدلة  
 الواردة في المسبية لأن العلة واحدة . وأما العذراء والصغيرة فليست من  
 يصدق عليه تلك العلة وإن كان حمل البالغة العذراء ممكناً مع بقاء البكارة ؛  
 ولكنه في غاية الندرة فلا اعتباره به . وأما ما أخرجه البخارى وغيره « أن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث علياً إلى اليمن ليقبض الخنس ؛ فاصطفي على منه  
 سبية فأصبح وقد اغتسل ثم بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم ينكره »  
 بل قال في بعض الروايات لنصيب على أفضل من وصيفه فيحمل على أنها  
 كانت صغيرة أو بكرةً جمعاً بين الأدلة وأنه قد كان مضى لها من وقت السبي

ما تبين به أنها غير حامل \* وأما كون منقطة الحيض تستبرأ حتى يتبين عدم حملها ، فلا أنه لا يمكن العلم بعدم الحمل إلا بذلك إذ لا حيض ؛ بل لمفروض أنه منقطع لعارض ؛ أو انها ضياء \* وأما من قد بلغت سن الاياس من الحيض فقد صار حملها مأيوساً كحيضها ولا اعتبار بالنادر \* وأما كونه لا استبراء على البائع ، فلعدم الدليل على ذلك ؛ لا بنص ، ولا بقياس صحيح بل هو محض رأى \*

## باب النفقة

تجب على الزوج للزوجة ، والمطلقة رجعيًا ، لا بائناً ولا في عدة الوفاة فلا نفقة ولا سكنى ؛ إلا أن يكونا حاملين ، وتجب على الوالد الموسر لولده المعسر والعكس ؛ وعلى السيد لمن يملكه ؛ ولا تجب على القريب لقريبه إلا من باب صلة الرحم ؛ ومن وجبت نفقته ، وجبت كسوته وسكناه \* **﴿ أقول ﴾** أما وجوبها على الزوج للزوجة ؛ فلا أعرف في ذلك خلافاً ، وقد أوجبها القرآن الكريم ؛ قال الله تعالى ( وارزقوهم فيها واكسوهم ) وقد قرر دلالة هذه الآية على المطلوب الموزع في تفسيره المسمى بيد التمام في الآيات والأحكام . ولحديث « إذنه صلى الله عليه وآله وسلم لهند بنت عتبة أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها بالمعروف » وهو في الصحيحين وغيرهما . ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن حق الزوجة على الزوج « أن تطعمها اذا طعمت ، وتكسوها اذا اكتسيت » وهو عند أهل السنن وغيرهم \* وأما وجوبها للمطلقة رجعيًا ، فلحديث فاطمة بنت قيس « انه قال لها صلى الله عليه وآله وسلم : إنما النفقة والسكنى للمرأة ؛ اذا كان زوجها عليها الرجعة » أخرجه أحمد والنسائي . وفي لفظ لأحمد « فاذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى » وفي اسناده مجالد بن سعيد ، وقد توبع

وأعل بالوقف . ولكن الرفع زيادة مقبولة اذا صح مخرجها أو حسن ؛ وقد أثبت لها القرآن السكنى ، قال الله تعالى ( يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ) ويستفاد من النهى عن الاخراج وجوب النفقة مع السكنى ، ويؤيده قوله تعالى ( أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ) وبديل على وجوب النفقة قوله تعالى ( وللمطلقات متاع بالمعروف ) وقوله تعالى في آخر الآية الأولى ( لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ) وهو الرجعة وكان ذلك في الرجعية . وأما البائنة . فلا نفقة لها ولا سكنى ، لحديث فاطمة بنت قيس عند مسلم رحمه الله وغيره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ولا سكنى . وقد وفى الصحيحين وغيرهما عنها أنها قالت « طلقنى زوجى ثلاثاً فلم يجعل لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفقة ولا سكنى » وقد صح حديثها بلا نزاع . وقد أخرج أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي أنه قال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا نفقة لك . إلا أن تكونى حاملاً » وقد أنكر عليها عمر وعائشة هذا الحديث . وقال عمر : لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت ، وقد قالت فاطمة حين بلغها ذلك بينى وبينكم كتاب الله ؛ قال الله تعالى ( فطلقوهن لعدتهن ) حتى قال ( لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ) فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ وقد ذهب الى عدم وجوب النفقة والسكنى للبائنة أحمد واسحق وأبو ثور وداود وأتباعهم وحكاة في البحر عن ابن عباس والحسن البصرى وعطاء والشعبي وابن أبي ليلى والأوزاعي والامامية والقاسم . وذهب الجمهور الى انه لا نفقة لها ولها السكنى . لقوله تعالى ( أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ) وقد تقدم ما يدل على انها في الرجعية . وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والثوري وأهل الكوفة والناصر والامام يحيى الى وجوب النفقة والسكنى . وأما عدم وجوبها لمن في عدة الوفاة ؛ فلعدم وجود دليل يدل على

ذلك في غير الحامل ولا سيما بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم « إنما النفقة والسكنى للمرأة ، إذا كان لزوجها عليها رجعة ، فإذا لم يكن عليها رجعة ، فلا نفقة ولا سكنى » ويؤيده أيضاً تعليل الآية المتقدمة بقوله تعالى ( لعن الله يحدث بعد ذلك أمراً ) وهو الرجعة ، ولم يبق في عدة الوفاة ذلك الأمر . ويفيده أيضاً مفهوم الشرط في قوله تعالى ( فان كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ) وهو أيضاً يدل على وجوب النفقة للحامل سواء كانت في عدة الرجعى أو البائن أو الوفاة ؛ وكذلك يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة بنت قيس « لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملاً » وقد روى البيهقي عن جابر يرفعه في الحامل المتوفى عنها قال « لا نفقة لها » قال ابن حجر ورجاله ثقات ، لكن قال البيهقي : المحفوظ وقفه ولو صح رفعه لكان نصاً في محل النزاع ؛ وينبغي أن يقيد عدم وجوب السكنى لمن في عدة الوفاة بما تقدم في وجوب اعتدادها في البيت الذي بلغها موت زوجها وهى فيه ، فان ذلك يفيد انها اذا كانت في بيت الزوج بقيت فيه حتى تنقضى العدة ، ويكون ذلك جمعاً بين الأدلة من باب تقييد المطلق أو تخصيص العام . فلا إشكال . وأما كونها تجب للولد على والده الموسر ، فلحديث هند بنت عتبة المتقدم ، ويؤيده ما تقدم في الفطرة من وجوبها على الرجل ومن يمون . وأما وجوب نفقة الوالد على ولده الموسر ، فلأن النفقة هى أقل ما يفيد قوله تعالى ( وبالوالدين إحساناً ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أنت ومالك لأبيك » أخرجه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن الجارود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه ، فكلوا من أموالهم » أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم ، ويؤيد ذلك حديث « من أبر يارسول الله ؟ قال أمك . قال ثم من ؟ قال أمك ، قال ثم من ؟ قال أباك » وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبى هريرة . وأما وجوب النفقة على السيد لمن يملكه ، فلحديث

ابى هريرة عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « للماوك طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق » وحديث « فليطعمه مما يأكل ، ويلبسه مما يلبس » وهو فى الصحيحين وغيرهما من حديث ابى ذر \* وأما كونها لا تجب نفقة سائر القرابة إلا من باب صلة الرحم ، فلعدم ورود دليل يخص ذلك ، بل جاءت أحاديث صلة الرحم وهى عامة ، والرحم المحتاج الى نفقة ، أحق الأرحام بالصلة ، وقد قال تعالى ( لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ) ( لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها ) ( على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ) \* وأما كون من تجب نفقته تجب كسوته وسكناه ، فلما يستفاد من الآيات القرآنية . والأحاديث الصحيحة المتقدم ذكرها .

## باب الرضاع

إنما يثبت حكمه بخمس رضعات مع تيقن وجود اللبن ، وكون الرضيع قبل الفطام ، ويحرم به ما يحرم من النسب ، ويقبل قول المرضعة ، ويجوز إرضاع الكبير ولو كان ذا لحية لتجوز النظر ( أقول ) \* أما كون الرضاع لا يثبت حكمه إلا بخمس رضعات ، فلحديث عائشة عند مسلم وغيره انهما قالت \* كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس رضعات فتوفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهى فيما يقرأ من القرآن وللحديث طرق ثابتة فى الصحيح ؛ ولا يخالفه حديث عائشة \* أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تحرم المصاة ولا المصتان \* أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن . وكذلك حديث أم الفضل عند مسلم رحمه الله وغيره \* ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تحرم الرضعة والرضعتان ، والمصاة والمصتان ، والأملاجه والأملاجتان \* وأخرج نحوه أحمد والنسائي والترمذى

من حديث عبدالله بن الزبير لأن غاية ما في هذه الأحاديث أن المصّة والمصتين والرضعة والرضعتين والإملاجة والإملاجتان لا يحرمن وهذا هو معنى الأحاديث منطوقاً ، وهو لا يخالف حديث الخمس الرضعات لأنها تدل على أن ما دون الخمس لا يحرم . وأما معنى هذه الأحاديث مفهوماً ، وهو أن يحرم ما زاد على الرضعة والرضعتين فهو مدفوع لحديث الخمس وهي مشتملة على زيادة فوجب قبولها والعمل بها ولا سيما عند قول من يقول : إن بناء الفعل على المنكر يفيد التخصيص ، والرضعة هي أن يأخذ الصبي الثدي فيمتص منه ثم يستمر على ذلك حتى يتركه باختياره لغیر عارض . وقد ذهب إلى اعتبار الخمس ابن مسعود وعائشة وعبدالله بن الزبير وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير وعروة بن الزبير والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحق وابن حزم وجماعة من أهل العلم ، وقد روى ذلك عن علي بن أبي طالب . وذهب الجمهور إلى أن الرضاع الواصل إلى الجوف يقتضي التحريم وإن قل . وأما اعتبار تيقن وجود اللبن ، فلائنه سبب ثبوت حكم الرضاع ، فلو لم يكن وجوده معلوماً وارتضاع الصبي معلوماً لم يكن لاثبات حكم الرضاع وجه مسوغ . وأما اعتبار كون الرضيع قبل الفطام ، فلحديث أم سلمة عند الترمذي وصححه والحاكم أيضاً وصححه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحرم من الرضاع إلا ما فتن الأُمعاء في الثدي ، وكان قبل الفطام » وأخرج سعيد بن منصور والدارقطني والبيهقي وابن عدى من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا رضاع إلا ما كان في الحولين » وقد صحح البيهقي وقفه ورجحه ابن عدى وابن كثير وأخرج أبو داود الطيالسي من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا رضاع بعد فصال ، ولا يتم بعد احتلام » وقد قال المنذري أنه لا يثبت . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت « لما دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعندي رجل ، فقال من هذا ؟ قلت أخى من



الرضاعة ، قال ياعائشة انظرن من إخوانكن ؟ فانما الرضاعة من المجاعة .  
وأما كونه يحرم به ما يحرم من النسب ، فقد تقدم الاستدلال عليه فيمن  
يحرم نكاحه من كتاب النكاح . وأما كونه يقبل قول المرضعة . فلما أخرجه  
البخاري وغيره من حديث عقبة بن الحارث « أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب  
فجاءت أمة سوداء فقالت قد أرضعتكما ؛ قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه  
وآله وسلم فأعرض عني ، قال فتنحيت فذكرت ذلك له فقال وئيف وقد رعت  
انها أرضعتكما فهنا . وفي لفظ « دعها عنك » وهو في الصحيح ، وفي لفظ  
آخر « كيف وقد قيل ففارقها عقبة » وقد ذهب الى ذلك عثمان وابن عباس  
والزهري والحسن واسحاق والأوزاعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيد وروى  
عن مالك . وأما كونه يجوز إرضاع الكبير ولو كان ذا حلية لتجوز النظر .  
فلحديث زينب بنت أم سلمة قالت ؛ قالت أم سلمة لعائشة « إنه يدخل عليك  
هذا الغلام الأيفع الذي ما أحب أن يدخل على ، فقالت عائشة : مالك في  
رسول الله أسوة حسنة » وقالت : إن امرأة أبي حذيفة قالت « يا رسول الله  
إن سالماً يدخل على وهو رجل ، وفي نفس أبي حذيفة منه ، فقال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم إرضعيه حتى يدخل عليك » أخرجه مسلم وغيره .  
وقد أخرج نحوه البخاري من حديث عائشة . وقد روي هذا الحديث من  
الصحابة أمهات المؤمنين ، وسهلة بنت سهيل ، وزينب بنت أم سلمة ، ورواه  
من التابعين جماعة كثيرة ، ثم رواه عنهم الجمع الجم ، وقد ذهب الى ذلك على  
وعائشة وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والليث بن سعد وابن عينة  
وداود الظاهري وابن حزم وهو الحق ؛ وذهب الجمهور الى خلاف ذلك .

## باب الحضامة

الأولى بالطفل أمه ، ما لم تنكح ، ثم الخالة ، ثم الأب ، ثم يعين الحاكم

من القرابة من رأى فيه صلاحاً ، وبعد بلوغ سن الاستقلال يخير الصبي بين  
 أبيه وأمه ، فإن لم يوجد أ كفه من كان له في كفالته مصلحة ﴿ أقول ﴾ أما  
 الأم ، فلحديث عبدالله بن عمرو « أن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني هذا  
 كانت بطني له وعاء ، وحجري له حواء ، وثديي له سقاء ، وزعم أبوه أنه ينزعه  
 مني ، فقال أنت أحق به ما لم تنكحي » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم  
 وصححه ، وقد وقع الإجماع على أن الأم أولى من الأب . وحيكى ابن المنذر  
 الإجماع على أن حقها يبطل بالنكاح . وقد روى عن عثمان أنه لا يبطل بالنكاح .  
 وإليه ذهب الحسن البصري وابن حزم ، واحتجوا ببقاء ابن أم سلمة في كفالتها  
 بعد أن تزوجت بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم . ويحاج عن ذلك بأن مجرد  
 البقاء مع عدم المنازع لا يحتج به لاحتمال أنه لم يبق له قريب غيرها ، واحتجوا  
 أيضاً بما سيأتى في حديث ابنة حمزة ، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى  
 بأن الحق لحالتها ، وكانت تحت جعفر بن أبي طالب ، وقد قال الخالة بمنزلة الأم  
 ويحاج عن هذا بأنه لا يدفع النص الوارد في الأم ، ويمكن أن يقال إن هذا  
 يكون دليلاً على ما ذهب إليه الحنفية والهادوية من أن النكاح إذا كان بمن  
 هو رحم للصغير فلا يبطل به الحق ، ويكون حديث ابنة حمزة مقيداً لقوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ما لم تنكحي . وأما كون الخالة أولى بعد الأم من  
 عداها ، فلحديث البراء بن عازب في الصحيحين وغيرهما « أن ابنة حمزة اختصم  
 فيها على وجعفر وزيد فقال على أنا أحق بها هي ابنة عمي ، وقال جعفر بنت  
 عمي وخالتها نحتي ، وقال زيد ابنة أخي ، فقضى بها رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لخالتها وقال : الخالة بمنزلة الأم » والمراد بقول زيد ابنة أخي أن  
 حمزة قد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخى بينهما . ووجه الاستدلال بهذا  
 الحديث أنه قد ثبت بالإجماع أن الأم أقدم الحواضن فمقتضى التشبيه أن  
 الخالة أقدم من غيرها من غير فرق بين الأب وغيره ، وقد قيل إن الأب

أقدم منها إجماعاً وليس ذلك بصحيح ، والخلاف معروف والحديث صحيح من خالفه . وأما اثبات حق الأب في الحضانة ، فهو وإن لم يرد دليل يخصه . لكنه قد استفيد من مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم للأم « أنت أحق به ما لم تنكحى » فإن هذا يدل على ثبوت أصل الحق للأب بعد الأم ، ومن بمنزلتها وهي الحالة ، وكذلك اثبات التخيير بينه وبين الأم في الكفالة : فإنه يفيد اثبات حق له في الجملة . وأما كونه يعين الحاكم من القرابة من رأى فيه صلاحاً ، فلا أنه إذا عدمت الأم والحالة والأب ، والصبي محتاج الى من يحضنه بالضرورة والقرابة أشفق به ، فيعين الحاكم من يقوم بأمره منهم من يرى فيه صلاحاً للصبي . وقد أخرج عبد الرزاق عن عكرمة قال « إن امرأة عمر بن الخطاب خاصمت الى أبي بكر في ولد عليها ؛ فقال أبو بكر هي أعطف والطف وأرحم وأحنى ، وهي أحق بولدها ما لم تتزوج » فهذه الأوصاف تفيد أن أبا بكر رضى الله عنه جعل العلة العطف والطف والرحمة والحنو . وأما كونه يثبت التخيير للصبي بعد بلوغ سن الاستقلال بين الأم والأب ، فلهديث أبي هريرة رضى الله عنه عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خير غلاماً بين أبيه وأمه » وفي لفظ « ان امرأة جاءت فقالت يا رسول الله إن زوجى يريد أن يذهب بابني ، وقد سمعاني من بئر أبي عتبة وقد نفعني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استهما عليه ؛ قال زوجها من يحاقتني في ولدى ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا أبوك ، وهذه أمك ؛ فخذ بيد أيهما شئت » فأخذ بيد أمه ، فانطلقت به » أخرجه أهل السنن وابن أبي شيبه وصححه الترمذى وابن حبان وابن القطان : وأخرج أحمد وأبوداود والنسائى وابن ماجه والدارقطنى من حديث عبد الحميد ابن جعفر الأنصارى عن جده « ان جده أسلم وأبت امرأته أن تسلم ، فجاء ابن صغير له لم يبلغ ، قال فأجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأب ههنا .

والأتم ههنا، ثم خيره وقال اللهم اهده، فذهب الى أبيه وأما كونه يكفله من كان له في كفالته مصلحة اذا لم يوجد، فلكونه محتاجا الى ذلك، ولم يوجد من له في ذلك حق بنص الشرع، فكانت المصلحة معتبرة في مصلحة نفسه كما اعتبرت في ماله، وقد دلت على ذلك الأدلة الواردة في أموال يتامى من الكتاب والسنة.

## كتاب البيع

المعتبر فيه مجرد التراضي، ولو بإشارة من قادر على النطق، ولا يجوز بيع الخمر؛ والميتة؛ والخنزير؛ والأصنام، والكلب، والسنور، والدم؛ وشعب الفحل، وكل حرام، وفضل الماء وما فيه غرر؛ كالسمك في الماء؛ وحبل الحيلة؛ والمناقلة، والملازمة، وما في الضرع، والعبد الآبق؛ والمغانم حتى تقسم؛ والثمر حتى يصلح، والصوف في الظهر، والسمن في اللبن؛ والمحاقلة؛ والمزابنة، والمعاومة، والمخاضرة، والعربون؛ والعصير الى من يتخذ خمراً، والكلأ بالكلأ، وما اشتراه قبل قبضه، والطعام حتى يجري فيه الصاعان، ولا يصح الاستثناء في البيع إلا اذا كان معلوماً؛ ومنه استثناء ظهر المبيع؛ ولا يجوز التفريق بين المحارم، ولا أن يبيع حاضر لباد، والتناجش، والبيع على البيع؛ وتلقى الركبان، والاحتكار؛ والتسعير؛ ويجب وضع الجوائح؛ ولا يحل سلف وبيع؛ ولا شرطان في بيع؛ ولا يعتان في بيعة؛ وربح ما لم يضمن، وبيع ما ليس عند البائع؛ ويجوز بشرط عدم الخداع؛ والخيار في المجلس ثابت ما لم يتفرقا (أقول) أما كون المعتبر مجرد التراضي ولو بإشارة من قادر على النطق، فلكونه لم يرد ما يدل على ما اعتبره بعض أهل العلم من ألفاظ مخصوصة؛ وأنه لا يجوز البيع بغيرها؛ ولا يفيدهم ما ورد في الروايات من نحو بعتك وبعث منك؛

فانا لا نكر أن البيع يصح ذلك ، وانما النزاع في كونه لا يصح إلا بها ؛ ولم  
يرد في ذلك شئ ؛ وقد قال الله تعالى ( تجارة عن تراض ) فدل ذلك على أن  
مجرد التراضى هو المناط ؛ ولا بد من الدلالة عليه بلفظ ؛ أو إشارة ، أو كناية  
بأي لفظ وقع ؛ وعلى أى صفة كان ؛ وبأي اشارة مفيدة حصل وقال صلى الله  
عليه وآله وسلم « لا يجل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » فاذا وجدت  
طيبة النفس مع التراضى فلا يعتبر غير ذلك . وأما كونه لا يجوز بيع الخمر  
والميتة والخنزير والأصنام ، فلحديث جابر في الصحيحين وغيرهما انه سمع  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول « إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير  
والأصنام » . وأما عدم جواز بيع الكلب والسنور ؛ فلما في الصحيحين  
وغيرهما من حديث ابن مسعود قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم عن ثمن الكلب » وفيهما من حديث أبي جحيفة نحوه ، وفي صحيح مسلم  
رحمه الله تعالى وغيره من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
« نهى عن ثمن الكلب والسنور » وأخرج النسائي بإسناد رجاله ثقات قال  
« نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد » .  
وأما الدم ، فلحديث أبي جحيفة في الصحيحين قال « إن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم حرم ثمن الدم » . وأما عصب الفحل ؛ وهو ماء الفحل ،  
يكريه صاحبه لينزى به ؛ فلما أخرجه البخارى من حديث ابن عمر رضى الله عنه  
« ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن عصب الفحل » ومثله ما في  
صحيح مسلم من حديث جابر ؛ وفي الباب أحاديث ورخص في الكرامة وهي  
ما يعطى على عصب الفحل من غير شرط شئ عليه كذا في الحجة . وأما الحرام  
فلما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر « قيل يا رسول الله أرأيت شحوم  
الميتة ؟ فانه يطلى بها السفن » ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس فقال  
لا ، هو حرام ، ثم قال : قاتل الله اليهود ، إن الله لما حرم شحومها جملوه (١)

ثم باعوه؛ فأكلوا ثمنه» وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لعن الله اليهود؛ حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها، وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء، حرم عليهم ثمنه» وأما فضل الماء، فلحديث أبياس بن عبدة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء» رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه، وقال القشيري هو على شرط الشيخين؛ ولحديث جابر عند مسلم وأحمد وابن ماجه بنحوه، وقد ورد مقيداً في الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «لا يمنع فضل الماء لينع به فضل الكلاء» وفي لفظ «لا يباع الماء لينع به الكلاء» وهو في مسلم «وأما ما فيه غرر، فلحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الغرر» وأخرج أحمد من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا تشتروا السمك في الماء، فإنه غرر» وفي أسناده يزيد بن أبي زياد؛ وقد رجح البيهقي وقفه ولكنه داخل في بيع الغرر. وأما حبل الحبله فنهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك كما في مسلم وغيره من حديث ابن عمر. وفي الصحيحين «كان أهل الجاهلية يتبايعون لحوم الجزور إلى حبل الحبله؛ وحبل الحبله أن تنتج الناقة ما في بطنها، ثم تحمل التي تتجت فنهاهم صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك. وقد قيل إنه يبيع ولد الناقة الحامل في الحال؛ وقيل يبيع ولد ولدها كما في الرواية؛ وقد ورد النهى عن شراء ما في بطون الأنعام كما في حديث أبي سعيد عند أحمد وابن ماجه والبخاري والدارقطني وفي أسناده شهر بن حوشب وفيه ضعف» وأما المنابذة والملاسة فلحديث أبي سعيد في الصحيحين قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الملاسة والمنابذة في البيع» والملاسة؛ يلبس ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقلبه؛ والمنابذة



أن يئبد الرجل الى الرجل بثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراخى  
 كذا فى الرواية . وفى الباب عن أنس عند البخارى ومسلم .  
 وأما فى الضرع ، والعبد الآبق ، والمغانم ؛ والثمره حتى تصلح  
 والصوف فى الظهر ، والسمن فى اللبن ، فلحديث أبى سعيد رضى الله عنه  
 المتقدم فى النهى عن شراء ما فى بطون الأنعام ؛ فان فيه النهى عن بيع ما فى  
 ضروعها ؛ وعن شراء العبد الآبق ، وعن شراء المغانم حتى تقسم . وقد ورد  
 النهى عن بيع المغانم حتى تقسم من حديث ابن عباس عند النسائى ؛ ومن  
 حديث أبى هريرة عند أحمد وأبى داود . وقد ورد النهى عن بيع الثمر حتى  
 يطعم . والصوف على الظهر ، واللبن فى الضرع ، والسمن فى اللبن . من  
 حديث ابن عباس عند الدارقطنى والبيهقى ، وفى استاده عمر بن فروح ، وقد  
 وثقه يحيى بن معين وغيره . وأحاديث النهى عن بيع الغرر . تشدد من عضد  
 جميع ما فى هذه الروايات ، لأن الغرر يصدق على جميع هذه الصور .  
 وأخرج البخارى ومسلم وغيرهما من حديث ابن عمر « أن النبى صلى الله  
 عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، نهى البائع والمبتاع »  
 وأخرج نحوه مسلم من حديث أبى هريرة وفى الصحيحين من حديث أنس نحوه .  
 وأما المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخاضرة ، فلحديث أنس عند البخارى قال  
 « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمخاضرة والمزابنة والملازمة  
 والمزابنة » وفى الصحيحين من حديث جابر قال « نهى النبى صلى الله عليه  
 وآله وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة » وفى الباب أحاديث . والمحاقلة  
 بيع الزرع بكيل من الطعام معلوم ؛ والمزابنة بيع ثمر النخل بأوساق من التمر  
 والمعاومة بيع ثمر النخلة لأكثر من سنة فى عقد واحد ؛ والجميع بيع غرر  
 وجهالة ؛ والمخاضرة بيع الثمرة خضراء قبل بدو صلاحها ؛ وأما بيع العربون ؛  
 فلما أخرجه أحمد والنسائى وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه

عن جده قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع العربون » وبيع العربون هو ان يعطى المشتري البائع درهماً او نحوه قبل البيع ؛ على انه اذا ترك الشراء كان الدرهم للبائع بغير شيء . ولا يعارض هذا ما أخرجه عبد الرزاق في مسنده عن زبدي بن اسلم انه سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن العربون في البيع فأجازه ؛ لأن في اسناده ابراهيم بن ابي يحيى وهو ضعيف ؛ وايضاً الحديث مرسل . واما بيع العصير الى من يتخذ خمرأ ؛ فلحديث « لعن الله بائع الخمر وشاربها ومشتريها وعاصرها » أخرجه الترمذى وابن ماجه ورجالهم ثقات من حديث أنس . وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه وأبو داود وفي اسناده عبد الرحمن بن عبدالله الغافقي ؛ وقد قيل إنه غير معروف ؛ وقيل إنه معروف وهو من أمراء الأندلس ؛ وصحح الحديث ابن السكن . وأخرج الطبرانى في الأوسط عن بريدة مرفوعاً « من حبس العنب ايام القطاف حتى يبيعه من يهودى او نصرانى او ممن يتخذ خمرأ فقد تقحم النار على بصيرة » واسناده حسن ؛ وفي الباب احاديث . واما بيع الكالى بالكالى ، اى المعدوم بالمعدوم فلحديث ابن عمر عند الدارقطنى والحاكم وصححه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكالى بالكالى » ويؤيده ما أخرجه الطبرانى عن رافع بن خديج « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع كالى بكالى دين بدين » وفي اسناده موسى بن عبيدة الربذى وهو ضعيف ؛ وقد قال أحمد فيه لا نحل الرواية عنه عندى ولا أعرف هذا الحديث عن غيره ؛ وقال ليس فى هذا أيضاً حديث صحيح ، ولكن إجماع الناس على انه لا يجوز بيع دين بدين انتهى . وتقوية الأحاديث الواردة فى اشتراط التقابض كحديث « اذا كان يداً بيد » وهو فى الصحيح ، وحديث « ما لم يتفرقا وبينكما شيء » . وأما بيع ما اشتراه قبل قبضه ، فلحديث جابر عند مسلم وغيره قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا ابتعت طعاماً ، فلا تبعه حتى تستوفيه » وأخرج مسلم أيضاً

وغيره قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تباع السلع حتى يستوفى » وأخرج أحمد من حديث حكيم بن حرام « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه (١) » وفي أسنده العلل ابن خالد الواسطي . وأخرج أبو داود والدارقطني والحاكم وابن حبان وصححه من حديث زيد بن ثابت « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تباع السلع حيث تباع ، حتى يحوزها التجار الى رحالهم » وفي الباب أحاديث . وقد ذهب الى ذلك الجمهور . وأما كونه لا يصح الاستثناء في المبيع إلا اذا كان معلوماً : فلحديث جابر عند مسلم وغيره « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثنيا » وزاد النسائي والترمذي وابن حبان وصححه إلا أن يعلم ، والمراد ان يبيع شيئاً ويستثنى منه شيئاً مجهولاً ، إلا اذا كان معلوماً فيصح ، ومن الثنيا المعلومة استثنى جابر لظهر جملة الى المدينة بعد أن باعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصحيحين وغيرهما من حديثه . وأما كونه لا يحوز التفريق بين المحارم . فلحديث أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « من فرق بين والدته وولدها ، فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » أخرجه أحمد والترمذي والدارقطني والحاكم وصححه ، وحديث علي « أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما ، فرقت بينهما ، فذكرت ذلك له فقال : أدركهما فارتجعهما ؛ ولا تبعهما إلا جميعاً » أخرجه أحمد وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وغيرهم ، وحديث أبي موسى قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فرق بين الوالد وولده ؛ وبين الأخ وأخيه » أخرجه ابن ماجه والدارقطني ولا بأس بأسناده ، وحديث علي « انه فرق بين جارية وولدها ؛ فبهاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ورد البيع » أخرجه أبو داود

(١) في الأصل تقبضه اه هامش الاصل

والدارقطني والحاكم وصححه ، وقد أعل بالانقطاع ؛ وفي الباب أحاديث ؛  
وتدقيل إنه مجمع على ذلك وفيه نظر (١) . وأما بيع الحاضر للباد ؛ فلحديث  
ابن عمر قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد »  
أخرجه البخاري . وأخرج مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث جابر  
رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد ؛  
دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » وفي الصحيحين من حديث أنس  
قال « نهينا أن يبيع حاضر لباد ؛ وإن كان أخاه لأبيه وأمه » . وأما التناجش  
وهو الزيادة في ثمن الساعة عن مواطاة لرفع ثمنها ؛ فلحديث أبي هريرة في  
الصحيحين « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد ؛  
وأن تناجشوا » وفيهما من حديث ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عن التجش » . وأما البيع على البيع ؛ فلحديث ابن عمر عند  
أحمد والنسائي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يبيع أحكم على بيع  
أخيه » وهو في الصحيحين أيضاً بنحو ذلك . وفيهما أيضاً من حديث  
أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » وقد ورد  
« أن من باع من رجاين فهو للأول منهما » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي  
والترمذي وحسنه وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم . وأما تلقي الركبان ؛  
فلحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أن يتلقى الجلب ؛ فإن تلقاه انسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالخيار . إذا ورد  
السوق » وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود قال « نهى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم عن تلقي البيوع » وفيهما أيضاً نحو ذلك من حديث ابن عمر  
وابن عباس . وأما الاحتكار ؛ فلحديث ابن عمر عند أحمد والحاكم وابن

(١) في المنهاج بيع حاضر لباد هو أن يقدم غريب بمتاع بتمتع الحاجة إليه

ليبيعه بسعر يومه فيقول بلدي أتركه عندي لأبيعه على التدرج

أبى شيبة والبخاري وأبى يعلى مرفوعاً « من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برئ من الله » وبرىء الله منه « وفي أسناده أصبح بن زبد وفيه مقال . واخرج مسلم رحمه الله وغيره من حديث معمر بن عبد الله مرفوعاً « لا يحتكر إلا خاطئ » واخرج نحوه أحمد والحاكم من حديث أبى هريرة « وأما التسعير : فلحديث أنس عند أحمد وأبى داود والترمذي وابن ماجه والدارمي والبخاري وأبى يعلى « إن السعر غلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله سعر لنا فقال : إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق وإنى لأرجو أن التقي الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال » وصححه ابن حبان والترمذي وفي الباب أحاديث « وأما وضع الجوائح فلحديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع الجوائح » أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود وأخرجه أيضاً مسلم رحمه الله بلفظ « أمر بوضع الجوائح » وفي لفظ لمسلم وغيره « إن كنت بعثت من أخيك ثمراً فأصابها جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ مال أخيك ؟ » وفي الباب عن عائشة في الصحيحين وعن أنس فيهما أيضاً وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وأبو حنيفة والليث وسائر الكوفيين . وأما كونه لا يحل سلف وبيع وشرطان في بيع ، فلحديث عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ماليس عندك » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه وكذلك صححه ابن خزيمة والحاكم والمراد بالسلف هنا القرض . قال مالك : هو أن يقرضه قرضاً ثم يبايعه عليه يزاد عليه وهو فاسد لأنه إنما يقرضه على أن يجايبه في الثمن . وقد يكون السلف بمعنى السلم ، وذلك مثل أن يقول أبيعك عبدي هذا بألف ، على أن تسلفني ماله في كذا وكذا . والشرطان في بيع أن يقول بعتك هذا بألف إن كان نقداً ، وبألفين إن كان نسيئة . وقيل هو أن يقول بعتك ثوبى بكذا

وعلى قصارته وخياطته \* وأما البيعتان في بيعه ، فلحديث أبي هريرة عند أحمد والنسائي وأبي داود والترمذي وصححه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيعتين في بيعه » ولفظ أبي داود « من باع بيعتين في بيعه فله أو كسهما أو الربا » وأخرجه أحمد من حديث عبد الله بن مسعود قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صفقتين في صفقة » قال سماك هو الرجل يبيع البيع فيقول هو بنسء كذا وينقد كذا ورجاله رجال الصحيح . وما ذكره سماك هو معنى البيعتين في بيعه . وقد تقدم تفسير الشرطين في بيع بمثل هذا وليس صحيح بل المراد بالشرطين في بيعه ، ان البيع واحد شرط فيه شرطان ، وهنا البيع بيعان \* وأما ربح ما لم يضمن ، فلما تقدم في دليل لا يحل سلف وبيع ، وهو ان يبيع شيئاً لم يدخل في ضمانه ، كالبيع قبل القبض \* وأما بيع ما ليس عند البائع ، فلحديث حكيم بن حزام قال « قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ابيعه منه ثم ابتاعه من السوق فقال : لا تبع ما ليس عندك » أخرجه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والمراد بقوله ما ليس عندك ، ما ليس في ملكك وقدرتك \* وأما كونه يجوز شرط عدم الخداع ، فلحديث ابن عمر في الصحيحين قال « ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه يخدع في البيوع » فقال : من بايعت فقل لا خلافة » وفي الباب احاديث . والخلافة الخديعة ، وظاهره ان من قال بذلك ثبت له الخيار سواء غبن او لم يغبن \* وأما كون الخيار في المجلس ثابتاً ما لم يفترقا ، فلحديث حكيم بن حزام في الصحيحين « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : البيعان بالخيار ما لم يفترقا » وفيهما ايضاً نحوه من حديث ابن عمر « وفي الباب احاديث . وقد ذهب الى اثبات خيار المجلس جماعة من الصحابة منهم علي وابوبرزة الأسلمي وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم ومن التابعين شريح والشعبي وطاوس وعطاء وابن ابي مليكة



نقل ذلك عنهم البخارى ، ونقل ابن المنذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيب  
والزهري وابن أبي ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصرى والأوزاعي  
وابن جريج وغيرهم ، وبالع ابن حزم فقال لا يعرف لهم مخالف من التابعين  
إلا النخعي وحده ونقل صاحب البحر ذلك عن الصادق والباقر وزين العابدين  
وأحمد بن عيسى والناصر والامام يحيى وحكاه أيضاً عن الشافعى واحمد  
واسحق وأبى ثور . وذهبت الحنفية والمالكية وغيرهم الى أنها اذا وجبت  
الصفقة فلا محيار والحق القول الأول \*

## باب الر با

يحرم بيع الذهب بالذهب ؛ والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير  
بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، إلا مثلاً بمثل ، يداً بيد ، وفى إلحاق  
غيرها بها خلاف ، فإن اختلفت الأجناس ؛ جاز التفاضل اذا كان يداً بيد ،  
ولا يجوز بيع الجنس بجنسه مع عدم العلم بالتساوى وإن صحبه غيره ولا  
يبع الرطب بما كان يابساً إلا لأهل العرايا ، ولا يبيع اللحم بالحيوان ، ويجوز  
بيع الحيوان باثنين أو أكثر من جنسه ؛ ولا يجوز بيع العينة ﴿ أقول ﴾  
السته الأجناس المذكورة هى المنصوص عليها فى الأحاديث كحديث أبى سعيد  
لمفظ « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ؛ والبر بالبر ، والشعير بالشعير ،  
والتمر بالتمر ؛ والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يداً بيد ؛ فمن زاد أو ازداد فقد أربى  
الآخذ والمعطى فيه سواء » وهو فى الصحيح وسائر الأحاديث فى الصحيحين  
وغيرهما هكذا ليس فيها إلا ذكر الستة الأجناس . وقد اختلف فى إلحاق  
هل يلحق بهذه الأجناس المذكورة غيرها فيكون حكمه حكمها فى تحريم  
التفاضل والنساء مع الاتفاق فى الجنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف فى

الجنس والاتفاق في العلة ، فقالت الظاهرية انه لا يلحق بها غيرها ، وذهب من عداهم الى أنه يلحق بها ما يشاركها في العلة ، واختلفوا في العلة ما هي ؟ فقيل : الاتفاق في الجنس والطعم ، وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن والاقنيات ، وقيل الجنس وجوب الزكاة . وقد استدلل لمن قال بالالحاق بما أخرجه الدارقطني والبخاري من حديث عبادة وأنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما وزن فمثل بمثل اذا كان نوعا واحداً ، وما كيل فمثل ذلك ، فاذا اختلف النوعان فلا بأس به » . وقد أشار الى هذا الحديث صاحب التلخيص ولم يتكلم عليه ؛ وفي اسناده الربيع بن صبيح ؛ وثقه أبو زرعة وغيره ؛ وضعفه جماعة ، وهذا الحديث كما يدل على إلحاق غير الستة بها ؛ كذلك يدل على أن العلة الاتفاق في الكيل والوزن ؛ مع اتحاد الجنس . ومما يدل على أن الربا يثبت في غير هذه الأجناس ، حديث ابن عمر في الصحيحين قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المزابنة أن يبيع الرجل ثمر حائطه ؛ إن كان نخلاً بتمر كيلاً ، وإن كان كرمًا أن يبيعه بنبيب كيلاً ؛ وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام ؛ نهى عن ذلك كله » وفي لفظ لمسلم « وعن كل ثمر يخرصه » فان هذا الحديث يدل على ثبوت الربا في الكرم والزبيب ورواية مسلم تدل على أعم من ذلك . ومما يدل على الإلحاق ما أخرجه مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان » وأخرجه أيضاً الشافعي وأبو داود في المراسيل ووصله الدارقطني في الغرائب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضعفه وصوب الرواية المرسلة وتبعه ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن عمر عند البخاري وفي اسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف . وأخرجه أيضاً من رواية أبي أمية بن أبي يعلى عن نافع أيضاً ؛ وأبو أمية ضعيف ؛ وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة عند الحاكم والبيهقي وابن خزيمة ؛ ومما

يؤيد ذلك حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة عند الترمذى فى رخصة  
العرايا ، وفيه عن بيع العنب بالزبيب وعن كل ثمر يخرصه . ومما يدل على أن  
المعتبر الاتفاق فى الوزن ، حديث أبى سعيد عند أحمد ومسلم بلفظ « لا تبعوا  
الذهب بالذهب ؛ ولا الورق بالورق ، إلا وزناً بوزن ، مثلاً بمثل ، سواء  
بسواء » وأخرج أحمد ومسلم والنسائى من حديث أبى هريرة « الذهب  
بالذهب ؛ وزناً بوزن ؛ مثلاً بمثل ، والفضة بالفضة ؛ وزناً بوزن ، مثلاً  
بمثلاً » وعند مسلم والنسائى وأبى داود من حديث فضالة بن عبيد عن النبى  
صلى الله عليه وآله وسلم « لا تبعوا الذهب بالذهب ، إلا وزناً بوزن » ومما  
ورد فى اعتبار الكيل ، حديث ابن عمر المتقدم ، وفيه « وإن كان كرمًا أن  
تبيعه بزبيب كيلاً » ومما سياتى قريباً من النهى عن بيع الصبرة لا يعلم كيلاً .  
وأما جواز التفاضل مع اختلاف الأجناس ، فلما ثبت فى الصحيح من حديث  
عبادة بن الصامت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال « الذهب بالذهب ،  
والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ؛ والتمر بالتمر ؛ والملح بالملح ؛  
مثلاً بمثل ؛ سواء بسواء ، يداً بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف  
شئتم ، إذا كان يداً بيد » وفى الباب أحاديث . وأما كونه يعتبر العلم  
بالتساوى ؛ فلما وقع فى الأحاديث الصحيحة من قوله مثلاً بمثل سواء بسواء  
وزناً بوزن ، فإن هذا يدل على أنه لا يجوز بيع الشئ بجنسه إلا بعد العلم  
بالمساواة والمثالة . ومما يدل على ذلك حديث جابر عند مسلم وغيره قال « نهى  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلاً  
بالكيل المسمى من التمر » فإن هذا يدل على أنه لا يجوز البيع إلا بعد العلم .  
وأما كونه لا تأثير لمصاحبة شئ آخر لأحد المثلين ، فلحديث فضالة بن عبيد  
عند مسلم وغيره قال « اشتريت قلادة يوم خير بائى عشر ديناراً فيها ذهب  
وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثنى عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبى

صلى الله عليه وآله وسلم فقال : لا تباع حتي تفصل » وقد ذهب الى هذا جماعة من السلف منهم عمر بن الخطاب وقال به الشافعي وأحمد واسحق ، وذهب جماعة منهم الحنفية والهدوية الى جواز التفاضل مع مصاحبة شيء آخر اذا كانت الزيادة مساوية لما قابلها ، وأما كونه لا يجوز بيع الرطب بما كان يابساً ، فلحديث ابن عمر المتقدم في النهي عن أن يبيع الرجل ثمر حائطه إن كان نخلاً بتمر كيلاً ؛ وإن كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً . وكذلك حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة المتقدمان . وأما جواز ذلك لأهل العرايا ، فلحديث زيد بن ثابت عند البخاري وغيره . أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا أن تباع بخرصها كيلاً ، وفي لفظي الصحيحين . رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرًا يأكلونها رطباً . وأخرج أحمد والشافعي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث جابر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بخرصها الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة » وفي الباب أحاديث . والمراد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص للفقراء الذين لا نخل لهم أن يشتروا من أهل النخل رطباً يأكلونه في شجره بخرصه تمرًا والعرايا جمع عرية ، وهي في الأصل عطية ثمر النخل دون الرقبة . وقد ذهب الى ذلك الجمهور ؛ ومن خالف فالأحاديث ترد عليه . وأما المنع من بيع اللحم بالحيوان ، فلما تقدم قريباً . وأما جواز بيع الحيوان باثنين أو أكثر من جنسه ، فلحديث جابر عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي قال « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى عبداً بعبدين » وأخرجه أيضاً مسلم في صحيحه . وأخرج مسلم رحمه الله أيضاً وغيره من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفيّة بسبعة أرؤس من دحية الكلبي » وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم أمره أن يبعث جيشاً على إيل كانت عنده قال فحملت الناس عليها حتى  
نفدت الإبل وبقيت بقية من الناس قال فقلت يا رسول الله : الإبل قد  
نفدت وقد بقيت بقية من الناس لا ظهر لهم ، فقال لى اتبع علينا إبلا بقلأئص  
من إيل الصدقة الى محلها حتى ينفذ هذا البعث قال وكنت أبتاع البعير بقلوصين  
وثلاث قلائص من إيل الصدقة الى محلها حتى نفدت ذلك البعث ، فلها جاءت  
إيل الصدقة أداها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « وفي اسناده محمد بن  
اسحق وفيه مقال ، وقوي في الفتح اسناده . وأخرج أحمد وأهل السنن  
• وصححه الترمذى وابن الجارود من حديث سمرة قال « نهى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة » وهو من رواية الحسن عن  
سمرة ولم يسمع منه . وقد جمع الشافعى بين الحديثين بأن المراد به النسيئة من  
الطرفين فيكون ذلك من بيع الكالئ بالكالئ لا من طرف واحد فيجوز  
وأما كونه لا يجوز بيع العينة ، فلحديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قال : اذا ضن الناس بالدينار والدرهم ، وتبايعوا بالعينة ، واتبعوا  
أذئاب البقر ، وتركوا الجهاد في سبيل الله ، أنزل الله بهم البلاء فلا يرفعه حتى  
يراجعوا دينهم » أخرجه أحمد وأبو داود والطبرانى وابن القطان وصححه .  
قال الحافظ رجاله ثقات . والمراد بالعينة — بكسر العين المهملة — بيع التاجر  
سلعته بثمن الى أجل ثم يشتريها منه بأقل من ذلك الثمن ، ويدل على المنع  
من ذلك ما رواه أبو اسحق السيبعى عن امرأته أنها دخلت على عائشة فدخلت  
معها أم ولد زيد بن أرقم فقالت يا أم المؤمنين : إني بعت غلاماً من زيد بن  
أرقم بثمانمائة درهم نسيئة ، وإني ابتعته منه بستمائة نقداً ؛ فقالت لها عائشة :  
بئسما اشتريت وبئسما شريت ، إن جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قد بطل إلا أن يتوب » أخرجه الدارقطنى وفي اسناده الغالية بنت أيفع  
وقد روى عن الشافعى أنه لا يصح وقرر كلامه ابن كثير فى ارشاده . وقد

ذهب الى عدم جواز العينة مالك وأبو حنيفة وأحمد والهدوية وجوز ذلك  
الشافعي وأصحابه ، وقد ورد النهي عن العينة من طرق عقد لها البيهقي في  
سننه باباً .

## باب الخيارات

يجب على من باع ذا عيب أن يبينه وإلا ثبت للشري الخياز ، والخراج

- بالضمان ، وللشري الرد بالغرر ، ومنه المصرة فيردها وصاعاً من تمر ، أو  
ما يتراضيان عليه ، ويثبت الخيار لمن خدع أو باع قبل وصول السوق ولكل  
من المتبايعين بيعاً منهيّاً عنه الرد ؛ ومن اشترى شيئاً لم يره فله رده إذا رآه ، وله  
رد ما اشتراه بخيار ؛ وإذا اختلف البيعان فالقول ما يقوله البائع ﴿ أقول ﴾  
أما وجوب بيان العيب على البائع ، فلحديث عقبة بن عامر عند ابن ماجه  
والدارقطني والحاكم والطبراني قال . سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يقول : المسلم أخو المسلم . لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً وفيه عيب  
إلا بينه » وقد حسن اسناده الحافظ في الفتح . وأخرج نحوه أحمد  
وابن ماجه ، والحاكم في المستدرک . من حديث واثلة مرفوعاً ؛  
وفي اسناده أبو جعفر الرازي ؛ وأبو سباع والأول مختلف فيه ؛ والثاني  
مجهول . وأخرج ابن ماجه ؛ والترمذي ؛ والنسائي ؛ وابن الجارود ؛  
والبخاري تعليقاً من حديث العداء بن خالد قال : « كتب لي النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم هذا ما اشتراه العداء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله اشترى  
منه عبداً أو أمة ؛ لاداء ؛ ولا غائلة ، ولا خبثه ؛ يبع المسلم من المسلم » ويؤيد  
هذه الأحاديث حديث « من غشنا فليس منا » وهو في صحيح مسلم رحمه الله تعالى ؛



وغيره من حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، فدلّت هذه الاحاديث على أن  
 من باع ذا عيب ولم يبيّنه ، فقد باع بيعاً لا يحل شرعاً ، فيكون المشتري  
 بالخيار إن رضى به فقد أتمّ البائع ، وصح البيع لوجود المناط الشرعى ؛ وهو  
 التراضى . وإن لم يرضه كان له رده لأن العلم بالعيب كشف عن عدم الرضا  
 الواقع حال العقد ، فلم يوجد المناط الشرعى ؛ ولما ورد في رد المعيب وسياق  
 وأما كون الخراج بالضمنان ؛ فلحديث عائشة عند احمد وأهل السنن والشافعى ؛  
 وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان وابن خزيمة .  
 « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن الخراج بالضمنان » وفي رواية « أن  
 رجلاً ابتاع غلاماً فاستغله ثم وجد به عيباً فردّه بالعيب ؛ فقال البائع : غلة  
 عبدى » فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلة بالضمنان » والمراد بالخراج  
 الدخل والمنفعة أى يملك المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضمن الأصل  
 الذي عليه أى بسببه . وأما الرد بالغرر . « فلأن المشتري إنما رضى بالمبيع  
 عند العقد قبل علمه بالغرر ، فإذا تبين له الغرر كشف عن عدم الرضا الذى  
 هو المناط الشرعى ، ومن ذلك المصراة فإنه يثبت الخيار فيها لوجود الغرر الكائن  
 بالتصرية . وهو حبس اللبن في الضروع ليخيل للمشتري غزارته فيغتر .  
 وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبى هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال لا تصروا الابل والغنم فن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد  
 أن يحلبها ، إن رضىها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر » وفي  
 رواية مسلم وغيره « من اشترى مصراة فهو منها بالخيار ثلاثة أيام ، إن شاء  
 أمسكها وإن شاء ردها ومعها صاعاً من تمر لا سمراء » . وأما كونه يجوز رد  
 ما يتراضيان عليه ، فلأن حق الأدعى مفوض اليه ؛ فإذا رضى بأخذ عوض  
 عنه جاز ذلك كما لو رضى باسقاطه أو أخذ بعضه . وأما كونه يثبت بالخيار  
 لمن خدع . فإن كان مع شرط عدم الخداع فلا ريب في ذلك لما تقدم من

حديث ابن عمر « أن رجلاً كان يخدع في البيوع فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بايعت فقل لا خلافة » وهو في الصحيحين وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل لحيان بن منقذ الذي كان يخدع في البيوع الخيار ثلاثة أيام » كما في حديث بن عمر في رواية منه ، وكذلك في حديث غيره ، وأما إذا لم يشترط فالبيع الذي وقع ليس هو بيع المسلم إلى المسلم بل هو مشتمل على الخبث والخداع والغائلة فلم يحدو الخيار لكونه كذلك ويكون الخداع كشفاً عن عدم الرضا المحقق الذي هو المناط كما تقدم تقريره . وأما كونه يثبت الخيار لمن باع قبل وصول السوق فلحديث أبي هريرة عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره « قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتلقى الجلب فإن تلقاه إنسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالخيار إذا ورد السوق (١) » وأما كونه لكل واحد من المتبايعين الخيار إذا وقع البيع على صورة نهى عنها كتلك الصور المتقدمة ، فوجهه أن النهي إن كان مقتضياً للفساد المرادف للبطلان كما تقرر في الأصول فوجود العقد كعدمه وهو غير لازم لواحد منهما فالرد بالخيار هو بمعنى الرد لما هو غير لازم ، وإن كان النهي غير مقتض للفساد فوقع العقد على صورة من تلك الصور إن رضيه كل واحد منهما ، فقد حصل المناط الشرعي ، وهو الرضا وإن لم يحصل منهما الرضا أو من أحدهما لوقوعه على وجه يخالف الشرع ؛ فقد فقد المناط . وأما كون من اشترى شيئاً لم يره فله الرد إذا رآه . فلحديث أبي هريرة مرفوعاً « من اشترى ما لم يره فله الخيار إذا رآه » أخرجه الدارقطني والبيهقي ؛ وفي أسناده عمر بن إبراهيم الكردي وهو ضعيف ، ولكنهما

(١) وتلقى الجلب هو أن يقدم ركب بتجارة فيتلقاه رجل قبل أن يدخلوا البلد ويعرفوا السعر فيشتري منهم بأرخص من سعر البلد وهو مظنة ضرر للبائع وله الخيار إذا عثر على الضرر .

أخرجنا عن مكحول مرسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه وفي  
 اسناده أيضاً أبو بكر بن أبي مریم وهو ضعيف ، ومثل هذا لا تقوم به الحجة ،  
 ولكن الخيار في الغائب يمكن الاستدلال عليه بأحاديث النهى عن الغرر ،  
 فان ما لم يقف الانسان على حقيقته لا يخلو عن نوع غرر سواء كان بعناية  
 البائع أم لا . وأيضاً لا بد من حصول المناط الشرعى ، وهو التراضى . فانما  
 لم يرض المشتري بالبيع عند رؤيته فقد الرضا فعدم المصحح . وأما كونه  
 له رد ما اشتواه بخيار وذلك نحو أن يشتري شيئاً على أن له فيه الخيار مدة  
 معلومة . فلما ورد في الأحاديث الصحيحة الواردة في خيار المجلس بلفظ كل  
 يعين لا يبيع بينهما حتي يتفرقا إلا يبيع الخيار ، وفي لفظ إلا أن يكون صفقة  
 خيار ، وهما في الصحيحين ، وفيهما ألفاظ بهذا المعنى . ولكنه قد اختلف  
 في تفسير بيع الخيار ؛ فقليل هذا وقيل غيره ، ويؤيد ثبوت خيار الشرط  
 ما تقدم من حديث من كان يخذع في البيوع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال له إذا بايعت فقل لا خلافة وفي بعض الروايات ولك الخيار ثلاثة أيام ؛  
 وقد تقدم ذلك . وأما كونه إذا اختلف البيعان فالقول ما يقوله البائع .  
 فلحديث ابن مسعود عند احمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني  
 والبيهقي وصححه الحاكم وابن السكن قال « قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة ؛ فالقول ما يقوله صاحب  
 السلعة أو يترادان » وفي لفظ « والمبيع قائم بعينه » وفي لفظ « إذا اختلف  
 البيعان والمبيع مستهلك فالقول قول البائع » وفي لفظ « ولا بينة بينهما » وفي  
 الباب روايات كثيرة قد استوفيتها في شرح المنتقى ، وحاصلها يفيد أن القول  
 قول البائع ، وقد قيل أن هذا الحديث مخصص لأحاديث أن على المدعى البينة  
 وعلى المنكر اليمين وسيأتى ، وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه ، وقد  
 اختلف أهل العلم في ذلك اختلافاً طويلاً .

## باب السلم

هو أن يسلم رأس المال في مجلس العقد على أن يعطيه ما يتراضيان عليه معلوماً إلى أجل معلوم ولا يأخذ إلا ما سماه أو رأس ماله ولا يتصرف قبل قبضه . ﴿ أقول ﴾ السلم هو نوع مخصوص من أنواع البيع فلا يجوز أن يكون المالا ن مؤجلين لأن ذلك هو بيع الكالئ بالكالئ ، وقد تقدم المنع منه ، فلا بد أن يكون رأس المال مدفوعاً عند العقد ؛ وقد وقع الاتفاق على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس وقد شرط في السلم جماعة من أهل العلم شروطاً لم يدل عليها دليل \* وأما اعتبار أن يكون المسلم فيه معلوماً والأجل معلوم ، فلما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال « قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون . في الثمار السنة والستين » فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم ، وأخرج أحمد والبخاري من حديث عبد الرحمن بن أبيزى وعبد الله بن أبي أوفى قالاً : « كنا نصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتينا أنباط من أنباط الشام ؛ فنسلفهم في الخنطة والشعير والزيت إلى أجل مسمى ، قيل أكان لهم زرع أو لم يكن ، قالوا ما كنا نسألهم عن ذلك . وفي لفظ لأحمد وأهل السنن إلا الترمذي وما نراه عندهم . وأما كونه لا يأخذ إلا ما سماه أو رأس المال . فلحديث ابن عمر عند الدارقطني قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسلف شيئاً فلا يشترط على صاحبه غير قضائه . وفي لفظ . من أسلف في شيء فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه أو رأس ماله » . وأما كونه لا يتصرف فيه قبل قبضه « فلما أخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره . وفي أسناده عطية بن سعيد العوفي ، وفيه مقال والمعنى أنه لا يحل جعل المسلم فيه

( ٨٢ ج ٢ - الدراري المضية )

ثمناً لشيء قبل قبضه ؛ ولا يجوز بيعه قبل قبضه وقد اختلف أهل العلم في ذلك

## باب القرض

يجب ارجاع مثله ويجوز أن يكون أفضل أو أكثر اذا لم يكن مشروطاً ولا يجوز أن يجر القرض نفعاً للقرض ﴿ أقول ﴾ أما وجوب رد المثل فلا أنه اذا وقع التواطؤ على أن يكون القضاء زائداً على أصل الدين فذلك هو الربا ، بل قد ورد ما يدل على أن مجرد الهدية من المستقرض للقرض رباحاً كما أخرجه البخارى . عن أبي بردة بن أبي موسى قال « قدمت المدينة فلقيت عبدالله بن سلام . فقال لي إنك بأرض فيها الربا فاش فاذا كان لك على رجل حق فاهدى اليك حمل بر أو حمل شعير أو حمل قت . فلا تأخذ فانه ربا » وأما كونه يجوز أن يكون القضاء أفضل أو أكثر اذا لم يكن مشروطاً . فلحديث جابر في الصحيحين قال « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لي عليه دين فقضاني وزادني » وفي الصحيحين أيضاً من حديث أبي هريرة قال « كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سن من الابل فجاءه يتقاضاه فقال اعطوه فطلبوا سنه فلم يجدوا إلا سناً فوقها فقال اعطوه فقال أوفيتني أوفاك الله » فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « إن خيركم أحسنكم قضاءً » وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث أبي رافع وهذا الحديثان كما يدلان على جواز أن يكون القضاء أفضل يدلان على أنه يصح قرض الحيوان وإليه ذهب الجمهور ومنع من ذلك الهدوية . وأما كونه لا يجوز أن يجر القرض نفعاً للقرض ، فلحديث أنس عند ابن ماجه أنه سئل عن الرجل يقرض أخاه المال فيهدى إليه فقال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدى إليه أو حملة على الدابة فلا يركبها ولا يقبله إلا أن يكون جري بينه وبينه قبل ذلك » وفي اسناده يحيى بن أبي اسحاق الهنائي وهو مجهول وفي اسناده أيضاً عتبة بن حميد العتيبي وقد ضعفه أحمد والراوى عنه اسماعيل بن عياش وهو ضعيف . وقد أخرج البخارى في التاريخ من

حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا أقرض فلا يأخذ هدية » وأخرج البيهقي عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبدالله بن سلام وابن عباس في السنن الكبرى موقوفا عليهم « أن كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا » وأخرج البيهقي أيضاً نحو ذلك في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفاً عليه وقد تقدم ما أخرجه البخاري عن عبدالله بن سلام وقد أخرجه الحارث بن أبي أسامة من حديث علي رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قرض جر منفعة » وفي رواية « كل قرض جر منفعة فهو ربا » وفي إسناده سوار بن مصعب وهو متروك ؛ وفي الباب من الأحاديث والآثار ما يشهد بعضها لبعض .

## كتاب الشفعة

سببها الاشتراك في شيء ولو منقولاً ، فإذا وقعت القسمة فلا شفعة ، ولا يحل للشريك أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، ولا تبطل بالترخي .  
 ( أقول ) أما كون سببها الاشتراك ولو منقولاً ، فلعموم الأحاديث الواردة في ذلك كحديث جابر في البخاري وغيره « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم ؛ فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » وأخرجه أيضاً بنحو هذا اللفظ أهل السنن ، وحديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قسمت الدار وحدث . فلا شفعة فيها » أخرجه أبو داود وابن ماجه بإسناد رجاله ثقات . وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ؛ وأخرج البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً « الشفعة في كل شيء » ورجاله ثقات إلا أنه أعل بالارسال . وأخرج الطحاوي له شاهداً من حديث جابر بإسناد لا بأس به . وأما كون القسمة تبطل الشفعة



فلما فى هذه الأحاديث من التصريح بأنها فى الشئ الذى لم يقسم ، ثم فسر  
القسمة بقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . فالأحاديث  
الواردة فى مطلق شفعة الجار كأحاديث « الجار أحق بصقبة » (١) وهى  
ثابتة فى الصحيحين ؛ وغيرهما مقيدة بعدم القسمة لأن الجار كما يصدق على  
الملاصق يصدق على المخالط . وأما تقييد شفعة الجار باتحاد الطريق كما فى  
حديث جابر عند أحمد وأبى داود وابن ماجه والترمذى وحسنه قال . قال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره ، ينتظر بها وإن كان  
غائباً إذا كان طريقهما واحدة . فهذا الحديث يؤيد ما قلناه « من أنه لا شفعة  
إلا للخليط » لأن الطريق إذا كانت واحدة فالخلطة كائنة فيها ولم تقع القسمة  
الموجبة لبطلان الشفعة لعدم تصرف الطريق . فالحق أن سبب الشفعة هو  
واحد ؛ وهو الشركة قبل القسمة فما قيل من أن من أسبب الاشتراك فى  
الطريق ، والاشتراك فى قرار النهر أو مجارى الماء هو راجع الى السبب الذى  
ذكرناه لأن الاشتراك فى طريق الشئ أو فى سواقيه هو اشتراك فى بعض  
ذلك الشئ ، وقد حققت المقام فى رسالة مستقلة أوردت فيها جميع ما ورد فى  
الشفعة من الأدلة ، وجمعت بينها جمعاً نفيساً فليرجع اليها . وقد حكى فى  
البحر عن أبى عمر وعثمان وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن  
عبد العزيز وربيعة ومالك والشافعى والأوزاعى وأحمد وإسحاق وعبيد  
ابن المحسن والأمامية « أن الشفعة لا تثبت إلا بالخلطة » . وحكى عن العروة  
وأبى حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبى ليلى وابن سيرين « أن الشفعة تثبت  
بالجوار » واستدلوا بالأحاديث الواردة فى شفعة الجار . وأما كونه لا يحل  
لشريك أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فلحديث جابر رضى الله عنه عند مسلم  
رحمه الله وغيره . « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة فى كل شركة

لم تقسم ربعه أو حائط ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به \* وأما كونها لا تبطل بالتراخي . فلما في الأحاديث الصحيحة الواردة في الشفعة من الاطلاق . وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث بن عمر بلفظ « لا شفعة لغائب ولا لصغير والشفعة كحل العقال » ففي اسناده محمد بن عبدالرحمن بن السليمان وهو ضعيف جداً . وقال أبو حيان لأصل للحديث . وقال أبو زرعة منكر . وقال البيهقي ليس بثابت ولا يصح تأييد هذا الحديث الباطل بما روى من قول شريح فانه لا حجة في ذلك ، على أن هذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام : نفي شفعة الغائب ونفي شفعة الصغير واعتبار الفور ، وقد هجر ظاهره في الحكمين الاولين فكان ذلك مفيداً لترك الاحتجاج به في الحكم الثالث على فرض انه غير باطل

## كتاب الاجارة

يجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعى وتكون الأجرة معلومة عند الاستئجار فان لم تكن كذلك استحق الأجير مقدار عمله عند أهل ذلك العمل وورد النهي عن كسب الحجام ومهر البغى وحلوان الكاهن وعسب الفحل وأجرة المؤذن وقفيز الطحان ويجوز الاستئجار على تلاوة القرآن لا على تعليمه وأن يكري العين مدة معلومة بأجرة معلومة ومن ذلك الأرض لا بشرط ما يخرج منها ومن أفسد ما استؤجر عليه أو أتلف ما امتأجره منه ضمن . ( أقول ) أما كون الاجارة تجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعى ، فلاطلاق الادلة الواردة في ذلك كحديث أبي سعيد الخدرى قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره » أخرجه احمد ورجاله رجال الصحيح ، وأخرجه أيضاً البيهقي وعبدالرزاق واسحاق في مسنده وأبو داود في المراسيل والنسائي في الزراعة

غير مرفوع ولفظ بعضهم من استأجر أجيراً فليسم له أجرته ولا طلاق حديث  
أبي هريرة عند البخاري واحد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول الله عز وجل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : ومن كنت خصمه خصمته  
رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع جزءاً وأكل ثمنه ، ورجل  
استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره » . وقد استأجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم دليلاً عند هجرته إلى المدينة كما في البخاري وغيره ؛ وثبت من  
حديث أبي هريرة عند البخاري قال « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم ، فقال أصحابه وأنت قال نعم كنت أرهاها على  
قرايط لأهل مكة » وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث  
سويد بن قيس « قال جلبت أنا ومخرمة العبدي بزاً من هجر فأتينا به مكة فجاءنا  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشي فساومنا سراويل فبعناه وشم رجلاً  
يزن بالأجر ، فقال له زن وارجح » وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر  
له قدر أجرته بل أعطاه ما يعتاده في مثل ذلك ، وقد كان الصحابة يؤجرون  
أنفسهم في عصره . ويعملون الأعمال المختلفة حتى أن علياً رضي الله عنه  
« أجر نفسه من امرأة على أن ينزع لها كل ذنوب بتمرة فنزع ستة عشر ذنباً  
حتى سجلت يدها ، فعدت له ست عشرة ثمرة فأثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فأخبره فأكل معه منها » أخرجه أحمد من حديث علي باسناد جيد وأخرجه  
أيضاً ابن ماجه وصححه ابن السكن ، وأخرجه البيهقي وابن ماجه من حديث  
ابن عباس أن علياً رضي الله عنه « أجر نفسه من يهودي يسقي له كل دلو  
ثمرة » وأما المانع الشرعي فهو مثل الصور التي سيأتي ذكرها . وأما اعتبار  
كون الأجرة معلومة : فلحديث أبي سعيد المتقدم . وأما كون من لم يكن  
أجرته معلومة يستحق مقدار عمله عند أهل ذلك العمل ، فلحديث سويد بن  
قيس السابق « ولكون ذلك هو الأقرب إلى العدل » . وأما النهي عن كسب

الحجام ومهر البغي وحلوان الكاهن ، فلحديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كسب الحجام ومهر البغي وثن الكلب » أخرجه أحمد برجال الصحيح ، وأخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط ، ومثله في حديث رافع بن خديج عند أحمد وأبي داود والنسائي والترمذي وصححه وهو أيضاً في صحيح مسلم رحمه الله تعالى ، وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي مسعود البدرى قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن وعسب الفحل » وقد تقدم الكلام على ثمن الكلب وعلى عسب الفحل في البيع ، والمراد بمهر البغي ما تأخذه الزانية على الزنا ، والمراد بحلوان الكاهن عطية الكاهن لأجل كهنته ، والحلوان بضم الحاء المهملة مصدر حلوته إذا أعطيته ، وقد استدل بما تقدم بعض أهل الحديث فقال إنه يحرم كسب الحجام ، وقد ورد في معنى ما تقدم أحاديث وفي بعضها التصريح بأنه خبيث وأنه سحت وذهب الجمهور إلى أنه حلال ، لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم حجمة أبوطيبة وأعطاه صاعين من طعام وكلم مواله فحففوا عنه ؛ وفيهما أيضاً من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وأعطى الحجام أجره » ولو كان سحتاً لم يعطه ، والأولى الجمع بين الأحاديث بأن كسب الحجام مكروه غير حرام ارشاداً منه صلى الله عليه وآله وسلم إلى معالي الأمور ويؤيد ذلك حديث محيصة بن مسعود عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه بإسناد رجاله ثقات « أنه كان له غلام حجام فزجره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسبه فقال ألا أطعمه أيتاماً لي ، قال لا . قال أفلا أتصدق به ، قال : لا . فرخص له أن يعلقه ناضحه » فلو كان حراماً بحتاً لم يرخص فيه أن يعلقه ناضحه ويستفاد منه أن إعطائه صلى الله عليه وآله وسلم للحجام لا يستلزم أن يأكله أهله حتى تتعارض الأحاديث ، فقد يكون مكروهاً لهم ؛ ويكون وصفه

بالسحت والخبث مبالغة في التنفير وقد يمكن الجمع بالمتع عن مثل ما منع منه  
 محيصة والاذن لمثل ما أذن له به ورخص له فيه . وأما أجره المؤذن :  
 فلحديث عبادة بن الصامت « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعثمان بن  
 أبي العاص واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » : وفي لفظ « لاتتخذ مؤذناً  
 يأخذ على أذانه أجراً » والحديث في الصحيح . وأما قفيز الطحان فلحديث  
 أبي سعيد قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قفيز الطحان » أخرجه  
 الدارقطني والبيهقي ، وفي اسناده هشام أبو كليب قيل لا يعرف ، وقد أورده  
 ابن حبان في الثقات ووثقه مغطاي وقفيز الطحان ، هو أن يطحن الطعام  
 بجز منه ، وقيل المنهى عنه طحن الصبرة لا يعلم قدرها بجز منها . وأما  
 جواز الاستئجار على تلاوة القرآن لا على تعليمه ، فلحديث ابن عباس  
 عند البخاري وغيره « أن نفرا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم مروا بماء فيهم لديغ أو سليم فعرض لهم رجل من أهل الماء  
 فقال هل فيكم من راق ، فان في الماء رجلاً لدينياً أو سليماً ؛ فانطلق  
 رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء فجاء بشاء الى أصحابه ففكروا ذلك  
 وقالوا أخذت على كتاب الله أجراً حتي قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله  
 أخذ على كتاب الله أجراً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن  
 أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله » وفي لفظ من حديث أبي سعيد أن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « أصبتم اقسما واضربوا الى معكم سهماً :  
 وضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم » والحديث في الصحيحين بالفاظ .  
 وفي حديث خارجة بن الصلت عن عمه في رقية المجنون بفاتحة الكتاب ، أن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « خذها فلعمري من أكل برقية باطل فقد  
 أكلت برقية بحق » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . وأما كونه لا يجوز  
 أخذها على تعليمه ، فلحديث أبي بن كعب قال « علمت رجلاً القرآن فأهدى  
 إلى قوساً ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إن أخذتها

أخذت قوساً من نار؛ فرددتها» أخرجه ابن ماجه والبيهقي، وقد أعل  
بالانقطاع؛ وتعقب وأعل أيضاً بجهالة بعض رواته، وتعقب، وله شاهد  
عند الطبراني من حديث الطفيل بن عمر الدوسي قال «أقرأني أبي بن كعب  
القرآن، فأهديت إليه قوساً، فغدا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد  
تلبسها: فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقلدها من جهنم، وعلى هذا  
يحمل حديث عبدالرحمن بن شبل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «اقرأوا  
القرآن ولا تغلوا فيه، ولا تجفوا عنه؛ ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به»  
أخرجه أحمد برجال الصحيح. وأخرجه أيضاً البزار وله شواهد، وحديث  
عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «اقرأوا القرآن  
واسألوا الله به؛ فإن من بعدكم قوماً يقرأون القرآن يسألون الناس به»  
أخرجه أحمد والترمذي وحسنه وفي الباب أحاديث. ووجه المنع من أخذ  
الأجرة على تعليمه: أن ذلك من تبليغ الأحكام الشرعية وهو واجب. وقد  
ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة والهدوية؛ وبه قال عطاء  
والضحاك والزهري واسحق وعبدالله بن شقيق (١). وأما كونه يجوز أن  
نكرى العين مدة معلومة بأجرة معلومة: فلما ورد من إكراه الأراضى في  
عصره صلى الله عليه وآله وسلم كحديث رافع بن خديج في الصحيحين قال  
«كنا أكثر الأنصار حقلاً، فكنا نكرى الأرض على أن لنا هذه. ولهم  
هذه، فربما خرجت هذه ولم تخرج هذه، فهنا عن ذلك، فأما بالورق فلم  
ينها» وفي لفظ لمسلم رحمه الله وغيره «فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به وسائر

(١) حديث تعليم المرأة في مقابلة مهرها يدل على الجواز، وكذلك الحديث  
العام وهو أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله، فيحمل حديث المنع من أخذ الأجرة  
على التعليم على تعليم الفرائض من كتاب الله كما أشار إليه الشارح من أنه تبليغ  
للاحكام الشرعية وهو واجب ويكون مخصصاً للعام المفيد للجواز



الأيان لها حكم الأرض . وأما كونه لا يجوز اكراء الأرض بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع ، لأن أحاديث « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع » وإن كانت ثابتة في الصحيحين وغيرهما فهي منسوخة بمثل حديث رافع المتقدم . وما ورد في معناه ، وفي المسألة مذاهب وأدلة مختلفة ، واجتهادات مضطربة ، قد أوجعناها في شرح المتبقي ، وفي رسالة مستقلة . ومن أصرح أحاديث النهي حديث جابر عند مسلم وغيره قال « كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنصيب من القصرى (١) ومن كذا ومن كذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من كان له أرض فليزرعها أو ليحرثها أخاه ، وإلا فليدعها » وفي حديث سعد بن أبي وقاص « أنه نهاهم أن يكرؤا بذلك ؛ وقال اكروا بالذهب والفضة » أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي ورجاله ثقات . وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة نحو حديث جابر « وأما كون من أفسد ما استؤجر عليه أو أتلف ما استأجره ضمن فمثل حديث « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » أخرجه أحمد وأبوداود وابن ماجه والترمذى والحاكم وصححه وهو من حديث الحسن عن سمرة وفي سماعه منه كلام مشهور ، والمراد أن على اليد ضمان ما أخذت حتى تؤديه . وأخرج أبوداود والنسائي وابن ماجه والبخاري من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن » وقد أخرجه النسائي مسنداً ومنقطعاً . ويؤيده حديث عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أيما طبيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فأعنت فهو ضامن » أخرجه أبوداود . فالمتطيب إنما ضمن لكونه أقدم على بدن المريض غير (١) على وزن القبطى كما صحح ضبطه النووى وهو ما بقى من الحب في السنبيل بعد الدباس

عالم بما يعلم به أهل هذه الصناعة فكان ضامنا وهكذا من استوَجِر على عمل  
عين تأقدم على العمل فيها غير عالم بالصناعة وأفسدها بتعاطيه . ضمن ، وهكذا  
من استأجر دابة ليركب عليها الى مكان فسار بها سيرا غير معتاد فهلكت ،  
أو ترك علفها فماتت . فانه ضامن .

## باب الاحياء والاقطاع

من سبق الى احياء أرض لم يسبق اليها غيره فهو أحق بها وتكون ملكا  
له . ويجوز للامام أن يقطع من في اقطاعه مصلحة شيئا من الأرض الميتة ،  
أو المعادن أو المياه ( أقول ) أما كون من سبق الى احياء أرض لم يسبق  
اليها يملكها ، فلحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من أحي  
أرضاً ميتة فهي له » أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان وصححه .  
وفي لفظ « من أحاط حائطاً على أرض فهي له » أخرجه أحمد وأبوداود .  
وأخرج أحمد وأبوداود والطبراني والبيهقي وصححه ابن الجارود من حديث  
الحسن عن سمرة مرفوعاً « من أحاط حائطاً على أرض فهي له » وأخرج أحمد  
وأبوداود والترمذي وحسنه والنسائي من حديث سعيد بن زيد قال « قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من أحي أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق  
ظالم حق » وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة قالت « قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها » وأخرج  
أبوداود من حديث أسمر بن مضر قال « أتيت النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم فبأيعته فقال من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له ، فخرج الناس  
يتعادون يتخاطون » أي يجعلون في الأرض خطوطاً علامة لما سبقوا اليه  
وصححه الضياء في المختارة . وأما كونه يجوز للامام اقطاع الأرض الميتة ،  
والمعادن ، والمياه ، فلما في الصحيحين من حديث أسماء بنت أبي بكر من أنها

كانت تنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير حضر فرسه وأجرى الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه ، فقال أقطعوه حيث بلغ السوط » وفي اسناده عبدالله بن عمر بن حفص وفيه مقال خفيف . وأقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وائل بن حجر أرضاً بحضرموت كما أخرجه الترمذى وأبو داود وابن حبان والبيهقي والطبرانى وابن المنذر بإسناد حسن ، وصححه الترمذى . وأخرج أحمد من حديث عروة ابن الزبير أن عبدالرحمن بن عوف قال « أقطعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا » وأخرج البخاري وغيره من حديث أنس قال « دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأنصار ليقطع لهم البحرين ؛ فقالوا يا رسول الله : إن فعلت ، فاكتب لآخواننا من قريش بمثلها ؛ فلم يكن ذلك عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إنكم ستلقون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني » وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس قال « أقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلال بن الحارث المزنى معادن القبيلة جلسيها وغوريها » وأخرجه أيضاً من حديث عمرو بن عوف المزنى . وأخرج الترمذى وأبو داود والنسائى وصححه ابن حبان وحسنه الترمذى من حديث أبيض بن حمال « أنه وفد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقطعه الملح فقطع له . فلما أن ولى ، قال له رجل من المجلس : أتدرى ما أقطعت له ؟ إنما أقطعت الممال العد ، قال فانتزعه منه » وفي الباب غير ذلك .

## كتاب الشركة

الناس شركاء في الماء ، والنار ، والكلاء ، وإذا تشاجر المستحقون للماء ، كان الأحقق به الأعلى فالأعلى ، يمسه الى الكعبيين ؛ ثم يرسله الى من تحته :

ولا يجوز منع فضل الماء لئيمع به الكلاً ، وللإمام أن يحمي بعض المواضع لرعى  
دواب المسلمين في وقت الحاجة ، ويجوز الاشتراك في النقود والتجارات ،  
ويقسم الربح على ما تراضيا عليه ، ويجوز المضاربة ما لم تشتمل على ما لا يحل ،  
وإذا تشاجر الشركاء في عرض الطريق ، كان سبعة أذرع ، ولا يمنع جار جاره  
أن يغرز خشبه في جداره ، ولا ضرر ولا ضرار بين الشركاء ؛ ومن ضار  
شريكه جاز للإمام عقوبته بقلع شجره ؛ أو بيع داره ﴿ أقول ﴾ أما  
الاشتراك في الماء والنار والكلاً ، فلحديث أبي حراش عن بعض أصحاب  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
المسلمون شركاء في ثلاث : في الماء والنار والكلاً » أخرجه أحمد وأبو داود  
وقد رواه أبو نعيم في الصحابة في ترجمة ابن حراش ؛ ولم يذكر الرجل ، وقد  
سئل أبو حاتم عنه فقال : أبو حراش لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم .  
قال ابن حجر رجاله ثقات . وقد أخرج الحديث ابن ماجه عن ابن عباس .  
وفي اسناده عبد الله بن حراش وهو متروك ، وقد صححه ابن السكن ،  
وأخرج ابن ماجه أيضاً من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال لا يمنع الماء والنار والكلاً » قال ابن حجر اسناده صحيح . وأخرج الخطيب  
من حديث عمر بن الخطاب ما في الباب ، وزاد « والملح » وفيه عبد الحكم بن ميسرة  
ورواه الطبراني بسند حسن عن زيد بن جبير عن ابن عمر ، وله عنده طريق  
أخرى ؛ وأخرجه أبو داود من حديث بهيثة عن أبيها وأخرجه ابن ماجه من حديث  
عائشة أنها قالت « يا رسول الله : ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال : الملح والماء  
والنار » واسناده ضعيف . وأخرجه الطبراني عن أنس بلفظ « خصلتان لا يحل  
منعهما الماء والنار » وأخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث عبد الله بن سرجس  
وأحاديث الباب تنهض بمجموعها ، وقد خصص الحديث بما وقع من الإجماع  
على أن الماء المحرز في الجرار ملك . وأما كون الأحق بالماء الأعلى فالأعلى ،

فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قضى في سيل مهزور أن يمسك حتى يبلغ السكعين ثم يرسل الأعلى على  
 الأسفل » أخرجه أبو داود وابن ماجه ، قال ابن حجر في الفتح واسناده حسن  
 وأخرجه الحاكم في المستدرك من حديث عائشة ، وصححه الحاكم ؛ وأعله  
 الدارقطني بالوقف ، وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ثعلبة بن مالك  
 وأخرجه عبد الرزاق من حديث أبي حاتم القرظي عن أبيه عن جده ،  
 وأخرج ابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث عبادة « أن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم قضى في شرب النخل من السيل ، أن الأعلى يشرب قبل  
 الأسفل ؛ ويترك الماء الى السكعين ثم يرسل الماء الى الأسفل الذي يليه ؛  
 وكذلك حتى تنقضى الحوائط أو يفنى الماء » وأحاديث الباب صالحة  
 للاحتجاج بها . وأما كونه لا يجوز منع فضل الماء ليمنع به الكلاء : فلحديث  
 أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاء » وفي لفظ لمسلم رحمه الله تعالى « لا يباع  
 فضل الماء ليباع به الكلاء » وفي لفظ للبخاري « لا تبيعوا فضل الماء لتمنعوا  
 به الكلاء » وفي الباب أحاديث . وفي لفظ لأحمد من حديث أبي هريرة  
 « ولا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه » . وأما كون للإمام أن يحمي بعض  
 المواضع لدواب المسلمين في وقت الحاجة ، فلحديث ابن عمر عند أحمد  
 وابن حبان « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمى البقيع للخيول خيل المسلمين »  
 وأخرجه أحمد وأبو داود والحاكم من حديث الصعب بن جثامة ، وزاد  
 « لا حمى إلا لله ورسوله » وهذه الزيادة في صحيح البخاري وفيه « أن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمى البقيع ؛ وأن عمر رضى الله عنه حمى سرف  
 والربذة » . وأما كونه يجوز الاشتراك في النقود والتجارات ، فلحديث  
 السائب بن أبي السائب أنه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم « كنت شريكى  
 في الجاهلية ؛ فكنت خير شريك ، لا تداريني ولا تماريني » أخرجه أبو داود

وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه . وفي لفظ لأبي داود وابن ماجه « أن السائب المخزومي كان شريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة ؛ فجاء يوم الفتح فقال مرحباً بأخي وشريكي ، لا يدارى ولا يماري » وله طرق غير هذه . وأخرج البخاري عن أبي المنهال « أن زيد بن أرقم والبراء بن عازب كانا شريكين فاشتريا فضة بنقد ونسيئة ؛ فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمرهما أن ما كان يداً يسد فخذوه ، وما كان نسيئة فردوه » وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن مسعود قال « اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر قال فجاء سعد بأسيرين ولم أجىء أنا وعمار بشيء » وفيه انقطاع . وأخرج أحمد وأبو داود عن رويغ بن ثابت قال « إن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذ نقد أخيه على أن له النصف مما يغنم ولنا النصف ، وإن كان أحدنا ليطير له النصل والريش وللآخر القدح » وأخرجه الدارقطني والبيهقي . وأما كونها تجوز المضاربة ، فقد روي عن حكيم بن حزام أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة يضرب له به : أن لا تجعل مالى في كبد رطبه ، ولا تحمله في بحر ، ولا تنزل به بطن مسيل ، فإن فعلت شيئاً من ذلك ، فقد ضمنت مالى » وقد قيل إنه لم يصح في المضاربة شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما فعلها الصحابة منهم حكيم المذكور ، ومنهم علي كما رواه عبد الرزاق ، ومنهم ابن مسعود كما رواه الشافعي ؛ ومنهم العباس كما رواه البيهقي ؛ ومنهم جابر رواه البيهقي أيضاً . ومنهم أبو موسى وابن عمر كما رواه في الموطأ والشافعي والدارقطني ؛ ومنهم عمر كما رواه الشافعي ؛ ومنهم عثمان كما رواه البيهقي . وقد روي في ذلك من المرفوع ما أخرجه ابن ماجه من حديث صهيب قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث فيهن البركة : البيع الى أجل ، والمقارضة ، واخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع » ولكن في اسناده مجهولان . وأما كونه اذا تشاجر

الشركاء فى عرض الطريق كان سبعة أذرع ، فلحديث أبى هريرة فى الصحيحين وغيرهما « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اختلفتم فى الطريق ؛ فاجعلوه سبعة أذرع » وأخرج معناه عبد الله بن أحمد فى المسند والطبرانى من حديث عبادة بن الصامت ، وأخرجه أيضاً عبد الرزاق عن حديث ابن عباس ، وأخرجه أيضاً ابن عدى من حديث أنس . وأما كونه لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه فى جداره ؛ لحديث أبى هريرة فى الصحيحين وغيرهما « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه فى جداره » وروى نحوه أحمد وابن ماجه والبيهقى عن جماعة من الصحابة . وأما كونه لا ضر ولا ضرار بين الشركاء ، فلحديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا ضر ولا ضرار وللرجل أن يضع خشبه فى حائط جاره ؛ واذا اختلفتم فى الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقى والطبرانى وعبد الرزاق . قال ابن كثير : أما حديث « لا ضر ولا ضرار » فرواه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت ؛ وروى من حديث ابن عباس وأبى سعيد الخدرى ؛ وهو حديث مشهور انتهى . فحديث ابن عباس هو المذكور فى الباب ، وحديث عبادة أخرجه أيضاً البيهقى ، وحديث أبى سعيد أخرجه ابن ماجه والدارقطنى والحاكم والبيهقى ؛ وقد رواه من حديث ثعلبة بن مالك القرظى الطبرانى فى الكبير وأبو نعيم . وأما كونه يجوز للإمام عقوبة من ضر شريكه بقطع شجره أو بيع داره ، فلحديث سمرة بن جندب « أنه كان له عضد من نخل فى حائط رجل من الأنصار ؛ قال ومع الرجل أهله ؛ قال وكان سمرة يدخل الى نخله فيتأذى به الرجل وبشق عليه ، فطلب إليه أن يناقله فأبى ؛ فأتى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له ، فطلب إليه النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه فأبى ؛ فطلب إليه أن يناقله فأبى ، قال فيه لى ولك كذا وكذا أمراً



« رغبه فيه فأبى ؛ قال أنت مضار ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
للأنصاري : اذهب فاقطع نخله » وهو من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن  
سمرة ولم يسمع منه . وقد روي المحب الطبري من أحاديث الأحكام عن  
واسع بن حبان قال « كان لأبي لبابة عذق في حائط رجل فكلمه » ثم ذكر  
تحو قصة سمرة .

## كتاب الرهن

- يجوز رهن ما يملكه الراهن في دين عليه ، والظهر يركب واللبن يشرب  
بنفقة المرهون ؛ ولا يغلق الرهن بما فيه ﴿ أقول ﴾ الرهن جائز بالاجماع ؛  
وقد نطق به الكتاب العزيز ، وتقييده بالسفر خرج مخرج الغالب كما ذهب  
اليه الجمهور . وقال مجاهد والضحاك والظاهرية لا يشرع إلا في السفر .  
وقد رهن النبي صلى الله عليه وآله وسلم درعاً له عند يهودي بالمدينة وأخذ  
منه شعيراً لأهله كما أخرجه البخاري وغيره من حديث أنس وهو في  
الصحيحين من حديث عائشة ، وأخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه  
من حديث ابن عباس وصححه الترمذي وصاحب الاقتراح ، وفي ذلك دليل  
على مشروعية الرهن في الحضر كما قال الجمهور . وأما كون الظهر يركب  
واللبن يشرب بنفقة المرهون ؛ فلما أخرجه البخاري وغيره من حديث  
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول « الظهر يركب بنفقته  
إذا كان مرهوناً ، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يركب  
ويشرب النفقة » وللحديث ألفاظ ؛ والمراد أن المرهن يتنفع بالرهن وينفق  
عليه . وقد ذهب الى ذلك أحمد واسحق والليث والحسن وغيرهم . وقال  
الشافعي وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء لا يتنفع المرهن من الرهن بشئ .  
بل الفوائد للراهن والمؤمن عليه . قالوا والحديث ورد على خلاف القياس ،  
( ٩ م ج ٢ - الدراري المضية )

ويحاج بأن هذا القياس فاسد الاعتبار مبنى على شفا جرف هار ولا يصح الاحتجاج بما ورد من النهى عن أن تحلب ماشية الرجل بغير إذنه كما في البخاري وغيره ، لأن العام لا يرد به الخاص بل يبيني عليه . وأما كونه لا يغلق الرهن بما فيه ، فلحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه » أخرجه الشافعي والدارقطني والحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه وحسن الدارقطني اسناده ؛ وقال ابن حجر في بلوغ المرام إن رجاله ثقات إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغير إرساله . وأخرجه ابن ماجه من طريق أخرى والوصل زيادة ؛ وقد خرجت من مخرج مقبول . والمراد بالغلق هنا استحقاق المرهن له حيث لم يفكه الراهن في الوقت المشروط ؛ وروى عبد الرزاق عن معمر أنه فسر غلق الرهن بما إذا قال الرجل إن لم آتك بمالك فالرهن لك قال ثم بلغني عنه أنه قال إن هلك لم يذهب حق هذا ، إنما هلك من رب الرهن ، له غنمه وعليه غرمه . وقد روي أن المرهن في الجاهلية كان يملك الرهن إذا لم يؤد الراهن إليه ما يستحقه في الوقت المضروب فأبطله الشارع ؛ والغنم والغرم هنا هو أعم مما تقدم من أن الظهر يركب واللبن يشرب بنفقة المرهون .

## كتاب الوديعة والعارية

يجب على الوديع والمستعير تأدية الأمانة الى من ائتمنه ، ولا يخن من خاته . ولا ضمان عليه إذا تلفت بدون جنايته وخيائته ، ولا يجوز منع الماعون كالدلو والقدر ، واطراق الفحل ، وحلب المواشي لمن يحتاج ذلك ، والحمل عليها في سبيل الله ﴿ أقول ﴾ أما كونه يجب على كل واحد منهما تأدية الأمانة ، فلقول الله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانة الى أهلها) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أد الأمانة الى من ائتمنك » ولا تخن من

خاتك» أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة وفي إسناده طلق بن غنم عن شريك ، وقد استشهد له الحاكم بحديث أبي التياح عن أنس وفي إسناده أيوب بن سويد وهو مختلف فيه ، وقد تفرد به كما قال الطبراني ، وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية من حديث أبي بن كعب وفي إسناده من لا يعرف ، وأخرجه أيضاً الدارقطني عنه وأخرجه البيهقي والطبراني عن أبي أمامة بسند ضعيف ، وأخرجه الدارقطني والطبراني وأبو نعيم من حديث أنس ، وأخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي عن رجل من الصحابة ، وفي إسناده مجهول غير الصحابي . وأما كونه لا ضمان إذا تلفت العين المستعارة والمستودعة ، فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا ضمان على مؤتمن » أخرجه الدارقطني وفي إسناده ضعف ، وقد وقع الإجماع على أن الوديع لا يضمن إلا للجناية منه على العين ، لما أخرجه الدارقطني في الحديث السابق من طريق أخرى بلفظ « ليس على المستعير غير المغل ضمان ، ولا المستودع غير المغل ضمان » والمغل هو الخائن والجاني خائن ، وأما المستعير فقد ذهب إلى أنه لا يضمن إلا للجناية أو خيانة ، العترة والحفنية والمالكية ، وحكى في الفتح عن الجمهور أن المستعير يضمنها إذا تلفت في يده إلا إذا كان التلف على الوجه المأذون فيه . وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث الحسن بن سمره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « على اليد ما أخذت حتى تؤدبه » وفي سماع الحسن من سمره مقال مشهور . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم من حديث صفوان بن أمية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعار منه يوم حنين أدرعا ، فقال : أغضباً يا محمد ؟ قال بل عارية مضمونة » وأما كونه لا يجوز منع الماعون كالدلو والقدر ، فلحديث ابن مسعود قال « كنا نعد الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عارية الدلو

والقدر» أخرجه أبو داود وحسنه المنذرى وروى عن ابن مسعود وابن عباس أنهما فسرا قوله تعالى (ويمنعون الماعون) انه متاع البيت الذى يتعاطاه الناس بينهم من الفأس والدلو والحبل والقدر وما أشبه ذلك . وعن عائشة : الماعون الماء والنار والملح . وقيل الماعون الزكاة . وأما كونه لا يجوز منع اطراق الفحل وحلب المواشى والحمل عليها فى سبيل الله ؛ فلما أخرجه مسلم رحمه الله وغيره من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها ، إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع قرقرة تطؤه ذات الظلف بظلفها ، وتنطحه ذات القرن بقرنها ؛ قلنا يا رسول الله وما حقها ؟ قال اطراق فحلها وإعارة دلوها ومنحتها وحلبها على الماء وحمل عليها فى سبيل الله » والمراد باطراق فحلها عاريته من يحتاج أن يطرق به ماشيته ؛ والمراد بمنحتها أن يعطى المحتاج ليتفع بحلبها ثم يردّها ؛ وأما الحمل عليها فى سبيل الله فاذا طلب ذلك من لا ماشية له من صاحب المواشى التى فيها زيادة على حاجته .

## كتاب الغصب

يأثم الغاصب ويجب عليه رد ما أخذه ؛ ولا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه ؛ وليس لعرق ظالم حق ؛ ومن زرع فى أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شئ ؛ ومن غرس فى أرض غيره غرساً دفعه أو لا يحل الاتفاح بالمغصوب ؛ ومن أ تلفه فعليه مثله أو قيمته ﴿ أقول ﴾ أما كونه يأثم الغاصب فلا أنه أكل مال غيره بالباطل واستولى عليه عدواناً ؛ وقد قال الله تعالى ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) وقال صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » أخرجه الدارقطنى من طرق عن أنس مرفوعاً وفى أسانيدها ضعف ، وأخرجه أحمد

والدارقطني من حديث أبي مرة الرقاشي عن عمه وفي اسناده علي بن زيد بن جدعان وهو متكلم عليه . وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس وأخرجه الدارقطني عنه من طريق أخرى ، وأخرجه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحيهما من حديث أبي حميد الساعدي ؛ وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه من حديث السائب بن يزيد عن أبيه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جاداً ولا لاعباً ؛ وإذا أخذ أحدكم عصاً أخيه فليردها عليه » وحديث « إنما أموالكم ودماءكم عليكم حرام » وهو ثابت في الصحيحين وغيرهما وهو مجمع على تحريم الغصب عند كافة المسلمين ، ومجمع على وجوب رد المغصوب إذا كان باقياً وعلى تسليم عوضه إذا كان تالفاً . وأما كونه ليس لعرق ظالم حق إلى آخره ، فلحديث رافع بن خديج « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والبيهقي والطبراني وابن أبي شيبة والطالسي وأبو يعلى وحسنه البخاري . وأما رفع الغرس عن أرض الغير ، فلما أخرجه أبو داود والدارقطني من حديث عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من أحيا أرضاً فهي له وليس لعرق ظالم حق » قال ولقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث أن رجائين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر فقضى لصاحب الأرض بأرضه ؛ وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها . قال فلقد رأيتها وانها لتضرب أصولها بالفؤس وانها لتدخل عم . وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وأخرجه البخاري تعليقاً من حديث سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق » . وأما كونه لا يحل الانتفاع بالمغصوب فلما تقدم من الأدلة القاضية بأنه لا يحل مال الغير لا عيناً ولا انتفاعاً ، وقد ورد في غضب الأرض التي

لا ثمرة لغصبها إلا الاتقاع بها بالزرع ونحوه أحاديث منها عن عائشة في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من ظلم شبراً من الأرض طوقه الله من سبع أرضين » وفيهما أيضاً من حديث أبي سعيد نحوه وفي البخاري وغيره من حديث ابن عمر نحوه أيضاً وفي مسلم من حديث أبي هريرة نحوه أيضاً . وأما كون من أتلفه فعليه مثله أو قيمته ، فلحديث عائشة « أنها لما كسرت اناء صفيّة الذى أهدت فيه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لها اناء كناء وطعام كطعام » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وحسنه الحافظ في الفتح . وأخرج البخاري وغيره من حديث أنس رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نساءه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم لها بقصة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصة فضمها وجعل فيها الطعام وقال كلوا ودفع القصة الصحيحة للرسول وحبس المكسورة » ولفظ الترمذى قال « أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاماً في قصعة فضربت عائشة القصة بيدها فألقت ما فيها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام بطعام وأناء بأناء » وقد استدل بذلك من قال إن القيمي يضمن بمثله ولا يضمن بالقيمة إلا عند عدم المثل وهو الشافعى والكوفيون . وقال مالك : إن القيمي يضمن بقيمته مطلقاً ؛ وبه قالت الهدوية . قيل ولا خلاف في أن المثل يضمن بمثله ، ولكنه قد ورد في حديث المصراة الثابت في الصحيح ردها وصاعاً من تمر واللبن مثلى ، والبحث مستوفى في موطنه .

## كتاب العتق

أفضل الرقاب أنفسها ، ويجوز العتق بشرط الخدمة ونحوها ، ومن ملك رحمه عتق عليه ؛ ومن مثل بمملوكه فعليه أن يعتقه ، وإلا أعتقه الامام

أو الحاكم ، ومن أعتق شركا له في عبد ضمن لشركائه نصيبهم بعد التقويم .  
وإلا عتق نصيبه فقط ويستسعى العبد ؛ ولا يصح شرط الولاء لغير من  
أعتق ، ويجوز التدبير فيعتق بموت ماله ، وإذا احتاج المالك جازله  
بيعه ، ويجوز مكاتبه المملوك على مال يؤديه ، فيصير عند الوفاء حرا ، ويعتق  
بقدر ما سلم ، وإذا عجز عن تسليم مال الكتابة عاد في الرق ، ومن استولد  
أمته لم يحل له بيعها وعتقت بموته ، أو تخيره لعتقها ﴿ أقول ﴾ الترغيب في  
العتق قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، في الأحاديث الصحيحة ،  
كحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما . عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
« من أعتق رقبة مسلمة ، أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار حتى  
فرجه بفرجه » وأخرج الترمذي وصححه من حديث أبي أمامة وغيره من  
الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « أيما امرئ مسلم أعتق  
امرا مسلما كان فكاكه من النار يحزى بكل عضو منه عضوا منه . وأيما امرئ  
مسلم أعتق امرأتين مسلمتين ، كاتفا فكاكه من النار يحزى بكل عضو  
منها عضوا منه » وفي لفظ وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة ، كانت  
فكاكها من النار ، تجزى بكل عضو من أعضائها ؛ عضوا من أعضائها ؛  
واسناده صحيح . وفي الباب أحاديث . وفي الصحيحين من حديث أبي ذر قال :  
قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل ؟ قال الإيمان بالله ؛ والجهاد في سبيل  
الله قال قلت أي الرقاب أفضل ؟ قال أنفسها عند أهلها ؛ وأكثرها ثمنا . وأما  
كونه يجوز العتق بشرط الخدمة . فلحديث سفينة بن عبد الرحمن قال :  
اعتقتي أم سلمة ؛ وشرطت على أن أخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
معايش . أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وقال لا بأس بإسناده  
وأخرجه الحاكم ؛ وفي إسناده سعيد بن جهمان أبو حفص الأسلمي ؛ وقدره  
ابن معين وغيره . وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه ووجه الحجة من هذا أن



النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يخفى عليه مثل ذلك . وقد قيل إن تعليق العتق بشرط الخدمة ؛ يصح اجماعاً . وأما كون من ملك رحمه عتق عليه . فلحديث سمرة عند احمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من ملك ذا رحم محرم فهو حر » ولفظ احمد « فهو عتيق » وهو من رواية الحسن عن سمرة . وفي سماعه منه مقال معروف . وقال علي بن المديني هو حديث منكر . وقال البخاري لا يصح . وأخرج النسائي والترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث ابن عمر . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من ملك ذا رحم محرم فهو حر » وهو من رواية ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه ؛ قال النسائي حديث منكر ؛ ولا نعلم أحداً رواه عن سفيان غير ضمرة . وقال الترمذي لم يتابع ضمرة بن ربيعة على هذا الحديث ؛ ولكنه قد وثقه يحيى بن معين وغيره ؛ وحديثه في الصحيحين ، وقد صحح حديثه هذا ابن حزم وعبد الحق وابن القطان . وأخرج أبو داود والنسائي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه موقوفاً ؛ مثل حديث سمرة ؛ وهو من رواية قتادة عنه ؛ ولم يسمع منه ، وقد ذهب إلى أن من ملك ذا رحم محرم عتق عليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ؛ واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه واحمد . وقال الشافعى وجماعة من أهل العلم أنه يعتق عليه الاولاد والآباء والامهات ، ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته ، وزاد مالك الاخوة ، ولا ينافى ما ذكرناه حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحزى والد عن ولده إلا أن يحده مملوكاً فيشتريه فيعتقه » لأن إيقاع العتق تأكيد لا ينافى وقوعه بالملك . وقد تمسك بحديث أبي هريرة الظاهرية فقالوا : لا يعتق أحد على أحد . وأما كون من مثل بمملوك يعتقه . فلحديث ابن عمر عن مسلم رحمه الله وغيره . قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « من لطم مملوكه أو

ضربه فكفارتة أن يعتقه » وفي مسلم أيضاً عن سويد بن مقرن « قال كنا  
 بنى مقرن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لنا إلا خادمة  
 واحدة فلطمها أحدنا فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتقوها » وفي  
 رواية « إذا استغنوا عنها فليخلوا سبيلها » وفي مسلم أيضاً : من حديث  
 أبي مسعود البدرى « قال كنت أضرب غلاماً بالسوط فسمعت صوتاً من  
 خلفي إلى أن قال فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله أقدر  
 منك على هذا الغلام » وفيه قلت يا رسول الله هو حر لوجه الله تعالى فقال  
 « لو لم تفعل للفحتك النار أو لمستك النار » \* وأما كونه يعتقه الامام أو  
 الحاكم ؛ فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في المملوك الذي جب  
 سيده هذا كيره فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « على بالرجل فلم يقدر  
 عليه » فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم « اذهب فأنت حر » أخرجه  
 أبو داود وابن ماجه وقد أخرجه احمد « وفي اسناده الحجاج بن ارطاة وهو  
 ثقة ولكنه مدلس ؛ وبقيه رجال احمد ثقات ؛ وأخرجه أيضاً الطبرانى . وقد  
 حكى في البحر عن علي والهادى والمؤيد بالله والشافعية والخنفية أنه لا يعتق  
 بمجرد المثلة بل يؤمر سيده بالعتق ؛ فان تمرد فالحاكم . وقال مالك والليث  
 والاوزاعى وداود « بل يعتق بمجردهما » قال النووى فى شرح مسلم : انه  
 أجمع العلماء على أن ذلك العتق ليس واجباً وإنما هو مندوب رجاء الكفارة  
 وإزالة إثم اللطم . ومن أدلتهم إذنه صلى الله عليه وآله وسلم بأن يستخدموها  
 كما تقدم ؛ ودعوى الاجماع غير صحيحة ؛ وإذنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 بالاستخدام لا يدل على عدم الوجوب ، بل الامر قد دل على الوجوب  
 والاذن بالاستخدام دل على كونه وجوباً متراجحاً إلى وقت الاستغناء عنها .  
 وأما كونه من أعتق شركا له فى عبد ضمن الخ ، فلحديث ابن عمر فى  
 الصحيحين وغيرهما ، ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من أعتق شركا له

فى عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد ، قوم العبد عليه قيمة عدل ، فأعطى شركاءه  
 حصصهم وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق عليه ما عتق « زاد الدارقطني ،  
 ورق ما بقى ، وأخرج احمد والنسائى وابن ماجه من حديث أبى المليح عن  
 أبيه « ان رجلا من قومه اعتق شقصاً له من مملوك ، فرقع ذلك للنبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم ، فجعل خلاصه عليه فى ماله وقال ليس لله عز وجل شريك  
 وفى الصحيحين أيضاً من حديث أبى هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم انه قال : « من اعتق شقصاً من مملوك فعليه خلاصه فى ماله ، فان لم يكن  
 له مال قوم المملوك قيمة عدل ؛ ثم استسعى فى نصيب الذى لم يعتق غير  
 مشقوق عليه » ولا تنافى بين هذا وبين حديث ابن عمر بل الجمع ممكن وهو  
 « ان من اعتق شركا له فى عبد ولا مال له لم يعتق إلا نصيبه ، ويبقى نصيب  
 شريكه مملوكا ، فان اختار العبد أن يستسعى بما بقى استسعى وإلا كان بعضه  
 حراً وبعضه عبداً » وأخرج احمد من حديث اسماعيل بن أمية عن أبيه عن  
 جده قال : كان لهم غلام يقال له طهمان أو ذكوان فاعتق جده نصفه فجاء  
 العبد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم تعتق فى عتقك ؛ وترق فى رقك ؛ قال فكان بخدم سيده  
 حتى مات « ورجاله ثقات . وأخرجه الطبرانى . وأما كونه  
 لا يصح شرط الولاء لغير من اعتق ، فلحديث عائشة فى الصحيحين وغيرهما  
 « انها جاءت اليها بريرة تستعينها فى كتابتها ؛ ولم تكن قضت من كتابتها شيئا ،  
 فقالت لها عائشة ارجعى إلى أهلك ، فان أحبوا أن أقضى عنك كتابتك ،  
 ويكون ولاؤك لى فعلت » فذكرت بريرة ذلك لاهلها فأبوا ، وقالوا ان  
 ان شئت أن نحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك  
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم : ابتاعى فاعتقنى فأنما الولاء لمن اعتق ؛ ثم قام فقال : ما بال أناس

يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، وان شرطه مائة مرة ، شرط الله أحق وأوثق . . . وللحديث طرق والفاظ . وأما كونه « يجوز التديير فيعتق بموت مالك » ويجوز له بيعه إذا احتاج . فلحديث جابر في الصحيحين وغيرهما « ان رجلاً اعتق غلاماً عن دبر فاحتاج فأخذته النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه اليه » وأخرج البيهقي من حديث ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً بلفظ المدبر من الثلث . ورواه الدارقطني بلفظ « المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث » وفي اسناده عبيدة بن حسان ، وهو منكر الحديث . وقد ذهب إلى جواز بيع المدبر للحاجة الشافعي وأهل الحديث ، ونقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء وبه قال : الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب ؛ كما حكاه صاحب البحر وحكي النووي عن الجمهور انه لا يجوز بيع المدبر مطلقاً . وأما كونه يجوز مكتوبة المملوك على مال يؤديه فلقوله تعالى ( فكتبوهم ان علمهم فيهم خيراً لآية ) ، وقد كانوا يكتبون في الجاهلية ، فقرر ذلك الاسلام ، ولا أعرف خلافاً في مشروعيتها . وأما كونه يصير عند الوفاء حراً أو يعتق منه بقدر ما سلم فلحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال يؤدى المكاتب بحصة ما أدي دية الحر ؛ وما بقي دية العبد » أخرجه احمد وأبو داود والنسائي والترمذي . وأخرج احمد وأبو داود نحوه من حديث علي ؛ وقد ذهب إلى هذا بعض أهل العلم . وذهب آخرون إلى أن حكم المكاتب حكم العبد حتى يوفى مال الكتابة ، واستدلوا بحديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « أئماً عبد كوتب بمائة أوقية فأدائها إلا عشر أقيات فهو رقيق » رواه احمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والحاكم وصححه . وفي لفظ لابن داود « المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته

درهم» ولا يعارض هذا ما تقدم فالجمع ممكن بحمل هذا على مالا يمكن تبعضه من الاحكام. وفي حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدى فلتحتجب منه» أخرجه احمد وأبوداود وابن ماجه والترمذى وصححه فاثبت له ههنا حكم الحر لان العبد يجوز له أن ينظر إلى مولاته لقوله تعالى (أو ما ملكت أيمانن) \* وأما كونه يرجع في الرق إذا عجز عن مال الكتابة ؛ فلكون المالك لم يعتقه إلا بعوض ، فإذا لم يحصل لم يحصل العتق . وقد اشترت عائشة بريرة بعد أن كاتبها أهلها كما تقدم \* وأما كون من استولد أمته لم يحل له بيعها ؛ فلحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «من وطئ أمته فولدت له فهي معتقة عن دبر منه» أخرجه احمد وأبوداود وابن ماجه والبيهقي . وفي اسناده الحسين بن عبدالله الهاشمي وهو ضعيف ، وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال «ذكرت أم ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعتقها ولدها» وأخرجه أيضاً الدارقطني وفي اسناده الحسين بن عبدالله الهاشمي وهو ضعيف كما تقدم . وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس أيضاً «أم الولد حرة وإن كان سقطاً» واسناده ضعيف . وأخرج البيهقي من حديث ابن لهيعة عن عبيدالله بن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا أم ابراهيم «أعتقك ولدك» وهو معضل ؛ وقال ابن حزم صح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس ، وأخرج الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أنه نهى عن بيع أمهات الأولاد ، وقال : لا يبعن ، ولا يوهبن ، ولا يورثن ، يستمتع بها السيد مادام حيا ، وإذا مات فهي حرة» وقد أخرج مالك في الموطأ والدارقطني أيضا من قول ابن عمر ، وأخرجه البيهقي مرفوعا وموقوفا ، وهذه الأحاديث وإن كان في أسانيدنا ما تقدم فهي تنتمض للاحتجاج بها ، وقد أخذ بها الجمهور ، وذهب من عداهم

إلى الجواز ، وتمسكوا بحديث جابر قال « كنا نبيع سراريننا أمهات أولادنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر ، فلما كان عمر نهانا فاتفينا » أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي ، وأخرجه أيضا ابن حبان . وليس فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك . والخلاف في المسألة بين الصحابة فمن بعدهم معروف مشهور . وأما كونها تعتق بموت سيدها الذي استولدها ، فلقوله في الحديث المتقدم « فهي معتقة عن دبر منه » أى من دبر حياته . وأما كونها تعتق بتخير مستولدها لعتقها ، فلأن إيقاعه يوجب عتق من لم يوجد لعتقه سبب ، فمن قد وجد سبب عتقه أولى بذلك ولا سيما بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم « أعتقها ولدها » فانه يدل على أنه قد وقع العتق بالولادة ؛ ولكن بقي للسيد حق يوجب عليها بعض ما يجب على المملوك حتى يموت ؛ فاذا نخير العتق فقد رضى باسقاط ذلك الحق .

## كتاب الوقف

من حبس ملكه في سبيل الله صار محبسا ، وله أن يجعل غلاته لأى مصرف شاء مما فيه قرينة ، وللتولى عليه أن يأكل بالمعروف منه ، وللواقف أن يجعل نفسه في وقفه كسائر المسلمين ؛ ومن وقف شيئا مضارة لوارثه فهو باطل ، ومن وضع مالا في مسجد أو مشهد لا ينتفع به أحد ؛ جاز صرفه في أهل الحاجات ومصالح المسلمين ، ومن ذلك ما يوضع في الكعبة . وفي مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ والوقف على القبور لرفع سمكها أو تزيينها أو فعل ما يجب على من يراها فتنة باطل ﴿ أقول ﴾ قد ذهب إلى مشروعية الوقف ولزومه جمهور العلماء ؛ قال الترمذى : لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين

من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين . وجاء عن شريح أنه أنكره وقال أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه إلا زفر ؛ وقد حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال : لو بلغ أبا حنيفة يعني الدليل لقال به ؛ وقال القرطبي راد الوقف مخالف للاجماع فلا يلتفت إليه . ومما يدل على صحته ولزومه حديث أبي هريرة عند مسلم رحمه الله وغيره . « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء : صدقة جارية ؛ أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر « أن عمر أصاب أرضاً بخير فقال يا رسول الله : أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فما تأمرني ؟ فقال : إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها » فتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والرقاب والضياف وابن السبيل لأجنان على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول . وأخرج النسائي والترمذي وحسنه البخاري تعليقاً من حديث عثمان « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة وليس فيها ماء مستعذب غير بئر رومة فقال من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشتريتها من صلب مالي . وفي الصحيحين . « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال . أما خالد فقد حبس أذراعه واعتده في سبيل الله » . وأما كون له أن يجعل غلاته لأي مصرف شاء مما فيه قرية ، فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر في الحديث السابق « إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها » فإطلاق الصدقة يشعر بأن للواقف أن يتصدق بها كيف شاء فيما فيه قرية . وقد فعل عمر رضي الله عنه ذلك فتصدق بها على الفقراء وذوي القربى والرقاب والضياف وابن السبيل كما تقدم . وأما كون للمتولى أن يأكل منه ، فلما تقدم من وقف عمر رضي الله عنه الذي قرره النبي صلى الله عليه وآله وسلم .



وأما كون للواقف أن يجعل نفسه في وقفه كسائر المسلمين ، فلما تقدم من حديث عثمان رضي الله عنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين » . وأما كون من وقف شيئاً مضارة لوارثه كان وقفه باطلا ، فلأن ذلك بما لم يأذن به الله سبحانه بل لم يأذن إلا بما كان صدقة جارية ينتفع بها صاحبها لا بما كان إثماً جارياً وعقاباً مستمراً ، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن الضرار في كتابه العزيز عموماً وخصوصاً ونهى عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عموماً كحديث « لا ضرر ولا ضرار في الاسلام » . وقد تقدم وخصوصاً كما في ضرار الجار . وضرار الوصية ونحوهما . وأما كون من وضع مالا في مسجد أو مشهد ؛ لا ينتفع به أحد . يجوز صرفه في مصارفه ، ومن ذلك ما يوضع في الكعبة ، وفي مسجده صلى الله عليه وآله وسلم . فلحديث عائشة رضي الله عنها في صحيح مسلم رحمه الله وغيره قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لو لا أن قومك حديثو عهد بجاهلية أو قال بكفر لانفقت كنز الكعبة في سبيل الله » فهذا يدل على جواز انفاق ما في الكعبة ، إذا زال المانع ، وهو حدائث عهد الناس بالكفر ؛ وقد زال ذلك واستقر أمر الاسلام . وثبت قدمه في أيام الصحابة رضي الله عنهم « فضلا عن زمان من بعدهم . وإذا كان هذا هو الحكم في الاموال التي في الكعبة ، فالاموال التي في غيرها من المساجد « أولى بذلك بفحوى الخطاب . فمن وقف على مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ، أو على الكعبة ؛ أو على سائر المساجد شيئاً يبقی فيها لا ينتفع به أحد ، فهو ليس بمتقرب ولا واقف ولا متصدق ، بل كإن يدخل تحت قوله تعالى ( إن الذين يكتزون الذهب والفضة ) الآية ولا يعارض هذا ما روى احمد والبخاري عن أبي وائل قال « جلست إلى شية في هذا المسجد فقال جلس إلى عمر رضي الله عنه في مجلسك هذا فقال لقد هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء .

إلا قسمتها بين المسلمين قلت ما أنت بفاعل ، قال لم ؟ قلت لم يفعله صاحبك ، فقال : هما المرآن اللذان يقتدى بهما « لأن هذا من عمر ؛ ومن شبيهة بن عثمان ابن طلحة اقتداء بما وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر رضى الله عنه . وقد أبان حديث عائشة السبب الذي لأجله ترك صلى الله عليه وآله وسلم ذلك « وأما الوقف على القبور ، فإن كان لتلك الأمور ، فلا شك فى بطلانه ، لأن رفعها قد ورد النهى عنه كما فى حديث على « أنه أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يدع قبراً مشرفاً إلا سواء ، ولا تمثالاً إلا طمسه » وهو فى مسلم وغيره وكذلك تزيينها ، وأشد من ذلك ما يجلب الفتنة على زائرها ؛ كوضع الستور الفائقة والأحجار النفيسة ونحو ذلك . فإن هذا مما يوجب أن يعظم صاحب ذلك القبر فى صدر زائره من العوام ، فيعتقد فيه ما لا يجوز وهكذا إذا وقف للنحر عند القبور ونحوه مما فيه مخالفة لما جاء عن الشارع . أما إذا وقف على إطعام من يفد الى ذلك القبر أو نحو ذلك ؛ فهذا هو وقف على الوافد لا على القبر « وما صنع الواقف بوقفه على القبر إلا ما يعرضه للآثم ؛ فقد يكون ذلك سبباً للاعتقادات الفاسدة . وبالجملة فالوقف على القبور مفسدة عظيمة ، ومنكر كبير ؛ إلا أن يقف على القبر مثلاً لإصلاح ما انهدم من عمارته التى لا إشراف فيها ؛ ولا رفع ولا تزيين ؛ فقد يكون لهذا وجه صحة ، وإن كان غير القبر أحوج الى ذلك كما قال الصديق رضى الله عنه : الحى أولى بالجديد من الأوكفان . أو كما قال

## كتاب الهدايا

يشرع قبولها ومكافأة فاعلها ، وتجوز بين المسلم والكافر ، ويحرم الرجوع فيها ، وتجب التسوية بين الأولاد ، والرد لغير مانع شرعى مكروه ( أقول ) أما كونه يشرع قبولها ، فلحديث أبي هريرة عند البخارى عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لو دعيت الى كراع أو ذراع لأجبت »  
ولو أهدي إلى ذراع أو كراع لقبلت » وأخرج أحمد والترمذي وصححه  
نحوه من حديث أنس . وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم الخزاعية قالت  
« قلت يا رسول الله تكره رد اللطف ؟ قال : ما أقبحه ، لو أهدي الى كراع  
لقبلته » وأخرج أحمد برجال الصحيح من حديث خالد بن عدي « أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال : من جاءه من أخيه معروف من غير اشراف  
ولا مسألة فليقبله ولا يرده ، فانما هو رزق ساقه الله اليه » وأخرج البخاري  
وغيره من حديث عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل  
الهدية ويثيب عليها » والأحاديث في قبول الهدية والمكافأة عليها كثيرة ،  
وذلك معلوم منه صلى الله عليه وآله وسلم . وأما كونها تجوز بين المسلم  
والكافر ، فلا ن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل هدايا الكفار ؛  
ويهدى لهم كما أخرجه أحمد والترمذي والبخاري من حديث علي قال « أهدي  
كسرى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل منه ، وأهدي له قيصر  
فقبل ، وأهدت له الملوك فقبل منها » وأخرج أبو داود من حديث بلال  
« أنه أهدي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عظم فذك » وفي الصحيحين  
من حديث أنس « أن أكيدر دومة أهدي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جبة  
سندس » وأخرج أبو داود من حديثه « أن ملك الروم أهدي الى النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم مشقة سندس فلبسها » وفيهما أيضاً من حديث علي رضي  
الله عنه « أن أكيدر دومة الجندل أهدي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ثوب حرير فأعطاه علياً فقال شققه خمرأ بين الفواطم » وأخرج البخاري من  
حديث أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي رغبة في عهد قريش وهي مشركة  
فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصلها ؟ قال نعم . قال ابن عينة فانزل  
الله تعالى فيها ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ) . وقد أخرج

احمد والطبراني من حديث أم سلمة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما  
انى قد أهديت الى النجاشي حلة وأواق من مسك ، ولا أرى النجاشي إلا  
قد مات ولا أرى هديتى الا مردودة ، فان ردت إلى فهى لك » وفي اسناده  
مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة ، والاحاديث في  
قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لهدايا الكفار كثيرة جداً . وأما ما أخرجه  
احمد وأبوداود والترمذي وابن خزيمة . وصححه من حديث عياض بن حماد  
« أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم اسلمت ؟ قال لا . قال انى نهيت عن زبد المشركين »  
وأخرج موسى بن عقبة في المغازى عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك . أن  
عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الاسنة قدم على النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم واهدى له فقال انى لا أقبل هدية مشرك » قال في الفتح « رجاله ثقات ،  
إلا أنه مرسل . وقال الخطابي يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخاً . وقيل انما  
رد ذلك اليهم لقصد الاغاظة ، أو لئلا يميل اليهم ، ولا يجوز الميل إلى المشركين (١)  
وأما قبوله لهدية من تقدم ذكره ، فهى لكونهم قد صاروا من أهل الكتاب  
وقيل إن الرد فى حق من يريد بهديته التودد والموالة والقبول فى حق من  
يرجى بذلك تأنيسه وتأليفه . ويمكن أن يكون النهى لمجرد الكراهة التى لا تنافى  
الجواز جمعاً بين الأدلة . وزبد المشركين هو بفتح الزاي وسكون الموحدة  
بعدها دال مهملة . قال فى الفتح هو الرصد انتهى . وأما كونه يكره الرجوع  
فيها ، فلكون الهدية هى هبة لغة وشرعاً ، وقد ورد فى ذلك حديث ابن  
عباس عند البخارى وغيره « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العائد فى  
هبته كالعائد يعود فى قيئه » وهو فى مسلم أيضاً وفى لفظ للبخارى « ليس لنا  
مثل السوء » . وأخرج احمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم  
من حديث ابن عمر وابن عباس رفعاه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

(١) أوليهم على المسارعة إلى الاسلام له المحرر

« لا يحل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها ، كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قائم ثم يرجع في قيئه » وقد دل قوله لا يحل على تحريم الرجوع من غير نظر إلى التمثيل الذى وقع الخلاف فيه هل يدل على الكراهة أو على التحريم . وقد ذهب إلى التحريم جمهور العلماء إلا هبة الوائد لولده كذا قال فى الفتح . وأما كونها تحب التسوية بين الاولاد فلحديث جابر عند مسلم وغيره قال « قالت امرأة بشير : انحل ابني غلاماً وأشهد لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال إن ابنة فلان سألتنى أن انحل ابنها غلامى فقال له أخوة ؟ قال نعم فكلهم أعطيت مثل ما أعطيته قال لا قال فليس يصلح هذا وانى لا أشهد إلا على حق . وفى لفظ لاحمد من حديث النعمان بن بشير « لا تشهدنى على جور ، وان لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم . وفى الصحيحين من حديثه ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال له « أكل ولدك نحلته مثل هذا ؟ فقال لا فقال فارجه » وفى لفظ لمسلم من حديثه « اتقوا الله واعدلوا فى اولادكم فرجع أبى فى تلك الصدقة » وكذا فى البخارى ولكنه بلفظ العطية . وأخرج احمد وأبو داود والنسائى من حديثه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم » وأخرج الطبرانى والبيهقى وسعيد بن منصور من حديث ابن عباس بلفظ « سووا بين اولادكم فى العطية ولو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء وفى اسناده سعيد بن يوسف وفيه ضعف . وقد حسن فى الفتح اسناده . وهذه الاحاديث تدل على وجوب التسوية وأن التفضيل باطل جور يجب على فاعله استرجاعه . وبه قال طاوس والثورى واحمد واسحاق وبعض المالكية وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة فقط وأجابوا عن الاحاديث بما لا ينبغى الالتفات اليه . وأما كون الرد لغير مانع شرعى مكروه فلما قدمنا فى أول البحث من الأدلة ، فان كان ثم مانع شرعى

من قبول الهدية لم يحل قبولها ، وذلك كالهدايا لأهل الولايات توصلا إلى أن يميلوا مع المهدي فان ذلك رشوة ؛ وستأتي الأدلة الدالة على تحريمها . وقد ورد في هدايا الامراء ما يفيد انها لا تحل وسيأتي الكلام على طرق حديث هدايا الامراء في كتاب القضاء . والعلة أنها تؤول إلى الرشوة إما في الحكم أو في شيء مما يجب قيام الامراء به ومن ذلك الهدية إلى من يعلم المهدي القرآن وقد تقدم الدليل على ذلك في الاجارات ، وهكذا حلوان الكاهن ومهر البغي ونحوهما ؛ ومن ذلك الهدية لمن يقضى للمهدي حاجة لحديث أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال من شفع لأخيه شفاعة فأهدى له هدية عليها فقبلها فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا » أخرجه أبو داود من طريق القاسم بن عبد الرحمن الاموي مولاهم الشامي وفيه مقال وبالجملة فكل مانع شرعي قام الدليل على مانعيته من قبول الهدية له حكم ما ذكرناه .

## كتاب الهبات

ان كانت بغير عوض فلها حكم الهدية في جميع ماسلف وان كانت بعوض فهي بيع ولها حكمه والعمرى والرقبي توجبان الملك للعمرى والمركب ولعقبه من بعده لا رجوع فيها ﴿ أقول ﴾ أما كون حكمها بلا عوض حكم الهدية فلكون الهدية هبة لغة وشرعاً والفرق بينهما ، إنما هو اصطلاح جديد ، فاذا كانت الهبة بغير عوض كانت المكافأة عليها مشروعة وتجاوز للكافر ومنه ولا يحل الرجوع فيها وتجب التسوية بين الاولاد ويكره الرد لغير مانع شرعي ، وأما إذا كانت بعوض فهي بيع لأن المعتبر في البيع إنما هو التراضي والتعاضد وهما حاصلان في الهبة بعوض إذا كان ذلك واقعاً عند التواهب . وأما إذا كان في الموهوب له مكافأة غير مرادة للتواهب عند الهبة فهي كالهدية وبالجملة فتطبق على الهبة بغير عوض الأدلة المتقدمة في الهدية

و تطبق على الهبة بعوض الادلة المتقدمة في البيع ، وقد تقدمت فلا حاجة إلى إيرادها هنا « وأما كون العمري والرقبي يوجبان الملك إلى آخره . فلحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « العمري ميراث لاهلها أو قال جائزة » وفيهما من حديث جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمري لمن وهبت له « وفي لفظ لمسلم « فمن أعمر عمري فهي للذي أعمر حيا وميتا ولعقبه » وفي لفظ لأحمد ومسلم وأبي داود إنما العمري التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول هي لك ولعقبك . فلما إذا قال هي لك ماعشت فانها ترجع إلى صاحبها ، ولكن قد قيل إن ذلك من كلام أبي سلبية مدرج في حديث جابر ؛ فلا تقوم لهذه الرواية الحجة ، ولا تصلح لتقييد الاحاديث المطلقة كالحديثين المتقدمين . وحديث زيد بن ثابت عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وابن حبان قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعمر عمري فهي لمعمره حياته ومماته ؛ لا ترقبوا من أرقب شيئا فهو سبيل الميراث » وأخرج أحمد والنسائي من حديث ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعمروا ولا ترقبوا من أعمر شيئا أو أرقبه ، فهو له حياته ومماته » ورجال اسناده ثقات « وورد في محل النزاع ما أخرجه النسائي من حديث جابر بلفظ « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمري ، أن يهب الرجل للرجل ، ولعقبه الهبة » ويستثنى ان حدث بك حدث ولعقبك ؛ فهي إلى وإلى عقبى ؛ انها لمن أعطاها ولعقبه . وهكذا ما أخرجه أحمد من حديث جابر « ان رجلا من الانصار أعطى أمه حديقة من نخل حياتها فماتت ، فجاء إخوته فقالوا نحن فيه شرع سواء قال فأبى فاختصموا إلى النبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فقسمها بينهم ميراثا ورجاله رجال الصحيح ، وقد أخرجه أيضا أبو داود فهذا وما قبله يفيد أنها تكون للوارث ، وان لم يذكر بل ذكر الموروث بل وان استثنى ، وقال ان حدث بك حدث فهي إلى فان ذلك لا يفيد ، بل



تكون للعمر والمرب ولورثته من بعده . وقد ذهب إلى هذا جماعة من الشافعية ، وذهب الجمهور إلى أنه إذا قال هي لك ماعشت . فإذا مت رجعت إلى فهي عارية مؤقتة ترجع إلى المعمر عند موت المعمر ، وتمسكوا برواية جابر المتقدمة ، وقد قدمنا ما قيل فيها من الإدراج ، والعمرى بضم العين وسكون الميم مع القصر عند الاكثر وهي مأخوذة من العمر وهو الحياة سميت بذلك لانهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل الدار ؛ ويقول له أعمرتك إياها أى أجتها لك مدة عمرك وحياتك . فقل لها عمرى لذلك ، والرقبي بضم الراء بوزن العمرى مأخوذة من المراقبة . لان كل واحد منهما برقب الآخر متى يموت لترجع إليه وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة .

## كتاب الايمان

الحلف إنما يكون باسم الله تعالى أو صفة له ويحرم بغير ذلك ؛ ومن حلف فقال ان شاء الله فقد استثنى . ولا حنث عليه ؛ ومن حلف على شيء فرأى غيره خيراً منه فليأت الذى هو خير وليكفر عن يمينه ومن أكره على اليمين فهي غير لازمة ولا يأثم بالحنث فيها . واليمين الغموس هي التي يعلم الخالف كذبها ، ولا مؤاخذه باللغو ؛ ومن حق المسلم على المسلم إبرار قسمه . وكفارة اليمين هي ما ذكره الله في كتابه العزيز ﴿ أقول ﴾ أما الحلف باسم الله عز وجل فظاهر ؛ وأما بصفة له : فلحلفه صلى الله عليه وآله وسلم بمقلب القلوب كما في حديث ابن عمر في صحيح البخارى وغيره قال « كان أكثر ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحلف لا ومقلب القلوب » وفي الصحيحين من حديث عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في زيد بن حارثة : وأيم الله إن كان لخليقاً للامارة » وهكذا ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم الحلف بقوله

والذي نفسى بيده وهو في الصحيح . وحكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عن جبريل أنه قال « وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها » يعنى الجنة ،  
وهو في الصحيح أيضاً . والأحاديث في هذا كثيرة . وأما كون الحلف  
بغير اسم الله تعالى وصفاته حراماً : فلحديث ابن عمر عند مسلم رحمه الله  
وغيره « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه ، فقال  
إن الله نهاكم أن تحلفوا بأبائكم ، فمن كان حالفاً فليحلف بالله تعالى أو ليصمت ،  
وفي لفظ « من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » وفي حديث أبي هريرة عند  
أبي داود والنسائي وابن حبان والبيهقي قال « قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم لا تحلفوا إلا بالله : ولا تحلفوا إلا وأتم صادقون » وأخرج  
أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم « من حلف بغير الله فقد كفر » وفي لفظ « فقد أشرك » وهو عند  
أحمد من هذا الوجه . وفي لفظ للترمذي والحاكم « فقد كفر وأشرك » وفي  
الباب أحاديث . وأما كون من حلف فقال إن شاء الله فقد استثنى ؛ فلحديث  
أبي هريرة رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من  
حلف فقال إن شاء الله لم يحنث » أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والنسائي  
وابن حبان ولفظ ابن ماجه « فله ثنياء » ولفظ النسائي « فقد استثنى » وأخرجه  
الحاكم وقد صححه ابن حبان . وأخرج أبو داود عن عكرمة « أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال : والله لا أغزون قريشاً ، ثم قال إن شاء الله ؛  
ثم قال والله لا أغزون قريشاً ؛ ثم قال إن شاء الله ، ثم قال والله  
لا أغزون قريشاً ؛ ثم سكت ، ثم قال إن شاء الله ؛ ثم لم يغزهم » قال  
أبو داود قد أسنده غير واحد عن ابن عباس وقد رواه البيهقي موصولاً  
ومرسلاً . ويؤيد أحاديث الباب ما في الصحيح « أن سليمان بن داود قال :  
لا أطوف الليلة على سبعين امرأة » الحديث ؛ وفيه : « فقال النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لو قال إن شاء الله لم يحنث » وقد ذهب الى ذلك الجمهور ، وادعى

ابن العربي الاجماع على ذلك فقال : أجمع المسلمون على أن قوله إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلاً . قال مالك : أحسن ما سمعت في الدنيا أنها لصاحبها ما لم يقطع كلامه وما كان من ذلك نسقاً يتبع بعضه بعضاً قبل أن يسكت ، فإذا سكت وقطع كلامه فلا ثنيا له . قلت وعلى هذا أهل العلم أن الاستثناء اذا كان موصولاً باليمين فلا حنث عليه . وأما كون من حلف على شيء فرأى غيره فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه . فقد ثبت في الصحيحين . وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن سمرة قال . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها ؛ فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك « وفي لفظ » كفر عن يمينك وات الذي هو خير « وفي لفظ للنسائي وأبي داود » فكفر عن يمينك ؛ ثم ات الذي هو خير « وأخرج مسلم وغيره من حديث عدي بن حاتم ؛ ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه نحوه . وفي الصحيحين من حديث أبي موسى رضي الله عنه « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها ، إلا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني « وفي الباب أحاديث « وأما كون من أكره على يمين فهي غير لازمة ولا يأثم بالحنث فيها ، فلكون فعل المكروه كلاً فعل وقد رفع الله الخطاب به في التكلم بكلمة الكفر فقال ( إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) ولحديث « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه « وهو حديث فيه مقام طويل وتكليف الخالف يمينه التي أكره عليها من تكليف ما لا يطاق وهو باطل بالأدلة العقلية والنقلية « وأما كون اليمين الغموس هي التي يعلم الخالف كذبتها ، فلحديث ابن عمر قال « جاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما الكبائر ؟ فذكر الحديث ، وفيه : واليمين الغموس . وفيه قلت : وما اليمين الغموس ؟ قال التي يقطع بها مال امرئ مسلم وهو فيها كاذب . أخرجه البخاري . وأما كونه لا مؤاخذه عليه باللغو ، فلقوله تعالى ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ) وفي البخاري عن عائشة أنها قالت

أنزلت هذه الآية ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ) في قول الرجل لا والله ويلي والله ) وقد نقل ابن المنذر نحو هذا عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين . وأخرج أبو داود عن عائشة قالت « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هو كلام الرجل في بيته كلاً والله ويلي والله » وأخرجه أيضاً البيهقي وابن حبان وصحح الدارقطني الوقف . قال أبو داود ورواه غير واحد عن عطاء عن عائشة موقوفاً ، وذهبت الحنفية إلى أن لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه وبه قال جماعة . وقيل أن يحلف وهو غضبان والخلاف في ذلك طويل وتفسير الصحابة للآية الكريمة مقدم على تفسير غيرهم . وأما كون من حق المسلم على المسلم إبرار قسمه ؛ فلما ثبت في الصحيحين من أمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك كما في حديث البراء وغيره . وأخرج أحمد من حديث أبي هريرة عن عائشة « أن امرأة أهدت إليها تمرأ فأكلت بعضه وبقي بعضه ، فقالت : أقسمت عليك إلا أأكلت بقيته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبريها ، فإن الأثم على المخنث » ورجاله رجال الصحيح . وأما كون كفارة اليمين هي ما ذكره الله في كتابه العزيز ، فهو قوله تعالى ( ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين ) إلى آخر الآية .

## كتاب النذر

إنما يصح إذا ابتغى به وجه الله تعالى ؛ فلا بد أن يكون قربة ، ولا نذر في معصية الله ؛ ومن النذر في المعصية ما فيه مخالفة للتسوية بين الأولاد أو مفاضلة بين الورثة مخالفة لما شرعه الله تعالى ؛ ومنه النذر على القبور ، وعلى ما لم يأذن به الله ، ومن يوجب على نفسه فعلاً لم يشرعه الله تعالى لم يجب عليه ، وكذلك إن كان مما شرعه الله تعالى وهو لا يطيقه . ومن نذر نذر

لم يسمه ؛ أو كان معصية ؛ أو لا يطيقه فعليه كفارة يمين ، ومن نذر بقرعة  
وهو مشرك ثم أسلم لزمه الوفاء ؛ ولا ينفذ النذر إلا من الثلث ، وإذا مات  
الناذر بقرعة ففعلها عنه ولده أجزأه ذلك ﴿ أقول ﴾ أما كونه لا يصح النذر  
إلا إذا ابتغى به وجه الله ، فلائنه قد ورد النهى عن النذر كما فى الصحيحين  
وغيرهما من حديث ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عن النذر ، وقال إنه لا يرد شيئاً ، وإنما يستخرج به من مال البخيل » وفيهما  
أيضاً من حديث أبى هريرة نحوه . ثم ورد الاذن بالنذر فى الطاعة والنهى  
عنه فى المعصية كما فى الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا  
يعصه » وعلى ذلك يحمل قوله تعالى ( يوفون بالنذر ) . وقد أخرج الطبرانى  
بسند صحيح عن قتادة فى قوله تعالى ( يوفون بالنذر ) قال كانوا يندرون  
طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم ،  
فسأهم الله أبراراً . وورد بلفظ الحصر أنه لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله  
كما أخرجه أحمد وأبوداود وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه  
الله » وأخرج مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث ابن عباس قال « قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نذر نذراً فى معصية فكفارته كفارة  
يمين » . وأخرج أحمد وأهل السنن من حديث عائشة « أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال لا نذر فى معصية ؛ وكفارته كفارة يمين » والاحاديث  
فى هذا الباب كثيرة . وأما كون من النذر فى المعصية ما فيه مخالفة لما شرعه  
الله تعالى من المواريث لأن المخالفة لذلك معصية . ولا نذر فى معصية  
كما تقدم . وأما النذر على القبور ، فلكون ذلك ليس من النذر فى الطاعة ؛

ولا من النذر الذي يبتغى به (١) وجه الله تعالى ؛ بل قد يكون من النذر في المعصية اذا تسبب عنه اعتقاد باطل في صاحب القبر كما يتفق ذلك كثيراً . وقد أخرج أبو داود بإسناد صالح عن سعيد بن المسيب « أن أخوين من الانصار كان بينهما ميراث ؛ فسأل أحدهما صاحبه القسمة ، فقال إن أعدت تسألني القسمة فكل مالي في رتاج الكعبة ، فقال له عمر : إن الكعبة غنية عن مالك كفر عن يمينك ، ولا تنذر في معصية الرب . ولا في قطعة الرحم ولا فيما لا تملك » وأخرج مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن عن عائشة « أنها سئلت عن رجل جعل ماله في رتاج الكعبة إن كلم ذا قرابة ، فقالت يكفر عن اليمين » واذا كان هذا في الكعبة فغيرها من المشاهد والقبور أولى . ومن ذلك النذر على ما لم يأذن به الله تعالى كالنذر على المساجد لترخف أو على أهل المعاصي ليستعينوا بذلك على معاصيهم . فان ذلك من النذر في المعصية ، وأقل الأحوال أن يكون النذر على ما لم يأذن به الله خارجا عن النذر الذي أذن به الله وهو النذر في الطاعة وما ابتغى به وجه الله فيشمل هذا كل نذر على مباح أو مكروه أو محرم . وأما كون من أوجب على نفسه فعلا لم يشرعه الله تعالى لم يجب عليه ، فلحديث ابن عباس عند البخاري وغيره قال « بينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب إذ هو برجل قائم فسأل عنه ؛ فقالوا أبو اسرائيل ؛ نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم وأن يصوم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مروه ليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه » وأخرج أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه فيمن نذر أن لا يزال في الشمس حتى يفرغ النبي صلى

(١) أقول بل إنما يبتغى به الناذر وجه الميت . وأيضا النذر عبادة فلا تصلح إلا لله تعالى ، ومن قصد بالنذر صاحب القبر فقد عبد غير الله وإنه شرك قطعاً نعوذ بالله من الضلال اه هامش الأصل

الله عليه وآله وسلم من خطبته ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما النذر فيما ابتغى به وجه الله ، وأما كون من نذر فعلا شرعه الله تعالى وهو لا يطيقه لم يجب عليه الوفاء به ، فلحديث أنس في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى شيخاً يهادى بين ابنيه ، فقال ما هذا ؟ قالوا نذر أن يمشی ، قال إن الله تعالى عن تعذيب هذا لنفسه لغنى ، وأمره أن يركب » زاد النسائي في رواية « نذر أن يمشی الى بيت الله » وأخرج أبو داود بإسناد صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً لم يطقه فكفارته كفارة يمين » وأخرجه أيضاً ابن ماجه وزاد « ومن نذر نذراً أطاقه فليف به » ومن ذلك أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن نذر أن يمشی إلى الكعبة بالركوب : كما في الصحيحين من حديث عقبة بن عامر ، وفي مسند احمد وسنن أبي داود من حديث ابن عباس رحمه الله ، وفي مسند احمد من حديث عقبة بن عامر « وأما كون من نذر نذراً لم يسمه أو كان معصية أو لا يطيقه فعليه كفارة يمين ، فلحديث عقبة بن عامر عند ابن ماجه والترمذی و صححه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفارة النذر إذا لم يسمه كفارة يمين » وهو في صحيح مسلم بدون قوله إذا لم يسمه وقد تقدم حديث ابن عباس قريباً فيمن نذر نذراً لم يسمه وأخرج مسلم رحمه الله تعالى من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين » كذا نسبه صاحب المتقي الى مسلم ، وفيه نظر وهو عند أبي داود وابن ماجه واحمد . وأخرج احمد وأهل السنن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا نذر في معصية » وكفارته كفارة يمين » وفي اسناده مقال . وأخرج أبو داود وابن ماجه بإسناد صحيح من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ومن نذر نذراً لم يطقه فكفارته كفارة يمين » وهكذا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرأة التي نذرت أن تمشی وهي



لا تطيق أن تكفر» كما أخرجه احمد وأبو داود» وأما كون من نذر بقربة  
وهو مشرك ثم أسلم يلزمه الوفاء، فلحديث عمر في الصحيحين وغيرهما أنه  
قال « قلت يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد  
الحرام فقال أوف بنذرک» وأخرج احمد وابن ماجه عن ميمونة بنت كردم  
أن أباها سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اني نذرت  
أن أنحر بيوانة، فقال أباها وثن أوطاغية؟ قال لا قال فأوف بنذرک» ورجال  
اسناده رجال الصحيح. وأخرج أبو داود ونحوه من حديث ثابت  
ابن الضحاك واسناده صحيح. وأما كونه لا ينفذ النذر، إلا من الثلث.  
فلحديث كعب بن مالك في الصحيحين أنه قال يا رسول الله « أن من توبى  
أن أنخلع من مالى صدقة إلى الله ورسوله. فقال النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم امسك عليك بعض مالك فهو خير لك» وفي لفظ لأبي داود أن  
من توبى إلى الله أن أخرج من مالى كله إلى الله ورسوله صدقة قال لا قلت  
فنصفه قال لا قلت فثلثه قال نعم. وفي اسناده محمد بن اسحاق، وفي لفظ  
لأبي داود أنه قال يحزى عنك الثلث. وأخرج احمد وأبو داود من حديث  
أبي لبابة بن عبد المنذر لما تاب الله عليه قال يا رسول الله: « ان من توبى أن  
أهجر دار قومي وأساكنك، وأن أنخلع من مالى صدقة لله عز وجل ولرسوله،  
فقال يحزى عنك الثلث» وأما كونه يحزى عن نذر من مات أن يفعله  
ولده. فلحديث ابن عباس أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم فقال « ان أمى ماتت» وعليها نذر لم تقضه فقال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم اقضه عنها» أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح،  
وأصل القصة في الصحيحين. وفي البخارى أن ابن عمر أمر امرأة جعلت  
أماها على نفسها صلاة بقاء ثم ماتت أن تصلى عنها وأخرج بن أبي شيبة عن  
ابن عباس نحو ذلك بإسناد صحيح. وقد روى عنها خلاف ذلك.

## كتاب الاطعمة

الأصل فى كل شئ الحل ، ولا يحرم إلا ما حرم الله تعالى ورسوله ، وما سكتا عنه فهو عفو ، فيحرم ما فى الكتاب العزيز ، وكل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير ، والحمر الانسية ؛ والجلالة قبل الاستحالة ، والكلاب ، والهر ، وما كان مستخبثاً . وما عدا ذلك فهو حلال .

( أقول ) أما كون الأصل الحل ، فلئجل قوله تعالى ( قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه ) الآية ؛ فان النكرة فى سياق النفي تدل على العموم . ولئجل حديث سلمان الفارسى قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن السمن والجبن والفرا (١) فقال الحلال ما أحل الله فى كتابه والحرام ما حرم الله فى كتابه ؛ وما سكت عنه ، فهو مما عفى لكم » أخرجه ابن ماجه والترمذى ، وفى اسناد ابن ماجه سيف بن هرون البرجمى وهو ضعيف . وفى الصحيحين من حديث سعد بن أبى وقاص « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن أعظم المسلمين فى المسلمين جرماً من سأل عن شئ لم يحرم على الناس فحرم من أجل مسألته » وفيهما من حديث أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ذرونى ما تركتكم ، فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم ؛ واختلافهم على أنبيائهم ، فاذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه » وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وأخرج البزار وقال سنده صالح والحاكم وصححه من حديث أبى الدرداء رفعه بلفظ « ما أحل الله فى كتابه فهو حلال » وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ؛ فاقبلوا من الله عافيته . فان الله لم يكن لينسى شيئاً ، وتلى ( وما كان ربك نسياً ) » وأخرج الدارقطنى من حديث أبى ثعلبة رفعه « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء رحمة لكم ، لا عن نسيان ؛

فلا تبحثوا عنها» وفي الكتاب والسنة مما يتقرر به هذا الأصل الكثير الطيب فيتوجه الاقتصار في رفع الحل على ما ورد فيه دليل يخصه. ومن التخصيص قوله تعالى في آخر تلك الآية ( إلا أن تكون ميتة أو دمًا مسفوحاً أو لحم خنزير ) وكذا قوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة والدم ) الى آخر الآية ومن ذلك كل ذي ناب من السباع ؛ وكل ذي مخلب من الطير ، لحديث ابن عباس عند مسلم رحمه الله وغيره قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير » ولحديث أبي ثعلبة الخشني عند مسلم رحمه الله أيضاً وغيره « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : كل ذي ناب من السباع فأكله حرام » وفي الباب أحاديث في الصحيحين وغيرهما. والمراد بالناب السن الذي خلف الرباعية جمعه أنياب وذلك كالأسد والفرد والذئب ، وكل ذي ناب يتقوى به ويصاد. وقال في النهاية : وهو ما يفترس الحيوان ويأكل قسراً كالأسد والذئب والفرد ونحوها. قال في القاموس : والسبع بضم الباء المفترس من الحيوان انتهى. والمخلب بكسر الميم وفتح اللام قال أهل اللغة والمراد به ما هو في الطير بمنزلة الظفر للانسان . ومن ذلك الحمر الانسية ، لحديث البراء بن عازب في الصحيحين وغيرهما « أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الانسية » وفيهما من حديث ابن عمر نحوه. وفيهما أيضاً من حديث أبي ثعلبة الخشني نحوه. وفي الباب غير ذلك . وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء . ومن ذلك الجلالة قبل الاستحالة وألبانها ؛ لحديث ابن عمر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أكل الجلالة وألبانها » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس « النهي عن أكل الجلالة وشرب لبنها » وأخرج أحمد والنسائي والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه

عن جده نحو ذلك . وفى الباب غير ذلك . وقد ذهب الى ذلك أحمد بن حنبل  
والتورى والشافعية . وذهب بعض أهل العلم الى الكراهة فقط ، وظاهر  
النهى التحريم ، والعلة تغير لحمها ولبنها ؛ فاذا زالت العلة بمنعها عن ذلك  
حتى يزول الأثر فلا وجه للتحريم لأنها حلال يقيين إنما حرمت لما منع وقد  
زال . ومن ذلك الكلاب ، ولا خلاف فى ذلك يعتقد به وهو مستحب وقد  
وقع الأمر بقتله عموماً وخصوصاً ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عن أكل ثمنه كما تقدم وسيأتى وتقدم إن الله اذا حرم شيئاً حرم ثمنه . وقد  
جعله بعضهم داخلاً فى ذوات الناب من السباع . ومن ذلك الهر لحديث جابر  
عند أبى داود وابن ماجه والترمذى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى  
عن أكل الهر وأكل ثمنها » وفى اسناده عمر بن يزيد الصنعانى وهو ضعيف ،  
لكن يشد من عضده ما ثبت من النهى عن أكل ثمن الكلب والسنور وهو  
فى الصحيح وقد تقدم ولا فرق بين الوحشى والأهلى وللشافعية وجه فى  
حل الوحشى . ومن ذلك ما كان مستحباً . لقوله تعالى ( ويحرم عليهم  
الخبائث ) فما استخبثه الناس من الحيوانات لا لعله ولا لعدم اعتياد بل لمجرد  
الاستخبات فهو حرام وإن استخبثه البعض دون البعض كان الاعتبار  
بالأكثر كحشرات الأرض وكثير من الحيوانات التى ترك الناس أكلها ولم  
ينهض على تحريمها دليل يخصها ، فان تركها لا يكون فى الغالب إلا لكونها  
مستخبثة فتدرج تحت قوله ( ويحرم عليهم الخبائث ) وقد أخرج أبو داود  
عن ملقاه بن تلب قال « صحبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أسمع لحشرات  
الأرض تحريماً » وقد قال البيهقي إن اسناده غير قوى . وقال النسائى ينبغى  
أن يكون ملقاه بن تلب ليس بالمشهور وهذا الحديث ليس فيه ما يخالف  
الآية وغايته عدم سماعه لشيء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو لا يدل  
على العدم . وقد أخرج ابن عدى والبيهقي من حديث ابن عباس « أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل الرخمة » وفى اسناده خارجة بن مصعب

وهو ضعيف جداً فلا ينتهز الاحتجاج به . وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عيسى بن نائلة الفزارى عن أبيه قال « كنت عند ابن عمر رضى الله عنه فسئل عن أكل القنفذ فتلا هذه الآية ( قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه ) الآية فقال شيخ عنده : سمعت أبا هريرة يقول : ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال خبيث من الخبائث ، فقال ابن عمر : إن كان قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو كما قال ، وعيسى بن نائلة ضعيف فلا يصلح الحديث لتخصيص القنفذ من أدلة الحل العامة . وقد قيل إن من أسباب التحريم الأمر بقتل الشيء كالحبس الفواسق والوزغ ونحو ذلك ، والنهى عن قتله كالنحلة والهدد والصرد والضفدع ونحو ذلك ولم يأت عن الشارع ما يفيد تحريم أكل ما أمر بقتله أو نهى عن قتله حتى يكون الأمر والنهى دليلين على ذلك ولا ملازمة عقلية ولا عرفية ، فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم ، بل إن كان المأمور بقتله أو المنهى عن قتله مما يدخل فى الخبائث كان تحريمه بالآية الكريمة ، وإن لم يكن من ذلك كان حلالاً عملاً بما أسلفنا من أصالة الحل وقيام الأدلة الكلية على ذلك ولهذا قلنا وما عدا ذلك فهو حلال .

## باب الصيد

ما صيد بالسلاح الجارح والجوارح كان حلالاً إذا ذكر اسم الله عليه ، وما صيد بغير ذلك فلا بد من التذكية ، وإذا شارك الكلب المعلم كلب آخر لم يحل صيدهما ، وإذا أكل الكلب المعلم ونحوه من الصيد لم يحل فأنما أمسك على نفسه ، وإذا وجد الصيد بعد وقوع الرمية ميتاً ولو بعد أيام فى غير ماء كان حلالاً ما لم يتن ، أو يعلم أن الذى قتله غير سهمه ﴿ أقول ﴾ أما

الصيد بالسلاح الجارح والجوارح ، فلحديث أبي ثعلبة الخشني في الصحيحين قال «قلت يا رسول الله : أنا بأرض صيدا صيد بقوسي وبكلبي المعلم وبكلبي الذي ليس بمعلم فما يصلح لي؟ فقال : ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله فكل ، وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكلبك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل » وفي الصحيحين من حديث عدي بن حاتم قال « قلت يا رسول الله إني أرسل الكلاب المعلمة فيمسكن علي وأذكر اسم الله ؛ قال : إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله فكل ما أمسك عليك ، قلت وإن قتلن ؟ قال : وإن قتلن ما لم يشركها كلب ليس معها ؛ قال قلت فإني أرمي بالمعروض الصيد فأصيد ؟ قال : إذا رميت بالمعروض فخرق (١) فكل ؛ وإن أصابه بعرضه فلا تأكل » وفي رواية « إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله ؛ فإن أمسك عليك فأدركته حياً فاذبحه ، وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله ، فإن أخذ الكلب ذكاة » وفي لفظ من حديثه عند أحمد وأبي داود « قلت وإن قتل ؟ قال وإن قتل ولم يأكل منه شيئاً فأنما أمسكه عليك » وفي الصحيحين من حديثه « فكل مما أمسكن عليك إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل فإني أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه » وفي حديث ابن عباس عند أحمد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أرسلت الكلب فأكل من الصيد فلا تأكل فأنما أمسكه على نفسه ؛ فإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل ؛ فأنما أمسكه على صاحبه » وقد أخرج أحمد وأبو داود من حديث عبد الله بن عمرو « أن أبا ثعلبة الخشني قال يا رسول الله : إن لي كلاباً مكلبة فأقتني في صيدها ، قال إن كان لك كلاب مكلبة ، فكل مما أمسكت عليك ؛ فقال يا رسول الله ذكي وغير ذكي ؟ قال ذكي وغير ذكي ، قال وإن أكل منه ؟ قال وإن أكل منه ؛ قال يا رسول الله : أقتني في قوسي ؛ قال : كل ما أمسك عليك قوسك ؛ قال ذكي وغير ذكي ؟ قال ذكي وغير ذكي ؛ قال وإن تغيب عني ؟ قال وإن

(١) قال النووي في شرح مسلم : وأما خرقة فهو بالخاء المعجمة والزاي ومعناه نفذ اهـ

تغيب عنك ما لم يصل يعني يتغير أو تجد فيه أثر غير سهمك . وقد قال ابن حجر انه لا بأس باسناده ، وفيه نظر لأن في اسناده داود بن عمرو الأودي الدمشقي وفيه مقال وخلاف . وقد أخرج نحو هذا الحديث أبو داود من حديث أبي ثعلبة نفسه ولا ينتهض هذا المعارضة ما في الصحيحين من النهي عن أكل ما أكل منه الكلب . وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عدي بن حاتم « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك » وقد أكل صلى الله عليه وآله وسلم من حمار الوحش الذي صاده أبو قتادة طعناً برمحه ، وهو في الصحيح وقد تقدم في الحج . وقد ذكر الله تعالى في كتابه العزيز تحليل ما صيد بالجوارح فقال ( وما علمتم من الجوارح ) الآية وأباح الأكل فقال ( فكلوا مما أمسكن عليكم ) وقد دل ما ذكرناه من هذه الأدلة على ما اشتمل عليه المختصر من أن ما صيد بالجوارح والجوارح كان حلالا إذا ذكر اسم الله عليه ، وما صيد بغير ذلك فلا بد من التذكية ، وقد نزل صلى الله عليه وآله وسلم المعراض إذا أصاب غزق منزلة الجارح واعتبر مجرد الخزق كما في حديث عدي المذكور . وفي لفظ لأحمد من حديث عدي قال « قلت يا رسول الله إنا قوم نرمي فما يحل لنا ؟ قال : يحل لكم ما ذكيتم وما ذكركم اسم الله عليه غزقتم فكلوا » فدل على أن المعتبر مجرد الخزق ، وإن كان القتل بمثقل ، فيحل ما صاده من يرمى بهذه البنادق الجديدة التي يرمى بها بالبارود والرصاص ؛ لأن الرصاص تخزق خرقاً زائداً على خزق السلاح ؛ فلها حكمه وإن لم يدرك الصائد بها ذكاة الصيد إذا ذكر اسم الله على ذلك . وأما كونه لا يحل صيد الكلب المعلم إذا شاركه غيره ، فلما تقدم في حديث عدي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يشاركها كلب ليس معها » وفي لفظ له في الصحيحين قال « قلت يا رسول الله إني أرسل كلبى وأسمى ؛ قال إن أرسلت كلبك وسميت فأخذ فقتل فكل ، وإن أكل منه فلا تأكل » فانما أمسك على نفسه . قلت إني أرسل كلبى أجد معه كلباً لا أدري أيهما



أخذه . قال فلا تأكل ، فانما سميت على كلبك ، ولم تسم على غيره » وفي لفظ له . فان وجدت مع كلبك كلباً غيره وقد قتل فلا تأكل . فانك لا تدري أيهما قتله . وأما كونه لا يحل الصيد اذا أكل منه الكلب المعلم ، فلما تقدم من الأدلة على ذلك وتقدم أيضاً ترجيحها على حديث عبدالله بن عمرو . وأما كونه اذا وجد الصيد بعد وقوع الرمية فيه الخ ؛ فلحديث أبي ثعلبة الخنسي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال . اذا رميت بسهمك فغاب ثلاثة أيام وأدركته فكله ما لم يتن . أخرجه مسلم رحمه الله تعالى وغيره . وفي الصحيحين من حديث عدي بن حاتم قال « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصيد قال اذا رميت بسهمك فاذا ذكر اسم الله ؛ فان وجدته قد قتل فكل ، إلا أن تجده قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله أو سهمك » وفي لفظ من حديثه لأحمد والبخاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل ، وإن وقع في الماء فلا تأكل » وفي لفظ لمسلم نحوه . وفي لفظ للبخاري من حديثه « إنا نرمى الصيد فنقتني أثره اليومين والثلاثة ثم نجد ميتاً وفيه سهمه ؛ قال يأكل إن شاء » وفي لفظ للترمذي وصححه قال « قلت يا رسول الله أرمى الصيد فأجد فيه سهمي من الغد ؛ قال اذا علمت أن سهمك قتله ولم تر فيه أثر سبع فكل » .

## باب الذبح

هو ما أنهر الدم وفري الأوداج وذكر اسم الله عليه ولو بحجر أو نحوه لم يكن سنناً أو ظفراً ، ويحرم تعذيب الذبيحة والمثلة بها ، وذبحها لغير الله وإذا تعذر الذبح بوجه جاز الطعن والرمي وكان ذلك كالذبح ، وذكاة الجنين ذكاة أمه ، وما أئين من الحى فهو ميتة ويحل ميتتان ، ودمان السمك والجراد

والسكبد والطحال ، وتحل الميتة للضطر ﴿ أقول ﴾ أما كون الذبح ما أنهر الدم الخ . فلحديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال « قلت يا رسول الله إنا نلقي العدو غداً وليس معنا مدى ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه ، فكلوا ما لم يكن سنأ أو ظفراً . وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم ، وأما الظفر فهدى الحبشة » . وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس « وأبي هريرة قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شريطة الشيطان وهي التي تذبح فيقطع الجلد ولا تفرى الاوداج » وفي اسناده عمر بن عبد الله الصنعاني وهو ضعيف وأخرج احمد والبخاري من حديث كعب بن مالك « أنها كانت لهم غنم ترعى بسلع فبصرت جارية لنا بشاة من غنمنا موتاً فكسرت حجراً فذبحتها ؛ فقال لهم لا تأكلوا حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو أرسل اليه من يسأله عن ذلك ، وأنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أو أرسل اليه فأمره بأكلها » . وأخرج احمد والنسائي وابن ماجه من حديث زيد بن ثابت « أن ذئباً نيب شاة فذبحوها بمروة فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أكلها » . وأخرج احمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عدي بن حاتم قال « قلت يا رسول الله انا نصيد الصيد فلا نجد سكيناً إلا الظرار وشقة العصا ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم أمر الدم بما شئت ؛ واذكر اسم الله » والظرار الحجر أو المدر . وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة « أن قوماً قالوا يا رسول الله إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى ؛ أذكر اسم الله عليه أم لا ، فقال سموا عليه أتم وكلوا قالت وكانوا حديثي عهد بكفر » وهذا لا ينافي وجوب التسمية على الذابح بل فيه الترخيص لغير الذابح إذا شك في اللحم ، هل ذكر اسم الله عليه عند الذبح أم لا ، فانه يجوز له أن يسمى ويأكل « وأما كونه يحرم تعذيب

الذبيحة . فلحديث شداد بن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
« قال إن الله كتب الاحسان على كل شيء ، فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة ؛ وإذا  
ذبحتم فاحسنوا الذبحة . وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » أخرجه احمد  
ومسلم والنسائي وابن ماجه . وأخرج احمد وابن ماجه من حديث ابن عمر  
« ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ أمر أن يُحد الشفار وان توارى  
عن البهائم ؛ وقال إذا ذبح أحدكم فليجهز » وفي اسناده ابن لميعة ، وفيه مقال  
معروف . وأما تحريم المثلة فلما ورد في تحريمها من الاحاديث الثابتة  
في الصحيح وغيره وهي عامة . وأما تحريم ذبحها لغير الله ، فلما ثبت عنه  
صلى الله عليه وآله وسلم « من لعن من ذبح لغير الله » كما في صحيح مسلم رحمه  
الله تعالى وغيره . ولقوله تعالى ( وما أهل به لغير الله ) وكان أهل الجاهلية  
يتقربون إلى الاصنام والنجوم بالذبح لاجلهم ، اما بالاھلال عند الذبح  
باسمائهم ، واما بالذبح على الانصاب المخصوصة لهم فنهوا عن ذلك ، وهذا  
أحد مظان الشرك . وأما جواز الطعن والرمي إذا تعذر الذبح . فلحديث  
أبي العشاء عن أبيه قال « قلت يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق  
واللبة قال لو طعنت في نخذها لاجزاك » . أخرجه احمد وأهل السنن ، وفي  
اسناده مجهولون ، وأبو العشاء لا يعرف من أبوه ولم يرو عنه غير حماد  
ابن سلمة ، فهو مجهول فلا تقوم الحجة بروايته ؛ والذي يصلح للاستدلال به  
حديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال « كنا مع رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم في سفر ، فند بعير من إبل القوم ولم يكن معهم خيل ، فرماه  
رجل بسهم فخبسه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ان لهذه البهائم  
أوابد كأوابد الوحش ؛ فما فعل منها هذا فافعلوا به هكذا » وأما كون ذكاة  
الجنين ذكاة أمه . فلحديث أبي سعيد عند احمد وابن ماجه وأبي داود والترمذي  
والدارقطني وابن حبان وصححه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أنه قال

« فى الجنين ذكاته ذكاة أمه » وللحديث طرق يقوي بعضها بعضاً . وفى الباب  
أحاديث عن جماعة من الصحابة تشهد له . وأما كون « ما أبين من الحى فهو  
ميتة » فلحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما قطع من  
بهيمة وهى حية ، فما قطع منها فهو ميتة » . أخرجه ابن ماجه والبخارى والطبرانى  
وقد قيل أنه مرسل . وأخرج احمد والترمذى وأبوداود والدارمى والحاكم  
من حديث أبى واقد الليثى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ما قطع من  
البهيمة وهى حية ، فهو ميتة » . وأخرج ابن ماجه والطبرانى وابن عدى نحوه  
من حديث ثعمم الداري . وأما كونه يحل ميتتان ودمان . فلحديث ابن عمر  
عن احمد وابن ماجه والدارقطنى والشافعى والبيهقى قال « قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم أحل لنا ميتتان ودمان ، فلما الميتتان فالخوت  
والجراد ، وأما الدمان فالكبد والطحال » . وفى اسناده عبد الرحمن بن زيد  
ابن أسلم وهو ضعيف ، وفى الصحيحين وغيرهما من حديث ابن أبى أوفى قال  
« غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبع غزوات نأكل الجراد »  
« وفيهما أيضاً من حديث جابر » أن البحر ألقى حوتاً ميتاً فأكل منه الجيش .  
فلما قدموا قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ فقال كلوا رزقاً أخرج الله  
لكم أطعمونا منه أن كان معكم فأتاه بعضهم بشيء . وفى البخارى عن عمر بن  
قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر ) قال « صيده ما اصطيد وطعامه ما رمى به »  
وفيه عن ابن عباس قال « طعامه ميتته إلا ما قدرت منها » وفيه قال ابن عباس  
« كل من صيد البحر صيد يهودى أو نصرانى أو مجوسى انتهى » وإلى هذا  
ذهب الجمهور فقالوا ميتة البحر حلال سواء ماتت بنفسها أو بالاصطياد  
وذهبت الحنفية والهدوية إلى أنه لا يحل إلا ما مات بسبب آدمى أو بالقاء  
الماء له أو جزره عنه ، وأما ما مات أو قتله حيوان غير آدمى فلا يحل .  
واستدلوا بما أخرجه أبوداود من حديث جابر مرفوعاً بلفظ « ما ألقاه البحر  
أو جزره عنه فكلوه ، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه » وفى اسناده يحيى بن سليم

وهو ضعيف الحفظ . وقد روي من غير هذا الوجه وفيه ضعف . وأما كونها تحل الميتة للضرط فلقوله تعالى (إلا ما اضطررتم اليه) وقد ثبت تحليل الميتة عند الجوع . من حديث أبي واقد الليثي عن أحمد والطبراني برجال ثقات . ومن حديث جابر بن سمرة عند أحمد وأبي داود ، باسناد لا مطعن فيه . ومن حديث الفجيع العامري عن أبي داود . وقد اختلف في المقدار الذي يحل تناوله وظاهر الآية « انه يحل ما يدفع الضرورة لان من اندفعت ضرورته فليس بمضطر .

## باب الضيافة

يجب على من وجد ما يقرى به من نزل من الضيوف أن يفعل ذلك ، وحد الضيافة إلى ثلاثة أيام ، وما كان وراء ذلك فصدقة ؛ ولا يحل للضيف أن يشوي عنده حتى يخرجه ، وإذا لم يفعل القادر على الضيافة ما يجب عليه ، كان للضيف أن يأخذ من ماله بقدر قراه ؛ ويحرم أكل طعام الغير بغير أذنه . ومن ذلك حلب ماشيته ، وأخذ ثمرته وزرعه ، لا يجوز إلا بأذنه ؛ إلا أن يكون محتاجاً إلى ذلك فليناد صاحب الابل أو الخائط ؛ فان أجابه وإلا فليشرب وليأكل غير متخذ خبنة ﴿ أقول ﴾ أما وجوب الضيافة على من وجد القرا الخ . فلحديث عقبة بن عامر في الصحيحين قال « قلت يا رسول الله انك تبعثنا فننزل بقوم لا يقروننا فما تري » فقال ان نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا ، وان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم » . وفيهما من حديث أبي شريح الخزاعي ؛ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته ، قالوا وما جائزته يا رسول الله قال يوم وليلة ؛ والضيافة ثلاثة أيام ؛ فما كان وراء ذلك فهو صدقة ؛ ولا يحل له أن يشوي عنده حتى يخرجه » وأخرج أحمد

وأبو داود من حديث المقدم ، أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول :  
 ليلة الضيف واجبة على كل مسلم ، فإن أصبح بفنائهم محروماً كان ديناً له  
 عليه ، إن شاء اقتضاه وإن شاء تركه ، وإسناده صحيح . وأخرج أحمد  
 وأبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة نحوه ، وإسناده صحيح أيضاً ، وفي  
 الباب أحاديث ، وقد ذهب الجمهور إلى أن الضيافة مندوبة لا واجبة .  
 واستدلوا بقوله فليكرم ضيفه جائزته ، قالوا والجائزة هي العطية والصلة ،  
 وأصلها التدب ، ولا يخفى أن هذا اللفظ لا ينافي الوجوب . وأدلة الباب  
 مقتضية لذلك ، لأن التعريم لا يكون للاخلال بأمر مندوب ، وكذلك قوله ،  
 واجبة فانه نص في محل النزاع وكذلك قوله « فما كان وراء ذلك فهو صدقة »  
 وأما كونه يحرم طعام الغير بغير اذنه ، فلقوله تعالى ( ولا تأكلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل ) وكل ما دل على تحريم مال الغير دل على ذلك لانه مال ،  
 وإنما خص منه ما ورد فيه دليل يخصه ، كالضيف إذا حرمه من نجب عليه  
 ضيافته كما مر . ومن ذلك حله ماشيته وأخذ ثمرته وزرعه للدلالة العامة  
 والخاصة أما العامة فظاهر كآلية الكريمة . وحديث خطبة الوداع ونحو  
 ذلك ، وأما الأدلة الخاصة فنمل حديث ابن عمر في الصحيحين « إن رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحابن أحدكم ماشية أحد إلا باذنه ،  
 أيحى أحدكم أن تؤتى مشربته فينثل طعامه . وإنما نخزن لهم ضررع مواشيهم  
 أطعمتهم ، فلا يحابن أحد ماشية أحد إلا باذنه » وأخرج أحمد من حديث  
 عمير مولى أبي اللحم قال « أقبلت مع سادق نريد الهجرة » حتى إذا دنونا من  
 المدينة ، قال فدخلوا وخلفوني في أظهرهم ، فأصابني مجاعة شديدة ، قال  
 فربى بعض من يخرج من المدينة ؛ فقالوا لو دخلت المدينة فأصبحت من ثمر  
 حوائطها ؛ قال فدخلت حائطاً ، فقطعت منه قوين ، فأتى صاحب الحائط  
 وأتى بي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأخبره خبري وعلى ثوبان ،  
 فقال لى أيهما أفضل ؛ فأشرت إلى أحدهما ، فقال خذه واعط صاحب الحائط

الآخر نغلى سبيلى». وفى اسناده بن لهيعة؛ وله طريق أخرى عند احمد. وفى اسناده أيضاً أبو بكر بن يزيد بن المهاجر غير معروف الحال، وقد أعل هذا الحديث، بان فى اسناده عبد الرحمن بن اسحاق عن محمد بن يزيد وهو ضعيف وأخرج احمد والترمذى وابن ماجه من حديث ابن عمر قال «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يدخل الحائط، فقال يأكل غير متخذ خبنة». وأخرج أبو داود والترمذى من حديث سمرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أتى أحدكم على ماشية، فان كان فيها صاحبها فليستأذنه، فان أذن له فليحتلب وليشرب، وان لم يكن فيها أحد فليصوت ثلاثاً، فان أجابه أحد فليستأذن؛ وان لم يجبه أحد فليحتلب وليشرب؛ ولا يحمل وهو من سماع الحسن عن سمرة». وفيه مقال معروف. وأخرج احمد وابن ماجه وأبو يعلى وابن حبان والحاكم من حديث أبى سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا أتى أحدكم حائطاً فأراد أن يأكل، فليناد صاحب الحائط ثلاثاً، فان أجابه وإلا فليأكل». وإذا مر أحدكم بابل فأراد أن يشرب من ألبانها فليناد يا صاحب الابل؛ أو ياراعى الغنم، فان أجابه وإلا فليشرب». وأخرج الترمذى وأبو داود من حديث رافع قال «كنت أرمى نخل الانصار فأخذونى فذهبوا بى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال يارافع لم ترمى نخلهم؟ قال قلت يارسول الله الجوع، قال لا ترم، وكل ما وقع. أشبعك الله وأرواك». وأخرج أبو داود والنسائى من حديث شرحبيل بن عباد، فى قصة مثل قصة رافع وفيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لصاحب الحائط ما عدت إذ كان جاهلاً ولا أطعمت إذ كان جائعاً» والمراد بالخبنة ما يحمله الانسان فى حضنه وهى بضم الخاء المعجمة، وسكون الباء الموحدة، وبعدها نون؛ ويمكن الجمع بين الاحاديث بأن تغريم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبى اللحم لعدم المناداة منه، ولو فرضنا عدم صحة الجمع بهذا. كانت أحاديث الاذن عند



الحاجة مع المناذرة أرجح .

## باب آداب الاكل

يُشرع للأكل التسمية والاكل باليمين ومن حاقى الطعام لامن وسطه ،  
ومما يليه ويلحق أصابعه والصحفة والحمد عند الفراغ والدعاء ولا يأكل متكئاً  
﴿ أقول ﴾ أما مشروعية التسمية . فلحديث عائشة عند احمد وأبي داود  
وابن ماجه والنسائي والترمذى وصححه قالت « قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ، إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله ، فان نسي في أوله فليقل  
بسم الله على أوله وآخره » وأخرجه مسلم وغيره من حديث جابر رضى الله  
عنه « سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا دخل الرجل بيته فذكر  
الله عند دخوله وعند طعامه ، قال الشيطان لامبيت لكم ولا عشاء ، وإذا  
دخل فلم يذكر الله عند دخوله ، قال الشيطان أدركتم المبيت ، فاذا لم يذكر  
الله عند طعامه ، قال أدركتم المبيت والعشاء » . وأخرج مسلم وغيره من  
حديث حذيفة بن اليمان قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان  
الشيطان ليستحل الطعام الذى لم يذكر اسم الله عليه » الحديث . وأخرج  
الترمذى عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل  
طعاماً فى ستة من أصحابه ، فجاء اعرابي فأكله بقمطين ، فقال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم أما انه لو سمي لكفى لكم » وقال حسن صحيح وفى الباب أحاديث  
وأما مشروعية الاكل باليمين فلحديث ابن عمر عند مسلم رحمه الله وغيره  
« أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يأكل أحدكم بشماله ، ولا يشرب  
بشماله ، فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله » وأما مشروعية الأكل  
من حاقى الطعام ، فلحديث ابن عباس عند احمد وابن ماجه والترمذى وصححه  
« أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : البركة تنزل فى وسط الطعام ،  
فكلوا من حاقته ، ولا تأكلوا من وسطه » وأخرجه أبو داود بلفظ « إذا

أكل أحدكم طعاماً ، فلا يأكل من أعلا الصفحة ؛ ولكن ليأكل من أسفلها ، فإن البركة تنزل من أعلاها » . وأما مشروعية الأكل مما يليه ، فلحديث عمر بن أبي سلمة في الصحيحين وغيرهما « قال كنت غلاماً في حجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانت يدي تطيش في الصفحة فقال لي يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك » . وأما مشروعية لعق الأصابع والصفحة ، فلحديث أنس رحمه الله عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا طعم طعاماً لعق أصابعه الثلاث وقال إذا وقعت لقمة أحدكم فليمط عنها الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان ، وأمرنا أن نسلت القصعة وقال : انكم لا تدرون في أي طعامكم البركة » . وفي الصحيحين من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها » . وأخرج مسلم رحمه الله تعالى من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلعق الأصابع والصفحة وقال فانكم لا تدرون في أي طعامكم البركة » . وأما مشروعية الحمد عند الفراغ والدعاء ، فلحديث أبي أمامة عند البخاري وغيره « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رفع مائدته قال الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا » . وأخرج أحمد وأبوداود والترمذي وابن ماجه والنسائي والبخاري في التاريخ من حديث أبي سعيد قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذي أطعنا وسقانا وجعلنا مسلمين » . وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث معاذ بن أنس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أكل طعاماً فقال الحمد لله الذي أطعنى هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة ، غفر له ما تقدم من ذنبه » . وأخرج أبوداود من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم طعاماً ، فليقل اللهم بارك لنا فيه واطعنا خيراً منه

وإذا سقى لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه ، فإنه ليس شيء يجزى من الطعام والشراب إلا اللبن » . وأخرجه الترمذي بنحوه وحسنه ولكن في إسناده على بن زيد بن جدعان وفيه ضعف ، وقد رواه عن محمد بن حرملة قال أبو حاتم بصرى لا أعرفه . وأما كونه لا يأكل متكثا ، فلحديث أبي جحيفة عند البخارى وغيره قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما أنا فلا آكل متكثا » .

### كتاب الاشربة

كل مسكر حرام ، وما أسكر كثيره فقليله حرام ، ويجوز الانتباز في جميع الآنية ، ولا يجوز انتباز جنسين مختلطين ، ويحرم تحليل الخمر ، ويجوز شرب العصير والنيذ قبل غليانه ، ومظنة ذلك بما زاد على ثلاثة أيام ؛ وآداب الشرب أن يكون ثلاثة أنفاس ، وباليمين ؛ ومن قعود ، وتقديم الأيمن فالأيمن ، ويكون الساقى آخرهم شرباً ، ويسمى فى أوله ، ويحمد فى آخره ؛ ويكره التنفس فى السقاء ، والنفخ فيه ، والشرب من فيه ، وإذا وقعت النجاسة فى شيء من المائعات لم يحل شربه ؛ وإن كان جامداً ألقيت بما حوّلها ، ويحرم الأكل والشرب فى آنية الذهب والفضة ﴿ أقول ﴾ أما كون كل مسكر حراماً ، فلما أخرجه مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » فشمّل ذلك جميع أنواع الخمر من الشجرتين وغيرهما ، فيتناول قوله تعالى ( إنما الخمر والميسر ) الآية . وفى لفظ لمسلم « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » وفى الصحيحين من حديث عائشة قالت « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البتع وهو نيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال صلى الله عليه وآله وسلم : كل شراب أسكر فهو حرام » وفيهما نحوه من

حديث أبي موسى وفي الباب أحاديث . وأما كون ما أسكر كثيره فقليله حرام ؛ فلحديث عائشة عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان والدارقطني وأعله بالوقف قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق منه فله الكف منه حرام . ورجاله رجال الصحيح إلا عمرو بن سالم الأنصاري مولا هم المدني قال المنذري لم أر أحداً قال فيه كلاماً . وقال الحاكم هو معروف بكنته يعني أبا عثمان . وأخرج أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما أسكر كثيره فقليله حرام » وأخرجه أبو داود والترمذي وحسنه . وقال ابن حجر رجاله ثقات من حديث جابر . وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي الباب أحاديث . وأما جواز الانتباز في جميع الآنية ، فلما أخرجه مسلم وغيره من حديث بريدة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كنت نهيتكم عن الأشرية إلا في ظروف الادم » فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً » وفي لفظ لمسلم رحمه الله تعالى أيضاً وغيره « نهيتكم عن الظروف » وإن ظرفاً لا يحل شيئاً ولا يحرمه وكل مسكر حرام . وفي الباب أحاديث مصرحة بنسخ ما قد كان وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من النهي عن الانتباز في الدباء والنقير والمزفت والحتم ونحوها كما هو مذكور في الأحاديث المروية في الصحيحين وغيرهما . وأما كونه لا يجوز انتباز جنسين مختلطين . فلحديث جابر في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً ، ونهى أن ينبذ الرطب والبسر جميعاً » ، وفيهما من حديث أبي قتادة نحوه ولمسلم نحوه من حديث أبي سعيد ؛ وله أيضاً نحوه من حديث أبي هريرة ، وفي الباب أحاديث . ووجه النهي عن انتباز الخليطين أن الاسكار يسرع الى ذلك بسبب الخلط فيظن المنتبذ انه لم يبلغ حد الاسكار وقد بلغه . قال النووي ومذهب الجمهور

ان النهي في ذلك للتنزيه لا للتحريم . وانما يحرم إذا صار مسكراً ولا تخفي علامته . وقال بعض المالكية هو للتحريم . وقد ورد ما يدل على منع ابتذال جنسين ، سواء كانا مذكراً في الأحاديث السابقة أم لا ، وهو ما أخرجه النسائي واحمد من حديث أنس « قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع بين شيئين فينبذا يبغي أحدهما على صاحبه » ورجال اسناده ثقات . وأما كونه يحرم تخليل الخمر . فلحديث أنس عند احمد وأبي داود والترمذي وصححه . أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الخمر تتخذ خلا ؟ فقال لا . وأخرج احمد وأبوداود والترمذي من حديثه أيضاً « أن ابا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أيتام ورثوا خمرأ ، فقال أهرقها ، قال أفلا نجعلها خلا قال لا . » وقد عزاه المنذرى في مختصر السنن إلى مسلم رحمه الله تعالى وله حديث ثالث نحوه أخرجه الدارقطني وأخرج احمد من حديث أبي سعيد نحوه . وأما كونه يجوز شرب العصير والنبذ قبل غليانه . فلحديث أبي هريرة عن أبي داود والنسائي وابن ماجه « قال علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم فتحنيت فطره بنبيذ صنعته في دباء ثم أتيت به فاذا هو ينش ، فقال اضرب بهذا الحائط ، فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » وأخرج احمد عن ابن عمر في العصير « قال اشربه ما لم يأخذه شيطانه قيل وفي كم يأخذه شيطانه ؟ قال في ثلاث » . وأخرج مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث ابن عباس « انه كان ينقع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى الخادم أو يهراق » قال أبوداود معنى يسقى الخادم يبادر به الفساد . وأما كون مظنة ذلك ما زاد على ثلاثة أيام . فلحديث ابن عباس المذكور ؛ وقد أخرج مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث عائشة « أنها كانت تتبذ لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غدوة فاذا كان من العشى فتعشى شرب على عشاءه ، وان فضل شئ صبته أو أفرغته ؛ ثم تتبذله من الليل فاذا

أصبح تغدى فشرب على غدائه ؛ قالت نغسل السقاء غدوة وعشية « وهو لا ينافى حديث ابن عباس المتقدم « انه كان يشربه اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء الثالثة ، لأن الثلاث مشتملة على زيادة غير منافية ، والكل فى الصحيح . وأما كون من آداب الشراب أن يكون ثلاثة أنفاس . فلحديث أنس فى الصحيحين « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنفس فى الاناء ثلاثا . وفى لفظ مسلم رحمه الله تعالى « انه كان يتنفس فى الشراب ثلاثا ، ويقول أنه أروى وأمرأ ، والمراد أنه كان يتنفس بين كل شربتين فى غير الاناء ، وأما التنفس فى الاناء فمنهى عنه « لحديث أبى قتادة فى الصحيحين وغيرهما « ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا شرب أحدكم فلا يتنفس فى الاناء . وأخرج احمد وأبوداود وابن ماجه والترمذى وصححه من حديث ابن عباس « ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يتنفس فى الاناء أو ينفخ فيه « وأخرج احمد والترمذى وصححه من حديث أبى سعيد « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النفخ فى الشراب ، فقال رجل القذاة أراها فى الشراب . فقال أرقها فقال انى لا أروى من نفس واحد . قال ابن القحح إذن عن فيك . . . وأما باليمن فلما تقدم فى آداب الأكل . . . وأما من يعود . فلحديث أبى سعيد عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائماً » وأخرج مسلم رحمه الله تعالى أيضا من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشربن أحدكم قائماً ، فن نسى فليستقي ولا يعارض » هذا حديث ابن عباس رضى الله عنهما فى الصحيحين « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم شرب من ماء زمزم قائماً . ولا ما أخرج البخارى وغيره من حديث على رضى الله عنه « انه شرب وهو قائم ؛ ثم قال ان ناساً يكرهون الشرب قائماً وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل ما صنعت » ولا ما أخرجه

احمد وابن ماجه والترمذى وصححه من حديث ابن عمر قال « كنا نأكل كل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نمشي، ونشرب ونحن قيام لانه يمكن الجمع بان الكراهة للتنزيه ، وان كان قوله فمن نسي فليستقي يشعر بعدم الجواز، فقد يكون ذلك في حق من قصد مخالفة السنة، على أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة؛ ويخصص القول الشامل له وللامة، فيكون الفعل خاصا به كما تقرر في الاصول. وأما كونه يقدم الايمن فالايمن، فلحديث أنس في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلبن قد شيب بماء؛ وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر فشرب ثم أعطا اعرابي، وقال الايمن فالايمن « وفيهما من حديث سهل بن سعد « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الاشياخ؛ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء فقال الغلام والله يارسل الله لا أوثر نصيبي منك أحداً قتله (١) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يده » . وأما كون الساقى آخرهم شربا. فلحديث أبي قتادة عند ابن ماجه وأبي داود والترمذى وصححه؛ وقال المنذرى رجال اسناده ثقات « عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ساقى القوم آخرهم شرباً » وقد أخرجه أيضاً مسلم رحمه الله تعالى بلفظ قلت لا أشرب حتي يشرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان الساقى آخرهم شربا » . وأما مشروعية التسمية والحمد؛ فلحديث ابن عباس عند الترمذى قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا نفساً واحداً كشرب البعير، ولكن اشربوا مثني وثلاث، وسموا الله إذا أتم شربتم واحمدوا الله إذا أتم رفعتم ». وأخرج احمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والنسائي والبخارى في التاريخ من حديث أبي سعيد قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أكل وشرب قال الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين » .

(١) أى وضعه



وأما كراهة التنفس في السقاء والنفخ فقد تقدم أدلة ذلك في الشرب ثلاثة أنفاس \* وأما كراهة الشرب من فم السقاء. فلحديث أبي سعيد في الصحيحين « قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن اختناث الاسقية أن يشرب من أفواهها » وفي رواية لها « واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب منه ». وفي البخاري من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يشرب من في السقاء » وزاد احمد قال أيوب فانبت أن رجلا شرب من في السقاء فخرجت حية . وفي البخاري وغيره من حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من في السقاء » وهذا لا يعارضه ما رواه ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث كبشة قالت « دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشرب من في قربة معلقة قائماً فقامت إلى فيها فقطعته ». وأخرج احمد وابن شاهين والترمذي في الشمائل والطبراني والطحاوي من حديث أم سلمة نحوه وأخرج أبو داود والترمذي من حديث عبد الله بن بشر نحوه أيضاً « لان فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، قد يكون لبيان الجواز ، فتحمل أحاديث النهى على الكراهة لا على التحريم ؛ وقد يكون ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم لعذر ؛ فتحمل أحاديث النهى على عدم العذر ؛ وقد جزم ابن حزم بالتحريم . وروى عن احمد إن أحاديث النهى ناسخة \* وأما كون ما وقعت فيه النجاسة إذا كان مائعاً لم يحل شربه ؛ وان كان جامداً ألقيت وما حوّلها ؛ فلحديث ميمونة عند البخاري وغيره « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فأتت فقال ألقوها وما حوّلها وكلوا سمنكم » . وأخرجه أبو داود والنسائي في لفظ لهما من هذا الحديث « أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الفأرة تقع في السمن ؛ فقال ان كان جامداً فألقوها وما حوّلها ، وان كان مائعاً فلا تقرّبوه » وصححه ابن حبان ، وأخرج احمد وأبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن فأرة

وقعت في سمن فانت ، فقال ان كان جامداً نخنوها وما حولها ثم كلوا ما بقي وان كان مائعا فلا تقربوه . وقد أخرجه أيضاً النسائي ؛ وحكم غير الفأرة بما هو مثلها في النجاسة والاستقذار حكمها إذا وقع في سمن أو نحوه . وأما تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة . فلحديث حذيفة في الصحيحين وغيرهما « قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ؛ ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » . وفيهما أيضاً من حديث أم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم » . وفي لفظ مسلم رحمه الله ان الذي يأكل أو يشرب في إناء الذهب أو الفضة . وأخرج مسلم رحمه الله تعالى من حديث البراء بن عازب قال « نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب في الفضة قال من شرب فيها في الدنيا ؛ لم يشرب فيها في الآخرة » . وأخرج احمد وابن ماجه من حديث عائشة نحو حديث أم سلمة .

## كتاب اللباس

ستر العورة واجب في الملاء والخلاء ، ولا يلبس الرجل الخالص من الحرير اذا كان فوق أربع أصابع إلا للتداوى ، ولا يفترشه ؛ ولا المصبوغ بالعصفر ، ولا ثوب شهرة ، ولا ما يختص بالنساء ولا العكس ، ويحرم على الرجال التحلي بالذهب لا بغيره ﴿ أقول ﴾ أما وجوب ستر العورة في الملاء والخلاء ، فلحديث حكيم بن حزام (١) عن أبيه عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال « قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر ، فقال احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك »

(١) المحفوظ في هذا الحديث بهز بن حكيم عن أبيه في نسخة صحيحة اه لمحرره

قلت فاذا كان القوم بعضهم فى بعض ؟ قال إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها ، فقلت فان كان أحدنا خالياً ؟ قال فالله تبارك وتعالى أحق أن يستحيامنه » وقد اختلف أهل العلم فى حد العورة ، وكذلك اختلفت الأدلة . وقد استوفيت ذلك فى شرح المستقى « وأما كونه لا يلبس الرجل الخالص من الحرير اذا كان فوق أربع أصابع ، فلحديث عمر فى الصحيحين قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا تلبسوا الحرير فانه من لبسه فى الدنيا لم يلبسه فى الآخرة » وفيهما نحوه من حديث أنس ، وفيهما وغيرهما من حديث ابن عمر « أنه رأى عمر حلة من استبرق تباع » فأتى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله : اتبع هذه فتجمل بها للعيد والوفود ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنما هذه لباس من لا خلاق له » وأخرج أحمد والنسائى والترمذى وصححه من حديث أبى موسى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : أحل الذهب والحرير للأثاث من أمتي وحرم على ذكورها » وفى اسناده سعيد بن أبى هند عن أبى موسى قال أبو حاتم إنه لم يلقه ؛ وقد صححه أيضاً ابن حزم . وروى من حديث على رضى الله عنه عند أحمد وأبى داود والنسائى وابن ماجه وابن حبان قال « أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حريراً فجعله فى يمينه ، وأخذ ذهباً فجعله فى شماله ثم قال : إن هذين حرام على ذكور أمتي » زاد ابن ماجه « حل لأنثاهم ، وهو حديث حسن . وأخرج البيهقى باسناد حسن نحوه . وأخرج البزار من حديث عمرو بن جرير البجلي نحوه أيضاً ، وفى اسناده قيس بن أبى حازم وفى الباب أحاديث . وقد ذكر المهدى فى البحر أنه يجمع على تحريم الحرير للرجال . وقال فيه إنه خالف فى ذلك ابن عليه ؛ وانعقد الاجماع بعده على التحريم . وقال القاضى عياض : إنه حكى عن قوم اباحتهم . وقال أبو داود إنه لبس الحرير عشرون نفساً من الصحابة ؛ وقد اختلف أهل العلم فى الحرير المشوب بغيره . واستدل المانعون من لبسه بما ورد من منعه صلى الله عليه

وآله وسلم للبس حلة السراء كما في الصحيحين من حديث علي رضي الله عنه ولكنه قد وقع الخلاف في تفسير حلة السراء ما هي؟ فقيل إنها ذات الخطوط وقيل المختلفة الألوان، وهذان التفسيران لا يدلان على مطلوب من استدلال بذلك على المنع من لبس المشوب على أنه قد قيل إنه الحرب المحض. واستدل من لم يقل بتحريم المشوب؛ بل حرم الخالص فقط بمثل حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود قال «إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من قز» وفي أسناده خفيف بن عبد الرحمن وهو ضعيف. والمصمت بضم الميم الأولى وفتح الثانية المخففة وهو الذي جميعه حرب. لا يخالطه شيء قطن ولا غيره، وهذا البحث طويل الذيل. وأما تقييد التحريم بما كان فوق أربع أصابع، فلحديث عمر في الصحيحين وغيرهما. أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبس الحرب إلا هكذا؛ ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه الوسطى والسبابة وضمهما «وفي لفظ لمسلم رحمه الله وغيره» نهى عن لبس الحرب إلا موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة». وأما جواز لبسه للتداوي، فلحديث أنس في الصحيحين وغيرهما «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لعبد الرحمن ابن عوف والزبير في لبس الحرب لحكة كانت بهما». وأما كونه لا يحل فراش الحرب، فلحديث حذيفة عند البخاري قال «نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشرب في آنية الذهب والفضة، وأن نأكل فيها، وعن لبس الحرب والديباج وأن نجلس عليه، وقال: هو لهم في الدنيا، ولنا في الآخرة» وفي معنى ذلك أحاديث. وهذا نص في محل النزاع. وأما الاسترواح بالقياس على جواز افتراش ما فيه تصاوير، فقياس في مقابلة التصريح وهو فاسد الاعتبار وإلى التحريم ذهب الجمهور. وروي عن ابن عباس وأنس أنه يجوز افتراش الحرب وإلى ذهب الحنفية والهدوية، واستدل لهم بأن افتراش الحرب إهانة. وليس هذا مما يستدل به على المسائل الشرعية على فرض عدم المعارض.

فكيف وقد عارضه الدليل الصحيح الصريح . وأما المنع من المصبوغ بالعصفر  
فلحديث عبد الله بن عمرو عند مسلم وغيره « قال رأى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم على ثوبين معصفرين ، فقال ان هذه من ثياب أهل الكفر  
فلا تلبسها » وأخرج مسلم رحمه الله تعالى وغيره أيضاً من حديث علي قال :  
« نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التختم بالذهب وعن لباس  
القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المعصفر . وفي الباب  
أحاديث والعصفر يصبغ الثوب صبغاً أحمر على هيئة مخصوصة ، فلا يعارضه ما ورد  
في لبس مطلق الأحمر : كما في الصحيحين من حديث البراء قال « كان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم مريوفاً بعيد ما بين المنكبين » وله شعر يبلغ  
شحمة أذنه رأيت في حلة حمراء لم أرى شيئاً قط أحسن منه . وفي الباب  
أحاديث يجمع بينها بان المنوع منه هو الأحمر الذي صبغ بالعصفر ، والمباح  
هو الأحمر الذي لم يصبغ به . وأما المنع من ثوب الشهرة ، فلحديث ابن عمر  
امن لبس ثوب شهرة في الدنيا ، ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة . أخرجه  
أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ورجال اسناده ثقات ، والمراد به الثوب  
لذي يشهر لابس به بين الناس ، ويلحق بالثوب غيره من الملبوس ونحوه مما  
يشهر به اللابس له لوجود العلة « . وأما كونه لا يلبس الرجل ما يختص  
بالنساء ولا العكس ؛ فلحديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود والنسائي « أن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الرجل يلبس لبس المرأة ، والمرأة تلبس  
لبس الرجل » . وفي صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال « لعن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين  
من الرجال بالنساء » وفي الباب أحاديث « وأما تحريم التحلي بالذهب على  
الرجال ، فلما تقدم من الأحاديث الواردة في تحريم الذهب ؛ وهو لا يكون  
إلا حلية إذ لا يمكن لبسه . وأما ما يخلط في بعض الثياب بالحرير أو غيره فهو

فضة، وإن سماه الناس ذهباً، ومن الأدلة على ذلك ما ورد في المنع من خاتم الذهب وما ورد فيمن حلى جيباً له ولو بجر بصيصه (١)، وقد جمعت رسالة مستقلة في تحريم التحلي بقليل الذهب وكثيره؛ وجمعت أيضاً رسالة مستقلة في تحلي النساء بالذهب، وهل يجوز ذلك أم لا فليرجع اليهما.

## كتاب الأضحية

تشرع لأهل كل بيت وأقرباؤه، ووقتها بعد صلاة النحر إلى آخر أيام التشريق وأفضلها أسمنها ولا يجزي مادون الجذع من الضأن والثني من المعز ولا الأعرور والمريض والأعرج والاعرج وأعضب القرن والأذن، ويتصدق منها ويأكل ويدخر والذبح في المصلى أفضل ولا يأخذ من له أضحية من شعره وظفره بعد دخول عشر ذي الحجة حتى يضحي ﴿أقول﴾ أما كونها تشرع لأهل كل بيت فلحديث أبي أيوب الأنصاري قال «كان الرجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته» أخرجه ابن ماجه والترمذي وصححه. وأخرج نحوه ابن ماجه من حديث أبي شريحة بإسناد صحيح وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث مخنف بن سليم «أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية» وفي إسناده أبو رملة واسمه عامر، قال الخطاب مجهول وقد اختلف في وجوب الأضحية، فذهب الجمهور إلى أنها سنة غير واجبة، وذهب ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والليث وبعض المالكية إلى أنها واجبة على الموسر وحكى عن مالك والنخعي؛ وتمسك القائلون بالوجوب. بمثل حديث «على كل أهل بيت أضحية المتقدم» وبمثل حديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم. وقال ابن حجر في الفتح رجاله ثقات لكن

(١) في القاموس جر بصيصه شيء من الخلق ونحوه

اختلف فى رفعه ووقفه والموقف أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن  
مصلانا » ومن أدلة الموجبين قوله تعالى ( فصل لربك وانحر ) والامر  
للوجوب . وقد قيل أن المراد تخصيص الرب تعالى بالنحر لا للاصنام . ومن  
ذلك حديث جندب بن سفيان البجلي فى الصحيحين وغيرهما قال « قال  
صلى الله عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل أن يصلى فليذبح مكانها أخرى ؛  
ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح باسم الله » ومن حديث جابر نحوه ، وجعل  
الجمهور حديث « أنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه ضحى عن من لم يضح من أمته  
بكبش » كما فى حديث جابر عند احمد وأبى داود والترمذى ، وأخرج نحوه  
احمد والطبرانى والبزار ، من حديث أبى رافع باسناد حسن قرينة صارقة لما  
تفسيده أدلة الموجبين ؛ ولا يخفى أنه يمكن الجمع بانه ضحى عن غير الواجدين  
من أمته كما يفيد قوله من لم يضح من أمته مع قوله على أهل كل بيت أضحية  
وأما مثل حديث « أمرت بالاضحى ولم يكتب عليكم » ونحوه ، فلا تقوم بذلك  
الحجة . لان فى أسانيدنا من روى بالكذب ومن هو ضعيف بمرة . وأما  
كون أقلها شاة فلها تقدم . وأما كون وقتها بعد صلاة عيد النحر . فلقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل أن يصلى ، فليذبح مكانها أخرى ،  
ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح بسم الله » وهو فى الصحيحين كما تقدم  
قريباً ، وفى الباب أحاديث ، وفيها التصريح بأن المعتبر صلاة الامام . وأما  
كونه يعتد الوقت إلى آخر أيام التشريق ، فلحديث جابر بن مطعم « عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل أيام التشريق ذبح » أخرجه احمد  
وابن حبان فى صحيحه والبيهقى ، وله طرق يتولى بعضها بعضاً . وقد روى أيضاً  
من حديث جابر وغيره . وقد روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن  
بعدهم والخلاف فى المسألة معروف . وأما كون أفضل الضحايا أسمنها  
فلحديث أبى رافع « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ضحى اشترى



كشبهن سمينين . الحديث وهو عند احمد وغيره باسناد حسن . وأخرج البخارى من حديث أبى أمامة بن سهل « قال كنا نسمن الأضحية بالمدينة ، وكان المسلمون يسمنون . » وأما كونه لا يجزىء ما دون الجذع من الضأن فلحديث جابر عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا إلا مسنة ، إلا أن تعسر عليكم ، فتذبحوا جذعة من الضأن . » وأخرج احمد والترمذى من حديث أبى هريرة قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نعم أو نعمت الأضحية الجذع من الضأن » وأخرج احمد وابن ماجه والبيهقى والطبرانى من حديث أم بلال بنت هلال عن أبيها « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يجوز الجذع من الضأن ضحية » وفي الصحيحين من حديث عقبة بن عامر قال « قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ضحايا بين أصحابه . فصارت لعقبة جذعة ، فقلت يا رسول الله أصابني جذع ؛ فقال ضح به » وقد ذهب إلى أنه يجزىء الجذع من الضأن الجمهور . وأما كونه لا يجزىء دون الثنى من المعز فلحديث أبى بردة فى الصحيحين وغيرهما أنه قال يا رسول الله « ان عندى داجناً جذعة من المعز فقال اذبحها ولا تصلح لغيرك » . وأما ما روى فى الصحيحين وغيرهما من حديث عقبة « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه غنماً يقسمها على صحابته ضحايا فبقي عتود فذكره للنبى صلى الله عليه وآله عليه وسلم فقال ضح به أنت » والعتود من ولد المعز ما أتى عليه حول فقد أخرج البيهقى عنه باسناد صحيح أنه قال « أعطانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غنماً أقسمها ضحايا بين أصحابى ، فبقي عتود منها ، فقال ضح به أنت ولا رخصة لاحد فيه بعدك » وقد حكى النووى الاتفاق على انه لا يجزىء الجزع من المعز . وأما كونه لا يجزىء إلا عور إلى آخر ما ذكر من المعيب فلحديث البراء عند احمد وأهل السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع لا تجوز فى الأضاحى

العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها والكسيرة  
التي لا تنقي « أى التي لا تخ لها ؛ وقد وقع في رواية العجفاء بدل الكسيرة .  
وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث علي رضي الله عنه  
قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضحي بأعضب القرن  
والأذن » قال قتادة العضب النصف فأكثر من ذلك . وأخرج أحمد  
وأبوداود والحاكم والبخارى في تاريخه قال « إنما نهى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عن المصفرة والمستأصلة والبخقاء والمشيعه والكسيرة  
فالمصفرة التي تستأصل أذنهما حتى يبدو صماخها والمستأصلة التي ذهب قرنهما  
من أصله ، والبخقاء التي تبخر عينها ، والمشيعه التي لا تتبع الغنم بحفاً وضعفاً ،  
والكسيرة التي لا تنقي ، وهذا التفسير هو في أصل الرواية . وفي الباب  
أحاديث « وأما مسلوبه الآلية ، فأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي من  
حديث أبي سعيد قال « اشتريت كبشاً أضخم به ، فعدا الذئب فأخذ الآلية :  
فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به » وفي اسناده جابر الجعفي  
وهو ضعيف جداً . وأما كون المضحي يتصدق منها ويأكل ويدخر ،  
فلحديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كلوا وادخروا  
وتصدقوا » وهو في الصحيحين ، وفي الباب أحاديث « وأما كون الذبح في  
المصلى أفضل ، فلحديث ابن عمر عند البخارى وغيره « عن النبي صلى الله  
عليه وآله أنه كان يذبح وينحر بالمصلى » . وأما كون المضحي لا يأخذ شعره  
وظفره بعد دخول عشر ذى الحجة حتى يضحي . فلحديث أم سلمة رضي الله  
عنها عند مسلم رحمه الله وغيره « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
قال إذا رأيتم هلال ذى الحجة ، وأراد أحدكم أن يضحي ، فليمسك عن  
شعره وأظفاره » وفي لفظ لمسلم رحمه الله تعالى وغيره أيضاً « من كان له  
ذبح يذبحه . فإذا أهل هلال ذى الحجة ، فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى  
يضحي » وقد اختلف العلماء في ذلك . فذهب سعيد بن المسيب وربيعة

واحمد واسحاق وداود وبعض أصحاب الشافعى إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره واطفاره حتى يضحى في وقت الأضحية ؛ وقال الشافعى وأصحابه هو مكروه كراهة تنزيه ؛ وحكى المهدي في البحر عن الامام يحيى والهدوية والشافعى أن ترك الحلق والتقصير لمن أراد التضحية مستحب ؛ وقال أبو حنيفة لا يكرهه .

## باب الوليمة

هى مشروعة ، وتجب الاجابة اليها ، ويقدم السابق ثم الاقرب باباً ، ولا يجوز حضورها اذا اشتملت على معصية .

## فصل

والعقيقة مستحبة ؛ وهى شاتان عن الذكر ، وشاة عن الأنثى ، يوم سابع المولود وفيه يسمى ويحلق رأسه ويتصدق بوزنه ذهباً أو فضة ﴿ أقول ﴾ أما مشروعتها ، فلحديث أنس فى الصحيحين وغيرهما « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لعبدالرحمن بن عوف أولم ولو بشاة » وقد « أولم النبى صلى الله عليه وآله وسلم على نسائه » فأولم على صفية بتمر وسويق كما أخرجه أحمد وأبوداود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث أنس رضى الله عنه . وأخرج مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديثه « أنه جعل وليتها التمر والأقط والسمن » وهو فى الصحيحين بنحو هذا ، وفيه التصريح بأنه ما كان فيها من خبز ولا لحم . وفي الصحيحين أيضاً « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ما أولم على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة » وقد قال بوجوب وليمة العرس مالك . وقيل إن المشهور عنه أنها مندوبة . وروى الوجوب عن أحمد وبعض الشافعية وأهل الظاهر . وذهب

الجمهور الى أنها سنة غير واجبة . وأما كونها تجب الاجابة اليها ، فلحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء . ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله « وفيهما من حديث أبي عمر رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أجيئوا هذه الدعوة اذا دعيتم لها . وفي لفظ لهما من حديثه « اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها . وفي آخر لمسلم رحمه الله وغيره من حديثه . من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله « وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب ، فان شاء طعم ، وإن شاء ترك « وفي لفظ من حديث أبي هريرة عند مسلم رحمه الله وغيره . اذا دعى أحدكم فليجب ، فان كان صائماً فليصل ؛ وإن كان مفطراً فليطعم .

وقد نقل ابن عبد البر والقاضى عياض والنووي الاتفاق على وجوب الاجابة الى وليمة العرس . قال فى الفتح : وفيه نظر ؛ نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ، ونص عليه مالك ؛ وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة . وحكى فى البحر عن العترة والشافعية أن الاجابة الى وليمة العرس مستحبة كغيرها . والأدلة المذكورة تدل على الوجوب لاسيما بعد التصريح بأن من لم يجب فقد عصى الله ورسوله . ووقع الخلاف فى اجابة دعوة غير العرس هل تجب أم لا ؟ فن قال بوجوبها ؛ استدلل بالرواية المطلقة المذكورة ؛ ومن قال بعدم الوجوب ؛ قال المطلقة محمولة على المقيدة ، وقد أوضحت ما هو الحق فى شرح المنتقى . وأما كونه يقدم السابق ثم الأقرب باباً ، فلحديث حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل من الصحابة . أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما باباً . فان أقربهما باباً أقربهما جواراً ؛ فاذا سبق أحدهما فأجب الذي سبق « أخرجه أحمد وأبوداود ، وفى اسناده زيد بن عبد الرحمن الدالانى ، وقد وثقه أبو حاتم ، وضعفه ابن حبان . وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة أنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت « إن لى جارين فالى أيهما أهدي ؟ فقال الى

أقربهما منك باباً» فهذا يشعر باعتبار القرب في الباب. وأما كونه لا يجوز حضور الولية اذا اشتملت على معصية، فلحديث علي عند ابن ماجه باسناد رجاله رجال الصحيح قال «صنعت طعاماً فدعوت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجاء فرأى في البيت تصاوير فرجع» وأخرج أبو داود والنسائي والحاكم من حديث ابن عمر قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مطعمين: عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر. وأن يأكل وهو منبطح» وفي اسناده انقطاع. وقد ورد النهى عن القعود على المائدة التي يدار عليها الخمر، من حديث عمر عند أحمد باسناد ضعيف، ومن حديث جابر عند الترمذي وحسنه. وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي والترمذي والحاكم من حديثه مرفوعاً. وفي الباب غير ذلك. ويؤيده أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ومن ذلك «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه» وهو في الصحيحين وغيرهما. وأما العقيقة؛ فيدل على مشروعيتها حديث سلمان بن عامر الضبي عند البخاري وغيره قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: مع الغلام عقيقة فاهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى» وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي والحاكم وعبدالحق من حديث الحسن عن سمرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كل غلام رهينة بعقيقته. تذبح عنه يوم سابعه؛ ويسمى فيه ويحلق رأسه» وقد قيل إن الحسن لم يسمع من سمرة إلا هذا الحديث. وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال: لا أحب العقوق، فكأنه كره الاسم؛ فقالوا يا رسول الله: إنما نسألك عن أحدنا يولد له، قال: من أحب منكم أن ينسك عن ولده، فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان، وعن الجارية شاة» فكان هذا الحديث دليلاً على أن الأحاديث الواردة في رهن الغلام بعقيقته ليست على الوجوب بل للاستحباب. وأما

كونها شاتين عن الذكر وشاة عن الأنثى ، فلحديث عمرو بن شعيب المذكور ولحديث عائشة عند أحمد ، والترمذى وابن حبان والبيهقي وصححه الترمذى قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : عن الغلام شاتان مكافأتان ، وعن الجارية شاة » وأخرج نحوه أحمد والنسائي والترمذى والحاكم والدارقطنى وصححه الترمذى من حديث أم كرز الكعبي ، والمراد بقوله مكافأتان المستويتان أو المتقاربتان . ولا يعارض هذه الأحاديث ما أخرجه أبوداود والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس ■ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً « لأن الأحاديث المتقدمة متضمنة للزيادة » وهى أيضاً خطاب مع الأمة ؛ فلا يعارضها فعله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقرر فى الأصول ، وقد وقع الاجتماع على أن العقيقة عن الأنثى شاة ، وأما الذكر فذهب الجمهور الى أن العقيقة عنه شاتان . وقال مالك والهدوية شاة \* وأما كونها يوم سابع المولود ، وفيه يسمى ويحلق رأسه ، فلحديث سمرة المتقدم \* وأما التصديق بوزن الشعر ؛ فلا أمره صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة الزهراء أن تحلق شعر رأس الحسين وتتصدق بوزنه من الورق « أخرجه أحمد والبيهقي وفى اسناده ابن عقيل وفيه مقال . ويشهد له ما أخرجه مالك وأبوداود فى المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد ، زاد البيهقي عن أبيه عن جده « أن فاطمة رضى الله عنها وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدق بوزنه فضة ، وأخرج الترمذى والحاكم من حديث على رضى الله عنه قال « علق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحسن شاة ، وقال يا فاطمة : احلتي رأسه وتتصدق بوزن شعره فضة ، فوزناه فكان وزنه درهماً أو بعض درهم » وأخرج الطبرانى فى الأوسط عن ابن عباس قال « سبعة من السنة فى الصبي يوم السابع : يسمى ويختن ويماط عنه الأذى ويثقب أذنه ويعق

عنه ويحلق رأسه ويلطخ بدم عقيقته ويتصدق بوزنه ذهباً أو فضة» وفي اسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات ، وفي لفظه ما ينكر وهو ثقب الأذن والتلطخ بدم العقيقة . وقد أخرج أبو داود والنسائي بإسناد صحيح من حديث بريدة الأسلمي قال « كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها ، فلما جاء الله بالاسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونلطخه بزعفران » وقد أخرج نحوه ابن حبان وابن السكن وصحاحه من حديث عائشة ، وقد ذهب الظاهرية والحسن البصري الى وجوب العقيقة وذهب الجمهور الى أنها سنة ، وذهب أبو حنيفة الى أنها ليست فرضاً ولا سنة وقيل إنها عنده تطوع .

## كتاب الطب

يجوز التداوى ، والتفويض أفضل لمن يقدر على الصبر ، ويحرم بالمحرمات ويكره الاكتواء ، ولا بأس بالحجامة والرقية ، بما يجوز من العين وغيرها ﴿ أقول ﴾ أما جواز التداوى ؛ فلما أخرجه مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برى » باذن الله . وأخرج البخاري وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء » وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه وصححه أيضاً ابن خزيمة والحاكم من حديث أسامة « قالت الاعراب : يا رسول الله ألا تداوى ؟ قال نعم عباد الله تداؤوا ؛ فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء إلا داء « احداً » قالوا يا رسول الله وما هو ؟ قال الهرم » وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي خزيمة قال قلت يا رسول الله أ رأيت رقى تسترقىها ودواء تداوى به وتقاة تتقيها هل ترد من قدر الله شيئاً



قال هي من قدر الله « وأما كون التفويض أفضل ، فلحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أئته امرأة سوداء فقالت إني أصرع وإني أنكشف فادع الله لى ، قال إن شئت صبرت ولك الجنة ، وإن شئت دعوت الله أن يعافيك . قالت أصبر « وفي الصحيحين أيضاً من حديثه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : يدخل الجنة من أمتى سبعون ألفاً بغير حساب هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتون وعلى ربهم يتوكلون » ولا يخالف هذا ما تقدم من الأمر بالتداوى . فالجمع ممكن بأن التفويض أفضل مع الاقتدار على الصبر كما يفيد قوله « إن شئت صبرت وأما مع عدم الصبر على المرض وصدور الحرج والحد وضيق الصدر من المرض فالتداوى أفضل لأن فضيلة التفويض قد ذهبت بعدم الصبر « وأما كونه يحرم التداوى بالمحرمات ، فلحديث أبى هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الدواء الخبيث » أخرجه مسلم رحمه الله وغيره . وأخرج أبو داود من حديث أبى الدرداء قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام » وفي اسناده اسمعيل بن عياش . وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم النهى عن التداوى بالخمر كما فى صحيح مسلم رحمه الله وغيره . وفى البخارى عن ابن مسعود أنه قال « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » وقد ذهب الى تحريم التداوى بالأدوية النجسة والمحرمة الجمهور ، ولا يعارض هذا اذنه صلى الله عليه وآله وسلم بالتداوى بأبوال الابل كما فى الصحيح لأنها لم تكن نجسة ولا محرمة ، ولو سلمنا تحريمها لكان الجمع ممكناً ببناء العام على الخاص « وأما كونه يكره الاكتواء ؛ فلحديث ابن عباس عند البخارى وغيره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الشفاء فى ثلاثة : فى شرطة محجم أو شربة عسل ، أو كية بنار ؛ وأنهى أمتى عن السكى » وفى لفظ « وما

أحب أن أكتوي» وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه من حديث عمران بن حصين «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الكي فاكتوينا فما أفلحنا ولا أئجحنا» وقد ورد ما يدل على أن النهى عن الكي للتنزيه لا للتحريم كما فى حديث جابر عند مسلم رحمه الله وغيره «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كوى سعد بن معاذ رضى الله عنه فى أكله مرتين» وأخرج الترمذى وحسنه من حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كوى سعد بن زرارة من الشوك» ووجه الكراهة أن فى ذلك تعذيباً بالنار، ولا يجوز أن يعذب بالنار إلا رب النار، وقد قيل إن وجه الكراهة غير ذلك. وقد جمع بين الأحاديث بمجموعات غير ما ذكرنا، وأما كونه لا بأس بالحجامة، فلحديث جابر فى الصحيحين وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «إن كان فى شئ من أدويتكم خير فى شربة محجم أو شربة عسل أو لذة بنار توافق الداء، وما أحب أن أكتوى» وتقدم حديث ابن عباس مثله. وثبت من حديث أنس عند الترمذى وأبى داود بإسناد صحيح قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحتجم فى الأخدعين والكاهل وكان يحتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين» وأخرج أبو داود من حديث أبى هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وواحد وعشرين كان شفاء من كل داء» ولا بأس بإسناده، وفى الباب أحاديث متضمنة لذكر الأيام التى تنبغى فيها الحجامة وليس المراد هنا إلا الاستدلال على جوازها، وأما كونه لا بأس بالرقية بما يجوز؛ فلحديث أنس عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره قال رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الرقية من العين والحمة والنملة؛ والمراد بالحمة السم من ذوات السموم وبالنملة القروح تخرج من الجنب. وأخرج مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث عوف بن مالك قال «كنا

نرقى في الجاهلية فقلنا يارسول الله كيف ترى في ذلك ؟ فقال اعرضوا على رقاكم ، لا بأس بالرق ما لم يكن فيه شرك » وفي صحيح مسلم رحمه الله تعالى من حديث جابر رضى الله عنه قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الرقى فجاء آل عمرو بن حزم فقالوا يارسول الله إنها كانت عندنا رقية نرقى بها من العقرب وإنك نهيت عن الرقى » قال فعرضوها عليه فقال ما أرى بأساً فمن استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل » وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات ؛ فلما مرض مرضه الذى مات فيه ، جعلت أنفث عليه وأمسحه بيد نفسه لأنها أعظم بركة من يدي » وما ورد من الأدلة الدالة على النهي عن الرقى وأنها من الشرك فهي محمولة على الرقية بما لا يجوز كالتى تكون بأسماء الشياطين والطواغيت ونحو ذلك وكذلك يحمل على هذا ما ورد في حديث المغيرة بن شعبة عند أحمد وابن ماجه وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « من استرقى أو استرق فقد برئ من التوكل » وقد ورد في الصحيحين من حديث عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرني أن أسترق من العين » وأخرج أحمد والنسائى والترمذى وصححه من حديث أسماء بنت عميس أنها قالت يارسول الله إن بنى جعفر تصيبهم العين أفأسترقى لهم ؟ قال نعم ؛ فلو كان شئ سبق للمقدور لسبقته العين » وأخرج نحوه مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث ابن عباس وفي الباب أحاديث . وفيها ذكر الاستغسال من العين أى غسل وجه العائن ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجله وداخل ازاره في قدح ثم يصب الماء على من أصيب بالعين على رأسه وظهره من خلفه . أخرج ذلك أحمد ومالك في الموطأ والنسائى وصححه ابن حبان .

## كتاب الوكالة

يجوز لجائز التصرف أن يوكل غيره في كل شيء ما لم يمنع منه مانع، وإذا باع الوكيل بزيادة على ما رسمه موكله كانت الزيادة للموكل ؛ وإذا خالفه إلى ما هو أنفع أو إلى غيره ورضى به صح **( أقول )** أما كون الوكالة تجوز في كل شيء ، فلا أنه قد ثبت منه صلى الله عليه وآله وسلم التوكيل في قضاء الدين ، كما في حديث أبي رافع « أنه أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يقضى الرجل بكره » ، وقد تقدم وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم التوكيل في استيفاء الحد كما في حديث « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا ؛ فإن اعترفت فارجمها وهو في الصحيح وسيأتي . وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم التوكيل في القيام على بدنه ، وتقسيم جلالها وجلودها ، وهو في الصحيح ، وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم التوكيل في حفظ زكاة رمضان كما في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه أعطى عقبة بن عامر غنما يقسمها بين أصحابه . وقد تقدم في الضحايا . وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه وكل أبا رافع ورجلا من الانصار ، فزوجاه ميمونة ، وقد تقدم وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لجابر : إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا كما أخرج أبو داود والدارقطني ، وفي الباب أحاديث كثيرة فيها ما يفيد جواز الوكالة ، فلا يخرج عن ذلك إلا ما منع منه مانع . وذلك كالتوكيل في شيء لا يجوز للموكل أن يفعله ، ويجوز للوكيل كتوكيل المسلم للذمي في بيع الخمر أو الخنزير أو نحو ذلك ؛ فإن ذلك لا يجوز ولا يكون محلا للثمن ، لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه وقد تقدم ؛ وقد ورد في الكتاب العزيز ما يدل على جواز التوكيل كقوله تعالى ( فابعثوا أحدهم بورقكم ) وقوله

(اجعلنى على خزان الارض) وقد أورد البخارى فى الوكالة ستة وعشرين حديثاً ستة معلقة والباقية موصولة ، وقد قام الاجماع على مشروعيتها • وأما كون الوكيل إذا باع بزيادة على ما رسمه موكله ، كانت الزيادة للموكل فلما ثبت فى البخارى وغيره من حديث عروة البارقي رضى عنه • أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً ليشتري له به شاة ؛ فاشترأ له به شاتين ، فباع أحدهما بدينار ، وجاءه بدينار وشاة فدعا له بالبركة فى بيعه ، فكان لو اشترى التراب لربح فيه • وأخرج الترمذى من حديث حكيم بن حزام • أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعثه ليشتري له أضحية بدينار » فذكر نحو حديث عروة البارقي ، وفى استاده انقطاع لانه من رواية حبيب بن أبى ثابت عن حكيم ولم يسمع منه . وأخرج أبوداود من حديث أبى حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم نحو ذلك وفيه هذا الشيخ المجهول . وقد ذهب إلى ما ذكرناه الجمهور . وقال الشافعى فى الجديد وأصحابه والناصر ان العقد باطل أى عقد البيع الواقع من الوكيل فى مثل الصورة المذكورة ، لأنه لم يأمره الموكل بذلك • وأما كون المخالفة إلى ما هو أنفع ، أو إلى غيره مع الرضا صحيحة ؛ فلكون الرضا مناطاً مسوغاً لذلك ومجوزاً له ، وإذا لم يرض لم يلزمه ما وقع من الوكيل مخالفاً لما رسمه له لعدم المناط المعتبر . وقد ثبت فى البخارى وغيره من حديث معن بن يزيد قال « كان أبى خرج بدنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل فى المسجد فجئت فأخذنها فأتيته بها فقال والله ما إياك أردت بها فخاصمه إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال لك مانويت يا يزيد ولك يامعن ما أخذت » ولعل هذه الصدقة صدقة تطوع لا صدقة فرض فقد وقع الاجماع على أنها لا تجزى فى الولد •

## كتاب الضمانة

يجب على من ضمن على حى أو ميت تسليم مال أن يغرمه عند الطلب ، ويرجع على المضمون عنه إن كان مأموراً من جهته ، ومن ضمن باحضار شخص وجب عليه احضاره وإلا غرم ماعليه (( أقول )) أما وجوب الغرامة على الضمين فلما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى من حديث أبي أمامة « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال الزعيم غارم » وفي اعناده اسماعيل ابن عياش ولكنه ثقة فى الشاميين وقد رواه هنا عن شامى ، وهو شرحيل ابن مسلم فلم يصب ابن حزم فى تضعيف الحديث باسماعيل بن عياش . وقد أخرجه النسائى من طريقين احدهما من طريق عامر الوصالى ، والاخرى من طريق حاتم بن حريث كلاهما عن أبي أمامة . وقد صححه ابن حبان من طريق حاتم هذه وحاتم قد وثقه الدارمى . وقد أخرج الحديث ابن ماجه والطبرانى من طريق سعيد بن المسيب عن أنس ، وأخرجه ابن عدى من حديث بن عباس وضعفه باسماعيل بن زياد السكونى ، ورواه أبو موسى المدينى فى الصحابة من طريق سويد بن جبلة « قال الدارقطنى لا تصح له صحبة وحديثه مرسل قال وبعضهم يقول له صحبة . ورواه الخطيب فى التلخيص من طريق ابن لهيعة عن عبد الله بن حبان الليثى عن رجل عن آخر منهم . وأخرج البخارى وغيره من حديث سلمة بن الاكوع « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من الصلاة على من عليه دين فقال أبو قتادة صل عليه يارسول الله وعلى دينه فصلى عليه » وأخرج هذه القصة الترمذى من حديث أبي قتادة وصححه ، وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائى وابن حبان والدارقطنى والحاكم من حديث جابر ، وفى لفظ من حديث جابر هذا « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بنى قتادة ، قد أوفى الله حق الغريم ، وبرئ منه الميت ؟ قال نعم فصلى عليه فلما قضاها قال له النبى صلى الله عليه وآله وسلم الآن بردت

عليه جلده « أخرج ذلك احمد وأبو داود والنسائي والدارقطنى وصححه ابن حبان والحاكم . وأما كونه يرجع على المضمون عليه إذا كان مأموراً من جهة ، فلكون الدين عليه والأمر منه للضمنين بالضمانة كالأمر بالتسليم فيرجع عليه بذلك . وأما كون الضامن باحضار شخص يجب عليه احضاره أو غرم ما عليه ؛ فلعنوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الزعيم غارم ، والخلاف في الضمانة معروف ، وهذا خلاصة ما ورد في الشرع .

## كتاب الصلح

هو جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحل حراماً ، أو حرم حلالاً ، ويجوز عن المعلوم والمجهول بمعلوم وبمجهول ولو عن انكار ، وعن الدم كالمال بأقل من الدية أو أكثر ( أقول ) أما جوازه فلقوله تعالى ( لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس ) وأما استثناء الصلح الذي أحل حراماً أو حرم حلالاً ؛ فلحديث عمرو ابن عوف عند أبي داود وابن ماجه والترمذى والحاكم وابن حبان « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه وهو ضعيف جداً ؛ وقد صحح الحديث الترمذى فلم يصب ؛ وقد اعتذرله ابن حجر فقال كانه اعتبر بكثرة طرقه ، وذلك لأنه رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة ، قال الحاكم على شرطهما ، وصححه ابن حبان وحسنه الترمذى . وأخرجه أيضاً الحاكم من حديث أنس ومن حديث عائشة ؛ وكذلك أخرجه الدارقطنى . وأما جواز الصلح عن المعلوم والمجهول بمعلوم ، فلحديث أم سلمة عند احمد وأبي داود وابن ماجه قالت « جاء رجلان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في



مواريث بينهما قد درست ليس بينهما بيعة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم تختصمون إلى رسول الله وإنما أنا بشر ؛ ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، وإنما أفضى بينكم على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي به سطاما في عنقه يوم القيامة ، فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حتى لأخي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما إذا قتلتما فاذها فاقسما ثم توخيا الحق ، ثم استهما ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه » وفي اسناد الحديث أسامة بن زيد بن أسلم المدني وفيه مقال ولكن أصل الحديث في الصحيحين ؛ وقد استدل به على جواز الصلح ، وإلا براء من المجهول . وأخرج البخاري من حديث جابر « أن أباه قتل يوم أحد شهيداً وعليه دين ، فاشتد الغرماء في حقوقهم قال فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألهم أن يقبلوا ثمر حائطي ويحللوا أبي فأبوا فلم يعطهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حائطي وقال سغدوا عليك فغدا علينا حين أصبح فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة فجذذتها فقضيتها وبقي لنا من ثمرها » وفيه جواز الصلح عن معلوم بمجهول \* وأما جواز المصالحة عن الدم كالمال ، فلكون اللازم في الدم مع عدم القصاص هو المال ، فهو صلح بمال عن مال يدخل تحت عموم قوله تعالى ( أو اصلاح بين الناس ) وتحت قوله صلى الله عليه وآله وسلم الصلح جائز . وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول ، فإن شاعوا قتلوا وإن شاعوا أخذوا الدية ، وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه » وذلك عقل العمد وما صولحوا عليه فهو لهم \* وذلك تشديد العقل . وفي اسناده علي بن زيد بن جدعان وفيه مقال \* وأما جواز الصلح ولو كان عن إنكار ، فلعموم الأدلة واندرج الصلح عن

انكار تحتها ولم يأت من منعه برهان ؛ وقد ذهب إلى جوازه الجمهور .  
 وحكى فى البحر عن العترة والشافعى وابن أبى لىلى « أنه لا يصح الصلح عن  
 انكار ؛ وقد ثبت فى الصحيح عن كعب ، فى قصة المتخاصمين فى المسجد فى  
 دين ، فأشار النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى صاحب الدين أن يضع شطر  
 دينه ويتعجل الباقي ، وهو دليل على جواز الصلح مع الخصام ، ووضع البعض  
 واستيفاء البعض »

## كتاب الحوالة

من أحيل على ملىء فيحتل ، وإذا مطل الحال عليه أو أفلس كان للحال  
 أن يطلب المحيل بدينه ﴿ أقول ﴾ أما كون من أحيل على ملىء يقبل ذلك  
 فلحديث أبى هريرة فى الصحيحين وغيرهما « ان النبى صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال مطل الغنى ظلم ؛ ومن أحيل على ملىء فيحتل » ، وفى لفظ لها وإذا  
 أتبع أحدكم على ملىء فليتبع » وقد أخرج نحوه ابن ماجه وأحمد والترمذى  
 من حديث ابن عمر . وفى اسناد ابن ماجه اسماعيل بن توبة ، وهو صدوق  
 وبقية رجاله رجال الصحيح ، وقد قيل أنه يشترط فى صحتها رضا المحيل  
 بلا خلاف ؛ والمحتال عند الأكثر ، والحال عليه عند بعض أهل العلم .  
 وأما كونه إذا مطل الحال عليه أو أفلس ، كان للحال أن يطلب المحيل بدينه  
 فلكون الدين باقياً فى ذمة المحيل ؛ لا يسقط عنه إلا بتسليمه إلى المحتال من  
 الحال عليه ، فإذا لم يحصل التسليم ، كان دينه باقياً كما كان قبل الحوالة ،  
 ويستفاد ذلك من قوله على ملىء ، فإن من مطل أو أفلس ، ليس بالملىء الذى  
 أرشد صلى الله عليه وآله وسلم صاحب الدين أن يقبل الحوالة عليه »

## كتاب المفلس

يجوز لأهل الدين أن يأخذوا جميع ما يجدونه معه ، إلا ما كان لا يستغنى عنه وهو المنزل وسائر العورة ، وما يقيه البرد ويسد رمقه ومن يعول ، ومن وجد ماله عنده بعينه فهو أحق به ، وإذا نقص مال المفلس عن الوفاء بجميع دينه كان الموجود أسوة الغرماء ، وإذا تبين إفلاسه فلا يجوز حبسه ولى الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته ويجوز للحاكم أن يحجره عن التصرف في ماله ويبيعه لقضاء دينه ، وكذا يجوز له الحجر على المبذر ، ومن لا يحسن التصرف ولا يمكن اليتيم من التصرف في ماله حتى يؤنس منه الرشد ، ويجوز لوليه أن يأكل كل من ماله بالمعروف ﴿ أقول ﴾ أما كونه يجوز لأهل الدين أن يأخذوا جميع ما يجدونه مع المفلس ، فلحديث أبي سعيد عند مسلم رحمه الله وغيره قال « أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمار اتباعها فكثر دينه ، فقال تصدقوا عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقَالَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » . وأخرج الدارقطني والبيهقي والحاكم ، وصححه من حديث كعب بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجر على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه » . وأخرج سعيد بن منصور وأبوداود وعبد الوزاق من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك مرسلًا قال « كان معاذ بن جبل شابًا سخيًّا وكان لا يمسك شيئاً » فلم يزل يدان حتى أغرق ماله كله في الدين فأقن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلّمه ليكلّم غرماءه ، فلو تركوا لأحد تركوا لمعاذ لأجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماله حتى قام معاذ بغير شيء . قال عبد الحق المرسل

أصح ، وقال ابن الطلاع في الأحكام هو حديث ثابت ، فأفاد ما ذكرناه  
أن أهل الدين يأخذون جميع ما يجدونه مع المفلس ، لكنه لم يثبت أنهم  
أخذوا ثيابه التي عليه ، أو أخرجه من منزله ؛ أو تركوه هو ومن يعول  
لا يجدون ما لا بد لهم منه ، ولهذا ذكرنا أنه يستثنى له ذلك « وأما كون من  
وجد ماله عند مفلس فهو أحق به . فلحديث الحسن عن سمرة عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال « من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به »  
وأخرجه أحمد وأبو داود وقال ابن حجر في الفتح اسناده حسن ، ولكن  
سماع الحسن عن سمرة فيه مقال معروف . وقد ثبت في الصحيحين من  
حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من أدرك ماله بعينه  
عند رجل أفلس ، أو انسان قد أفلس ، فهو أحق به من غيره » . وفي لفظ  
لمسلم رحمه الله أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الرجل الذي يعدم إذا  
وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه . وفي لفظ لأحمد « أئمتنا  
رجل أفلس فوجد رجل عنده ماله ، ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو له » .  
وأخرج الشافعي وأبو داود وابن ماجه والحاكم ، وصححه عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أنه قال في مفلس أتوه به لأقضين فيكم بقضاء رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به  
وأخرج مالك في الموطأ وأبو داود من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن  
ابن الحرث بن هشام مرسل « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أئمتنا  
رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً ،  
فوجد متاعه بعينه فهو أحق به ، وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة  
الغرماء » وقد وصله أبو داود ، فقال عن أبي هريرة وفي اسناده اسماعيل  
ابن عياش ولكنه هنا روى عن الحرث الزبيدي وهو شامي ، وهو قوي  
في الشاميين ؛ وقد ذهب إلى أن البائع أولى بعين ماله الموجود عند المفلس  
الجمهور وخالف في ذلك الحنفية ، فقالوا لا يكون أولى به والحديث يرد

عليهم ، وقد ذهب الجمهور أيضاً ؛ إلى أن المشتري إذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع أولى بما لم يسلم المشتري ثمنه ، بل يكون أسوة الغرماء كما أفاده ما تقدم في الرواية من قوله ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً . وقال الشافعي والهدوية ، أن البائع أولى به . وهكذا إذا مات المشتري والسلعة قائمة ، فذهب مالك وأحمد إلى أنها تكون أسوة الغرماء ، وقال الشافعي البائع أولى بها . وأما كونه إذا نقص مال المفلس كان الموجود أسوة الغرماء فذلك هو العدل ؛ لأن الديون اللازمة مستوية في استحقاق قضائها من مال المفلس ، وليس بعضها بأولى به من بعض إلا لمخصص ولا مخصص هنا ، وقد أشار إلى هذا ما تقدم في الرواية من قوله فصاحب المتاع أسوة الغرماء . وأما كونه لا يجوز حبس المفلس إذا تبين إفلاسه ، فلا لأنه خلاف حكم الله سبحانه قال الله تعالى ( وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ) ولمفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لى الواجد ظلم » . وهو حديث صحيح قد تقدم في الباب الذي قبل هذا ، والمفلس ليس يواجد فلا يحل عرضه ولا عقوبته . وأما إذا لم يتبين إفلاسه ولا كونه واجداً فهذا هو محل اللبس ، والواجب البحث عن حاله بحسب الامكان حتى يتبين كونه واجداً فيعاقب بالحبس ونحوه كما دل عليه حديث « مطل الغنى ظلم يحل عرضه وعقوبته » وفي لفظ « لى الواجد ظلم » . والكل في الصحيح أو يتبين كونه غير واجد فينظر إلى ميسرة ، وأما حبس من تبين إفلاسه فلا يجوز بوجه فانه ظلم بحت . وأما كونه يجوز للحاكم أن يحجر المفلس عن التصرف في ماله فلحجره صلى الله عليه وآله وسلم على معاذ كما تقدم . وكذا بيع الحاكم مال المفلس لقضاء دينه كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في مال معاذ . وأما جواز الحجر على المبذر . ومن لا يحسن التصرف فلقوله تعالى ( ولا توتوا السفهاء أموالكم ) قال في الكشف السفهاء المبذرون أموالهم ، الذين ينفقونها فيما لا ينفع ، ولا يدهم باصلاحها وتشيرها والتصرف فيها والخطاب للاولياء . وأضاف الاموال

اليهم لأنها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم كما قال (ولا تقتلوا أنفسكم)  
 (فما ملكت أيمانكم من قياتكم المؤمنات) والدليل على أنه خطاب للاولياء  
 في أموال اليتامى قوله (وارزقوهم فيها واكسوهم)، وما يدل على ذلك عدم  
 إنكاره صلى الله عليه وآله وسلم على قرابة حسان لما سأله أن يحجر عليه  
 إن صح ذلك، ويدل على ذلك رده صلى الله عليه وآله وسلم لليضة التي  
 تصدق بها من لا مال له. كما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث  
 جابر وكذلك رده صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذي تصدق باحد  
 ثوبيه، كما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان من حديث  
 أبي سعيد. وكذلك رده صلى الله عليه وآله وسلم عتق من أعتق عبداً له عن  
 دبر ولا مال له غيره كما أشار إلى ذلك البخاري، وترجم عليه باب من رد  
 أمر السفية والضعيف العقل، وإن لم يكن حجر عليه الامام. وأخرج  
 الشافعى فى مسنده والبيهقى عن عروة بن الزبير قال، ابتاع عبدالله بن جعفر  
 بيعاً، فقال على رضى الله عنه لا تين عثمان فلا حجرن عليه، فأعلم ذلك  
 ابن جعفر الزبير، فقال أنا شريكك فى بيعك، فأتى عثمان رضى الله عنه  
 فقال احجر على هذا، فقال الزبير أنا شريكك؛ فقال عثمان أأحجر على رجل  
 شريكه الزبير، ففى هذه القصة دليل على أن الحجر كان عندهم أمراً معروفاً،  
 ثابتاً فى الشريعة. ولولا ذلك لأنكره بعض من اطلع على هذه القصة  
 ولكان الجواب من عثمان على على بأن هذا غير جائز. وكذلك الزبير  
 وعبدالله بن جعفر لو كان مثل هذا الامر غير جائز لكان لهما عن تلك الشركة  
 مندوحة؛ وقد ذهب إلى جواز الحجر على السفية الجمهور. وأما كونه  
 لا يمكن اليتيم من ماله حتى يؤنس منه الرشد فلقلوه تعالى (فان آنستم منهم  
 رشداً) الآية. وأما كونه يجوز للولى أن يأكل من مال اليتيم بالمعروف  
 فلقلوه تعالى (ومن كان غنياً فليستعفف. ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف)  
 وقد ثبت فى الصحيحين عن عائشة أنها قالت: نزلت هذه الآية فى ولى اليتيم

- إذا كان فقيراً أنه يأكل منه بالمعروف . وأخرج أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى فقير وليس لى شىء ولى يتيم فقال كل من مال يتيمك غير مسرف ولا مبادر ولا متأثل » والمراد بقوله ولا مبادر ما فى قوله تعالى ( ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا ) أى مسرفين ومبادرين كبر الايتام فهذه الآية والحديث مخصصان لقوله تعالى ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون فى بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً ) ٥

### كتاب اللقطة

من وجد لقطة فليعرف عفاصها ووكاءها ؛ فان جاء صاحبها دفعها اليه وإلا عرف بها حولا ، وبعد ذلك يجوز له صرفها ولو فى نفسه ، ويضمن مع بحىء صاحبها ، ولقطة مكة أشد تعريفاً من غيرها ، ولا بأس بأن ينتفع الملتقط بالشىء الحقيقى كالعصا والسوط ونحوهما بعد التعريف به ثلاثاً ، وتلتقط ضالة الدواب إلا الابل ﴿ أقول ﴾ أما كونه يعرف عفاصها وهو الجلد الذى يكون على رأس القارورة ووكاؤها وهو الخيط الذى يشد به الوعاء . فلحديث عياض بن حماد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من وجد لقطة فليشهد ذوى عدل ، وليحفظ عفاصها ووكاءها ، فان جاء صاحبها فلا يكتم فهو أحق بها وان لم يحىء صاحبها فهو مال الله يؤتية من يشاء » . وأخرجه أحمد وابن ماجه وأبوداود والنسائي وابن حبان وفى الصحيحين من حديث زيد بن خالد قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عرفها سنة ؛ فان لم تعرف فلتستفقها ولتكن وديعة عندك ، فان جاء طالبها يوماً من الدهر فأدأها اليه ، وسأله عن ضالة الابل فقال مالك ولها دعها فان



معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها ، وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك أو لأخيك أو للذئب » وفي لفظ لمسلم رحمه الله تعالى « فان جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكاءها فأعطها إياه وإلا فهي لك » . وفي مسلم وغيره من حديث أبي ابن كعب « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عرفها فان جاء أحد يخبرك بعثتها وه عاؤها ووكائها فأعطها إياه وإلا فاستمتع بها » فدل ما ذكرناه على أنه إذا جاء صاحبها دفعها اليه وإلا عرف بها حولا وبعد الحول يصرفها ، فان جاء بعد ذلك غرمها له ان كان قد أتلفها وأرجعها بعينها إن كانت باقية كما يفيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان جاء طالبها يوماً من الدهر فأدأها اليه . وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب التعريف بعد الحول ، وقد ورد في لفظ للبخاري رحمه الله تعالى من حديث أبي ما يدل على أن التعريف يجب بعد الحول ، ولفظه قال وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيته النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عرفها حولا فعرفتها فلم أجده من يعرفها ، ثم أتيت فقال عرفها حولا فلم أجده ثم أتيت نائلاً فقال احفظ وعاءها وعددها ووكاءها فان جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها فاستمتعت بها فلقيتها بعد بمكة » وقد وقع الاختلاف بين الحفاظ في هذه الرواية فعن بعضهم أن الزيادة على العام غلط كما جزم بذلك ابن حزم . قال ابن الجوزي : والذي يظهر لي أن سلبه أخطأ فيها ثم ثبت واستمر على عام واحد وجمع بعضهم بأن الزيادة على العام محمولة على مزيد الورع ، والكلام في ذلك يطول والمراد بقوله في الحديث « ولتكن ودیعة عندك » أنه يجب ردها فتجوز بذكر الودیعة عن وجوب الرد لعوضها بعد الاستفراق لها . وأما كون لقطة مكة أشد تعريفاً من غيرها ، فلما ثبت في الصحيح أنها لا تحل لقطة مكة إلا لمعرفة مع أن التعريف لا بد منه في لقطة مكة وغيرها ، فحمل ذلك على المبالغة في التعريف لأن الحاج قد يرجع الى بهم ولا يعود ، فاحتاج الملتقط لها الى

المبالغة في التعريف ، وقد قيل غير ذلك ، وأما كونه لا بأس أن ينتفع الملتقط  
بالشئ الخفير كالعصا والسوط ونحوهما ، فلما أخرجه أحمد وأبوداود من  
حديث جابر قال « رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العصا  
والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به » وفي اسناده المغيرة بن  
زياد وفيه مقال . وقد وثقه وكيع وابن معين وابن عدي . وفي الصحيحين  
من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بتمر في الطريق فقال  
لولا إني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها » وقد أخرج أحمد والطبراني  
والبيهقي من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً « من التقط لقطة يسيرة حبلاً أو درهماً  
أو شبه ذلك فليعرفها ثلاثة أيام ، فإن كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام » زاد  
الطبراني « فإن جاء صاحبها وإلا فليصدق بها » وفي اسناده عمر بن عبد الله  
ابن يعلى وهو ضعيف . وأخرج عبد الرزاق من حديث أبي سعيد « أن علياً  
رضي الله عنه جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدينار وجده في السوق  
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرفه ثلاثاً ففعل فلم يجد أحداً يعرفه فقال  
كله » وأما اذا كان الشئ مأكولاً فلا يجب التعريف به بل يجوز أكله في  
الحال لما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم في التمرة « وأما كونها تلتقط  
ضالة الدواب إلا الابل ، فللهحديث المتقدم عن زيد بن خالد والحاق سائر  
الدواب بالشاة لكونها مثلها في معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم هي لك أو  
لأخيك أو للذئب ، ولا يخرج من ذلك إلا الابل كما صرح به صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم وما يفيد ذلك ما أخرجه مسلم رحمه الله تعالى من حديث زيد بن  
خالد « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يأوى الضالة إلا ضال ما لم  
يعرفها » فإن الضالة تصدق على الشاة وغيرها وقيد ذلك بالتعريف فدل على  
جواز الالتقاط وخرجت الابل بالحديث الآخر .

## كتاب القضاء

إنما يصح قضاء من كان مجتهداً متورعاً من أموال الناس عادلاً في القضية  
 حاكماً بالسوية ، ويحرم عليه الحرص على القضاء وطلبه ولا يحل للامام تولية  
 من كان كذلك ، ومن كان متأهلاً للقضاء فهو على خطر عظيم ؛ وله مع الاصابة  
 أجران ومع الخطأ أجر إن لم يأل جهداً في البحث ؛ وتحرم عليه الرشوة  
 والهدية التي أهديت اليه لأجل كونه قاضياً ؛ ولا يجوز له الحكم حال الغضب  
 وعليه التسوية بين الخصمين إلا اذا كان أحدهما كافراً والسمع منهما قبل  
 القضاء وتسهيل الحجاب بحسب الامكان ، ويجوز له اتخاذ الأعوان مع الحاجة  
 والشفاعة والاستيضاع والارشاد الى الصلح وحكمه ينفذ ظاهراً فقط ، فمن  
 قضى له بشيء فلا يحل له إلا اذا كان الحكم مطابقاً للواقع ﴿ أقول ﴾ أما  
 كونه إنما يصح قضاء من كان مجتهداً ، فلما في الكتاب العزيز من الأمر  
 بالقضاء بالعدل والقسط وبما أراه الله ولا يعرف العدل إلا من كان عارفاً  
 بما في الكتاب والسنة من الاحكام ولا يعرف ذلك إلا المجتهد لأن المقلد  
 إنما يعرف قول امامه دون حجته ، وهكذا لا يحكم بما أراه الله إلا من كان  
 مجتهداً لا من كان مقلداً فما أراه الله شيئاً بل أراه أمامه ما يختاره لنفسه .  
 ومما يدل على اعتبار الاجتهاد حديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال « القضاء ثلاثة : واحد في الجنة » واثان في النار . فأما الذي في الجنة ،  
 فرجل عرف الحق فقضى به ؛ ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في  
 النار ؛ ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار » أخرجه ابن ماجه وأبو داود  
 والنسائي والترمذي والحاكم وصححه وقد جمع ابن حجر طرقة في جزء مفرد  
 ووجه الدلالة منه أنه لا يعرف الحق إلا من كان مجتهداً ؛ وأما المقلد فهو يحكم

بما قال إمامه ؛ ولا يدري أحق هو أم باطل ، فهو القاضي الذي قضى للناس على جهل وهو أحد قاضي النار . ومن الأدلة على اشتراط الاجتهاد قوله تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) و ( الظالمون ) و ( الفاسقون ) ولا يحكم بما أنزل الله إلا من يعرف التنزيل والتأويل . ومما يدل على ذلك حديث معاذ لما بعثه صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن « فقال له بم تقضى ؟ قال بكتاب الله . قال فان لم تجد . قال فبسنة رسول الله . قال فان لم تجد . قال فبرأى » . وهو حديث مشهور قد بينت طرقة ومن خرجه في بحث مستقل . ومعلوم أن المقلد لا يعرف كتاباً ولا سنة ولا رأى له ، بل لا يدري بأن الحكم موجود في الكتاب أو السنة فيقضى به ، أو ليس بموجود فيجتهد رأيه ، فاذا ادعى المقلد أنه حكم برأيه ، فهو يعلم أنه يكذب على نفسه لاعترافه بأنه لا يعرف كتاباً ولا سنة . فاذا زعم أنه حكم برأيه فقد أقر على نفسه أنه حكم بالطاغوت ، وأما اعتبار كونه متورعاً عن أموال الناس « عادلاً في القضية ، حاكماً بالسوية ، فلكون من لم يتورع عن أموال الناس لا يتورع عن الرشوة ، وهى تحول بينه وبين الحق كما سيأتى ، وهكذا من لم يكن عادلاً لجرأة فيه أو مدهانة أو محاباة ، فهو يترك الحق وهو يعلم به فهو أحد قضاة النار ، لأنه عرف الحق وجار في الحكم » وأما كونه يحرم عليه الحرص على القضاء وطلبه ، فلحديث عبد الرحمن بن سمرة في الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الأمانة فانك ان أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها ؛ وان أعطيتها عن مسألة وكلت اليها » . وأخرج احمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أنس رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل القضاء وكل إلى نفسه ، ومن جبر عليه ينزل عليه ملك يسده » . وأخرج البخارى وغيره من حديث أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « انكم ستحرصون على الأمانة ، وستكون

ندامة يوم القيامة . فنعى المرضعة وبُست الفاطمة . « ولا ينافى هذه الأحاديث ما أخرجه أبو داود بإسناد لا مطعن فيه من حديث أبي هريرة « عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوروه فله الجنة . ومن غلب جوره عدله فله النار ، لأن إثم الطلب قد لزمه بالطلب وحصل له الثواب بعد ذلك بالعدل الغالب على الجور » . وأما كونه لا يحل للامام تولية من كان حريصاً على القضاء أو طالباً له . فلحديث أبي موسى في الصحيحين قال « دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا ورجلان من بني عمي ، فقال أحدهما يا رسول الله أمرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل ، وقال الآخر مثل ذلك . فقال إنا والله لا نولى هذا العمل أحداً يسأله أو أحداً يحرص عليه » . وأما كون من كان متأهلاً للقضاء فهو على خطر عظيم . فلحديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه والترمذى والحاكم والبيهقي والدارقطنى وحسنه الترمذى وصححه ابن خزيمة وابن حبان قال . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بغير سكين . « وأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث ابن مسعود » عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مامن حاكم يحكم بين الناس إلا حبس يوم القيامة ، وملك أخذ بقفاه حتى يقف به على جهنم ثم يرفع رأسه إلى الله عز وجل فإن قال ألقه ألقاه في مهوى فهوى أربعين خريفاً . وفي إسناده عثمان بن محمد الأحنس وفيه مقال . وأخرج ابن ماجه والترمذى وحسنه الحاكم في المستدرک والبيهقي وابن حبان من حديث عبد الله ابن أبي أوفى قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله مع القاضى مالم يجر ، فاذا جار وركله إلى نفسه » وفي لفظ للترمذى تخلى عنه ولزمه الشيطان وفي الباب أحاديث مشتملة على التهيب ، وأحاديث مشتملة على الترغيب . وقد استوفيت ذلك فى شرح المتقى . وأما كون له مع الإصابة أجران ، ومع الخطأ أجران لم يأل جهداً فى البحث . فلحديث عمرو بن العاص الثابت

- في الصحيحين وغيرهما « عنه صلى الله عليه وآله وسلم إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر » وقد ورد في روايات أنه إذا أصاب فله عشرة أجور . وأما كونه يحرم عليه الرشوة والهدية التي أهديت إليه لأجل كونه قاضياً . فلهديث أبي هريرة عند أحمد والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعنة الله على الراشي والمرتشي في الحكم . . وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه وابن حبان والطبراني والدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو كحديث أبي هريرة . وأخرج أحمد والحاكم من حديث ثوبان قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرتشي والرأش يعني الذي يمشي بينهما » وفي اسناده ليث بن أبي سليم قال البزار أنه تفرد به . وفي اسناده أيضاً أبو الخطاب قيل وهو مجهول . وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف عند الحاكم وعن عائشة وأم سلمة أشار إليها الترمذي وقد أجمع أهل العلم على تحريم الرشوة ، وقد استدل على تحريم الرشوة بقوله تعالى ( أ كالون للسحت ) كما روي عن الحسن وسعيد بن جبیر أنهما فسرا الآية بذلك . وحكى عن مسروق عن ابن مسعود أنه لما سئل عن السحت أهو الرشوة ؟ فقال لا . ومن لا يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والفاسقون ، ولكن السحت أن يستعينك الرجل على مظلمة فيهدى لك ؛ فإن أهدى لك فلا تقبل . وقد سبق حديث في هذا المعنى في كتاب الهدايا ، ويدل على تحريم الهدية التي أهديت للقاضي لأجل كونه قاضياً حديث « هدايا الأمراء غلول » . أخرجه البيهقي وابن عدى من حديث ابن أبي حميد قال ابن حجر واسناده ضعيف . ولعل وجه الضعف أنه من رواية اسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز . وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة قال ابن حجر واسناده أشد ضعفاً . وأخرجه سنيد ابن داود في تفسيره من حديث جابر وفي اسناده اسماعيل بن مسلم وهو

ضعيف أيضاً . وأخرجه الخطيب فى تلخيص المتشابه من حديث أنس بلفظ « هدايا العمال سحت » . وأخرج أبوداود من حديث بريدة « عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ به بعد ذلك فهو غلول » . وقد بوب البخاري من أبواب القضاء باب هدايا العمال وذكر حديث ابن اللثية المشهور . وما يؤيد ذلك أن الهدية للقاضى لأجل كونه قاضياً نوع من الرشوة عاجلاً أو آجلاً . وأما كونه لا يجوز له الحكم حال الغضب ؛ فلحديث أبى بكر فى الصحيحين وغيرهما قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان » ، ولا يعارض هذا حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه فى الصحيحين وغيرهما « أنه اختصم هو وانصارى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للزبير اسق يازبير ثم ارسل الماء إلى أخيك ، فغضب الانصارى ثم قال يارسول الله أن كان ابن عمك ؟ قتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال اسق يازبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر » لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم معصوم فى غضبه ورضاه بخلاف غيره ، فان الغضب يحول بينه وبين الحق وظاهر النهى التحريم وقد ذهب الجمهور إلى أنه يصح حكم الغضبان إن وافق الحق . وأما كونها تجب عليه التسوية إلا إذا كان أحدهما كافراً . فلحديث على عند أحمد الحاكم فى الكنى أنه جلس بجنب شريح فى خصومة له مع يهودى ، فقال لو كان خصمى مسلماً جلست معه بين يديك ولكنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « لا تساوهم فى المجالس » . وقد قال أبو أحمد الحاكم بعد اخراجه أنه منكر ، وأورده ابن الجوزى فى العلل من هذا الوجه وقال لا يصح . ورواه البيهقي من وجه آخر من طريق جابر الجعفي عن الشعبي قال « خرج على السوق فإذا هو بنصراني يبيع درعاً فعرف على الدرع » . وذكر الحديث و فى أسناده عمرو ابن سمرة عن جابر الجعفي وهما ضعيفان . وأخرج أحمد وأبوداود والبيهقي



والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن الزبير قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم » وفى اسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو ضعيف . وأما كونه يجب السماع منهما قبل القضاء . فلحديث على عند احمد وأبى داود والترمذى وحسنه وابن حبان وصححه . أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا على إذا جلس اليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فانك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء وللحديث طرق . وأما كونه يجب عليه تسهيل الحجاب بحسب الامكان . فلحديث عمرو بن مرة عند احمد والترمذى والحاكم والبخارى « قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من امام أو وال يغلق بابه دون ذوي الحاجة والحلة والمسكنة إلا أغلق الله باب السماء دون خلته وحاجته ومسكته » . وأخرج أبو داود والترمذى من حديث ابن مريم الأزدى مرفوعاً بلفظ « من تولى شيئاً من أمر المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقدهم ، احتجب الله عنه دون حاجته » قال ابن حجر فى الفتح إن اسناده جيد . وأخرج الطبرانى من حديث ابن عباس بلفظ « أيما أمير احتجب عن الناس فأهمهم احتجب الله عنه يوم القيامة » قال ابن أبى حاتم وهو حديث منكر ؛ وإنما قلنا بحسب الامكان ، لأن لنفسه عليه حقاً ، ولأهله عليه حقاً ؛ فلا يلزمه استيعاب كل أوقاته ، فان ذلك يكدر ذهنه ويشوش فهمه ، ولا يحتجب كل أوقاته فان ذلك ظلم لأهل الخصومات ؛ وقد ثبت فى الصحيح من حديث أبى موسى « أنه كان يوابل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جلس على قفّ البئر » وثبت فى الصحيح أيضاً فى قصة حلفه أن لا يدخل على نسائه شهراً أن عمر استأذن له الأسود لما قال له يارباح استأذن لى ، وقد ثبت فى الصحيح أيضاً أنه كان لعمر حاجب يقال له -يرفا- . وأما كونه يجوز له اتخاذ الاعوان مع الحاجة ، فلما ثبت فى البخارى من حديث أنس « أن قيس بن سعد كان يكون بين يدي

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الامير « وقد  
يجب عليه ذلك إذا كان لا يمكنه انفاذ الحق ودفع الباطل إلا بهم » وأما  
كونه يجوز للحاكم الشفاعة والاستيضاع والارشاد إلى الصلح . فلحديث  
كعب بن مالك في الصحيحين وغيرهما « أنه تقاضى ابن أبي حدر دينا كان  
له عليه في المسجد : فار تفتحت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم وهو في بيته فخرج اليهما حتى كشف سجف حجرته فنادى يا كعب  
قال لبيك يا رسول الله : قال ضع من دينك هذا وأوماً إليه أى الشطر قال قد فعلت  
يا رسول الله قال قم فأقضه » وهذا الحديث فيه دليل على ما ذكرناه من الشفاعة  
والاستيضاع والارشاد إلى الصلح أيضاً . وقد سبق في كتاب الصلح ما يدل  
على مشروعيته من الكتاب والسنة : والقاضى داخل في عموم الأدلة « وأما  
كون حكمه ينفذ ظاهراً فقط الخ : فلحديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما  
« أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما أنا بشر وأتم تختصمون إلى ولعل  
بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضى بنحو ما أسمع ، فمن قضيت له  
من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه . فانما أقطع له قطعة من النار » وقد حكى الشافعى  
الاجماع على أن حكم الحاكم لا يحلل الحرام . قال النووي والقول بأن حكم  
الحاكم يحلل ظاهراً وباطناً مخالف لهذا الحديث الصحيح وللاجماع المذكور .  
وبالجملة فلا وجه لما ذهب إليه الحنفية من أن حكم الحاكم ينفذ ظاهراً  
وباطناً ويحلل الحرام : وقد جاء في هذا المقام بما لا ينفق على من له في  
العلم قدم .

## كتاب الخصومة

على المدعى البينة ، وعلى المنكر البين ، ويحكم الحاكم بالاقرار وبشهادة  
رجلين ؛ أو رجل وامرأتين ؛ أو رجل ويمين المدعى ، ويمين المنكر ويمين

الرد وبعلمه ؛ ولا يقبل شهادة من ليس بعدل ولا الخائن ولا ذى العداوة والمتهم والقانع لأهل البيت والقاذف ولا بدوى على صاحب قرية وتجوز شهادة من يشهد على تقرير فعله أو قوله إذا انتفت التهمة ، وشهادة الزور من أكبر الكبائر ، وإذا تعارض اليمينتان ولم يوجد وجه ترجيح قسم المدعى ؛ وإذا لم يكن للمدعى يمينه فليس له إلا يمين صاحبه ولو كان فاجراً ؛ ولا تقبل اليمين بعد اليمين ؛ ومن أقر بشئ عاقلاً بالغاً غير هازل ولا بمحال عقلاً أو عادة لزمه ما أقر به كائناً ما كان ويكفي مرة واحدة من غير فرق بين موجبات الحدود وغيرها كما سيأتى ﴿ أقول ﴾ أما كون على المدعى اليمينه ؛ فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم « شاهدك أو يمينه » كما فى الصحيحين من حديث الأشعث بن قيس . وأخرج مسلم رحمه الله تعالى من حديث وائل بن حجر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للكندى : ألك يمينه ؟ قال لا ؛ قال فلك يمينه » . وأما كون على المنكر اليمين ؛ فلحديث ابن عباس فى الصحيحين « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين على المدعى عليه » وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح بلفظ « اليمين على المدعى ؛ واليمين على من أنكر » وأخرج ابن حبان من حديث ابن عمر نحوه وأخرج الترمذى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ؛ وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ؛ وروى عن مالك أنها لا تتوجه اليمين إلا على من بينه وبين المدعى اختلاط لثلا يتنزل أهل السفه أهل الفضل وهورد للرواية بمحض رأى . وأما كونه يحكم الحاكم بالأقرار ؛ فليس فى ذلك خلاف وهو أقوى مستندات الحكم إذا لم يكن معلوم البطلان ولزوم المقر لما أقر به وجواز الحكم للحاكم بأقراره لا يحتاج إلى إيراد الأدلة عليه فقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسفك به الدماء ويقيم الحدود ويقطع الأموال بل أكتفى به فى أعظم الأمور وهو الرجم كما وقع من المقر عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما فى حديث « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها »

وهو في الصحيح كما سيأتي فكيف بالاقرار فيما هو أخف من الرجم . وأما الحكم بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، فهو نص القرآن الكريم وليس في ذلك خلاف إذا كان الشهود مرضيين كما قال تعالى ( ممن ترضون من الشهداء ) . وأما الحكم بشهادة رجل ويمين المدعى ؛ فلحديث ابن عباس عند مسلم رحمه الله وغيره . أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى يمين وشاهد . وأخرج أحمد ؛ وابن ماجه ؛ والترمذي ، والبيهقي من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد » وهو من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر . وقد روى من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق » أخرجه أحمد والدارقطني ، وقد صحح حديث جابر أبو عوانة وابن خزيمة . وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي هريرة قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باليمين مع الشاهد الواحد » ورجال اسناده ثقات ؛ وصححه أبو حاتم وأبو زرعة وأخرج ابن ماجه واحمد من حديث سرق . ورجاله رجال الصحيح إلا الراوي عن سرق فانه مجهول . وقد ذكر ابن الجوزي في التحقيق عدد من روى هذا الحديث أغنى حكمه صلى الله عليه وآله وسلم بالشاهد واليمين من الصحابة فزاد على عشرين صحابياً . واليه ذهب الجمهور من الصحابة فمن بعدهم ، وبروى عن زيد بن علي والزهرى والنخعي وابن شبرمة والخفية أنه لا يجوز الحكم بشاهد ويمين ، وأحاديث الباب ترد عليهم . وأما كونه يجوز الحكم يمين المنكر ؛ فلما قدمنا من أن اليمين على المنكر ، وقد ثبت في مسلم من حديث وائل بن حجر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للكندي ألك بينة قال لا ، قال فلك يمينه » فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه ، وليس يتورع من شيء ، فقال ليس لك منه إلا ذلك » . وأما كونه يجوز الحكم يمين الرد ، فلا أن من عليه الحق قدرضى

بها سواء قلنا أنها تجب على المدعى عند ردها من المنكر أم لا . وقد استدل من لم يجعلها مستنداً بمفهوم الحصر في قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن اليمين على المدعى عليه كما في بعض ألفاظ حديث ابن عباس عند مسلم وغيره ولقوله في حديث وائل « ليس لك منه إلا ذلك » ولكن هذا إنما يفيد أنها لا تجب على المدعى إذا ردها المنكر ، وأما أنه يفيد عدم جواز الحكم بيمين الرد إذا طلبها المنكر ورضى بها وقبل ذلك المدعى فخلف فلا . وأما ما رواه الثمارقطنى والحاكم والبيهقى من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد اليمين على طالب الحق ، فلو صح لكان صالحاً لتخصيص ما تقدم ولكن في اسناده محمد بن مسروق وهو غير معروف ، وفي اسناده اسحق ابن الفرات وفيه مقال وقد أشار القرآن الكريم إلى رد اليمين في قوله تعالى ( أن نرد ايمان بعد ايمانهم ) ولكن فيه احتمال ؛ إذ يمكن أن يكون المراد رد اليمين عدم قبولها . وأما النكول فلا يجوز الحكم به لأن غاية ما فيه أن من عليه اليمين بحكم الشرع لم يقبلها ويفعلها وعدم فعله لها ليس باقرار بالحق بل ترك لما جعله الشارع عليه بقوله ؛ ولكن اليمين على المدعى عليه فعلى القاضى أن يلزمه بعد النكول عن اليمين بأحد أمرين : إما اليمين التى نكل عنها أو الاقرار بما ادعاه المدعى وأيهما وقع كان صالحاً للحكم به كما مر . وأما كونه يجوز له الحكم بعلمه : فلا لأن ذلك من العدل والحق اللذين أمره الله بالحكم بهما ، وليس فى الأدلة ما يدل على المنع من ذلك ؛ وحديث شاهدك أو يمينه لا حصر فيه وما يؤيد جواز الحكم بعلم الحاكم ما ثبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم للمدعى ألك بينة ؟ فان البينة ما يتبين به الامر ؛ وليس بعد العلم بيان بل هو أعلى أنواع البيان ، فانه لا يحصل من سائر المستندات للحكم إلا مجرد الظن بأن المقر صادق فى اقراره ، والخالف بارٌّ فى يمينه ، والشاهد صادق فى شهادته ، وإذا جاز الحكم بمستند لا يفيد إلا الظن ، فكيف لا يجوز الحكم بالعلم واليقين . وفى هذه المسألة مذاهب مختلفة . وقد احتج أهل كل

مذهب بحجج لا تصلح ، ولا تنطبق على محل النزاع وأقربها ما أخرجه احمد والنسائي والحاكم من حديث أبي هريرة « قال جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال للمدعى أقم البينة فلم يقمها ، فقال للآخر احلف فحلف بالله الذي لا إله إلا هو ماله عنده شيء ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد فعلت ولكن قد غفرك باخلاص لا إله إلا الله ، وفي رواية الحاكم « بل هو عندك ادفع اليه حقه » . وأما أقوال الصحابة فلا تقوم بها الحجة إلا إذا أجمعوا على ذلك عند من يقول بحجية الاجماع . وأما كونها لا تقبل شهادة من ليس بعدل فلقوله تعالى ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) وقوله ( ممن نرضون من الشهداء ) وقوله ( ان جاءكم فاسق بنبأ ) الآية . وقد حكى فى البحر الاجماع على أنها لا تصح شهادة فاسق التصريح . وأما كونها لا تقبل شهادة الخائن وذى العداوة والمتهم ، فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند احمد وأبو داود والبيهقي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمر على أخيه ، ولا يجوز شهادة القانع لاهل البيت والقانع الذى ينفق عليه أهل البيت ولا أبى داود فى رواية ولا زان ولا زانية . قال ابن حجر فى التلخيص وسنده قوى ، والغمر بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها راء مهمة الحقد ، أى لا تقبل شهادة العدو على العدو . وأخرج الترمذى والدارقطنى والبيهقي من حديث عائشة مرفوعا بلفظ « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمر لأخيه ولا ظنين ولا قرابة » وفى اسناده يزيد بن زياد الشامى وهو ضعيف ، وقد أخرج الطبرانى والبيهقي من حديث ابن عمر نحوه وفى اسناده عبد الله بن سفيان بن عوف . وأخرج أبو داود فى المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث منادياً أنها لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين » ورواه البيهقي من طريق الاعرج مرسل « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال

لا تجوز شهادة ذى الظنة والحنة يعنى الذي بينك وبينه عداوة » ورواه الحاكم من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه مثله قال ابن حجر وفي اسناده نظر والمراد بالمتهم هو من يظن به أنه يشهد زورا لمن يحاييه كالقانع والعبد لسيده؛ وقد حكى فى البحر الإجماع على عدم قبول شهادة العبد لسيده . وأما القاذف فلقوله تعالى ( ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ) بعد قوله ( والذين يرمون المحصنات ) وقد وقع الخلاف فى كتب التفسير والأصول فى حكم التوبة المذكورة فى آخر الآية . وأما كونها لا تقبل شهادة بدوى على صاحب قرية؛ فلحديث أبى هريرة « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية » أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي قال المنذرى رجال اسناده احتج بهم مسلم رحمه الله تعالى فى صحيحه قال فى النهاية إنما كره شهادة البدوى لما فيه من الجفاء فى الدين ، والجهالة بأحكام الشرع ولأنهم فى الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها ، ونحن هذا قال الخطابى وروى نحوه عن أحمد بن حنبل ؛ وذهب إلى ذلك جماعة من أصحاب أحمد وبه قال مالك وأبو عبيد وذهب الاكثر إلى القبول . قال ابن رسلان وحملوا هذا الحديث على من لم تعرف عدالته من أهل البدو والغالب أنهم لا تعرف عدالتهم انتهى . وهذا توجيه قوى ومحمل سوي . وأما كونها تجوز شهادة من يشهد على تقرير فعله أو قوله إذا انتفت التهمة فلأنه لم يرد ما يمنع من ذلك حتى نخصه من عموم الأدلة . وأيضا حديث قبول خبر المرضعة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد خبرها كيف وقد قيل ؛ ورتب على خبرها التحريم ؛ وقد تقدم فى الرضاع وهى شهدت على تقرير فعلها ؛ كما لا يخفى ولم يستدل المانع إلا على أن الشاهد إذا شهد على تقرير قوله أو فعله لم يخل من تهمة وقد قيدنا ذلك بانتفاء التهمة . وأما كون شهادة الزور من أكبر الكبائر ؛ فلحديث أنس فى الصحيحين وغيرهما قال « ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكبائر أو سئل عن الكبائر فقال الشرك بالله ، وقتل



النفس . وعقوق الوالدين . وقال ألا أنبئكم بأكبر الكبائر قول الزور أو قال شهادة الزور . وفي الصحيحين أيضا من حديث أبي بكرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ، قلنا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله ، وعقوق الوالدين ؛ وكان متكئا فجلس وقال ألا وقول الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت » . وأما كونه إذا تعارض البيتان ولم يوجد وجه ترجيح قسم المدعى ، فلحديث أبي موسى عند أبي داود ومالك والبيهقي « أن رجلين ادعيا بعيرا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث كل واحد منهما شاهدين ، فقسمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصفين » . وقد أخرج نحوه ابن حبان من حديث أبي هريرة وصححه وأخرجه ابن أبي شيبه من حديث تميم بن طرفة . ووصله الطبراني عن جابر بن سمرة « وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم قصة المدعى إذا لم يكن للخصم بينة » فأخرج احمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي من حديث أبي موسى « أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعلها بينهما نصفين » وثبتت قصة المدعى عنه صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي موسى المذكور ، أولا بزيادة ذكرها النسائي فقال « ادعيا دابة وجداها عند رجل ، فأقام كل منهما شاهدين فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من يد الثالث ودفعت اليهما » . وأما كونه إذا لم يكن للمدعى بينة فليس له إلا بمن صاحبه ولو كان فاجرا ، فلحديث الاشعث بن قيس في الصحيحين وغيرهما « قال كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصمنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال شاهدك أو يمينه ، فقلت إنه إذا يحلف ولا يبالي » فقال من حلف على يمين يقطع بها مال امرء مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » وأخرج مسلم رحمه الله وغيره من حديث وائل بن حجر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للكندي ألك بينة قال لا ، قال فلك يمينه ؛ فقال يا رسول الله الرجل فاجر

لا يبالي على ما حلف ، وليس يتورع من شيء . فقال ليس لك منه إلا ذلك ،  
وأما كونها لا تقبل البينة بعد اليمين فلما يفيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
شاهدك أو يمينه فاليمين إذا كانت تطلب من المدعى فهي مستند للحكم صحيح  
ولا يقبل المستند المخالف لها بعد فعلها لأنه لا يحصل لكل واحد منهما إلا  
مجرد ظن ؛ ولا ينقض الظن بالظن ، وقد ذهب الى هذا بعض أهل العلم  
والخلاف معروف . وأما كون من أقر بشيء لزمه ؛ فلما تقدم . وأما تقييده  
بكون المقر عاقلاً بالغاً ، فلا . المجنون والصبي ليسا بمكلفين فلا حكم  
لاقرارهما . وأما تقييده بكونه غير هازل ؛ فلكون اقرار الهازل ليس  
هو الاقرار الذي يجوز أخذه به وهكذا إذا أقر بما يحيله العقل أو العادة لان  
كذبه معلوم ولا يجوز الحكم بالكذب . وأما كونه يكفي الاقرار مرة  
واحدة في الحدود وغيرها ؛ فلكون المقر بالشئ على نفسه قد لزمه اقراره  
واعتماد التكرار في الحدود سيما أنه لم يثبت عليه دليل يوجب المصير اليه .

## كتاب الحدود

( باب حد الزاني )

إن كان بكرًا حرًا جلد مائة جلدة ، وبعد الجلد يغرب عاماً . وإن كان  
ثيباً جلد كما يجلد البكر ثم رجم حتى يموت ويكفي اقراره مرة ، وما ورد من  
التكرار في وقائع الأعيان فلقص الاستثبات ، وأما الشهادة فلا بد من أربعة  
ولا بد أن يتضمن الاقرار والشهادة التصريح بإيلاج الفرج في الفرج ويسقط  
بالشبهات المحتملة وبالرجوع عن الاقرار ، وبكون المرأة عذراء أورتقاه ،  
وبكون الرجل مجبواً أو عينا ، وتحرم الشفاعة في الحدود ، ويحفر  
للرجوم إلى الصدر ، ولا ترجم الجبل حتى تضع ونرضع ولدها إن لم يوجد  
من يرضعه ، ويجوز الجلد حال المرض بعشكال ونحوه . ومن لاط بذكر قتل

ولو كان بكراً وكذلك المفعول به إذا كان مختاراً ، ويعز من نكح بهيمة ويحلد المملوك نصف جلد الحر ، ويحده سيده أو الامام ﴿ أقول ﴾ أما جلد الزاني البكر الحر مائة جلدة ، فلقلوله تعالى ( الزانية الزاني وفاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة . . والأحاديث في هذا الباب كثيرة . . وأما التغريب فلحديث أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما في الصحيحين وغيرهما ، « أن رجلاً من الاعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يارسول الله أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله ، وقال الخصم الآخر وهو أبقه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله واثبت لي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم قل ، قال إن ابني كان عسيفاً على هذا فزنا بامرأته : واني أخبرت أن علي ابني الرجم ، فاقضيت منه بمائة شاة ووليدته ، فسألت أهل العلم فاخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغد يا أنيس - لرجل من أسلم - إلى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، قال فغدا إليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرجمت . قال مالك العسيف الأجير وفي البخاري وغيره من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام وإقامة الحد عليه . . وأخرج مسلم رحمه الله تعالى من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني ، خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتغريب سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ، . . وقد ذهب إلى تغريب الزاني الذي لم يحصن الجمهور ، حتى ادعى محمد بن نصر في كتاب الاجماع الاتفاق على نفي الزاني البكر إلا عن الكوفيين وقد حكى ابن المنذر أنه عمل بالتغريب الخلفاء الراشدون ، ولم ينكره أحد

فكان إجماعاً ولم يأت من لم يقل بالتغريب بحجة نيرة ، وغاية ما تمسكوا به عدم ذكره في بعض الأحاديث وذلك لا يستلزم العدم ، فاختلف من أثبت التغريب . هل تغرب المرأة أم لا ؟ فقال مالك والأوزاعي لا تغريب على المرأة لانها عورة وظاهر الأدلة عدم الفرق . وأما جلد الثيب فيما تقدم من الأدلة وغيرها كرجمه صلى الله عليه وآله وسلم لماعز ورجمه صلى الله عليه وآله وسلم لليهودي واليهودية ورجمه للغامدية والسكل في الصحيح . وأما كونه يكفي لإقرار مرة ، فاعلم أن أخذ المقر بإقراره هو الثابت في الشريعة فن أوجب تكرار الإقرار في فرد من أفراد الشريعة كان الدليل عليه ولا دليل هنا ييد من أوجب ترريع الإقرار إلا بمجرد ما وقع من ماعز من تكرار الإقرار ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أمره أو أمر غيره بأن يكرر الإقرار ، ولا ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن إقرار الزنا لا يصح إلا إذا كان أربع مرات . وإنما لم يقم على ماعز الحد بعد الإقرار الأول لقصد الثبوت في أمره ولهذا قال له صلى الله عليه وآله وسلم أبلغك أن يكره الجنون ووقع منه صلى الله عليه وآله وسلم السؤال لقوم ماعز عن عقله . وقد اكتفي صلى الله عليه وآله وسلم بالإقرار مرة واحدة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « واغديا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » . وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه رجم الغامدية ولم تقر إلا مرة واحدة كما في صحيح مسلم رحمه الله تعالى وغيره وكما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث خالد بن الجلاج عن أبيه . « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجم رجلاً أقر مرة واحدة » ومن ذلك حديث الرجل الذي ادعت المرأة أنه وقع عليها فأمر برجمه ثم قام آخر فاعترف أنه الفاعل فرجمه . وفي رواية أنه عفا عنه . والحديث في سنن النسائي . والترمذي ومن ذلك رجم اليهودي واليهودية . فإنه لم ينقل أنهما كرا الإقرار فلو كان الإقرار أربع مرات شرطاً في حد الزاني لما وقع منه

صلى الله عليه وآله وسلم المخالفة له في عدة قضايا ، فتحمل الأحاديث التي فيها التراخي عن إقامة الحد بعد صدور الاقرار مرة على من كان أمره ملتبساً في ثبوت العقل وعدمه ، والصحو والسكر ونحو ذلك . وأحاديث إقامة الحد بعد الاقرار مرة ؛ على من كان معروفاً بصحة العقل ونحوه . وأما اعتبار كون الشهود أربعة فذلك لمزيد الاحتياط في الحدود لكونها تسقط بالشبهة ولا وجه للاحتياط بعد الاقرار ، فإن إقرار الرجل على نفسه لا يبيح بعده رية بخلاف شهادة الشهود عليه . وهذا أمر واضح . وقد ذهب إلى ما ذكرنا جماعة من أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم وحكاه صاحب البحر عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والحسن البصري ومالك وحماد وأبي ثور والشافعي وذهب الجمهور إلى الترييع في الاقرار . وأما اعتبار كون الشهود أربعة فلا أعلم في ذلك خلافاً . وقد دل عليه الكتاب والسنة . وأما كونه لا بد من التصريح في الاقرار والشهادة بأيلاج الفرج في الفرج فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما عزل علك قبلت أو غمزت أو نظرت فقال لا يارسول الله قال أفنكتها لا يكنى قال نعم . فعند ذلك أمر برجمه ، أخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عباس . وأخرج أبو داود والنسائي والدارقطني من حديث أبي هريرة « قال جاء الاسلمي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه فأقبل عليه في الخامسة فقال أنكتها قال نعم . قال كما يغيب المروء في المكحلة والرشأ في الير قال نعم الحديث . وفي اسناده ابن الهيثم قال البخاري حديثه في أهل الحجاز ليس يعرف إلا بهذا الواحد ؛ وقد وقع من عمر بمحضر من الصحابة في استفصال شهود المغيرة بنحو هذا والقصة معروفة . وأما كون الحد يسقط بالشبهات ، فلحديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إدروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم . فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة »

أخرجه الترمذى وقد رواه الترمذى أيضاً من حديث الزهرى عن عروة عن عائشة ، وقد أعل الحديث بالوقف . وأخرج ابن ماجه من حديث أبى هريرة مرفوعاً بلفظ « ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً » . وقد روى من حديث على رضى الله عنه مرفوعاً « ادروا الحدود بالشبهات » . وروى نحوه عن عمر وابن مسعود باسناد صحيح . وفى الباب من الروايات ما يعضد بعضه بعضاً ويقويه . ومما يؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمتها » يعنى امرأة العجلانى كما فى الصحيحين من حديث ابن عباس \* . وأما كونه يسقط الحق بالرجوع عن الاقرار فلحديث أبى هريرة عند احمد والترمذى « أن ما عزالما وجد مس الحجارة فرّ يشد حتى مرّ برجل معه لحي جمل فضربه به وضربه الناس حتى مات فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال هلا تركتموه » قال الترمذى أنه حديث حسن وقد روى من غير وجه عن أبى هريرة ورجال اسناده ثقات . وأخرج أبو داود والنسائى من حديث جابر نحوه وزاد « أنه لما وجد مس الحجارة صرخ يا قوم ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان قومي قتلوني وغرّوني من نفسى وأخبروني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير قاتلى فلم نزع عنه حتى قتلناه ، فلما رجعنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخبرناه قال فهلا تركتموه وجئتموني به » ، وقد أخرج البخارى ومسلم رحمهما الله طرفاً من هذا الحديث . وفى الباب روايات « وقد ذهب إلى ذلك احمد والشافعية والحنفية والعترة وهو مروى عن مالك فى قول له وقد ذهب ابن أبى ليلي والبتى وأبو ثور ورواية عن مالك وقول للشافعى أنه لا يقبل منه الرجوع عن الاقرار » . وأما سقوطه بكون المرأة رتقاء أو عذراء « أو بكون الرجل مجبواً أو عنيماً فلكون المانع موجوداً فتبطل به الشهادة أو الاقرار لانه قد علم كذب ذلك قطعاً . وقد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث علياً لقتل رجل كان يدخل على مارية القبطية فذهب

( ١٥٢ ج ٢ — الدرارى المضية )

فوجده يغتسل فى ماء فأخذ بيده فأخرجه من الماء ليقطله فرآه مجبواً فتركه  
ورجع إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأخبره بذلك» والقصة مشهورة  
وهذا معناها . وأما كونها تحرم الشفاعة فى الحدود . فلما أخرجه احمد  
وأبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر « عن النبى صلى الله عليه  
وآله وسلم قال من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فهو مضاد الله فى  
أمره . وفى الصحيحين من حديث عائشة . فى قصة المرأة المخزومية التى سرقت  
لما شفع فيها اسامة بن زيد فقال النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتشفع فى  
حد من حدود الله » وفى لفظ « لأراك تشفع فى حد من حدود الله » وأخرج  
احمد وأهل السنن وصححه الحاكم وابن الجارود أن النبى صلى الله عليه  
وآله وسلم لما أراد أن يقطع الذى سرق رداً . فشفع فيه هلا كان  
قبل أن تأتيني به . وفى الباب أحاديث . وأما كونه يحفر للرجوم إلى الصدر  
فلكونه صلى الله عليه وآله وسلم « أمر أن يحفر للغامدية إلى صدرها » وهو فى  
صحيح مسلم رحمه الله وغيره من حديث عبد الله بن بريدة وفى مسلم وغيره  
« انه حفر لما عز حفرة ثم أمر به فرجم » كما فى حديث عبد الله بن بريدة فى قصة  
ما عز وأخرجها احمد وزاد فحفر له حفرة فجعل فيها إلى صدره ، وأخرج  
احمد وأبو داود والنسائى من حديث خالد بن اللجلاج عن أبيه « انه اعترف  
رجل بالزنا . فقال له رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحصنت؟ قال  
نعم فأمر بفرجه فذهبنا فحفرنا له حتى أمكننا ورميناه بالحجارة حتى هداً »  
وقد ثبت فى مسلم وغيره من حديث أبى سعيد قال « لما أمرنا رسول الله  
صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن نرجم ما عز بن مالك خرجنا به إلى البقيع ،  
فوالله ما حفرنا له ولا أوثقناه . ويؤيد هذا ما وقع فى حديث غيره أنه  
هرب كما تقدم ولكن ترك الحفر له لا ينافى مشروعية الحفر . وأما كونها  
لا ترجم الجبلى حتى تضع وترضع ولدها ان لم يوجد من يرضعه ، فلحديث  
سليمان بن بريدة عن أبيه عند مسلم رحمه الله وغيره « أن النبى صلى الله عليه



وعلى آله وسلم جاءت امرأة من غامد من الازد فقالت يا رسول الله طهرنى فقال ويحك ارجعى فاستغفري الله وتوبى اليه ، فقالت أراك تريد أن تردنى كما رددت ما عزن مالك ، قال وما ذاك ، قالت انى حبلى من الزنا قال أنت ؟ قالت نعم . فقال لها حتى تضعى ما فى بطنك . قال فكفلها رجل من الانصار حتى وضعت ، قال فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قد وضعت الغامدية ، فقال إذن لا نرجمها وندع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه ، فقال رجل من الانصار فقال إلى رضاعه يا رسول الله ، قال فرجمه ، وأخرج مسلم رحمه الله وغيره من حديث عمران بن حصين : أن امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهى حبلى من الزنا ؛ فقالت يا رسول الله أصبت حداً فأقمه علىّ فدعا نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم وليها ، فقال أحسن اليها فاذا وضعت فاتني ففعل ؛ فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشدت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ، الحديث وقد رويت هذه القصة من حديث أبى هريرة وأبى سعيد وجابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وابن عباس رضى الله عنهم ، وأحاديثهم عند مسلم رحمه الله تعالى ، وقد اختلفت الروايات فى بعضها ما تقدم فى حديث بريدة وفى بعضها : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخر رجمها إلى الفطام فجاءت بعد ذلك فرجمت . وقد جمع بينهما مجموعات . وأما كونه يحوز الجلد حال المرض ولو بعثك أو نحوه فلهذا الحديث أبى امامة بن سهل عن سعيد بن سعد بن عباد قال : « كان بين أيتامنا ورجل ضعيف مخدج فلم يرع الحى إلا وهو على أمة من إمامتهم بحيث بها قد بكر ذلك سعد بن عباد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان ذلك الرجل مسليماً فقال اضربوه حده فقال يا رسول الله انه أضعف مما تحسب لو ضربناه مئة قتلاً . فقال خذوا له عثكالا فيه مائة شمر اخشتم اضربوه به ضربة واحدة قال ففعلوا . رواه احمد وابن ماجه والشافعى والبيهقى ، ورواه الدارقطنى عن فليح عن أبى سالم عن سهل بن سعد : ورواه الطبرانى من حديث أبى امامة عن

أبى سعيد الخدرى، ورواه أبو داود من حديث رجل من الانصار وأخرجه النسائي من حديث أبى امامة بن سهل بن حنيف عن أبيه واسناد الحديث حسن. وقد أخرج مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث على رضى الله عنه قال «أن أمة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زنت فأمرنى أن أجعلها فأتيها فإذا هى حديثه عهد بنفاس فخشيت إن أجعلها أن أقتلها، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أحسنت اتركيها حتى تمأثل» وقد جمع بين هذا الحديث والحديث الأول، بأن المريض إذا كان مرضه مرجواً أمهل كما فى الحديث الآخر، وإن كان مأيوساً جلد كما فى الحديث الأول. وقد حكى فى البحر الإجماع على أنه تمهل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد والمرض المرجو، فإن كان مأيوساً، فقال الهادي وأصحاب الشافعى أنه يضرب بعشكول إن احتمله، وقال المؤيد بالله والناصر لا يحد فى مرضه وإن كان مأيوساً. وأما كون من لاط بذكر يقتل ولو كان بكراً وكذا المفعول به إذا كان مختاراً. فلحديث ابن عباس عند أحمد وأبى داود وابن ماجه والترمذى والحاكم والبيهقى قال ▪ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به» قال ابن حجر رجاله موثقون إلا أن فيه اختلافاً. وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتلوا الفاعل والمفعول به أحصنا أو لم يحصنا» واسناده ضعيف. قال ابن الطلاع فى أحكامه لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه رجم فى اللواط ولا أنه حكم فيه، وثبت عنه أنه قال. اقتلوا الفاعل والمفعول به رواه عنه ابن عباس وأبو هريرة انتهى. وأخرج البيهقى عن عليّ أنه رجم لوطياً؛ قال الشافعى وهذا تأخذ برجم اللوطى محصناً كان أو غير محصن. وأخرج أيضاً عن أبى بكر رضى الله عنه «أنه جمع الناس فى حق رجل ينكح كما تنكح النساء، فسأل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فكان من أشدهم يومئذ قولاً على بن أبى طالب، قال هذا ذنب لم

تعص به أمة من الأمم إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمتم ، نرى أن  
نحرقه ، فاجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن يحرقه  
بالنار فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد أن يحرقه بالنار » وأخرج أبو داود  
عن سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس « في البكر يوجد على اللوطية يرمي »  
وأخرج البيهقي عن ابن عباس أيضا أنه سئل عن حد اللوطي فقال ينظر  
أعلى بناء في القرية فيرمي به منكسًا ثم يتبع الحجارة . وقد اختلف أهل العلم  
في عقوبة اللواط بعد اتفاقهم على تحريمه ، وأنه من الكبائر ؛ فذهب من تقدم  
من الصحابة إلى أن حده القتل ولو كان بكرا سواء كان فاعلا أو مفعولا به  
واليه ذهب الشافعي والناصر والقاسم بن إبراهيم . وقد حكى صاحب  
شفاء الأوام إجماع الصحابة على القتل . وحكى البخاري عن الشعبي والزهري  
ومالك وأحمد وإسحاق أنه يرمي محصنا كان أو غير محصن . وحكى الترمذي  
ذلك عن مالك وأحمد وإسحاق ، وروي عن النخعي أنه قال لو كان يستقيم  
أن يرمي الزاني مرتين لرجم اللوطي ، قال المنذري حرق اللوطية بالنار أبو بكر  
وعلى وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك ، وذهب من عدا من تقدم  
إلى أن حد اللوطي حد الزاني . وقال الشافعي في الأظهر أن حد الفاعل حد  
الزنا إن كان محصنا رجم وإلا جلد وغرب ؛ وحد المفعول به الجلد  
والتغريب ؛ وفي قول كالفاعل وفي قول يقتل الفاعل والمفعول به . وقال  
أبو حنيفة يعزر بالواط ولا يجلد ولا يرمي . وأما كونه يعزر من نكح  
بهيمة فلكون الحديث المروي عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » وإن أخرجه أحمد  
وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، فقد روي الترمذي وأبو داود  
من حديث أبي رزين عن ابن عباس أنه قال « من أتى بهيمة فلا حد عليه »  
وقال إنه أصح من الحديث الأول والعمل على هذا عند أهل العلم . وروي  
أبو يعلى الموصلي من حديث أبي هريرة نحو حديث ابن عباس في القتل

ولكن فى اسناده عبد الغفار قال ابن عديّ أنه رجع عنه ، وذكر أنهم كانوا لقنوه ، وقد وقع الاجماع على تحريم اتيان البهيمة . كما حكى ذلك صاحب البحر ووقع الخلاف بين أهل العلم ؛ فقليل يحد كحد الزانى ؛ وقيل يعزر فقط إذ ليس بزنا وقيل يقتل ووجه ما ذكرنا من التعزير أنه فعل محرماً بمجمعا عليه فاستحق العقوبة بالتعزير ، وهذا أقل ما يفعل به . وأما كونه يجلد المملوك نصف جلد الحر . فلقوله تعالى ( فاعلين نصف ما على المحصنات من العذاب ) ولا قائل بالفرق بين الامة والعبد . كما حكى ذلك صاحب البحر وقد أخرج عبد الله بن احمد فى المسند من حديث على قال « أرسلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أمة سوداء زنت لأجلدها الحد فوجدتها فى دمها فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إذا تعالت من نفاسها فاجلدها خمسين » وهو فى صحيح مسلم رحمه الله تعالى كما تقدم بدون ذكر الخمسين . وأخرج مالك فى الموطأ عن عبد الله بن عياش المخزومى قال . أمرنى عمر بن الخطاب فى فتية من قریش لجلدنا ولأئد من ولأئد الامارة ، خمسين خمسين فى الزنا . وذهب ابن عباس إلى أنه لا حد على مملوك حتى يتزوج تمسكاً بقوله تعالى ( فاذا أحصن ) الآية . واجيب بأن المراد بالاحصان هنا الاسلام . وأما كونه يحد العبد سيده أو الامام . فلعنوم الادلة الواردة فى مطلق الحد وأما سيده فلحديث أبى هريرة فى الصحيحين « عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ، ثم إن زنت فليجلدها ولا يثرب عليها ، ثم إن زنت الثالثة فليعها ولو بجبل من شعر » وقد ذهب إلى أن السيد يجلد مملوكه جماعة من السلف والشافعى ، وذهبت العترة إلى أن حد المالك إلى الامام إن كان ثم إمام وإلا كان إلى السيد .

## باب حد السرقة

من سرق مكلفا مختاراً من حرز ربع دينار فصاعداً قطعت كفه اليمنى .  
ويكفي الاقرار مرة واحدة أو شهادة عدلين ، ويندب تلقين المسقط ويحسم  
موضع القطع وتعلق اليد في عنق السارق ؛ ويسقط بعفو المسروق عليه قبل  
البلوغ إلى السلطان لأبعده فقد وجب ولا قطع في ثمر ولا كثر ما لم يؤوه  
الجرين إذا أكل ولم يتخذ خبنة وإلا كان عليه ثمن ما حمله مرتين وضرب نكال  
وليس على الخائن والمنتهب والمختلس قطع وقد ثبت القطع في جحد العارية .  
﴿ أقول ﴾ أما اشتراط التكليف والاختيار فقد تقدم وجهه . وأما قطع  
السارق فلقوله تعالى ( والسارق والسارقة ) الآية . وأما اعتبار الحوز فقد  
استدل على ذلك بما أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
جده قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سأله رجل عن  
الحريسة التي تؤخذ من مراتعها ؛ قال فيها ثمنها مرتين وضرب نكال وما أخذ  
من عطنه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجنّ قال يا رسول الله .  
فالثمار وما أخذ منها في أحكامها قال من أخذ بفمه ولم يتخذ خبنة فليس عليه  
شيء ومن احتمل فعليه ثمنه مرتين وضرب نكال . وما أخذ من أجرانه ففيه  
القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجنّ ؛ وقد أخرجه أيضاً أحمد  
والنسائي والحاكم وصححه وحسنه الترمذي . والحريسة التي ترعى وعليها  
حرس وكذا حديث « لا قطع في ثمر ولا كثر » عند أحمد وأهل السنن  
والحاكم وصححه ابن حبان والبيهقي من حديث رافع بن خديج ، وقد ذهب  
إلى اعتبار الحرز الأكثر ؛ وذهب أحمد وإسحاق والظاهرية وطائفة من أهل  
الحديث إلى عدم اعتباره . واستدلوا على عدم الاعتبار ، وإن كان قيامهم  
مقام المنع . يكفيهم بما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي ومالك في

الموطأ والشافعي والحاكم وصححه من حديث صفوان بن أمية قال « كنت نائماً في المسجد على خميصة لي فسرت فأخذنا السارق فرفعناه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمر بقطعه ؛ فقلت يا رسول الله أفي خميصة ثمن ثلاثين درهماً؟ أنا أهملها له قال فملاً كان قبل أن تأتيني به ؟ ، وأخرج أحمد وأبوداود والنسائي من حديث ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطع يد سارق سرق برنساً من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم » وقد أخرج مسلم رحمه الله تعالى معناه ، وقد روي نحوه حديث صفوان من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وضعف اسناده ابن حجر ويحجب عن الاستدلال بهذه الأحاديث على عدم اعتبار الحرز بأن المساجد حرز لما دخل إليها ولو كان على صاحبه فيكون الحرز أعم مما وقع تعيينه في كتب الفقه ولكنه يشكل على من اعتبر الحرز حديث قطع جاحد العارية وسيأتي ويمكن أن يكون ذلك خاصاً بما ورد فيه ، فلا يعارض ما ورد في اعتبار الحرز في غيره . وأما كون نصاب القطع ربع دينار فصاعداً فلحديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين وغيرهما قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » وفي رواية لمسلم رحمه الله وغيره « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً ؛ وفي لفظ لأحمد « اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » . وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهماً . وفي رواية للنسائي « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن ؛ قيل لعائشة ما ثمن المجن قالت ربع دينار » وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال « قطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مجن ثمنه ثلاثة دراهم » وقد عرفت أن الثلاثة الدراهم هي صرف ربع الدينار كما تقدم في رواية أحمد ، قال الشافعي وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم وذلك أن الصرف على عهد رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم اثنا عشر درهما دينار ، وهو موافق لما في تقدير الديات من الذهب بألف دينار ، ومن الفضة باثني عشر ألف درهم . وقد ذهب إلى كون نصاب القطع ربع دينار أو ثلاثة دراهم الجمهور من السلف والخلف ومنهم الخلفاء الأربعة . وفي المسألة اثنا عشر مذهبا قد أوضحتها في شرح المنتقى . وأما ما روى من حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده « فقد قال الإجماع كانوا يرون أنها يعض الحديد والحبل كانوا يرون أن منها ما يساوى ثلاثة دراهم . كذا في البخارى وغيره . وأما كونه يكتفى بالإقرار مرة واحدة ، فلها قدمنا في الباب الأول . وقد قطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم سارق المجنّ وسارق رداء صفوان . ولم ينقل أنه أمره بتكرار الإقرار . وأما ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم للسارق الذى اعترف بالسرقة ما أخالك سرت قال بلى ، مرتين أو ثلاثا . فهذا هو باب الاستبaths كما تقدم ، وقد ذهب إلى أنه يكتفى بالإقرار مرة واحدة مالك والشافعية والحنفية . وذهبت العترة وابن أبي ليلى واحمد واسحاق إلى اعتبار المرتين . وأما اعتبار شهادة عدلين ، فلكون السرقة مندرجة تحت ما ورد من أدلة الكتاب والسنة في اعتبار الشاهدين . وأما كونه يندب تلقين المسقط . فلحديث أبي أمية المخزومى عند احمد وأبى داود والنسائى باسناد رجاله ثقات « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلص اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أخالك سرت قال بلى . مرتين أو ثلاثا » وقد روى عن عطاء أنه قال . كان من مضى يؤتى اليهم بالسارق فيقول أسرت ؟ قل لا وسمى أبابكر وعمر رضى الله عنهما . أخرجه عبد العزيز . وفي الباب عن جماعة من الصحابة . وأما حسم موضع القطع وتعليق اليد في عنق السارق . فلها أخرجه الدارقطنى والحاكم والبيهقى



وصححه ابن القطان من حديث أبي هريرة . أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بسارق قد سرق شملة فقال قالوا يارسول الله ان هذا سرق، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أخاله سرق، فقال السارق بلى يارسول الله، فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم إئتوني به فقطع فأتى به، فقال تب إلى الله، فقال قد تبنت إلى الله فقال تاب الله عليك، وأخرج أهل السنن وحسنه الترمذى من حديث فضالة بن عبيد قال . أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلق في عنقه . وفي اسناده الحجاج بن أرطاة . قال النسائي ضعيف لا يحتج بحديثه . وأما كونه يسقط بعفو المسروق عليه قبل البلوغ إلى السلطان لا بعده . فلحديث صفوان المتقدم . وأخرج النسائي وأبوداود والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمر . أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب . . وأما كونه لا قطع في ثمر ولا كثر الخ فلحديث عمرو بن شعيب ورافع بن خديج المتقدمين في أول الباب والكثير جمار النخل أو طلعها وإلزامه بالثمن مرتين تأديب له بالمال؛ ولم يكتف صلى الله عليه وآله وسلم بذلك بل قال وضرب نكال ليجمع له بين عقوبة المال والبدن والخبنة ما يحمله الانسان في حضنه؛ وقد تقدم ضبطها وتفسيرها . وأما كونه ليس على الخائن والمنتهب والمختلس قطع فلحديث جابر عند أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه الترمذى وابن حبان . عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال . « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع » . وأخرج ابن ماجه باسناد صحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف بنحو حديث جابر وأخرجه ابن ماجه أيضاً والطبراني من حديث أنس نحوه . وأما كونه قد ثبت القطع في جحد العارية، فلما أخرجه مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث عائشة قالت « كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقطع يدها » . وأخرج أحمد . النسائي

وأبو داود وأبو عوانة في صحيحه من حديث ابن عمر مثل حديث عائشة . وقد ذهب إلى قطع جاحد العارية من لا يشترط الحرز وهم من تقدم وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع جاحد العارية ، قالوا لأن الجاحد للعارية ليس بسارق وإنما ورد الكتاب والسنة بقطع السارق ويرد بأن الجاحد إذا لم يكن سارقاً لغة فهو سارق شرعاً والشرع مقدم على اللغة . وقد ثبت الحديث من طريق عائشة وابن عمر كما تقدم وكذا من حديث جابر وابن مسعود وغير هؤلاء . وقد وقع في رواية من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وصححه « أنها سرقت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ووقع في مراسيل حبيب بن أبي ثابت أنها سرقت حلياً فيمكن أن تكون هذه المخزومية قد جمعت بين السرقة وجحد العارية » .

## باب حد القذف

من قذف غيره بالزنا وجب عليه حد القذف وثمانين جلدة ، ويثبت ذلك بإقراره مرة أو شهادة عدلين وإذا لم يتب لم تقبل شهادته ؛ فإن جاء بعد القذف بأربعة شهود سقط عنه الحد ؛ وكذلك إذا أقر المَقْذُوف بالزنا .

﴿ أقول ﴾ الدليل على ثبوت حد القذف قوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ) وقد أجمع أهل العلم على ذلك وروي مالك عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء وهلم جرا ، فما رأيت أحداً جلد عبداً في فرية أكثر من أربعين . واختلفوا هل ينصف للعبد أم لا . فذهب إلاكثر إلى الأول وذهب ابن مسعود والليث والزهري والاوزاعي وعمر بن عبد العزيز وابن جزم إلى أنه لا ينصف لعموم الآية . وأما كونه يثبت بإقراره مرة فليكون إقرار المرء لازماً له ، ومن ادعى أنه يشترط التكرار مرتين فعليه

الدليل ولم يأت في ذلك دليل من كتاب ولا سنة . وأما اعتبار شهادة العدلين فكسائر ما يعتبر فيه الشهادة كما أطلقه الكتاب العزيز . وأما كونه يسقط حد القذف إذا جاء القاذف بأربعة شهود يشهدون على المقذوف أنه زنا فلا أن القاذف حينئذ لم يكن قاذفا بل قد تقرر صدور الزنا بشهادة الاربعة . فيقام الحد على الزانى . وهكذا إذا أقر المقذوف بالزنا فلا حد على من رماه به بل يحذف المقر بالزنا ، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه جلد أهل الافك كما في مسند احمد وأبى داود وابن ماجه والترمذى وحسنه وأشار إلى ذلك البخارى في صحيحه فثبت حد القذف بالسنة كما ثبت بالقرآن ووقع في أيام الصحابة جلد من شهد على المغيرة بالزنا حيث لم تكمل الشهادة . وذلك معروف ثابت .

## باب حد الشرب

من شرب مسكراً مكلفاً مختاراً جلد على ما يراه الامام اما أربعين جلدة أو أقل أو أكثر ولو بالنعال ، ويكفى اقراره مرة أو شهادة عدلين ، لو على القى وقتله في الرابعة منسوخ .

## فصل

والتعزير في المعاصى التى لا توجب حداً ثابت بجبس أو ضرب أو نحوهما ، ولا يجاوز عشرة أسواط ﴿ أقول ﴾ أما اعتبار التكليف والاختيار فقد تقدم دليله . وأما كون حد الشرب مفوضاً إلى نظر الامام ، فلما ثبت في الصحيحين من حديث أنس رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال ، وجلده أبوبكر رضى الله عنه أربعين » وفي مسلم من حديثه « أن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلد بجريدتين نحو أربعين ، قال وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن أخف الحدود ثمانين فأمر به عمر . وفي البخارى وغيره من حديث عقبة بن الحارث « قال جئ بالنعيمان أو ابن النعيمان شارباً فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان في البيت أن يضربوه ، فكنت فيمن ضربه بالنعال والجريد » وفيه أيضاً من حديث السائب بن يزيد « قال كنا نؤتى بالشارب في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي إمرة أبي بكر وصدرأ من إمرة عمر فنقوم اليه نضربه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا حتى كان صدرا من إمرة عمر فجلد فيها أربعين حتى إذا اعتوا فيها وفسقوا جلد ثمانين » . وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة نحوه وفي الباب أحاديث يستفاد من مجموعها أن حد السكر لم يثبت تقريره عن الشارع وأنه كان يقام بين يديه على صور مختلفة بحسب ما تقتضيه الحال . وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه أنه قال « ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي شيئاً إلا صاحب الخمر فإنه لو مات وديته » وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسنه « وأما كونه يكنى إقراره مرة أو شهادة عدلين فلما تقدم ولعدم وجود دليل يدل على اعتبار التكرار » وأما كون الشهادة تصح على القىء فلكون خروجها من جوفه يفيد القطع بأنه شربها « والأصل عدم المسقط ، ولهذا حد الصحابة الوليد بن عقبة لما شهد عليه رجلان أحدهما أنه شربها والآخر أنه تقيأها » فقال عثمان رضي الله عنه إنه لم يتيقأها حتى شربها كما في مسلم وغيره « وأما كون قتله في الرابعة منسوخ فلما رواه الترمذى عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أن من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه » قال ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله « ومثله أخرج أبو داود والترمذى من حديث قبيصة بن ذؤيب وفيه ثم أتى به يعنى في الرابعة فجلده ورفع القتل » وفي رواية لأحمد من حديث

أبى هريرة « فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسكران فى الرابعة  
 نخل سبيله » وأما جواز التعزير فى المعاصى وأنه لا يجاوز عشرة أسواط ،  
 فلحديث أبى بردة بن نيار فى الصحيحين وغيرهما « أنه سمع النبى صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقول لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا فى حد من حدود الله »  
 وأخرج أحمد وأبو داود والنسائى والترمذى وحسنه ، وقال الحاكم صحيح  
 الاسناد من حديث بهز بن حكيم « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم حبس  
 رجلا فى تهمة ثم خلى عنه » وأخرج الحاكم له شاهدا من حديث أبى هريرة  
 فيه « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم حبس فى تهمة يوما وليلة » وقد  
 ثبت أن عمر أمر أبا عبيدة بن الجراح أن يربط خالد بن الوليد بعامة لما عزله  
 عن إمارة الجيش كما فى كتب السير ، وسبب ذلك أنه استنكر منه إعطاء شئ  
 من أموال الله ، وتقدم فى باب السرقة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال وضرب النكال .

## باب حد المحارب

هو أحد الانواع المذكورة فى القرآن القتل أو الصلب أو قطع اليد  
 والرجل من خلاف أو النفي من الارض يفعل الامام منها ما رأى فيه صلاحا  
 لكل من قطع طريقا ولو فى المصر إذا كان قد سعى فى الأرض فسادا  
 فان تاب قبل القدرة سقط عنه ذلك « أقول » هذا ظاهر ما دل عليه  
 الكتاب العزيز من غير نظر إلى ما حدث من المذاهب فان الله سبحانه قال  
 ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا ) فضم  
 إلى محاربة الله ورسوله أى معصيتهما السعى فى الأرض فسادا ، فكان دليلا  
 على أن من عصى الله ورسوله بالسعى فى الأرض فسادا كاف حده بما ذكره  
 الله فى الآية . ولما كانت الآية الكريمة نازلة فى قطاع الطريق وهم العربيون

كان دخول من قطع طريقاً تحت عموم الآية دخولا أولاً ثم حصر الجزاء في قوله (أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) بخير بين هذه الأنواع ، فكان للامام أن يختار ما رأى فيه صلاحاً منها ، فإن لم يكن امام فمن يقوم مقامه في ذلك من أهل الولايات ، فهذا ما يقتضيه نظم القرآن الكريم ، ولم يأت من الأدلة النبوية ما يصرف مادل عليه القرآن الكريم عن معناه الذي تقتضيه لغة العرب . وأما ما روى عن ابن عباس كما أخرجه الشافعي في مسنده أنه قال في قطاع الطريق - إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا أو صلبوا ؛ وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا - ولم يصلبوا ، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض - ، فليس هذا الاجتهاد بما تقوم به الحجة على أحد . ولو فرضنا أنه في حكم التفسير للآية وإن كان مخالفاً لها غاية المخالفة . ففي اسناده ابن أبي يحيى وهو ضعيف جداً لا تقوم بمثله الحجة . وأما ما روى عن ابن عباس أيضاً أن الآية نزلت في المشركين كما أخرجه أبو داود والنسائي عنه فذلك مدفوع بأنها نزلت في العرنيين ، وقد كانوا أسلموا كما في الأمهات : ولو سلطنا ما روى عن ابن عباس لم تقم به حجة من قال باختصاص ما في الآية بالمشركين لما تقرر من أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على أن في اسناد ذلك على بن الحسين ابن واقد وهو ضعيف . وقد ذهب إلى مثل ما ذهبنا إليه جماعة من السلف كالحسن البصري وابن المسيب ومجاهد وأسعد الناس بالحق من كان معه كتاب الله . وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العرنيين أنه فعل بهم أحد الأنواع المذكورة في الآية وهو القطع كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس والمراد بالصلب المذكور هو الصلب على الجذوع ونحوها حتى يموت إذا رأى الإمام ذلك أو يصلبه صلباً لا يموت فيه ؛ فإن اسم الصلب يصدق على الصلب المفصى إلى الموت ، والصلب الذي لا يفضى

إلى الموت ولو فرضنا أنه يختص بالصلب المفضى إلى الموت لم يكن فى ذلك تكرار بعد ذكر القتل لأن الصلب هو قتل خاص . وأما النفي من الأرض فهو طرده عن الأرض التى أفسد فيها ، وقيل إنه الحبس وهو خلاف المعنى العربى . وأما سقوط الحد عنه ان تاب قبل أن يقدر عليه فلنص القرآن بذلك .

## باب من يستحق القتل حدا

هو الحوى والمرتد والساحر والكاهن . والساب لله أو لرسوله أو للإسلام أو للكتاب أو للسنّة . والطاعن فى الدين والزندق بعد استتابتهم . والزانى المحصن واللوطى مطلقاً والمحارب **﴿ أقول ﴾** أما الحربى فلا خلاف فى ذلك لأمر الله عز وجل بقتل المشركين فى مواضع من كتابه العزيز ، ولما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم نبوتاً متواتراً من قتالهم : وأنه كان يدعوهم إلى ثلاث ، ويأمر بذلك من يبعثه للقتال . وأما المرتد فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » ، وهو للبخارى وغيره من حديث ابن عباس وحديث . لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث كفر بعد إيمان . الحديث وهو فى الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود ، ولحديث أبى موسى فى الصحيحين أيضاً « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال له اذهب إلى اليمن ثم أتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه ألقى له وسادة وقال انزل ، وإذا رجل عنده ميثاق قال ما هذا . قال كان يهودياً فاسلم ثم تهود قال لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله » . وأما الساحر فلكون عمل السحر نوعاً من الكفر ففاعله مرتد يستحق ما يستحق المرتد . وقد روى الترمذى والدارقطنى والبيهقى والحاكم من حديث جندب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حد الساحر ضربة بالسيف » قال الترمذى والصحيح عن جندب موقوفاً . ثم قال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب



النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم وهو قول مالك بن أنس . وقال الشافعي إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ الكفر ، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم ير عليه قتلاً انتهى . وفي اسناد هذا الحديث اسماعيل ابن مسلم المكي وهو ضعيف . وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقي أن عمر ابن الخطاب كتب قبل موته بشهر ، أن اقتلوا كل ساحر وساحرة ؛ والارجح ما قاله الشافعي لأن الساحر إنما يقتل لكفره ، فلا بد أن يكون ما عمله من السحر موجباً للكفر . وأما الكاهن فلكون الكهانة نوعاً من الكفر ، فلا بد أن يعمل من كهنته ما يوجب الكفر ، وقد ورد أن تصديق الكاهن كفر فبالأولى الكاهن إذا كان معتقداً لصحة الكهانة . ومن ذلك حديث أبي هريرة عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى كاهناً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد » . وفي الباب أحاديث . وأما الساب لله أو لرسوله أو للإسلام أو للكتاب أو للسنة أو الطاعن في الدين ، فكل هذه الأفعال موجبة للكفر الصريح ففاعلمها مرتد حده حده . وقد أخرج أبو داود من حديث علي رضي الله عنه « أن يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقع فيه فخنقها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دمه » ولكنه من رواية الشعبي عن علي وقد قيل إنه سمع منه . وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس « أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقتلها فأهدر النبي صلى الله عليه وآله وسلم دمه » ورجال اسناده ثقات . وأخرج أبو داود والنسائي عن أبي برزة « قال كنت عند أبي بكر فتغيظ علي رجل فاشتد غضبه ، فقلت أتأذن لي يا خليفة رسول الله أضرب عنقه » قال فذهبت بكيتي غضبه فقام فدخل فأرسل إلى « فقال ما الذي قلت آفأ ، قلت أئذن لي أن أضرب عنقه قال أكنت فاعلا لو أمرتك قلت نعم قال لا والله ما كان لبشر بعد رسول صلى الله عليه وآله وسلم » . وقد نقل ابن المنذر ( ١٦٢ - الدراري المضية ج ٢ )

الاجماع على أن من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجب قتله . ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع أن من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء ، فلو تاب لم يسقط عنه القتل لان حد قذفة القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة وخالفه القفال فقال : كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام . قال الخطابي لا أعلم خلافا في وجوب قتله إذا كان مسلماً انتهى . وإذا ثبت ما ذكرنا في سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالأولى من سب الله تبارك وتعالى أو سب كتابه أو الاسلام أو طعن في دينه ، وكفر من فعل هذا لا يحتاج إلى برهان . وأما الزنديق فهو الذي يظهر الاسلام ويبطن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع ؛ فهذا كافر بالله وبدينه مرتد عن الاسلام أقبح ردة إذا ظهر منه ذلك بقول أو فعل . وقد اختلف أهل العلم هل تقبل توبته أم لا والحق قبول التوبة . وأما اعتبار الاستتابة في هؤلاء المذكورين . فلحديث جابر عند الدارقطني والبيهقي « أن امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن يعرض عليها الاسلام فان تابت وإلا قتلت » وله طريقان ضعفهما ابن حجر وأخرج البيهقي من وجه آخر ضعيف عن عائشة « أن امرأة ارتدت يوم أحد فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تستتاب فان تابت وإلا قتلت » وأخرج أبو الشيخ في كتاب الحدود عن جابر « أنه صلى الله عليه وآله وسلم استتاب رجلاً أربع مرات . وفي اسناده العلاء ابن هلال وهو متروك . وأخرجه البيهقي من وجه آخر . وأخرج الدارقطني والبيهقي « أن أبا بكر رضى الله عنه استتاب امرأة يقال لها أم قرقة ؛ كفرت بعد اسلامها فلم تتب فقتلها » . قال ابن حجر وفي السير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل أم قرقة يوم قريظة وهي غير تلك . وأخرج مالك في الموطأ والشافعي « أن رجلاً قدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه من قبل أبي موسى فسأله عن الناس فأخبره ثم قال هل من مغربة خبر قال نعم . رجل كفر بعد

اسلامه قال فما فعلتم به ؛ قال قربناه فضررنا عنقه ؛ فقال عمر رضي الله عنه هلا حبستموه ثلاثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله . اللهم اني لم أحضر ولم أرض إذ بلغني . . وقد اختلف أهل العلم في وجوب الاستتابة ثم كيفيتها . والظاهر أنه يجب تقديم الدعاء إلى الاسلام قبل السيف كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو أهل الشرك ويأمر بدعائهم إلى إحدى ثلاث خصال ؛ ولا يقتلهم حتى يدعوهم فهذا ثبت في كل كافر . فيقال للمرتد إن رجعت إلى الاسلام وإلا قتلناك ؛ ولل ساحر والكاهن والساب لله أو لرسوله أو للاسلام أو للكتاب أو للسنة أو للطاعن في الدين أو الزنديق قد كفرت بعد اسلامك . فان رجعت إلى الاسلام وإلا قتلناك . فهذه هي الاستتابة وهي واجبة كما وجب دعاء الحربى إلى الاسلام . وأما كونه يقال للمرتد بأي نوع من تلك الأنواع مرتين أو ثلاثاً ؛ أو في ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر فلم يأت ما تقوم به الحجة في ذلك بل يقال لكل واحد من هؤلاء ارجع إلى الاسلام ، فان أبى قتل مكانه . وأما الزانى المحصن والوطى والمحارب ، فقد تقدم الكلام فيهم .

## كتاب القصاص

يجب على المكاف المختار العائد إن اختار ذلك الورثة ، وإلا فلم يطلب الدية ؛ وتقتل المرأة بالرجل والعكس والعبد بالحر ؛ والكافر بالمسلم ؛ والفرع بالأصل ، لا العكس ؛ ويثبت القصاص في الأعضاء ونحوها ، والجروح مع الامكان ، ويسقط ببراء أحد الورثة ، ويلزم نصيب الآخرين من الدية ، وإذا كان فيهم صغير انتظر في القصاص بلوغه ، ويهدر ماسييه من المجنى عليه ؛ وإذا أمسك رجل وقتل آخر قتل القاتل وحبس الممسك ، وفي قتل الخطأ الدية والكفارة وهو مالمس بعمد ، أو من صبي أو مجنون وهي

على العاقلة وهم العصبه ﴿ أقول ﴾ أما وجوبه فنص الكتاب العزيز  
 ( كتب عليكم القصاص في القتلى ) ( ولكم في القصاص حياة ) وبتواتر السنة  
 كحديث لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث منها النفس بالنفس ، وهو  
 في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود . وفي مسلم وغيره من حديث  
 عائشة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضى الله عنه « أن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل له قتيل فهو بخير النظرين . إما أن  
 يفتدى وإما أن يقتل » وأخرجه احمد أبو داود وابن ماجه من حديث  
 أبي شريح الخزاعى قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
 من أصيب بدم أو خبل أو خبل الجراح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث إما أن  
 يقتص أو يأخذ العقل أو يعفو ، فإن أراد رابعة فخذوا على يده » وفي اسناده  
 سفيان بن أبي العوجاء السلى وفيه مقال وفيه أيضاً محمد بن اسحاق وقد عنعن  
 وقد أخرج البخارى وغيره من حديث ابن عباس « قال كان في بنى اسرائيل  
 القصاص ولم يكن فيهم الدية ؛ فقال الله تعالى لهذه الأمة ( كتب عليكم  
 القصاص في القتلى الحر بالحر ) الآية فمن عفى له من أخيه ، قال فالعفو أن  
 يقبل في العمد الدية والاتباع بالمعروف أن يتبع الطالب بمعروف ويؤدي  
 اليه المطلوب باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فيما كتب على من كان  
 قبلكم . ولا خلاف بين أهل الاسلام في وجوب القصاص عند وجود  
 المقتضى وانتفاء المانع . وأما اعتبار التكليف والاختيار فقد تقدم وجهه .  
 وأما اعتبار العمد فلما أخرجه أبو داود والنسائى والحاكم وصححه من حديث  
 عائشة بلفظ « لا يحل قتل امرئ مسلم إلا في احدى ثلاث خصال زان محصن  
 فيرجم ، ورجل يقتل مسلماً متعمداً ، أو رجل يخرج من الاسلام فيحارب  
 الله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفي من الأرض » . وأخرج الترمذى  
 وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « من قتل  
 متعمداً سلم إلى أولياء المقتول ؛ فإن أحبوا قتلوا » الحديث وهو معلوم بالأدلة

والاجماع من أهل الاسلام أن القصاص لا يجب إلا مع العمد؛ ولا بد أن يكون عدواناً، لأن من قتل عمداً مقتولاً يستحق القتل شرعاً لا يجب عليه القصاص وأما كون القصاص لا يجب إلا مع اختيار الورثة له، وإلا فلهم طلب الدية، فلما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين، وأما كونها تقتل المرأة بالرجل والعكس، فلما أخرجه مالك والشافعي من حديث عمرو بن حزم، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب في كتابه إلى أهل اليمن أن الذكر يقتل بالأنثى، ورواه أبو داود والنسائي من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مرسلًا، ورواه النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي موصولاً مطولاً من حديث الزهري عن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده، وفي هذا الحديث كلام طويل وقد صححه ابن حبان والحاكم والبيهقي، وقال ابن عبد البر هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم، يستغنى بشهرته عن الاستناد لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول. وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم هذا فان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم. وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره الزهري بالصحة لهذا الكتاب. ومما استدلل به على ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس، أن يهودياً رضى رأس جارية بين حجرين فقتل لها من فعل بك هذا فلان أو فلان حتى سمي اليهودي؛ فأومت برأسها فجئ به فاعترف، فأمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض رأسه بين حجرين وقد استوفيت الحديث في شرح المتقي، وإلى ذلك ذهب الجمهور واختلفوا هل تنوف ورثة الرجل من ورثة المرأة نصف الدية أم لا. وقد حكى ابن المنذر الاجماع على قتل الرجل بالمرأة؛ إلا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء ورواه البخاري عن أهل العلم هذا في قتل الرجل بالمرأة. وأما قتل

المرأة بالرجل فالامر واضح ؛ وهكذا قتل العبد بالحر ؛ والكافر بالمسلم ؛  
والفرع بالأصل ؛ وليس فى ذلك خلاف . وأما العكس من هذه الصور  
الثلاث . فقد قيل إنه يقتل الحر بالعبد ، وهو يحكى عن الحنفية وسعيد  
ابن المسيب والشعبى والنخعى وقتادة والثورى ؛ هذا إذا كان العبد مملوكا  
لغير القتال . وأما إذا كان مملوكا له فقد حكى فى البحر الاجماع على أنه لا يقتل  
السيد بعبده إلا عن النخعى ؛ وهكذا حكى الخلاف عن النخعى وبعض التابعين  
الترمذى . واستدل المثبتون بما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذى  
من حديث الحسن عن سمرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال  
من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه » وفى اسناده ضعف لانه من  
رواية الحسن عن سمرة وفى سماعه منه خلاف مشهور . واستدل المانعون  
بقوله تعالى ( الحر بالحر والعبد بالعبد ) وفى الاستدلال بالآية اشكال  
كالاشكال الذى فى استدلال من استدل بقوله تعالى ( النفس بالنفس ) .  
واستدلوا أيضاً بما أخرجه الدارقطنى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده « أن رجلا قتل عبده متعمداً فجلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ونفاه سنة ومحا سهمه من المسلمين ولم يقده به وأمره أن يعتق رقبة » وفى  
اسناده اسماعيل بن عياش ولكنه رواه عن الاوزاعى وهو شامى ؛ واسماعيل  
قوي فى الشاميين . وفى اسناده أيضاً محمد بن عبد العزيز الشامى وهو ضعيف  
وأخرج البيهقى وابن عدى من حديث عمر قال قال « رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم لا يقاد مملوك من مالكة ولا ولد من والد » وفى اسناده عمر  
ابن عيسى الاسلمى وهو منكر الحديث كما قال البخارى . وأخرج الدارقطنى  
والبيهقى من حديث ابن عباس مرفوعا « لا يقتل حر بعبد » وفى اسناده  
جوير وغيره من المروكين . وأخرج البيهقى عن علي قال من السنة لا يقتل  
حر بعبد . وفى اسناده جابر الجعفي وهو مروي . وأخرج البيهقى من حديث  
علي نحو حديث عمرو بن شعيب . وفى الباب أحاديث تشهد لهذه وتقويها »

وأما كونه لا يقتل المسلم بالكافر فلحديث علي رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر » أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود والحاكم وصححه وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه . وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر . وأخرج البخاري وغيره عن علي أنه قال له أبو جحيفة . « هل عندكم شيء من الوحي مالم يس في القرآن فقال لا . والذي فلق الحبة وبر النسمه إلا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن » وما في هذه الصحيفة قلت وما في هذه الصحيفة ؛ قال المؤمنون تكافأ دماؤهم ؛ وفكك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر » . وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يقتل المسلم بالكافر الحربى وأما بالذمى فذهب إلى ذلك الجمهور ؛ ولم يأت من ذهب إلى قتل المسلم بالذمى بما يصلح للاستدلال به \* . وأما كونه لا يقتل الأصل بالفرع ؛ فلحديث « لا يقتل الوالد بالولد » أخرجه الترمذي من حديث عمر ؛ وفي اسناده الحجاج بن ارطاة ولكن له طريق أخرى عند أحمد والبيهقي والدارقطني ؛ ورجال اسنادها ثقات . وأخرج نحوه الترمذي أيضاً من حديث سراقه ؛ وفي اسنادها ضعف . وأخرجه أيضاً من حديث ابن عباس ؛ وقد أجمع أهل العلم على ذلك لم يخالف فيه إلا البتّي ورواية عن مالك \* . وأما كونه يثبت القصاص في الأعضاء ونحوها ؛ والجروح مع الامكان ؛ فلقوله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين ) إلى آخر الآية ؛ وهى وان كانت حكاية عن بني اسرائيل فقد قرر ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما في حديث أنس في الصحيحين وغيرهما « أن الربيع كسرت ثنية جارية فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقصاص » ؛ وأما تقييد ذلك بالامكان فلا ؛ بعض الجروح قد يتعذر القصاص ؛ فيها كعدم امكان الاقتصار على مثل ما في المجنى عليه ؛ وخطاب الشرع محمول على الامكان من دون مجاوزة للمقدار الكائن في المجنى عليه ، فان كان لا يمكن إلا بمجاوزة للمقدار أو بمخاطرة



أو اضرار فالأدلة الدالة على تحريم دم المسلم ، وتحريم الاضرار به بما هو خارج عن القصاص مخصصة لدليل الاقتصاص \* وأما كونه يسقط ببراءة أحد الورثة ؛ ويلزم نصيب الآخرين من الدية ؛ فلما تقدم من كون أمر القصاص إلى الورثة وانهم بخير النظرين فاذا أبرؤا من القصاص سقط ؛ وإن أبرأ أحدهم سقط لأنه لا يتبعض ويستوفى الورثة نصيبهم من الدية . وأخرج أبو داود من حديث عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وعلى المقتلين أن ينحجزوا الأول فالأول وإن كانت امرأة والمراد بالمقتلين أولياء المقتول ، وينحجزوا أى ينكفوا عن القود بغض أحدهم ولو كان امرأة . وقوله الأول فالأول ، أى الأقرب فالأقرب ؛ هكذا فسر الحديث أبو داود وفي اسناده حصن بن عبد الرحمن ؛ ويقال ابن محصن أبو حذيفة الدمشقي . قال أبو حاتم الرازي لا أعلم من روى عنه غير الاوزاعي ، ولا أعلم أحداً نسبه . وأخرج احمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن المرأة تعقل عصبتها من كانوا ؛ ولا يرثون منها إلا ما فضل عن ورثتها ، وإن قتلت فعقلها بين ورثتها وهم يقتلون قاتلها » وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحولى . وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه غير واحد . فقوله وهم يقتلون قاتلها يفيد أن ذلك حق لهم يسقط باسقاطهم أو اسقاط بعضهم . وقد ذهب إلى ذلك العترة والشافعى وأبو حنيفة وأصحابه \* وأما كونه إذا كان فيهم صغير انتظر فى القصاص بلوغه ؛ فدليلة ما قدمناه من أن ذلك حق لجميع الورثة ولا اختيار للصبي قبل بلوغه \* وأما كونه يهدر ما سببه من المجنى عليه ، فلحديث عمران بن حصين فى الصحيحين وغيرهما « أن رجلاً عض يد رجل فنزع يده من فيه فوقعت ثنيتاه ، فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يعرض أحدكم يد أخيه كما يعرض الفحل لادية لك » وفيهما أيضاً من حديث يعلى بن أمية نحوه وإلى ذلك ذهب الجمهور \* وأما

كونه إذا أمسك رجل وقتل آخر قتل القاتل وحبس المسك . فلحديث ابن عمر عند الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل ويحبس الذي أمسك » وهو من طريق الثوري عن اسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر ورواه معمر وغيره عن اسماعيل قال الدارقطني والارسال أكثر ، وأخرجه أيضاً البيهقي ورجح المرسل وقال أنه موصول غير محفوظ ، قال ابن حجر رجاله ثقات وصححه ابن القطان ؛ وأخرج الشافعي عن علي أنه قضى في رجل قتل رجلاً متعمداً وأمسكه آخر ، قال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت وقد ذهب إلى ذلك العزرة والحنفية والشافعية ، ويؤيده قوله تعالى ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وبالجملة فقتل القاتل مندرج تحت الأدلة المثبتة للقصاص ، وأما حبس المسك فذلك نوع من التعزير استحقه بسبب إمساكه للمقتول . وقد روى عن النخعي ومالك والليث أنه يقتل المسك كالمباشر لانهما شريكان . وأما كون في قتل الخطأ الدية والكفارة ، فلنص الكتاب العزيز على ما في النظم القرآني من القيود والتفاصيل ، وقد وقع الاجماع على وجوب الدية والكفارة في الجملة ، وإن وقع الخلاف في بعض الصور كوجوب الكفارة في مال الصغير إذا قتل لأن عمده خطأ ، والخلاف في وجوب الكفارة من ماله معروف ، فمن لم يوجبها جعل إيجابها من باب خطاب التكليف ، فقال لا تجب إلا على مكلف ؛ ومن أوجبها جعله من باب خطاب الوضع ، وهكذا المجنون . والكفارة هي ما ذكره الله تعالى من تحرير الرقبة وما بعده من الاطعام (١) والصوم . وأما الدية فسياق بيانها وبيان دية الخطأ المحض والخطأ الذي هو شبه العمد . وأما كون دية الخطأ على العاقلة وهم العصبة فلحديث أبي هريرة في الصحيحين قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط

ميتاً بغرة عبد أو أمة ، ثم أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان ميراثها لبنها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها « وفي لفظ لهما وقضى بدية المرأة على عاقلتها . وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال « كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كل بطن عقولة » وأخرج أبو داود وابن ماجه « أن امرأتين من هذيل قتلت احدهما الأخرى ولكل واحدة منهما زوج وولد « فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية المقتول على عاقلة القاتلة وبرأ زوجها وولدها ، فقال عاقلة المقتولة ميراثها لنا ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ميراثها لزوجها وولدها « وصححه النووي وفي اسناده مجالد وهو ضعيف . وقد تقدم حديث عمرو بن شعيب قريباً وفيه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن يعقل المرأة عصبتها « الحديث ، وقد أجمع العلماء على ثبوت العقل وانما اختلفوا في التفاصيل وفي مقدار ما يلزم كل واحد من العاقلة .

## كتاب الديات

دية الرجل المسلم مائة من الابل ، أو مائتا بقرة ، أو ألفا شاة ، أو ألف دينار ، أو اثنا عشر ألف درهم ، أو مائتا حلة ، وتغلظ دية العمد وشبهه بان يكون المائة من الابل في بطون أربعين منها أولادها . ودية الذمي نصف دية المسلم ودية المرأة نصف دية الرجل والاطراف وغيرها كذلك في الزائد على الثلث ، ونجب الدية كاملة في العينين والشفقتين واليدين والرجلين والبيضتين وفي الواحدة منها نصفها ، وكذلك تجب كاملة في الأنف واللسان والذكر والصلب وأرش المأمومة والجائفة ثلث دية المجنى عليه ؟ وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشرها وفي الهاشمة عشرها ، وفي كل سن نصف عشرها

وكذا في الموضحة وما عدا هذه المسماة فيكون أرشه بمقدار نسبته إلى أحدها تقريباً ، وفي الجنين إذا خرج ميتاً الغرة ؛ وفي العبد قيمته وأرشه بحسبها

﴿ أقول ﴾ أما تقدير الدية بما ذكر فلحديث عطاء بن أبي رباح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي رواية عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الدية على أهل الأبل مائة من الأبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألني شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة » رواه أبو داود مسنداً ومرسلاً وفيه عن عنة محمد بن اسحاق ، وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن من كان عقله في البقر مائتي بقرة ، ومن كان عقله في الشاة ألني شاة » وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحول ، وقد تكلم فيه غير واحد ووثقه جماعة ، وفي حديث عمرو بن حزم « أن في النفس الدية مائة من الأبل » وقد تقدم تخريجه في قتل الرجل بالمرأة ؛ وفيه أيضاً « وعلى أهل الذهب ألف دينار » . وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس « أن رجلاً من بني عدى قتل فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفاً » . وأخرجه الترمذي مرفوعاً ومرسلاً . وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب على النصف من دية المسلمين » قال فكان كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيباً فقال ألا إن الأبل قد غلت ، قال ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألني شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة » ولا يخفى أن هذا لا يعارض ما تقدم فقد وقع التصريح فيه برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد

اختلف أهل العلم فى مقادير الدية . والحق ما ثبت من تقدير الشارع كما ذكرناه . وأما كونها تغاظ دية العمد وشبهه أن يكون المائة من الابل فى بطون أربعين منها أولادها ، فلحديث عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوم فتح مكة فقال ألا وإن قتيلاً خطأ العمد بالسوط والعصا والحجر فيه دية مغلظة مائة من الابل منها أربعون من ثنية إلى بازل عامها كلهن خلفه » . أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه والبخارى فى تاريخه وساق اختلاف الرواة فيه . وأخرجه أيضاً الدارقطنى . وأخرج احمد وأبوداود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عقل شبه العمد مغلظ كالعمد ، ولا يقتل صاحبه وذلك أن يزو الشيطان بين الناس فيكون دما فى غير ضغينة ولا حمل سلاح » . وأخرج احمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه والبخارى فى التاريخ والدارقطنى من حديث عبد الله بن عمرو « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا إن قتيلاً الخطأ شبه العمد قتيلاً السوط أو العصا فيه مائة من الابل منها أربعون فى بطونها أولادها وصححه ابن حبان وابن القطان . وأخرج هذا الحديث من تقدم ذكره من حديث ابن عمر . وفى الباب أحاديث ، وقد ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين إلى أن القتل على ثلاثة أضرب : عمد وخطأ وشبه عمد ، ففي العمد القصاص وفى الخطأ الدية وفى شبه العمد وهو ما كان بما مثله لا يقتل فى العادة كالعصا والسوط والأبرة مع كونه قاصداً للقتل دية مغلظة وهى مائة من الابل منها أربعون فى بطونها أولادها ومن ذهب إلى هذا زيد بن على والشافعية والحنفية واحمد واسحاق . وقال مالك والليث والهادي أن القتل ضربان عمد وخطأ ؛ فالخطأ ما وقع بسبب من الأسباب أو من غير مكلف أو غير قاصد للمقتول ونحوه أو للقتل بما

مثله لا يقتل في العادة والعمد ماعداه ؛ والأول لا قود فيه . وقد حكى صاحب البحر الاجماع على هذا مع كون مذهب الجمهور على خلافه . وأما كون دية الذمي نصف دية المسلم فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عقل الكافر نصف دية المسلم » ؛ أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن الجارود وصححه وأخرجه أيضاً ابن ماجه بنحوه ، وأخرج ابن حزم من حديث عقبة ابن عامر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دية المجوسي ثمانمائة مائة درهم » ؛ وأخرجه أيضاً الطحاوي والبيهقي وابن عدى ، وفي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف . وأخرج الشافعي والدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب قال « كان عمر يجعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ؛ ودية المجوسي ثمانمائة » . وقد ذهب إلى كون دية الذمي نصف دية المسلم مالك . وقال الشافعي إن دية الكافر أربعة آلاف درهم كذا روى عنه ؛ والذي في منهاج النووي أن دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسي ثلاثة عشر دية المسلم ، قال شارحه المحلى أنه قال بذلك عمرو وعثمان وابن مسعود ، وحكى في البحر عن زيد بن علي والقاسمية وأبي حنيفة أن دية المجوسي كالذمي ، وذهب الثوري والزهري وزيد بن علي وأبي حنيفة والهدوية إلى أن دية الذمي كدية المسلم ، وروى عن أحمد أن دية مثل دية المسلم إن قتل عمداً وإلا فنصف الدية ، احتج القائلون بتنصيف دية الذمي بالنسبة إلى دية المسلم بما تقدم . واحتج القائلون بأنها كدية المسلم بقوله تعالى ( وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله ) . ويحاج بان هذا الاطلاق مقيد بما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من كونها على النصف من دية المسلم . وأما كون دية المرأة نصف دية الرجل والاطراف وغيرها كذلك في الزائد على الثلث ، فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دية » أخرجه النسائي والدارقطني

وصححه ابن خزيمة ، وأخرج البيهقي من حديث معاذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « دية المرأة نصف دية الرجل » قال البيهقي اسناده لا يثبت مثله ، وأخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عن علي رضي الله عنه أنه قال دية المرأة على النصف من دية الرجل في الكل ، وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة عن عمر وقد أفاد الحديث المذكور إن دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن أرشها الى الثلث من الدية مثل أرش الرجل ، وقد وقع الخلاف في ذلك بين السلف والخلف . وأخرج مالك في الموطأ والبيهقي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال سألت سعيد بن المسيب كم في أصبع المرأة ؟ قال عشر من الابل ، قلت فكم في الأصبعين ؟ قال عشرون من الابل ، قلت فكم في ثلاث أصابع ؟ قال ثلاثون من الابل ، قلت فكم في أربع ؟ قال عشرون من الابل ، قلت حتى عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها ، قال سعيد أعراقي أنت قلت بل عالم مثبت أو جاهل متعلم ، قال هي السنة يا ابن أخي . وأما كونها نجب الدية كاملة في الامور المذكورة فلحديث عمرو بن حزم الذي تقدم تخريجه وتصحيحه ، وفيه أن في الأنف إذا أوعب جدعه الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي الشفتين الدية ، وفي البيضتين الدية ، وفي الذكر الدية ، وفي الصلب الدية ، وفي العينين الدية ، وفي الرجل الواحدة نصف الدية ، وفي المأمومة ثلث الدية ، وفي الجائفة ثلث الدية ، وفي المنقلة خمس عشر من الابل ، وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الابل ، وفي السن خمس من الابل ، وفي الموضحة خمس من الابل . وأخرج أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الأنف إذا جدع كله بالعقل وإذا جدعت أرنبته فنصف العقل وقضى في العين نصف العقل والرجل نصف العقل واليد نصف العقل ، وأما المأمومة ثلث العقل والمنقلة خمسة عشر من الابل » وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه بدون ذكر العين والمنقلة وفي اسناده محمد بن راشد



الدمشقي الملقب ، وقد تكلم فيه جماعة ووثقه جماعة . وأخرج الترمذى وصححه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « دية أصابع اليدين والرجلين سواء عشر من الابل لكل أصبع . وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث أبي موسى . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل أصبع عشر من الابل وفي كل سن خمس من الابل والأصابع سواء والأسنان سواء » وأخرج أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن الجارود وصحاحه من حديث عمرو بن شعيب أيضاً عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « في المواضع خمس من الابل » وفي البخارى وغيره من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « هذه وهذه يغنى الخنصر والابهام سواء » . وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الاسنان سواء الثانية والضرس سواء » . والمراد بالمأمومة الجناية التى بلغت أم الدماغ أو الجلدة الرقيقة التى عليه ، وإلى إيجاب ثلث الدية فيها ذهب على وعمر والحنفية والشافعية . والمراد بالجائفة الجناية التى تبلغ الجوف ، وإلى إيجاب ثلث الدية فيها ذهب الجمهور والمراد بالمنقلة التى تنقل العظام عن أماكنها ، وقد ذهب إلى إيجاب خمس عشرة ناقة فيها على وزيد بن ثابت والعترة والشافعية والحنفية . والمراد بالهاشمة التى تهشم العظم . وقد أخرج الدارقطنى والبيهقى وعبد الرزاق من حديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أوجب فى الهاشمة عشر من الابل » وقد قيل انه موقوف لكن لذلك حكم الرفع فى المقادير . والمراد بالموضحة التى تبلغ العظم ولا تهشم ، وقد اختلف فى المنقلة والهاشمة والموضحة هل هذا الإرش هو بالنسبة إلى الرأس فقط أم فى الرأس وغيره والظاهر ان عدم الاستفصال فى مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم فى المقال .

كما تقرر في الأصول \* وأما كون ما عدا هذه الجنايات التي ورد الشرع  
 بتقديرها يقدر أرشه بحسبها منسوباً إليها فلا أن الجناية قد تلزم أرشها بلا  
 شك إذ لا يهدر دم المجنى عليه بدون سبب ومع عدم ورود الشرع بتقدير  
 الأرش لم يبق إلا التقدير بالقياس على تقدير الشارع وبيان ذلك أن  
 الموضحة إذا كان أرشها نصف عشر الدية كما ثبت عن الشارع نظرنا إلى ما هو  
 دون الموضحة من الجناية فإن أخذت الجناية نصف اللحم وبقي نصفه إلى  
 العظم كان أرش هذه الجناية نصف أرش الموضحة وإن أخذت ثلثه كان  
 الأرش ثلث أرش الموضحة ، ثم هكذا وكذلك إذا كان المأخوذ بعض  
 الأصبع كان أرشه بنسبة ما أخذ من الأصبع إلى جميعها ، فأرش نصف  
 الأصبع نصف عشر الدية ثم كذلك ، وهكذا الأسنان إذا ذهب نصف  
 السن كان أرشه نصف أرش السن ، ويسلك هذا في الأمور التي تلزم فيها  
 الدية كاملة كالأنف إذا كان الزاغب نصفه ففيه نصف الدية والذكر ونحو  
 ذلك فهذا أقرب المسالك إلى الحق ومطابقة العدل وموافقة الشرع \* وأما  
 كون في الجنين إذا خرج ميتاً الغرة فلحديث أبي هريرة في الصحيحين  
 «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان  
 سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة» وهو ثابت في الصحيحين بنحو هذا من حديث  
 المغيرة ومحمد بن مسلمة ، والغرة بضم المعجمة وتشديد الراء وأصلها البياض  
 في وجه الفرس وهنا في العبد أو الأمة كانه عبر بالغرة عن الجسم بكامله . وأما  
 إذا خوج الجنين حياً ثم مات من الجناية ففيه الدية أو القود وهذا في الجنين  
 الحر ، والخلاف في الغرة طویل قد استوفيته في شرح المنتقى \* وأما كون  
 في المملوك قيمته أو أرشه بحسبها فلا خلاف في ذلك ، وإنما اختلفوا إذا  
 جاوزت قيمة دية الحر هل تلزم الزيادة أم لا والاولى للزوم ؛ وأرش  
 الجناية عليه منسوب من قيمته فما كان فيه في الحر نصف الدية أو ثلثها أو  
 عشرها ونحو ذلك ففيه في العبد نصف القيمة أو ثلثها أو عشرها ونحو ذلك \*

« وأما الدابة إذا قتلها قاتل ، ففيها قيمتها . وإذا جنى عليها ، كان الأرش مقدار نقص قيمتها بالجناية ، وهذا وإن لم يقيم عليه دليل بخصوصه ، فهو معلوم من الأثلة الكلية ، لأن العبد وسائر الدواب من جملة ما يملكه الناس . فمن أتلفه . كان الواجب عليه قيمته ، ومن جنى عليه جناية تنقصه ، كان الواجب عليه أرش النقص ، كما لو جنى على غير مملوكه من غير الحيوانات وكان الأولى أن يكون المملوك كسائر الدواب يجب في الجناية عليه نقص القيمة »

## باب القسامة

إذا كان القاتل من جماعة محصورين ثبتت ، وهي خمسون يمينا يختارهم ولي القتيل ، والدية — إن نكلوا — عليهم ، وإن حلفوا سقطت ، وإن التبس الأمر كانت من بيت المال . ﴿ أقول ﴾ أما كون القسامة خمسين يمينا ، فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فبئرئكم يهود بخمسين يمينا » وهو في الصحيحين من حديث سهل بن أبي حثمة . وأما كون الدية إن نكلوا عليهم ، وإن حلفوا سقطت ؛ فلما أخرجه مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية » وقد ثبت أنهم في الجاهلية كانوا يخيرون المدعى عليهم بين أن يحلفوا خمسين يمينا أو يسلموا الدية كما في القسامة التي كانت في بني هاشم ، كما أخرجه البخاري والنسائي من حديث ابن عباس وهي قصة طويلة وفيها أن القاتل كان معيناً وأن أبا طالب قال له اخذ منا إحدى ثلاث : إن شئت أن تؤدى مائة من الإبل ، فإنك قتلت صاحبنا ، وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله ، فإن أبيت

( ١٧٢ ج ٢ — الدرارى المضية )

قتلاك به . فأتى قومه فأخبرهم فقالوا نحلف ، فأته امرأة من بنى هاشم كانت تحت رجل منهم كانت قد ولدت منه فقالت يا أبا طالب أحب أن تجير ابني هذا الرجل من الخسین ولا تصبر يمينه حيث تصبر الأيمان ففعل فأناه رجل منهم فقال يا أبا طالب أردت خمسين أن يحلفوا مكان مائة من الابل ، فيصيب كل رجل منهم بعيرا ان هذان البعيران فاقبلهما منى ولا تصبر يميني حيث تصبر الأيمان ، فقبلهما وجاء ثمانية وأربعون فحلفوا ، قال ابن عباس فوالذى نفسى بيده ما حال الحول ومن الثمانية والأربعين عين تطرف . وأما كون الدية مع التباس الأمر تكون من بيت المال ، فلحديث سهل بن أبى حشمة قال « انطلق عبدالله بن سهل ومحبيصة بن مسعود الى خيبر وهو يومئذ صالح فتفرقا فأتى محبيصة الى عبدالله ابن سهل وهو يتشحط فى دمه قتيلا فدفنه ، ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن ابن سهل وحويصة ومحبيصة ابنا مسعود الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبر كبر وهو أحدث القوم فسكت ، فتكلما فقال أنحلفون وتستحقون قتلكم أو صاحبكم ، فقالوا وكيف نحلف ولم نشهد ولم نر ، قال فتبرئكم يهود بخمسين يمينا ، فقالوا كيف نأخذ أيمان قوم كفار فعقله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عنده . وهو فى الصحيحين وغيرهما ، وفى لفظ « فكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبطل دمه فوداه بمائة من إبل الصدقة » . وقد اختلف أهل العلم فى كيفية القسامة اختلافا كثيرا ، وما ذكرناه هو أقرب الى الحق وأوفق لقواعد الشريعة المطهرة ، وقد وقع فى رواية من حديث سهل المذكور « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته ، فقالوا أمر لم نشهده كيف نحلف » . وقد أخرج أحمد والبيهقي عن أبى سعيد قال « وجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتيلا بين قريتين ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذرع ما بينهما ، فوجد أقرب الى أحد الجانبين بشبر فألقى ديته عليهم » قال البيهقي تفرد به أبو اسرائيل عن عطية

ولا يحتاج بهما ، وقال العقيلي هذا الحديث ليس له أصل . وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي عن الشعبي «أن قتيلًا وجد بين وادعة وشاكر ، فأمرهم عمر بن الخطاب أن يقيسوا ما بينهما فوجدوه إلى وادعة أقرب ، وأحلفهم خمسين يمينا كل رجل ماقتله ولا علمت قاتلا ثم أغرمهم الدية ، فقالوا يا أمير المؤمنين لا أيماننا دفعت عن أموالنا ولا أموالنا دفعت عن أيماننا ، فقال عمر كذلك الحق». وأخرج نحوه الدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب ، وفيه . أن عمر قال إنما قضيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي رفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم منكر . وفيه عمر بن صبيح أجمعوا على تركه ، وقال الشافعي ليس بثابت ، إنما رواه الشعبي عن الحارث الأعور ، وهذا لا تقوم به حجة لضعف إسناده على فرض رفعه . وأما مع عدم الرفع فليس في ذلك حجة ، سواء ورد بأسناد صحيح أو غير صحيح ، فالرجوع إلى قسامة الجاهلية التي قررها النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الصواب ، وقد تقدم ذكرها . وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سلة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من الأنصار «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لليهود وبدأ بهم يحلف منكم خمسون رجلا فأبوا فقالوا لنصاراستحلفوا فقالوا انحلف على الغيب يا رسول الله ففعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية على اليهود لأنه وجد بين أظهرهم» وهذا إذا صح لا يخالف ما ذكرنا من وجوب الدية على المتهمين إذا لم يحلفوا ، ولكن يخالف لما ثبت في الصحيحين إن كانت هذه القصة هي تلك القصة ، وقد قال بعض أهل العلم إن هذا الحديث ضعيف لا يلتفت إليه .

## كتاب الوصية

« تجب على من له ما يوصى فيه ، ولا تصح ضراراً ، ولا لوارث ، ولا في معصية ، وهي في القرب من الثلب ، ويجب تقديم قضاء الدين ، ومن لم يترك ما يقضى دينه قضاء السلطان من بيت المال ، ﴿ أقول ﴾ أما وجوب الوصية على من له ما يوصى : فلحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما حق امرئ مسلم بيت ليلتين وله شيء يريد أن يوصى فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه » وقد ذهب الى الوجوب عطاء والزهرى وأبو مجلز وطلحة بن مصرف وآخرون ، وحكاه البيهقي عن الشافعى في القديم وبه قال اسحق وداود وأبو عوانة وابن جرير ، وذهب الجمهور الى أن الوصية مندوبة وليس بواجبة ويحاج عنه بحديث الباب فإنه يفيد الوجوب . وأما كونها لا تصح ضراراً فلحديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال « إن الرجل ليعمل أو المرأة بطاعة الله ستين سنة ، ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار » ثم قرأ أبو هريرة ( من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله ) الى قوله ( وذلك الفوز العظيم ) . أخرجه أبو داود والترمذى . وأخرج أحمد وابن ماجه معناه ، وقالوا فيه سبعين سنة . وقد حسنه الترمذى وفي إسناده شهر بن حوشب ، وفيه مقال وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . وأخرج سعيد بن منصور موقوفاً باسناد صحيح عن ابن عباس « الاضرار في الوصية من الكبائر » وأخرجه النسائى مرفوعاً باسناد رجاله ثقات ، والآية الكريمة مغنية عن غيرها ففيها تقييد الوصية المأذون بها بعدم الضرار . وقد روى جماعة من الإئمة الاجماع على بطلان وصية الضرار . وأما كونها لا تصح لوارث ، فلما روي عن

عمر وخارجة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » أخرجه أحمد وابن ماجه والنسائي والترمذي والدارقطني والبيهقي وصححه الترمذي ، وأخرجه أيضاً أحمد وأبوداود وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي أمامة وفي إسناده اسمعيل بن عياش وهو قوى إذا روى عن الشاميين وهذا الحديث من رواية عنهم لأنه رواه عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة وقد حسنه الحافظ أيضاً ، وقد أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس ، قال ابن حجر رجاله ثقات ولفظه « لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة » وأخرج الدارقطني من حديث عمرو بن سعيد عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا وصية لوارث إلا أن يميز الورثة » قال في التلخيص إسناده واه ، وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه وعن جابر عند الدارقطني وعن علي عنده أيضاً ، وقد قال الشافعي إن هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عام الفتح « لا وصية لوارث » ويأثرونه عن حفظوا عنه من لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد انتهى . فيكون هذا الحديث مقيداً لقوله تعالى ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ، وأما كونها لا تصح في معصية ، فلحديث أبي الدرداء عند أحمد والدارقطني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها الله زيادة لكم في أعمالكم » وأخرجه ابن ماجه والبخاري والبيهقي من حديث أبي هريرة وفي إسناده ضعف ، وأخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي من حديث أبي أمامة وإسناده ضعيف ، وأخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث أبي بكر الصديق وفيه متروك ، وأخرجه ابن السكن وابن قانع وأبو نعيم والطبراني من



حديث جابر بن عبد الله السلمي وهو مختلف في صحبته وهي تنتهض بمجموعها وقد دلت على أن الاذن بالوصية بالثالث إنما هو لز زيادة الحسنات ، والوصية في المعصية معصية . وقد نهى الله عباده عن معاصيه في كتابه . وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلولم يرد ما يدل على تقييد الوصية بغير المعصية لكانت الأدلة الدالة على المنع من معصية الله تعالى مفيدة للنفع من الوصية في المعصية . وأما كون الوصية في القرب تكون من الثالث ، فلحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال « لو أن الناس غضوا من الثالث فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الثالث والثالث كثير » ومثله حديث سعد بن أبي وقاص « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له الثالث والثالث كثير أو كبير لما قاله أتصدق بثلتي مالي؟ قال لا فالشطر؟ قال لا قال فالثالث؟ قال الثالث والثالث كثير أو كبير إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير لهم من أن تدعهم عالة يتكففون الناس » ، وهو في الصحيحين وغيرهما وقد ذهب الجمهور الى المنع من الزيادة على الثالث ولولم يكن للوصى وارث ، وجوز الزيادة مع عدم الوارث الحنفية واسحق وشريك وأحمد في رواية وهو قول على وابن مسعود ، واحتجوا بأن الوصية مطلقة في الآية فقيدها السنة بمن له وارث . فبقي من لا وارث له على الإطلاق ، وحكاه في البحر عن العترة وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أبي زيد الأنصاري « أن رجلا أعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم فأقرع بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعتق اثنين وأرق أربعة » وفي لفظ لأبي داود « أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين » وقد أخرج الحديث مسلم رحمه الله وغيره من حديث عمران بن الحصين . وفي لفظ لأحمد « أنه جاء ورثته من الأعراب فأخبروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما صنع فقال أو فعل ذلك؟ لو علمنا إن شاء الله ما صلينا عليه . وأما كونه

يجب تقديم قضاء الديون ، فلحديث سعد الأطول عند أحمد وابن ماجه  
باسناد رجاله رجال الصحيح « أن أخاه مات وترك ثلثمائة درهم ، وترك  
عيالا قال فأردت أن أنفقها على عياله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
إن أخاك محتبس بدينه فاقض عنه فقال يا رسول الله قد أديت عنه إلا  
دينارين أدعتهما امرأة وليس لها بينة ، قال فاعطها فانها حققة » وليس في  
ذلك خلاف . وقد دل عليه قوله تعالى ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) \*  
وأما كون من مات ولم يترك ما يقضى دينه قضاء السلطان من بيت المال  
فلحديث أبي هريرة في الصحيحين « أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم في  
خطبته من خلف مالا أو حقاً فلورثته ومن خلف كلا أو ديناً فكله الى ودينه  
على » وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والدارقطني من  
حديث جابر ، وأخرجه أيضاً البيهقي والدارقطني من حديث أبي سعيد ،  
وأخرجه الطبراني من حديث سلمان . وأخرجه ابن حبان في ثقاته من  
حديث أبي أمامة .

## كتاب المواريث

هي مفصلة في الكتاب العزيز ، ويجب الابتداء بدوى الفروض المقدرة  
وما بقى للعبصة والاخوات مع البنات عصبه ولبنت الابن مع البنت السدس  
تكملة الثلثين ، وكذا الأخت لأب مع الأخت لابوين ، وللجدة أو  
الجدات السدس مع عدم الأم . وهو للجد مع من لا يسقطه ، ولا ميراث  
للأخوة والاخوات مطلقاً مع الابن أو ابن الابن أو الأب ، وفي ميراثهم مع  
الجد خلاف ، ويرثون مع البنات ، إلا الاخوة لأم ، ويسقط الأخ لأب  
مع الأخ لابوين ، وأولو الأرحام يتوارثون وهم أقدم من بيت المال ،

فان تراحت الفرائض فالعول ، ولا يرث ولد الملاعنة والزانية إلا من أمه  
وقرابنها والعكس ، ولا يرث المولود إلا إذا استهل ، وميراث العتيق لمعتقه  
ويسقط بالعصبات وله الباقي بعد ذوى السهام ، ويحرم بيع الولاء وهبته ،  
ولا توارث بين أهل ملتين ، ولا يرث القاتل من المقتول • ﴿ أقول ﴾

اعلم أن الموارد المفصلة في الكتاب العزيز معروفة لم تعرض هنا  
لذكرها ، وإقتصرناهنا على ما ورد في السنة والاجماع ؛ ولم نذكر ما كان  
لا مستند له إلا محض رأى ، كما جرت به عادتنا في هذا الكتاب فليس مجرد  
الرأى مستحقاً للتدوين ، فلكل عالم رأيه واجتهاده مع عدم الدليل ولا حجة  
في اجتihad بعض أهل العلم على البعض الآخر ، وإذا عرفت هذا اجتمع لك  
بما في الكتاب العزيز ؛ وما ذكرناه هنا جميع علم الفرائض الثابت بالكتاب  
والسنة ، فان عرض لك من الموارد ما لم يكن فيهما ، فاجتهد فيه رأيك  
عملاً بحديث معاذ المشهور • وأما كونه يجب الابتداء بذوي الفروض  
المقدرة ، وما بقي فللعصبة ، فلحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما  
• أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي  
فهو لأولى رجل ذكر • والمراد بالفرائض هنا الانصاء المقدرة ، وأهلها هم  
المستحقون لها بالنص • وما بقي بعد إعطاء ذوى الفرائض فرائضهم ؛ فهو  
لأولى رجل ذكر • وأما كون الاخوات مع البنات عصبة أى يأخذن  
ما بقي من غير تقدير كما يأخذ الرجل بعد فروض أهل الفرائض ، فلحديث  
ابن مسعود عند البخارى وغيره • أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى  
في بنت وبنت ابن وأخت بأن للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تكملة  
الثلاثين وما بقي فلأخت ، وقد أفاد هذا أن لبنت الابن مع البنت السدس  
تكملة الثلاثين . وأما كون للأخت لائب السدس مع الأخت لأبوين تكملة  
الثلاثين فقد قيل إن ذلك مجمع عليه • وأما كون للجدّة أو الجدات السدس مع

عدم الآم ؛ فلحديث قبيصة بن ذؤيب عند أحمد وأبي داود وابن ماجه  
 والترمذى وصححه وابن حبان والحاكم قال « جاءت الجدة الى أبي بكر رضى الله  
 عنه فسأله ميراثها فقال مالك في كتاب الله شئ » وما علمت لك في سنة رسول  
 الله شيئاً ، فارجى حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ؛ فقال المغيرة بن شعبة  
 حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعطأها السدس ، فقال هل  
 معك غيرك ؛ فقام محمد بن مسلمة الأنصارى فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة  
 فأنفذه لها أبو بكر ، قال ثم جاءت الجدة الأخرى الى عمر فسأله ميراثها ؛  
 فقال مالك في كتاب الله شئ . ولكن هو ذاك السدس فان اجتمعما فهو  
 بينكما وأيكما خلت به فهو لها ، قال ابن حجر وإسناده صحيح لثقة رجاله إلا  
 أن صورته مرسله فان قبيصة لا يصح سماعه من الصديق ولا يمكن شهوده  
 القصة قاله ابن عبد البر ، وقد اختلف في مولده والصحيح أنه ولد عام الفتح  
 فيبعد شهوده القصة . وأخرج عبد الله بن أحمد في مسند أبيه وابن منده في  
 مستخرج والطبرانى في الكبير من حديث عبادة بن الصامت « أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قضى للجديتين من الميراث بالسدس بينهما » وهو  
 من رواية اسحاق بن يحيى عن عبادة ولم يسمع منه . وأخرج أبو داود  
 والنسائى من حديث بريدة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل للجدة  
 السدس إذا لم يكن دونها أم » وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود  
 وقواه ابن عدى ، وفي إسناده عبيد الله العتقى وهو مختلف فيه . وأخرج  
 الدارقطنى عن عبد الرحمن بن يزيد مرسلًا قال « أعطى رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ثلاث جداث السدس ، ثنتين من قبل الأب ، وواحدة من  
 قبل الأم » وأخرجه أبو داود أيضاً فى المراسيل عن ابراهيم النخعى  
 وأخرجه أيضاً البيهقى من مرسل الحسن ، وأخرجه الدارقطنى من طرق  
 عن زيد بن ثابت . وفى الباب آثار غير ما ذكر ، قال فى البحر مسألة  
 فرضهن يعنى الجدات السدس وإن كثرن إذا استوين وتستوى أم الآم

وأم الأب لا فضل بينهما فإن اختلفن سقط الأب بعد بالأقرب ، ولا يسقطهن إلا الأمهات ، والأب يسقط الجدات من جهته ، والأم من الطرفين .  
وَأما كون للجد السدس مع من لا يسقطه ؛ فلحديث عمران بن حصين « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أن ابن ابني مات ؛ فإلى من ميراثه ؟ قال لك السدس ، فلما أدبر دعاه فقال لك سدس آخر ؛ فلما أدبر دعاه فقال إن السدس الآخر طعمة . رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه : وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن الحسن « أن عمر سأل عن فريضة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجد فقام معقل بن يسار المزني فقال قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ماذا ؟ قال السدس قال مع من ؟ قال لا أدري قال لا دريت فماتني إذن ؟  
وهو منقطع لأن الحسن لم يسمع من عمر . وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما حديث الحسن عن معقل ، وقد اختلف الصحابة فمن بعدهم اختلافاً كثيراً ورويت عنهم قضايا متعددة . وقد دل الدليل على أنه يستحق السدس وأنه فرضه فإذا صار إليه زيادة عليه فهو طعمة وذلك كما في حديث عمران ، وإنما قيدنا استحقاقه للسدس بعدم المسقط لأنه إذا كان معه من يسقطه كالأب فلا شيء له وهكذا إذا كان مع الجد من يسقطه الجد فله الميراث كله . وأما كونه لا ميراث للأخوة والأخوات مطلقاً مع الابن أو ابن الابن أو الأب فلا خلاف في ذلك بين أهل العلم . وأما كون في ميراث الأخوة مع الجد خلاف ، فلعدم ورود الدليل الذي تقوم به الحجة ؛ فذهب جماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر إلى أن الجد أولى من الأخوة ؛ وذهب جماعة منهم علي وابن مسعود وزيد بن ثابت إلى أن الجد يقاسم الأخوة والخلاف في المسألة يطول ؛ فمن قال إنه يسقط الأخوة قال إنه يطلق عليه اسم الأب ، وأجاب الآخرون بأنه مجاز لا تقوم به الحجة ووقع الخلاف في كيفية المقاسمة كما هو مبين في كتب الفرائض . وأما كون

الاخوة لا يرثون مع البنات إلا الاخوة لأم ، فلحديث جابر عند أحمد  
 وأبي داود وابن ماجه والترمذى وحسنه والحاكم قال « جاءت امرأة سعد  
 ابن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بابتئها من سعد فقالت  
 يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك شهيداً في أحد  
 وإن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ولا ينكحان إلا بمال ، فقال يقضى  
 الله في ذلك ، فنزلت آية الميراث ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم الى عمهما فقال اعط ابنتى سعد الثلثين وأمهما الثلث وما بقى فهو لك .  
 فهذا دليل على ميراث الاخوة مع البنات . واما الاخوة لأم فلا يرثون  
 مع البنت لقوله تعالى ( فان كان رجل يورث كلالة أو امرأة ) الآية .  
 وهى فى الاخوة كما فى بعض القراءات . وأما كونه يسقط الأخ لأب مع  
 الأخ لأبوين ، فلحديث على « قال إنكم تقرأون هذه الآية ( من بعد وصية  
 يوصى بها أو دين ) وأن رسول الله عليه وعلى آله وسلم قضى بالدين  
 قبل الوصية ، وأن أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات ، الرجل  
 يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه » أخرجه أحمد وابن ماجه  
 والترمذى والحاكم وفى إسنادة الحارث الأعور ولكنه قد وقع الاجماع  
 على ذلك . والمراد بالأعيان الاخوة لأبوين . والمراد ببنى العلات  
 الاخوة لأب ، ويقال للأخوة لأم الاخياف . وأما كون أولى  
 الأرحام يتوارثون فلقوله تعالى ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض )  
 فانها تفيد أنه إذا مات ميت ولا وارث له إلا من هو من ذوى رحمه وهو  
 من عدا العصابات وذوى السهام فى مصطلح أهل الفرائض فانه يرثه وقوله  
 تعالى ( للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك  
 الوالدان والأقربون ) ولفظ الرجال والنساء والأقربين يشمل ذوى  
 الأرحام ، وما يؤيد ذلك حديث المقدام بن معدى كرب عند أحمد وأبي  
 داود وابن ماجه والنسائى والحاكم وابن حبان وصححاه عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال « من ترك مالا فلورثته ، وأنا وارث من لا وارث له  
أعقل عنه وارث ، والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه »  
وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذى وحسنه من حديث عمر عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم بلفظ « والخال وارث من لا وارث له » وأخرجه  
بهذا اللفظ من حديث عائشة الترمذى والنسائى والدارقطنى وحسنه  
الترمذى وأعله الدارقطنى بالاضطراب وأخرجه عبد الرزاق عن رجل  
من أهل المدينة ، وأخرجه العقيلي وابن عساكر عن أبى الدرداء ، وأخرجه  
ابن النجار عن أبى هريرة كلها مرفوعة وهو حديث له طرق أقل أحواله أن  
يكون حسناً لغيره ومن ذلك حديث « ابن أخت القوم منهم » وهو حديث  
صحيح . ومن ذلك ما ثبت « من جعله صلى الله عليه وآله وسلم ميراث ابن  
الملاعة لورثة أمه » وهم لا يكونون إلا ذوى الأرحام . والكلام على هذه  
الأحاديث مبسوط فى شرح المنتقى ويمكن أن يقال إن حديث « فما أبقت  
الفرائض فلاولى رجل ذكر » يدل على أن الذكور من ذوى الأرحام  
أولى من الإناث فيكون حديث نبي ميراث العمة والحالة مفيداً لهذا المعنى  
ومقوياً له مع حديث « الخال وارث » وبذلك يجمع بين الأحاديث وقد قال  
بمثل ذلك أبو حنيفة وقد اختلف فى ذلك الصحابة فمن بعدهم والى توريث  
ذوى الأرحام ذهب الجمهور ، وهذه الأدلة كما تفيد اثبات التوارث بين  
ذوى الأرحام تفيد تقديمهم على بيت المال . ومما يؤيد ذلك حديث  
عائشة عند أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذى « أن مولى للنبي صلى الله  
عليه وآله وسلم خرّ من عنق نخلة فمات فأتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فقال هل له من نسب أو رحم ؟ قالوا لا قال اعطوا ميراثه بعض أهل قريته »  
فقوله أو رحم فيه دليل على تقديم ميراث ذوى الأرحام على الصرف الى  
بيت مال المسلمين . وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس قال « كان  
الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فيرث أحدهما من الآخر فنسخ ذلك



آية الأنفال ( فقال وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ) ، وفي  
إسناده على بن الحسين بن واقد ، وفيه مقال ، وأخرجه أيضاً الدارقطني .  
وأخرج نحوه ابن سعد عن أبي الزبير . وفي ذلك دليل على أن الآية في  
توريث ذوى الأرحام محكمة ، وبها نسخ ما كان من الميراث بالمخالفة .  
وأما ثبوت العول عند تراحم الفرائض فذلك هو الحق الذي لا يمكن الوفاء  
بما أمر الله به إلا بالمصير اليه ، وقد أوضحت هذا في رسالة مستقلة سميتها  
إيضاح القول في إثبات مسألة العول ، ودفعت جميع ما قاله النافون للعول .  
وأما كونه لا يرث ولد الملاعة والزانية إلا من أمه وقرابتها والعكس ،  
فلحديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرهما في حديث الملاعة « أن ابنها  
كان ينسب إلى أمه فحرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها » ،  
وأخرجه أبو داود من حديث عمرو بن سعيد عن أبيه عن جده عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم « أنه جعل ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من  
بعدها » . وفي إسناده ابن لهيعة ، وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن  
ماجه من حديث واثلة بن الأسقع « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
إن المرأة تحوز ثلاثة موارث . عتيقها ، ولقيطها ، وولدها الذي لا عنت  
عنه » . قال الترمذي حسن غريب وفي إسناده عمرو بن روية التغلبي وفيه  
مقال ، وقد صحح هذا الحديث الحاكم . وأخرج أحمد وأبو داود من حديث  
ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا مساعة في  
الاسلام ومن ساعى في الجاهلية فقد ألحقته بعصبة ومن ادعى ولداً من غير  
رشة فلا يرث ولا يورث » . وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما رجل  
عاهر بحرة أو أمة فالولد ولد زنا لا يرث ولا يورث » . وفي إسناده أبو محمد  
عيسى بن موسى القرشي الدمشقي ، قال البيهقي ليس بمشهور . وأخرج  
أبو داود من حديث عمرو بن شعيب أيضاً عن أبيه عن جده « أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن كل مستلحق ولد زناً لأهل أمه من كانوا  
 حرة أو أمة ، وذلك فيما استلحق في أول الاسلام ، وفي إسناده محمد بن  
 راشد المكحول الشامي وفيه مقال ، وقد أجمع العلماء على أن ولد الملاءنة  
 وولد الزنا لا يرثان من الأب ولا من قرابته ولا يرثونهما وأن ميراثهما  
 يكون لأمهما ، ولقرابتهما ، وهما يرثان منهما . وأما كونه لا يرث المولود  
 إلا إذا استهل ، فلحديث أبي هريرة عند أبي داود عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم « قال إذا استهل المولود ورث » وفي إسناده محمد بن اسحق ،  
 وفيه مقال معروف . وقد روى عن ابن جبان تصحيحه . وأخرج أحمد  
 في رواية ابن عبد الله في المسند عن المسور بن مخرمة وجابر بن عبد الله قالا  
 « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل »  
 وأخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ « إذا استهل  
 السقط صلى الله عليه وورث » وفي إسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف . قال  
 الترمذي ، وروى مرفوعاً والموقوف أصح ، وبه جزم النسائي وقال  
 الدارقطني في العلل لا يصح رفعه ، والمراد بالاستهلال صدور ما يدل على  
 حياة المولود من صياح أو بكاء أو نحو ذلك ، ولا خلاف بين أهل العلم في  
 اعتبار الاستهلال في الإرث . وأما كون ميراث العتيق لمعتقه ويسقط  
 بالعصبات ولد الباقي مع ذوى السهام ؛ فلحديث « الولاء لمن أعتق » وهو ثابت  
 في الصحيح . وأخرج أحمد عن قتادة عن سلمى بنت حمزة « أن مولاهما مات  
 وترك ابنته فورث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث  
 يعلى النصف » وكان ابن سلمى ورجال أحمد رجال الصحيح ولكن قتادة  
 لم يسمع من سلمى بنت حمزة وأخرجه أيضاً الطبراني . وأخرج الدارقطني  
 من حديث ابن عباس « أن مولى لحمزة توفي وترك ابنته وابنة حمزة فأعطى  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف » . وأخرج  
 ابن ماجه نحوه من حديث ابنة حمزة ، وكذا أخرجه النسائي وفي إسناده

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف؛ وقد وقع الاختلاف في اسم ابنة حمزة فقييل سلمي وقيل فاطمة؛ وفي الحديثين دليل على أن لذوى سهام العتيق سهامهم والباقي للمعتق أو لعصبته؛ وقد وقع الخلاف فيمن ترك ذوى أرحامه ومعتقه «فروي عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس أن مولى العتاق لا يرث إلا بعد ذوى الأرحام» وذهب غيرهم إلى أنه يقدم على ذوى الأرحام ويأخذ الباقي بعد ذوى السهام ويسقط بالعصبات. وقد روى أن المولى كان حمزة، واستدل به من قال إنه يكون لذوى سهام المعتق الباقي بعد ذوى سهام العتيق والصحيح أنه مولى ابنة حمزة وقد أخرج ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ميراث الولاء للأكبر من الذكور ولا ترث النساء من الولاء إلا ولأولاد من أعتقن أو أعتقته من أعتقن». وأخرج البيهقي عن علي وزيد بن ثابت «أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء إلا ولأولاد من أعتقن». وأخرج البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء إلا ولأولاد من أعتقن. وأخرج البرقاني على شرط الصحيح عن هزيل بن شرحبيل قال: جاء رجل إلى عبد الله بن الزبير فقال إني أعتقت عبداً وجعلته سائبة فأتى وترك مالا ولم يدع وارثاً، فقال عبد الله إن أهل الإسلام لا يسيبون، وإنما كان أهل الجاهلية يسيبون؛ وأنت ولي نعمته ولك ميراثه وإن تأثمت أو تخرجت في شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال. وأما كونه يحرم بيع الولاء وهبته، فلحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أنه نهى عن بيع الولاء وهبته» وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها منها حديث «الولاء لحمه كالحمية النسب لا يساع ولا يوهب» وقد صححه ابن حبان والبيهقي من حديث ابن عمر أيضاً. وقد ذهب الجمهور إلى عدم جواز بيع الولاء وهبته وخالف في ذلك مالك وتقدمه بعض الصحابة

وأما كونه لا توارث بين أهل ملتين ، فلما أخرجه أحمد وأبو داود وابن  
 ماجه والدارقطني وابن السكن من حديث عبد الله بن عمر « أن رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يتوارث أهل ملتين شيئاً » . وأخرج  
 الترمذي من حديث جابر مثله من دون لفظ « شيء » وفي إسناده ابن أبي ليلى  
 وأخرج البخاري وغيره من حديث أسامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم » وهو أيضاً في مسلم .  
 وأخرج البخاري وغيره حديث « وهل ترك لنا عقيل من رباع » وكان  
 عقيل وطالب كافرين . وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يرث المسلم من الكافر  
 ولا الكافر من المسلم . والخلاف في توارث الملل الكفرية المختلفة . وعموم  
 حديث عبد الله بن عمرو وجابر يقتضى عدم التوارث « وأما كونه لا يرث  
 القاتل من المقتول » فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال « لا يرث القاتل شيئاً » أخرجه أبو داود والنسائي  
 وأعله الدارقطني وقواء ابن عبد البر . وأخرج مالك في الموطأ وأحمد وابن  
 ماجه والنسائي والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال  
 « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول « ليس لقاتل ميراث » وفيه  
 انقطاع . وأخرج الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعاً « لا يرث القاتل  
 شيئاً » وفي إسناده كثير بن مسلم وهو ضعيف . وأخرج البيهقي عنه حديثاً  
 آخر بلفظ « من قتل قتيلاً فانه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره » وفي  
 لفظ « وإن كان والده أو ولده » وفي إسناده عمرو بن برق وهو ضعيف  
 وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ « القاتل لا يرث »  
 وفي إسناده اسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهو ضعيف . وهذه الأحاديث  
 يقوي بعضها بعضاً ، وهى تدل على أنه لا يرث القاتل ؛ من غير فرق بين  
 العائد والخاطئ ، وبين الدية وغيرها من مال المقتول . واليه ذهب الشافعي  
 وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم . وقال مالك والنخعي وأحمدوية : إن قاتل

الخطأ يرث من المال دون الدية ، وهو تخصيص بغير مخصص ، ويرده على  
 المخصوص ما أخرجه الطبراني « أن عمرو بن شبة قتل امرأته خطأ فقال النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم اعقلها ولا ترثها » وما أخرجه البيهقي « أن عدياً  
 الجذامى كان له امرأتان اقتلتا : فرمى إحداهما فماتت ، فلما قدم رسول الله صلى  
 الله عليه وعلى آله وسلم أتاه فذكر له ذلك : فقال له رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم اعقلها ولا ترثها » وأخرج البيهقي أيضاً « أن رجلاً رمى  
 بحجر فأصاب أمه فطالب في ميراثها : فقال النبي صلى الله عليه وسلم حقق  
 من ميراثها الحجر وأغرمه الدية ولم يعطه شيئاً » وفي الباب آثار عن جماعة من  
 الصحابة مصرحة بذلك ساقها البيهقي وغيره ، وأما إرث المالك من بعضهم  
 البعض أو من مواليتهم ، فقد قيل إنه وقع الاجماع على أن الرق من موانع  
 الارث ، وفي دعوى الاجماع نظر ، فإن الخلاف في كون العبد يملك ، أو  
 لا يملك ؛ معروف ومقتضى ذلك إثبات الميراث ، وليس في المقام ما يدل  
 على عدم الارث ، وقد ورد من حديث ابن عباس أن رجلاً مات على  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يترك وارثاً إلا عبداً  
 فأعطاه ميراثه ، أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذى ، وقد قيل إنه  
 صرف اليه ذلك صرفاً وهو خلاف الظاهر .

## كتاب الجهاد والسير

الجهاد فرض كفاية مع كل برّ وفاجر ، إذا أذن الأيوان ، وهو مع  
 إخلاص النية يكفر الخطايا إلا الدين ، ويلحق به حقوق الأذى ، ولا  
 يستعان فيه بالمشركين إلا لضرورة ، ويجب على الجيش طاعة أميرهم إلا في  
 معصية الله ، وعليه مشاورتهم والرفق بهم وكفهم عن الحرام ، ويشرع

للامام إذا أراد غزواً أن يورى بغير ما يريد ، وأن يذكر الحيون ويستطلع  
الاجبار ، ويرتب الجيوش ، ويتخذ الرايات والألوية ، وتجب الدعوة قبل  
القتال الى إحدى ثلاث خصال : إما الاسلام : أو الجزية : أو السيف .  
ويحرم قتل النساء والأطفال والشيوخ إلا لضرورة ، والمثلة ، والاحراق  
بالنار ، والفرار من الزحف إلا الى قتة ، ويجوز تبديد الكفار والكذب في  
الحرب والخداع » أقول « الجهاد قد ورد في فضله والترغيب فيه من  
الكتاب والسنة ماهو معروف وقد أفرد ذلك بالتأليف جماعة من أهل العلم  
وقد أمر الله بالجهاد بالأنفس والأموال ، وأوجب على عباده أن ينفروا  
اليه وحرم عليهم الثاقل عنه . وصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم أنه قال « لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها »  
وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس . وثبت عنه صلى الله عليه  
وآله وسلم أنه قال « الجنة تحت ظلال السيوف » كما في الصحيحين وغيرهما  
من حديث أبي موسى وابن أبي أوفى . وثبت في صحيح البخاري وغيره  
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمه  
الله على النار » وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « رباط يوم في  
سبيل الله خير من الدنيا وما عليها » كما في الصحيحين من حديث سهل بن سعد  
وأخرج أهل السنن وصححه الترمذى من حديث معاذ بن جبل « أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له  
الجنة » فهاهيك بعمل يوجب الله الجنة لصاحبه ويحرمه على النار ، ويكون  
مجرد الغدو اليه أو الرواح منه خير من الدنيا وما فيها . وأما كونه فرض  
كفاية فلما أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال ( إلا تنقروا يعذبكم عذاباً  
أليماً ) ( وما كان لأهل المدينة ) الى قوله ( يعملون ) نسختها الآية التي تليها

(وما كان المؤمنون) وقد حسنه ابن حجر قال الطبري يجوز أن يكون (إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً) خاصاً والمراد به من استفزه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامتنع قال ابن حجر والذي يظهر أنها مخصوصة وليست بمنسوخة، وقد وافق ابن عباس على دعوى النسخ عكرمة والحسن البصري كما روى ذلك الطبري عنهما، ومن الأدلة الدالة على أنه فرض كفاية «أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يغزو تارة بنفسه وتارة يرسل غيره ويكتفي ببعض المسلمين» وقد كانت سراياه صلى الله عليه وآله وسلم وبعوثه متعاقبة والمسلمون بعضهم في الغزو وبعضهم في أهله، وإلى كونه فرض كفاية ذهب الجمهور، وقال الماوردي إنه كان فرض عين على المهاجرين دون غيرهم، وقال السهيلي كان عيناً على الأنصار، وقال ابن المسيب أنه فرض عين، وقال قوم أنه فرض عين في زمن الصحابة «وأما كونه مع كل بر وفاجر فلأن الأدلة الدالة على وجوب الجهاد من الكتاب والسنة على فضيلته والترغيب فيه وردت غير مقيدة بكون السلطان أو أمير الجيش عادلاً بل هذه فريضة من فرائض الدين أوجبها الله على عباده المسلمين من غير تقييد بمن أو مكان أو شخص أو عدل أو جور، فتخصيص وجوب الجهاد بكون السلطان عادلاً ليس عليه أثارة من علم وقد يبلى الرجل الفاجر في الجهاد مالا يبليه البار العادل، وقد ورد بهذا الشرع كما هو معروف. وأخرج أحمد في المسند في رواية ابن عبد الله وأبو داود وسعيد بن منصور من حديث أنس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من أصل الإيمان: الكف عن إله لا إله إلا الله لا تكفره بذنوب ولا تخرجه عن الإسلام بعمل، والجهاد ماض مذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمي الدجال، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل» ولا يعتبر في الجهاد إلا أن يقصد المجاهد بجهاده أن تكون كلمة الله هي العليا، كما ثبت في حديث



أبى موسى في الصحيحين وغيرهما قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأى ذلك في سبيل الله قال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » وأما اعتبار اذن الأيوين فلحديث عبد الله بن عمر قال « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنه في الجهاد فقال أحى والداك ؟ قال نعم قال ، ففيهما فجاهد . » وفي رواية لأحمد وأبى داود وابن ماجه قال « يا رسول الله إني جئت أربد الجهاد معك ولقد أتيت وإن والداي يكيان ، قال فارجع اليهما فاضحكهما كما ابكيتهما » وقد أخرج هذا الحديث مسلم رحمه الله تعالى من وجه آخر . وأخرج أبو داود من حديث أبى سعيد « أن رجلاً هاجر الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من اليمن ، فقال هل لك أحد باليمن ؟ فقال أبواى ، فقال أذنا لك ؟ قال لا ، فقال ارجع اليهما فاستأذنها فان أذنا لك فجاهد وإلا فبرهما » وصححه ابن حبان . وأخرج أحمد والنسائي والبيهقي من حديث معاوية بن جاهمة السلى « أن جاهمة أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أردت الغزو وجئتك أستشيرك فقيل هل لك من أم ؟ قال نعم ، قال الزمها فان الجنة عند رجلها » وقد اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً . وقد ذهب الجمهور الى أنه يجب استئذان الأيوين في الجهاد ويحرم إذا لم يأذنا أو أحدهما ، لأن برهما فرض عين ، والجهاد فرض كفاية قالوا : وإذا تعين الجهاد فلا إذن . ويدل على ذلك ما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمر قال « جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن أفضل الأعمال فقال الصلاة ، قال ثم مه ، قال الجهاد ، قال فان لى والدين ، قال أمرك بوالديك خيراً ، قال والذي بعثك نبياً لا جاهدن ولا تركنهما ، قال فأنت أعلم ، قالوا وهو محمول على جهاد فرض العين أي حيث يتعين على من له أبوان أو أحدهما توفيقاً بين الحديثين . وأما كون

الجهاد مع إخلاص النية يكفر الخطايا إلا الدين ؛ فلحديث أبي قتادة عند مسلم رحمه الله وغيره « أن رجلاً قال يا رسول الله أرأيت إن قتلت في سبيل الله تكفر عني خطاياي ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر ، إلا الدين ، فإن جبريل عليه السلام قال لي ذلك » . وأخرج مثله أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة . وأخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يغفر الله للشهيد كل ذنب إلا الدين ، فإن جبريل عليه السلام قال لي ذلك » . وأخرج الترمذي نحوه من حديث أنس وحسنه ، ويلحق بالدين كل حقوق الأدميين من غير فرق بين دم أو عرض أو مال إذ لا فرق بينهما . وأما كونه لا يستعان في الجهاد بالمشركين إلا للضرورة ؛ فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن أراد الجهاد معه من المشركين ارجع فلن أستعين بمشرك » فلما أسلم استعان به . وهو في صحيح مسلم رحمه الله تعالى وغيره من حديث أبي هريرة . وأخرج أحمد والشافعي والبيهقي والطبراني نحوه من حديث حبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده ورجال إسناده ثقات . وأخرج أحمد والنسائي من حديث أنس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تستضيئوا بنار المشركين » وفي إسناده أزهر بن راشد وهو ضعيف . وبقية إسناده ثقات . وقد أخرج الشافعي من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعان بناس من اليهود يوم خيبر » وأخرجه أبو داود في مراسيله من حديث الزهري . وأخرجه أيضاً للترمذي مرسلًا . وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ذى مخبر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ستصالحون الروم صلحاً وتعززون أئمتهم وهم عدواً من ورائكم » وقد ذهب جماعة من العلماء إلى عدم جواز الاستعانة بالمشركين . وذهب آخرون إلى جوازها . وقد استعان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمناققين في يوم أحد وانخزل عنه عهد الله بن أبي بأصحابه ، وكذلك استعان بجماعة منهم في يوم حنين . وقد ثبت في السير « أن رجلاً يقال له قرمان خرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وهو مشرك فقتل ثلاثة من بني عبد الدار حملة لواء المشركين حتى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله ليأزر هذا الدين بالرجل الفاجر » . وخرجت خزاعة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قريش عام الفتح وهم مشركون « فيجتمع بين الأحاديث بأن الاستعانة بالمشركين لا تجوز إلا لضرورة لا إذا لم تكن ثم ضرورة » . وأما كونه يجب على الجيش طاعة أميرهم إلا في معصية الله : فلحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني » وعن ابن عباس في قوله تعالى ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) قال « نزلت في عبدالله بن حذافة بن قيس بن عدي بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سرية » أخرجه أحمد وأبو داود وهو في الصحيحين وفيهما أيضاً من حديث علي قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرية واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا ، فأغضبوه في شيء ، فقال اجتمعوا لي خطباً فجمعوا ، ثم قال أوقدوا ناراً فأوقدوا ، ثم قال ألم يأمركم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تسمعوا ويطيعوا ، فقالوا بلى ، قال فادخلوها : فنظر بعضهم إلى بعض وقالوا إنما فرزنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من النار . فكانوا كذلك حتى سكن غضبه وطفئت النار ، فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لو دخلوها لم يخرجوا منها أبداً وقال لا طاعة في معصية الله . إنما الطاعة في المعروف » والأحاديث في هذا الباب

كثيرة وفيها التصريح بأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وإنما تجب طاعة الأمراء ما لم يأمرُوا بمعصية الله \* وأما كون علي الأمير مشاورة الجيش والرفق بهم وكفهم عن الحرام ؛ فلدخول ذلك تحت قوله ( وشاورهم في الأمر ) « وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشاور الغزاة معه في كل ما ينوبه » ووقع منه ذلك في غير موطن . وأخرج مسلم وغيره من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شاور أصحابه لما بلغه إقبال أبي سفيان » والقصة مشهورة . وأجاب عليه سعد بن عباد بقلوبه والذي نفسى بيده لو أمرتنا أن نخيضها البحر لأخضناها . وأخرج أحمد والشافعي من حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال « ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وأخرج مسلم رحمه الله وغيره من حديث عائشة قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به » . وأخرج مسلم رحمه الله تعالى أيضاً من حديث معقل بن يسار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما من أمير يلى أمور المسلمين ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل الجنة » . وأخرج أبو داود من حديث جابر قال كان « رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتخلف في المسير فيرجى الضعيف ويردف ويدعو لهم » وأخرج أحمد وأبو داود من حديث سهل ابن معاذ عن أبيه قال « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزوة كذا وكذا فضيق الناس الطريق فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منادياً فنادى من ضيق منزلاً أو قطع طريقاً فلا جهاد له » وفي إسناده اسمعيل بن عياش وسهل بن معاذ ضعيف . وقد جاءت الأدلة المفيدة للقطع بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأحق الناس بذلك الأمراء \* وأما كونه يشرع للامام إذا أراد غزواً أن يورى بغير ما يريد \* فلحديث

كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كان إذا أرمد غزوة ورأى بغيرها » وهو في الصحيحين وغيرهما . وأما كونه يشرع له أن يذكي العيون ، فلحديث جابر في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الاحزاب من يأتيني بخبر القوم . فقال الزبير أنا » الحديث . وثبت في صحيح مسلم رحمه الله وغيره « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث عينا ينظر غير أبي سفيان » وثبت أنه بعث من يأتيه بمقدار جيش المشركين يوم بدر وغيره وكان يأمر من يستطلع أخبار العدو ويقف في المواضع التي بينه وبينهم وذلك مدون في الكتب الموضوعة في السير والغزوات . وأما كونه يشرع له أن يرتب الجيوش ويتخذ الرايات والألوية « فقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من ترتيب جيوشه عند ملاقاته للعدو ما هو مشهور فكان يأمر بعضاً يقف في هذا المكان وآخرين في المكان الآخر . وقال للرماة يوم أحد أنهم يقفون حيث عينه لهم ولا يفارقون ذلك المكان ولو تخطفه هو ومن معه الطير » وقد كانت له رايات كما في حديث ابن عباس عند الترمذى وأبي داود قال « كانت راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوداء ولواؤه أبيض » . وأخرج أبو داود من حديث سماك بن حرب عن رجل من قومه عن آخر منهم قال « رأيت راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صفراء » وفي إسناده مجهول . وأخرج أهل السنن والحاكم وابن حبان من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة ولواؤه أبيض » وفي حديث الحارث بن حسان « أنه رأى في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم رايات سوداء » أخرجه الترمذى وابن ماجه ورجاله رجال الصحيح . وفي الباب أحاديث . وأما كونها تجب الدعوة قبل القتال الى إحدى الثلاث الخصال المذكورة . فلحديث سليمان بن بريدة عن أبيه عند مسلم رحمه الله وغيره قال « كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية  
 أو صاه في خاصة نفسه بتقوي الله ومن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال :  
 اغزوا باسم الله ، في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ، ولا تغلوا ولا  
 تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا ولدأ ؛ وإذا لقيت عدوك من المشركين  
 فادعهم الى ثلاث خصال أو خلال فأيتن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم  
 ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم الى  
 التحول من دارهم الى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم  
 ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين ؛ فان أبوا أن يتحولوا عنها فأخبرهم  
 أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم الذي يجرى على المسلمين ، ولا  
 يكون لهم في النية والغنمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فان هم أبوا  
 فسلمهم الجزية فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ؛ وإن أبوا فاستعن بالله  
 عليهم وقاتلهم . الحديث . وفي الباب أحاديث . وقد ذهب الجمهور الى  
 وجوب تقديم الدعوة لمن لم تبلغهم الدعوة ، ولا تجب لمن قد بلغتهم .  
 وذهب قوم الى الوجوب مطلقاً ، وقوم الى عدم الوجوب مطلقاً . وأما  
 كونه يحرم قتل النساء والأطفال والشيوخ إلا لضرورة ، فلحديث ابن عمر  
 في الصحيحين وغيرهما ، قال وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم فنهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل  
 النساء والصبيان . وأخرج أبو داود من حديث أنس . أن رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا صبياً ولا امرأة ، وفي  
 إسناده خالد بن القرز وفيه مقال . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي  
 وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث رباح بن ربيع « أنه قال صلى الله  
 عليه وآله وسلم لا تقتلوا ذرية ولا عسيفاً » والعسيف الأجير . وأخرج  
 أحمد من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا

الولدان ولا أصحاب الهوامع » وفي إسناده إبراهيم بن اسمعيل بن أبي حبيبة وهو ضعيف وقد وثقه أحمد . وأخرج أحمد أيضاً والاسماعيلي في مستخرجه من حديث كعب بن مالك عن عمه « أن النبي صلى عليه وآله وسلم حين بعث إلى ابن أبي الحقيق بخير نهى عن قتل النساء والصبيان » ورجال رجال الصحيح . وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث سمرة مرفوعاً بلفظ « اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم » وقد قيل إنه وقع الاتفاق على المنع من قتل النساء والصبيان إلا إذا كان ذلك لضرورة كأن يتترس بهم المقاتلة أو يقاتلون . وقد أخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بامرأة مقتولة يوم حنين فقال من قتل هذه فقال رجل أنا يا رسول الله غنمتها فأردفتها خلني فلما رأت الهزيمة فينا أهوت إلى قائم سيفي لتقتلني فقتلتها فلم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ووصله الطبراني في الكبير . وأما كونها تحرم المثلة فلها تقدم قريباً في حديث سليمان بن بريدة عن أبيه عن جده وفيه « ولا تمثلوا » . وأخرج نحو ذلك أحمد وابن ماجه من حديث صفوان بن عسال وأحاديث النهي عن المثلة كثيرة . وأما تحريم الإحراق بالنار ؛ فلحديث أبي هريرة عند البخاري وغيره قال « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعث فقال إن وجدتم فلاناً وفلاناً لرجلين فاحرقوهما بالنار ، ثم قال حين أردنا الخروج إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً ، وإن النار لا يعذب بها إلا الله ، فإن وجدتموهما فاقتلوهما » . وأما تحريق الشجر والأصنام والمتاع فقد ثبت الاذن بذلك عن الشارع إذا كان فيه مصلحة . وأما تحريم الفرار من الزحف ؛ فقد نطق بذلك القرآن قال تعالى ( ومن يؤلمهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ) وثبت في الصحيحين وغيرهما « إن الفرار من الزحف هو من السبع الموبقات » .



ولا خلافاً في الجملة ، وإن اختلفوا في مسوغات الفرار ، وقد جوز الله سبحانه الفرار إلى الفئّة . وأما التحرف للقتال ؛ فهو وإن كان فيه تولية الدبر لكنه ليس بفرار على الحقيقة . وأما كونه يجوز تبيت الكفار ، فلحديث الصعب بن جثامة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وذرائعهم ، ثم قال هم منهم » . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث سلمة بن الأكوع قال « بيتنا هو وزن مع أبي بكر الصديق وكان أمره علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » والبيات هو الغارة بالليل ، قال الترمذي وقد رخص قوم من أهل العلم في الغارة بالليل وكرهه بعضهم ، قال أحمد واسحق لا بأس أن يبيت العدو ليلاً . وأما جواز الكذب في الحرب ؛ فلما ثبت عند مسلم رحمه الله من حديث جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث محمد بن مسلمة ليقول كعب بن الأشرف ، فقال يا رسول الله فأذن لي فأقول قال قد فعلت » يعني يأذن له أن يخدعه بمقال ولو كان كذباً كما وقع منه في هذه القصة ، وهي أيضاً في البخاري . وأخرج مسلم رحمه الله تعالى من حديث أم كلثوم بنت عقبة قالت « لم أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرخص في شيء من الكذب مما يقول الناس إلا في الحرب والإصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها » وهكذا الكذب المذكور هنا هو التعريض والتلويح بوجه من الوجوه ليخرج عن الكذب الصراح كما قاله جماعة من أهل العلم . وأما جواز الخداع في الحرب ؛ فلما في الصحيحين من حديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « الحرب خدعة » وفيهما من حديث أبي هريرة قال : « سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرب خدعة » قال النووي واتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن إلا أن يكون فيه نقض عهد

## فصل

وما غنمه الجيش كان لهم أربعة أخماسه وخمسه يصرفه الامام في مصارفه ، فيأخذ الفارس من الغنيمة ثلاثة أسهم والراجل سهمًا ، ويستوى في ذلك القوى والضعيف ، ومن قاتل ومن لم يقاتل ويجوز تنفيل الامام بعض الجيش ، وللامام الصفيّ وسهمه كأحد الجيش ، ويرضخ من الغنيمة لمن حضر ويؤثر المؤلفين إن رأى في ذلك صلاحًا ، وإذا رجع ما أخذه الكفار من المسلمين كان لمالكه ، ويحرم الاتفاع بشيء من الغنيمة قبل القسمة إلا الطعام والعلف ، ويحرم الغلول ، ومن جملة الغنيمة الأسرى ، ويجوز القتل أو الفداء أو المن . أقول أما كون ما غنمه الجيش كان لهم أربعة أخماسه وخمسه يصرفه الامام في مصارفه ؛ فلقوله تعالى ( واعلموا أن ما غنمتم من شيء ) الآية ، ومن ذلك ما ورد في القرآن الكريم في النبي والغنيمة . وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عمرو بن عبسة قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى بعير من المغنم فلما سلم أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال : ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذا إلا الخمس والخمس مردود فيكم » . وأخرج نحوه أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت وحسنه ابن حجر . وأخرج نحوه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي ومالك والشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحسنه أيضاً ابن حجر . وروى نحوه ذلك من حديث جبير بن مطعم والعرباض بن سارية . وأما كون للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم ؛ فلما ورد في ذلك من الأحاديث منها حديث ابن عمر في الصحيحين وله ألفاظ فيها التصريح « بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسهم للفارس وفرسه ثلاثة

أسهم وللزاجل سهماً ، وفيهما معني ذلك من حديث أنس رضي الله عنه ومن حديث عروة البارقي ومنها حديث الزبير نحو ذلك عند أحمد ورجاله رجال الصحيح وحديث أبي رهم عند الدارقطني وأبي يعلى والطبراني ومن حديث أبي هريرة عند الترمذي والنسائي ومن حديث جرير عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره وحديث عتبة بن عبد عند أبي داود وحديث جابر واسماء بنت يزيد عند أحمد وفي الباب احاديث وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الفارس يأخذ له ولفرسه سهمين والزاجل سهماً وتمسكوا بحديث يجمع بن حارثة عند أحمد وأبي داود قال « قسمت خير علي أهل الحديدية فقسما رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على ثمانية عشر سهماً وكان الجيش ألفاً وخسمائة فيهم ثلاثمائة فارس فأعطى الفارس سهمين والزاجل سهماً ، وهذا الحديث في اسناده ضعف وقال أبو داود أن فيه وهماً وأنه قال ثلثمائة فارس وإنما كانوا مائتين ، وأما كونه يستوي في ذلك القوى والضعيف ومن قاتل ومن لم يقاتل فلحديث ابن عباس عند أبي داود والحاكم وصححه أبو الفتح في الاقتراح على شرط البخاري « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قسم غنائم بدر بالسواء بعد وقوع الخصام بين من قاتل ومن لم يقاتل ، ونزول قوله تعالى ( يسألونك عن الانفال ) . وأخرج نحوه أحمد برجال الصحيح من حديث عبادة بن الصامت وأخرج أحمد من حديث سعد بن مالك قال « قلت يا رسول الله الرجل يكون حامية القوم ويكون سهمه وسهم غيره سواء قال ثكلتك أمك ابن أم سعد وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم » وأخرجه البخاري أيضاً والنسائي عن مصعب بن سعد قال « رأى سعد أن له فضلاً على من دونه » فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم » وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه ، وأما كونه يجوز تنفيل بعض

الجيش فلما أخرجه مسلم رحمه الله وغيره « من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهم الفارس وسهم الراجل جمعهما له » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وعزاه المنذرى في مختصر السنن إلى مسلم رحمه الله تعالى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقل سعد بن أبى وقاص يوم بدر سيفاً » وقد ذهب إلى ذلك الجمهور . وحكى ، بعض أهل العلم الإجماع عليه واختلف العلماء هل هو من أصل الغنيمة أو من الخمس وقد ورد في تنقيح السرية حديث حبيب بن أبى مسلمة عند أحمد وأبى داود وابن ماجه وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقل الربع بعد الخمس في بدأته ونقل الثلث بعد الخمس في رجعته » وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه ابن حبان من حديث عبادة بن الصامت وأخرج أحمد وأبو داود وصححه الطحاوى من حديث معن بن يزيد قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا نقل إلا بعد الخمس » وفى الصحيحين من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينقل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسمة عامة الجيش والخمس فى ذلك كله وفيهما أنه نقل بعض السرايا بغيراً بغيراً » وفى الباب احاديث \* وأما كون للإمام الصنى وسهمه كأحد الجيش فلحديث يزيد بن عبد الله بن الشخير عند أبى داود والنسائى وسكت عنه أبو داود والمنذرى قال « كنا بالمربد إذ دخل رجل معه قطعة أديم فقرأناها فإذا فيها من محمد رسول الله إلى بنى زهير بن قيس إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأقمتم الصلاة وأتيتم الزكاة وأديتم الخمس من المغنم وسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسهم الصنى أتم آمنون بأمان الله ورسوله فقلنا من كتب لك هذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قال المنذرى . ورواه بعضهم عن يزيد بن عبد الله وسى الرجل النمر بن تولب وأخرج أبو داود عن الشعبي

مرسلاً قال « كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سهم يدعى الصفي إن شاء عبداً وإن شاء أمة وإن شاء فرساً يختاره قبل الخمس » وأخرج أبو داود من حديث ابن عون مرسلاً نحوه ، وأخرج أحمد والترمذي وحسنه من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر وأخرج أبو داود من حديث عائشة قالت « كانت صفة من الصفي » وأخرج أبو داود من حديث انس نحوه ويعارضه ما في الصحيحين وغيرهما من حديث انس أيضاً قال « صارت صفة لدحية الكلبي ثم صارت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية أنه اشتراها منه بسبعة أرؤس » وأما كونه يرضخ من الغنيمة لمن حضر فلحديث ابن عباس وغيره أنه سأله سائل عن المرأة والعبد هل كان لهما سهم معلوم إذا حضرا البأس ، فأجاب : إنه لم يكن لهما سهم معلوم إلا أن يحذيا من غنائم القوم » وفي لفظ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ويحذين من الغنيمة » . وأما السهم فلم يضرب لهن . وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عمر مولى أبي اللحم « أنه شهد خيبر مع مواليه فأمر له صلى الله عليه وآله وسلم من حرثي المتاع » . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث حشر بن زياد عن جدته أم أيه « أنها خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزوة خيبر سادسة ست نسوة ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث إلينا فجئنا ، فرأينا فيه الغضب فقال : مع من خرجتن وباذن من خرجتن ؟ فقلنا يا رسول الله خرجنا نغزل الشعر ونعين في سبيل الله ومعنا دواء للجرحى ونناول السهام ونسقي السويق ، قال قن فانصرفن » حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرجال ، قال فقللت لهما يا جدة وما كان ذلك ؟ قالت تمرأ » وفي إسناده رجل مجهول وهو حشر ج . وقال الخطابي إسناده ضعيف لا تقوم به الحجة . وأخرج

الترمذى عن الأوزاعى مرسلًا قال « أسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم للصديان بخير » وحديث حشر ج كما عرفت ضعيف . وهذا مرسل . فلا ينتهضان لمعارضة ما تقدم . وقد حمل الاسهام هنا على الرضخ جمعاً بين الاحاديث ، وقد اختلف أهل العلم فى ذلك : فذهب الجمهور الى أنه لا يسهم للنساء والصبيان . بل يرضخ لهم فقط إن رأى الامام ذلك . وأما كونه يؤثر المؤلفين إن رأى فى ذلك صلاحاً ، فلحديث أنس فى البخارى وغيره . أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم الغنائم فى أشراف قريش تأليفاً لهم وترك الأنصار والمهاجرين ، وهكذا ثبت فى الصحيح من حديث ابن مسعود وغيره « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى الأقرع بن حابس مائة من الابل وأعطى عيينة مثل ذلك وأعطى أناساً من أشراف العرب والقصة مشهورة مذكورة فى كتب السير بطولها والمراد بأشراف قريش أكابر مسلمة الفتح كابى سفيان وابن حرب وسهيل بن عمرو وحويط بن عبد العزى وحكيم بن حزام وصفوان بن أمية ، « وأما كونه إذا رجع ما أخذه الكفار من المسلمين كان لمالكه فلحديث عمران بن حصين عند مسلم رحمه الله وغيره « أن العضباء ناقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصيبت فركبتها امرأة من المسلمين ورجعت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد كانت نذرت أن تنحرها إذا نجاها الله عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد كانت نذرت ، لا وفاء بنذر فى معصية الله ولا فيما لا يملك العبد » وأخرج البخارى وغيره عن ابن عمر « أنه ذهب فرس له فأخذه العدو فظهر عليهم المسلمون فرد عليه فى زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبق عبد له فلحق بأرض الروم وظهر عليهم المسلمون فردوه عليه خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفى رواية لابی داود « أن غلاماً لابن عمر أبق إلى العدو فظهر عليهم المسلمون فردوه صلى الله عليه وآله وسلم إلى ابن عمر ولم يقسم وقد

ذهب الشافعي وجماعة من أهل العلم أن أهل الحرب لا يملكون بالغلبة شيئاً من المسلمين ولصاحبه أخذه قبل الغنيمة وبعدها وروى عن علي والزهري وعمر وبن دينار أنه لا يرد أصلاً ويختص به أهل المغانم وروى عن عمر وسليمان بن ربيعة وعطاء والليث ومالك وأحمد وآخرين إن وجده صاحبه قبل القسمة فهو أحق به وإن وجده بعد القسمة فلا يأخذه إلا بالقيمة، وقد روى عن ابن عباس الدارقطني مثل هذا التفصيل مرفوعاً واسناده ضعيف جداً وقد ذهب إلى هذا التفصيل الهدوية والفقهاء السبعة، وأما كونه يحرم الانتفاع بشيء من الغنيمة قبل القسمة إلا الطعام والعلف فلحديث روي عن ثابت عند أحمد وأبي داود والدارمي والطحاوي وابن حبان «أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا يحل لمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتناول مغنماً حتى يقسم ولا يلبس ثوباً من في المسلمين حتى إذا أخلقه رده فيه، ولا أن يركب دابة من في المسلمين حتى إذا أعجمها ردها فيه» وفي أسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف، وقال ابن حجر إن رجال أسناده ثقات وقال أيضاً إن أسناده حسن. وأخرج البخاري من حديث ابن عمر قال «كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه» وزاد أبو داود فلم يؤخذ منهم الخمس وصححه هذه الزيادة ابن حبان، وأخرج أبو داود والبيهقي وصححه من حديث ابن عمر أيضاً «أن جيشاً غنموا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طعاماً وعسلاً فلم يأخذ منهم الخمس» وأخرج مسلم رحمه الله وغيره من حديث عبد الله بن المغفل قال «أصبت جراباً من شحم يوم خيبر فالتزمته فقلت لا أعطى اليوم أحداً من هذا شيئاً فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متبسماً». وأخرج أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث ابن أبي أوفى قال «أصبنا طعاماً يوم خيبر وكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه ثم ينطلق».

(١٩٢ ج ٢ - الدراري المضية)



وأخرج أبو داود من حديث القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « كُنَّا نَأْكُلُ الْجَزْرَ فِي الْغَزْوِ وَلَا نَقْسِمُهُ حَتَّى إِنْ كُنَّا لَنَرْجِعُ إِلَى رِحَالِنَا وَأَخْرَجْتَنَا مَلُوءَةً مِنْهُ » وَقَدْ تَكَلَّمُ فِي الْقَاسِمِ غَيْرُ وَاحِدٍ . وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ الْإِتِّفَاعِ بِالطَّعَامِ وَالْعَلْفِ لِلدُّوَابِّ بِغَيْرِ قِسْمَةِ الْجَهْرِ سِوَاهُ أَذْنِ الْإِمَامِ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ . وَقَالَ الزَّهْرِيُّ لَا يُؤْخَذُ شَيْءٌ مِنَ الطَّعَامِ وَلَا غَيْرِهِ . وَقَالَ سَلِيمَانُ بْنُ مُوسَى يُؤْخَذُ إِلَّا أَنْ يَنْهَى الْإِمَامُ . وَأَمَّا كَوْنُهُ يَحْرُمُ الْغُلُولَ ، فَلْحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فِي قِصَّةِ الْعَبْدِ الَّذِي أَصَابَهُ سَهْمٌ ؛ فَقَالَ الصَّحَابَةُ هُنَيْثًا لَهُ الشَّهَادَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ « كَلَّا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنْ الشَّمْلَةُ لَتَلْتَهَبُ عَلَيْهِ نَارًا ، أَخَذَهَا مِنَ الْغَنَائِمِ يَوْمَ خَيْبَرَ لَمْ تَصْبِهَا الْمَقَاسِمُ ؛ قَالَ فَفَزِعَ النَّاسُ فَجَاءَ رَجُلٌ بَشْرَاكٍ أَوْ بَشْرَاكِينَ . فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتَ هَذَا يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَرَّاكٌ أَوْ شَرَّاكَانِ مِنْ نَارٍ » . وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ لَمَّا كَانَ يَوْمَ خَيْبَرَ قَتَلَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا فَلَانٌ شَهِيدٌ وَفَلَانٌ شَهِيدٌ وَفَلَانٌ شَهِيدٌ ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا فَلَانٌ شَهِيدٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَلَّا إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بَرْدَةٍ غُلْهَا أَوْ عَبَاةٌ » وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ « كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كَرَكْرَةٌ فَمَاتَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هُوَ فِي النَّارِ ؛ فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَوَجَدُوا عَبَاةً قَدْ غُلْهَا » وَقَدْ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ( وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) وَثَبَتَ فِي الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ » الْحَدِيثُ . وَقَدْ نَقَلَ النُّوَوِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ . وَقَدْ وَرَدَ فِي تَحْرِيقِ مَتَاعِ الْغَالِ ، مَا أَخْرَجَهُ

أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأبا بكر وعمر حرقوا متاع الغالّ وضربوه». وفي إسناده زهير بن محمد الخراساني. وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم والبيهقي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا وجدتم الغالّ قد غلّ فاحرقوا متاعه واضربوه». وفي إسناده صالح بن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد. وأما كون من جملة الغنيمة الأسرى فلا خلاف في ذلك. وأما كونه يجوز القتل والفداء والمن فلقوله تعالى (ما كان لني أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض) وقوله تعالى (فأما مناً بعد وإما فداء) وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القتل للأسارى وأخذ الفداء منهم والمن عليهم ثبوتاً متواتراً في وقائع. ففي يوم بدر قتل بعضهم وأخذ الفداء من غالبهم. وأخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في أسارى بدر، لو كان المطعم بن عدي حياً ثم كلمني في هؤلاء لنتنّي لتركتم له». وفي مسلم من حديث أنس «أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الثمانين نفر الذين هبطوا عليه وأصحابه من جبال التنعيم عند صلاة الفجر ليقتلوهم ثم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعْتَقَهُمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة) الآية». وقد ذهب الجمهور إلى أن الإمام يفعل ما هو الاحوط للإسلام والمسلمين في الأسرى فيقتل أو يأخذ الفداء أو يمن. وقال الزهري ومجاهد وطائفة لا يجوز أخذ الفداء من أسرى الكفار أصلاً، وعن الحسن وعطاء لا يقتل الأسير بل يخير بين المن والفداء. وعن مالك لا يجوز المن بغير فداء، وعن الحنفية لا يجوز المن أصلاً بغير فداء ولا بغيره.

## فصل

ويجوز استرقاق العرب وقتل الجاسوس وإذا أسلم الحربى قبل القدرة عليه أحرز أمواله وإذا أسلم عبد لكافر صار حراً والارض المغنومة أمرها إلى الامام فيفعل الأصلىح من قيمتها أو تركها مشتركة بين الغانمين أو بين جميع المسلمين ومن أمنه أحد المسلمين صار آمناً والرسول كالمؤمن ويجوز مهادنة الكفار ولو بشرط والى أجل أكثره عشر سنين ويجوز تأييد المهادنة بالجزية ويمنع المشركون وأهل الذمة من السكون فى جزيرة العرب (( أقول )) أما كونه بجوز استرقاق العرب ؛ فلحديث أبى هريرة فى الصحيحين وغيرهما « أنه كان عند عائشة سبية من بنى تميم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أعتقها فانها من ولد اسمعيل . » وأخرج البخارى وغيره « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال حين جاء وفد هوازن مسلمين ، فسألوه أن يرد اليهم أموالهم وسبيهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أحب الحديث إلى أصدقه ، فاخترأوا إحدى الطائفتين ، إما السبي وإما المال » الحديث . وفى الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر « أن جويرية بنت الحارث من سبي بنى المصطلق كاتبت عن نفسها ثم تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن يقضى كتابتها فلما تزوجها قال الناس أصهار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأرسلوا ما بأيديهم من السبي » وأخرجه أحمد من حديث عائشة . وقد ذهب إلى جواز استرقاق العرب الجمهور . وحكى فى البحر عن العترة والحنفية أنه لا يقبل من مشركى العرب إلا الاسلام أو السيف . واستدل بقوله تعالى ( فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين ) الآية ولا يخفى أنه لا دليل فى

الآية على المطلوب ولو سلم ذلك كان ما وقع منه صلى عليه وعلى آله وسلم  
مخصصاً لذلك . وقد صرح القرآن الكريم بالتخيير بين المن والفداء ، فقال  
( فاما من بعد وإما فداء ) ولم يفرق بين عربي وعجمي ، واستدلوا بما  
أخرجه الشافعي والبيهقي « أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال يوم حنين  
لو كان الاسترقاق جائزاً على العرب لكان اليوم إنما هو أسرى » وفي إسناده  
الواقدي وهو ضعيف جداً ، ورواه الطبراني من طريق أخرى فيها يزيد بن  
عياض وهو أشد ضعفاً من الواقدي . وقد خصت الهدوية عدم جواز  
الاسترقاق بذكر العرب لا بأنهم ، وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم الفدية من ذكور العرب في بدر وهو فرع الاسترقاق . وأما قتل  
الجاسوس ؛ فلحديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره قال « أتى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم عين وهو في سفر فجلس عند بعض أصحابه يتحدث .  
ثم انسل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلبوه فاقتلوه ، فسبقتهم إليه  
فقتلته ، فنفلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلبه » وهو متفق على  
قتل الجاسوس الحربي . وأما المعاهد والذمي فقال مالك والاوزاعي ينتقض  
عهده بذلك . وأخرج أحمد وأبو داود عن فرات بن حيان « أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم أمر بقتله ، وكان عيناً لأبي سفيان وحليفاً لرجل من  
الأنصار فربح لقلعة من الأنصار فقال إني مسلم ، فقال رجل من الأنصار  
يا رسول الله إنه يقول إنه مسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
إن منكم رجلاً نكلهم إلى أيما نكلهم . منهم فرات بن حيان » وفي إسناده  
أبو همام الدلال محمد بن نجيب ، ولا يحتج بحديثه وهو يرويه عن سفيان ،  
ولكنه قد روى الحديث المذكور عن سفيان بشر بن السري البصري وهو  
من اتفق على الاحتجاج به البخاري ومسلم رحمهما الله ورواه عن الثوري  
أيضاً عباد بن الأزرق العباداني وهو ثقة . وأما كونه إذا أسلم الحربي

قبل القدرة عليه أحرز ماله : فلحديث صخر بن عيلة « أن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال إذا أسلم الرجل فهو أحق بأرضه وماله » أخرجه أحمد  
 وأبوداود ورجاله ثقات ، وفي لفظ « أن القوم إذا أسلموا أحرزوا أموالهم  
 ودماءهم » . وأخرج أبو يعلى من حديث أبي هريرة مرفوعاً « من أسلم على  
 شيء فهو له » وضعفه ابن عدى يباسين الزيات الراوى له عن أبي هريرة  
 قال البيهقي إنما يروى عن ابن أبي مليكة عن عروة مرسلاً وقد أخرجه عن  
 عروة مرسلاً سعيد بن منصور برجال ثقات « أن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم حاصر بنى قريظة ، فأسلم ثعلبة وأسيد بن سعية فأحرز لهما إسلامهما  
 أموالهما وأولادهما الصغار » وما يدل على ذلك الحديث الصحيح الثابت من  
 طرق « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قالوها عصموا مني دماءهم  
 وأموالهم إلا بحقها . وقد ذهب الجمهور إلى أن الحرب إذا أسلم طوعاً كانت  
 له جميع أمواله في ملك فلا فرق بين من أسلم في دار الحرب أو في دار  
 الاسلام » وأما كونه إذا أسلم عبد الكافر صار حراً : فلحديث ابن عباس  
 عند أحمد وابن أبي شعبة قال « أعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يوم الطائف من خرج اليه من عبيد المشركين » وأخرجه أيضاً سعيد بن  
 منصور مرسلاً . وقصة أبي بكر في تدليه من حصن الطائف مذكورة في  
 صحيح البخارى ورواها أبو داود عن الشعبي عن رجل من ثقيف قال  
 « سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يرد إلينا أبا بكر ، وكان  
 مملوكاً فأسلم قبلنا ، فقال لا هو طليق الله ثم طليق رسوله » . وأخرج  
 أبو داود والترمذي وصححه من حديث علي قال « خرج عبدان إلى رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم الحديبية قبل الصلح ، فكتب إليهم مواليهم ، فقالوا  
 والله يا محمد ما خرجوا إليك رغبة في دينك ، إنما خرجوا هرباً من الرق  
 فقال ناس صدقوا يا رسول الله ، ردهم إليهم ، فغضب رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم وقال : ما أراكم تنتهبون يا معاشر قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب أعناقكم على هذا ، وأبى أن يردهم ، وقال هم عتقاء الله عز وجل . . وأخرج أحمد عن أبي سعيد الأعشم قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العبد إذا جاء وأسلم ، ثم جاء مولاه فأسلم ، أنه حر ، وإذا جاء المولى ثم جاء العبد بعد ما أسلم مولاه ، فهو أحق به » وهو مرسل . وأما كون الأرض المغنومة ، أمرها إلى الإمام ، يفعل الأصلح من تلك الوجوه : « فلأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم أرض قريظة والنضرين الغانمين وقسم نصف أرض خيبر بين المسلمين » وجعل النصف الآخر لما ينزل به من الوفود والأمور ونواب الناس » كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث بشير بن يسار عن رجل من الصحابة . وأخرج أيضاً نحوه أبو داود من حديث سهل بن أبي حثمة ، وقد ترك الصحابة ما غنموه من الأرض مشتركة بين جميع المسلمين يقسمون خراجها بينهم ، وقد ذهب إلى ما ذكرناه جمهور الصحابة ومن بعدهم . وعمل عليه الخلفاء الراشدون . وأخرج مسلم رحمه الله وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أيما قرية أتيتموها فأقيم فيها فسهمكم فيها ، وأيما قرية عصت الله ورسوله فخمسها لله ورسوله ، ثم هي لكم » . وأما كون من أمنه أحد المسلمين صار آمناً ؛ فلحديث علي رضي الله عنه عند أحمد وأبي داود والنسائي والحاكم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ذمة المسلمين واحدة » يسعى بها أدناهم . . وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ « يد المسلمين على من سواهم ، تكافأ دماهم » ويحير عليهم أدناهم ، ويرد عليهم أقصاهم ، وهم يد على من سواهم . وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر مطولاً . وأخرجه ابن ماجه من حديث معقل بن يسار

مختصراً بلفظ « المسلمون يد على من سواهم تكافأ دماءهم » وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة مختصراً أيضاً وأخرجه مسلم رحمه الله من حديث أبي هريرة أيضاً بلفظ « ان ذمة المسلمين واحدة ، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » وهو في الصحيحين من حديث علي رضي الله عنه . وأخرجه البخارى من حديث أنس . وفي الباب أحاديث . وقد أجمع أهل العلم على أن من أئمنه أحد من المسلمين صار آمناً ، قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة انتهى . وأما العبد فأجاز أمانه الجمهور . وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز انتهى . وأما المجنون فلا يصح أمانه بلا خلاف . وأما كون الرسول كالمؤمن ؛ فلحديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود والنسائي والحاكم « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرسولي مسيلة ، لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما » . وأخرج أحمد وأبو داود من حديث نعيم بن مسعود الأشجعي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها والله لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم » . وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان وصححه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لأبي رافع لما بعثته قريش اليه فقال يا رسول الله لا أرجع اليهم » فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني لا أخيس بالعهد ولا أحبس البرد ولكن أرجع اليهم ، فان كان في قلبك الذي فيه الآن يعنى الاسلام ؛ فارجع . . وأما كونها تجوز مهادة الكفار ولو بشرط وإلى أجل أكثره عشرة سنين ؛ فلحديث أنس عند مسلم رحمه الله وغيره . أن قريشاً صالحوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاشترطوا عليه ؛ أن من جاء منكم لا نردّه عليكم . ومن جاء منا رددتموه علينا ، فقالوا يا رسول الله أنكتب هذا ؟ قال نعم ، إنه من ذهب منا اليهم فأبعده الله ومن جاء منهم سيجعل الله له فرجاً ومخرجاً ، وهو في البخارى وغيره من حديث المسور بن مخرمة



ومروان مطولا ، وفيه « أن مدة الصلح بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش عشر سنين » وقد اختلف أهل العلم في جواز مصالحة الكفار على رد من جاء منهم مسلماً وفعله صلى الله عليه وآله وسلم يدل على جواز ذلك ، ولم يثبت ما يقتضى نسخه . وأما قدر مدة الصلح فذهب الجمهور إلى أنه يجوز أن يكون أكثر من عشر سنين لأن الله سبحانه قد أمرنا بمقاتلة الكفار في كتابه العزيز فلا يجوز مصالحتهم بدون شيء من جزية أو نحوها ؛ ولكنه لما وقع ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان دليلاً على الجواز إلى المدة التي وقع عليها الصلح ، ولا تجوز الزيادة عليها رجوعاً إلى الأصل وهو وجوب مقاتلة الكفار ومناجزهم الحرب . وقد قيل أنها لا تجوز بمجاوزة أربع سنين وقيل ثلاث سنين ولا تجوز بمجاوزة سنتين . وأما كونه يجوز تأييد المهادنة بالجزية فلما تقدم من أمره صلى الله عليه وآله وسلم بدعاء الكفار إلى إحدى ثلاث خصال منها الجزية ، وحديث عمرو بن عوف الأنصاري في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتي بحزبتها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي » . وأخرج أبو عبيدة عن الزهري مراسلاً قال قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجزية من أهل البحرين وكانوا مجوساً وأخرج أبو داود من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالداً إلى أكيدر دومة فأخذه ؛ فأتوا به فحقن دمه وصالحه على الجزية » . وأخرج أبو عبيد في كتاب الأموال عن الزهري « أن أول من أعطى الجزية أهل نجران وكانوا نصارى . وقد جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أهل اليمن على كل حالم ديناراً كل سنة . وأقيمته من المعافر يعني أهل الزمة منهم » رواه الشافعي في مسنده عن عمر بن عبد العزيز وهو ثابت في حديث

معاذ المشهور عند أبى داود . و أخرج البخاري وغيره من حديث المغيرة ابن شعبة أنه قال لعامل كسرى أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية . . وأخرج البخاري عن ابن أبى نجيح قال : قلت لمجاهد ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير ؛ وأهل اليمن عليهم دينار قال جعل ذلك من قبيل اليسار . وقد وقع الاتفاق على أنها تقبل الجزية من كفار العجم من اليهود والنصارى والمجوس . وقال مالك والأوزاعي وفقهاء الشام أنها تقبل من جميع الكفار من العرب وغيرهم . وقال الشافعى بان الجزية تقبل من أهل الكتاب عربا كانوا أو عجماء ، ويلحق بهم المجوس في ذلك . وقد استدل من لم يجوز أخذها إلا من العجم فقط بما وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والترمذى وحسنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لقريش أنه يريد منهم كلمة تدين لهم بها العرب وتؤدى اليهم بها العجم الجزية » يعنى كلمة الشهادة . وليس هذا مما ينفي أخذ الجزية من العرب ولا سيما مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث سليمان بن بريدة المتقدم « وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال أو خلال وفيها الجزية » وأما كونه بمنع المشركون وأهل الذمة من السكون في جزيرة العرب ؛ فلحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاث : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ، ونسيت الثالثة ، » والشك من سليمان الأحول . وأخرج مسلم رحمه الله وغيره من حديث عمر « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا أخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها إلا مسلما » وأخرج أحمد من حديث عائشة « أن آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن قال لا يترك بجزيرة العرب دينان » وهو من رواية ابن

اسحق ، قال حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عنها . والادلة هذه قد دلت على إخراج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان ذمياً أو غير ذمي . وقيل انما بمنعون من الحجاز فقط استدلالاً بما أخرجه أحمد والبيهقي من حديث أبي عبيدة بن الجراح قال : آخر ما تكلم به صلى الله عليه وآله وسلم « أخرجوا يهود الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب » وهذا لا يصلح لتخصيص العام لما تقرر في الأصول من أن التخصيص بموافق العام لا يصح . وقد حكى ابن حجر في فتح الباري عن الجمهور أن الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة . قال وهو مكة والمدينة وما والاها ، لا فيما سوي ذلك مما يطلق عليه اسم الجزيرة . وعن الحنفية يجوز مطلقاً إلا المسجد الحرام . وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة وقال الشافعي لا يدخلون الحرم أصلاً إلا بأذن الامام . وذهبت الهدوية الى أنه يجوز الاذن لهم بسكون جزيرة العرب لمصلحة المسلمين .

## فصل

ويجب قتال البغاة حتى يرجعوا الى الحق ، ولا يقتل أسيرهم . ولا يتبع مدبرهم . ولا يحاز على جريحتهم ، ولا تغنم أموالهم . ﴿ أقول ﴾ أما وجوب قتال البغاة ؛ فلقوله تعالى ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله ) فأوجب سبحانه قتال الطائفة الباغية حتى ترجع الى أمر الله ولا فرق بين أن يكون البغي من أخدم المسلمين على امامهم أو على طائفة منهم . وأما كونه لا يقتل أسيرهم الى آخر ما ذكرناه ؛ فلما أخرجه الحاكم والبيهقي عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لابن مسعود

يا ابن أم عبد ما حكم من بغى من أمتي؟ قال الله ورسوله أعلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتبع مدبرهم ولا يجيز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم. وفي لفظ «ولا يذفق على جريحهم ولا يغنم منهم» سكت عنه الحاكم وقال ابن عدى هذا الحديث غير محفوظ وقال البيهقي ضعيف. وقال صاحب بلوغ المرام أن الحاكم صححه فوهم لأن في إسناده كوث بن حكيم وهو متروك، وصح عن علي من طرق نحوه موقوفا، والصحيح أنه نادى بذلك منادى على يوم صفين ولم يثبت الرفع. وأخرج ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي من طريق عبد خير عن علي بلفظ نادي منادى على يوم الجمل ألا لا يتبع مدبرهم ولا يذفق على جريحهم. وأخرج سعيد بن منصور عن مروان بن الحكم قال صرخ صارخ لعلي رضى الله عنه يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذفق على جريح. ومن أغلق بابه فهو آمن. ومن ألقى السلاح فهو آمن. وأخرج أحمد في رواية الأثرم واحتج به عن الزهري قال هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متوافرون فأجمعوا أن لا يقاد أحد ولا يؤخذ مال على تأويل القرآن إلا ما وجد بعينه. وأخرج البيهقي عن أبي أمامة قال شهدت صفين فكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون مولياً ولا يسلبون قتيلاً. وأخرج البيهقي عن علي أنه قال يوم الجمل إن ظفرتم على القوم فلا تطلبوا مدبراً ولا تجيزوا على جريح وانظروا إلى ما حضروا به الحرب من آلة فاقبضوه وما سوى ذلك فهو لورثتهم قال البيهقي هذا منقطع والصحيح أنه لم يأخذ منه شيئاً ولم يسلب قتيلاً ويؤيد جميع هذه الآثار أن الأصل في دماء المسلمين وأموالهم الحرمه فلا يحل شئ منها إلا بدليل شرعي، والمراد بالاجازة على الجريح والاجهاز والتذيف أن يتم قتله ويسرع فيه وما حكاه الزهري من الاجتماع على عدم القود يدل على أنه لا قصاص في أيام الفتنة. وقد أخرج هذا الأثر عن

الزهرى . البيهقي بلفظ هاجت الفتنة الاولى فأدرت يعنى الفتنة رجلا ذوى عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ممن شهد معه بدرأ وبلغنا أنهم يرون أن هذا أمر الفتنة لا يقام فيه على رجل قاتل فى تأويل القرآن قصاص فيمن قتل ولا حد فى سبي امرأة سيئت ولا يرى عليها حد ولا بينها وبين زوجها ملاءنة ، ولا يرى أن يقذفها أحد إلا جلد الحد ، ويرى أن ترجع الى زوجها الاول بعد أن تعتد عدتها من زوجها الآخر ، ويرى أن يرثها زوجها الاول انتهى . قال فى البحر : ولا يجوز سبيهم ولا اغتنام ما لم يجلبوا به إجماعا . لبقائهم على الملة . وحكى عن أكثر العترة أنه يجوز اغتنام ما جلبوا به من مال وآلة حرب . وحكى عن النفس الزكية والحنفية والشافعية أنه لا يغنم منهم شئ .

## فصل

وطاعة الأئمة واجبة ، إلا فى معصية الله ، ولا يجوز الخروج عليهم ما أقاموا الصلاة ولم يظهروا كفراً بواحاً ، ويجب الصبر على جورهم ، وبذل النصيحة لهم ، وعليهم الذب عن المسلمين ، وكف يد الظالم ، وحفظ ثغورهم ، وتدييرهم بالشرع فى الأبدان والأديان والأموال ، وتفريق أموال الله فى مصارفها ، وعدم الاستئثار بما فوق الكفاية بالمعروف والمبالغة فى إصلاح السيرة والسريرة ﴿ أقول ﴾ أما وجوب طاعة الأئمة إلا فى معصية الله تعالى ؛ فلقوله تعالى ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) والأحاديث المتواترة فى وجوب طاعة الأئمة ؛ منها ما أخرجه البخارى من حديث أنس موفوعاً « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشى كأن رأسه زبيبه ما أقام فيكم كتاب الله » وفى الصحيحين من حديث أبى هريرة

عنه صلى الله عليه وآله وسلم « من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله ومن يطع الأئمة فقد أطاعنى ومن يعص الأئمة فقد عصانى » .  
وفي الصحيحين من حديث ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » . والأحاديث فى هذا الباب كثيرة . وأما كونه لا يجوز الخروج عليهم ما أقاموا الصلاة ولم يظهروا كفراً بواحاً فلحديث عوف بن مالك رضى الله عنه عند مسلم رحمه الله وغيره قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم ، قال قلنا يارسول الله أفلا نناذبهم عند ذلك ؟ قال : لا ؛ ما أقاموا فيكم الصلاة إلا من ولى عليه وال فرآه يأتى شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتى من معصية ولا يزعزع يدا عن طاعة » . وأخرج مسلم رحمه الله أيضاً وغيره من حديث حذيفة بن اليمان « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يكون بعدى أئمة لا يهتدون بهدى ولا يستنون بسنتى وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين فى جثمان انسان ، قال : قلت كيف أصنع يارسول الله إن أدركت ذلك ؟ قال : تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع » . وأخرج مسلم رحمه الله أيضاً من حديث عرفة الأشجعي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » . وفي الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت قال « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأئمة أهلنا إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان » . والبواح بالموحدة والمهمله ؛ قال الخطابي معنى قوله بواحاً يريد ظاهراً .

وأخرج مسلم رحمه الله من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فميتته جاهلية » . وأخرج رحمه الله نحوه أيضاً عن ابن عمر . وفي الصحيحين من حديث ابن عمر « من حمل علينا السلاح فليس منا » وأخرجاه أيضاً من حديث أبي موسى رضي الله عنه . وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة وسلمة بن الأكوع رضي الله عنهما . والاحاديث في هذا الباب لا يتسع المقام لبسطها . وقد ذهب الى ما ذكرنا جمهور أهل العلم . وذهب بعض أهل العلم الى جواز الخروج على الظلمة أو وجوبه تمسكاً بأحاديث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي أعم مطلقاً من أحاديث الباب ولا تعارض بين عام وخاص ، ويحمل ما وقع من جماعة من أفاضل السلف على اجتهاد منهم وهم أتقي لله وأطوع لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمن جاء بعدهم من أهل العلم . وأما كونه يجب الصبر على جورهم ؛ فلما تقدم من الأحاديث . وفي الصحيحين من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر ، فانه من فارق الجماعة شراً فمات ؛ فميتته جاهلية » وفيها من حديث أبي هريرة مرفوعاً « أعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما استرعاهم » وأخرج أحمد من حديث أبي ذر رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أبا ذر : كيف بك عند ولاية يستأثرون عليك بهذا النبي ؛ قال والذي بعثك بالحق أضع سيني على عاتقي وأضرب حتى ألحقك ، قال أولاً أدلك على ما هو خير لك من ذلك ؟ : تصبر حتى تلحقني » . وفي الباب أحاديث كثيرة . وأما وجوب بذل النصيحة لهم ؛ فلما ثبت في الصحيح من أن « الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين » من حديث تميم الداري بهذا اللفظ . والاحاديث الواردة في مطلق النصيحة متواترة وأحق الناس بها الأئمة . وأما كونه يجب على الأئمة الذب عن المسلمين الى آخر



ما فى المختصر . فذلك معلوم من أدلة الكتاب والسنة ، التى لا يتسع المقام  
لبسطها ولا خلاف فى وجوبها جميعها على الامام ، وهذه الامور هى التى  
شرع الله نصب الائمة لها ؛ فمن أخل من الائمة أو السلاطين بشئ منها ؛ فهو  
غير مجتهد لرعيته ولا ناصح لهم ، بل غاش خائن . وقد ثبت فى الصحيحين  
وغيرهما من حديث معقل بن يسار قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال « ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته  
إلا حرم الله عليه الجنة » وفى لفظ لمسلم رحمه الله تعالى « ما من أمير يلى  
أمر المسلمين ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل الجنة » وأخرج  
مسلم رحمه الله وغيره من حديث عائشة قالت : سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يقول « اللهم من ولى من أمرأتى شيئاً فرفق بهم فارفق به »  
وبالجملة فعلى الامام والسلطان أن يقتدي برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وبالخلفاء الراشدين فى جميع ما يأتى ويذر ؛ فانه إن فعل ذلك كان له ما لا ائمة  
العدل من الترهيبات الثابتة فى الكتاب والسنة وحاصلها الفوز بنعيم الدنيا  
والآخرة . وإلى هنا ؛ انتهى تحرير ما أردنا بمعونة الله . فله الحمد كثيراً  
فى يوم السبت لاثنى عشر خلت من جمادى الآخرة سنة عشرين ومائتين  
وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام .

اتهى كلام المؤلف سلمه الله تعالى . فرغ من تحريره

الحقير محمد بن أحمد الشاطبي عني الله عنه وعن

المؤمنين أجمعين يوم الاربعاء حادى عشر

شهر شعبان عام ١٣٣٨ والحمد

لله الذى بنعمه تتم

الصالحات

## خاتمة الطبع

تم بحمد الله تعالى طبع كتاب ( الدرارى المضية شرح الدرر البية )  
 للإمام المجتهد محمد بن على الشوكافى بمجدد القرن الثالث عشر وهو خير  
 مؤلفاته الشهيرة الذائعة النفع والصيت حيث ابتكر تأليف مختصره المذکور  
 فى الفقه النبوى المحض وشرحه بشرحه هذا الذى جمع فيه أدلة الفقه من أمهات  
 السنة الصحيحة متكماً على رجالها ومتونها محققاً تنزيلها على قواعد الاجتهاد  
 والأصول منبها على ما درج عليه بعض الفقهاء ولم يصح فيه الدليل  
 فهو كتاب فقه وأصول وحديث ورواية ودراية لا يستغنى عنه صاحب  
 فقه مستقل أو مقلد على أي مذهب كان ولقد كان المسلمون بحاجة  
 شديدة الى مثل هذا الكتاب الذى أخرج للناس الأحكام الفقهية الثابتة فى  
 الكتاب والسنة وميزها عن الأحكام التى جاءت من اجتهاد المجتهدين أو تخريج  
 أصحابهم أو استظهار أتباعهم طبقة بعد طبقة كل واحدة تستظهر من كلام سابقتها  
 حتى ضاعت الأحكام الشرعية الواردة فى السنة فى غمرة هذه الكتب المستبحرة من  
 كلام الفقهاء وكثرت المجلدات الضخمة التى لانهاية لها فى كل مذهب والتى تحتاج الى  
 أعمار طويلة لمعرفة مصطلحها وغامض شروحها ومتونها حتى هجر الفقه وانقطع العمل  
 به فكانت منزلة هذا الكتاب من هذه المؤلفات الفقهية، كما قال المصنف منزلة  
 السبيكة الذهبية من التربة المعدنية لحق على كل ذى فقه أن يقدمه او لا على كتب  
 مذهبه ثم يستعرض ما جاء فى كتب المذهب ولقد كان ضعف الهمم عن  
 الاخذ من الكتاب والسنة وتدبرها علما وعملا فى هداية الامم ومعالجة  
 شئونها سبباً فى تقلص دين الله من بين عباده وسبباً فى انحطاط المسلمين وتغلب  
 الامم عليهم بحكمهم وقوانينهم ولن يعود للمسلمين مجدهم الا ان عادوا الى دينهم الحق  
 ونشروا ثقافته الصالحة ولا يكون لهم ذلك الا اذا أخذوه من مصدره الاصلى  
 ( ٢٠ - الدرارى المضية ج ٢ )

الكتاب والسنة كما كان الساف الصالح رضوان الله عليهم يفعلون ولأمل الآن في ذلك قوى بما اعترمه الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الأزهر الحالي من اصلاح التعليم فيه والأخذ في دراسة الفقه بالدليل وتطبيق الاحكام الاسلامية على حوادث الزمان والمكان شأن السلف الأول وقد جاء هذا الكتاب نموذجاً لهذه الدراسة المطلوبة فحق على كل طالب علم أو عالم أن يترسمه فيما يحاول أن يعرفه لشئون الزمان وأحوال الامم والافراد من فقه وأحكام والا فلا حاجة لله في عالم أو طالب علم من علوم الدين لا يعرف الكتاب والسنة ويفتي في شئون الناس برأيه وهواه فقد ضاع الدين بين رجلين رجل يظنه من الاستهتار والخفة بحيث يتفق وهواه أو يتفق وهوى الناس الذين يصانهم فهو يقضى بما يستحسنه في الوقت والمجلس ولا يكلف نفسه عنا البحث والاهتمام بهدى الرسول ورجل قد حفظ قسطاً من كلام الفقهاء المتقدمين من قرون عدة لا يدري فيم قالوه؟ ولا من أين أخذوه؟ فهو يرسله في كل حادثة وعند كل سؤال وهذا حال اكثر متفقي الزمان ضعفت فيهم الهمم وانقطعت منهم حاجة الناس وقنع منهم أولوا الأمر بوجودهم برسم الدين وصار الفقه بينهم كتباً يتدارسونها جيلاً بعد جيل قد يكون كثير مما فيها اجتهادات ناسبت وقائع غير الواقع وشئونا غير الشئون فتصبح بالنسبة لما تغيرت اليه الحال ليست فقهاً ولا حكماً شرعياً بل ولا يصح نسبتها للأئمة واعتبارها مذاهب لهم بعد هذا التغير لأن الفقه يعتمد على معرفتين معرفة الدليل ومعرفة الأمر المحكوم فيه المعين كما أن الطب يعتمد معرفة أمرين معرفة تشخيص الداء ومعرفة تحرير الدواء فلا بد للفقهاء من الجمع بين معرفة الكتاب والسنة ومعرفة شئون الحياة ومعاملات الناس وما يستجد فيهم من وسائل ومعارف والله الموفق للصواب.

الناشر

# فهرست

﴿ الجزء الثانى من الدرارى المضية ﴾

ص		ص
٢٢	مبطلات الصوم وتحريم الوصال	٣ كتاب الزكاة
	وحكم الكفارة	٤ لا تجب الزكاة الا على المكاف
٢٤	وجوب القضاء و رخصة الفطر	وتحدى القائلين بخلاف ذلك
	للسافر ونحوه	٥ كتاب الصديق فى تفصيل زكاة
٢٦	باب صوم التطوع	الحيوان وقول ابن حزم أنه كتاب
٢٨	يكراه صوم الدهر وافراد يوم	فى نهاية الصحة
	الجمعة بالصوم وكذا السبت	٨ حكم زكاة الخليطين وذكر عيوب
٢٩	باب الاعتكاف	الحيوان المانعة من الأجزاء فى
٣١	كتاب الحج	الزكاة
٣٤	محرمات الاحرام	٩ باب زكاة الذهب والفضة
٣٨	فصل وعند قدوم الحاج مكة	١٠ عدم وجوب الزكاة فى أموال
	يطوف	التجارة لوجود التجارة فى زمن
٤٧	فصل والهدي أفضل له البدنة	الرسول ولم يوجب فيها الزكاة
٤٩	باب العمرة المفردة	١١ باب زكاة النبات وانها فى الحنطة
٥٠	كتاب النكاح	والشعير والزبيب والذرة والتمر
٥٥	فصل ونكاح المتعة منسوخ	لا غير
	والتمليل حرام	١٣ يجب فى العسل العشر
٥٧	وجوب الوفا بمشرط المرأة عند	١٥ باب مصارف الزكاة
	العقد إلا ما حرم حلالا أو أحل	١٧ باب صدقة الفطر
	حراما	١٩ كتاب الخمس فى الغنime والركاز
٦٣	كرهة المغالاة فى المهر	كتاب الصيام - رؤية الهلال
٦٩	كتاب الطلاق	وما للمصنف فيها

ص	ص
باب الضیافة ١٦٨	باب الخلع ٧٤
كتاب الاشربة ١٧٣	الظهار ٧٧
« اللباس ١٧٩	باب العدة والاحداد ٨١
« الاضحية ١٨٣	باب النفقة ٨٧
الولیمة والعقیقة ١٨٧	نفقة الاقارب لا تجب من باب ٩٠
كتاب الطب ١٩١	صلة الرحم باب الرضاع ٩٢
« الوكالة ١٩٥	باب الحضانة ٩٥
« الضمانة ١٩٧	كتاب البيع وفيه أنواع البیوع المنهى عنها
« الصلح ١٩٨	باب الربا ١٠٤
« الحوالة ٢٠٠	« الخيارات ١٠٩
« المفاس ٢٠١	« السلم للفقهاء شروط في السلم ١١٣
« اللقطة ٢٠٥	« القرض هدية المستقرض ربا ١١٤
« القضاة ٢٠٨	« الشفعة ١١٥
« الخصومة ٢١٤	كتاب الاجارة ١١٧
« الحدود ٢٢١	باب الاحیاء والاقطاع ١٢٣
فصل والتعزیر فی المعاصی الخ ٢٣٦	كتاب الشركة ١٢٤
باب حد المحارب ٢٣٨	« الرهن ١٢٩
باب من يستحق القتل حدا ٢٤٠	« الوديعة والعارية ١٣٠
كتاب القصاص ٢٤٣	« الفصب ١٣٢
كتاب الديات ٢٥٠	« العتق ١٣٤
بيت القسامة ٢٥٧	« الوقف ١٤١
كتاب الوصية ٢٦٠	« الهدايا ١٤٤
كتاب المواريث ٢٦٣	« الهبات ١٤٨
كتاب الجهاد والسير ٢٧٣	« الايمان ١٥٠
فصل وما غنمه الجيش الخ ٢٨٤	« النذر ١٥٣
فصل ويجوز استرقاق الخ ٢٩٢	« الاطعمة ١٥٨
فصل ويجب قتال البغاة الخ ٢٩٩	باب الصيد ١٦١
« وطاعة الاثمة ولحجة الخ ٣٠١	

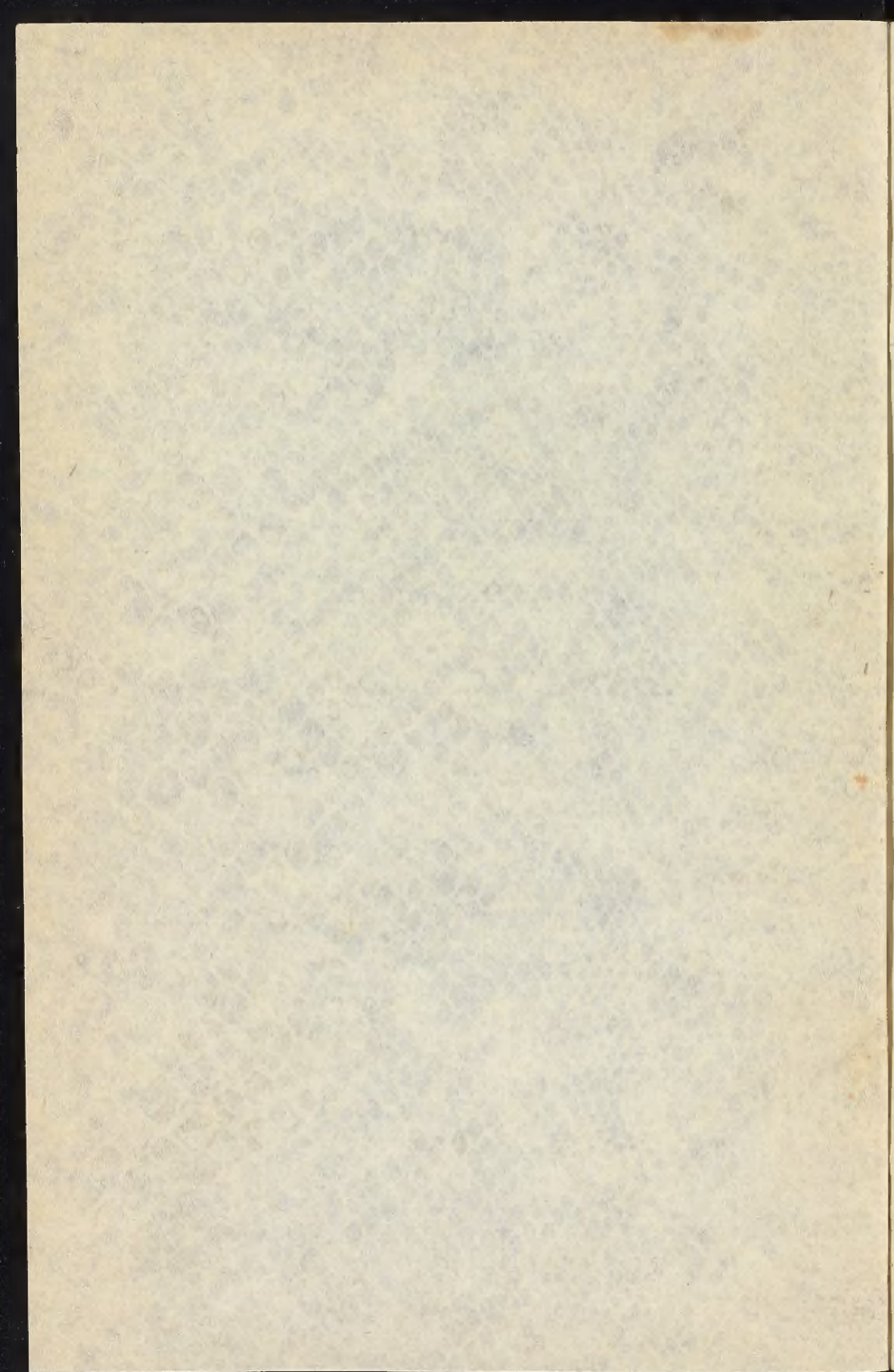
## الخطا والصواب

صواب	خطا	سطر	ص
روي عن الحسن	روي الحسن	٤	١٠
مما يعد للبيع	فيما نعد	١٥	١٠
وقد	و حكي وقد	١٨	١٧
بان لا	بانهم لا	٢٣	٢١
ليست	ليس	٦	٢٦
يحرم	تحرم	٩	٢٩
ثوبا	ثوب	٢	٣٥
العباس	عباس	١	٣٧
الأحوص	أحوص	١٥	٦٥
يصالحا	يصالحا	١٣	٦٦
لا أقربين	لا أقربين	١٧	٧٦
معني	معنى	١٩	٨١
وأبو هريرة	وأبي هريرة	٢٣	١٠٣
يتقاضاه	يتقاضاه	١٤	١١٤
حق	بحق	٢١	١٢٠
و غيره	و غير	٨	١٣٠
رفعه	دفعه	١٧	١٣٢
ماله	مالك	٣	١٣٩
يودي	يؤدي	١٦	١٣٩
ما يجب	ما يجب	١٩	١٤١

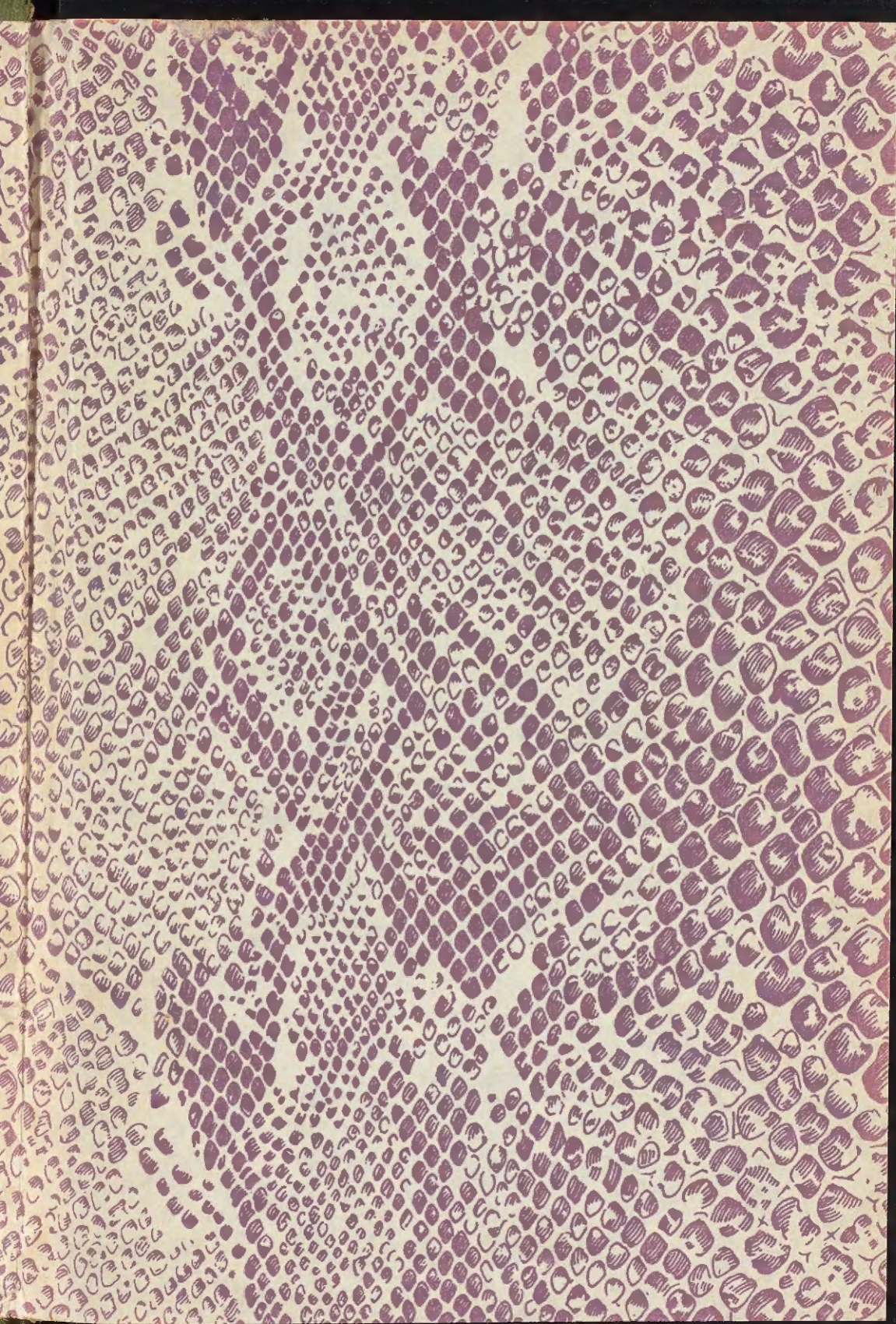
ص	سطر	خطاً	صواب
١٤٩	١٠	لهذه	بهذه
١٦٧	٦	وسلم ما قطع	وسلم قال ما قطع
١٧٥	١٣	عن أبي	عند أبي
١٨٤	٨	وسلم أنه ضحى	وسلم ضحى
١٨٨	٤	أبي عمر	ابن عمر
١٩٧	٢١	قضاها	قضاها
٢٠٠	١	برها	بيرهان
٢٠٣	٧	قضاها	قضاها
٢١٢	١٧	عند أ احمد	أبي أحمد
٢٦٣	١٣	وفقدم	وفقرهم
٢٣٤	١٨	وأخرجه	وأخرج
٢٣٥	١٢	وثلثين	ثمانين
٢٤٧	٦	وبر	وبرأ
٢٥٠	١٨	المره	المرأة
٢٥٣	١٣	ثلاثة عشر	ثلاثا عشر
٢٥٥	١	المحول	المكحول
٢٦٠	٣	الثلب	الثلث
٢٦٢	١٠	لا فالشطر	لا قال فالشطر
٢٧٥	١٣	على فضيلته	وعلى



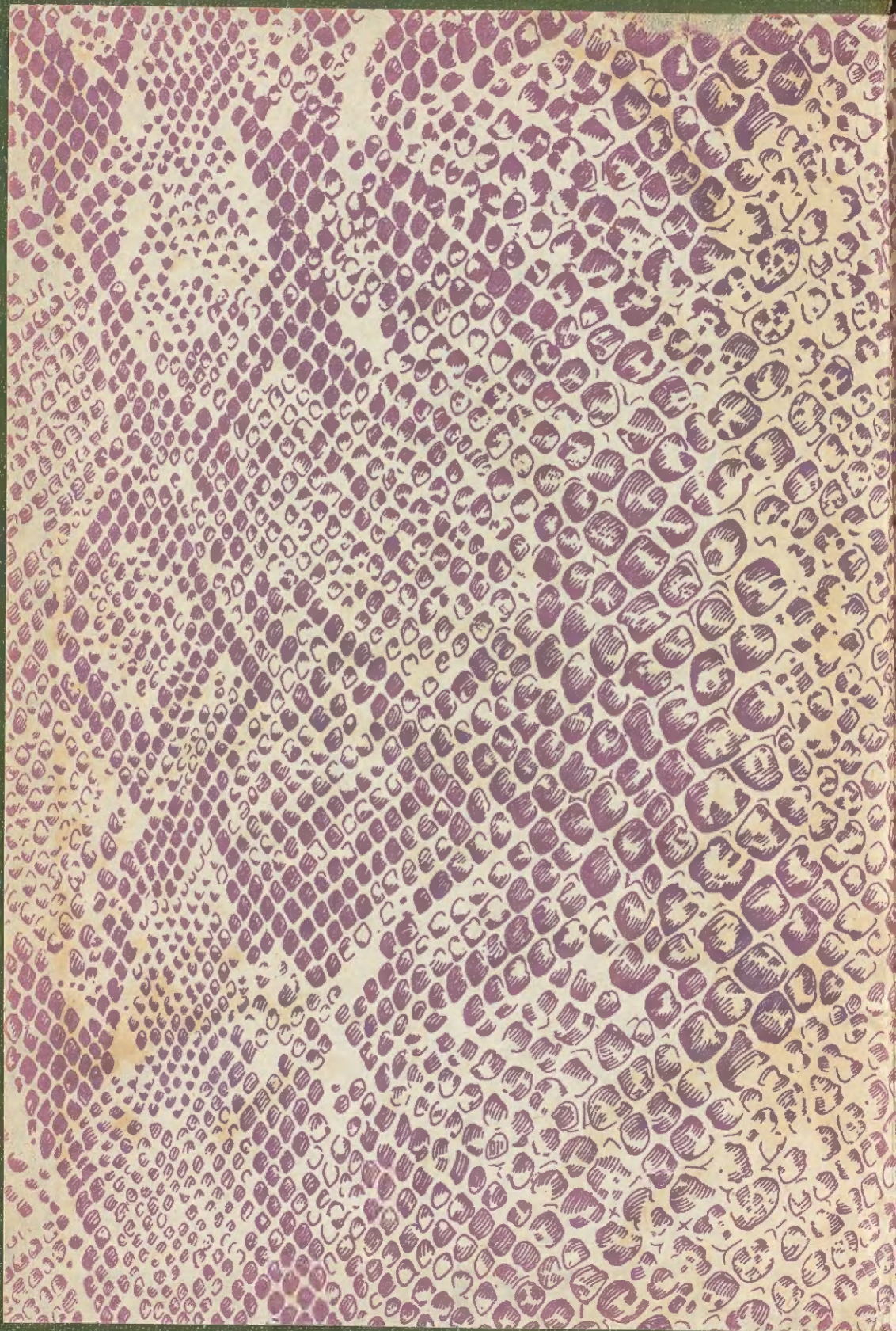














COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU59577410

ME06767

Darari al-mudiyah sh